

تَحْفِيتُ الْأَحْوَذِيِّ

بشرح جامع الترمذی

للامام الحافظ أبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري

١٢٨٣ هـ — ١٣٥٣ هـ

أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه

عبد الوهاب عبد اللطيف

الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأزهر

الجزء الخامس

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

١٦ - بابُ ما جاء في كمَّ يقطعُ السَّارقُ

١٤٦٩ - حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ عن الزُّهريِّ ،
أخبرتهُ عمرَةُ عن عائشةَ : « أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يقطعُ في رُبْعِ
دينارٍ فصاعداً » .

حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد روى هذا الحديثُ من غيرِ وجهٍ
عن عمرَةَ عن عائشةَ مرفوعاً ، ورواه بعضهم عن عمرَةَ عن عائشةَ موقوفاً .

(باب ما جاء في كم يقطع السارق)

قوله : (كان يقطع) أى يد السارق والسارقة ، أى كان يأمر بالقطع لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه (في ربع دينار فصاعداً)
قال صاحب المحكم : يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو . وقال
ابن جنى : هو منصوب على الحال أى ولو زاد . ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن
إلا صاعداً . وقد وقع في رواية عند مسلم : فما فوقه بدل فصاعداً وهو بمعناه .

قوله : (حديث عائشة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه
(وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمرَةَ عن عائشة موقوفاً) أخرجه
الطحاوى من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
عمرَةَ عن عائشة موقوفاً ، وأخرجه مسلم عن طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عمرَةَ عن عائشة مرفوعاً . قال الحافظ في الفتح : وحاول الطحاوى
تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة . وأبو بكر أتقن وأعلم من

١٤٧٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ قال :
« قَطَعَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ » .

وفي البابِ عن سعدٍ وعبدِ اللَّهِ بنِ عمرو وابنِ عباسٍ وأبي هريرةَ وأَيْمَنَ .
حديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ
الْعِلْمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ قَطَعَ في خَمْسَةِ

ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع . لأن الموقوف محمول على
الفتوى . والعجب أن الطحاوى ضعف عبد الله بن أبي بكر في ، وضع آخر ورام
هنا تضعيف الرواية القوية بروايته انتهى .

قوله : (قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن) بكسر الميم وفتح الجيم
وتشديد النون هو النرس لأنه يوارى حامله قيمته ثلاثة دراهم . هذه الرواية لا تخالف
رواية ربع دينار المتقدمة ، لأن ربع الدينار كان يومئذ ثلاثة دراهم ، ففي رواية
عائشة عند أحمد قال : إقطعوا في ربع دينار . ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ،
وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً . وقال الشافعي :
وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم ، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهماً بدينار ، وكان كذلك بعده . وقد ثبت أن عمر
فرض الدية على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار .

قوله : (وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة
وأَيْمَنَ) أما حديث أبي سعد فأخرجه الطحاوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو
فأخرجه أبو داود والنسائي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطحاوى .
وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه الشيخان . وأما حديث أيمن
فأخرجه الطحاوى .

قوله : (حديث ابن عمر حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (منهم أبو بكر الصديق قطع في خمسة دراهم) وأخرج ابن المنذر عن

دراهم . وروى عن عثمان وعلى أنهما قطعاً في رُبع دينار . وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما قالا : تُقَطَّعُ اليَدُ في خمسةِ دراهم . والعملُ على هذا عندَ بعضِ فقهاءِ التابعينَ . وهو قولُ مالكِ بنِ أنسٍ والشافعي وأحمد وإسحاق : رأوا القُطْعَ في رُبعِ دينارٍ فصاعداً .

عمر أنه قال : لا تقطع الخنس إلا في خمس (وروى عن عثمان وعلى أنهما قطعاً في ربع دينار) أخرج ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة فقومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر فقطع . وأخرج أيضاً والبيهقي من طريق جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين علياً رضي الله تعالى عنه قطع في ربع دينار وكانت قيمته درهمين ونصفاً . وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : القطع في ربع دينار فصاعداً . وأخرج أيضاً من طريقه عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : أنه قطع يد السارق في بيضة من حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات ولكنه منقطع .

(وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما قالا : تقطع اليد في خمسة دراهم) وروى عنهما القطع في أربعة دراهم . قال الشوكاني في النيل : المذهب الخامس أربعة دراهم نقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد وكذلك حكاه عنهما في البحر انتهى (والعمل على هذا عند بعض فقهاء التابعين وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق) رأوا القطع في ربع دينار فصاعداً (قد ذهب إلى ما تقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار ، الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة . واختلفوا في ما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة ، فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه يكون التقويم بالدرهم لاربعة الدينار إذا كان الصرف مختلفاً . وقال الشافعي : الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها حتى قال إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع انتهى . قال مالك وكل واحد من الذهب والفضة معتبر في نفسه ، لا يقوم بالآخر . وذكر بعض البغداديين أنه ينظر في تقويم العروض

وقد رُوِيَ عن ابن مسعود أنه قال : لا قَطْعَ إلا في دينارٍ أو عشرة دراهم . وهو حديثٌ مرسلٌ رواه القاسمُ بنُ عبد الرحمن عن ابن مسعود . والقاسمُ لم يسمَعْ من ابن مسعود . والعملُ على هذا عند بعض أهل العلم . وهو قولُ سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا : لا قَطْعَ في أقل من عشرة دراهم .

بما كان غالباً في نفود أهل البلد (وقد روى عن ابن مسعود أنه قال : لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود) أخرج قول ابن مسعود هذا الطحاوي في شرح الآثار قال : حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال حدثنا عثمان بن عمر عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود فذكره .

(والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ؛ وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا لا قطع في أقل من عشرة دراهم) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسائر فقهاء العراق ؛ واحتجوا بقول ابن مسعود المذكور ، وقد عرفت أنه منقطع . واحتجوا أيضاً بما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث محمد بن إسحاق عن أيوب ابن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عشرة دراهم ، وأخرج نحو ذلك النسائي عنه ، وأخرج عن أبو داود أن ثمنه كان ديناراً أو عشرة دراهم . وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم ، وأخرج النسائي عن عطاء مرسلأدنى ما يقطع فيه ثمن المجن قال وثمنه عشرة دراهم قالوا : هذه الروايات في تقدير ثمن المجن أرجح من الروايات الأولى وإن كانت أكثر وأصح ولكن هذه أحوط والحدود تدفع بالشبهات فهذه الروايات كأنها شبهة في العمل بما دونها . وروى نحو هذا عن ابن العربي ، قال وإليه ذهب سفيان مع جلالاته .

ويجاب بأن الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص في إسنادها

١٧ - بابُ ماجاء في تعليق يد السارق

١٤٧١ - حدثنا قتيبة ، حدثنا عمر بن علي المقدسي ، حدثنا الحجاج

عن مكحول عن عبد الرحمن بن محيريز قال : سألت فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في عنق السارق ، أمِنَ السنّة هو ؟ قال : « أُنِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارقٍ ففُطِعت يده ثم أمر بها فعلقت في عنقه » .

جميعاً محمد بن إسحاق وقد عنعن ولا يحتاج بمثله إذا جاء بالحديث معنعنا فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة . وقد تعسف الطحاوي فزعم أن حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما يفيد بطلان قوله ، وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه كذا في النيل .

قلت : الأمر كما قال الشوكاني قد أجاب الحافظ عما أورد الطحاوي على حديث عائشة المذكور جواباً حسناً شافياً ؛ وقد أجاب أيضاً عن الروايات التي تدل على أن ثمن المجن كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم وأجاد فيه وأصاب ثم قال الحافظ : ولو ثبتت لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها ، فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر . وأما سائر الروايات فليس فيها إلا إخبار عن فعل وقع في عهده صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب ، فلا ينافي رواية ابن عمر يعني المذكور في هذا الباب أنه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري . فإن ربع دينار صرف ثلاثة دراهم .

(باب ماجاء في تعليق يد السارق)

قوله : (حدثنا الحجاج) هو ابن أوطاة (سمعت فضالة) بفتح الفاء (بن عبيد) بالتصغير (أُنِيَ) بصيغة المجهول (ففُطِعت) بتشديد اللام مجهولاً (في عنقه) أي ليكون عبرة ونكالا . قال ابن الهمام المنقول عن الشافعي وأحمد أنه يسن تعليق

هذا حديث حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عمر بن عليٍّ القُدَميِّ
عن الحجاج بن أرطاة ، وعبد الرحمن ابن مُحَيَّرٍ هو أخو عبد الله بن
مُحَيَّرٍ شاميٌّ .

١٨ — بابُ ما جاء في الخائنِ والمُختلسِ والمُنتهبِ

١٤٧٢ — حدثنا عليُّ بنُ خَشْرَمٍ ، حدثنا عيسى بنُ يونسَ عن ابنِ جُرَيجٍ
عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على خائنٍ

يده في عنقه لأنه عليه الصلاة والسلام أمر به وعندنا ذلك مطاق الإمام إن رآه ؛
ولم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام في كل قطعه ليكون سنة انتهى ، وقال في النيل :
في هذا الحديث دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لأن في ذلك من
الزجر ما لا مزيد عليه ، فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيذكر السبب
لذلك وما جر إليه ذلك الأمر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس ، وكذلك
الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة ما تنقطع به وسأوسه الرديئة . وأخرج
البيهقي أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فروا به ويده معلقة في عنقه انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) قال في المنتقى أخرجه الخسة إلا أحمد وفي
إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف انتهى . (لا نعرفه إلا من حديث عمر بن
عليٍّ القُدَميِّ عن الحجاج بن أرطاة) قال الحافظ في التلخيص : وهما مدلسان .
وقال النسائي : الحجاج بن أرطاة ضعيف ولا يحتج بخبره . قال هذا بعد أن
أخرجه بطريقه انتهى .

(باب في الخائنِ والمُختلسِ والمُنتهبِ)

الخائن هو من يأخذ المال خفية ويظهر النصح للمالك . والمُختلس الذي يسلب
المال على طريقة الخلسة . وقال في النهاية : هو من يأخذ سلباً ومكابرة . والمُنتهب
هو من ينتهب المال على جهة القهر والغلبة .
قوله : (ليس على خائن) قال ابن الهمام : اسم فاعل من الخيانة ، وهو أن

ولا مُنتَهَب ولا مُحتَلَسٍ قطعُ » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، والعملُ على هذا عند أهل العلم . وقد رَوَى مُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوَ حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ . ومُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ هو بَصْرِيٌّ أَخُو عبدِ العزيزِ القَسَمَلِيِّ . كذا قال عليُّ بْنُ المَدِينِيِّ .

يؤمن على شيء بطريق العارية والوديعة فيأخذه ويدعى ضباعه ، أو ينكر أنه كان عنده وديعة أو عارية . وعلمه صاحب الهداية بقصور الحرز لأنه قد كان في يد الخائن وحرزه لأحرز المالك على الخلوص ، وذلك لأن حرزه وإن كان حرز المالك فإنه أحرزه بإيداعه عنده لكنه حرز ما ذون للسارق في دخوله (ولا منتهب) لأنه مجاهر بفعله لا يختف فلا سرقة ولا قطع (ولا مختلس) لأنه المختطف للشيء من البيت ويذهب أو من يد المالك . في المغرب : الاختلاس أخذ الشيء من ظاهر بسرعة (قطع) اسم ليس . قال النووي في شرح مسلم : قال القاضي عياض : شرع الله تعالى إيجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك في غيرها كالاختلاس والانتهاب والغصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة إلى ولاة الأمور وتسهيل إقامة البينة عليه بخلافها ، فيعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الخمسة كذا في المنتقى ، وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه . وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند ابن ماجه بنحو حديث الباب . وعن أنس عند ابن ماجه أيضاً والطبراني في الأوسط . وعن ابن عباس عند ابن الجوزي في العلل وضعفه . وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً ، ولا سيما بعد تصحيح الترمذي وابن حبان لحديث الباب قاله الشوكاني .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) كذا قال الترمذي ولم يذكر اختلاف الأئمة في هذه المسألة . قال الشوكاني في النيل : قد ذهب إلى أنه لا يقطع المختلس والمنتهب والخائن العترة والشافعية والحنفية ، وذهب أحمد وإسحاق وزفر والخوارج إلى أنه يقطع ، وذلك لعدم اعتبارهم الحرز انتهى .

١٩ - باب ما جاء لاقطع في ثمر ولا كثر

١٤٧٣ - حدثنا قتيبة ، حدثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان ، أن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

قلت : والراجح هو قول الشافعية والحنفية . لأحاديث الباب وهي بمجموعها صالحة للاحتجاج .

(باب ما جاء لاقطع في ثمر ولا كثر)

قوله (لاقطع في ثمر ولا كثر) بفتح الكاف والتاء المثلثة وهو الجمار ، قال في القاموس : والكثير ويحرك جمار النخل ، أو طامها ، وقال الجمار كزمان شحم النخل ، وقال في المجموع : الكثير بفتح الحين جمار النخل ، وهو شحمه الذي في وسط النخلة ، وهو شيء أبيض وسط النخل يؤكل الكثر الطلع أول ما يؤكل انتهى .

قلت المراد بالكثير هو الجمار كما وقع في رواية النسائي قال في شرح السنة : ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة سواء كانت محرزة أو غير محرزة ، وقاس عليه اللحوم والالبان والأشربة والخبوز ، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزاً ، وهو قول مالك والشافعي ، وتأول الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحرزة . وقال نخيل المدينة لأحوائط لاكثرها ، والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب ، وفيه دليل على أن ما كان منها محرزاً يجب القطع بسرقة انتهى .

قلت : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه النسائي وأبو داود عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق فقال : من أصاب منه بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجربن فبلغ ثمن الجن فعليه القطع . وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه وأخرجه أيضاً الترمذي مختصراً في باب الرخصة في أكل الثمرة للمار بها وحسنه . وحديث رافع بن خديج المذكور في الباب أخرجه

هكذا رَوَى بعضهم عن يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ عن مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ عن
عَمِّهِ وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ عن رَافِعٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه رواية
الليث بن سعد .

ورَوَى مَالِكُ بنُ أَنَسٍ وغيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ عن
مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ عن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولم
يذكرُوا فيه عن وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ .

٢٠ - بابُ ما جاء أنَّ لا يُقْطَعُ الأَيْدِي فِي الْغَزْوِ

١٤٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا ابْنُ هِلْمَةَ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ شَدِيمٍ
ابْنِ بَيْتَانَ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى

الْحَنَسَةَ وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي حَتِمٍ وَابْنُ حَبَّانَ ، وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ
وإرساله . وقال الطحاوي : هذا الحديث تلمّزت العلماء متنه بالقبول .

(باب ما جاء أنَّ لا يُقْطَعُ الأَيْدِي فِي الْغَزْوِ)

قوله وعن عياش بن عباس الأول بفتح العين المهملة والياء التحتية المشددة
والثاني بالموحدة المشددة وبالسین المهملة قال الحافظ ثقة (عن شديم) بكسر أوله
وفتح التحتانية وسكون مثلها بعدها (بن بيتان) بلفظ ثنية بيت القتباني المصري
ثقة من الثالثة قاله الحافظ . وفي المعنى شديم بكسر معجمة ويقال بضمها وفتح تحتية
أولى وسكون الثانية (عن جنادة) بضم الجيم وفتح النون الخفيفة (بن أبي أمية)
بضم همزة مصغراً الأزدي الشامي ومن ثقات التابعين (عن بسر) بضم الموحدة
وسكون السين المهملة (أרטأة) بفتح همزة وسكون الراء ويقال ابن أبي أרטأة
من صغار الصحابة .

الله عليه وسلم يقول : « لَا يَقْطَعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ » . هذا حديثٌ غريبٌ ، وقد رواه غيرُ ابنِ لهيعةَ بهذا الإسنادِ نحوهَ هذا . وقال بُسرُ بنُ أبي أرطاةَ أيضاً . والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ منهم الأوزاعيُّ لا يَرَوْنَ أَنَّ يُقَامَ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِحُضْرَةِ الْعَدُوِّ مُحَافَةً أَنْ يَلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ ، فإذا خرجَ الإمامُ من أرضِ الحربِ ورجعَ إلى دارِ الإسلامِ أقامَ الحدَّ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ . كذلك قال الأوزاعيُّ .

قوله (لا يقطع الأيدي في الغزو) روى أحمد وأبو داود والنسائي عن بسر بن أرطاة أنه وجد رجلاً يسرق في الغزو فجلبه ولم يقطع يده ، وقال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطع في الغزو . قال صاحب المنتقى والترمذي منه المرفوع انتهى .

وفي الباب عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم ، وأقيموا الحدود في الحضر والسفر . رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وسيأتي الجمع بين هذين الحديثين .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أحمد وغيره كما عرفت آنفاً (وقد رواه غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحوه هذا) رواه أبو داود في سننه قال : حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني حيوة بن شريح عن عياش بن عباس بإسناد الترمذي . قال الشوكاني رجال إسناد أبي داود ثقات إلى بسر ، قال : وفي إسناد النسائي بقية ابن الوليد قال قال المنذرى : واختلف في صحة بسر بن أرطاة ف قيل له صحة وقيل لا وأن مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنين وله أخبار مشهورة ، وكان يحيى بن معين لا يحسن اشتهاء عليه ، وهذا يدل على أنه عنده لا صحة له ، وغمره الدارقطني انتهى كلام المنذرى . ونقل في الخلاصة عن ابن معين أنه قال : لا صحة له وأنه رجل سوء ولي اليمين وله بها آثار قبيحة انتهى (وقال) وفي بعض النسخ يقال وهو الظاهر (بسر بن أبي أرطاة) أى بزيادة لفظ أبي بين بسر وأرطاة .

قوله (كذلك قال الأوزاعي) قال العيزي في شرح الجامع الصغير والجمهور

٢١ - باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته

١٤٧٥ - حدثنا علي بن حَجْرٍ ، حدثنا هُشَيْمٌ عن سعيد بن أبي عروبة

وأيوب بن مسكين عن قتادة عن حبيب بن سالم قال : رُفِعَ إلى النعمان ابن بشير رجلٌ وقعَ على جاريةِ امرأته فقال : لَأَقْضِيَنَّ فيها بقضاءِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، لأنَّ كانت أَحَلَّتْهَا لَهُ لَأَجْلِدَنَّه مِائَةً ، وإن لم تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجَعْتُه .

على خلاف ما قال به الاوزاعي انتهى . وقال التوربشتي : ولعل الاوزاعي رأى فيه احتمال افتتان المقطوع بأن يلاحق بدار الحرب أو رأى أنه إذا قطعت يده والأمير متوجه إلى الغزو ولم يتمكن من الدفع ولا يغنى عنا فيترك إلى أن يقلل الجيش . قال القاضي : ولعله عليه الصلاة والسلام أراد به المنع من القطع فيما يؤخذ من المغنم انتهى . قال الشوكاني : ولا معارضة بين الحديثين يعني حديث بسر بن أرطاة وحديث عبادة بن الصامت المذكورين لأن حديث بسر أخص مطلقاً من حديث عبادة فيبني العام على الخاص ، ويبيانه أن السفر المذكور في حديث عبادة أعم مطلقاً من الغزو المذكور في حديث بسر ، لأن المسافر قد يكون غازياً وقد لا يكون ، وأيضاً حديث بسر في حد السرقة وحديث عبادة في عموم الحد انتهى .

(باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته)

قوله (وأيوب بن مسكين) بكسر ميم وكاف . قال في تهذيب التهذيب : أيوب ابن أبي مسكين ويقال مسكين التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي روى عن قتادة وسعيد المقبري وأبي سفيان وغيرهم . قال أحمد : لا بأس به ، وقال مرة : رجل صالح ثقة انتهى . وقال في التقريب : صدوق له أوهام من السابعة (عن حبيب ابن سالم) الانصاري مولى النعمان بن بشير ، وكان به لا بأس به من الثالثة (رفع إلى النعمان بن بشير) الانصاري الخزرجي له ولأبويه صحبة ثم سكن الشام ثم ولى لمرة الكوفة ثم قتل بمحصر (لأقضي فيهما) أي في هذه القضية ، وفي رواية أبي داود فيك مكان فيها والخطاب الرجل (ابن كانت أحلتها له) أي إن كانت امرأته جعلت جاريها حلالاً وأذنت له فيها (لأجلدنه مائة) وفي رواية أبي داود جلدتك

١٤٧٦ — حدثنا علي بن حجر ، حدثنا هشيم عن أبي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير نحوه .

وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه . حديث النعمان في إسناده اضطراب ، سمعتُ محمداً يقول : لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث أيضاً ، إنما رواه عن خالد بن عرفطة . وقد اختلف أهل العلم في الرجل يقع

مائة . قال ابن العربي : يعنى أدبته تعزيراً أو أبلغ به الحد تنكيلاً لا أنه رأى حده بالجلد حداً له . قال السندی بعد ذكر كلام ابن العربي هذا : لأن المحسن حده الرجم لا الجلد ، ولعل سبب ذلك أن المرأة إذا أحلت جارتها لزوجها فهو إغارة الفروج فلا يصح لكن العارية تصوير شبهة ضعيفة فيعزر صاحبها انتهى .

قوله (وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة ومن أهل اللغة من يكسرها ، وأخرج حديثه أبو داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته إن كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها ، وإن كانت طاوخته فهي له وعليه لسيدتها مثلها . قال النسائي : لا تصح هذه الأحاديث . وقال البيهقي قبيصة ابن حريث يعنى الذى روى هذا الحديث عن سلمة بن المحقق غير معروف . وروينا عن أبي داود أنه قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : رواه عن سلمة بن المحقق شيخ لا يعرف لا يحدث عنه غير الحسن يعنى قبيصة بن حريث . وقال البخارى في التاريخ : قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحقق في حديثه نظر . وقال ابن المنذر : لا يثبت خبر سلمة بن المحقق . وقال الخطابي : هذا حديث منكر وقبيصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوم بمثله ، وكان الحسن لا يبالى أن يروى الحديث بمن سمع . وقال بعضهم هذا كان قبل الحدود كذا في النيل .

قوله (حديث النعمان في إسناده اضطراب الخ) أخرجه الخمسة كذا في المنتقى . وقال المنذرى : وقال النسائي : أحاديث النعمان كلها مضطربة . وقال الخطابي : هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه انتهى (إنما رواه عن خالد بن عرفطة) بضم

على جارية امرأته فرؤى من غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم على وابن عمر : أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ . وقال ابن مسعود : ليس عليه حَدٌّ ولكن يُعَزَّرُ . وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى مَا رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزَّانَا

١٤٧٧ - حدثنا علي بن حجر ، حدثنا معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج ابن أرقطة عن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه قال : استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحدَّ وأقامه على الذي أصابها ، ولم يذكر أنه جعل لها مهرًا .

العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وبعدها طاء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث . قال في التقريب : مقبول من السادسة .

قوله (وذهب أحمد وإسحاق إلى ما روى النعمان بن بشير الخ) قال الشوكاني : وهذا هو الراجح لأن الحديث وإن كان فيه المقال الميقدّم فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد انتهى .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزَّانَا)

قوله (حدثنا معمر) بوزن محمد قال في التقريب : معمر في التشديد ابن سليمان النخعي أبو عبد الله الكوفي ثقة فاضل ، أخطأ الأزدي في تليينه . وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له من التاسعة .

قوله (استكرهت امرأة) بصيغة المجهول أي جامعها رجل بالإكراه (فدرأ) أي دفع (وأقامه) أي الحد (على الذي أصابها) أي جامعها (ولم يذكر) أي الراوي . قال القاري في المرقاة : وفي نسخة يعني من المشكاة بصيغة المجهول أي ولم يذكر في الحديث (أنه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (جعل لها مهرًا) أي على

هذا حديث غريب وليس إسناده بِمُتَّصِلٍ ، وقد رُوِيَ هذا الحديث من غير هذا الوجه : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا أَدْرَكَهُ يُقَالُ إِنَّهُ وَلِدَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ بِأَشْهُرٍ . والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : أن ليس على المُسْتَكْرَه حَدٌّ .

بجامعها . قال المظهر : وكذا ابن الملك لا يذل هذا على عدم وجوب المهر لانه ثبت وجوبه لها بإيجابه صلى الله عليه وسلم في أحاديث أخرى .

قوله (هذا حديث غريب وليس إسناده بِمُتَّصِلٍ) لأن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه (وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه) أى من غير هذا الإسناد ، وقد رواه الترمذى فيما بعد فقال حدثنا محمد بن يحيى الخ (سمعت محمداً) هو الإمام البخارى (عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه) هذا صحيح (ولا أدركه يقال إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر) هذا ليس بصحيح بل الصواب أنه ولد في حياة أبيه . روى أبو داود في سننه قال : حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا عبد الوارث بن سعيد أخبرنا محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى ، فحدثني وائل^(١) بن علقمة عن أبى وائل قال : صليت مع رسول صلى الله عليه وسلم فكان إذا كبر رفع يديه الحديث . فقول عبد الجبار : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى نص صريح فى أن عبد الجبار قد ولد فى حياة أبيه . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : وهذا القول ضعيف جداً فإنه قد صح أنه قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى ولو مات أبوه وهو لم يقل هذا القول انتهى . فإن قلت : قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : نص أبو بكر البرزاري على أن القائل كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى هو علقمة بن وائل لا أخوه عبد الجبار .

· (١) قوله وائل بن علقمة كذا وقع فى سنن أبى داود والصواب علقمة بن وائل كما صرح به الحافظ فى التقريب فى ترجمة وائل بن علقمة .

١٤٧٨ — حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن يوسف عن إسرائيل ،

حدثنا سمالك بن حرب عن علقمة بن وائل الكندي عن أبيه : « أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فتلقاها رجل فتجللها فقضى حاجته منها ، فصاحت ، فانطلق . ومر بها رجل فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا . ومرت بعصاة من المهاجرين فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا ، فانطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها ، فأتوها ، فقالت : نعم هو هذا . فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليُرجم قام صاحبها الذي وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها ، فقال لها : اذهبي فقد غفر الله لك ، وقال للرجل قولا حسنا ، وقال للرجل الذي وقع عليها ارجموه ، وقال : لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة قلت : قول أبي بكر البزار هذا ضعيف جداً ، فإنه لو كان قائل كنت غلاماً

لا أعقل صلاة أبي هو علقمة لم يقل فحدثني علقمة بن وائل .

قوله (تريد الصلاة) حال أو استئناف تعليل (فتلقاها رجل) أى قابلها (فتجللها) أى فغشىها بثوبه فصار كالجل عليها (فقضى حاجته منها) قال القاضى أى غشىها وجامعها ، كنى به عن الوطء كما كنى عنه بالغشيان (فانطلق) أى الرجل الذى جامعها (ومر بها رجل) أى آخر غير الذى جللها (فقالت إن ذلك الرجل) أى المار الذى لم يجللها (فعل بي كذا وكذا) أى التجليل وقضاء الحاجة منها ، والحال أن ذلك الرجل المار ما كان فعل بها (ومرت عصاة) بكسر العين أى جماعة ، وفى رواية أبي داود : ومرت عصاة (فأخذوا الرجل الذى ظنت أنه وقع عليها) وكان ظنها غلطاً (أنا صاحبها) أى أن الذى جللتها وقضيت حاجتى منها لا الذى أخذوه وأتوا به عندك (فقال لها اذهبي فقد غفر الله لك) لكونها مكرهة (وقال للرجل) زاد فى روايه أبي داود يعنى الرجل المأخوذ (قولاً حسناً) لأنه كان مأخوذاً من غير ذنب (وقال للرجل الذى وقع عليها ارجموه) لأنه كان معترفاً بما قالت المرأة وكان

لَقَبِلَ مِنْهُمْ » . هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ . وَعَلَقَمَةُ بْنُ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ
سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وائِلٍ ، وَعَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ وائِلٍ
لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ .

محضناً (وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل)
أما كون علقمة أكبر من عبد الجبار فيدل عليه رواية أبي داود المذكورة . وأما
سماع علقمة من أبيه فيدل عليه روايات عديدة .

منها ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث القصاص من طريق سماك بن حرب
عن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه الحديث .

ومنها ما أخرجه النسائي في باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع أخبرنا سويد
ابن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن قيس بن سليم العنبري حدثني علقمة بن وائل
حدثني أبي فذكر الحديث . وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين : حدثنا أبو نعيم
الفضل بن دكين أنبأنا قيس بن سليم العنبري قال : سمعت علقمة بن وائل بن حجر
حدثني أبي فذكر الحديث . فقله إن أباه حدثه في رواية مسلم وكذا قوله حدثني
أبي في رواية النسائي والبخاري دليل صريح على سماع علقمة من أبيه . فالحق أن
علقمة سمع من أبيه وأنه أكبر من أخيه عبد الجبار .

فإن قيل : قال الحافظ في التقریب : علقمة بن وائل بن حجر صدوق إلا أنه
لم يسمع من أبيه انتهى . وقد قال في أوائل التقریب إنى أحكم على كل شخص منهم
بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به انتهى . فظهر أن أعدل الأقوال
وأصحها أن علقمة لم يسمع من أبيه .

قلت قول الحافظ في التقریب بأن علقمة لم يسمع من أبيه معارض بقوله في بلوغ
المرام في صفة الصلاة بعد ذكر حديث من طريق علقمة بن وائل عن أبيه رواه
أبو داود بإسناد صحيح . فقول الحافظ رواه أبو داود بإسناد صحيح ، يدل على أن
علقمة سمع من أبيه ، والظاهر أن يقال : إن الحافظ كان قائلاً أولاً بعدم سماع علقمة
من أبيه ثم تحقق عنده سماعه منه فرجع من قوله الأول والله تعالى أعلم . وإن لم

٢٣ - باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة

١٤٧٩ - حدثنا محمد بن عمرو السَّوَّاقُ حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدَ نَمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » . فَقِيلَ لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ فقال : ما سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ، ولكن أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كره أن يؤكلَ من لحمها أو يُنْتَفَعَ بها ، وقد عُملَ بها ذاك العملُ . هذا حديث لا نعرفه

يقول هذا فلا شك أن قوله في التقريب بأن علقمة لم يسمع من أبيه ، يردده رواية أبي داود المذكورة والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة)

قوله (عن عمرو بن أبي عمرو) في التقريب عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان ثقة ربما وهم من الخامسة (فاقتلوه) قال القاري أي فاضربوه ضرباً شديداً أو أراد به وعيداً أو تهديداً (وافتلوا البهيمة) قيل لئلا يتولد منها حيوان على صورة لإنسان ، وقيل كراهة أن يلحق صاحبها الخزي في الدنيا لإبقائها . وفي شرح المظهر قال مالك والشافعي في أظهر قوليه وأبو حنيفة وأحمد إنه يعزر . وقال إسحاق : يقتل إن عمل ذلك مع العلم بالنهي ، والبهيمة قيل إن كانت مأكولة تقتل وإلا فوجهان القتل لظاهر الحديث وعدم القتل للنهي عن ذبح الحيوان إلا لأهله (فقيل لابن عباس ما شأن البهيمة) أي لا عقل لها ولا تكليف عليها فما بالها تقتل (فقال ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً) أي من العلل والحكم (ولكن أرى) بضم الهمزة أي أظن (أو ينفع بها) أي بلبنها وبشعرها وتوليدها وغير ذلك (وقد عمل بها ذاك العمل) أي المكروه .

قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو الخ) أخرجه

إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال : مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ .

١٤٨٠ — حدثنا بذلك محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري ، وهذا أصح من الحديث الأول . والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق .

الخسة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً كذا في بلوغ المرام ويأتي باقي الكلام على هذا الحديث فيما بعد (وروى سفيان الثوري عن عاصم) هو ابن أبي النجود (عن أبي رزين) هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي ثقة فاضل من الثانية (من أتى بهيمة فلا حد عليه) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه زاد أبو داود وكذا قال عطاء وقال الحكم : أرى أن يجلد ولا يبلغ به الحد . وقال الحسن : هو بمنزلة الزاني . قال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو انتهى .

قلت : عطاء تابعي جليل مشهور ، والحكم هذا هو ابن عتيبة الكوفي أحد الأئمة الفقهاء ، والحسن هذا هو الحسن البصري . قال الخطابي : يريد (أى أبو داود بقوله حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو) أن ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه انتهى (وهذا) أى حديث عاصم الموقوف على ابن عباس (أصح من الحديث الأول) يعنى حديث عمرو بن أبي عمرو المذكور أولاً ، وحديث عاصم هذا أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) أى عملهم على حديث عاصم الموقوف يعنى أنهم قالوا بأنه : لا حد على من أتى الهيمة (وهو قول أحمد وإسحاق) . قال الخطابي : وأكثر الفقهاء على أنه يعزر ، وكذلك قال عطاء والنخعي ، وبه قال مالك والثوري وأحمد وأصحاب الرأي وهو أحد قول الشافعي انتهى .

٢٤ - باب ما جاء في حد اللوطي

١٤٨١ - حدثنا محمد بن عمرو السَّوَّاقُ ، حدثنا عبدُ العزيز بنُ محمدٍ عن عمرو بن أبي عمرو عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » . وفي الباب عن جابرٍ وأبي هريرة . وإنما نَعَرِفُ هذا الحديثَ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه . وروى محمد بنُ إسحاقَ هذا الحديثَ عن عمرو بن أبي عمرو فقال : « مَلْعُونٌ مَنْ عَمَلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ » . ولم يذكُرْ فيه القَتْلَ وذكُرَ فيه ملعونٌ مَنْ أَتَى بِهِيمَةً . وقد

(باب ما جاء في حد اللوطي)

قوله (من وجدتموه) أى علمتموه (يعمل عمل قوم لوط) أى بعمل قوم لوط اللواطية (فاقتلوا الفاعل والمفعول به) . قال في شرح السنة : اختلفوا في حد اللوطي ، فذهب الشافعي في أظهر قوليهِ وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا ، أى إن كان محصناً يرجم وإن لم يكن محصناً يجلد مائة ، وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلاً كان أو امرأة محصناً أو غير محصن . لأن التمكن في الدبر لا يحصنها فلا يحصنها حد المحصنات . وذهب قوم إلى أن اللوطي يرجم محصناً كان أو غير محصن ، وبه قال مالك وأحمد ، والقول الآخر للشافعي أنه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث : وقد قيل في كيفية قتلها هدم بناء عليهما ، وقيل رميها من شاهق كما فعل بقوم لوط ، وعند أبي حنيفة يوزر ولا يحد انتهى .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي هريرة) أما حديث جابر فأخرجه الترمذي في هذا الباب . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه والحاكم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصناً أو لم يحصن . وإسناده

رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » .
 هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرُ
 عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ .
 وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ أَحْصَنَ
 أَوْ لَمْ يُحْصَنَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ
 النَّخْعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرُهُمْ ، قَالُوا : حَدُّ اللَّوْطِيِّ حَدُّ الزَّانِي . وَهُوَ
 قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .

ضعيف ، وذكره الترمذی معلقاً فقال (وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن
 عمر الخ) قال الحافظ : وحديث أبي هريرة لا يصح ، وقد أخرجه البزار من طريق
 عاصم بن عمر العمري عن سهيل عن أبيه عنه وعاصم متروك .
 قوله (واختلف أهل العلم في حد اللوطي فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحسن
 أو لم يحسن . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق) أخرج البيهقي عن علي
 رضي الله عنه أنه رجم لوطياً ، قال الشافعي : وبهذا نأخذ يرجم اللوطي محصناً
 كان أو غير محسن . وروى ابن ماجه من طريق عاصم بن عمر العمري عن أبي هريرة
 بلفظ : فارجوا الأعلى والأسفل . وقد عرفت أن عاصماً هذا متروك ، وأما رجم
 علي رضي الله عنه لوطياً فهو فعله (وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين منهم
 الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم قالوا : حد اللوطي
 حد الزاني وهو قول الثوري وأهل الكوفة) وهو قول الشافعي فيجلد عند هؤلاء
 الأئمة البكر ويغرب ويرجم المحسن . واحتجوا بأن التلوط نوع من أنواع الزنا
 لأنه لإبلاج فرج في فرج فيكون اللواط والمروطه داخلين تحت عموم الأدلة الواردة
 في الزاني المحسن والبكر ، ويؤيد ذلك حديث : إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان .

١٤٨٢ — حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا همام

عن القاسم بن عبد الواحد المسكيني عن عبد الله بن محمد بن عجيل أنه سمع جابراً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ » . هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه عن عبد الله بن محمد بن عجيل بن أبي طالب عن جابر .

أخرجه البيهقي من حديث أبي موسى وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن كذبه أبو حاتم ، وقال البيهقي لأعرفه والحديث منكر بهذا الإسناد انتهى . ورواه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي موسى وفيه بشر بن المفضل البجلي وهو مجحول . وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه . وعلى فرض عدم شمول الأدلة المذكورة لها فيها لاحقان بالزاني بالقياس .

ويجب عن ذلك بأن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة لعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها للوطي ومبطللة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول لأنه يصير فاسد الاعتبار كما تقرر في الأصول .

وذهب أبو حنيفة والشافعي في قول له إلى أنه يعزر اللوطي فقط ، ولا يخفى ما في هذا المذهب من المخالفة للأدلة المذكورة في خصوص اللوطي والأدلة الواردة في الزاني على العموم . وأما الاستدلال لهذا بحديث : لأن أخطيء في العفو خير من أن أخطيء في العقوبة ، فردود بأن ذلك إنما هو مع الالتباس والنزاع ليس هو في ذلك .

قوله (إن أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط) أخوف أفعل تفضيل بمعنى المفعول . قال الطيبي أضاف أفعل إلى ما وهي نكرة موصوفة ليدل على أنه إذا استقصى الأشياء المخوف منها شيئاً بعد شيء لم يوجد أخوف من فعل قوم لوط .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه .

٢٥ - بابُ ما جاء في المرتدِّ

١٤٨٣ - حدثنا أحمدُ بنُ عبدة الضبيُّ، حدثنا عبدُ الوهابِ النقيُّ، حدثنا أيوبُ عن عكرمةَ أنَّ عليًّا حرَّقَ قوماً ارتدُّوا عن الإسلامِ، فبلغَ ذلك ابنَ عباسٍ فقال : لو كُنتُ أنا لقتلتُهُم بِقَوْلِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ بَدَّلَ دينَهُ فاقتُلوه ، ولم أكنْ لِأُحرِّقَهُم ، لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تُعذبوا بعذابِ الله » فبلغَ ذلك عليًّا فقال : صدقَ ابنُ عباسٍ .

(باب ما جاء في المرتد)

أى فى حكم الذى ارتد عن الإسلام

قوله (إن علياً حرَّقَ قوماً ارتدوا عن الإسلام) روى الطبرانى فى الأوسط من طريق سويد بن غفلة أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا فحفر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال صدق الله ورسوله . وزعم أبو المظفر الاسفراينى فى الملل والنحل : أن الذين أحرقتهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة كذا قال الحافظ فى الفتوح وذكر بإسناده رواية تؤيد ما زعمه الاسفراينى فى الملل والنحل (فبلغ ذلك ابن عباس) وكان ابن عباس حينئذ أميراً على البصرة من قبل على رضى الله عنه (لو كنت أنا) أنا تأكيد للضمير المتصل والخبر محذوف أى لو كنت أنا بدله (من بدل دينه فاقتلوه) قال الحافظ قوله « من » عام يخص منه من بدله فى الباطن ، ولم يثبت عليه ذلك فى الظاهر ، فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه ، من بدل دينه فى الظاهر مع الإكراه (لا تعذبوا بعذاب الله) أى بالقتل بالنار (فبلغ ذلك علياً فقال صدق ابن عباس) قال الحافظ وفى رواية ابن عليه .

هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد .
واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام . فقالت طائفة من أهل العلم :
تُقْتَلُ . وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق . وقالت طائفة منهم : تُحْبَسُ
ولا تُقْتَلُ . وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وغيره من أهل الكوفة .

فبلغ علياً فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود ، وعند الدارقطني بحذف
أم وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهي للتنزيه ، وهذا بناء على
تفسير ويح بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد مطلقاً
فأنكر ، ويحتمل أن يكون قالها رصاً بما قال وأنه حفظ ما نسيه بناء على أحد ما قيل
في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاها في النهاية انتهى .

قلت : لفظ الترمذي : فبلغ ذلك علياً فقال صدق ، يدل على أن المراد بقوله
ويح أم ابن عباس المدح والتعجب .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الجمهور وهو الأصح
الموافق لحديث الباب فإن لفظ (من) في قوله من بدل دينه عام شامل للرجل والمرأة
(وقالت طائفة منهم تحبس ولا تقتل) أي المرأة المرتدة (وهو قول سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ وغيره من أهل الكوفة) وهو قول الحنفية : قال الحافظ في الفتح استدل
بقوله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه ، على قتل المرتدة كالمرتد ،
وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء ، وحمل الجمهور النهي
على الكافرة الأصلية إذا لم تبأشر القتال ولا القتل ، لقوله في بعض طرق حديث
النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ، ثم نهى عن قتل
النساء . واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لأنعم المؤنث ، وتمعّب بأن ابن عباس
راوى الخبر قد قال : تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت ،
والصحابه متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ،
وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة .

٢٦ - باب ما جاء فيمن شَهَرَ السِّلَاحَ

١٤٨٤ - حدثنا أبو كُرَيْبٍ وأبو السَّائِبِ ، قال حدثنا أبو أُسامة عن بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَمَلَ عَامِنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » .

لكن سنده ضعيف ، وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له : أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت وإلا فاضرب عقها . وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجم المحصن فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة انتهى .

(باب ما جاء فيمن شهر السلاح)

قال في القاموس : شهر سيفه كنع وشهره انتصاه فرفعه على الناس . وقال في الصراح شهر شمشير بر كشيدين ازنيام ، والسلاح بالكسر آلة الحرب وحديثها ويؤنث والسيف والقوس بلا وتر والعصا .

قوله (من حمل علينا السلاح) وفي حديث سلبة بن الأكواع عند مسلم من سل علينا السيف ، ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل الملازمة الغالبة ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد بالحمل ما يضاد الوضع ويكون كناية عن القتال به ، ويحتمل أن يراد بالحمل حمله لإرادة القتال به لقربة قوله علينا ، ويحتمل أن يكون المراد حمله للضرب به ، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . قال الحافظ : جاء الحديث بلفظ : من شهر علينا السلاح أخرج البزار من حديث أبي بكرة ومن حديث سمرة ومن حديث عمرو بن عوف وفي سند كل منها لين لكنها يعضد بعضها بعضاً . وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ : من رمانا بالنبل فليس منا ، وهو عند الطبراني في الأوسط بلفظ : الليل بدل النبل ، وعند البزار من حديث بريدة مثله (فليس منا) أي ليس على طريقتهما

وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع .
حديث أبي موسى حديث حسن صحيح .

٢٧ - باب ما جاء في حد السّاحر

١٤٨٥ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حدّ السّاحر ضربةً بالسيف » . هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ،

أو ليس متبعاً لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقا تل دونه لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله . ونظيره من غشنا فليس منا ، وليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب . وهذا في حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه لا بمجرد حمل السلاح . والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر . وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصرفه عن ظاهره فيقول معناه ليس على طريقتنا ، ويرى أن الإمساك عن تأويله أولى لما ذكرناه . والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ باقتال ظالماً انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع)
أما حديث ابن عمر وأبي هريرة فأخرجه الشيخان بلفظ حديث الباب . وأما حديث ابن الزبير فليُنظر من أخرجه . وأما حديث سلمة بن الأكوع فأخرجه مسلم .
قوله (حديث أبي موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

(باب ما جاء في حد السّاحر)

قوله (حد السّاحر ضربة بالسيف) قال في مجمع البحار يروى بالتاء وبالهاء ، وعدل عن القتل إلى هذا كي لا يتجاوز منه إلى أمر آخر ، واستدل به من قال : إن حد السّاحر القتل لكن الحديث ضعيف .

قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه) وأخرجه الدارقطني

وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وإسماعيل بن مسلم العبدى البصرى. قال وكيع هو ثقة ويروى عن الحسن أيضاً والصحيح عن جندب موقوف. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعى: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل من سحره ما يبلغ الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً.

والحاكم والبيهقى (وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه) قال في التقريب: لإسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ضعيف الحديث من الخامسة (وإسماعيل بن مسلم العبدى البصرى قال وكيع: هو ثقة ويروى عن الحسن أيضاً) أى كما يروى عنه إسماعيل بن مسلم المكي. قال في التقريب: لإسماعيل بن مسلم العبدى أبو محمد البصرى القاضى ثقة من السادسة.

قوله (وهو قول مالك بن أنس الخ) قال النووى فى شرح مسلم: عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع، قال: وقد يكون كفرأ وقد لا يكون كفرأ بل معصية كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضى الكفر كفر وإلا فلا. وأما تعليمه وتعليمه غرام، قال: ولا يقتل عندنا يعنى الساحر، فإن تاب قبلت توبته، وقال مالك: الساحر كافر بالسحر ولا يستتاب ولا تقبل توبته بل يتحتم قتله. والمسألة مبنية على الخلاف فى قبول توبة الزنديق، لأن الساحر عنده كفر كما ذكرنا وعندنا ليس بكافر وعندنا تقبل توبة المنافق والزنديق. قال القاضى عياض: وبقول مالك قال أحمد بن حنبل وهو مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين. قال أصحابنا إذا قتل الساحر بسحره إنساناً أو اعترف أنه مات بسحره وأنه يقتل غالباً لزمه القصاص، وإن مات به ولكنه قد يقتل وقد لا يقتل فلا قصاص وتجب الدية والكفارة، وتكون الدية فى ماله لا على عاقلته، لأن العاقلة لا تجمل مائتة باعتراف الجانى. قال أصحابنا: ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة وإنما يتصور باعتراف الساحر والله تعالى أعلم. انتهى كلام النووى.

٢٨ - باب ما جاء في الغال ما يصنع به

١٤٨٦ - حدثنا محمد بن عمرو وحدثنا عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ وَجَدَ تَمُوهَ غَلٍّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ » . قال صالح : فدخلتُ على مَسَامَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غَلَّ ، فَحَدَّثَ سَالِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَحْرَقَ مَتَاعَهُ ، فَوُجِدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفٌ ، فَقَالَ سَالِمٌ : بَيْعَ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَأَنعَرَفَهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

وسألتُ محمدًا عن هذا الحديث فقال : إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ زَائِدَةَ وَهُوَ أَبُو وَقْدٍ اللَّيْثِيُّ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَدْ رَوَى

(باب ما جاء في الغال ما يصنع به)

قوله من وجد تموه غل في سبيل الله : أى سرق من مال الغنيمة . والغلول : هو الخيانة في المغنم (فأحرقوا متاعه) قد استدلل بهذا الحديث من قال بحرق متاع الغال .

قوله (هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه) وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي .

قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول مكحول وعن الحسن ويحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف . وقال الطحاوى : لو صح الحديث لاحتل أن يكون حين كانت العقوبة بالمسال انتهى .

قوله (وهو منكر الحديث) قال المنذرى : صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد قيل إنه تفرد به . وقال البخارى : عامة أصحابنا يحتجون

في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه بحرق متاعه . وقال هذا حديث غريب .

٢٩ - باب ما جاء فيمن يقول للآخر يا مخنث

١٤٨٧ - حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيب عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا يَهُودِيٌّ

بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني : أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد ، قال : وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمحفوظ أن سالماً أمر بذلك ، وصحح أبو داود وقفه (وقال محمد : وقد روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه بحرق متاعه) الحرق بفتح الحاء المهملة والراء . وقد تسكن الراء كما في النهاية مصدر حرق بفتح الحاء وكسر الراء ، وهذا لفظ رواية الترمذي عن البخاري رحمه الله ، ولفظ البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد في باب القليل من الغلول ، ولم يذكر عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرق متاعه ، يعني في حديثه الذي ساقه في ذلك الباب وهو حديث عبد الله بن عمر قال : كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فقات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في النار ، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها . ثم قال البخاري وهذا أصح . قال في الفتح أشار إلى تضعيف حديث عبد الله بن عمر في الأمر بحرق رحل الغال انتهى .

(باب ما جاء في من يقول للآخر يا مخنث)

بفتح النون المشددة ويكسر هو من يتشبه بالنساء سمي به لانكسار كلامه وقيل قياسه الكسر والمشهور فتحه ، والتشبه قد يكون طبعياً وقد يكون تكلفياً . ومن الثاني حديث لعن المخنثين كذا في مجمع البحار .

قوله (إذا قال الرجل للرجل) أي المسلم (ياهودي) قال القاري : وفي معناه

فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ ، وَإِذَا قَالَ يَا مُخَنَّثُ فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمَزْنِيُّ : أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا مَنْ أُنِيَ ذَاتَ مُحْرَمٍ . وَهُوَ يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ .

وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ قُتِلَ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ قُتِلَ .

يَانْصَرَانِي وَيَا كَافِرَ (فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ) أَيْ سَوَاطِأَ (وَإِذَا قَالَ يَامُخَنَّثُ فَاضْرِبُوهُ عِشْرِينَ) قَالَ الطَّبْطَبِيُّ : قَوْلُهُ يَاهُودِي فِيهِ تَوْرِيَّةٌ وَإِلْهَامٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْكَفَرُ وَالذَّلَّةُ لِأَنَّ الْيَهُودَ مِثْلَ فِي الصَّغَارِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الثَّانِي أَرْجَحُ لِلدَّرَجَةِ فِي الْخُدُودِ ، وَعَلَى هَذَا الْمَخْنَثُ انْتَهَى (وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ) أَيْ مِنْ وَقَعَ بِالْجَمَاعِ مُتَعَمِّدًا ، وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ إِنْ مِنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ يَقْتُلُ ، قَالَ الْمَظْهَرُ : حَكَمَ أَحْمَدُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هَذَا زَجْرٌ وَإِلَّا حَكَمَهُ حَكْمُ سَائِرِ الزِّنَاةِ يَرْجَمُ إِنْ كَانَ مُحَصَّنًا ، وَيُجْلَدُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحَصَّنٍ ، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قُلْتُ : وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَلَا حَاجَةَ لِحُلِّ الْحَدِيثِ عَلَى الزَّجْرِ .

قَوْلُهُ (وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ) قَالَ فِي التَّقْرِيبِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْأَشْهَلِيُّ مَوْلَاهُمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ ضَعِيفٌ مِنَ السَّابِعَةِ .

قَوْلُهُ (وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ) رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمَزْنِيُّ أَنَّ رَجُلًا (تَقْدِمُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَحَدِيثُ قُرَّةِ فِي بَابِ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ .

قَوْلُهُ (قَالُوا مَنْ أُنِيَ ذَاتَ مُحْرَمٍ) أَيْ جَامِعُهَا (وَهُوَ يَعْلَمُ) جُمْلَةً حَالِيَةً ، أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ يَعْلَمُ بِتَحْرِيمِهَا (فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ) أَيْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ ، يَعْنِي يَجِبُ قَتْلُهُ وَهُوَ

٣٠ - باب ما جاء في التعزير

١٤٨٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . وقد رَوَى هذا الحديثُ ابْنُ لَهْمِعة عَنْ بُكَيْرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ وَقَالَ : عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو خطأ . والصحيحُ حديثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

الظاهر وعليه تدلُّ أحاديثُ الباب . وأما الذين قالوا إنَّ عليه حدَّ الزنا فأحاديثُ الباب حجة عليهم والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في التعزير)

قال في المغرب: التعزير تأديب دون الحد وأصله من العزر بمعنى الرد والردع . قال ابن الهمام : وهو مشروع بالكتاب قال تعالى (فاضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) أمر بضرب الزوجات تأديباً وتهديباً . كذا في المراقبة للقارى ، وقال فيه بعد ذكر أحاديث في ثبوت التعزير ما لفظه : وأقوى هذه الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام : فاضربوهم على تركها بعشر في الصبيان . فهذا دليل شرعية التعزير وأجمع عليه الصحابة انتهى كلامه . وقال الحافظ : التعزير مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه « وآمنت برسلي وعزرتموهم » وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه عزره القاضي أى أدبه لئلا يعود إلى القبيح ويكون بالقول والفعل بحسب ما يليق به انتهى . قوله (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي وروى بصيغة النهي مجزوماً (فوق عشر جلدات) وفي رواية فوق عشرة أسواط ، وفي رواية فوق عشر ضربات (إلا في حد من حدود الله) المراد به ما ورد عن الشارع مقدراً بعدد مخصوص كحد الزنا والقذف ونحوهما . وقيل المراد بالحد هنا عقوبة المعصية مطلقاً لا الأشياء

ابن نيارٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثِ بُسْكَيرِ بْنِ الْأَشَجِّ . وقد اختلف أهلُ الْعِلْمِ فِي التَّعْزِيرِ . وأحسنُ شَيْءٍ يُرْوَى فِي التَّعْزِيرِ هذا الحديثُ .

المخصوصة ، فإن ذلك التخصيص إنما هو من اصطلاح الفقهاء . وعرف الشرع إطلاق الحد على كل عقوبة لمعصية من المعاصي كبيرة أو صغيرة ، ونسب ابن دقيق العيد هذه المقالة إلى بعض المعاصرين له ، وإليها ذهب ابن القيم وقال المراد بالنهي المذكور في التأديب المصالح كتأديب الأب ابنه الصغير ، واعترض على ذلك بأنه قد ظهر أن الشارع يطلق الحدود على العقوبات المخصوصة ، ويؤيد ذلك قول عبد الرحمن بن عوف : إن أخف الحدود ثمانون . ذكره الشوكاني ملخصاً من كلام الحافظ ، قلت : وقول عبد الرحمن بن عوف هذا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين . قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر .

قوله (وهذا حديث غريب الخ) أخرجه الجماعة إلا النسائي .
قوله (وقد اختلف أهل العلم في التعزير الخ) قال الحافظ : قد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث ، فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وبعض الشافعية . وقال مالك والشافعي وصاحباً أبي حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحد الحر أو العبد قولان ، وفي قول أو وجه يستتبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعي : لا يبلغ به الحد ولم يفصل . وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبي ثور . وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى : لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين . وعن عثمان ثلاثين ، وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة ، وكذا عن ابن مسعود . وعن مالك وأبي ثور وعطاء لا يعزر إلا من تكرر منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر . وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين : وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة . وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين .

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ

١٤٨٩ - حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا قبيصة ، حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم قال : قلت : « يا رسول الله ، إنا نُرْسِلُ كِلَابًا لَنَا مُعَلَّمَةً . قال : كُلْ مَا أُمْسَكْنَ عَلَيْكَ .

وأجابوا عن الحديث بأجوبة ذكرها الحافظ مع الكلام عليها . وقال الشوكاني في النيل : والحق العمل بما دل عليه الحديث الصحيح المذكور في الباب يعني حديث أبي بردة ، وليس لمن خالفه متمسك يصلح للمعارضة . وقد نقل القرطبي عن الجمهور أنهم قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وخالفه النووي فنقل عن الجمهور عدم القول به : ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ، فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول أحد عند قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعوا كل قول عند قول محمد ﷺ فما آمن في دينه لمخاطر .

(أبواب الصيد)

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيداً وعمول معاملة الأسماء فأوقع على الحيوان المصاد ، والاصطياد يحل في غير الحرم لغير المحرم ، والمصيد يحل إن كان مأكولاً لقوله تعالى : (وإذا حللتم فاصطادوا) وقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) والأمر للاستحباب .

(باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل)

قوله (إنا نرسل كلاباً لنا معلمة) المراد بالمعلمة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته ، وإذا زجرها انزجرت ، وإذا أخذ الصيد حبسته على صاحبها ، وهذا الثالث يختلف في اشتراطه . واختلف متى يعلم ذلك منها ، فقال البغوي في التهذيب : أقله

قلتُ : يا رسولَ الله ، وإن قَتَلَن . قال : وإن قَتَلَن ، ما لم يَشْرَكْهَا كَلْبٌ من

ثلاث مرات . وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين . وقال الرافعي : لم يقدره المعظم لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف كذا في الفتح (كل ما أمسكن عليك) وفي رواية للبخاري إذا أرسلت كلبك وسميت فكل . قلت : فإن أكل ، قال فلا تأكل فإنه لم يمسك عليك وإنما أمسك على نفسه . وفي رواية أخرى له : إذا أرسلت كلابك المعلبة وذكرت اسم الله فكل بما أمسكن عليك وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب فإن أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه . قال الحافظ : وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلباً . وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه ، وهذا قول الجمهور ، وهو الراجح من قولي الشافعي . وقال في القديم : وهو قول مالك ، ونقل عن بعض الصحابة يحل ، واحتجوا بها ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها ، قال : كل بما أمسكن عليك ، قالوا وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه . أخرجه أبو داود ولا بأس بسنده .

وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً منها للقائلين بالتحريم حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ، ومنها الترجيح ، فرواية عدى في الصحيحين متفق على صحتهما ، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها ، وأيضاً فرواية عدى صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى : (فكلوا بما أمسكن عليكم) فإن مقتضاها أن الذي يمسكه من غير إرسال لا يباح . ويتقوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد : إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه ، وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ، فإنما أمسك على صاحبه ، وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه . ومنها للقائلين بالإباحة حمل حديث عدى على كراهة التنزيه . وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز انتهى (وإن قتلن ما لم يشركها كلب

غيرها . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ، إِنَّا نَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ . قال : ما خَزَقَ فِكُلُّ ، وما أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ » .

١٤٩٠ — حدثنا محمد بن يُحْيَى ، حدثنا محمد بن يُوسُفَ ، حدثنا سُفْيَانُ عن منصورٍ نحوه ، إلا أنه قال : وسُئِلَ عن المِعْرَاضِ . وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٤٩١ — حدثنا أحمد بن مَنِيعٍ ، حدثنا يزيد بن هارونَ ، حدثنا الحجاجُ عن مكحولٍ عن أبي ثعلبةَ ، والحجاجُ عن الوليدِ بن أبي مالكٍ عن

(من غيرها) وفي رواية للبخاري قلت: أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر ، قال لا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطياده . قال الحافظ : محله إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الزكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الزكاة حل ، ثم ينظر فإن أرسلاهما معاً فهو لهما وإلا فللأول ، ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله : إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمي على الكلب لحل (إنا نرمي بالمعراض) بكسر الميم وسكون العين الميملة وآخره معجمة ، قال الخليل وتبعه جماعة : سهم لاريش له ولا نصل . وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده : سهم طويل له أربع قنذ رقاق فإذا رمى به اعترض . وقال الخطابي : المعراض فصل عريض له ثقل ورزانة ، وقيل : عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالخذافة ، وقيل : خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد ، وقوى هذا الأخير النووى تبعاً لعياض . وقال القرطبي : إنه المشهور . وقال ابن التين : المعراض عصا في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد فما أصاب بجده فهو ذكى فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد ، كذا في الفتح (ما خرق) بفتح الخاء المعجمة والزأى بعدها قاف ، أى نفذ يقال سهم خازق أى نافذ (وما أصاب بعرضه) بفتح العين أى بغير طرفه المحدد ، وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور . وعن الأوزاعي من فقهاء الشام حل ذلك .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) أصله في الصحيحين .

عائذ الله بن عبد الله أنه سمع أبا نعلبة الخشني قال : قلت : « يا رسول الله إنا أهل صَيْدٍ . فقال : إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فأمسك عليك فكل . قلت : وإن قتل . قال : وإن قتل . قال قلت : إنا أهل رُمي . قال : ما ردت عليك قوسك فكل . قال : قلت : إنا أهل سفرٍ تمرُ باليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آيتهم . قال : فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا . »

وفي الباب عن عدي بن حاتم . وهذا حديث حسن . وعائذ الله هو أبو إدريس الخولاني .

قوله (ما ردت عليك قوسك) أى ما صدت بسهمك (فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا) قال البرماوى : ظاهره أنه لا يستعمل آيتهم بعد الغسل إذا وجد غيرها . وقد قال الفقهاء يجوز استعمال آيتهم بعد الغسل بلا كراهية سواء وجد غيرها أو لا ، فتحمل الكراهة فى الحديث على أن المراد الآنية التى كانوا يطبخون فيها لحوم الخنزير ويشربون فيها الخمر ، ولأنما نهى عنها بعد الغسل للاستقذار وكونها معتادة النجاسة . ومراد الفقهاء الاوانى التى ليست مستعملة فى النجاسات غالباً ، وذكره أبو داود فى سننه صريحاً . قال النووى : ذكر هذا الحديث البخارى ومسلم مطلقاً وذكره أبو داود مقيداً قال : إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى آيتهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها الحديث ، ثم ذكر مثل ما تقدم فى كلام البرماوى وقال : فانهى بعد الغسل للاستقذار كما يكره الاكل فى المحجمة ، المغسولة كذا فى المرقاة .

قوله (وفى الباب عن عدى بن حاتم) أراد الترمذى به غير حديث المذكور وله فى الباب أحاديث عديدة .

قوله وهذا حديث حسن أصله فى الصحيحين (وعائذ الله أبو إدريس الخولاني)

٢ - باب ما جاء في صيد كلب المجوسى

١٤٩٢ - حدثنا يوسف بن عيسى ، حدثنا وكيع ، حدثنا شريك عن الحجاج عن القاسم بن أبي بزة عن سليمان اليشكرى عن جابر بن عبد الله قال : نهيننا عن صيد كلب المجوسى . هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا

ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة . مات سنة ثمانين .

(باب ما جاء في صيد كلب المجوسى)

(عن سليمان اليشكرى) بفتح التحتانية بعدها معجمة ساكنة وبكاف مضومة هو ابن قيس البصرى ثقة من الثالثة (نهينا) بصيغة المجهول (عن صيد كلب المجوسى) فيه دليل على أن من لا تحل ذبيحته من الكفرة لا يحل صيد جارحة أرسلها هو . في شرح السنة يحل ما اصطاد المسلم بكلب المجوسى ولا يحل ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم إلا أن يدركه المسلم حياً فيذبحه ، وإن اشترك مسلم ومجوسى في إرسال كلب أو سهم على صيد فأصابه وقتله فهو حرام انتهى . وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضى الله تعالى عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فن أسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليهم الجزية غير ناكى نسائهم ولا آكل ذبائحهم . قال انقارى : وقد قال علماؤنا شرط كون الذابح مسلماً لقوله تعالى (إلا ما ذكيتم) ، وكتابياً ولو كان الكتابى حربياً لقوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ، والمراد به مذكاتهم لأن مطلق الطعام غير المذكى يحل من أى كافر كان ، ويشترط أن لا يذكر الكتابى غير الله عند الذبح حتى لو ذبح بذكر المسيح أو عزيز لا تحل ذبيحته لقوله تعالى : (وما أهل لغير الله به) لا من لا كتاب له مجوسياً لما سبق أو وثنياً ، لأنه مثل المجوسى في عدم التوحيد انتهى .

قوله (هذا حديث غريب الخ) في إسناده شريك وهو ابن عبد الله النخعى الكوفى وحجاج وهو ابن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (والقاسم بن أبي بزة هو القاسم بن نافع المكي) قال في تهذيب التهذيب : القاسم بن أبي بزة واسمه

الوجه . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم لا يرخصون في صيد كلب
المجوسى . والقاسم بن أبى بزة هو القاسم بن نافع المكي .

٣ - باب في صيد البزاة

١٤٩٣ - حدثنا نصر بن عليّ وهناد وأبو عمّار ، قالوا : حدثنا عيسى
ابن يونس عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : « سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي ، فقال : ما أمسك عليك فكل » .

نافع ، ويقال يسار ، ويقال نافع بن يسار المكي أبو عبد الله ، ويقال أبو عاصم
القاري الخزومي مولاهم . روى عن سليمان بن قيس وغيره . وعنه حجاج بن أرطاة
 وغيره . قال ابن معين والعلجى والنسائي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال :
 ولم يسمع التفسير من مجاهد أحد غير القاسم وكل من يروى عن مجاهد التفسير
فإنما أخذه من كتاب القاسم انتهى .

(باب في صيد البزاة)

بضم الموحدة جمع البازي قال في القاموس : البازي ضرب من الصقور وقال
فيه : الصقر كل شيء يصيد من البزاة والشواهين . قال : الدميري في حياة الحيوان :
البازي أفصح لغاته مخففة الياء والثانية باز والثالثة بازى بتشديد الياء حكاهما ابن
سيده وهو مذكر لا اختلاف فيه ، ويقال في التثنية بازيان وفي الجمع بزاة كقاضيان
وقضاة ، ويقال للبزاة والشواهين وغيرهما ما يصيد صقور ، وهو أشد الحيوان
تكبرا وأضيحا خلقا انتهى .

قوله (ما أمسك عليك فكل) وفي رواية أبى داود : ما علمت من كلب أو
باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك ، قلت : وإن قتل ؟ قال :
لذا قتل ولم يأكل منه شيئا فإنما أمسكه عليك .

هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي . والعملُ على هذا عند أهل العلم : لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً . وقال مجاهد : البزاة وهو الطائر الذي يُصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى : « وما علمتم من الجوارح » فسر الكلاب والطير الذي يُصاد به . وقد رخص بعض أهل العلم في صيد البازي وإن أكل منه ، وقالوا : إنما تعليمه إجابته ، وكرهه بعضهم والفقهاء أكثرهم قالوا : يأكل وإن أكل منه .

قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى مختصراً ، وقال بعد ذكر كلام الترمذى هذا : ومجالد هذا هو ابن سعيد وفيه مقال انتهى . قال في التقريب : مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الهمداني بسكون الميم أبو عمرو السكوني ليس بالقوى ، وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة انتهى . قلت : أخرج هذا الحديث أيضاً البيهقي وقال تفرد مجالد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً) قال الحفاظ : وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباشق والشاهين (وقال مجاهد : البزاة والطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى : وما علمتم من الجوارح فسر الكلاب والطير الذي يصاد به) قال الحفاظ : وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطير ، وقد رخص بعض أهل العلم في صيد البازي وإن أكل منه وقالوا إنما تعليمه إجابته . قال أبو داود في سننه بعد رواية حديث الباب : الباز إذا أكل فلا بأس به ، والكلب إذا أكل كره وإن شرب الدم فلا بأس ، انتهى . (والفقهاء أكثرهم قالوا يأكل وإن أكل منه) الظاهر أن قولهم هذا مبنى على أن تعليم البازي إنما هو إجابته والله تعالى أعلم .

٤ - بابُ في الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيِّدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ

١٤٩٤ - حدثنا محمودُ بنُ غَيْلَانَ ، حدثنا أبو داودَ ، حدثنا شُعْبَةُ عن أبي بَشْرٍ قال : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، أَرْمِي الصَّيِّدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْمِي . قال : « إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبْعٍ فَكُلْ » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عند أهلِ العلمِ . وروى شُعْبَةُ هذا الحديثَ عن أبي بَشْرٍ وعبدِ الملكِ ابنِ مَيْسَرَةَ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ . وكلا الحديثينِ صحيحٌ . وفي البابِ عن أبي ثعلبة الخشني .

(باب في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه)

قوله (فأجد فيه من الغد سهمي) أى في بعض زمن الاستقبال ، فمن للتبعض كقوله تعالى : (منهم من كلم الله) أو بمعنى في كقوله تعالى : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) وهو الأظهر . وقال الطيبي : من فيه زائدة كما في قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) كذا في المرقاة (إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل) قال ابن الملك : وإن رأيت فيه أثر سبع فلا تأكل ، لأنه لا يعلم سبب قتله يقيناً .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي .

قوله (وفي الباب عن أبي ثعلبة الخشني) أخرجه أبو داود وفيه قال : يا رسول الله أفتني في قوسي ؟ قال : كل ما ردت عليك قوسك ، قال ذكياً وغير ذكي ؟ قال : وإن تغيب عني ؟ قال : وإن تغيب عنك ، ما لم يصل أو تجد فيه أثر غير سهمك . وقوله ما لم يصل بتشديد اللام : أى ما لم يثن ويتغير ريحه ، يقال صل اللحم وأصل : لغتان .

٥ - بابُ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ

١٤٩٥ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا ابن المبارك ، قال أخبرني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد فقال : « إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ . إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَلَمَّا قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ » . هذا حديث حسن صحيح :

١٤٩٦ - حدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ ، قَالَ : إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابًا بَنَى كِلَابٌ أُخْرَى ؟ قَالَ : إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ » .

(باب فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ)

قوله (إلا أن تجده قد وقع في ماء فلا تأكل) وجهه أنه يحصل حينئذ التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء ، فلو تحقق أن السهم أصابه فأتى فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم حل أكله .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم الخ) ليس في هذا الحديث ذكر وجدان الصيد ميتاً في الماء فلا مناسبة بينه وبين الباب إلا أن يقال إن في هذا الحديث ذكر مسألة ما إذا خالطت الكلاب المعلمة كلاباً أخرى ، ويستنبط من ذلك مسألة ما إذا وجد الصيد ميتاً في الماء فتفكر .

قَالَ سُفْيَانُ : كَرِهَ لَهُ أَكْلُهُ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ إِذَا وَقَعَا فِي الْمَاءِ : أَنْ لَا يَأْكُلَ .
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّبِيحَةِ : إِذَا قَطَعَ الْحُلُقُومَ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا يَأْكُلُ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .
 وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ .

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا

قَوْلُهُ : (قَالَ سُفْيَانُ كَرِهَ لَهُ أَكْلُهُ) يَعْنِي الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ الْخُ أَنَّهُ كَرِهَ أَكْلَ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ إِذَا خَالَطَهُ كَلْبٌ آخَرُ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّبِيحَةِ إِذَا قَطَعَ الْحُلُقُومَ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ) . قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : إِذَا وَجَدَ الصَّيْدَ فِي الْمَاءِ غَرِيقًا حَرَّمَ بِالِاتِّفَاقِ انْتَهَى . وَقَدْ صَرَحَ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ الصَّيْدُ بِتِلْكَ الْجَرَّاحَةِ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ فَإِنْ انْتَهَى إِلَيْهَا لَقَطَعَ الْحُلُقُومَ مِثْلًا فَقَدْ تَمَّتْ ذِكَاةُ كَذَا فِي النَّيْلِ (وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا يَأْكُلُ الْخُ) وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ كَمَا عَرَفْتَ فِيمَا تَقَدَّمَ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ)

بِكسر الميم وسكون العين االمملة ، تقدم تفسيره في باب ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل .

عن الشَّعْبِيِّ عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ
الْبَعْرَاضِ ، فَقَالَ : « مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَمَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ » .

١٤٩٨ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ
عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

٧ — بَابُ فِي الذَّبْحِ بِالْمَرْوَةِ

١٤٩٩ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ
عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا أَوْ اثْنَتَيْنِ

قَوْلُهُ (مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ) أَيْ بِطَرَفِهِ الْمَحْدَدِ وَفِي رِوَايَةٍ كُلِّ مَا خَرَقَ (وَمَا أَصَبْتَ
بِعَرَضِهِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ أَيْ بِغَيْرِ طَرَفِهِ الْمَحْدَدِ فَهُوَ وَقِيدٌ . زَادَ فِي رِوَايَةِ
لِلْبُخَارِيِّ : فَلَا تَأْكُلْ ، وَوَقِيدٌ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ بوزن عَظِيمٍ فَعْمِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ : وَهُوَ
مَا قَتَلَ بَعْضًا أَوْ بِحِجَرٍ أَوْ مَا لَا حَدَّ لَهُ . وَحَاصِلُ الْحَدِيثِ أَنَّ السَّهْمَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ
إِذَا أَصَابَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ حَلٌّ وَكَانَتْ تِلْكَ زَكَاتُهُ ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ لَمْ يَحِلَّ لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى الْحَشْبَةِ الثَّقِيلَةِ وَالْحِجَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمُثْقَلِ .

قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ .

قَوْلُهُ : (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ) أَيْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ
فِي الْحَدِيثِ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بِالْمَرْوَةِ)

بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ : هِيَ الْحِجَارَةُ الْبَيْضَاءُ ، وَبِهِ سَمِيَتْ مَرْوَةٌ مَكَّةُ .
وَفِي الْمَغْرِبِ : الْمَرْوَةُ حِجَرٌ أَبْيَضٌ رَقِيقٌ ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْمَرْوَةُ حِجَارَةٌ بَبْضِ
بِرَاقَةٍ تَوْرَى النَّارَ أَوْ أَصْلَبُ الْحِجَارَةِ . وَقَالَ فِي الْمَجْمَعِ : هِيَ حِجَرٌ أَبْيَضٌ ، وَيَجْعَلُ
مِنْهُ كَالسَّكِينِ .

قَوْلُهُ : (صَادَ أَرْنَبًا) بوزن جَعْفَرٍ ، يُقَالُ بِالْفَارْسِيَةِ خَرَكُوشَ (أَوْ اثْنَتَيْنِ)

فَذَبَحَهُمَا بِمَرَّةٍ فَتَعَلَّقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَهُ ،
فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا .

وفي الباب عن محمد بن صفوان ورافع وعدي بن حاتم . وقد رخص بعض
أهل العلم في أن يذكي بمرة ولم يروا بأكل الأرنب بأساً ، وهو قول أكثر
أهل العلم ، وقد كره بعضهم أكل الأرنب . واختلف أصحاب الشعبي في رواية

شك من الراوى (فتعلقهما) أى علقهما . قال في القاموس : علقه تعليقاً : جعله
معلقاً كتعلقه (فأمره بأكلهما) فيه دليل على أنه يجوز الذبح بالمرة ، وعلى أن
الأرنب حلال .

قوله : (وفي الباب عن محمد بن صفوان ورافع وعدي بن حاتم) وأما حديث
محمد بن صفوان فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه . وأما حديث رافع وهو
ابن خديج فأخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأما حديث
عدي بن حاتم فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

قوله : (وهو قول أكثر أهل العلم) وهو الحق يدل عليه حديث الباب .
وحديث أنس قال : أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران ، فسعى القوم فلغوا فأخذتها
فجئت بها إلى أبي طلحة فذبحها فبعث بركيها أو قال بفخاذيها إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقبلها ، قال الحافظ في الفتح : في الحديث جواز أكل الأرنب وهو قول
العلماء كافة إلا ماجاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة
من التابعين . وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء ، واحتج بحديث خزيمه بن جزمه قلت :
يارسول الله ما تقول في الأرنب ؟ قال : لا آكله ولا أحرمه ؟ قلت : فإنى آكل
مالاً تحرمه ولم يارسول الله ؟ قال : نبئت أنها تدمى . وسنده ضعيف ، ولو صح
لم يكن فيه دلالة على الكراهة . وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص : جىء بها
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم يشه عنها . زعم أنها تحيض ، أخرجه
أبو داود . وله شاهد عن عمر عند إسحاق بن راهويه في مسنده ، وحكى الرافعى عن
أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة انتهى . (وقد كره بعضهم
أكل الأرنب) وقد عرفت آنفاً أسماءهم وما احتجوا به .

هذا الحديث ، فرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عن الشَّيْبِيِّ عن مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ .
ورَوَى عاصمُ الأَحْوَلُ عن الشَّعْبِيِّ عن صفوانِ بْنِ مُحَمَّدٍ أو مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ
ومُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ أَصَحُّ .

ورَوَى جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عن الشَّعْبِيِّ عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ
عن الشَّعْبِيِّ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا ، قَالَ مُحَمَّدٌ : حَدِيثُ
الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مُحْفُوظٍ .

٨ - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ

١٥٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ
الإفريقيِّ عن صفوانِ بْنِ سُلَيْمٍ عن سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيَّبِ عن أَبِي الدرداءِ قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ ، وَهِيَ الَّتِي تُصَبَّرُ بِالنَّبْلِ .

قوله (وروى عاصم الأحول عن الشعبي عن صفوان بن محمد أو محمد بن صفوان) أى رواه بالشك ورواية عاصم هذه أخرجها أبو داود (ومحمد بن صفوان أصح) . وقال الطبرانى : محمد بن صفوان هو الصواب . وقال ابن عبد البر : صفوان بن محمد أكثر كذا فى تهذيب التهذيب (ويحتمل أن يكون الشعبي روى عنهما جميعاً) أى عن محمد بن صفوان وجابر بن عبد الله كليهما .

(باب ما جاء فى كراهية أكل المصبورة)

أى التى تحبس وترى بالنبل حتى تموت .

قوله (عن أكل المجتمه) بتشديد المثلثة المفتوحة وضبطه الشمنى بكسرهما ، قال فى النهاية : هى كل حيوان ينصب ويرى ليقتل ، إلا أنه يكثر فى الطير والارنب وأشباه ذلك مما يحتم بالارض أى يلزمها ويلتصق بها (وهى التى تصبر) أى تحبس ويرى إليها (بالنبل) بفتح التون وسكون الموحدة أى بالسهم حتى تموت ، وهذا تفسير من أحد الرواة ، والنهى لأن هذا القتل ليس بذبح .

وفي الباب عن عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنْسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وحديثُ أَبِي الدرداءِ حديثُ غريبٌ .

١٥٠١ — حدثنا محمد بن يحيى وغيره واحد قالوا : حدثنا أبو عاصم عن
وَهْبِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، قال حدثتني أُمُّ حَبِيبَةَ بنتُ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ عن أبيها
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى فِي يَوْمٍ خَيْرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنْ الْمُجْتَمَةِ
وَعَنْ الْخَلِيسَةِ وَأَنْ تُوْطَأَ الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ . قال محمد بن يحيى

قوله (وفي الباب عن عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنْسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ) أما حديث العِرْبَاضِ فأخرجه الترمذى في هذا الباب . وأما حديث
أَنْسٍ فأخرجه البخارى ولفظه : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهائم .
وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينهى عن أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل . وأما حديث ابن عباس فأخرجه
الترمذى في هذا الباب . وأما حديث جابر وأبي هريرة فلي نظر من أخرجه .

قوله (عن كل ذي ناب) أى عن أكله (من السباع) أى سباع البهائم كالأسد
والنمر والفهد والدب والقردة والخنزير (وعن كل ذي مخلب) بكسر الميم وفتح
اللام (من الطير) أى عن أكل سباعه ، في شرح السنة أراد بكل ذي ناب ما يعدو
بنايه على الناس وأموالهم كالذئب والأسد والكلب ونحوها ، وأراد بذى مخلب
ما يقطع ويشق بمخبله كالنسر والصقر والبازى وغيرها (وعن لحوم الحمر)
بضمّتين جمع حمار (الأهلية) أى الإنسية ضد الوحشية (وعن الجمجمة) سبق
ذكرها ، وسيأتى أيضاً (وعن الخليسة) أى المأخوذة من فم السباع فتموت قبل
أن تذكى ، وسميت بذلك لسكونها مخلوسة من السمع أى مسلوية من خلس الشيء :
إذا سلبه (وأن توطأ) أى عن أن تتجامع (الحبلى) بفتح الحاء جمع الحبل (وحتى)
يعضن ما فى بطونهن) يعنى إذا حصلت لشخص جارية حبلى لا يجوز وطؤها حتى

هو القطعي : سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْجَنِّمَةِ فَقَالَ : أُنْثَى يُنْصَبُ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ
فَيُرْمَى . وَسُئِلَ عَنِ الْخَلِيسَةِ فَقَالَ : الذَّنْبُ أَوْ السِّمْعُ يَدْرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ
فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُذَكَّرَ بِهَا .

١٥٠٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ
عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يُتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٩ — بَابُ فِي ذَكَاةِ الْجَنِينِ

١٥٠٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ ،
وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » .

تَضَعُ حَمْلَهَا . قَالَ الْقَارِي : وَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَ حَبْلَى مِنَ الزَّانَا ، ذَكَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ
يَعْنِي الْخَنَفِيَّةَ . وَقَالَ الْمَظْهَرُ : إِذَا حَصَلَتْ جَارِيَةٌ لِرَجُلٍ مِنَ السَّبْيِ ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَجَامِعَهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا . وَحَتَّى تَحِيضَ وَيَنْقَطِعَ دَمُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ
حَامِلًا . (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ وَهُوَ الْقَطْعِيُّ بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُ الطَّاءِ
الْمُهْمَلَةِ ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ ، وَضَمِيرُ هُوَ : رَاجِعٌ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، وَقَائِلُهَا
هُوَ التِّرْمِذِيُّ .

(بَابُ فِي ذَكَاةِ الْجَنِينِ)

أَيُّ فِي ذَبْحِهِ ، وَالْجَنِينُ : هُوَ الْوَلَدُ مَا دَامَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ . قَالَ فِي النِّهَايَةِ : التَّذَكِيَّةُ
الذَّبْحُ وَالنَّحْرُ ، يُقَالُ ذَكَيْتُ الشَّاةَ تَذْكِيَةً ، وَالْإِسْمُ الذَّكَاةُ وَالْمَذْبُوحُ ذَكًى .
قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ ، وَيَأْتِي تَرْجُمَتُهُ
فِي آخِرِ الْبَابِ .

قَوْلُهُ (ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ) مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَالْمُرَادُ

وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة . وهذا حديث حسن .

وقد روى من غير هذا الوجه عن أبي سعيد . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . وأبو الوداك اسمه جبر بن نوف .

الأخبار عن ذكاة الجنين بأنها ذكاة أمه ، فيحل بها كما تحل الأم بها ، ولا يحتاج إلى تذكية .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة) وفي الباب أحاديث أخرى وستعرف تخريجها .

قوله (وهذا حديث حسن) وأخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان ، وصححه وضعفه عبد الحق وقال لا يحتج بأسانيده كلها ، وذلك لأن في بعضها مجالداً ولكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً لغيره لكثرة طرده ، ومجالد ليس إلا في الطريق التي أخرجها الترمذي وأبو داود منها ، وقد أخرجه أحمد من طريق ليس فيها ضعيف ، والحاكم أخرجه من طريق فيها عطية عن أبي سعيد وعطية فيه لين ، وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد كذا في النيل .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال الحافظ في التلخيص : قال ابن المنذر : إنه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئذان الذكاة إلا ما روى عن أبي حنيفة انتهى . (وهو قول سفيان) هو الثوري (وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) . وإليه ذهب صاحب أبي حنيفة ، وإليه ذهب أيضاً مالك ، واشترط أن يكون قد أشعر . وقال أبو حنيفة بتجريم الجنين إذا خرج ميتاً ، وإنها لا تغني تذكية الأم عن تذكيته . قال الإمام محمد في الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله ابن عمر كان يقول : إذا نحرقت الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره ، فإذا خرج من بطنها ذبح حتى يخرج الدم من جوفه . وروى

عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : ذكاة ما كان في بطن الذبيحة ذكاة أمه إذا كان قد نبت شعره وتم خلقه ، ثم قال محمد : وبهذا نأخذ إذا تم خلقه فذكاه في ذكاة أمه فلا بأس بأكله . فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حياً فيذكي . وكان يروى عن حماد عن إبراهيم أنه قال : لانكون ذكاة نفس ، ذكاة نفسين انتهى .

قلت : استدلال الإمام أبي حنيفة بقول إبراهيم النخعي هذا على كراهة أكل الجنين ليس بصحيح . قال صاحب التعليق الممجد هذا استبعاد بمجرد الرأي فلا عبرة به بمقابلة النصوص ، ولعلها لم تبلغه أو حملها على غير معناها ، وقال قوله إذا تم يعني إذا خرج من بطن الذبيحة جنين ميت فإن كان تام الخلق نابت الشعر يؤكل ، وإن لم يكن تام الخلق فهو مضطه لا تؤكل ، وبه قال مالك والليث وأبو ثور . وقال أحمد والشافعي : بحله مطلقاً . وقال أبو حنيفة لا يؤكل مطلقاً ، وبه قال زفر والحسن بن زياد ، فإن خرج حياً ذبح اتفاقاً . ودليل من قال بالحل مطلقاً أو مقيداً بتمام الخلقة حديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحد عشر نفساً من الصحابة : الأول أبو سعيد الخدري أخرجه حديثه باللفظ المذكور أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه ، وابن حبان وأحمد . الثاني جابر أخرجه حديثه أبو داود وأبو يعلى . الثالث أبو هريرة وأخرج حديثه الحاكم وقال صحيح الإسناد ، وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه والدارقطني وفي سنده عمرو ابن قيس ضعيف . الرابع ابن عمر أخرجه حديثه الحاكم والدارقطني وسنده ضعيف . الخامس أبو أيوب أخرجه حديثه الحاكم . السادس ابن مسعود أخرجه حديثه الدارقطني ورجاله رجال الصحيح . السابع ابن عباس أخرجه الدارقطني . الثامن كعب بن مالك حديثه عند الطبراني . التاسع والعاشر أبو أمامة وأبو الدرداء حديثهما عند البزار والطبراني . الحادي عشر على ، حديثه عند الدارقطني . قال : وأجاب في المبسوط بأن حديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » لا يصح وفيه نظر ، فإن الحديث صحيح وضعف بعض طروقه غير مضر ، وذكر في الأسرار : أن هذا الحديث لعله لم يبلغ أبا حنيفة فإنه لا تأويل له ، ولو بلغه لما خالفه ، وهذا حسن . وذكر صاحب العناية وغيرها أنه روى ذكاة الجنين ذكاة أمه بالنصب فهو على التشبيه أى كذكاة أمه كما يقال .

لسان الوزير لسان'لامير ، وفيه نظر ، فإن المحفوظ عن أئمة الشأن الرفع ، صرح به المنذرى . ويوضحه ماورد في بعض طرق أبي سعيد الخدرى ، قال السائل : يا رسول الله إنا ننحر الإبل والناقة ، ونذبح البقر فنجد في بطنها الجنين ، أفنلقيه أم نأكله ؟ فقال : كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه . وبالجمله فقول من قال بموافقة الحديث أقوى . هذا ملخص ما ذكره العيني في البناية ، انتهى ما في التعليق الممجد .

قلت : قد بسط الحافظ في التلخيص الكلام على أحاديث هؤلاء الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، فمن شاء الوقوف عليه فليرجع إليه .

فإن قلت : حديث الباب ليس بنص في أن ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، وأن ذكاة الأم تغني عن ذكاته ، ففي النهاية للجزرى يروى هذا الحديث بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله خبراً للمبتدأ الذى هو ذكاة الجنين ، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف ، ومن نصب كان التقدير ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما حذف الجار نصب أو على تقدير يذكى تذكية مثل ذكاة أمه لحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامه ، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً ، ومنهم من يرويه بنصب الذكاين ، أى ذكاة الجنين ذكاة أمه انتهى .

قلت : نعم يروى هذا الحديث بالرفع والنصب لكن المحفوظ عند أئمة الحديث هو الرفع ، قال الحافظ المنذرى في تلخيص السنن : والمحفوظ عن أئمة هذا الشأن في تفسير هذا الحديث الرفع فيهما ، وقال بعضهم في قوله ، فإن ذكاته ذكاة أمه : ما يبطل هذا التأويل ويدحضه ، فإنه تعليل لإباحته من غير لإحداث ذكاة انتهى .

قلت : روى أبو داود حديث الباب بلفظ : قلنا يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين ، أفنلقيه أم نأكله ؟ قال : كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه . قال الخطابى في هذا الحديث بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه وإن لم تجد للجنين ذكاة ، وتأوله بعض من لا يرى أكل الجنين على معنى أن الجنين يذكى كما تذكى أمه فكأنه قال : ذكاة الجنين كذكاة أمه . وهذه القصة (يعنى المذكورة في رواية أبي داود هذه) تبطل هذا التأويل وتدحضه لأن قوله : فإن ذكاته ذكاة أمه تعليل لإباحته من غير لإحداث ذكاة ثانية ، فثبت أنه على معنى النيابة عنها انتهى كلام الخطابى .

١٠ - باب في كراهية كل ذي ناب وذى مخالب

١٥٠٤ - حدثنا أحمد بن الحسن ، حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك

قلت : الأمر كما قال الخطابي : وقال الشوكاني في النيل : اعتذروا عن الحديث بما لا يغني شيئاً ، فقالوا المراد ذكاة الجنين ذكاة أمه .

ورد بأنه لو كان المعنى على ذلك لكان منصوباً بنزع الخافض والرواية بالرفع ، ويؤيده أنه روى بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، وروى ذكاة الجنين بذكاة أمه انتهى .

واستدل الإمام أبي حنيفة بعموم قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) . وأجيب بأن الجنين إذا خرج ميتاً فهو مذكي بذكاة أمه لأحاديث الباب فهو ليس بميتة داخلية تحت هذه الآية .

اعلم أن من اشترط أن يكون الجنين قد أشعر ، احتج بما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلعظ : إذا أشعر الجنين فذكاه ذكاة أمه ، وقد تفرد به أحمد ابن عاصم ، والصحيح أنه موقوف . وأيضاً قد روى عن ابن أبي ليلى مرفوعاً : ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر ، وفيه ضعف . وأيضاً قد روى من طريق ابن عمر نفسه مرفوعاً أو موقوفاً كما رواه البيهقي أنه قال : أشعر أو لم يشعر ، كذا في النيل . وقال صاحب التعليل الممجد : ولتعارضهما لم يأخذ بهما الشافعية ، فقالوا : ذكاة الجنين ذكاة أمه مطلقاً . ومالك ألغى الثاني لضمفه وأخذ بالاول لاعتضاده بالموقوف فقيده به حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه انتهى .

قوله (وأبو الوداك اسمه جبر) بفتح الجيم وسكون الواو وبالراء (بنوف) بفتح النون وسكون الواو وبالفاء الحمداني البكالي ، كوفي صدوق يهمن من الرابعة .

(باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذى مخالب)

الناب السن الذي خلف الرابعة جمعه أنياب . قال ابن سينا : لا يجتمع في حيوان واحد ناب وقرن معاً . وذو الناب من السباع كالأسد والذئب والثور والفيال والقرود وكل ماله ناب ينقوى به ويصطاد . قال في النهاية هو ما يفترس الحيوان

ابن أنس عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع » .

١٥٠٥ — حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وغيره واحد قالوا : حدثنا سفيان عن الزهري بهذا الإسناد نحوه . هذا حديث حسن صحيح . وأبو إدريس الخولاني اسمه عائد الله بن عبد الله .

١٥٠٦ — حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو النضر ، حدثنا عكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال : « حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم خيبر الحمر الأنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير » .

وفي الباب عن أبي هريرة وعرباض بن سارية وابن عباس .

ويأكل قسراً كالأسد والنمر والذئب ونحوها انتهى . والمخلب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام . قال أهل اللغة المخلب للطيور والسباع بمنزلة الظفر الإنسان .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع) جمع السبع ، قال في القاموس : السبع بضم الباء الموحدة وفتحها : المفترس من الحيوان . وفي الحديث دليل على تحريم كل ذي ناب من السباع ، وهو قول الجمهور وهو الحق .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري وأبا داود .

قوله (الحمر الأنسية) تقدم الكلام عليه (ولحوم البغال) فيه دليل على تحريم البغال وبه قال الأكثر وهو الحق ، وخالف في ذلك الحسن البصري كما نقله الشوكاني عن البحر .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وعرباض بن سارية وابن عباس) أما حديث

وحديث جابر حديث حسن غريب .

١٥٠٧ — حدثنا قتيبة ، حدثنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو وعن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم حرّم كل ذى ناب من السباع » . هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
وهو قول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

أبي هريرة رضى الله عنه فأخرجه الترمذى فى هذا الباب . وأما حديث عرابض فأخرجه الترمذى فى باب كراهية أكل المصبورة . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الجماعة إلا البخارى والترمذى ولفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير .

قوله (حديث جابر حديث حسن غريب) قال فى النيل : حديث جابر أصله فى الصحيحين وهو بهذا اللفظ بسند لا بأس به كما قاله الحافظ فى الفتح انتهى .

قوله (هذا حديث حسن) قال فى التلخيص : حديث أبي هريرة : كل ذى ناب من السباع فأكله حرام . أخرجه مسلم بهذا . قال ابن عبد البر : يجمع على صحته انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم الخ) وهو الحق ، وأما من قال بإباحة كل ذى ناب وكل ذى مخالب . واحتج بقوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلىّ الآيات ، ففيه أن هذه الآية مكية ، وأحاديث التحريم بعد الهجرة) وهو قول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق (وهو قول أبي حنيفة ، وأما مالك فقال ابن العربى المشهور عنه الكراهة . قال ابن رسلان ومشهور مذهبه على إباحة ذلك . وكذا قال النرطبي .

١١ - بابُ ما جاء ما قُطِعَ من الحَيِّ فهو مَيِّتٌ

١٥٠٨ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، أخبرنا سلمة بن رجاء ،
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
عن أبي واقد الليثي قال : « قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجْبُونَ
أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ ، فَقَالَ : مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ
وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيِّتَةٌ » .

١٥٠٩ - حدثنا إبراهيم بن يعقوب ، حدثنا أبو النضر عن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن دينار نحوه . هذا حديث حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من
حديث زيد بن أسلم . والعمل على هذا عند أهل العلم . وأبو واقد الليثي
اسمه الحارث بن عوف .

(باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت)

قوله (وهم يجبون) بضم الجيم وتشديد الموحدة أى يقطعون (أسنمة الإبل)
بكسر النون جمع سنام (ويقطعون أليات الغنم) بفتح الهمزة وسكون اللام جمع
ألية بفتح الهمزة طرف الشاة (ما يقطع) ما موصولة (من البهيمية) من بيانية
(وهى حية) جملة حالية (فهو) أى ما يقطع ، والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط
(ميتة) أى حرام كالميتة لا يجوز أكله . قال ابن الملك أى كل عضو قطع ، فذلك
العضو حرام ، لأنه ميت بزوال الحياة عنه ، وكانوا يفعلون ذلك فى حال
الحياة فنهوا عنه .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود . قال المنذرى :
فى إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدنى ، قال يحيى بن معين : فى حديثه
ضعف ، وقال أبو حاتم الرازى لا يحتج به ، وذكر أبو أحمد هذا الحديث وقال
لا أعلم يرويه عن زيد بن أسلم غير عبد الرحمن بن عبد الله هذا آخر كلامه .

١٢ - بابُ في الذَّكَاةِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ

١٥١٠ - حدثنا هَنَّادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعُسْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ . قَالَ : لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ » . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ هَذَا فِي الصَّرُورَةِ .

وقد أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر في إسناده . يعقوب بن حميد بن كاسب وفيه مقال .

(باب في الذكاة في الخلق واللبة)

بفتح اللام وتشديد الموحدة . قال في النهاية هي الهزمة التي فوق الصدر وفيها تنحر الإبل انتهى ، قيل : وهي آخر الخلق ، وقال في الصراح : لبة سرسينة . قوله (عن أبي العشاء) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة وبالمدة : اسمه أسامة بن مالك الدارمي تابعي ، روى عن أبيه وعنه حماد بن سلمة يعد في البصريين وفي اسمه اختلاف كثير ، وهذا أشهر ما قيل فيه قاله صاحب المشكاة . قال الحافظ : وهو أعرابي مجهول من الرابعة (عن أبيه) قد ذكر الترمذي الاختلاف في اسمه في آخر الباب .

قوله (أما تكون) الهزمة للاستفهام وما نافية والمراد التقرير ، أي أما تحصل (الذكاة) بالذال المعجمة أي الذبح الشرعي (إلا في الخلق واللبة) هي المنحر من البهائم لو طعنت في فخذه بفتح فكسر ، ويجوز الكسر فالسكون ، أي في فخذه المذكاة المفرومة من الذكاة (لأجزأ عنك) أي لكفى طعن فخذه عن ذبحك لإياها (قال أحمد بن منيع : قال يزيد بن هارون ، هذا في الضرورة) أي هذا الحديث أو قوله لو طعنت الخ في حال الضرورة ، قال أهل العلم بالحديث : هذا عند الضرورة كالتردى في البئر وأشباهه . وقال أبو داود بعد إخراجها : هذا لا يصح إلا في المتردية والنافرة والمتوحشة .

وفى الباب عن رافع بن خديج وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، ولا نعرف لأبى العشراء عن أبيه غير هذا الحديث . واختلفوا فى اسم أبى العشراء ، فقال بعضهم اسمه أسامة بن قهطم ، ويقال يسار بن برز ، ويقال ابن بلز ، ويقال اسمه عطارد .

١٣ - باب فى قتل الوزغ

١٥١١ - حدثنا أبو كريب ، حدثنا وكيع عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

قوله (وفى الباب عن رافع بن خديج) أخرجه الترمذى فى آخر أبواب الصيد . قوله (هذا حديث غريب الخ) قال الخطابى : وضعفوا هذا الحديث لأن رواه مجهولون وأبو العشراء لا يدرى من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة . قال فى التلخيص : وقد تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه يعنى أبا العشراء على الصحيح وهو لا يعرف حاله . وقال فى تهذيب التهذيب : قال الميمونى : سألت أحمد عن حديث أبى العشراء فى الزكاة قال : هو عندى غلط ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا فى موضع ضرورة . وقال البخارى : فى حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر . وذكره ابن حبان فى الثقات (ولا نعرف لأبى العشراء عن أبيه غير هذا الحديث) روى أبو داود فى غير السنن ، عن أبى العشراء عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها . قال أبو داود فى موضع آخر : سمعته من أحمد بن حنبل رحمه الله فاستحسنه جداً ، كذا فى تهذيب التهذيب (فقال بعضهم اسمه أسامة بن قهطم) فى القاموس : القهطم كزبرج اللثيم ذو الصخب وعلم (ويقال يسار بن برز) بفتح الموحدة وسكون المهملة وبالزاي ، (ويقال ابن بلز) بفتح الموحدة وسكون اللام وبالزاي .

(باب فى قتل الوزغ)

قال فى مجمع البحار : الوزغ بفتح واو وزاي وبمعجمة : دابة لها قوائم تعدو فى أصول الحشيش ، وقيل لأنها تأخذ ضرع الناقة فتشرب لبنها انتهى . قلت : يقال

« مَنْ قَتَلَ وَزْغَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً ، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً ، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّلَاثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً » .

وفى الباب عن ابن مسعود وسعد وعائشة وأم شريك .
وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

لها فى لساننا الهندية : كركب . وقال فى الصراح : وزغ جانورى جون كربشه انتهى .
وقال فى القراح كربشه برون اقشه كربسه كه بمعنى جلباسه هندی جهيكلى انتهى .

قوله (من قتل وزغة بالضربة الأولى كان له كذا وكذا حسنة الخ) وفى رواية عند مسلم : من قتل وزغاً فى أول ضربة كتبت له مائة حسنة وفى الثانية دون ذلك وفى الثالثة دون ذلك . قال النووى : سبب تكثير الثواب فى قتله أول ضربة الحث على المبادرة بقتله والاعتناء به والحرص عليه فإنه لو فاته ربما انفلت وفات قتله ، والمقصود انتهاز الفرصة بالظفر على قتله انتهى .

قوله (وفى الباب عن ابن مسعود وسعد وعائشة وأم شريك) . أما حديث ابن مسعود فأخرجه أحمد وابن جبان عنه مرفوعاً : من قتل حية فله سبع حسنات ومن قتل وزغة فله حسنة . وأما حديث سعد فأخرجه مسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ وسماء فويسقاً . وأما حديث عائشة فأخرجه الطبرانى عنها مرفوعاً : من قتل وزغاً كفر الله عنه سبع خطيئات . وأما حديث أم شريك فأخرجه عنها الشيخان بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ وقال : كان ينفخ على إبراهيم .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

١٤ - باب في قتل الحيات

١٥١٢ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن ابنِ شهابٍ عن سالمِ بنِ عبدِ الله عن أبيهِ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ واقتلوا ذا الطُّفَيْتَيْنِ والأَبْتَرَ فإنَّهما يَلْتَمِسَانِ البَصَرَ وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ » .
وفي الباب عن ابنِ مسعودٍ وعائشةَ وأبي هريرةَ وسهلِ بنِ سعدٍ .

(باب في قتل الحيات)

جمع حية .

قوله (اقتلوا الحيات) أى كلها عموماً (واقتلوا) أى خصوصاً (ذا الطفتين) بضم الطاء المهملة وسكون الفاء ، أى صاحبهما ، وهى حية خبيثة على ظهرها خيطان أسودان كالطفتين ، والطفية بالضم على ما فى القاموس خوصة المقل ، والخصوص بالضم ورق النخل ، الواحدة بهاء ، والمقل بالضم صمغ شجرة . وفى النهاية : الطفية خوصة المقل شبه به الخيطان اللذان على ظهر الحية فى قوله ذا الطفتين (والأبتَر) بالنصب عطفاً على ذا ، قيل هو الذى يشبه المفطوع الذنب لقصر ذنبه وهو من أخبث ما يكون من الحيات (فإنهما يلتَمسانِ البصر) أى يطلبانه وفى رواية الشيخين يطمسانِ البصر بفتح الياء وكسر الميم ، أى ويعميانِ البصر بمجرد النظر ليهما الخاصية السمية فى بصرهما (ويسقطان) من الإسقاط (الحبل) بفتح الحاء ، أى الجنين عند النظر ليهما بالخاصة السمية . قال القاضى وغيره : جعل ما يفعلان بالخاصة كالذى يفعل بقصد وطلب ، وفى خواص الحيوان عجائب لا تنكر . وقد ذكر فى خواص الأفعى أن الحبل يسقط عند موافقة النظرين ، وفى خواص بعض الحيات أن رؤيتها تعمى ، ومن الحيات نوع يسمى الناظور متى وقع نظره على إنسان مات من ساعته ، ونوع آخر إذا سمع الإنسان صوته مات .

قوله (وفى الباب عن ابنِ مسعودٍ وعائشةَ وأبي هريرةَ وسهلِ بنِ سعدٍ) أما حديث ابنِ مسعودٍ فأخرجه أبو داود عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا الحيات كلها إلا الجان الأبيض الذى كأنه قضيب فضة . وله حديث آخر عند

وهذا حديث حسن صحيح .

وقد روى عن ابن عمر عن أبي لبابة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
بعد ذلك عن قتل جنان البيوت وهي العوامر . ويروى عن ابن عمر عن زيد
ابن الخطاب أيضاً . وقال عبد الله بن المبارك : إنما يُكره من قتل الحيات ،
الحية التي تكون دقيقة كأنها فضة ولا تتلوى في مشيتها .

أبي داود والنسائي والطبراني . وأما حديث عائشة فليُنظر من أخرجه . وأما حديث
أبي هريرة فأخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه مرفوعاً بلفظ : ما سلمناهن
منذ حاربناهن ، يعنى الحيات ومن ترك قتل شيء منهن خيفة فليس منا . وله
أحاديث أخرى في هذا الباب ذكرها المنذرى في الترغيب . وأما حديث سهل
فليُنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وقد روى عن ابن عمر
عن أبي لبابة) بضم اللام صحابي مشهور (نهى بعد ذلك عن قتل جنان البيوت)
بكسر الجيم جمع جان الحية الدقيقة . وفي رواية الشيخين نهى بعد ذلك عن ذوات
البيوت أى صواحبهن ملازمتهن (وهى) أى جنان البيوت (العوامر) أى للبيوت
حيث تسكنها ولا تفارقها ، واحدها عامرة ، وقيل سميت بها لطول عمرها كذا في
النهاية . وقال التوريشى : عمار البيوت وعوامرها سكانها من الجن . وأخرج هذه
الرواية الشيخان في حديث ابن عمر المذكور ولفظهما : قال عبد الله : فيينا أنا أطارد
حية أقتلها ، نادانى أبو لبابة لانتقلها ، فقلت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
بقتل الحيات ، فقال إنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت وهن العوامر .

قوله (ويروى عن ابن عمر عن زيد بن الخطاب أيضاً) زيد بن الخطاب هذا
هو أخو عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما وكان زيد أسن من عمر وأسلم قبله
وكان طويلاً بائناً الطول وشهد بدرأ والمشاهد ، له في الكتب حديث واحد في النهى
عن قتل ذوات البيوت كذا في تهذيب التهذيب

قلت : حديث زيد بن الخطاب أخرجه مسلم وأبو داود .

١٥١٣ — حدثنا هنادٌ ، حدثنا عبدةٌ عن عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ عن صيفي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال : قال رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم : « إِنَّ لِبُيُوتِكُمْ عُمَارًا فَخَرَّجُوا عَلَيْهِنَّ ثَلَاثًا ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَاقْتُلُوهُ » . هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِي عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

١٥١٤ — حدثنا بذلك الأنصاريُّ ، حدثنا معنٌ ، حدثنا مالكٌ . وهذا أصحُّ من حديثِ عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ . وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ صَيْفِي نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكٍ .

قوله (إِنْ لِبُيُوتِكُمْ عُمَارًا) أى سواكن (فخرجوا عليهن ثلاثاً) بتشديد الراء المكسورة أى ضيقوا أى قولوا لها أنت فى حرج أى ضيق إن عدت إلينا فلا تلومينا أن نضيق عليك بالتبع والطرْد والقَتْل كذا فى النهاية وفى شرح مسلم للنووى . قال القاضى عياض : روى ابن الحبيب عن النبى صلى اللهُ عليه وسلم أنه يقول : أنشدكم بالعهد الذى أخذ عليكم سليمان بن داود عليهما السلام أن لا تؤذونا ولا تظهروا لنا ، ونحوه عن مالك (فإن بدا) أى ظهر (بعد ذلك) أى بعد التحريج (فاقتلوا) وفى رواية لمسلم فاقتلوه فإنه كافر ، وفى رواية أخرى له : فاقتلوه فإنه شيطان . قال القارى فى المرقاة : أى فليس بجنى مسلم . بل هو إما جنى كافر ، وإما حية وإما ولد من أولاد إبليس ، أو سماء شيطانية تمردت وعدم ذهابه بالإيدان ، وكل متمرد من الجن والإنس والدابة يسمى شيطانة . وفى شرح مسلم للنووى : قال العلماء إذا لم يذهب بالإنذار علمت أنه ليس من عوامر البيوت ولا بمن أسلم من الجن بل هو شيطان فلا حرمة له فاقتلوه وإن يجعل الله له سبيلاً إلى الإضرار بكم .

قوله (وروى مالك بن أنس هذا الحديث) رواه فى آخر الموطأ (وفى الحديث قصة) رواه مسلم بقصته .

١٥١٥ — حدثنا هناد ، حدثنا ابن أبي زائدة ، حدثنا ابن أبي ليلى
عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : قال أبو ليلى : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها
إنا نسألك بعهد نوح وبعهد سليمان بن داود أن لا تؤذينا ، فإن عادت
فاقتلوها » . هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني
إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى .

قوله (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) أنصاري ولد لست سنين من خلافة عمر
وقتل بدجيل ، وقيل غرق بنهر البصرة ، وقيل فقم بدير الجاجم سنة ثلاث وثمانين
في وقعة ابن الأشعث ، حديثه في الكوفيين سمع أباه وخلقاً كثيراً من الصحابة ،
ومنه الشعبي ومجاهد وابن سيرين وخلق وهو في الطبقة الأولى من تابعي الكوفيين ،
ذكره صاحب المشكاة في حرف العين . وقال في حرف اللام ابن أبي ليلى اسمه
عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري ولد الخ ، ثم قال : وقد يقال ابن أبي ليلى
أيضاً لولده محمد ، وهو قاضي الكوفة لإمام مشهور في الفقه صاحب مذهب وقول ،
وإذا أطلق المحدثون ابن أبي ليلى فإنما يعنون أباه ، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبي ليلى
فإنما يعنون محمداً ، وولد محمد هذا سنة أربع وسبعين ، ومات سنة ثمان وأربعين
ومائة (قال : قال أبو ليلى) الأنصاري صحابي والد عبد الرحمن شهد أحداً وما بعدها
وعاش إلى خلافة علي .

قوله (إنا نسألك بعهد نوح) ولعل العهد كان حين إدخالها في السفينة (أن
لا تؤذينا) هذه الياه الضمير لاياء الكلمة ، فإنها سقطت لاجتماع الساكنين ،
فتكون ساكنة سواء قلنا إن أن مصدرية ولا نافية ، والتقدير نطلب منك عدم
الإيذاء ، أو مفسرة ولا ناهية لأن في السؤال معنى القول أي لا تؤذينا .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود .

اعلم أنه ورد في قتل الحيات أحاديث مختلفة ، ولأجل ذلك اختلف أهل العلم ،
فذهب طائفة منهم إلى قتل الحيات أجمع ، في الصحارى والبيوت ، بالمدينة وغير

١٥ - باب ما جاء في قتل الكلاب

١٥١٦ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا هُشَيْمٌ ، حدثنا منصور بن

زاذان ويونس عن الحسن بن عبد الله بن مغلل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها كلها ، فأقتلوا منها كل أسودَ برسيمٍ » .

وفي الباب عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب . وحديث عبد الله

المدينة ، ولم يستثنوا نوعاً وجنساً ولا موضعاً ، واحتجوا في ذلك بأحاديث جاءت عامة ، وقالت تقتل الحيات أجمع ، إلا سواكن البيوت بالمدينة وغيرها ، فإنهن لا يقتلن ، لما جاء في حديث أبي لبابة وزيد بن الخطاب من النهي عن قتلن بعد الأمر بقتل جميع الحيات . وقالت طائفة : تنذر سواكن البيوت في المدينة وغيرها فإن بدن بعد الإنذار قتلن ، وما وجد منهن في غير البيوت يقتل من غير إنذار . وقال مالك : يقتل ما وجد منها في المساجد ، واستدل هؤلاء بقوله صلى الله عليه وسلم : إن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئاً فخرجوا عليها ثلاثاً ، فإن ذهب وإلا فاقتلوه ، وقالت طائفة : لا تنذر إلا حيات المدينة فقط ، وأما حيات غير المدينة في جميع الأرض والبيوت ، فقتلن من غير إنذار . وقالت طائفة : يقتل الأبر وذو الطفتين من غير إنذار سواكن بالمدينة وغيرها . ولكل من هذه الأقوال وجه قوى ودليل ظاهر كذا في الترغيب المنذرى .

(باب ما جاء في قتل الكلاب)

قوله (لولا أن الكلاب أمة من الأمم الخ) يأتي شرح هذا الحديث في الباب الذى يليه .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب) . أما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان ، وأخرجه الترمذى في الباب الذى يليه . وأما حديث جابر فأخرجه مسلم عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن مغلّ حديث حسن صحيح . ويُروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان ، والكلب الأسود البهيم الذي لا يكون فيه شيء من البياض . وقد كره بعض أهل العلم صيد الكلب الأسود البهيم .

عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فإنه شيطان . وأما حديث أبي رافع فأخرجه أحمد عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا رافع اقتل كل كلب بالمدينة الحديث . وأما حديث أبي أيوب فلينظر من أخرجه .

قوله (حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والدارمي وأخرجه الترمذي في الباب الذى يليه بزيادة (ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان) ، وهو حديث جابر الذى أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه .

قال القاضى أبو ليلى : فإن قيل : ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم فى الكلب الأسود إنه شيطان ؟ ومعلوم أنه مولود من الكلب ، وكذلك قوله فى الإبل إنها جن وهى مولودة من النوق ؟ فالجواب أنه إنما قال ذلك على طريق التشبيه لها بالشيطان والجن ، لأن الكلب الأسود شر الكلاب وأقلها نفعاً ، والإبل شبه الجن فى صعوبتها وصرلتها ، وفى شرح السنة قيل فى تخصيص كلاب المدينة بالقتل من حيث أن المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحى وهم لا يدخلون بيتاً فيه كلب ، وجعل الكلب الأسود البهيم شيطاناً لخبثه ، فإنه أضر الكلاب وأعقرها ، والكلب أسرع إليه منه إلى جميعها ، وهى مع هذا أقلها نفعاً وأسوأها حراسة وأبعدها من الصيد وأكثرها نعاساً . وحكى عن أحمد وإسحاق أنهما قالاً : لا يحل صيد الكلب الأسود . وقال النووي : أجمعوا على قتل العقور . واختلفوا فيما لا ضرر فيه ، قال إمام الحرمين : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم ، ثم استقر الشرع على النهى عن قتل جميع الكلاب حيث لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم انتهى .

١٦ - بابُ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا ، مَا يُنْقِصُ مِنْ أَجْرِهِ

١٥١٧ - حدثنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ عن
أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال : قال رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ
اقتنى كلبًا أو اتخذ كلبًا ليس بضارٍّ ولا كلبَ ماشيةٍ نقصَ من أجرِهِ كلَّ
يومٍ قيرَاطانٍ » .

(باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره)

قوله (من اقتنى كلباً) يقال اقتنى الشيء إذا اتخذ الإِدْخار أى حبس وأمسك
(أو اتخذ كلباً) شك من الراوى (ليس بضار) بتخفيف الراء المكسورة النونة
أى ليس بمعلم . قال التوربشتى : الضارى من الكلاب ما يهيج بالصيد يقال ضرا
الكلب بالصيد ضراوة أى تعوده انتهى . وقال الحافظ : ضرا الكلب وأضره
صاحبه : أى عوده وأغراه بالصيد (ولا كلب ماشية) هو ما يتخذ من الكلاب
لحفظ الماشية عند رعيها (نقص) بصيغة المجهول . قال القارى : وفى نسخة يعنى
المشكاة بالمعلوم وهو يتعدى ولا يتعدى ، والمراد به هنا اللزوم أى انتقص
(كل يوم) بالنصب على الظرفية (قيراطان) فاعل أو نائبه . قال القارى : أى
من أجر عمله الماضى فيكون الحديث محمولا على التهديد ، لأن حبط السنة بالسيئة
ليس مذهب أهل السنة والجماعة ، وقيل : أى من ثواب عمله المستقبل حين يوجد
وهذا أقرب ، لأنه تعالى إذا نقص من ثواب عمله ولا يكتب له كما يكتب لغيره
من كمال فضله لا يكون حبطاً لعمله ، وذلك لأنه اقتنى الجاسة مع وجوب النجب
عنها من غير ضرورة وحاجة وجعلها وسيلة لرد السائل والضعيف . قال النووى :
واختلفوا فى سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب ، فقيل لامتناع الملائكة من
دخول بيته ، وقيل لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده
إيائهم ، وقيل إن ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم ما نهى عن اتخاذهم وعصيانهم فى ذلك ،
وقيل لما يبتلى به ولوغه فى الآوانى عند غفلة صاحبه ولا يفسله بالماء والتراب .

وفي الباب عن عبد الله بن مَعْقِلٍ وأبي هريرة وسفيان بن أبي زهير .
وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : أوكلب زرع .

١٥١٨ — حدثنا قتيبة ، حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن
ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب
صيد أو كلب ماشية » . قال قيل له : إن أبا هريرة يقول : أوكلب زرع .
فقال : إن أبا هريرة له زرع . هذا حديث حسن صحيح .

١٥١٩ — حدثنا الحسن بن علي وغير واحد قالوا : حدثنا عبد الرزاق

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن مغفل وأبي هريرة) أخرج حديثهما
الترمذي في هذا الباب (وسفيان بن أبي زهير) أخرج حديثه الشيخان عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من اقتنى كلباً لا يفي عنه زرعاً
ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .
قوله (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أوكلب زرع)
رواه أبو هريرة وعبد الله بن مغفل وسفيان بن أبي زهير .

قوله (فقال إن أبا هريرة له زرع) أراد ابن عمر بذلك أن سبب حفظ
أبي هريرة لهذه الزيادة أنه صاحب زرع دونه ، ومن كان مشغولاً بشيء احتاج
إلى تعرف أحكامه وهذا هو الذي ينبغي حمل الكلام عليه . وفي صحيح مسلم قال
سالم : وكان أبو هريرة يقول أوكلب حرث وكان صاحب حرث ، وقد وافق
أبا هريرة على ذكر الزرع عبد الله بن مغفل ، كما أخرجه الترمذي في هذا الباب
وسفيان بن أبي زهير كما أخرجه الشيخان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

حدثنا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ » . هذا حديثٌ صحيحٌ .

وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ : أَنَّهُ رَخَّصَ فِي إِمْسَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ .

١٥٢٠ - حدثنا بذلك إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حدثنا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ بِهَذَا .

قوله (إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع) أو للتنويع لا للترديد (انتقص من أجره كل يوم قيراط) وفي رواية ابن عمر المتقدمة قيراطان . واختلفوا في اختلاف هاتين الروایتين المختلفتين ، فقليل الحكم للزائد لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر ، أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد والتنفير من ذلك فسمع الراوى الثانى ، وقيل ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الإضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته ، وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها ، وقيل غير ذلك . واختلف في القيراطين المذكورين هنا ، هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائزة واتباعها ، فقليل بالتسوية ، وقيل اللذان في الجنائزة من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة ، وباب الفضل أوسع من غيره .

قوله (هذا حديث صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (أنه رخص في إمساك الكلب وإن كان للرجل شاة واحدة) إذا أمسكه لحفظ الشاة الواحدة فإنه كلب ماشية . قال ابن عبد البر : في هذه الأحاديث إباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية ، وكذلك للزرع لأنها زيادة حافظ ، وكرامة

١٥٢١ — حدثنا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ ، حدثنا أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ : إِنِّي لَمِمَّنْ يَرْفَعُ أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ ، فَقَالَ : « لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا ، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ ، وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقُصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ » .

اتخاذها لغير ذلك إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار قياساً وتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة إلى البيت الذي الكلاب فيه . وقد استدلل بهذا على جواز اتخاذها لغير ما ذكر وأنه ليس بمحرم لأن ما كان اتخاذها محرماً امتنع اتخاذها على كل حال ، سواء نقص الأجر أم لا . فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لأحرام كذا في النبيل .

قوله (لولا أن الكلاب) أي جنسها (أمة) أي جماعة (من الأمم) لقوله تعالى (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم) (فاقتلوا منها كل أسود بهم) أي خالص السواد . قال الخطابي : معنى هذا الكلام أنه صلى الله عليه وسلم كره لإفناء أمة من الأمم ولإعدام جيل من الخلق ، لأنه ما من خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة ، يقول : إذا كان الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهم ، فاقتلوا شرارهم ، وهى السود بهم . وابقوا ما سواها لتذفعوا بهم في الحراسة . قال الطبري : قوله أمة من الأمم إشارة إلى قوله تعالى : (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم) أي أمثالكم في كونها دالة على الصانع ومسبحة له . قال تعالى : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) أي يسبح بلسان القال أو الحال حيث يدل على الصانع وعلى قدرته وحكمته وتنزيهه عما لا يجوز عليه . فبالنظر إلى هذا المعنى لا يجوز التعرض لها بالقتل ، والإفناء ، ولكن إذا كان لدفع مضرة كقتل الفواسق الخمس أو جلب منفعة كذبح الحيوانات الماء كولة جاز ذلك .

هذا حديثٌ حسنٌ .

وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غيرِ وجهٍ عن الحسنِ عن عبدِ الله بنِ مفضلٍ
عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم .

١٧ — بابٌ في الذَّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ

١٥٢٢ — حدثنا هنادٌ ، حدثنا أبو الأحوصِ عن سعيدِ بنِ مسروقٍ
عن عُبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ بنِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ
قال : قُلْتُ : يا رسولَ الله ، إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًّا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى . فقال النبيُّ
صلى الله عليه وسلم : « مَا أَهَرَ الدَّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَسَكَلُوا مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌ »

قوله (هذا حديث حسن) قال في المتنق : رواه الخمسة وصححه الترمذى انتهى .

(باب في الذَّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ)

قال في القاموس : القصب محرّكة كل نبات ذى أنابيب .

قوله (إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًّا) لعله عرف ذلك بخبر أو بقرينة وليست معنا مدى
بضم الميم مخفف مقصور جمع مدية بسكون الدال بعدها تخنائية وهى السكين ، سميت
بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أى عمره والرابط بين قوله نلقى العدو وليست معنا
مدى يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو وصاروا بصدد أن يغنموا منهم
ما يذبونه ، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ليتقوا به
على العدو إذا لقوه (ما أهر الدم) أى أساله وصبه بكثرة شبهه بجرى الماء فى النهر
قال عياض : هذا هو المشهور فى الروايات بالراء . وذكره أبو ذر بالزاي وقال الله
بمعنى الدفع وهو غريب وما موصولة فى موضع الرفع بالابتداء وخبرها فكلوا
والتقدير ما أهر الدم فهو حلال فكلوا ، ويحتمل أن تكون شرطية (وذكر
الله عليه) بصيغة المجهول وفيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علق الإذن بمجد
الأمرين وهما : الإنهار والتسمية ، والمعلق على شيئين لا يستثنى فيه إلا باجتماع

أَوْ ظَفْرٌ وَسَأَحَدُّكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَا السِّنُّ فَعِظْمٌ وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ .

١٥٢٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ

الثَّوْرِيِّ ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ

وَيَنْتَفِي بِانْتِفَاء أَحَدَهُمَا (مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌ أَوْ ظَفْرٌ) كَذَا فِي النُّسخِ الْحَاضِرَةِ بِالرَّفْعِ ،
وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ نُسَخِ أَبِي دَاوُدَ ، وَفِي بَعْضِهَا سَنًا أَوْ ظَفْرًا بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ
(وَسَأَحَدُّكُمْ عَنْ ذَلِكَ) اخْتَلَفَ فِي هَذَا ، هَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوعِ ، أَوْ مَدْرَجٍ
(أَمَا السِّنُّ فَعِظْمٌ) قَالَ الْبَيْضاوِيُّ : هُوَ قِيَاسٌ حَذَفَتْ مِنْهُ الْمَقْدِمَةُ الثَّانِيَةُ لِشَهْرَتِهَا
عِنْدَهُمُ وَالْتِقَادِ ، أَمَا السِّنُّ فَمُظْمٌ وَكُلُّ عِظْمٍ لَا يَحِلُّ الذَّبْحُ بِهِ ، وَطَوَى النُّتِيجَةُ لِلدَّلَالَةِ
الْإِسْتِنَاءِ عَلَيْهِمْ . وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : فِي مَشْكِالِ الْوَسِيطِ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَانَ قَدْ قَرَّرَ كَوْنَ الذِّكَاةِ لِاتِّحْصَالِ بِالْعِظْمِ ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ فَعِظْمٌ . قَالَ :
وَلَمْ أَرْ بَعْدَ الْبَحْثِ مِنْ نَقْلِ الْمَنْعِ مِنَ الذَّبْحِ بِالْعِظْمِ مَعْنَى يَعْقِلُ ، وَكَذَا وَقَعَ فِي كَلَامِ
ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ : لَا تَذْبَحُوا بِالْعِظَامِ فَإِنَّهَا تَنْجَسُ بِالدَّمِ .
وَقَدْ نَهَيْتُمْ عَنْ تَجْدِيسِهَا ، لِأَنَّهَا زَادَتْ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ
فِي الْمَشْكِالِ : هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّبْحَ بِالْعِظْمِ كَانَ مَعْبُودًا عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ لَا يَجْزِي . وَقَرَّرَهُمُ
الْشَّارِعُ عَلَى ذَلِكَ (وَأَمَا الظَّاهِرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ) أَيْ وَهُمْ كُفَّارٌ ، وَقَدْ نَهَيْتُمْ عَنِ الذَّبْحِ
بِهِمْ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ ، وَقِيلَ نَهَى عَنْهُمَا لِأَنَّ الذَّبْحَ بِهِمَا تَعْذِيبٌ
لِلْأَحْيَاءِ ، وَلَا يَقْطَعُ بِهِ غَالِبًا إِلَّا الْخَنْقَ الَّذِي هُوَ عَلَى صُورَةِ الذَّبْحِ ، وَاعْتَرَضَ
عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَامْتَنَعَ الذَّبْحُ بِالسَّكِينِ ، وَسَاءَ مَا يَذْبَحُ بِهِ الْكُفَّارُ .
وَأَجِيبُ بِأَنَّ الذَّبْحَ بِالسَّكِينِ هُوَ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا مَا يُلْحَقُ بِهَا ، فَبِالَّذِي يُعْتَبَرُ فِيهِ
التَّشْبَهُ . وَمَنْ ثُمَّ كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنْ جَوَازِ الذَّبْحِ بِغَيْرِ السَّكِينِ . وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ
أَنَّهُ قَالَ : السِّنُّ لَمَّا يَذْكُرُ بِهَا إِذَا كَانَتْ مُنْتَرَعَةً ، فَأَمَّا وَهِيَ نَابِتَةٌ فَلَوْ ذَبَحَ بِهَا لَكَانَتْ
مُنْخَفَقَةً . يَعْنِي فِدَلَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّذْكِيَةِ بِالسِّنِّ الْمُنْتَرَعَةِ ، بِخِلَافِ مَا نَقَلَ
عَنِ الْخَنْفِيَّةِ مِنْ جَوَازِهِ بِالسِّنِّ الْمُنْفَصِلَةِ . قَالَ : وَأَمَا الظَّاهِرُ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ظَفْرٌ
لِإِنْسَانٍ لَقَالَ فِيهِ مَا قَالَ فِي السِّنِّ . لَكِنِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الظَّاهِرَ الَّذِي هُوَ طَيِّبٌ
نَ بِلَادِ الْحَبْشَةِ وَهُوَ لَا يَقْوَى فَيَسْكُونُ فِي مَعْنَى الْخَنْقِ كَذَا فِي النَّيْلِ .

صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن عباية عن أبيه وهذا أصح . وعباية قد سمع من رافع . والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون أن يذكر في بسن ولا يعظم .

١٨ - باب

١٥٢٤ - حدثنا هناد ، حدثنا أبو الأخوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن أبيه عن جدّه رافع قال : « كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفرٍ فندّ بعيرٌ من إبل القوم ولم يكن معهم خيلٌ فرماه رجلٌ بسهمٍ فخبسه الله ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم :

قلت هو جسم صلب كالصدف أحد طرفيه رقيق محدد يقال له أظفار الطيب . قال في بحر الجواهر : أظفار الطيب أقطاع صدفية في مقدار الظفر طيب الرائحة ، يستعمل في العطر انتهى . قلت ويكون أكبر من مقدار الظفر أيضاً .

قوله (لم يذكر) أى والد سفيان (فيه) أى في حديثه (عن عباية عن أبيه) بل ذكر عن عباية عن رافع وترك ذكر أبيه والحديث أخرجه الجماعة .

(باب)

قوله (عن عباية) بفتح العين المهملة والموحدة الخفيفة ، وبعد الألف تحتانية خفيفة الانصاري الزرقى المدنى ثقة من الثالثة (ابن رفاع) بكسر راء وخفة فاء وبعين مهملة ثقة (بن رافع بن خديج) الانصاري صحابي جليل ، أول مشاهده أحد ثم الخندق (فند بعير) أى هرب وهو بفتح النون وتشديد الدال (ولم يكن معهم خيل) أى ولاجل ذلك لم يقدروا على أخذه (فخبسه الله) أى أصابه السهم فوقف (أن لهذه البهائم) وفي رواية البخاري أن لهذه الإبل (أوابد كأوابد الوحش) قال الجزري في النهاية : الأوابد جمع آبدة ، وهى التى قد تأبدت ، أى توحشت ونفرت من الإنس انتهى .

إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا .

١٥٣٥ — حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان عن

أبيه عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عباية عن أبيه وهذا أصح . والعمل على هذا عند أهل العلم . وهكذا رواه شعبه عن سعيد بن مسروق من رواية سفيان . آخر أبواب الصيد .

والمراد أن لها توحشاً ، وقال التوربشتي اللام بمعنى من (فما فعل منها هذا) أى فأى بهيمة من هذه البهائم تهرب وتنفر ، (فافعلوا به هكذا) أى فارموا بهسم ونحوه . والمعنى مانفر من الحيوان الأهل من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، كالصيد الوحشى فى حكم الذبج ، فإن ذكاته اضطرارية ، لجميع أجزائه محل الذبج . قال فى شرح السنة : فيه دليل على أن الحيوان الإنسى إذا توحش ، ونفر فلم يقدر على قطع مذبجه يصير جميع بدنه فى حكم المذبج ، كالصيد الذى لا يقدر عليه . وكذلك لو وقع بعير فى بئر منكوساً فلم يقدر على قطع حلقومه فطعن فى موضع من بدنه فمات كان حلالاً انتهى .

قوله (وهذا أصح) والحديث أخرجه الجماعة .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) قال الحافظ فى الفتح قد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ، وخالفهم مالك والليث ، ونقل أيضاً عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا : لا يحل أكل الإنسى أو الوحش إلا بتذكيته فى حلقه أو لبته . وحجة الجمهور حديث رافع انتهى .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب وحجتهم حديث الباب . وروى البيهقي من طريق أبى العميس عن غصيان عن يزيد البجلي عن أبيه قال : أعرس رجل من الحى فاشتري جذوراً فندت فعرقها وذكر اسم الله فأمرهم عبد الله يعنى ابن مسعود أن يأكلوا . فما طابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ، ثم أنه بها فأكل . وأخرج عبد الرزاق عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا وقع البعير فى البئر فاطعنه من قبل خاصرته ، واذكر اسم الله وكل . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبى راشد السلماني قال : كنت أرى منائح لاهلى يظهر الكوفة فتردى

أبواب الأضاحي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في فضل الأضحية

١٥٢٦ - حدثنا أبو عمرو ومسلم بن عمرو الحذاء المديني ، حدثني

منها بعير نخشيت أن يسبقني بذكاته ، فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ثم قطعته أعضاء وفرقته على أهلي ، فأبوا أن يأكلوه ، فأتيت علياً فقمت على باب قصره ، فقلت : يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ، فقال : يا ليكاه يا ليكاه ، فأخبرته خبره . فقال : كل وأطعمني . وأخرج ابن أبي شبة عن عباية بلفظ : تردى بعير في ركية فنزل رجل لينجحه . فقال : لا أقدر على نجره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله . ثم اقتل شاكلته ، يعني خاصرته ، ففعل ، فأخرج مقطعاً ، فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين أو أربعة .

قوله (وهكذا رواه شعبة عن سعيد بن مسروق من رواية سفيان) كذا في بعض النسخ بلفظ من رواية سفيان . وفي بعض النسخ مش رواية سفيان ، وهو الصواب . ويؤيده أنه وقع في بعض النسخ نحو رواية سفيان . والمعنى أنه كما روى سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاعه عن جده رافع ، كذلك روى شعبة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه عن جده رافع ، ولم يذكر ابن عباية ورفاعة واسطة والد عباية ، ولذلك قال الترمذي وهذا أصح .

(أبواب الأضاحي)

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الأضحية ، قال النووي : في الأضحية أربع لغات ، وهي اسم للذبوح يوم النحر : الأولى والثانية أضحية وإضحية بضم الهمزة وكسرها وجمعها أضاحي بالتشديد والتخفيف ، والثالثة ضحية وجمعها ضحايا ، والرابعة : أضخاة بفتح الهمزة ، والجمع أضخى كأرطاة وأرطى وبها سمى يوم الأضحي .

قوله (حدثنا أبو عمرو ومسلم بن عمرو بن الحذاء المديني) روى عن عبد الله

عبدُ الله بنُ نافع الصائغُ عن أبي المُثنَّى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ ، إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » .

ابن نافع الصائغ وعنه ت س وقال صدوق (حدثني عبد الله بن نافع الصائغ) الخزومي مولاهم المدني ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، قاله الحافظ في التقریب . وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه ابن معين والنسائي (عن أبي المثنى) اسمه سليمان بن يزيد المدني عن سالم وسعيد المقبري وعنه ابن أبي فديك وابن وهب حسن الترمذی حديثه وثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم منكر الحديث ، كذا في الخلاصة وقال في التقریب ضعيف .

قوله (ما عمل آدمي) وفي رواية أبو ماجه ابن آدم (من عمل) من زائدة لتأكيد الاستغراق أي عملاً (يوم النحر) بالنصب على الظرفية (أحب) بالنصب صفة عمل وقيل بالرفع وتقديره هو أحب قاله القاري (من إهراق الدم) أي صبه (وأنه) الضمير راجع إلى ما دل عليه إهراق الدم ، قاله الطيبي (بقرونها) جمع قرن (وأشعارها) جمع شعر (وأظلافها) جمع ظلف ، وضمير التانيث باعتبار أن المهرق دمهُ أضحية ، قال القاري قال زين العرب يعني أفضل العبادات يوم العيد لإرافة دم القربات . وأنه يأتي يوم القيامة كما كان في الدنيا من غير نقصان شيء منه ليسكون بكل عضو منه أجر ، ويصير مركبه على الصراط انتهى . (وأن الدم ليقع من الله) أي من رضاه (بمكان) أي موضع قبول (قبل أن يقع من الأرض) وفي رواية ابن ماجه قبل أن يقع على الأرض بحذف « من » أي يقبله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع دمهُ على الأرض (فطيّبوا بها) أي بالأضحية (نفساً) تمييز عن النسبة . قال ابن الملك : الفاء جواب شرط مقدر : أي إذا علمتم أنه تعالى يقبله ويجزيكم بها ثواباً كثيراً فلتكن أنفسكم بالتضحية طيبة غير كارهة لها .

وفي الباب عن عمران بن حصين وزيد بن أرقم . وهذا حديث حسن
 غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه . وأبو المثنى
 اسمه سليمان بن يزيد ، روى عنه ابن أبي فديك .
 ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأُخْيَةِ : « لصاحبها
 بكل شعرة حسنة » ، ويروى بِقُرُونِهَا .

قوله (وفي الباب عن عمران بن حصين) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لفاطمة : قومي إلى أُخْيَتِكَ فاشهديها فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب
 عملتيه ، وقولي : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله إلى قوله من المسلمين ، أخرجه
 الحاكم في المستدرك من طريق أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبيرة عن عمران بن
 حصين . قال الذهبي في المستدرك : أبو حمزة الثمالي ضعيف جداً انتهى . وقال البيهقي
 في إسناده مقال ورواه إسحاق ابن راهويه في مسنده . أخبرنا يحيى بن آدم وأبو بكر
 ابن عياش عن ثابت عن أبي إسحاق عن عمران بن حصين ، فذكره كذا في نصب
 الراية . ورواه الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري وفيه عطية ، وقد قال ابن
 أبي حاتم في العلل عن أبيه إنه حديث منكر . ورواه الحاكم أيضاً والبيهقي من حديث
 علي وفيه عمرو بن خالد الواسطي ، وهو متروك كذا في التلخيص (وزيد بن أرقم)
 قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ما هذه الأضاحي ؟
 قال : سنة أبيكم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، قالوا : فإلنا فيها يا رسول الله . قال :
 بكل شعرة حسنة ، قالوا فالصوف يا رسول الله ، قال : بكل شعرة من الصوف
 حسنة ، رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد قلت : في سنده عائذ الله
 المجاشعي ، قال البخاري لا يصح حديثه ، ووثقه ابن حبان كذا في الخلاصة .

قوله (وهذا حديث حسن غريب) ورواه الحاكم وقال صحيح الإسناد .
 تنبيه : قال ابن العربي في شرح الترمذي : ليس في فضل الأُخْيَةِ حديث صحيح
 انتهى . قلت : الأمر كما قال ابن العربي . وأما حديث الباب فالظاهر أنه حسن
 وليس بصحيح والله تعالى أعلم .

قوله (ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأُخْيَةِ الخ) قال المنذري

٢ - باب في الأضحية بكبشين

١٥٢٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا أبو عَوَانَةَ عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِكَبَشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا » .

في الترغيب : وهذا الحديث الذي أشار إليه الترمذى رواء ابن ماجه والحاكم وغيرها كلهم عن عائذ الله عن أبي داود عن زيد بن أرقم قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ماهذه الأضاحى الخ ، وقد ذكرنا لفظه آنفاً .

(باب في الأضحية بكبشين)

الكبش : فحل الضأن في أى سن كان ، واختلف في ابتدائه ، فقليل إذا أثنى ، وقيل إذا أربع قاله الحافظ .

قوله (بكبشين) استدل به على اختيار العدد في الأضحية ، ومن ثم قال الشافعية : إن الأضحية بسبع شياه أفضل من البعير ، لأن الدم المراق فيها أكثر واثواب يزيد بحسبه . وإن من أراد أن يضحى بأكثر من واحد يجعله . وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التفريق على أيام النحر ، قال النووى : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، وفيه أن الذكر فيه أفضل من الأنثى (أملحين) الأملح بالحاء المهملة قال ابن الأثير في النهاية : هو الذى بياضه أكثر من سواده . وقيل هو النقى البياض انتهى . وقال فى القاموس : الملمحة بياض بخالطه سواد كالملاح محرکه كبش أملح ونعيجة ملحاء انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : هو الذى فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الأغبر وهو قول الأصمعى ، وزاد الخطابى هو الأبيض الذى فى خلل صوفه طبقات سود ، ويقال الأبيض الخالص ، وقيل الذى يعلوه حمرة انتهى (ذبحهما بيده) وهو المستحب لمن يعرف آداب الذبح ويقدر عليه وإلا فليحضر عند الذبح عمر بن حصين المذكور . قال الحافظ فى الفتح : وقد انفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر ، لكن عند المالكية رواية بعدم الإجزاء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدا انتهى .

وفي الباب عن عليّ وعائشة وأبي هريرة وجابر وأبي أيوب وأبي الدرداء
وأبي رافع وابن عمر وأبي بكر.

قال البخاري في صحيحه : أمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن انتهى . قال
الحافظ : وصله الحاكم في المستدرك ووقع لنا بعلو في خبرين كلاهما من طريق
المسيب بن رافع أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن وسنده
صحيح . قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة . ونقل محمد عن مالك كراهته .
وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحياتها ولا تباشر الذبح بنفسها انتهى
كلام الحافظ (وسمى وكبر) أي قال بسم الله والله أكبر ، والواو الأولى لمطلق الجمع
فإن التسمية قبل الذبح (ووضع رجله على صفاحهما) جمع صفح بالفتح وسكون
الفاء وهو الجنب . وقيل جمع صفحة وهو عرض الوجه ، وقيل نواحي عنقه ،
وفي النهاية صفح كل شيء جهته وناحيته . قال الحافظ : وفيه استحباب وضع
الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، واتفقوا على أن ضجاعها يكون على
الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ
السكين باليمين وإمساك رأسها بيده اليسار انتهى .

قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه الحاكم وصححه على ما في المراقبة بلفظ أنه
كان يضحى بكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكشين عن نفسه ، وقال : إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أضحي عنه أبدأ ، فأنا أضحي عنه أبدأ .
(وعائشة وأبي هريرة) أخرجه ابن ماجه وغيره من طريق عبد الله بن محمد بن
عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موجئين الحديث .
قال الحافظ في الفتح : ابن عقيل المذكور في سنده مختلف انتهى (وجابر) أخرجه
أبو داود وابن ماجه بلفظ قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين
أملحين موجئين الحديث : (وأبي أيوب) لينظر من أخرج حديثه (وأبي الدرداء)
قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين جذعين موجئين ، أخرجه أحمد
في مسنده (وأبي رافع) أخرجه أحمد وإسحاق بن راهويه في مسنديهما والطبراني

وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٥٢٨ — حدثنا محمد بن عبيد المحاربي الكوفي ، حدثنا شريك عن أبي الحسناء عن الحكم عن حنشل عن علي : أنه كان يضحي بكبشين ، أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر عن نفسه ، فقيل له ، فقال :

في معجمه من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عنه قال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين موجبين خصيين الحديث (وابن عمر) لينظر من أخرجه (وأبي بكرة) أخرجه الترمذى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (حدثنا شريك) هو ابن عبد الله النخعي الكوفي (عن أبي الحسناء) ، قال في الخلاصة : أبو الحسناء عن الحكم وعنه شريك اسمه الحسن أو الحسين انتهى . وقال في الميزان حدث عنه شريك لا يعرف له عن الحكم بن عتيبة انتهى . وقال الحافظ في التقريب مجهول انتهى (عن الحكم) هو ابن عتيبة ثقة ثبت (عن حنشل) قال القارى بفتح الحاء المهملة وبالنون المفتوحة والشين المعجمة : هو ابن عبد الله السبائي ، قيل إنه كان مع علي بالكوفة وقدم مصر بعد قتل علي انتهى . قلت : حنشل هذا ليس ابن عبد الله السبائي بل هو حنشل بن المعتمر الكنانى أبو المعتمر الكوفي كما صرح به المنذرى .

قوله (أنه كان يضحي بكبشين أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه) . وفي رواية أبي داود قال : رأيت علياً رضى الله عنه يضحي بكبشين ، فقلت له ما هذا فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانى أن أضحي عنه ، فأنا أضحي عنه . وفي رواية صحيحها الحاكم على ما في المرقاة أنه كان يضحي بكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكبشين عن نفسه ، وقال إن رسول الله أمرنى أن أضحي عنه أبداً ، فأنا أضحي عنه أبداً . فرواية الحاكم هذه مخالفة لرواية الترمذى . ويمكن الجمع بأن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أمر علياً وأوصاه أن يضحي عنه من غير تقييد بكبش أو بكبشين : فعلى قد يضحي عنه وعن نفسه بكبش كبش ، وقد

أمرني به - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - فلا أدعُهُ أبداً .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك .

وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحي عن الميت . ولم ير بعضهم أن يضحي عنه . وقال عبد الله بن المبارك : أحب إلى أن يتصدق عنه ولا يضحي وإن ضحى فلا يأكل منها شيئاً ويتصدق بها كلها .

يضحي بكبشين كبشين والله تعالى أعلم (أمرني به يعنى النبي صلى الله عليه وسلم فلا أدعُهُ) بفتح الدال المهملة أى لا أتركه .

قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك) قال المنذرى : حنضل هو أبو المعتمر السكتاني الصنعاني وتكلم فيه غير واحد ، وقال ابن حبان البستي : وكان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن على بأشياء لا يشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يجمع به . وشريك هو ابن عبد الله القاضي فيه مقال ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات انتهى . قلت : وأبو الحسناء شيخ عبد الله مجهول كما عرفت ، فالحديث ضعيف .

قوله (وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحي عن الميت ولم ير بعضهم أن يضحي عنه) أى عن الميت ، واستدل من رخص بمحدث الباب لمكنه ضعيف (وقال عبد الله بن المبارك : أحب إلى أن يتصدق عنه ولا يضحي وإن ضحى فلا يأكل منها شيئاً ويتصدق بها كلها) . وكذلك حكى الإمام البغوى في شرح السنة عن ابن المبارك قال في غنية الألعى ما محصله : إن قول من رخص في التضحية عن الميت مطابق للأدلة ولا دليل لمن منعها ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أحدهما عن أمته من شهد له بالتوحيد وشهد له بالبلاغ والآخر عن نفسه وأهل بيته ، ومعلوم أن كثيراً منهم قد كانوا ماتوا في عهده صلى الله عليه وسلم ، فدخل في أضحيته صلى الله عليه وسلم الأحياء والأموات كلهم . والكبش الواحد الذى يضحي به عن أمته كما كان للأحياء من أمته ، كذلك كان للأموات من أمته بلا تفرقة . ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتصدق بذلك الكبش كله

٣ - باب ما يستحب من الأضاحي

١٥٢٩ - حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا حفص بن غياث عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : « نَحَى رسول الله صلى الله عليه وسلم بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ » .

ولا يأكل منه شيئاً بل قال أبو رافع : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعمهما جميعاً المساكين ويأكل هو وأهله منهما ، رواه أحمد . وكان دأبه صلى الله عليه وسلم أنه يأكل من الأضحية هو وأهله ويطعم منها المساكين وأمر بذلك أمته ، ولم يحفظ عنه خلافه . فإذا ضحى الرجل عن نفسه وعن بعض أمواته أو عن نفسه وعن أهله وعن بعض أمواته ، فيجوز أن يأكل هو وأهله من تلك الأضحية ، وليس عليه أن يتصدق بها كلها . نعم أن تخصص الأضحية للأموات من دون شركة الأحياء فيها فهي حق للمساكين كما قال عبد الله بن المبارك انتهى ما في غنية المعلى محصلاً .

قلت : لم أجد في التضحية عن الميت منفرداً حديثاً مرفوعاً صحيحاً . وأما حديث علي المذكور في هذا الباب فضعيف كما عرفت . فإذا ضحى الرجل عن الميت منفرداً فالاحتياط أن يتصدق بها كلها والله تعالى أعلم .

(باب ما يستحب من الأضاحي)

قوله (بكبش أقرن فحيل) قال في القاموس : فحل فحيل كريم منجب في ضرابه انتهى . وكذلك في نهاية الجزري . وقال الخطابي هو الكريم المختار للفحلة ، وأما الفحل فهو عام في الذكورة منها ، وقالوا في ذكورة النخل وفحل ، فرقاً بينه وبين سائر الفحول من الحيوان انتهى . وقال في النيل : فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بالفحيل كما ضحى بالخصى انتهى . وقال ابن العربي : حديث أبي سعيد يعني حديث الباب بلفظ : ضحى بكبش فحل أى كامل الحلقة لم تقطع أنثياه يرد رواية موجوئين . قال الجافظ في الفتح : وتعقب باحتمال أن يكون وقع ذلك في وقتين انتهى .

قوله (يأكل في سواد) أى فيه أسود (ويمشي في سواد) أى قوائمه سود مع

هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث .

٤ - باب ما لا يجوز من الأضاحي

١٥٣٠ - حدثنا علي بن حَجَرٍ ، حدثنا جَرِيرٌ عن محمد بن إسحاق

عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب رَفَعَهُ قال : « لا يُضَحَّى بالعرجاء بين ظلعها ، ولا بالعوراء بين عورها ، ولا بالمریضة بين مَرَضُهَا ، ولا بالعجفاء التي لا تُنقى » .

١٥٣١ - حدثنا هناد ، حدثنا ابن أبي زائدة ، حدثنا شعبة عن سليمان

بياض سائرته (وينظر في سواد) أى حوالى عينيه سواد .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وهو على شرط مسلم قاله صاحب الافتراح كذا فى النيل . وأخرج مسلم من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاء فى سواد وينظر فى سواد ويبرك فى سواد فأتى به ليضحي به . فقال يا عائشة : هلى المديّة ، ثم قال : أشخذيها بحجر ، ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش ، فأضجعه ثم ذبحه الحديث .

(باب ما لا يجوز من الأضاحي)

قوله (عن عبيد بن فيروز) بفتح الفاء وسكون النتحية ، وعبيد بالتصغير ثقة من الثالثة (رفعة) أى رواه مرفوعاً (قال لا يضحي بالعرجاء بين ظلعها) بفتح الظاء وسكون اللام ، ويفتح أى عرجها ، وهو أن يمنعها المشي (بين عورها) بفتحين أى عماها فى عين واحدة وبالأولى فى العينين (ولا بالمریضة بين مَرَضُهَا) وهى التى لا تلتف قاله القارى (ولا بالعجفاء) أى المهزولة (التى لا تنقى) من الإنقاء أى الى لا تنقى لها بكسر النون ولما كان القاف وهو المخ . قال التوربشتى هى المهزولة التى لا تنقى لعظامها ، يعنى لا تخ لها من العجف ، يقال : أنقت الناقة ، أى صار فيها نقي ، أى سمتت ووقع فى عظامها المخ .

ابن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه . هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء . والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم .

٥ - باب ما يكره من الأضاحي

١٥٣٢ - حدثنا الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ،

قوله (نحوه بمعناه) يعني نحو الحديث المذكور بمعناه لا بلفظه ، وروى أبو داود أو من هذا الطريق ، أغنى من طريق شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بلفظ : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصابني أقصر من أصابعه وأنا ملي أقصر من أنامله : لا تجوز في الأضاحي العوراء بين عورها والمريضة بين مرضها والعرجاء بين ظلعها والكسير التي لا تنقي . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى .

قوله (والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم) قال النووي : وأجمعوا أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء لا تجزئ التضحية بها ، وكذا ما كان في معناها أو أقبح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى . (باب ما يكره من الأضاحي)

قوله (أن نستشرف العين والأذن) بضم الذال ويسكن أى ننظر إليهما ونتأمل في سلامتهما من آفة تكون بهما كالعور والجدع ، قيل والاستشراف لمعان النظر . والأصل فيه وضع يدك على حاجبك كيلا تمنعك الشمس من النظر ، مأخوذ من الشرف وهو المكان المرتفع ، فإن من أراد أن يطلع على شيء أشرف عليه . وقال ابن الملك : الاستشراف الاستكشاف . قال الطيبي : وقيل هو من الشرفة وهي خيار

وَأَنْ لَا تُضَحَّى بِمَقَابِلَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ وَلَا خَرْقَاءَ .

١٥٣٣ — حدثنا الحسن بن عليّ ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد : قال المقابلة ما قطع طرف أذنها ، والمدابرة ما قطع من جانب الأذن ، والشرقاء المشقوقة ، والخرقاء المنقوبة .

هذا حديث حسن صحيح . وشريح بن النعمان الصائدي كوفي . وشريح ابن الحارث الكندي الكوفي القاضي يسكني أبا أمية ، وشريح بن هانيء كوفي ، وهانيء له حبة وكلهم من أصحاب عليّ في عصر واحد .

المال : أى أمرنا أن نتخيرهما أى نختار ذات العين والأذن الكاملتين (وأن لا نضحى بمقابلة) بفتح الباء أى التى قطع من قبل أذنها شيء ثم ترك معلقاً من مقدمها (ولا مدابرة) وهى التى قطع من دبرها وترك معلقاً من مؤخرها (ولا شرعاء) بالمد أى مشقوقة الأذن طولاً من الشرق وهو الشق ، ومنه أيام الذئريق فإن فيها تشرق لحوم القرايين (ولا خرعاء) بالمد أى منقوبة الأذن ثقباً مستديراً ، وقيل الشرعاء ما قطع أذنها طولاً ، والخرعاء ما قطع أذنها عرضاً .

قوله (المقابلة ما قطع طرف أذنها) أى من قدام ، قال فى القاموس : هى شاة قطعت أذنها من قدام وترك معلقة ، ومثله فى النهاية إلا أنه لم يقيّد بقدام (والمدابرة ما قطع من جانب الأذن) أى من مؤخرها ، قال فى النهاية : المدابرة أن قطع من مؤخر أذن الشاة شيء ، ثم يترك معلقاً كأنه زيمة انتهى (والشرعاء المشقوقة) أى المشقوقة الأذن . قال فى النهاية : الشرعاء هى المشقوقة الأذن بانفتين شرق أذنها يشرق شرعاء إذا شقها انتهى . وقال فى القاموس : شرق الشاة شرقاً شق أذنها ، وشرقت الشاة كفرح انشقت أذنها طولاً فى شرعاء انتهى (والخرعاء المنقوبة) أى المنقوبة الأذن ، قال فى النهاية : الخرعاء التى فى أذنها ثقب مستدير ، والخرق الشق انتهى . وفى القاموس : الخرعاء من الغنم التى فى أذنها خرق انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ فى بلوغ المرام أخرجه الخمسة

٦ - باب في الجذع من الضأن في الأضاحي

١٥٣٤ - حدثنا يوسف بن عيسى ، حدثنا وكيع ، حدثنا عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش قال : جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة فكسدت على ، فلقيت أبا هريرة ، فسألتُهُ ، فقال : سمعتُ رسول

وصحبه الزمذى وابن حبان والحاكم انتهى .

(باب في الجذع من الضأن في الأضاحي)

قال في القاموس : الضأن خلاف الماعز من الغنم جمع ضأن وبحرك وكأمير ، وهى ضائنة جمع ضوائن انتهى . ومثل ذلك في النهاية . وقال في الصراح : ضائن ميش نر خلاف مز ، والجمع ضائن مثل راكب وركب ، وضأن بالتحريك أيضاً مثل حارس وحرس انتهى . والجذع محرّكة قبل التثني وهى بهاء اسم له في زمن وليس بسن تذب أو تسقط والشاب الحدث جمع جذاع وجذعان كذا في القاموس . وقال الجزرى في النهاية : وأصل الجذع من أسنان الدواب وهو ما كان منها شاباً فتياً فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة ، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية ، وقيل البقر في الثالثة ، ومن الضأن ما تمت له سنة ، وقيل أقل منها ، ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير انتهى . وقال الحافظ في الفتح : هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فن الضأن ما أكمل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر ، وقيل ثمانية ، وقيل عشرة . وحكى الترمذى عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأعرابي أن ابن الشابين يجذع لسته أشهر إلى سبعة ، وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة . قال : والضأن أسرع لجذاعاً من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ، ومن البقر ما أكمل الثالثة ، ومن الإبل ما دخل في الخامسة انتهى .

قوله (عن كدام) قال في التقريب كدام بالكسر والتخفيف ابن عبد الرحمن السلمى مجهول من السادسة انتهى (عن أبى كباش) قال في التقريب بصيغة الجمع السلمى أو العيشى ، وقيل هو أبو عياش أبو كباش لقب مجهول من الثالثة . قوله (جلبت غنماً) أى للتجارة (فكسدت) أى الغنم (على) أى لعدم رغبة

الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نِعَمٌ أَوْ نِعَمَتٌ الْأُخْيِيَةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ » ، قال فانتبهه الناس .

وفي الباب عن ابن عباسٍ وأمِّ بلالٍ بنتِ هلالٍ عن أبيها وجابرٍ وعُقْبَةَ ابنِ عامرٍ ورجلٍ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وحديثُ أبي هريرةَ حديثٌ غريبٌ . وقد روى هذا عن أبي هريرةَ موقوفاً ، والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وغيرِهِمْ : أنَّ الجذَعَ من الضَّانِّ يُجْزَى في الأُخْيِيَةِ .

الناس فيها ظناً منهم أنها لا تجوز في الأضاحي (نعم أو نعمت) شك من الراوي (فانتبهه الناس) كناية عن المبالغة في الشراء .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لينظر من أخرجه (وأم بلال بنت هلال عن أبيها) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ يجوز الجذع من الضأن أضيحة (وجابر) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم مرفوعاً : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن (وعقبة بن عامر) أخرجه النسائي قال الحافظ في الفتح بسند قوى بلفظ : ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذاع من الضأن (ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أخرج أبو داود وابن ماجه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له مجاشع من بني سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : إن الجذع يوفي عما يوفي منه الثني . وأخرجه النسائي من وجه آخر لكنه لم يسم الصحابي بل وقع عنده أنه رجل من مزينة .

قوله (وحديث أبي هريرة حديث غريب) قال الحافظ في الفتح : في مسنده ضعف (وقد روى هذا عن أبي هريرة موقوفاً) قال الترمذي في علله الكبير : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال رواه عثمان بن واقد فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورواه غيره فوقفه على أبي هريرة وسأله عن اسم أبي كباش فلم يعرفه انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

١٥٣٥ — حدثنا فُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامرٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أعطاهُ غَنَمًا يُقَسِّمُهَا في أصحابِهِ ضَخَايَا فَبَقِيَ عَتُودٌ أو جَدْيٌ فذكرتُ ذلكُ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم فقال : ضَحَّ بِهِ أَنْتَ » قال وكيعٌ الجذعُ يكونُ ابنَ سبعةٍ أو ستةٍ أشهرٍ . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ من غيرِ هذا الوجهِ عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ أنه قال : قَسَمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الضَّحَايَا فَبَقِيََتْ جَذَعَةٌ » فسألتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال : ضَحَّ بِهَا أَنْتَ » .

١٥٣٦ — حدثنا بذلك محمد بنُ بَشَّارٍ ، حدثنا يزيد بنُ هارونَ وأبو داودَ ، قالَا حدثنا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن بَعْجَةَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ بَدْرِ عن عقبة بنِ عامرٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بهذا الحديثِ .

وغيرهم أن الجذع من الضأن يجزىء في الاضحية) . قال الحافظ في الفتح : لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزىء مطلقاً سواء كان من الضأن أو غيره . وبه قال ابن حزم وعزاه لجماعة من السلف ، وأطنب في الرد على من أجازاه انتهى . قلت : وذهب الجمهور إلى الجواز وهو الحق يدل عليه أحاديث الباب . وأما حديث جابر المذكور : لا تدبجوا إلا مسنة الخ فنقل النووى عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل ، والتقدير لا يستحب لكم إلا مسنة فإن عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن ، قال وإيس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزىء .

قوله (أعطاه غنما) هو أعم من الضأن والمعز (يقسمها في أصحابه) يحتمل أن يكون الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون لعقبة قاله الحافظ (ضحايا) حال أى يقسمها حال كونها ضحايا (فبقى عتود) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة وهو من أولاد المعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول والجمع أعتدة وعتدان وتدغم التاء في الدال فيقال عدان يه وقال ابن بطال : العتود الجذع من المعز ابن خمسة أشهر

٧ - باب في الاشتراك في الأضحية

١٥٣٧ - حدثنا أبو عمار الحسني بن حريث ، حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن علباء بن أحمـر عن عكرمة عن ابن عباس قال : « كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الأضحي ، فاشتركنّا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة » .

وفي الباب عن أبي الأشدّ الأسلمي عن أبيه عن جدّه وأبي أيوب ، وحديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى .

١٥٣٨ - حدثنا قتيبة ، حدثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير عن

(أو جدي) أو للشك ، والجدي من أولاد المعز ذكرها ، جمعه أجد وجداء وجديان بكسرهما كذا في القاموس .

(باب في الاشتراك في الأضحية)

قوله (فحضر الأضحي) أي يوم عيده (فاشتركنّا في البقرة سبعة) أي سبعة أشخاص بالنصب على تقدير أعني بياناً لضمير الجمع قاله الطيبي ، وقيل نصب على الحال ، وقيل مرفوع بدلا من ضمير اشتركنّا ، والظاهر عندي أنه منصوب على الحال (وفي البعير عشرة) فيه دليل على أنه يجوز اشتراك عشرة أشخاص في البعير ، وبه قال إسحق بن راهوبة وسيأتي الكلام في هذه المسألة .

قوله (وفي الباب عن أبي الأشدّ الأسلمي عن أبيه عن جده وأبي أيوب) لينظر من أخرج حديثهما .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن غريب الخ) أخرجه الخمسة إلا أبا داود . قال الشوكاني : ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشراً من الغنم ببعير .

جابر قال : « نَحَرْنَا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالحَدِيدِيَّةِ البدنة عن سبعةٍ والبقرة عن سبعةٍ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عند أهلِ العلمِ من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم وغيرِهِمْ . وهو قولُ سُفْيَانَ الثَوْرِيِّ وابنِ المباركِ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ . وقال إسحاقُ : يُجْزَى أيضاً البعيرُ عن عشرةٍ . واحتجَّ بحديثِ ابنِ عباسٍ .

١٥٣٩ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا شريكٌ عن سَلَمَةَ بنِ كَهْمِيلٍ عن حُجَيَّةَ بنِ عَدِيٍّ عن عليٍّ قال : « البقرةُ عن سبعةٍ ، قلتُ : فَإِنْ وَلَدَتْ ؟

قوله (نَحَرْنَا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالحَدِيدِيَّةِ البدنة) قال في النهاية : البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالإبل أشبه ، وفي القاموس البدنة محركة من الإبل والبقر ، وفي الفتح أن أصل البدن من الإبل وألحقت بها البقرة شرعاً . قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم الخ) أى على جواز اشتراك السبعة في البعير والبقرة في الهدى والأضحية (وقال إسحاق يجزى أيضاً البعير عن عشرة واحتج بحديث ابن عباس) أى المذكور في هذا الباب . قال الشوكاني في النيل : وقد اختلفوا في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجمهور إنها تجزى عن سبعة ، وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة تجزى عن عشرة وهذا هو الحق هنا يعنى في الأضحية لحديث ابن عباس يعنى المذكور في الباب ، والأول هو الحق في الهدى للأحاديث المتقدمة يعنى بها حديث جابر المذكور في هذا الباب وما في معناه ، وأما البقرة فتجزى عن سبعة فقط اتفاقاً في الهدى والأضحية انتهى .

قوله (عن حجة) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم مصغراً ، قال في التقریب : صدوق يخطئ من الثالثة ، وقال في تهذيب التهذيب : قال أبو حاتم شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول . وقال ابن سعد : كان معروفاً وليس بذلك ، وقال العجلي :

قال : اذبح ولدها معها . قلت : فالعرجاء . قال : إذا بلغت المنسك . قلت :
فمكسورة القرن . فقال : لا بأس ، أمرنا أو أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن نستشرف العينين والأذنين .

هذا حديث حسن صحيح . وقد رواه سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل .
١٥٤٠ — حدثنا هناد ، حدثنا عبدة عن سعيد عن قتادة عن جريج

ابن كليب النهدي عن علي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يضحى بأعضب القرن والأذن . قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب

تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات انتهى (فالعرجاء) أى ما حكمها هل يجوز
التضحية بها أم لا (قال إذا بلغت المنسك) بكسر السين أى المذبح وهو المصلى ،
أى فيجوز التضحية بها إذا بلغت المنسك (فمكسورة القرن قال لا بأس) أى
بالتضحية بها ، وفي رواية الطحاوى عن حجية بن عدى ، قال : أتى رجل فسأله
عن المكسورة القرن قال لا يضرك الحديث ، وظاهره يدل على أنه يجوز عند علي
رضي الله تعالى عنه تضحية المكسورة القرن مطلقاً من غير تقييد بالنصف أو أقل
منه أو أكثر ، ولكن حديثه المرفوع الآتي يخالفه كما ستقف عليه (أمرنا)
بصيغة المجهول أو أمرنا بصيغة المعلوم وأول الشك (أن نستشرف العينين والأذنين)
قال في النهاية : وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنتظر كالذى يستظل
من الشمس حتى يستبين الشيء ، وأصله من الشرف العلو كأنه ينظر إليه من
موضع مرتفع فيكون أكثر لإدراكه ، ومنه حديث : أمرنا أن نستشرف العين
والأذن ، أى نتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما ، وقيل هو من الشرفة ،
وهي خيار المسال ، أى أمرنا أن نتخيرها انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الخمسة كذا في المنتقى . وقال
في التلخيص : رواه أحمد وأصحاب السنن والبرار وابن حبان والحاكم والبيهقي
وأعله الدارقطني . وقال في بلوغ المرام : صححه الترمذي وابن حبان والحاكم .
قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب القرن والأذن)

فقال : العَضْبُ ما بَلَغَ النصفَ فما فوقَ ذلك » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٨ - بابُ ما جاء أنَّ الشاةَ الواحدةَ تجزىءُ عن أهلِ بيتٍ

١٥٤١ - حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا أبو بكرٍ الحنفى ، حدثنا الضحَّاکُ بنُ عثمانَ ، قال حدثني عُمارةُ بنُ عبدِ اللهِ قال : سَمِعْتُ عَطَاءَ بنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ : كَيْفَ كَانَتْ الصَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يُضْحَى بِالشاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ

أى مكسور القرن ومقطوع الأذن ، قاله ابن الملك فيكون من باب علفتها تنبأ وماء بارد ، وقبل مقطوع القرن والأذن والعَضْبُ القطع . كذا فى المرقاة . (قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب) وفى رواية أبى داود قلت لعنى لسعيد بن المسيب ما الأعَضْبُ (فقال العَضْبُ ما بَلَغَ النصفَ فما فوقَ ذلك) قال الشوكانى فى الحديث دليل على أنها لا تجزىء التضحية بأعَضْبِ القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه ، وذهب أبو حنيفة والشافعى والجمهور إلى أنها تجزىء التضحية بمكسورة القرن مطلقاً ، وكرهه مالك إذا كان يدمى وجعله عيباً . وقال فى القاموس : إن الأعضاء الشاة المكسورة القرن الداخل . فالظاهر أن المكسورة لا تجوز التضحية بها إلا أن يكون الذاهب من القرن مقداراً يسيراً بحيث لا يقال لها أعضاء لأجله أو يكون دون النصف إن صح أن التنذير بالنصف المروى عن سعيد بن المسيب لغوى أو شرعى ، كذلك لا تجزىء التضحية بأعَضْبِ الأذن وهو ما صدق عليه اسم العَضْبُ لغة أو شرعاً انتهى .

قلت : قال فى الفائق : العَضْبُ فى القرن داخل الانكسار ويقال للانكسار فى الخارج القصم ، وكذلك فى القاموس كما عرفت ، وقال فيه القصماء المعز المكسورة القرن الخارج انتهى . فالظاهر عندى أن المكسورة القرن الخارج تجوز التضحية بها ، وأما المكسورة القرن الداخل ، فكما قال الشوكانى من أنها لا تجوز التضحية بها إلا أن يكون الذاهب من القرن الداخل مقداراً يسيراً الخ . والله تعالى أعلم .
(باب ما جاء أنَّ الشاةَ الواحدةَ تجزىءُ عن أهلِ البيت)

قوله (كان الرجل يضحى بالشاة) أى الواحدة (عنه) أى عن نفسه (وعن

فِيَا كُؤُونُ وَيُطْعَمُونَ حَتَّى تَبَاهَى النَّاسُ فُصَارَتُ كَمَا تَرَى .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَغَمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَدِينِيٌّ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ

أَهْلُ بَيْتِهِ (وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ ، يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ (فَيَا كُؤُونُ وَيُطْعَمُونَ) مِنَ الْإِطْعَامِ (حَتَّى تَبَاهَى النَّاسُ) أَيْ تَفَاخَرُوا ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ : ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدَ ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي مَوْطَأِهِ : ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ (فُصَارَتُ) أَيْ الضَّحَايَا (كَمَا تَرَى) . وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ فُصَارَتُ مَبَاهَاةً .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ وَابْنُ مَاجَةٍ .
قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ) وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ . قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي الْبَنَاءِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ هِشَامٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحِي الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ ، وَحَدِيثٌ أَنَّهُ ذَبَحَ كَبْشًا عَنْ أُمِّهِ ، وَبِهَذِهِ الْأَخْبَارِ ذَهَبَ مَالِكُ وَأَحْمَدُ وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى جَوَازِ الشَّاةِ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، كَذَا فِي التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ . وَقَالَ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ ، أَنَّ الرَّجُلَ يَنْحَرُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْبَدَنَةَ ، وَيَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ الْوَاحِدَةَ هُوَ يَمْلِكُهَا وَيَذْبَحُهَا عَنْهُمْ وَيُشْرِكُهُمْ فِيهَا أَنْتَهَى . وَاحْتِجَّ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةُ بِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ نَصٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تَجْزَى عَنْ الرَّجُلِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَإِنْ كَانُوا كَثِيرِينَ وَهُوَ الْحَقُّ .

قَالَ الْحَافِظُ بْنُ الْقَيْمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ : وَكَانَ مِنْ هَدِيَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَشَاةَ تَجْزَى عَنْ الرَّجُلِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَوْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ ، كَمَا قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ : سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَا كُؤُونُ وَيُطْعَمُونَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِحَدِيثِ أَبِي سَرِيحَةَ قَالَ : أَحْمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ

وإسحاق، واحتجاً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صَلَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ :
« هَذَا عَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي » .

من السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يبخلنا جيراننا ، رواه ابن ماجة . قال الشوكاني في الثيل : وحديث أبي سريحة إسناداه في سنن ابن ماجة إسناد صحيح ، وقال : والحق أن الشاة الواحدة تجزىء عن أهل البيت ، وإن كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة انتهى .

واستدلوا أيضاً بما أخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن معبد عن جده عبد الله بن هشام ، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير فمسح رأسه ودعا له ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله . وقال الحاكم صحيح الإسناد وهو خلاف من يقول إنها لا تجزىء إلا عن الواحدة انتهى كذا في تخریج الهداية للزيلعي . وقال الزيلعي قبل هذا : ويشكل على المذهب يعنى مذهب الحنفية أيضاً في منعهم الشاة لأكثر من واحد بالأحاديث المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش عنه وعن أمته . وأخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام الخ .

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد ، فأتى به ليضحى به قال ياعائشة هلمى المدينة ثم قال أشحنها بحجر ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه . ثم قال : بسم الله . اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به ، رواه مسلم قال الخطابي في العالم : قوله : تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد دليل على أن الشاة الواحدة تجزىء عن الرجل وعن أهله وإن كثروا . وروى عن أبي هريرة وابن عمر أنهما كانا يفعلان ذلك ، وأجازه مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه انتهى .

فإن قلت هذه الأحاديث منسوخة ، أو مخصوصة لا يجوز العمل بها ، كما قال الطحاوى في شرح الآثار .

وقال بعضُ أهلِ العلمِ : لا تُجْزَى الشاةُ إلا عن نَفْسٍ واحدةٍ . وهو قولُ عبدِ اللهِ بنِ المباركٍ وغيرِهِ من أهلِ العلمِ .

قلت : تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته وإشراكهم في أخويته مخصوص به صلى الله عليه وسلم . وأما تضحيته عن نفسه وآله فليس بمخصوص به صلى الله عليه وسلم ولا منسوخاً ، والدليل على ذلك أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يضحون الشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته كما عرفت ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة التضحية عن الأمة وإشراكهم في أخويته البتة . وأما ماداعاه الطحاوى فليس عليه دليل .

فإن قلت : حديث أبي أيوب المذكور محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه ، ويطعم اللحم أهل بيته أو يشركهم في الثواب ، فذلك جائز ، وأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواجبة فلا ، فإن الاشتراك خلاف القياس ، وإنما جوز في البقر والإبل لورود النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبل والبقرة ولا نص في الشاة ، كذا في التعليق الممجد نقلاً عن البناية للعيني .

قلت : كما ورد النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبل والبقرة ، كذلك ورد النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشاة الواحدة إلا أنه قد ثبت الاشتراك في الإبل والبقرة من أهل أبيات شتى . وثبت الاشتراك في الشاة من أهل بيت واحد كما عرفت ، فالقول بأن الاشتراك في الشاة خلاف القياس وأنه لا نص فيه باطل جداً . وأما حملهم حديث أبي أيوب المذكور على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فلا دليل عليه ، ولم يثبت أن من كان من الصحابة يحصد سعة يضحي الشاة عن نفسه فقط ولا يشرك أهله فيها ، ومن كان منهم لا يحصد سعة يضحي الشاة الواحدة عن نفسه وعن أهله ويشركهم فيها ، ولما لم يثبت هذا التفريق بطل حمل الحديث عليه . والظاهر أن أبا سريحة كان ذا سعة ولم يكن فقيراً ، ومع هذا كان يضحي الشاة الواحدة عن أهل بيته ، فإنه لو كان فقيراً لم يحمله أهله على الجفاء ولم يبخله جيرانه .

٩ - باب

١٥٤٢ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا هُشَيْمٌ ، حدثنا حجاج عن جبلة بن سحيم : أن رجلاً سأل ابن عمر عن الأُخْيَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ ؟ فقال : « نَحَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ . فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ فَقَالَ : أُنْعَقِلْ ، نَحَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ » .

هذا حديث حسن . والعمل على هذا عند أهل العلم : أن الأُخْيَةَ ليست

(باب)

قوله (عن جبلة بن سحيم) بمهملتين مصغراً كوفي ثقة من الثالثة مات سنة خمس وعشرين ومائة .

قوله (فأعادها) أى فأعاد ذلك الرجل تلك المقالة أى الأُخْيَةَ أَوَاجِبَةٌ هِيَ (عليه) أى على ابن عمر رضى الله عنه (فقال) أى ابن عمر (أنْعَقِلْ) أى أنفهم (نَحَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ) الظاهر أنه لم يثبت عند ابن عمر وجوب الأُخْيَةِ فلذا لم يقل فى جواب السائل نعم . وقال البخارى فى صحيحه ، قال ابن عمر رضى الله عنه هى سنة ومعروف ، قال الحافظ فى الفتح : وصله حماد بن سبله فى مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر .

قوله (هذا حديث حسن) ذكر الحافظ هذا الحديث وتحسين الترمذى فى الفتح ، وسكت عنه لكن فى سنده الحجاج ، والظاهر أنه ابن أُرْطَاة وهو مدلس ، ورواه عن جبلة بلفظ عن .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأُخْيَةَ ليست بواجبة) قال الحافظ فى الفتح كأن الترمذى فهم من كون ابن عمر كرم يقل فى الجواب نعم أنه لا يقوله بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله والمسلمون إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصاً على اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب انتهى .

يَوَاجِبَةٍ وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا ،
وهو قولُ سفيان الثوريِّ وابنِ المبارك .

قوله (وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك) قال الشيخ عبيد الحق في اللغات : اختلفوا في أن الأضحية واجبة أو سنة ، فذهب أبو حنيفة وصاحباها وزفر إلى أنها واجبة على كل حر مسلم مقيم موبر . وعند الشافعي وفي رواية عن أبي يوسف سنة مؤكدة ، وهو المشهور المختار في مذهب أحمد ، وفي رواية عنه أنه واجب على الغني وسنة على الفقير . وفي رسالة ابن أبي زيد في مذهب مالك أنه سنة واجبة على من استطاعها ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن مخنف بن سليم فذكر حديثه وفيه على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، قال الشيخ : وهذا صفة الوجوب ، وقال صلى الله عليه وسلم : من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ، ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب انتهى كلام الشيخ .

قلت : قال الحافظ في الفتح : قد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث مخنف بن سليم رفعه : على كل أهل بيت أضحية أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية انتهى كلام الحافظ ، وأما حديث من وجد سعة فلا يقربن مصلانا فأخرجه ابن ماجة وأحمد ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره : ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب قاله الحافظ .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى (فصل لربك وانحر) والأمر للوجوب .
وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للأصنام ، فالأمر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ، ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر ، على أنه قد روى أن المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلاة على الصدر ، ولهم دلائل أخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام .

واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً : ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الضحى ، أخرجه البزار وابن عدى

١٥٤٣ — حدثنا أحمد بن منيع وهناد ، قال حدثنا ابن أبي زائدة عن حجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر قال : « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحي » . هذا حديث حسن .

١٠ — باب في الذبح بعد الصلاة

١٥٤٤ — حدثنا علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم نحر فقال : لا يذبحن أحدكم حتى يصلي . قال : فقام خالي فقال : يا رسول الله ، هذا يوم الأحم فيه مكروه وإنني تجئت نسيتي لأطعم والحاكم وأجيب بأن هذا الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج ، وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه .

واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رأهما أنها واجبة ، وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر . وأجيب بأن هذه آثار الصحابة رضي الله عنهم ، قال الشوكاني بعد ذكرها ألا حجة في شيء من ذلك انتهى . ولهم دلائل أخرى لا يتخلو واحد منها عن كلام . فنقول كما قال ابن عمر رضي الله عنه : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وضحي المسلمون والله تعالى علم .

قوله (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحي) أى كل سنة . قال القارى في المراقبة : فمواظبته دليل الوجوب انتهى .

قلت : مجرد مواظبته صلى الله عليه وسلم على فعل ليس دليل الوجوب كما لا يخفى .

قوله (هذا حديث حسن في إسناده حجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس ، ورواه عن نافع بالعنقة .

(باب في الذبح بعد الصلاة)

قوله (فقام خالي) اسمه أبو بردة بن نيار (هذا يوم الأحم فيه مكروه)

أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي وَجِيرَانِي . قَالَ : فَأَعِدْ ذَبْحَكَ بآخِرَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ ، أَفَأَذْبَحُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ وَهُوَ خَيْرٌ
فَسَيَكْفِيكَ وَلَا تُجْزِي جَذَعَةٌ بَعْدَكَ .

وفى الباب عن جابر وجندب وأنس وعويمر بن أشقر وابن عمر وأبي زيد

يعنى بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر إليه يتشبع الطبع ويتنفر عنه ، وفى أول اليوم
لا يكثر اللحم ، فلذا أنى عجالت الخ ، كذا قال بعض العلماء : وقد وقع فى رواية
لمسلم هكذا : هذا يوم اللحم فيه مكروه ، ووقع فى رواية أخرى له : مقروم ،
ومعناه يشتهى فيه اللحم ، يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتيمته ، فهذه
الرواية موافقة للرواية الأخرى ، أن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، ولذلك صَوَّبَ
بعض أهل العلم هذه الرواية .

قلت : لا منافاة بين الروایتين وكلتاها صواب . قال الحافظ فى الفتح : ووقع
فى رواية منصور عن الشعبي ، كما مضى فى العيدين ، وعرفت أن اليوم يوم أكل
وشرب ، فأحببت أن تكون شاتى أول ما يذبح فى بيتى ، ويظهر لى أن بهذه الرواية
يحصل الجمع بين الروایتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى ، وبكونه مكروهاً
لا تناقض فيه ، وإنما هو باعتبارين ، فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذبايح فالنفس
تتشوق له يكون مشتهى ، ومن حيث توارد الجميع عليه حتى يكثر مملولا ،
فانطلقت عليه الكراهة لذلك ، فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ،
وحيث وصفه بكونه مكروهاً أراد انتهاءه ، ومن ثم استعجل بالذبح ليفوز
بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . انتهى كلام الحافظ (نسيكتى) أى ذبيحتى
(عندى عناق لبن) بفتح العين وتخفيف النون الأنثى من ولد المعز عند أهل اللغة .
قال ابن التين : معنى عناق لبن أنها صغيرة سن ترضع أمها كذا فى فتح البارى (هى
خير من شاتى لحم) المعنى أنها أطيب لحماً وأنفع الآكلين لسمنها ونفاستها (ولا تجزى
جذعة بعدك) أى جذعة من المعز .

قوله (وفى الباب عن جابر) أخرجه أحمد ومسلم (وجندب) وهو ابن سفيان
الجبلى أخرجه حديثه الشيخان (وأنس) أخرجه الشيخان (وعويمر بن أشقر) لينظر
من أخرجه (وابن عمر رضى الله عنه) أخرجه البخارى .

الأنصارى . وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ أن لا يُضَحَّى بالمِصرِ حتى يصلَّى الإمامُ .

وقد رخصَ قومٌ من أهلِ العلمِ لأهلِ القرى في الذبحِ إذا طلعَ الفجرُ . وهو قولُ ابنِ المباركِ .

وقد أجمعَ أهلُ العلمِ : أن لا يُجْزَى الجذعُ مِنَ المعزِ ، وقالوا إنما يُجْزَى الجذعُ مِنَ الضأنِ .

١١ - بابٌ في كراهيةِ أكلِ الأضحيةِ فوقَ ثلاثةِ أيامٍ

١٥٤٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمِ أُضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وفي البابِ عن عائشةَ وأنسٍ . وحديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وإنما كانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وقد رخص قوم من أهل العلم لأهل القرى في الذبح إذا طلع الفجر وهو قول ابن المبارك) وهو قول أبي حنيفة ، وأحاديث الباب حجة على هؤلاء .

(باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام)

قوله (لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام) قال القاضى عياض : يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ، ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه ، قال وهذا أظهر ، ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة إلا باعتبار الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح . كذا في النيل .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه الشيخان ، وأما حديث أنس فليَنظر من أخرجه .

١٢ - باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث

١٥٤٦ - حدثنا محمد بن بشار ومحمود بن غيلان والحسن بن علي الخلال قالوا حدثنا أبو عاصم النبيل حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لِيَتَسِعَ ذُوو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكُلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَأَطِيعُوا وَادَّخِرُوا » .

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة . وحديث بريدة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

(باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث)

قوله (ليتسع ذوو الطول) أي أصحاب الطول ، وذوو جمع ذو ، والطول بفتح الطاء وسكون الواو القدرة والغنى والسعة (فكلوا ما بدا لكم) فيه دليل على عدم تقدير الأكل بمقدار وأن للرجل أن يأكل من أخصيته ما شاء وإن كثر ما لم يستغرق بقرينة .

قوله وأطعموا (وادخروا) بتشديد الدال المهملة وكان أصله إذخروا فأبدلت تاء الافتعال بالدال المهملة ، وأبدلت الذال المعجمة أيضاً بها ، ثم أدغمت الأولى في الثانية أي اجعلوها ذخيرة .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة) أما حديث ابن مسعود فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث عائشة فقد تقدم تخريجه في الباب المتقدم ، وأما حديث نبيشة فأخرجه أحمد وأبو داود ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم ، وأما حديث قتادة بن النعمان وغيره فليُنظر من أخرجه .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)

١٥٤٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَابِسِ
ابْنِ رَبِيعَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : أَلَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ ؟ قَالَتْ : لَا وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ كَانَ يُضَحِّي مِنَ النَّاسِ
فَأَحَبُّ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضَحِّي ، فَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ السَّكْرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ
عَشْرَةِ أَيَّامٍ .

هذا حديثٌ صحيحٌ ، وأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

١٣ — بَابُ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ

١٥٤٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ » وَالْفَرَعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُذْتَجُّ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ .

وغيرهم (أحاديث الباب تدل صراحة على نسخ تحريم أكل لحوم الأضاحي بعد
الثلاث وأدخارها ، وإليه ذهب الجماهير من علماء الأماص من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم ، وحكى النووي عن علي وابن عمر أنهما يحرمان الإمساك .

(باب في الفرع والعتيرة)

قال في النهاية قوله (لا فرع ولا عتيرة) هكذا جاء بلفظ النفي ، والمراد به
النهي . وقد ورد بلفظ النهي في رواية الذسائي والإسماعيلي بلفظ : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في رواية لأحمد : لا فرع ولا عتيرة في الإسلام
(والفرع أول النتاج) هكذا وقع في هذا الكتاب ، هذا التفسير موصولا بالحديث ،
وكذا وقع في صحيح مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر ، ولأبي داود من رواية
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : الفرع أول النتاج ،

الحديث ، جعله موقوفاً على سعيد بن المسيب ، وقال الخطابي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري ، قال الحافظ : قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته ، أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري ، وقوله أول النتاج بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وآخره جيم (كان يفتح لهم) بضم أوله وفتح ثالته يقال نتجت بضم النون وكسر المثناة : إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيّاً للفاعل قاله الحافظ (فيذبحونه) وفي رواية البخاري : كانوا يذبحونه لطواغيهم . قال الحافظ : زاد أبو داود عن بعضهم ثم يأكلونه وبلق جلدته على الشجر ، قال فيه إشارة إلى علة النهي .

واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعاً بينه وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر ، وكذا في رواية الحاكم : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال : الفرع حق وإن تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون ، فتحمل عليه في سبيل الله ، أو تعطيه أرملة ، خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوبر وقوله ناقتك . قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه ، يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان يذبح أحدهم بكر ناقتة ، أو شاته ، رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها : فاعلم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استجاباً أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله ، وقوله حق أي ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث لافرع ولا عتيرة ، فإن معناه لافرع واجب ولا عتيرة واجبة ، وقال غيره : معنى قوله لافرع ولا عتيرة أي ليس في تأكيد الاستجاب كالأضحية والأول أولى .

قال النووي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان ، ويؤيده حديث نبیشة فذكره ثم قال : ففي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل الفرع والعتيرة من أصلهما ، وإنما أبطل صفة من كل منهما ، فن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ، ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب . هذا تلخيص مافي الفتح . وذكر الحافظ فيه : وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق

وفي الباب عن نُبَيْشَةَ وَخَنْفِ بْنِ سُلَيْمٍ وهذا حديث حسن صحيح .
 والعَتِيرَةُ : ذَبِيحَةٌ كانوا يذبحونها في رَجَبٍ يُعَظَّمُونَ شهرَ رَجَبٍ لأنه
 أولُ شهرٍ من أشهرِ الحُرُمِ . وأشهرُ الحُرُمِ : رَجَبُ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ
 والمحَرَّمُ . وأشهرُ الحُجِّ : شَوَّالُ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . كذلك
 رَوَى عن بعضِ أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وغيرِهِم في أشهرِ الحُجِّ .

وكيع بن عدس عن عمه أبي رزين المقيلى قال قلت لرسول الله إنا كنا نذبح ذبائح
 في رجب فنأكل ونطعم من جامنا ، فقال لا بأس به . قال وكيع بن عدس فلا أدعه .
 وجزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب . وفي هذا تعقب على من قال إن ابن سيرين
 تفرد بذلك . ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا
 وقال : كانت العرب تفعلهما وفعلهما بعض أهل الإسلام بالإذن ثم نهى عنهما ،
 والنهى لا يكون إلا عن شيء كان يفعل . وما قال أحد إنه نهى عنهما ثم أذن في
 فعلهما ثم نقل عن العلماء تركهما إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور
 على النسخ ، وبه جزم الحازمي ، وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم . وقد أخرج
 أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة : أمرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالفرع في كل خمسين واحدة انتهى .

قوله (وفي الباب عن نبيشة) بضم النون وفتح الموحدة مصغراً وأخرج حديثه
 أبو داود والنسائي وابن ماجة وصححه الحاكم وابن المنذر ولفظه قال : نادى رجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا كنا نعتبر عتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا ؟
 قال اذبجوا لله في أي شهر كان ، قال إنا كنا نفرع في الجاهلية ، قال في كل سائمة
 فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استعمل ذبحته فتصدقت بلحمه فإن ذلك خير . وفي
 رواية أبي داود عن أبي قلابة . قال خالد قلت لأبي قلابة : كم السائمة ؟ قال مائة
 (وخنف بن سليم) تقدم حديثه . وفي الباب أحاديث أخرى مذكورة في المنتقى
 وفتح الباري .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

١٤ - باب ما جاء في العقيقة

١٥٤٩ - حدثنا يحيى بن خلف حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك « أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن فسألوها عن العقيقة ، فأخبرتهم أن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » .

(باب ما جاء في العقيقة)

بفتح العين المهملة وهو اسم لما يذبح عن المولود . واختلف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيد والأصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود ، وتبعه الزمخشري وغيره ، وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيقة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ، ورجحه ابن عبد البر وطائفة . قال الخطابي : العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد ، سميت بذلك لأنها تعق مذابحها أى تشق وتقطع . قال وقيل هى الشعر الذى يخلق . وقال ابن فارس : الشاة التى تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة ، يقال عقى يعق إذا خلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة . قال الحافظ فى الفتح : وما ورد فى تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه : للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة ، وقال لانهله بهذا اللفظ لإلا بهـ ذا الإسناد انتهى . قال الحافظ : ووقع فى عدة أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة انتهى .

قوله (حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم) بضم الخاء المعجمة وبالمثلثة مصغراً (عن يوسف بن ماهك) بفتح الهاء وبالكاف ترك صرفه كذا فى المعنى ، قال فى التقريب : يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسى المسكى ثقة من الثالثة .

قوله (شاتان مكافئتان) ووقع عند النسائي فى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده شاتان مكافئتان ، ووقع فى آخر الحديث قال داود يعنى ابن قيس الراوى عن عمرو بن شعيب سألت زيد بن أسلم عن المكافئتان ، قال الشاتان المشبهتان تذبجان جميعاً انتهى . قال الحافظ أى لا يؤخر ذبح إحداهما عن الآخر . وحكى

أبو داود عن أحمد المسكافئتان المتقاربتان . قال الخطابي أى فى السن ، وقال الزمخشري معناه متعادلان لما يجزىء فى الزكاة وفى الأضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع فى رواية سعيد بن منصور فى حديث أم كرز فى وجه آخر عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ : شاتان مثلان . ووقع عند الطبرانى فى حديث آخر قليل ما المسكافئتان ؟ قال المثلان . وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح لإحدهما عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحل على المعنيين معاً انتهى (وعن الجارية شاة) قال الحافظ فى الفتح : فيه حجة للجمهور فى التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك هما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة .

واحتج له بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً أخرجه أبو داود .

ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : كبشين كبشين ، وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله .

وعلى تقدير ثبوت رواية أبى داود فليس فى الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة فى التخصيص على النثنية للغلام ، بل غايته أن يدل على جواز الافتصار وهو كذلك ، فإن العدد ليس شرطاً بل مستحب .

واستدل بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط فى العقيقة ما يشترط فى الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الأصبهاني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر ، وقال البندنجى من الشافعية : لا نص للشافعى فى ذلك وعندى أنه لا يجزىء غيرها ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً ، وفيه حديث عند الطبرانى وأبى الشيخ عن أنس رفعه : يعق عنه من الإبل والبقر والغنم ، ونص أحمد على اشتراط كاملة . وذكر الرافعى بحثاً أنها تتأدى بالسبع كما فى الأضحية والله أعلم . انتهى كلام الحافظ .

قلت : سند حديث أبى داود المذكور هكذا ، حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو قال أخبرنا عبد الوارث قال أخبرنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله

وفي الباب عن عليٍّ وأمِّ كرزٍ وبريدةَ وسَمُرَةَ وأبي هريرةَ وعبدِ الله بن عمرو وأنسٍ وسلمان بنِ عامرٍ وابنِ عباسٍ . وحديثُ عائشةَ حديثُ حسنٍ صحيحٌ . وَحَفْصَةُ هِيَ ابْنَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ .

صلى الله عليه وسلم عَنِ الْحَسَنِ الْحَدِيثِ . والحديثُ سَكَتَ عَنْ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِي . وَأَمَّا سَنَدُ حَدِيثِ أَبِي التَّشْيِخِ بِلَفْظِ كَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِ مَا أَخْرَجَهُ هُوَ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ يَعْقُ عَنْهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبُفْرِ وَالْغَنَمِ فَلَيْسَ بِمَا يَحْتَجُّ بِهِ ، فَإِنْ فِي سَنَدِهِ مُسْعَدَةُ بْنُ الْيَسْعِ الْبَاهِلِيُّ . قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ مُسْعَدَةُ بْنُ الْيَسْعِ الْبَاهِلِيُّ : سَمِعَ مِنْ مَتَاخَرِي النَّابِغِينَ هَذَا كَذِبُهُ أَبُو دَاوُدَ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : خَرَقْنَا حَدِيثَهُ مِنْذُ دَهْرٍ انْتَهَى . وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الصَّغِيرِ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لَمْ يَرِدْهُ عَنْ حَدِيثٍ إِلَّا مُسْعَدَةُ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْرُوفٍ انْتَهَى .

قوله (وفي الباب عن عليٍّ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَسَيَأْتِي (وَأَمَّ كَرْزٍ) بِضَمِّ الْكَافِ وَسَكُونِ الرَّاءِ وَبِالزَّيِّ ، وَأَخْرَجَ حَدِيثَهَا أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ (وَبُرَيْدَةَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ : كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلَدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذُبِحَ شَاةٌ وَلَطَخَ رَأْسُهُ بِدَمِهَا فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كُنَّا نَذْبَحُ الشَّاةَ يَوْمَ السَّابِعِ وَنُحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّخُهُ بِزُفْرَانٍ ، وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَفِيهِ مَقَالٌ انْتَهَى . (وَسَمُرَةَ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَسَيَأْتِي (وَأَبِي هَرِيرَةَ) أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ وَأَبُو الشَّيْخِ مَرْفُوعاً : أَنَّ الْيَهُودَ تَعْقُ عَنْ الْغُلَامِ كَبْشاً وَلَا تَعْقُ عَنْ الْجَارِيَةِ ، فَعَقُّوا عَنْ الْغُلَامِ كَبْشَيْنِ ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ كَبْشاً ، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَفِيهِ : مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ ، فَلْيَنْسُكْ عَنْ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ . وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً ، وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ (وَأَنَسٌ) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو الشَّيْخِ وَقَدْ تَقَدَّمَ (وَسَلْمَانُ بْنُ عَامِرٍ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ : مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرَقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى (وَابْنُ عَبَّاسٍ) أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَأَخْرَجَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ حَدِيثًا آخَرَ وَتَقَدَّمَ هُوَ أَيْضاً .

١٥٥٠ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج ، قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرزٍ أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، فقال : « عن الغلام شاتان ، وعن الجارية واحدة ، لا يضرُّكم ذكرا ناكنا أم إناثا » .
هذا حديث صحيح .

١٥٥١ — حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » .

١٥٥٢ — حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا ابن عيينة

قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقتادة فقالا يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ، وخالفهم الجمهور فقالوا : يعق عن الجارية أيضاً وهو الحق ، وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية ، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه (فأهريقوا عنه دماً) كذا أبهم ما يهراق في هذا الحديث ، وفسر ذلك في حديث عائشة المذكور في الباب بلفظ : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، وغير ذلك من الأحاديث المتقدمة (وأميطوا) أى أزيلوا وزناً ومعنى (الأذى) قال ابن سيرين : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدرى ما هو . رواه أبو داود . وأخرج الطبراني عنه قال لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى انتهى . وقد جزم الاصمعي بأنه حلق الرأس . وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك . ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط عن رؤسهما الأذى ولكن لا يتعين

عن عاصم بن سليمان الأحمول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان ابن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .
هذا حديث صحيح .

١٥ — باب الأذان في أذن المولود

١٥٥٣ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالوا حدثنا سفيان عن عاصم بن عبيد الله عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة .

ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني : ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه ، فعطفه عليه ، فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس . ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب : ويماط عنه أذنه ، رواه أبو الشيخ كذا في فتح الباري .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(باب الأذان في أذن المولود)

قوله (عن عاصم بن عبيد الله) قال في التقريب : عاصم بن عبيد الله بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة .

قوله (أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة) أى أذن بأذان الصلاة ، وفيه دليل على سننية الأذان في أذن المولود . قال القارى : وفي شرح السنة : روى عن عمر بن عبد العزيز كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد الصبي . قال وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلى عن الحسين مرفوعاً : من ولد له ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان . كذا في الجامع الصغير للسيوطى انتهى كلام القارى .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

والعملُ عليه . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ :
عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانٍ مُكَافَتَانِ ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ .
وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضاً : أَنَّهُ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ
ابْنَ عَلِيٍّ بِشَاةٍ .

قلت : قال المناوى فى شرح الجامع الصغير : إسناده ضعيف انتهى . وقال الحافظ
فى التلخيص : حديث عمر بن عبد العزيز أنه كان إذا ولد له ولد أذن فى أذنه اليمنى
وأقام فى أذنه اليسرى ، لم أره عنه مسنداً ، وقد ذكره ابن المنذر عنه ، وقد روى
مرفوعاً أخرجه ابن السنى من حديث الحسين بن على بلفظ : من ولد له مولود
فأذن فى أذنه اليمنى وأقام فى اليسرى لم تضره أم الصبيان ، وأم الصبيان هى التابعة
من الجن انتهى .

قوله (هذا حديث صحيح) قال المنذر فى تلخيص السنن بعد نقل قول الترمذى
هذا : وفى إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وقد غمزه الإمام
مالك ، وقال ابن معين ضعيف لا يحتج بحديثه وتكلم فيه غيرهما ، وانتقد عليه
أبو حاتم محمد بن حبان البستى رواية هذا الحديث وغيره انتهى كلام المنذر .

قلت : وقال العجلى : لا بأس به ، وقال ابن عدى : هو مع ضعفه يكتب
حديثه . وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه كذا فى ميزان الاعتدال .

قوله (والعمل عليه) أى على حديث أبي رافع فى التأذين فى أذن المولود
عقيب الولادة .

فإن قلت : كيف العمل عليه وهو ضعيف لأن فى سنده عاصم بن عبيد الله
كما عرفت .

قلت : نعم هو ضعيف لكنه يعتضد بحديث الحسين بن على رضى الله عنهما
الذى رواه أبو يعلى الموصلى وابن السنى .

قوله (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى العقيقة من غير وجه عن الغلام
شاتان مكافتان وعن الجارية شاة) وإليه ذهب الجمهور (وروى عن النبي صلى الله -

وقد ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى هذا الحديثِ .

١٦ - بابٌ

١٥٥٤ - حدثنا سامةُ بنُ شبيبٍ حدثنا أبو المغيرة عن عُفَيْرِ بنِ مَعْدَانَ

عن سُلَيْمِ بنِ عامرٍ عن أبي أُمَامَةَ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم :
« خيرُ الأُخِيَةِ الكَبْشُ ، وخَيْرُ الكَفَنِ الحُلَّةُ » .

عليه وسلم أيضاً أنه عَقَّ عن الحسن بن علي بشاة (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وهو ضعيفٌ وسيأتي . وقد ذهب بعضُ أهلِ العلمِ إلى هذا الحديثِ) وهو قولُ مالك كما عرفت فيما تقدم وقد عرفت ما فيه .

(باب)

قوله (عن عُفَيْرِ) بالتصغير (ابنُ معدان) الخصمى المؤذن ضعيف من السابعة (عن سليم) بالتصغير .

قوله (خير الأُخِيَةِ الكَبْشُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ من حديثِ عبادَةَ بنِ الصَّامِتِ بلفظ : خير الأُخِيَةِ الكَبْشُ الأقرن ، قال الطَّبِيُّ : ولعل فضيلة الكَبْشِ الأقرن على غيره لعظم جثته وسمته في الغالب انتهى . (وخير الكفن الحلة) أى الإزار والرداء . قال في النهاية : الحلة واحد الحلال وهي برود اليمن ، ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين من جنس واحد انتهى . قال في اللغات : والمقصود والله أعلم أنه لا ينبغي الاقتصار على الثوب الواحد والثوبان خير منه ، وإن أريد السنة والسكال فثلاث على ما عليه الجمهور انتهى ، وهي نوع مخطط من ثياب القطن على ما قاله بعضهم . قال المطهر : اختار بعض الأئمة أن يكون الكفن من برود اليمن بهذا الحديث ، والأصح أن الأبيض أفضل لحديث عائشة : كفن في السحولية . وحديث ابن عباس كفنوا فيها موتاكم انتهى . قال القارى : وفيه أن الحلة على ما في القاموس لإزار ورداء أو غيره ، فمع هذا الاحتمال لا يتم الاستدلال . وقال ابن الملك : الأكثرون على اختيار البيض ، وإنما قال ذلك في الحلة لأنها كانت يومئذ أيسر عليهم .

هذا حديثٌ غريبٌ وعُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ .

١٧ - بَابٌ

١٥٥٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ

حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ عَنْ مَخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ : « كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ ، هَلْ تَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ .

قوله (هذا حديث غريب . وعفير بن معدان يضعف في الحديث) ورواه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت بسند آخر ليس فيه عفير وسكت عنه هو والمندري .

(بَاب)

قوله (عن مخنف) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة كمنبر (بن سليم) بالتصغير . قوله (كنا وقوفاً) أى واقفين (مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات) يعنى فى حجة الوداع (على كل أهل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة) أى واجب عليهم (هى التى تسمونها الرجبية) أى الذبيحة المنسوبة إلى رجب لوقوعها فيه ، وتقدم بيان العتيرة . وقد احتج بهذا الحديث من قال بوجوب الأضحية . قال الحافظ فى الفتح : ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة فى الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ فى الفتح : أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى انتهى : وقال فى بحث الفرع والعتيرة من الفتح بعد ذكر هذا الحديث : ضعفه الخطايب لكن حسنه الترمذى ، وجاء من وجه آخر عن عبدالرزاق عن مخنف بن سليم .

١٨ - باب

١٥٥٦ - حدثنا محمد بن يحيى انقطعت حديثنا عبد الأعلى عن محمد بن

إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب قال : « عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحَسَنِ بِشَاةٍ وَقَالَ يَا فاطمةُ احْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزِنَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً ، فَوَزَنَتْهُ ، فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضَ دِرْهَمٍ » .

هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتمصل . أبو جعفر محمد بن علي لَمْ يَذْكُرْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ .

قلت : قال الزيلعي في نصب الراية : قال عبد الحق لإسناده ضعيف . قال ابن القطان : وعلمته الجهل بحال أبي رملة واسمه عامر فإنه لا يعرف إلا بهذا يرويه عن ابن عون انتهى . وقال الحافظ في التقريب : عامر أبو رملة شيخ لابن عون لا يعرف من الثالثة .

(باب)

قوله (عن محمد بن علي بن الحسين) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ثقة فاضل من الرابعة (وتصدق بزنة شعره فضة) وفيه دليل على التصديق بزنة شعر المولود فضة .

قوله (هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل) .

فإن قلت : كيف حسن الترمذي هذا الحديث مع الحكم عليه بأن إسناده ليس بمتمصل .

قلت : الظاهر أنه حسنه بتعدد طرقه . قال الحافظ في التلخيص : حديث أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة ، رواه مالك وأبو داود في المراسيل

١٩ - باب

١٥٥٧ - حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا أزهر بن سعد السمان

عن ابن عوف عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا » .

هذا حديث صحيح .

١٥٥٨ - حدثنا قتيبة حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي

والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده به . ورواه الترمذي
والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين
عن أبيه عن علي . فذكر الحافظ حديث الباب قال : وروى البيهقي من حديث
عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن الحسين عن أبي رافع قال : لما ولدت فاطمة
حسناً قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال لا ولكن احلق شعره
وتصدق بوزنه من الورق على الأوقاض يعني أهل الصفة . قال البيهقي : وتفرد به
ابن عقيل . وروى الحاكم من حديث علي قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة
فقال زني شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ، ورواه
حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل ، قال وفي الأحدين من معجم
الطبراني الأوسط في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس قال : سبعة
من السنة في الصبي يوم السابع : يسمي ، ويختن ، ويماط عنه الأذى ، ويثقب أذنه ،
ويعق عنه ، وتخلق رأسه ، وتلطخ بدم عقيقته ، ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً
أو فضة ، وفيه رواد بن الجراح وهو ضعيف وقد تعقبه بعضهم فقال كيف تقول
يماط عنه الأذى مع قوله تلطخ رأسه بدم عقيقته ، قال ولا إشكال فيه ، فاعل
لماطة الأذى تقع بعد اللطخ ، والواو لا تستلزم الترتيب ، وأما زنة شعر أم كلثوم
وزينب فلم أره انتهى كلام الحافظ .

(باب)

قوله (خطب ثم نزل) فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم خطب على شيء .

عمرُو عن المطَّلِبِ عن جابرِ بن عبد الله قال : « شَهِدْتُ مع النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَنْحَى بِالْمُصَلَّى ، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مَنْبَرِهِ فَأَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وقال : بِسْمِ اللهِ ، وَاللهُ أَكْبَرُ ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي » .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه . والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرِهِمْ أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ : بِسْمِ اللهِ ، وَاللهُ أَكْبَرُ .

وهو قولُ ابنِ المباركِ . والمطَّلِبِ بن عبدِ اللهِ بن حنطبٍ ، يقالُ إنه لم يسمعْ من جابرٍ .

٢٠ - بابٌ

١٥٥٩ - حدثنا عليُّ بن حُجْرٍ حدثنا عليُّ بن مُسْهِرٍ عن إسماعيلَ بن مُسْلِمٍ عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ قال : قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْغَلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ يُذَبِّحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيُسَمَّى ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ » .

مرتفع ، وفي حديثِ جابر الآتي نزل عن منبره (نزل عن منبره) فيه ثبوت وجود المنبر في المصلّى وأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يخطب عليه .
قوله (أن يقول الرجل إذا ذبح بسم الله والله أكبر) أى بالواو .
قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) وأخرجه أبو داود بإسناد الترمذى وسكت عنه .

قوله (والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقال إنه لا يسمع من جابر) قال المنذرى في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا : وقال أبو حاتم الرازى يشبه أن يكون أدركه انتهى .

(باب)

قوله (الغلام مرتَهَنٌ بعقيقته) اختلف في معناه ، قال الخطاى : اختلف

الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في أبيه ، وقيل معناه أن العقيقة لازمة لأبده منها ، فشب المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شعره ولذلك فأميطوا عنه الأذى انتهى . والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخرساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال : إن الناس يعرضون يوم النيام على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، وهذا لو ثبت لكان قولاً آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيقة . قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين انتهى (يذبح عنه يوم السابع) أى من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ، قال ابن عبد البر : نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذى يلي يوم الولادة إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطى عن الشافعى ، ونقل الرافعى وجهين ورجح الحسبان ، واختلف ترجيح النووى كذا في فتح البارى .

قلت : الظاهر هو أن يحسب يوم الولادة والله تعالى أعلم .

وقوله يذبح على البناء للمجهول . قال الحافظ فيه : إنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعذر بموت أو امتناع . قال الرافعى : وكأن الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول . قال النووى : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا معسرين أو تبرع بإذن الأب ، أو قوله عاق أى أمر أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما ضحى عن لم يضح عن أمته ، وقد عده بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن اليتيم من ماله ، ومنعه الشافعية (ويسمى) بصيغة المجهول وفيه دليل على سنية تسمية المولود يوم السابع ، وقد ورد فيه غير هذا الحديث ، ففي البزار وصحیحى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : عاق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما . وفي معجم الطبرانى الأوسط عن ابن عمر مرفوعاً : إذا كان اليوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه ، وسنده صحيح ، وقد ثبت تسمية المولود يوم يولد . ففي صحيح البخارى عن أبى موسى قال : ولد لى غلام فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم فحنكه بتمر الحديث . وفيه عن أبى أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد فسماه المنذر ، وفي

١٥٦٠ — حدثنا الحسن بن عليّ الخلال حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم : يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتم يوماً السابع فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتم يوماً عنده يوم إحدى وعشرين . وقالوا لا يجزىء في العقيقة من الشاء إلا ما يجزىء في الأضحية .

صحيح مسلم عن أنس رفعه قال : ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم الحديث (ويحلق رأسه) أي جميعه لثبوت النهي عن القزع .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال المنذرى : وقال غير واحد من الأئمة إن حديث الحسن بن سمرة كتاب لإحدى العقيقة وتصحيح الترمذى له يدل على ذلك ، وقد حكى البخارى في الصحيح ما يدل على سماع الحسن بن سمرة حديث العقيقة انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتم يوماً السابع فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتم يوماً عنده يوم إحدى وعشرين) قال الحافظ في الفتح بعد نقل قول الترمذى هذا ما لفظه : لم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه ، وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وإسماعيل ضعيف . وذكر الطبراني أنه تفرد به ، انتهى كلام الحافظ .

قلت : قال الحافظ في التقریب : إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً وكان ضعيف الحديث انتهى .

قوله (وقالوا لا يجزىء في العقيقة من الشاء إلا ما يجزىء في الأضحية) قد ورد

في أحاديث العقيدة لفظ الشاة والشاتين مطلقاً من غير تقييد : فإطلاق لفظ الشاة والشاتين يدل على أنه لا يشترط في العقيدة ما يشترط في الاضحية ، وفيه وجهان للشافعية وأصحهما يشترط ، قال الحافظ : وهو بالقياس لا بالخبر انتهى .

قلت : لم يثبت الاشتراط بحديث صحيح أصلاً بل ولا بحديث ضعيف ، فالذين قالوا بالاشتراط ليس لهم دليل غير القياس . قال الشوكاني في النبيل : هل يشترط في العقيدة ما يشترط في الاضحية ، وفيه وجهان للشافعية ، وقد استدلل بإطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق ، لكن لا لهذا الإطلاق بل لعدم ورود ما يدل هنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل . انتهى كلام الشوكاني .

فائدة : قال القسطلاني في شرح البخارى : وسن طبعها كسائر الولاثم إلا رجلها فتعطى نيئة للقابلة لحديث الحاكم انتهى .

قلت : قال الحافظ في التلخيص : روى الحاكم من حديث على قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال : زنى شعر الحسين وتصدقى بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيدة ، ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل انتهى .

فائدة : قد اشتهر أنه لا يكسر عظام العقيدة ، وقد ورد فيه حديث لكنه مرسل ، قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : ذكر أبو داود في المراسيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيدة التي عنقها فاطمة عن الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما أن ابعثوا إلى بيت القابلة برجل وكلوا وأطعموا ولا تكسروا منها عظما انتهى .

فائدة : قد اشتهر أنه صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه ، وقد ورد فيه حديث لكنه ليس بصحيح قال الحافظ في فتح البارى : أخرج البزار من رواية عبد الله ابن محرز عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه بعد النبوة ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف انتهى . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسماعيل بن مسلم عن قتادة ، وإسماعيل ضعيف أيضاً . وقد قال عبد الرزاق لأنهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث ، فلعل لإسماعيل سرقه منه . ثانيهما من رواية أبي بكر المستملى عن الهيثم بن جميل

٢١ - باب

١٥٦١ - حدثنا أحمد بن الحكم البصري حدثنا محمد بن جعفر

عن شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو أو عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب

وداود بن مجبر قالوا حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس وداود ضعيف ، لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال البخارى ، فالحديث قوى الإسناد ، ثم قال : فلو لا ما فى عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحاً ، وذكر ما فيه من الجرح والتعديل ثم قال : فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة ، ويحتمل أو يقال إن صح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا فى تضعيفه عن لم يضح من أمته انتهى .

فائدة : قال الشوكانى : اختلف فى مبدأ وقت ذبح العقيقة ، ف قيل وقتها وقت الضحايا أو من وقت الضحى أو غير ذلك ، وقيل لأنها تجزىء فى الليل ، وقيل لا على حسب الخلاف فى الأضحية ، وقيل تجزىء فى كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على أنه يعتبر فيها ما يعتبر فى الأضحية انتهى .

فائدة : إذا مات المولود قبل يوم السابع هل يعق عنه أم لا ؟ ف قيل لا يعق عنه وهو قول مالك . قال الحافظ فى الفتح قوله صلى الله عليه وسلم : يذبح عنه يوم السابع تمسك به من قال إن العقيقة مؤقته باليوم السابع ، وأن من ذبح قبله لم يقع الموقع وأنها تفوت بدمه وهو قول مالك . وقال أيضاً إن مات قبل السابع سقطت العقيقة . وفى رواية ابن وهب عن مالك : أن من لم يعق عنه فى السابع الأول عق عنه فى السابع الثانى . قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه فى السابع الثالث انتهى كلام الحافظ .

قلت : والظاهر أن العقيقة مؤقته باليوم السابع ، فتقول مالك هو الظاهر والله تعالى أعلم . وأما رواية السابع الثانى والثالث فضعيفة كما عرفت فيما مر .

(باب)

قوله (عن عمرو) بالواو أو (عمر بن مسلم) أى بغير الواو ، وأو للشك ،

عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ
وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ » .

هذا حديث حسن والصحيح هو عمرو بن مسلم . قد روى عنه محمد بن
عمرو بن علقمة وغير واحد . وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب
عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا ، وهو
قول بعض أهل العلم ، وبه كان يقول سعيد بن المسيب .

وإلى هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق ، ورخص بعض أهل العلم

وصحح الترمذى فيما بعد أنه هو عمرو بن مسلم بالواو (فلا يأخذن) بنون التأکید
(من شعره ولا من أظفاره) وفي رواية لمسلم : إذا دخل العشر وأراد بعضكم
أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً . وفي رواية له أخرى : فلا يأخذن
شعراً ولا يقلن ظفراً .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه
(والصحيح هو عمرو بن مسلم) أى بالواو ، قال أبو داود فى سننه : واختلفوا
على مالك وعلى محمد بن عمرو فى عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر ، وأكثرهم قال
عمرو . قال أبو داود : وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة الليثى الجندعى انتهى . قال
فى التقريب : عمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة بالتصغير الليثى المدنى ، وقيل
اسمه عمر صدوق من السادسة (وقد روى) بصيغة المجهول (هذا الحديث عن
سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو
هذا) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما (وبه كان يقول سعيد بن المسيب) رواه
عنه مسلم فى صحيحه (وإلى هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق) قال النووى فى شرح
مسلم : اختلف أهل العلم فى ذلك . فقال سعيد بن المسيب وربيعه وأحمد وإسحاق
وداود وبعض أصحاب الشافعى : لأنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى
يضحي فى وقت الأضحية : وقال الشافعى وأصحابه : هو مكروه كراهة تنزيه وليس
ب Haram . وقال أبو حنيفة : لا يكره . وقال مالك فى رواية : لا يكره . وفى رواية

في ذلك ، فقالوا لا بأس أن يأخذ من شعره وأظفاره ، وهو قول الشافعي .
 واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدى
 من المدينة فلا يحتب شيئاً مما يحتب منه الحرم .

يكره . وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من حرم بهذه الأحاديث .
 واحتج الشافعي وآخرون بحديث عائشة قال كنت أقتل قلائد هدى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم يقلده ويبعث به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى ينحر
 هديه ، رواه البخاري ومسلم . وقال البعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية فدل
 على أنه لا يحرم ذلك ، وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه ، انتهى كلام النووي .
 (ورخص بعض أهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس أن يأخذ من شعره وأظفاره
 وهو قول الشافعي) . وحكى النووي أن الشافعي وأصحابه قالوا إن ذلك مكروه
 كراهة التنزيه كما عرفت ، فالظاهر أن المراد بقوله لا بأس أن يأخذ الخ أي جائز
 مع الكراهة ، (واحتج) أي الشافعي (بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 يبعث) الخ أخرجه الجماعة ، وحمل النهي في حديث أم سلمة المذكور في الباب
 على كراهة التنزيه جمعاً بين هذين الحديثين المختلفين .

وأجاب الطحاوي عن حديث أم سلمة بأنه موقوف ، قال في شرح الآثار بعد
 رواية حديث أم سلمة موقوفاً مالم يقطعه : فهذا هو أصل الحديث عن أم سلمة رضي الله
 عنها انتهى .

قلت لا شك في أن بعض الرواة روى حديث أم سلمة موقوفاً ، لكن أكثرهم
 روهه بأسانيد صحيحة مرفوعاً . فمنها ما رواه الطحاوي في شرح الآثار من طريق
 شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : من رأى منكم هلال ذي الحجة الحديث .

ومنها ما رواه الطحاوي أيضاً من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد
 ابن أبي هلال عن عمرو بن مسلم أنه قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله .

ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن حميد بن

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب النذور والإيمان

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عبد الرحمن بن عوف ، سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دخلت العشر الحديث ، قيل لسفيان قال بعضهم لا يرفعه ، فقال : لكني أرفعه .

ومنها ما رواه مسلم من طريق محمد بن عمرو الليثي عن عمر بن مسلم عن عمار ابن أكيمة الليثي قال سمعت سعيد بن المسيب يقول سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له ذبح الحديث . وقد أخرج مسلم أيضاً في صحيحه من الطريقين الذين ذكرناهما عن شرح الآثار . وهذه الطرق المرفوعة كلها صحيحة فكيف يصح القول بأن حديث أم سلمة الموقوف هو أصل الحديث ، بل الظاهر أن أصل الحديث هو المرفوع . وقد أفقت أم سلمة على وفق حديثها المرفوع ، فروى بعضهم عنها موقوفاً عليها من قولها . والحاصل أن حديث أم سلمة وحديث عائشة كليهما مرفوعان صحيحان ، ولحديث أم سلمة ترجيح لأنه قول ، أو يقال كما قال الشافعي رحمه الله من أن حديثها محمول على كراهة التنزيه والله تعالى أعلم .

(أبواب النذور والإيمان الخ)

النذور جمع نذر ، وأصله الإنذار بمعنى التخويف ، وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر ، والإيمان بفتح الهمزة جمع يمين ، وأصل اليمين في اللغة اليمين ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه . وقيل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمى الحلف بذلك الحفظ المحلوف عليه ، وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبسه بها ، ويجمع اليمين أيضاً على أيمن كترغيف وأرغف ، وعرفت شرعاً بأنها توكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله ، وهذا أخصر التعاريف وأقربها .

١ - بابُ ما جاءَ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم

أَنْ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ

١٥٦٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ .

وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ
وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي

(باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية)

قوله (لا نذر في معصية قال الطيبي : أى لا وفاء في نذر معصية إنما قدر الوفاء لأن
لا لنفي الجنس تقتضى نفي الماهية فإذا نفيت يذنب ما يتعلق بها وهو غير صحيح لقوله
بعده وكفارته كفارة اليمين ، فإذا يتعين تقدير الوفاء ويؤيد قوله في حديث عمران
ابن حصين : ومن كان نذر في معصية فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفر ما يكفر
اليمين انتهى . (وكفارته كفارة يمين) استدل به من قال بوجوب الكفارة
في نذر المعصية .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين) أما حديث ابن عمر
فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث جابر فأخرجه أحمد بلفظ : لا وفاء لنذر في
معصية الله . وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه النسائي مرفوعاً بلفظ : لا نذر
نذران ، فمن كان نذر في طاعة فذلك لله فيه الوفاء ، ومن كان نذر في معصية فذلك
للشيطان ولا وفاء فيه ويكفره ما يكفر اليمين . وهذا الحديث ضعيف صرح به
الحافظ في التخليص .

قوله (وهذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة)

عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا .

١٥٦٣ — حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ التِّرْمِذِيُّ
حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ
ابْنِ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ
ابْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ ^(١) .
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : لَا نَذَرَ
فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَاحْتِجَا
بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ وَهُوَ مَنْقُطَعٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ
أَبِي سَلَمَةَ (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ رَابِعًا مَجَاةً قَالَ النَّسَائِيُّ :
سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ مَتْرُوكٌ وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ يَعْنِي
فَرُوهَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْخَنْظَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عِمْرَانَ أَنْتَهَى .
قُلْتُ : وَلِهَذَا الْحَدِيثُ طَرَقَ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ مَعَ السَّكَلَامِ
عَلَيْهَا ، وَقَالَ الْوَوِيُّ فِي الرُّوضَةِ : حَدِيثٌ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ
ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ . قَالَ الْحَافِظُ : قَدْ صَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فَأَيُّ
الْإِتِّفَاقِ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ (وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ) قَدْ اخْتَلَفَ فِيمَنْ وَقَعَ مِنْهُ النَّذَرُ فِي الْمَعْصِيَةِ هَلْ

(١) عوفي بعض النسخ بعد قوله عن يونس وقعت هذه العبارة وأبو صفوان هو مكى اسمه
عبد الله بن سعيد وقد روى عنه الحميدي وغير واحد من أجلة أهل الحديث .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : لا نذر في معصية ولا كفارة في ذلك . وهو قول مالك والشافعي .

١٥٦٤ — حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ » .

١٥٦٥ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

يجب فيه كفارة ، فقال الجمهور لا . وعن أحمد والثوري وإسحاق وبعض الشافعية والحنفية نعم ، وانفقوا على تحريم النذر في المعصية ، واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة ، واحتج من أوجبها بأحاديث الباب (وهو قول مالك والشافعي) وهو قول الجمهور ، وأجابوا عن أحاديث ضعيفة .

قلت : والظاهر أنها بتعدد طرقها تصلح للاحتجاج والله تعالى أعلم . قوله (من نذر أن يطيع الله فليطعه) الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ، يتصور النذر في فعل الواجب بأن يؤقت كمن يندر أن يصلي الصلاة في أول وقتها ، فيجب عليه ذلك بقدر طاقته . وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فينقلب بالنذر واجبا ، وتيقيد بما قيده به الناذر . والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة ، وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية (ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) قال في شرح السنة فيه دليل على أن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة ، إذ لو كانت فيه الكفارة لبيته صلى الله عليه وسلم . قال القاري : لادلالة في الحديث على نفي الكفارة ولا على إثباتها . قلت : الأمر كما قال القاري .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رواه يحيى بن أبي كثيرٍ عن القاسم بن محمد . وهو قولُ بعضِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وغيرِهم . وبه يقولُ مالكٌ والشافعيُّ . قالوا : لا يعصى الله وليس فيه كفارةٌ يمينٍ إذا كان النذرُ في معصيةٍ .

٢ - بابُ لا نذرَ فيما لا يملكُ ابنُ آدمَ

١٥٦٦ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ حدثنا إسحاقُ بنُ يوسفَ الأرقطِيُّ عن هشامِ الدستوائيِّ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي قلابَةَ عن ثابتِ بنِ الضَّحَّاكِ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « ليسَ على العبدِ نذرٌ فيما لا يملكُ » .
وفي الباب عن عبدِ الله بن عمرو وعمران بن حصين .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأحمد وأبو دارد والنسائي وابن ماجه .

قوله (قالوا لا يعصى الله) هذا مجمع عليه ليس فيه اختلاف (وليس فيه كفارة الخ) فيه اختلاف كما عرفت آنفاً .

(باب لا نذر في ما لا يملك ابن آدم)

قوله (ليس على العبد نذر فيما لا يملك) أى لا يصح النذر ولا ينقذ في شيء لا يملكه حين النذر حتى لو ملكه بعده لم يلزمه الوفاء به ولا الكفارة عليه .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعمران بن حصين) . أما حديث عبد الله بن عمر فأخرجه أبو داود . وأما حديث عمران فأخرجه مسلم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود .

٣ - باب في كفارة النذر إذا لم يُسمَّ

١٥٦٧ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو بكر بن عيَّاش قال حدثني محمد مولى المغيرة بن شعبة قال حدثني كعب بن علقمة عن أبي الخير عن عتبة ابن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كفارة النذر إذا لم يُسمَّ كفارة يمين » .

(باب في كفارة النذر إذا لم يسم)

قوله (قال حدثني محمد مولى المغيرة بن شعبة) محمد هذا هو ابن يزيد بن أبي زياد الثقفي . قال الذهبي في الميزان مجحول ، قال وصححه له الترمذي (قال حدثني كعب بن علقمة) بن كعب المصري التتوخي أبو عبد الحميد صدوق من الخامسة (عن أبي الخير) اسمه مرثد بن عبد الله اليزني المصري ثقة فقيه من الثالثة .

قوله (كفارة النذر إذا لم يسم) أى لم يعينه الناذر بأن قال : إني نذرت نذراً أو على نذر ولم يعين أنه صوم أو غيره (كفارة يمين) فيه دليل على أن كفارة اليمين إنما تجب فيما كان من النذور غير مسمى . قال النووي : اختلف العلماء في المراد بهذا الحديث يعنى حديث عتبة بن عامر الذى أخرجه مسلم بلفظ كفارة النذر كفارة اليمين فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة . وحمله مالك وكثيرون أو الاكثرون على النذر المطلق كقوله على نذر ، وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر ، وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين انتهى . قال الشوكاني : والظاهر اختصاص الحديث يعنى حديث مسلم المذكور بالنذر الذى لم يسم ، لأن حل المطلق على المقيد واجب ، وأما النذور المسماة إن كانت طاعة فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين ، وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال ، وإن كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا ينقصد ولا يلزم فيها الكفارة ، وإن كانت مباحة مقدورة فالظاهر الانعقاد ولزوم الكفارة لوقوع الأمر بها في الأحاديث في قصة الناذرة بالمشى إلى بيت الله ، وإن كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعموم : ومن نذر نذراً لم يطقه . هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث الصحيحة انتهى .

هذا حديث حسن صحيح غريب .

٤ - باب فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها

١٥٦٨ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا المعتمر بن سليمان عن يونس

حدثنا الحسن عن عبد الرحمن بن سمرّة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أتتكَ عن مسألةٍ وُكِلتَ إليها ، وإنك إن أتتكَ من غير مسألةٍ أُعِنْتَ عليها . وإذا حلفت على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فأتِ الذي هو خيرٌ ولتُكفّر عن يمينك » .

وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي الدرداء وأنس وعائشة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأمّ سلمة وأبي موسى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه مسلم بدون زيادة إذا لم يسم . وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : من نذر نذراً ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين ، أخرجه أبو داود وابن ماجه . قال الحفاظ في بلوغ المرام : إسناده صحيح إلا أن الحفاظ رجحوا وقفه .

(باب فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها)

قوله (لا تسأل) بصيغة النهي (الإمارة) بكسر الهمزة أي الحكومة (فإنك إن أتتكَ) أي حصلت لك الإمارة (عن مسألة) أي بعد سؤالك لإياها (وُكِلتَ إليها) بضم الواو وكسر الكاف مخففة : أي خليت إليها وتركت معها من غير إعانة فيها (أُعِنْتَ عليها) بصيغة المجوز من الإعانة ، أي أعانك الله على تلك الإمارة (فأتِ الذي هو خير) ولتُكفّر عن يمينك) ، وفي رواية فكفّر عن يمينك وأت الذي هو خير .

قوله (وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي الدرداء وأنس وعائشة وعبد الله ابن عمرو وأبي هريرة وأم سلمة وأبي موسى) . أما حديث عدي بن حاتم فأخرجه

حديث عبد الرحمن بن سمرّة حديث حسن صحيح.

٥ - باب في الكفارة قبل الحنث

١٥٦٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ عن مالِكِ بن أنسٍ عن سُهيلِ بن أبي صالحٍ عن أبيهِ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ » .
وفي الباب عن أمّ سلمة .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل

مسلم . وأما حديث أبي الدرداء وأنس فليُنظر من أخرجه . وأما حديث عائشة فأخرجها الحاكم . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم . وأما حديث أم سلمة فأخرجه الطبراني . وأما حديث أبي موسى فأخرجه الشيخان .

قوله (حديث عبد الرحمن بن سمرّة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب في الكفارة قبل الحنث)

قوله (فليكفر عن يمينه وليفعل) استدل به من جوز الكفارة قبل الحنث ، وفيه أن الواو لمطلق الجمع . نعم وقع في حديث أم سلمة الذي أشار إليه الترمذی لفظ ثم ولفظه فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير أخرجه الطبراني ، وكذلك وقع لفظ ثم في حديث عبد الرحمن بن سمرّة عند أبي داود ولفظه : فكفر عن يمينك ثم اتت الذي هو خير ، قال الحافظ في بلوغ المرام : لإسناد هذه الرواية صحيح . قال الشوكاني : وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه ، وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها انتهى . فهذه الروايات تدل على جواز تقديم الكفارة على الحنث .

قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه الطبراني كما تقدم آنفاً .

قوله (حديث أبي هريرة حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : أن الكفارة قبل الحنث تجزئ . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم لا يكفر إلا بعد الحنث . قال سفيان الثوري : إن كفر بعد الحنث أحب إلي ، وإن كفر قبل الحنث أجزأه .

قوله (وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق) قال ابن المنذر : رأى أربعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي : أن الكفارة تجزئ قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال : لا تجزئ إلا بعد الحنث . وقال أهل الرأي تجزئ : لا الكفارة قبل الحنث . وعن مالك روايتان ، ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم ، واحتج الأولون بالروايات التي وقع فيها تقديم الكفارة على الحنث ، وبالروايات التي وقع فيها لفظ ثم وقد ذكرناها فيما تقدم . واحتج الطحاوي لما ذهب إليه أهل الرأي بقوله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) فإن المراد إذا حلفتم فحنثتم .

ورده مخالفوه فقالوا بل التقدير فأردتم الحنث . قال الحافظ : وأولى من ذلك أن يقال التقدير أعم من ذلك ، فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر انتهى .

واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ، ورده من أجازها بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن يمين الحنث اتفاقاً .

واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد الحنث فرض ، وإخراجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام المفروض .

وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث وإلا فلا تجزئ كما في تقديم الزكاة ، وذكر عياض وجماعة أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً ، وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة ، وقد عرفت مما سلف أن المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم . ولولا الإجماع على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب . قال المازري :

٦ - باب في الاستثناء في اليمين

١٥٧٠ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثني أبي وحماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله ، فلا حنث عليه » .

للكفارة ثلاث حالات : أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً ، ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزيء اتفاقاً ، ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف . وأحاديث الباب تدل على وجوب الكفارة مع إتيان الذي هو خير ، وفي حديث عمرو بن شعيب ما يدل على أن ترك اليمين وإتيان الذي هو خير هو الكفارة . وقال أبو داود إنه ماورد من ذلك إلا ما لا يعاب به . قال الحافظ : كأنه يشير إلى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبي هريرة يرفعه : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارته ، ويحيى ضعيف جداً . وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يؤهم ذلك فإنه أخرجه عنه بلفظ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه ، هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ : فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير ، ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي ، والذي زاد ذلك حافظ فهو المعتمد انتهى .

(باب في الاستثناء في اليمين)

قوله (من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه) فيه دليل على أن التقييد بمشيئة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها . وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وادعى عليه ابن العربي الإجماع قال : أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً ، قال : ولو جاز منفصلاً كما روى بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين ولم يحتج إلى كفارة ، قال : واختلفوا في الاتصال ، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور هو أن يكون قوله إن شاء الله متصلاً

وفي الباب عن أبي هريرة .

حديث ابن عمر حديث حسن ، وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره
عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . وهكذا روى سالم عن ابن عمر موقوفاً .
ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتي . وقال إسماعيل بن إبراهيم : كان
أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم وغيرهم أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه ، وهو
قول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك
والشافعي وأحمد وإسحاق .

باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضر سكتة النفس . وعن طائفة من طائفة
من التابعين أن له الاستثناء ما لم يغمض من مجامسه ، وقال قتادة ما لم يغمض أو يتكلم . وقال
عطاء قدر حلبة ناقة . وقال سعيد بن جبير يصح بعد أربعة أشهر . وعن ابن
عباس : له الاستثناء أبداً ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق أن التقييد
بالمشيئة يمنع الانعقاد . وإلى ذلك ذهب الجمهور وبعضهم فصل ، واستثنى أحد العتاق
قال لحديث : إذا قال أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، وإن قال لعبدك أنت حر إن
شاء الله فإنه حر ، وقد تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول كما قال البيهقي كذا في النيل .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه الترمذي في هذا الباب (حديث
بن عمر حديث حسن) قال في المنتقى رواه الخمسة إلا أبا داود انتهى . قال في النيل :
حديث ابن عمر رجاله رجال الصحيح وله طرق كما ذكره صاحب الأطراف ، وهو
أيضاً في سنن أبي داود في الإيمان والنذور لا كما قال المصنف يعني صاحب المنتقى .

قوله (وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي الخ) وهو القول الراجح
المعول عليه .

١٥٧١ — حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبدُ الرزاقٍ حدثنا معمرٌ عن ابن طائوسَ عن أبيه عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ حَافَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ » سألتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحديثِ فقال : هذا حديثٌ خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ اخْتَصَرَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَائُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ سُلِّمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ امْرَأَةً مِنْهُنَّ ، إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ غُلَامٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ كَمَا

قوله (لأطوفن) اللام جواب القسم وهو محذوف أى والله لأطوفن ، ويؤيده قوله فى آخره لم يحنث كما فى رواية : لأن الحنث لا يكون إلا عن قسم . والقسم لابد له من مقسم به (على سبعين امرأة) قد وقع فى روايات هذا الحديث اختلاف كثير فى العدد ذكرها الحافظ فى الفتح وقال بعد ذكرها ما لفظه : فحصل الروايات ستون وسبعون وتسعون وتسعون ومائة ، والجمع بينها أن الستين كن حرائر وما زاد عليهن كن سرارى أو بالعكس ، وأما السبعون فللمبالغة ، وأما تسعون والمائة فيكن دون المائة وفوق التسعين ، فمن قال تسعون ألقى الكسر ، ومن قال مائة جبره . وأما قول بعض الشراح ليس فى ذكر القليل نفي الكثير وهو من مفهوم العدد وليس بحجة عند الجمهور فليس بكاف فى هذا المقام ، وذلك أن مفهوم العدد معتبر عند كثيرين . وقد حكى وهب بن منبه فى المبتدأ أنه كان لسليمان ألف امرأة ثلاث مائة مهيبة وسبع مائة سرية ، ونحو ما أخرج الحاكم فى المستدرک من طريق أبى معشر عن محمد بن كعب قال : لأنه كان لسليمان ألف بيت من قوارير فيها ثلاث مائة صريحة وسبع مائة سرية انتهى (تلد كل امرأة غلاماً) . وفى رواية للبخارى تحمل كل امرأة فارساً يجاهد فى سبيل الله (فطاف عليهن) أى جامعهن (إلا امرأة نصف غلام) وفى رواية للبخارى : إلا واحدة ساقطاً أحد شقيه (لو قال إن شاء

قال « هكذا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ ، وَقَالَ سَبْعِينَ امْرَأَةً .

وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ » .

٧ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ

١٥٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ

سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ : وَأَبَى وَأَبَى ، فَقَالَ : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ » فَقَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا خَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكَرًا وَلَا آخِرًا .

الله (كان كما قال) وفي رواية للبخاري : لو قال إن شاء الله لم يحتج ، وفي هذه الرواية : لأطوفن هذه الليلة بتسعين امرأة كل تلد غلاماً يقاتل في سبيل الله ، فقال له صاحبه . قال سفيان يعني الملك : قل إن شاء الله فمضى الحديث ، قال في الفتح : قوله لو قال إن شاء الله لم يحتج ، قيل هو خاص بسليمان عليه السلام ، وأنه لو قال في هذه الواقعة إن شاء الله حصل مقصوده ، وليس المراد أن كل من قالها وقع مأراده . ويؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عند ما وعد الخضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ، ومع ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح : لوددنا لو صبر حتى يقص الله عليه من أمرهما . وقد قالها الذبيح فوقع في قوله عليه السلام (ستجدني إن شاء الله من الصابرين) فصبر حتى فداه الله بالذبح .

قوله (لأطوفن الليلة على مائة امرأة) رواه أحمد وأبو عوانة كما في الفتح .

(باب في كراهية الخلف بغير الله)

قوله (وهو يقول وأبى وأبى) الواو للقسم ، يعني يقسم بأبيه ويقول : وأبى وأبى (فقال ألا) بالتخفيف للتنبيه (إن الله ينهاكم أن تخلصوا بأبائكم) . قال العلماء :

وفي الباب عن ثابت بن الضحّاك وابن عباس وأبي هريرة وقتيلة
وعبد الرحمن بن سمرة .

السرف في النهي عن الحلف بغير الله ، أن الحلف بشيء يقتضي تعظيمه ، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، وظاهر الحديث ، تخصيص الحلف بالله خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء : على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية . واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات وكان المراد بقوله بالله الذات لا خصوص لفظ الله ، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها ، وهل المنع للتحريم ، قولان عند المالكية ، كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم الكراهة ، والخلاف أيضاً عند الحنابلة ، لكن المشهور عندهم التحريم ، وبه جزم الظاهرية وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه ، كذا في الفتح (ذا كراً ولا آثراً) بالمد وكسر المثناة ، أى حاكياً عن الغير ، أى ما حلفت بها ولا حكيت ذلك عن غيري . ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم : ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنها ولا تكلمت بها . وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت ، والحاكي عن غيره لا يسمى حالفاً . وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفاً أى ولا ذكرتها آثراً عن غيري ، أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت ، ويقويه رواية عقيل .

قوله (وفي الباب عن ثابت بن الضحّاك وابن عباس وأبي هريرة وقتيلة وعبد الرحمن بن سمرة) أما حديث ثابت بن الضحّاك فأخرجه الشيخان ، وأما حديث ابن عباس فليست من أخرجه ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائي مرفوعاً : لا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون . وأما حديث قتيلة وهي قتيلة بالمشاة والتصغير بنت صبيح الأنصارية أو الجهنمية صحابية من المهاجرات ، فأخرجه أحمد والنسائي عنها أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنكم تنددون وإنكم تشركون ، تقولون ما شاء الله وشئت ، وتقولون : والكعبة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة ، ويقول أحدهم ما شاء الله ثم شئت .

وهذا حديث حسن صحيح . قال أبو عبيد : مَعْنَى قَوْلِهِ وَلَا آثَرًا يَقُولُ : لَا آثَرُهُ عَنْ غَيْرِي ، يَقُولُ : لَمْ أَذْكُرْهُ عَنْ غَيْرِي .

١٥٧٣ — حدثنا هنادٌ حدثنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْرَكَ عُمرَ وَهُوَ فِي رَكْبٍ ، وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، لِيَخْلِفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ أَوْ لَيْسَ كُتْ » .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .
قوله (قال أبو عبيد) هو إمام مشهور له تصانيف نافعة : منها غريب الحديث قال الحافظ : اسمه القاسم بن سلام البغدادى الإمام المشهور ثقة فاضل مصنف من العاشرة ، ولم أر له فى الكتب حديثاً مستنداً بل من أقواله فى شرح الغريب يقول (لا آثره عن غيرى) أى لا أنقله عن غيرى ، قال فى الصراح : لا أثر نقل كردن سخن ، ومنه حديث مأثور أى ينقله خلف عن سلف .

قوله (أدرك عمر وهو فى ركب) وفى رواية البخارى وهو يسير فى ركب . وفى مسند يعقوب بن شعبة من طريق ابن عباس عن عمر : بينما أنا راكب أسير فى غزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو يخلف بأبيه) زاد فى رواية : وكانت قریش تحلف بآبائهم (ليخلف حالف بالله أو ليسكت) فى هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله ، وإنما خص فى حديث عمر بالآباء لوروده على سببه المذکور ، أو خص لكونه كان غالباً عليه لقوله فى الرواية الأخرى : وكانت قریش تحلف بآبائهم ، ويدل على التعميم قوله : من كان حالفاً فلا يخلف إلا بالله .

وأما ماورد فى القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان :

أحدهما : أن فيه حذفاً ، والتقدير ورب الشمس ونحوه :

الثانى : أن ذلك يختص بالله ، فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك .

هذا حديث حسن صحيح.

٨ - باب

١٥٧٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَا وَالْكَعْبَةَ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ » .

وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : أفلح وأبيه أن صدق .

فأجيب عنه بأن ذلك كان قبل النهي أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم عقرى حلقى وما أشبه ذلك ، أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال : ورب أبيه ، وقيل هو خاص ويحتاج إلى دليل . وحكى السهيلي عن بعض مشائخه أنه قال هو تصحيف وإنما كان والله قصرت اللامان ، واستنكر القرطبي هذا وقال : لأنه يحزم الثقة بالروايات الصحيحة ، وأقوى الأجوبة الأولان ، قاله الحافظ في الفتح ، وقد بسط الكلام فيه . وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لا ينعقد لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه ، وإليه ذهب الجمهور . وقال بعض الحنابلة : إن الحلف بنبينا صلى الله عليه وسلم ينعقد وتجب الكفارة . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب)

قوله (من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك) كذا وقع في بعض النسخ بلفظ أو ، وكذا ذكره الحافظ في الفتح نقلاً عن جامع الترمذي بلفظ : أو وقع في بعضها وأشرك بالواو ، وكذا ذكره الحافظ في التلخيص نقلاً عن الترمذي بالواو . وقال الحافظ في الفتح والتعبير بقوله : فقد كفر أو أشرك للبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك .

هذا حديثٌ حسنٌ .

وتفسيرُ هذا الحديثِ عندَ بعضِ أهلِ العلمِ أَنَّ قولَه فقد كفرَ أو أشركَ على التغليبِ . والحُجَّةُ في ذلكِ حديثُ ابنِ عمرَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ وَأَبِي وَأَبِي ، فَقَالَ أَلَا إِنَّ اللَّهَ بَيْنَهُمَا كُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» . وحديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتَ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . وهذا مثْلُ ما رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « الرِّيَاءُ شِرْكٌ » .

قوله (هذا حديث حسن) ، قال الحافظ في الفتح وصححه الحاكم ، وقال في التلخيص : قال البيهقي لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر ، قال الحافظ : قد رواه شعبة عن منصور عنه قال : كنت عند ابن عمر ، ورواه الأعمش عن سعد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر انتهى ، (من قال في حلفه باللات والعزى) صنمان معروفتان في الجاهلية (فليقل لا إله إلا الله) قال الحافظ : وإنما أمر الحالف بذلك بقول لا إله إلا الله لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم ، حيث حلف به . قال جمهور العلماء : من حلف باللات والعزى أو غيرهما من الأصنام ، أى قال إن فعلت كذا فأنا يهودى ، أو نصرانى ، أو برىء من الإسلام ، أو من النبي صلى الله عليه وسلم لم تتمقديمينه ، وعليه أن يستغفر الله ، ولا كفارة عليه ، ويستحب أن يقول : لا إله إلا الله . وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو برىء من النبي صلى الله عليه وسلم . واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظاهر منكر من القول وزور كما قال الله تعالى : والحلف بهذه الأشياء منكر ، وتعقب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا إله إلا الله ، ولم يذكر فيه كفارة ، والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس على الظاهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظاهر ، واستثنوا أشياء لم يوجبوا فيها كفارة لإصلاح مع أنه منكر من القول انتهى . وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الشيخان (الرياء شرك) روى ابن ماجه من حديث معاذ بن جبل أن يسير الرياء

وقد فُسِّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ : (فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا) الْآيَةَ ، قَالَ : لَا يُرَآئِي .

٩ - بَابُ فِيمَنْ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو

ابن عاصمٍ عن عمران القطان عن حميد عن أنس قال : نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنْ اللَّهَ لَغَنَى عَنْ مَشْيِهَا ، مُرُوهَا فَلَتَرَ كَبْ » .

وفي الباب عن أبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس .

شرك ، الحديث . وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً) الآية تمامها (ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) قال لا يرأى : يعني أن المراد من الشرك في هذه الآية الرياء ، وأطلق الشرك على الرياء تغليظاً ومبالغة في الرجز عنه .

(باب في من يخلف بالمشي ولا يستطيع)

قوله (عن عمران القطان) هو عمران بن داود بفتح الواو بعدها راء ، أبو العوام البصري ، صدوق بهم ورمى برأى الخوارج .

قوله (مروها فلتركب) فيه دليل على أن من نذر أن يمشي إلى بيت الله ، وفيه تعذيبه نفسه فعليه أن يترك المشي ويركب ، وأما قوله وفيه تعذيبه نفسه ، فيدل عليه حديث أنس الآتي .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس) أما حديث أبي هريرة فليُنظر من أخرجه .

وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه الشيخان وغيرهما وأخرجه الترمذي أيضاً فيما يأتي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال : جاءت

حديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

١٥٧٦ — حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا خالد بن الحارث حدثنا

حميد عن ثابت عن أنس قال : « مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بشيخٍ كبيرٍ يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ ، فقال : ما بَالُ هذا ؟ قالوا : نَذَرَ يا رسولَ الله أن يَمْشِي ، فقال : إِنْ اللهُ لَغَنَى عن تَعْذِيبِ هذا نَفْسَهُ ، قال : فَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ » .

١٥٧٧ — حدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابنُ أبي عدي عن حميد

عن أنسٍ أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد كَرَّ نحوه .
هذا حديثٌ صحيحٌ والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ ، وقالوا : إذا نَذَرَتِ المرأةُ أَنْ تَمْشِيَ فَلَترَكَبَ وَلتَهْدِ شاةً .

امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : إن أختي نذرت أن تحج ماشية فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أخيك شيئاً ، لتخرج راكبةً ولتكفر عن يمينها .
والحديث هذا سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجاله رجال الصحيح .

قوله (وحديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ) وأخرج الشيخان معناه .
قوله (يَهَادِي) بصيغة المجهول (بَيْنَ ابْنَيْهِ) أى يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ معتمداً عليهما من ضعفه (فقال ما بَالُ هذا) أى ما حال هذا الشيخ (قالوا نذر يا رسول الله أن يَمْشِيَ) وللنساء في رواية : نذر أن يَمْشِيَ إلى بيت الله (إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه) . هذا فاعل المصدر ، ونفسه مقعوله (فَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ) أى لعجزه عن المشى .

قوله (هذا حديثٌ صحيحٌ) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه .

قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقالوا إذا نذرت المرأة أن تَمْشِيَ فَلَترَكَبَ وَلتَهْدِ شاةً) قد وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس في قصة أخت عقبة

١٠ - باب في كراهية النذور

١٥٧٨ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن

عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لا تنذروا ، فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل » .

ابن عامر عند أحمد فتركب ولتهد بدنة . وفي لفظ عند أبي داود فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تركب وتهدي هدياً ، وقد بسط الكلام ههنا الشوكاني في النيل من شاء الوقوف عليه فليرجع إلى النيل .

(باب في كراهية النذور)

قوله (لا تنذروا) بضم الذال وكسرها (فإن النذر لا يغني) أى لا يدفع أو لا ينفع (من القدر) بفتحين أى من القضاء السماوى (شيئاً) فإن المقدر لا يتغير (وإنما يستخرج به) أى يسبب النذر (من البخيل) لأن غير البخيل يعطى باختياره بلا واسطة النذر . قال القاضى : عادة الناس تعليق النذور على حصول المنافع ودفع المضار فنهى عنه فإن ذلك فعل البخلاء ، إذ السخى إذا أراد أن يتقرب إلى الله تعالى استعجل فيه وأتى به فى الحال ، والبخيل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا فى مقابلة عوض يستوفى أولاً فيلتزمه فى مقابلة ما سيحصل له ويعلقه على جلب نفع ، أو دفع ضرر ، وذلك لا يغني عن القدر شيئاً ، أى نذر لا يسوق إليه خيراً لم يقدر له ولا يرد شراً قضى عليه ، ولكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخيل ما لولايه لم يكن يريد أن يخرج به . وقال الخطاى : معنى نهيه عن النذر إنما هو التأكد لأمره وتحذير التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى يفعل لسكان فى ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به ، إذ صار معصية ، وإنما وجه الحديث أنه أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم فى العاجل نفعاً ولا يصرف عنهم ضرراً ، ولا يرد شيئاً قضاء الله تعالى ، يقول فلا تنذروا .

وفي الباب عن ابن عمر .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا النذر . وقال عبد الله بن المبارك : معنى الكراهة في النذر في الطاعة والمعصية ، فإن نذر الرجل بالطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر .

على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدر الله لكم ، أو تصرفون عن أنفسكم شيئاً جرى القضاء به عليكم ، وإذا فعلتم ذلك فأخرجوا عنه بالوفاء ، فإن الذي نذرتموه لازم لكم .

قال الطيبي : تحريره أنه علل النهي بقوله فإن النذر لا يغني عن القدر ، ونبه به على أن النذر المنهى عنه هو النذر المقيّد ، الذي يعتقد أنه يغني عن القدر بنفسه ، كما زعموا ، ولم نرى في عهدنا جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الأحوال حصول المطالب بالنذر . وأما إذا نذر ، واعتقد أن الله تعالى هو الذي يسهل الأمور وهو الضار والنافع ، والنذور كالذرائع والوسائل فيكون الوفاء بالنذر طاعة ولا يكون منهياً عنه ، كيف وقد مدح الله تعالى جل شأنه الخيرة من عباده بقوله (يوفون بالنذر) و (إنّي نذرت لك ما في بطني محرراً) وأما معنى : وإنما يستخرج به من البخيل ، فإن الله تعالى يحب البذل والإنفاق ، فمن سمحت أريحته فذلك ، وإلا فشرع النذور ليستخرج به من مال البخيل انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه الجماعة إلا الترمذي ولفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال : إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أبا داود . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهوا النذر) قال الخطابي : هذا باب من العلم غريب ، وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجباً ، وقد ذهب أكثر الشافعية ونقل عن نص الشافعي

١١ - باب في وفاء النذر

١٥٧٩ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا يحيى بن سعيد القطان

عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : يا رسول الله إني كنت نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية ، قال : « أوف بنذرك » .

أن النذر مكروه ، وكذا عن المالكية ، وجزم الحنابلة بالكراهة . وقال النووي : إنه مستحب ، صرح بذلك في شرح المذهب . وروى ذلك عن القاضي حسين واتولى والغزالي وجزم القرطبي في المفهم بحمل ماورد في الأحاديث من النهى على نذر المجازاة فقال : هذا النهى محله أن يقول مثلاً إن شفى الله مريضى فعلى صدقة ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى بما صدر منه ، بل سلك فيها مسلك المعارضة ، ويوضحه أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه ، وهذه حالة البخيل ، فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بعبوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً وهذا المعنى هو المشار إليه بقوله : « وإنما يستخرج به من البخيل » ، قال : وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر ، وإليهما الإشارة في الحديث بقوله : فإنه لا يرد شيئاً ، والحالة الأولى تقارب الكفر : والثانية خطأ صريح . قال الحافظ : بل تقرب من الكفر ، ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهى الوارد في الخبر على الكراهة قال : والذي يظهر لى أنه على التحريم فى حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرماً والكراهة فى حق من لم يعتقد ذلك . قال الحافظ : وهو تفصيل حسن ، ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث فى النهى عن النذر فإنها فى نذر المجازاة انتهى .

(باب فى وفاء النذر)

قوله (أوف بنذرك) زاد البخارى فى رواية : فاعتكف ليلة .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عباس . وحديث عمر حديث حسن صحيح ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث ، قالوا إذا أسلم الرجل وعليه نذر طاعة فلتيف به .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : لا اعتكاف إلا بصوم . وقال آخرون من أهل العلم : ليس على المعتكف

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عباس) أما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه . قوله (وحديث عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث) قال الشوكاني : في حديث عمر رضى الله عنه دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم ، وقد ذهب إلى هذا بعض أصحاب الشافعى ، وعند الجمهور لا ينعقد نذر الكافر ، وحديث عمر حجة عليهم ، وقد أجابوا عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف بأن عمر قد تبرع بفعل ذلك أذن له به لأن الاعتكاف طاعة ، ولا يخفى ما في هذا الجواب من المخالفة للصواب ، وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالوفاء استجابة لا وجوباً ، ويرد بأن هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الانعقاد انتهى . واستدل بقوله فاعتكف ليلة على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن الليل ليس بوقت صوم ، وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يفي بنذره على الصفة التي أوجها . وتعقب بأن في رواية لمسلم يوماً بدل ليلة ، وقد جمع ابن حبان وغيره بأن نذر اعتكاف يوم وليلة ، فن أطلق ليلة أراد بيومها ، ومن أطلق يوماً أراد بليلتها ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود والنسائي بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : اعتكف وصم ، أخرجه أبي داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل ولكنه ضعيف ، وقد ذكر ابن عدى والدارقطنى أنه تفرد بذلك عن عمرو ابن دينار . قال في الفتح : ورواية من روى يوماً شاذة ، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال عند البخارى فاعتكف ليلة ، فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً ، وأن الاعتكاف لا صوم فيه ، وأنه لا يشترط له حد معين (وقال بعض أهل العلم

صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَفَاءِ .
وهو قولُ أحمد وإسحاق .

١٢ - بابُ كيفَ كانَ يمينُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم

١٥٨٠ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ حدثنا عبدُ اللهِ بنُ المباركٍ وعبدُ اللهِ ابنُ جَعْفَرٍ عن موسى بن عُقْبَةَ عن سالمِ بن عبدِ اللهِ عن أبيهِ قال : « كثيرًا ما كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم يَحْتَفُ بِهَذِهِ الْيَمِينِ : « لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ » .

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا اعتكاف إلا بصوم) وهو قول أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي ، واستدلوا على ذلك بحديث عائشة قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً الحديث ، وفيه : ولا اعتكاف إلا بصوم ، أخرجه أبو داود وفي الحديث كلام (وقال آخرون من أهل العلم : ليس على المعتكف صوم الخ) وأجابوا عن حديث عائشة المذكور بما فيه من الكلام ، قال الشوكاني : وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم : إن الراجع الذي عليه جمهور السلف ، أن الصوم شرط في الاعتكاف ، وقد روى عن علي وابن مسعود أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه على نفسه ، ويدل على ذلك حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ، رواه الدارقطني ، وقال رفعه أبو بكر السوسى وغيره لا يرفعه ، وأخرجه الحاكم مرافعاً وقال صحيح الإسناد .

(باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم)

قوله (لا ومقلب القلوب) لالفتي الكلام السابق ، ومقلب القلوب هو المقسم به ، والمراد بتقلب القلوب : تقلب أحوالها لا تقلب ذواتها ، وفيه جواز تسمية

هذا حديث حسن صحيح.

١٣ - باب في ثواب من أعتق رقبة

١٥٨١ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ

ابْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

الله بما ثبت من صفاته على وجه يليق به . قال القاضي أبو بكر ابن العربي :
في الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى إذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى ،
وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا : إن من حلف بقدرة الله تعالى انعددت
يمينه ، وإن حلف بعلم الله تعالى لم تنعقد لأن العلم يهبر به عن المعلوم كقوله تعالى :
هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، والجواب أنه هنا مجاز لأن سلم أن المراد به المعلوم
والكلام إنما هو في الحقيقة . قال الراغب : تقليب الله القلوب والأبصار صرفها
عن رأى إلى رأى ، قال : ويعبر عن القلب عن المعاني التي تختص به من الروح
والعلم والشجاعة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا مسلماً .

(باب في ثواب من أعتق رقبة)

ذكر الترمذي في هذا الباب حديث أبي هريرة في ثواب العتق ثم عقد فيما بعد
باباً آخر بلفظ : باب ما جاء في فضل من أعتق ، وذكر فيه حديث أبي أمامة رضي
الله عنه في فضل العتق ، والظاهر أن في هذا تكرار بلافاضة ، ولو عقد واحداً
من هذين البابين وأورد فيه هذين الحديثين كما فعل صاحب المنتقى لكان أحسن .

قوله (عن عمر بن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني صدوق
فاضل (عن سعيد بن مرجانة) هو ابن عبد الله على الصحيح ومرجانة أمه حجازي ،
وزعم الذهلي أنه ابن يسار ، ثقة فاضل من الثالثة .

صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ مِنْهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ ، حَتَّى يُعْتَقَ فَرْجُهُ بِفَرْجِهِ » .

وفى الباب عن عائشة وعمر بن عبد الله وابن عباس وواثلة بن الأسقع وأبي أمامة وكعب بن مرة وعقبة بن عامر .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . وابن الهادي

قوله (من أعتق رقبة مؤمنة) هذا مقيد لباقي الروايات المطلقة ، فلا يستحق الثواب المذكور إلا من أعتق رقبة مؤمنة (أعتق الله) من باب المشاكلة والمراد أنجاه الله (منه) أى من المعتق بالكسر (بكل عضو منه) أى من المعتق بالفتح ، والمعنى أنجى الله تعالى بكل عضو من المعتق بالفتح عضواً من المعتق بالكسر من النار (حتى يعتق) أى الله سبحانه وتعالى (فرجه) بالنصب أى فرج المعتق بالكسر (بفرجه) أى بفرج المعتق بالفتح . واستشكله ابن العربي فقال : الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب النار إلا الزنا ، فإن حمل على ما يتعاطى من الصغائر كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالمعتق ، وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة . قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازى سيئة الزنا انتهى . قال الحافظ : ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتى فى غيره من الأعضاء ، كاليد فى الغصب مثلاً انتهى .

قوله (وفى الباب عن عائشة وعمر بن عبد الله وابن عباس وواثلة بن الأسقع وأبي أمامة وكعب بن مرة وعقبة بن عامر) وأما حديث عائشة فليُنظر من أخرجه . وأما حديث عمرو بن عبد الله بفتح العين المهملة والواحدة والسين المهملة ، فأخرجه أبو داود . وأما حديث ابن عباس فليُنظر من أخرجه . وأما حديث واثلة فأخرجه الحاكم . وأما حديث أبي أمامة فأخرجه الترمذى وسيأتى . وأما حديث كعب بن مرة فأخرجه أحمد وأبو داود . وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه الحاكم .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه) وأخرجه البخارى ومسلم .

اسمُهُ : يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد وهو مدني ثقة . وقد روى عنه مالك بن أنس وغير واحد من أهل العلم .

١٤ - باب في الرجل يلطم خادمه

١٥٨٢ - حدثنا أبو كريب حدثنا الحاربي عن شعبة عن حصين عن هلال بن يساف عن سويد بن مقرن المزني قال : « لقد رأيتنا سبعة إخوة ما لنا خادم إلا واحدة فلطمها أحدنا ، فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نعتقها » .

وفي الباب عن ابن عمر .

وهذا حديث حسن صحيح .

وقد روى غير واحد هذا الحديث عن حصين بن عبد الرحمن . وذَكَرَ بعضهم في هذا الحديث فقال : لطمها على وجهها .

قوله (وهو مدني ثقة) قال الحافظ ثقة مكثر .

(باب في الرجل يلطم خادمه)

في القاموس : اللطم ضرب الخد وصفحة الجسد بالكف مفتوحة لطمه يالطمه ، وفي الصراح : لطم طابنجه زدن من باب ضرب يضرب (مالنا خادم إلا واحدة) لفظ الخادم يطلق على الغلام والجارية . قال في القاموس : خدمه يخدمه ويخدمه خدمة ، فهو خادم وهي خادم وخادمة (فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نعتقها) فيه حث على الرفق بالمهاليك ، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس بواجب ، وإنما هو مندوب كفارة دنته فيه وإزالة لثم ظلمه قاله الطيبي .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه مسلم عنه مرفوعاً : من ضرب غلاماً له حداً لم يأت به أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم من طرق .

١٥ - باب

١٥٨٣ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحّاك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإسلامِ كاذباً فهو كما قال » .

(باب)

وفي بعض النسخ باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام ، وفي بعضها باب ما جاء فيمن حلف بملة غير ملة الإسلام .

قوله (عن ثابت بن الضحّاك) هو أبو يزيد الأنصاري الخزرجي كان ممن بايع تحت الشجرة في بيعة الرضوان وهو صغير ومات في فتنة ابن الزبير .

قوله (من حلف بملة) بكسر الميم وتشديد اللام : الدين والشرعية ، وهي نكرة في سياق الشرط ، فتعمه جميع الملل كاليهودية والنصرانية والدهرية ونحوها (غير الإسلام) بالجر صفة ملة (كاذباً) أى في حلفه (فهو كما قال) قال في الفتح : يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم ، كأن قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره من ترك الصلاة فقد كفر ، أى استوجب عقوبة من كفر . وقال ابن المنذر : ليس على إطلاقه في نسبته إلى أكفر ، بل المراد أنه كاذب كذب المعظم لتلك الجهة ، وقال : اختلف فيمن قال الكفر بالله ونحوه إن فعلت ثم فعل ، فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه . قال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق : هو يمين وعليه الكفارة . قال ابن المنذر : والاول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم : من حلف بالمالات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره : وكذا قال من حلف بملة سوى الإسلام فهو كما قال فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترأ أحد عليه . قال ابن دقيق العيد : الحلف بالشيء حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله

هذا حديث حسن صحيح .

وقد اختلف أهل العلم في هذا إذا حلف الرجل بلمة سوى الإسلام ، قال هو يهودي أو نصراني إن فعل كذا وكذا ، ففعل ذلك الشيء ، فقال بعضهم : قد أتى عظيماً ولا كفارة عليه . وهو قول أهل المدينة . وبه يقول مالك بن أنس . وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم : عليه في ذلك الكفارة . وهو قول سفيان وأحمد وإسحاق .

والله ، وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كقولهم : من حلف بالطلاق ، فالمراد تعليق الطلاق ، وأطلق عليه الحلف لمشابهة لليمين في اقتضاء الحنث أو المنع . وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذباً ، والكذب يدخل القضية الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة ، ولا يقع أخرى ، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه ، فليس الإخبار بها عن أمر خارجي بل هي لإنشاء القسم ، فتكون صورة الحلف هنا على وجهين : أحدهما أن تتعلق بالمستقبل كقوله : إن فعل كذا فهو يهودي . والثاني تتعلق بالماضي كقوله : إن كان كاذباً فهو يهودي ، وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله فهو كما قال . قال : ولا يكفر في صورة الماضي إلا إن قصد التعظيم وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تنجيذاً معنى فصار كما لو قال هو يهودي ، ومنهم من قال : إذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر لكونه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل . وقال بعض الشافعية : ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذباً . والتحقيق التفصيل ، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر ، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر ، فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر ، لأن إرادة الكفر كفر ، وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً ، الثاني هو المشهور كذا في النيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أبا داود .

١٦ - باب

١٥٨٤ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن سفيان عن يحيى ابن سعيد عن عبيد الله بن زحر عن أبي سعيد الرُعَيْنِي عن عبد الله بن مالك اليحصبي عن عقبة بن عامر قال : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءٍ أُخْتِكَ شَيْئًا فَلْتَرْكَبْ وَلْتَخْتَمِرْ وَلْتَحُمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

وفي الباب عن ابن عباس .

وهذا حديث حسن . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وهو قول أحمد وإسحاق .

(باب)

قوله (عن عبد الله بن زحر) بفتح الزاي وسكون المهملة الضمري مولاهم الإفريقي صدوق يخطيء من السادسة (عن أبي سعيد الرعيني) براء مضمومة وعين مهملة مصغراً اسمه جعلت بضم الجيم والمثناة بينهما مهملة ساكنة ابن هاعان بتقديم الهاء القتباني بكسر القاف ، وسكون المثناة بعدها موحدة المصرية صدوق ، فقيه من الرابعة (عن عبد الله بن مالك اليحصبي) بفتح التحتانية وسكون المهملة وفتح الصاد المهملة بعدها موحدة مصرى صدوق من الثالثة .

قوله (إلى البيت) أى إلى بيت الله (حافية) أى غير منتعلة (إن الله لا يصنع بشقاء أختك) بفتح الشين أى بتعبها ومشقتها (شيئاً) أى من الصنع ، فإنه منزّه من رفع الضرر وجلب النفع (فلتركب ولتختمر) . وفي رواية الشيخين : تمشي وتركب . قال الحافظ في الفتح : وإنما أمر الناذر في حديث أنس أن تركب جزماً وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب ، لأن الناذر في حديث أنس كان شيئاً ظاهر العجز ، وأخت عقبة لم توصف بالعجز ، فكانه أمرها أن تمشي إن قدرت ، وتركب إن عجزت انتهى .

١٧ - باب

١٥٨٥ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ خَافَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ : تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ » .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو المغيرة : هو الخولاني الحمصي ، واسمه عبد القدوس بن الحجاج .

١٨ - باب قضاء النذر عن الميت

١٥٨٦ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس « أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوَفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْضِهِ عَنْهَا » .

قلت : حديث أنس الذي أشار إليه الحافظ ، قد مر في باب من يحلف بالمشي ولا يستطيع

(باب قضاء النذر عن الميت)

قوله (اقضه عنها) فيه دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت ، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي ، فإنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص ، إلا إن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث . وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك مطلقاً . قال القاضي عياض : اختلفوا في نذر أم سعد هذا ، فقيل كان نذراً مطلقاً ، وقيل كان صوماً ، وقيل عتقاً ، وقيل صدقة . واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قضية أم سعد والأظهر أنه كان نذراً في المال

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٩ - بابُ ما جاء في فضلي من أعتقَ

١٥٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا عمران بن عيينة ، وهو أخو سفيان بن عيينة ، عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا امرئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فِكَاهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ ، عَضْوًا مِنْهُ . وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْمَا فِكَاهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ . وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهًا مِنَ النَّارِ يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهَا » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه .

أو نذرًا مبهمًا ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالى ، وإذا كان مالياً ككفارة أو نذر أو زكاة ولم يخلف تركه لا يلزمه لكن يستحب له ذلك . وقال أهل الظاهر : يلزمه لهذا الحديث . وعند الجمهور الحديث محمول على التبرع قاله الطيبي .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أصله في الصحيحين .

(باب في فضل من أعتق)

قوله (حدثنا عمران بن عيينة) الكوفي صدوق له أوهام (عن حصين) بالتصغير ، هو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة ، تغير حفظه في الآخر .

قوله (أيما امرئ مسلم) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن كان من المعتقين مسلماً فلا أجر للكافر في عتقه إلا إذا انتهى أمره إلى الإسلام (أعتق امراً مسلماً) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن أعتق امراً مسلماً . ولا خلاف

أبواب السير

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في الدعوة قبل القتال

١٥٨٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ

أَبِي الْبَخْتَرِيِّ « أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرُهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ

فِي أَنْ مَعْتَقَ الرِّقَبَةِ الْكَافِرَةِ مَثَابٌ عَلَى الْعَتَقِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَثُوبُ الرِّقَبَةِ الْمُسْلِمَةِ (كَانَ فَسَاكَه) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا لُغَةً أَى خِلَاصِهِ (يَجْزَىء) بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْإِجْزَاءِ كَذَا فِي النَّسَخِ الْحَاضِرَةِ . وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُنْتَقَى هَذَا الْحَدِيثَ وَعَزَاهُ إِلَى التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظٍ : يَجْزَىء بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمُنْتَقَى : قَوْلُهُ يَجْزَىء بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الزَّيِّ غَيْرُ مَهْمُوزٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ نَسْخَ التِّرْمِذِيِّ مُخْتَلَفَةٌ فِي هَذَا اللَّفْظِ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَتَقَ مِنَ الْقَرَبِ الْمَوْجِبَةِ لِلسَّلَامَةِ مِنَ النَّارِ ، وَأَنَّ عَتَقَ الذِّكْرِ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ الْإِنْثَى . وَقَدْ ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى تَفْضِيلِ عَتَقِ الْإِنْثَى عَلَى الذِّكْرِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ عَتَقَهَا يَسْتَلْزِمُ حُرِّيَّةَ وَلَدِهَا سِوَاهُ تَزْوِجِهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، وَبِمَجْرَدِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ لَا يَصْلُحُ لِمُعَارَضَةِ مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ فَمَكَكَ الْمَعْتَقُ إِمَّا رَجُلًا أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، وَأَيْضًا عَتَقَ الْإِنْثَى رُبَّمَا أَفْضَى فِي الْغَالِبِ إِلَى ضِيَاعِهَا لِعَدَمِ قُدْرَتِهَا عَلَى التَّكْسِبِ بِخِلَافِ الذِّكْرِ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَفِي قَوْلِهِ أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ عَضْوًا مِنْهُ لِمُشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ يَذْبَغُ أَلَا يَكُونُ فِي الرِّقَبَةِ نَقْصَانٌ لِنَحْصِيلِ الْإِسْتِعْبَادِ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) ولأحمد ولأبي داود معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة بن كعب السلمي وزاد فيه : وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار يجزى بكل عضو من أعضائها عضواً من أعضائها .

(أبواب السير)

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

السير بكسر المهملة وفتح التختانية : جمع سيرة ، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلفعة من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته .

(باب ما جاء في الدعوة قبل القتال)

قوله (عن أبي البخترى) بفتح الموحدة والمتناة بينهما خاء معجمة ساكنة

حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ ، فَقَالُوا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تَنْهَدُ إِلَيْهِمْ . قَالَ :
 دَعُونِي أَدْعُوهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُمْ ، فَأَتَاهُمْ سَعْدَانُ
 فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيُّ تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِيعُونِي ، فَإِنْ أَسَمْتُمْ
 فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا ، وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ
 تَرَ كُنَّا كُمْ عَلَيْهِ وَأَعْطُونَا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ . قَالَ : وَرَضَنَ
 إِلَيْهِمْ بِالْفَارِسِيَّةِ وَأَنْتُمْ غَيْرُ مُحَمَّدِينَ وَإِنْ أَبَيْتُمْ نَبَذْنَاكُمْ عَلَى سَوْءٍ . فَلَوْ :
 مَا نَحْنُ بِالَّذِي يُعْطَى الْجِزْيَةَ وَلَسَكُنَّا نَقَاتِكُمْ . فَقَالُوا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تَنْهَدُ
 إِلَيْهِمْ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا ثُمَّ قَالَ : نَهَدُوا
 إِلَيْهِمْ ، قَالَ : فَتَهَدَّأْنَا إِلَيْهِمْ فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ . »

اسمه سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل
 كثير الإرسال من الثالثة (ألا تنهد إليهم) أى لا تنهض إليهم (قال دعوني) أى
 اتركوني (أدعوهم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم) أى إلى
 الإسلام ، فإن أبوا فإلى إعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون ، فإن أبوا فإلى القتات
 (فإن أسلمتم فلکم مثل الذي لنا) أى من الغنيمة والفىء (وعليكم مثل الذي علينا)
 أى من أحكام المسلمين من الحدود ونحوها (وأعطونا الجزية عن يد) حال من
 الضمير أى عن يد موأية بمعنى منقادين ، أو عن يديكم بمعنى مسلمين بأيديكم غير
 بائنين بأيدي غيركم ، أو عن غنى ، ولذلك لا تؤخذ من الفقير . أو حال من الجزية
 بمعنى نقداً مسلمة عن يد إلى يد ، أو عن إناعام عليكم ، فإن إبقاءكم بالجزية نعمة
 عظيمة (وأنتم صاغرون) حال ثان من الضمير أى ذليلون (ورطن إليهم
 بالفارسية) أى تسكلم فيها (وإن أبىتم نابذناكم على سواء) . قال الجزرى فى النهاية :
 أى كاشفناكم وقانلناكم على طريق مستقيم مستو فى العلم بالنبأذة منا ومنكم بأن فظهر
 هم العزم على قتالهم ونخبهم به لإخباراً مكشوفاً . والنبد يكون بالفعل والقول

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ وَالنَّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ .
 وحديث سلمان حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء ابن السائب .
 وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا ،
 وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ .

وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
 إلى هذا ورأوا أن يُدْعَوْا قَبْلَ الْقِتَالِ . وهو قول إسحاق بن إبراهيم . قال :
 إِن تَقْدُمَ إِلَيْهِمْ فِي الدَّعْوَةِ فَحَسَنٌ يَكُونُ ذَلِكَ أَهْيَبَ .

وقال بعض أهل العلم : لا دَعْوَةٌ الْيَوْمَ . وقال أحمد : لا أَعْرِفُ الْيَوْمَ
 أَحَدًا يُدْعَى . وقال الشافعي : لا يُقَاتَلُ الْعَدُوُّ حَتَّى يُدْعَوْا إِلَّا أَنْ يُعْجِلُوا
 عَنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ .

في الأجسام والمعاني ، ومنه نبتذ العهد : إذا أنقضه وألقاه إلى من كان بينه
 وبينه انتهى .

قوله (وفي الباب عن بريدة الخ) أما حديث بريدة فأخرجه مسلم . وأما حديث
 النعمان فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه مسلم ، وأما حديث ابن
 عباس فأخرجه أحمد عنه قال : ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط
 إلا دعاهم . وأخرجه الحاكم أيضاً . قال في مجمع الزوائد : أخرجه أحمد وأبو يعلى
 والطبراني ورجاله رجال الصحيح .

قوله (وحديث سلمان حديث حسن) وأخرجه أحمد .

قوله (ورأوا أن يدعوا) بصيغة المجهول أى العدو (وهو قول إسحاق بن
 إبراهيم) يعنى إسحاق بن راهويه (وأن تقدم) بصيغة المجهول من التقدم (وقال
 بعض أهل العلم لا دعوة اليوم الخ) . قال الحافظ في الفتح : ذهب طائفة منهم عمر

٢ - باب

١٥٨٩ - حدثنا محمد بن يحيى العدني المكي وبني عبد الله الرجل الصالح هو ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن نوفل ابن مساحق عن ابن عصام المزني عن أبيه وكانت له تحبة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشاً أو سرية يقول لهم : إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً » .

هذا حديث حسن غريب . وهو حديث ابن عيينة .

٣ - باب في البيات والغارات

١٥٩٠ - حدثنا الأنصاري حدثنا معن حدثني مالك بن أنس عن حميد

ابن عبد العزيز إلى اشتراط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وذهب الأكثر إلى أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الإسلام ، فإن وجد من لم تبلغه الدعوة لم يقاتل حتى يدعى ، نص عليه الشافعي . وقال مالك : من قربت داره قوتل بغير دعوة لاشتهار الإسلام ، ومن بعدت داره فالدعوة أقطع للشك . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي أحد كبار التابعين قال : كنا ندعو ندع ، قال الحافظ : وهو منزل على الخالين المتقدمين انتهى .

(باب)

قوله (إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً) أي إذا حققتم علامة فعلية أو قولية من شعائر الإسلام (فلا تقتلوا أحداً) أي حتى تميزوا المؤمن من الكافر .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود .

(باب في البيات والغارات)

جمع الغارة ، قال في مجمع البحار : تبييت العدو أن يقصد في الليل من غير أن

عن أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ أَتَاهَا لَيْلًا
وَكُنَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا بَلِيلٌ لَمْ يُغْرِ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ
بِمَسَاحِيهِمْ وَمَسْكَاتِيهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : مُحَمَّدٌ ، وَافَقَ وَاللَّهُ مُحَمَّدُ الْخَيْسَ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا
بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » .

١٥٩١ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

يَعْلَمُ فِيْهِ خُذْ بَغْتَةً وَهِيَ الْبَيَاتُ ، انْتَهَى . وَقَالَ فِيهِ : أَغَارَ أَيُّ هَجْمٍ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ ،
وَالْغَارَةُ اسْمٌ مِنَ الْإِغَارَةِ .

قوله (وكان إذا جاء بقوم ليلا لم يغر عليهم) من الإغارة (حتى يصبح) ليعرف
بالأذان أنه بلاد الإسلام فيمسك أو أنه من بلاد الكفار فيغير (خرجت يهود
بمساحيهم) جمع مسحاة وهي المجرفة من الحديد ومبمه زائدة من السحو بمعنى
الكشف والإزالة لما يكشف به الطين عن وجه الأرض (ومكاثلهم) جمع مكثل
بكسر الميم وهو الزنبيل الكبير (قالوا محمد) أي هذا محمد أو جاء محمد (وافق والله
محمد الخيس) بالنصب والمعنى جاء محمد مع الخيس وهو الجيش سمي به لأنه مقسم
خمس : المقدمة والساقة والميمنة والميسرة والقلب (خربت خيبر) خبراً أو دعاء
(إِنَّا) أي معشر الإسلام أو معاصر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (إذا نزلنا
بساحة قوم) قال الطيبي : جملة مستأنفة بيان لموجب خراب خيبر . وقوله الله
أكبر فيه معنى التعجب من أنه تعالى قدر نزوله بساحتهم بعد ما أنذروا أنهم أصبحهم
وهم غافلون عن ذلك . وفي شرح مسلم الساحة الفضاء وأصلها الفضاء بين المنازل
(فساء صباح المنذرين) بفتح الذال المعجمة أي الكفار واللام للعتب . أي بئس
صباحهم لنزول عذاب الله بالقتل والإغارة عليهم إن لم يؤمنوا . وفيه اقتباس
من قوله تعالى : « أفعذبنا يستعجلون فإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين » .

عليه وسلم كان إذا ظهرَ على قومٍ أقامَ بعَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا .
 هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وحديثٌ حميدٌ عن أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ
 وقد رَخَّصَ قومٌ من أهلِ العلمِ في الغارَةِ بالليلِ وأن يُبَيَّتُوا . وكرِهَهُ
 بعضُهُمْ . وقال أحمدٌ وإسحاقُ : لا بأسَ أن يُبَيَّتَ العَدُوَّ لَيْلًا . ومعنى قولِهِ
 وافقَ محمدُ الخَلِيسَ : يَعْنِي بِهِ الخَلِيشَ .

٤ - باب في التحريق والتخريب

١٥٩٢ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ أن رسولَ
 الله صلى الله عليه وسلم حَرَّقَ نَحْلَ بَنِي النَضِيرِ وَقَطَعَ . وهى البُوَيْرَةُ ، فَأَنْزَلَ

قوله (كان إذا ظهر على قوم) أى غلب عليهم (أقام بعرصتهم) العرصة
 بفتح المهملة وسكون الراء بينهما : هى البقعة الواسعة بغير بناء من دار وغيرها
 (ثلاثاً) وثى رواية البخارى ثلاث ايام . قال المهلب : حكمة الإقامة لإراحة
 الظهر والآنفس ولا يخفى أن محله إذا كان فى أمن من عدو طارق . والافتصار
 على ثلاث يؤخذ منه أن الأربعة إقامة . وقال ابن الجوزى : إنما كان يقيم ليظهر
 تأمير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال فكأنه يقول : من كانت فيه قوة منكم
 فليرجع إلينا . وقال ابن المنير : يعتمل أن يكون المراد أن تقع ضيافة الأرض
 التى وقعت فيها المعاصى بإيقاع الطاعة فيها بذكر الله وإظهار شعار المسلمين . وإذا
 كان ذلك فى حكم الضيافة ، ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً ، لأن الضيافة ثلاثة .
 قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وحديث حميد عن
 أنس حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب في التحريق والتخريب)

قوله (حرق) بتشديد الراء (نحل بنى النضير وقطع) أى أمر بتحريق نخلمهم
 وقطعها وهم طائفة من اليهود وقصصهم مشهورة مذكورة فى كتب السير كالماهاب
 وفى تفسير سورة الحشر كالبعغوى (وهى البويرة) بضم الموحدة وفتح الواو :

الله تعالى : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ) .

وفي الباب عن ابن عباس . وهذا حديث حسن صحيح .

وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى هذا ولم يروا بأساً بقطع الأشجار وتحرير الحُصُون . وَكَرِهَ بعضهم ذلك ، وهو قول الأوزاعي . قال الأوزاعي : ونهى أبو بكر الصديق أن يُقَطَعَ شجراً مُثْمِراً أو يُخَرَّبَ عامراً وعمل بذلك المسلمون بعده .

موضع نخل البنى النضير (ما قطعتم من لينة) أى أى شئ قطعتم من نخلة (أو تركتموها) الضمير لما وتأنيده لأنه مفسر باللينة (قائمة على أصولها) أى لم تقطعوها (فبإذن الله) أى فأمره وحكمه المقتضى للمصلحة والحكمة (وليخرج الفاسقين) أى وفعالتم أو أذن لكم فى القطع بهم ليجزئهم على فسقهم . واستدل به على جواز هدم ديار الكفار وقطع أشجارهم زيادة لغيظهم . قال النووي : اللينة المذكورة فى القرآن هى أنواع التمر كلها إلا العجوة . وقيل كرام النخل ، وقيل كل النخل ، وقيل كل الأشجار ، وقيل إن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً . قوله (وفى الباب عن ابن عباس) لينظر من أخرجه .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان

قوله (وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى هذا الخ) قال القارى : وفى هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه ، وبه قال الجمهور ، وقيل لا يجوز . قال ابن الهمام : يجوز ذلك لأن المقصود كبت أعداء الله وكسر شوكتهم وبذلك هذا يحصل ذلك فبفعلون ما يمكنهم من التحريق وقطع الأشجار وإفساد الزرع ، لكن إذا لم يغلب على الظن أنهم مأخوذون بغير ذلك ، فإن كان الظاهر أنهم مغلوبون وأن الفتح بادكره ذلك لأنه إفساد فى غير محل الحاجة وما أبيض إلا لها انتهى .

قوله (وكره بعضهم ذلك) وهو قول الأوزاعي . قال الأوزاعي : ونهى أبو بكر الصديق أن يقطع شجراً مُثْمِراً أو يخرب عامراً ، وعمل بذلك المسلمون بعده . قال

وقال الشافعي : لا بأسَ بالتحريقِ في أرضِ العدوِّ وقَطْعِ الأشجارِ والثمارِ
وقال أحمدُ : وقد تكونُ في مواضعٍ لا يجدون منه بُدًّا ، فَمَا بِالْعَبَثِ فلا
تُحَرِّقُ . وقال إسحاقُ : التَّحْرِيقُ سُنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْسَكِي فِيهِمْ .

٥ - بابُ ما جاء في الغَنِيمةِ

١٥٩٣ - حدثنا محمد بن عبيد المحاربي ، حدثنا أسباط بن محمد
عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوْ قَالَ أُمَّتِي عَلَى الْأُمَمِ ، وَأَحَلَّ لَنَا الْغَنَائِمَ » .

الحافظ في الفتح : ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه
الأوزاعي والليث وأبو ثور ، واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه ألا يفعلوا أشياء
من ذلك . وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا
ذلك في خلال القتال ، كما وقع في نصب المنجنيق على الطائف وهو نحو ما أجاب
به في النهي عن قتل النساء والصبيان ، وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك
القتل بالتحريق ، وقال غيره إنما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك
البلاد ستفتح فأراد إبقاءها على المسلمين انتهى .

قوله (وقال أحمد : وقد تكون في مواضع لا يجدون منه بدا) المعنى أن الجيوش
قد يحتاجون إلى التحريق والتخريب ولا يكون لهم بد من ذلك فحينئذ يجوز
(فأما بالعبث) أي من غير ضرورة وحاجة (فلا تحرق) وكذا لا تخرب
(إذا كان أنسكي فيهم) أنسكي أفعل التفضيل من النكاية ، قال في القاموس : نسكى
العدو ، وفيه نكاية ، قتل وجرح . وقال في الصراح : نكاية جراحات كردن
وبد سكالیدن وكشتم دشمن رامن باب ضرب يضرب .

(باب ما جاء في الغنيمة)

قوله (عن سيار) بمهملة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء .
قوله (أو قال أمتي على الأمم) أو للشك ، أي إما قال فضلى على الأنبياء
أو قال فضل أمتي على الأمم (وأحل لنا الغنائم) قال الخطابي : كان من تقدم

وفي الباب عن علي وأبي ذر وعبد الله بن عمرو وأبي موسى وابن عباس .

حديث أبي أمامة حديث حسن صحيح . وسيارة هذا يقال له سيارة مؤلى بنى معاوية ، وروى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن بحير وغير واحد .

١٥٩٤ — حدثنا علي بن حنبل حدثنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فُضِّلَتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍ : أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ ، وَنُصِّرَتْ بِالرُّعْبِ ،

على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغنم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا أشباه لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقتهم ، وقيل المراد أنه خص بالتصرف في الغنيمة يصرفها كيف شاء ، والأول أصوب وهو إن مضى لم تحل لهم الغنائم أصلاً قاله الحافظ .

قوله (وفي الباب عن علي وأبي ذر وعبد الله بن عمرو وأبي موسى وابن عباس أما حديث علي فليست من أخرجه . وأما حديث أبي ذر وغيره فأخرجه أحمد في مسنده بأسانيد حسنة . قاله الحافظ في الفتح في كتاب التيمم تحت حديث جابر ابن عبد الله بمعنى حديث الباب .

قوله (حديث أبي أمامة حديث حسن صحيح) تفرد به الترمذي ، وأخرج البخاري وغيره معناه من حديث جابر بن عبد الله (وسيارة هذا يقال له سيارة مؤلى بنى معاوية الخ) . قال الحافظ في الفتح : تابعي شامي أخرجه الترمذي وذكره ابن حبان في اشعرات انتهى . وقال في التقريب : سيارة الأموي مولاهم الدمشقي قدم البصرة صدوق من الثالثة قيل اسم أبيه عبد الله .

قوله (فضلت) بصيغة المجهول من التفضيل (على الأنبياء بست) أي بست خصال (أعطيت جوامع الكلم) قال الحافظ : جوامع الكلم القرآن ، فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالألفاظ البليغة ، وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير

وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً ، وَأُزِيلَتْ
إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً ، وَخُتِمَ بِنَبِيِّنَا . »

من ذلك انتهى . وقال ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم بالفظه : جوامع
الكلم التي خص بها النبي صلى الله عليه وسلم نوعان : أحدهما ما هو في القرآن كقوله
تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء
والمنكر والبغى) قال الحسن : لم تترك هذه الآية خيراً إلا أمرت به ولا شراً
إلا نهت عنه . والثاني ما هو في كلامه صلى الله عليه وسلم وهو منتشر موجود في
السنن المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم انتهى . (ونصرت بالرعب) زاد أبي أمامة
يقذف في قلوب أعدائي أخرجه أحمد ، وفي حديث جابر بن عبد الله المتفق عليه :
نصرت بالرعب مسيرة شهر ، قال الحافظ : مفهومه أنه لم يوجد لغيره . النصير
بالرعب في هذه المدة ، ولا في أكثر منها ، أما ما دونها فلا ، لكن لفظ رواية
عمرو بن شعيب : ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر ،
فالظاهر اختصاصه به مطلقاً ، وإنما جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين بلده وبين
أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان
وحده بغير عسكر ، وهل هي حاصلة لأمته من بعده فيه احتمال انتهى .

(وأحلت لي الغنائم) زاد في حديث جابر رضي الله عنه : ولم تحل لأحد قبلي
(وجعلت لي الأرض مسجداً) أى موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع
دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازاً عن المسكان المبني للصلاة ، وهو من مجاز
التشبيه ، لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك ، قال ابن التيمي :
قيل المراد جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وجعلت لغيري مسجداً ولم تجعل
له طهوراً ، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة ، وسبقه
إلى ذلك الداؤدى ، وقيل إنما أبيح لهم في موضع تيقنوا طهارته بخلاف هذه الأمة
فأبيح لها في جميع الأرض إلا فيما تيقنوا نجاسته ، قال الحافظ : والظاهر ما قاله
الخطابي وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلاة في أماكن مخصوصة ، كالبيع
والصوامع ، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ : وكان من قبلي إنما كانوا يصلون
في كنائسهم ، وهذا نص في موضع النزاع ، فثبتت الخصوصية . ويؤيده ما أخرجه
(١١) — تحفة الأحوذى — (٥)

هذا حديث حسن صحيح .

٦ - باب في سَهْمِ الْخَيْلِ

١٥٩٥ - حدثنا أحمد بن عبدَةَ الضَّبِّيُّ وَحَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قالا : حدثنا

سَلِيمُ بْنُ أَخْضَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ بِسَهْمٍ .

البرار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه : ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه (وطهوراً) استدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره ، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سيق لإثباتها ، وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً : جعلت لي كل الأرض طيبة مسجداً وطهوراً ، ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهوراً طاهراً للزم تحصيل الحاصل (وأرسلت إلى الخلق كافة) . وفي حديث جابر : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة . قال الحافظ : ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه . وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس . وأما نبينا صلى الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة : أنت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل لإثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم (وختم بي النبيون) فلا نبي بعده صلى الله عليه وسلم (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب في سهم الخيل)

قوله (قسم في النفل) أى في الغنيمة ، قال في النهاية : النفل بالتحريك الغنيمة وجمعه أنفال (والرجل بسهم) ، المراد من الرجل صاحب الفرس ، والمعنى

١٥٩٦ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سلمي بن أخضر نحوه .

وفي الباب عن مجمل بن جارية وابن عباس وابن أبي عمرة عن أبيه .
وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر
أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وهو قول سفيان
الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس ثلاثة أسهم ، سهماً له وسهمين
لفرسه ، يدل عليه رواية أحمد وأبي داود بلفظ : أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة
أسهم ، سهم له وسهمان لفرسه ، وفي لفظ : أسهم للفرس سهمين والرجل سهماً
متفق عليه .

قوله (وفي الباب عن مجمل بن جارية وابن عباس وابن أبي عمرة عن أبيه)
أما حديث مجمل وهو بضم الميم الأولى وفتح الجيم وكسر الميم الثانية المشددة ،
فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال : قسمت خيبر على أهل الحديبية فقسما
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سهماً ، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة
فيهم ثلاث مائة فارس ، فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً . وقال أبو داود :
إن حديث ابن عمر أصح قال : وأتى الوهم في حديث مجمل أنه قال ثلاث مائة فارس
ولمّا كانوا مائتي فارس . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الدارقطني عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم لمائتي فارس بخيبر سهمين سهمين . وأما حديث
ابن أبي عمرة عن أبيه فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال : أتينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ومعنا فرس ، فأعطى كل إنسان منا سهماً وأعطى
الفرس سهمين ، واسم هذا الصحابي عمرو بن محسن كذا في المنتقى .

قوله (وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان ، وله ألفاظ
في الصحيحين وغيره .

قالوا : للفارس ثلاثة أسهم ، سهم له وسهمان لفارسه ، وللراجل سهم .

قوله (قالوا للفارس ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان لفارسه ، وللراجل سهم) وهو قول أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة ، وهو القول الراجح ، واحتجوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وما في معناه .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : للفارس سهمان وللراجل سهم ، واستدل له بما رواه أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فيما أخرجه الدارقطني بلفظ : أسهم للفارس سهمين .

وأجاب الحافظ في الفتح عن ذلك بأنه لاحجة فيه ، لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به ، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده بهذا الإسناد فقال للفارس . وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة ، وكأن الرمادي رواه بالمعنى . وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معاً بلفظ : أسهم للفارس ، وعلى هذا التأويل أيضاً يحمل ما رواه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرمادي ، أخرجه الدارقطني . وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم عن ابن المبارك بلفظ : أسهم للفارس .

واستدل له أيضاً بحديث مجمع بن جارية الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه وفيه : فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً .

وأجاب عنه الحافظ بأن في إسناده ضعفاً ، ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتمل الأمرين ، والجمع بين الروایتين أولى ولا سيما والاسانيد الأولى أثبت ومع روايتها زيادة علم . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفارس سهمين ، ولكل إنسان سهماً ، فكان للفارس ثلاثة أسهم ، وللنساء من حديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفارسه وسهماً له وسهماً لقرباته . وقد استدللنا على حنيفة بدلائل أخرى لا يخلو واحد منها عن كلام قاذح للاستدلال .

٧ - بابُ ماجاء في السَّرَايَا

١٥٩٧ - حدثنا محمد بن يحيى الأزدي البصري وأبو عمارة وغير واحد قالوا حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمَائَةٌ ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةٌ آلَافٌ ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ » .

(باب ماجاء في السرايا)

جمع السرية وهي قطعة من الجيش . قال في النهاية السرية هي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة تبعث إلى العدو ، وجمعها السرايا ، سمو بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشيء السرى النفيس .

قوله (خير الصحابة) بالفتح جمع صاحب ولم يجمع فاعل على فعالة غير هذا كذا في النهاية (أربعة) أي مازاد عن ثلاثة ، قال أبو حامد : المسافر لا يخلو عن رحل يحتاج إلى حفظه ، وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها ، ولو كانوا ثلاثة لكان المتردد واحداً فيبقى بلا رفيق ، فلا يخلو عن خطر وضيق قلب ، لفقد الانيس ، ولو تردد اثنان كان الحافظ وحده ، قال المظهر : يعني الرفقاء إذا كانوا أربعة خير من أن يكونوا ثلاثة ، لأنهم إذا كانوا ثلاثة ، ومرض أحدهم ، وأراد أن يجعل أحد رفيقيه وصى نفسه ، لم يكن هناك من يشهد بإمضائه إلا واحد ، فلا يكفي ، ولو كانوا أربعة كفي شهادة اثنين . ولأن الجمع إذا كانوا أكثر يكون معاونة بعضهم بعضاً أتم ، وفضل صلاة الجماعة أيضاً أكثر ، فخمسة خير من أربعة وكذا كل جماعة خير من هو أقل منهم لا من فوقهم (وخير السرايا أربعمائة ، وخير الجيوش أربعة آلاف ، ولا يغلب) بصيغة المجهول أي لا يصير مغلوباً (اثنا عشر ألفاً) قال الطيبي : جميع قرائن الحديث دائرة على الأربع واثنا عشر ضعفاً أربع ، ولعل الإشارة بذلك إلى الشدة والقوة واشتداد ظهورهم تشبيهاً بأركان البناء ،

هذا حديث حسن غريب لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم ، وإنما روى هذا الحديث عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . وقد رواه حبان بن علي العنزي عن عقيل عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

٨ - باب من يعطى النية

١٥٩٨ - حدثنا قتيبة ، حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد

وقوله من قلة معناه أنهم صاروا مغلوبين لم يكن للقلة بل لأمر آخر سواها ، وإنما لم يكونوا قليلين ، والأعداء بما لا يعد ولا يحصى لأن كل أحد من هذه الأتلات جيش قوبل بالميمنة أو الميسرة أو القلب فليكنها ، ولأن الجيش الكثير المقاتل منهم بعضهم ، وهؤلاء كلهم مقاتلون . ومن ذلك قول بعض الصحابة يوم حنين ، وكانوا اثني عشر ألفاً لن تغلب اليوم من قلة ، وإنما غلبوا من إعجاب منهم ، قال تعالى : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً) وكان عشرة آلاف من أهل المدينة وألفان من مسلمي فتح مكة .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود والدارمي والحاكم وسكت عنه أبو داود ، واقتصر المنذري في مختصر السنن على نقل كلام الترمذي ، وقال الحاكم هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين . قوله (وقد رواه حبان بن علي العنزي) بفتح العين والنون ثم زاي ، أبو علي الكوفي ضعيف من الثامنة .

(باب من يعطى النية)

فال في النهاية : النية هو ما حصل المسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد ، وأصل النية الرجوع كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم انتهى . والظاهر أن المراد من النية هنا مال الغنيمة .

عن أبيه عن يزيد بن هرمز « أن نجدة الحروري كتبت إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهمهم ؟ فكتبت إليه ابن عباس : كتبت إلى تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ، وكان يغزو بهن فيدأوين المراضى ويحذين من الغنيمه ، وأما يسهمهم فلم يضرب لهن بسهمهم » .
وفي الباب عن أنس وأُم عطية .

وهذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوري والشافعي . وقال بعضهم : يسهم للمرأة والصبي وهو قول الأوزاعي .

قوله (عن يزيد بن هرمز) المدني مولى بني ليث ، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح وهو والد عبد الله ثقة من الثالثة (أن نجدة) بفتح النون وسكون الجيم بعدها دال مهملة (الحروري) نسبة إلى قرية حروراء بفتح حاء مهملة وضم راء أولى مخففة وكسر ثانية ، وبينهما واو ساكنة وبالد وهى قرية بالكوفة : ونجدة هذا هو ابن عامر الحنفي الخارجي وأصحابه يقال لهم النجدان بحركة .

قوله (يحذين) بصيغة المجول من الحذو بالحاء المهملة والذال المعجمة ، أى يعطين ، قال فى القاموس : الحذوة بالكسر العطية (وأما يسهم بصيغة المعلوم من الإسهام ، والحديث دليل على أن النساء إذا حضرت القتال مع الرجال لا يسهم لهن بل يعطين شيئاً من الغنيمه .

قوله (وفى الباب عن أنس وأُم عطية) لينظر من أخرج حديثهما .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم الخ) وهو الأقوى دليلاً (وقال بعضهم يسهم للمرأة والصبي وهو قول الأوزاعي) قال الخطابي : إن الأوزاعي قال يسهم لهن ، قال وأحسبه ذهب إلى هذا الحديث يعنى حديث حشر بن زياد وإسناده ضعيف لا تقوم به حجة انتهى وحديث حشر أحمد وأبو داود

قال الأوزاعي : وأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ وَأَسْهَمَتْ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنِّسَاءِ بِخَيْرٍ ، وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ .

١٥٩٩ — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا . وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَيُحْذَرُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يَقُولُ يُرْضَخُ لَهُنَّ بَشْيٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُعْطَيْنَ شَيْئًا .

٩ — بَابُ هَلْ يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ

١٦٠٠ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي الْأَحْمَرِ ، قَالَ : « شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولٍ

عنه عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة خيبر سادس ست نسوة ، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث إلينا فجئنا فرأينا فيه لغضب فقال : مع من خرجتن وبأذن من خرجتن ، فقلنا يا رسول الله : خرجنا لغزل الشعر ونعين في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، ونناول السهام ، ونسقى السويق ، قال قن فانصرفن ، حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم الرجل ، قال : فقلت لها يا جدة ، وما كان ذلك ؟ قالت : تمرأ ؟ قال الشوكاني في النيل : وأخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود ، وفي إسناده رجل مجهول وهو حشرج . وقال الخطابي إسناده ضعيف لا تقوم به حجة انتهى . (قال الأوزاعي : وأسهم النبي صلى الله عليه وسلم للنساء بخير الخ) هذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة على القول الراجح (يقول يرضخ لهن) بصيغة المجهول من الرضخ ، قال في القاموس : رضخ له أعطاه عطاء غير كثير .

(باب هل يسهم للعبد)

قوله (عن عمير) بالتصغير قال في التقريب : عمير مولى أبي اللحم الغفاري صحابي شهد خيبر (مولى أبي اللحم) هو اسم فاعل من أبي يابى ، قال أبو داود ، قال أبو عبيدة : كان حرم اللحم على نفسه فسمى أبي اللحم (مع سادتي) جمع سيد

الله صلى الله عليه وسلم وكلموه أئني مملوك . قال : فأمرني فقلدت السيف فإذا أنا أجزه فأمرني بشيء من خزني المتاع ، وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها المجانين ، فأمرني بطرح بعضها وحبس بعضها .

وفي الباب عن ابن عباس .

وهذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا يسهم المملوك ، ولكن يرضخ له بشيء ، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

(فكلموا في) بتشديد الياء (وكلوه أئني مملوك) قال الطيبي : عطف على قوله ، فكلموا في ، أي كلموا في حق وشأن أولي بما هو مدح لي ، ثم أتبعوه بقولهم لاني مملوك انتهى (فقلدت السيف) بصيغة الماضي المجهول من التقليد ، قال في المجمع : أي أمرني أن أحمل السلاح وأكون مع المجاهدين لاتعلم المحاربة ، فإذا أنا أجزه ، أي أجر السيف على الأرض من قصر قامتي لصغر سني (فأمرني بشيء من خزني المتاع) بالخاء المعجمة المضمومة ، وسكون الراء المهملة بعدها مثلثة ، وهو سقطه في النهاية هو أثاث البيت ، قال في القاموس : الخزني بالضم أثاث البيت أو أرداد المتاع والغنائم (وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها المجانين فأمرني بطرح بعضها وحبس بعضها) أي بإسقاط بعض كلماتها التي تخالف القرآن والسنة : وإبقاء بعضها التي ليست كذلك ، وفيه دليل على جواز الرقية من غير القرآن والسنة بشرط أن تكون خالية عن كلمات شركية وعما منعت عنه الشريعة .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنه) أخرجه أحمد .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه .

قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا يسهم للمملوك الخ) وهو القول الراجح المعول عليه .

١٠ - بابُ ما جاء في أهلِ الذِّمَّةِ

يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُسَبِّحُهُمْ لَهُمْ

١٦٠١ - حدثنا الانصاري ، حدثنا معن حدثنا مالك بن أنس عن

الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن نيار الأسلمي عن عروة عن عائشة
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبْرِ
أَحِقَّه رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَذْكُرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَنَجْدَةً ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ
بِمُشْرِكٍ » .

وفي الحديث كلامٌ أكثر من هذا .

(باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسبهم لهم)

قوله (حتى إذا كان بحرة الوبر) الحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء ،
والوبر بفتح الواو والباء الموحدة بمدّها راء وبسكون الموحدة أيضاً : موضع
على أربعة أميال من المدينة (يذكر منه جرأة ونجدة) بفتح النون وسكون الجيم
أى شجاعة .

قوله (وفي الحديث كلام أكثر من هذا) أى روى هذا الحديث مطولاً رواه
أحمد ومسلم بطوله . فى المنتقى عن عائشة قالت : خرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل
بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكر منه جرأة ونجدة ففرح به
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه ، فلما أدركه قال : جئت لأتبعك
فأصيب معك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تومن بالله ورسوله ؟ قال :
لا ، قال : فارجع فلن أستعين بمشرك ، قالت : ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة
أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كما قال
أول مرة ، فقال : لا ، قال : فارجع فلن أستعين بمشرك ، قال فرجع فأدركه
بالبعداء فقال له كما قال أول مرة : تومن بالله ورسوله ؟ قال : نعم ، فقال له فانطلق .

هذا حديث حسنٌ غريبٌ . والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ ،
قالوا : لا يُسَهِمُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُوَّ .

ورأى بعضُ أهلِ العلمِ أَنَّ يُسَهِمَ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ .
وَيُرَوَّى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ
قَاتَلُوا مَعَهُ .

١٦:٢ — حدثنا بذلك قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ
عَنْ عَزْرَةَ بْنِ نَابِتٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا .

قوله (هذا حديث حسن غريب) أخرجه أحمد ومسلم مطولاً كما عرفت الآن .
قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، قالوا لا يسهم لأهل الذمة وإن
قاتلوا مع المسلمين العدو) وهو القول الراجح (ويروى عن الزهري أن النبي
صلى الله عليه وسلم أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه) هذا مرسل . وأخرجه أيضاً
أبو داود في المراسيل ، ومراسيل الزهري ضعيفة . واستدل به من قال إن أهل
الذمة يسهم لهم إذا شهدوا القتال مع المسلمين . قال الشوكاني في النيل : والظاهر
أنه لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد والذميين ، وما ورد من الأحاديث مما فيه
لإشعار بأن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لأحد من هؤلاء فينبغي حمله على الرضخ
وهو العطية القليلة جمعاً بين الأحاديث . وقد صرح حديث ابن عباس يعني
المذكور في باب من يرضخ له من الغنيمة بما يرشد إلى هذا الجمع ، فإنه نفي أن يكون
للنساء والعبيد سهم معلوم . وأثبت الحذيفة وهكذا حديثه الآخر ، فإنه صرح بأن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطى المرأة والمملوك دون ما يصيب الجيش ،
وهكذا حديث عمير المذكور فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم يرضخ له بشيء من
الآثاث ولم يسهم له ، فيحمل ما وقع في حديث حشر من أن النبي صلى الله عليه
وسلم أسهم للنساء بنخب على مجرد العطية من الغنيمة ، وهكذا يحمل ما وقع في مرسل
الزهري المذكور من الإسهام لقوم من اليهود ، وما وقع في مرسل الأوزاعي
المذكور أيضاً من الإسهام للصبيان كما لمح إلى ذلك المصنف انتهى كلام الشراكاني .

١٦٠٣ — حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا حفص بن غياث ، حدثنا
 بُرَيْدٌ ، وهو ابن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ ، عن جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عن أبي موسى
 « قال : قَدِمْتُ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ خَيْبَرَ
 فَأَسْهَمَ لَنَا مَعَ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا » .

هذا حديث حسن صحيح غريب . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم
 قال الأوزاعي من لحق بالمسلمين قبل أن يسهم للخيل أسهم له .

قلت : أراد بالمصنف صاحب المتنق فإنه قال بعد ذكر مرسل الأوزاعي
 وغيره ما لفظه : ويحمل الإسهام فيه وفيما قبله على الرضخ انتهى .

قوله (قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) ذكر الترمذي
 هذا الحديث مختصراً وذكره الشيخان مطولاً (فأسهم لنا مع الذين افتتحوها)
 استدل به من قال إنه يسهم لمن حضر بعد الفتح قبل قسمة الغنيمة . قال ابن التين :
 يحتمل أن يكون إنما أعطاهم من جميع الغنيمة لكونهم وصلوا قبل القسمة وبعد
 حوزها ، وهو أحد الأقوال للشافعي . قال ابن بطال : لم يقسم النبي صلى الله
 عليه وسلم في غير من شهد الواقعة إلا في خيبر فهي مستثناة من ذلك فلا تجعل
 أصلاً يقاس عليه ، فإنه قسم لأصحاب السفينة لشدة حاجتهم ، وكذلك أعطى
 الأنصار عوض ما كانوا أعطوا المهاجرين عند قدومهم عليهم . وقال الطحاوي :
 يحتمل أن يكون استطاب أنفس أهل الغنيمة بما أعطى الأشعريين وغيرهم . وما
 يؤيد أنه لا نصيب لمن جاء بعد الفراغ من القتال ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح
 وابن أبي شيبة عن عمر قال : الغنيمة لمن شهد الواقعة ، وأخرجه الطبراني والبيهقي
 مرفوعاً وموقوفاً وقال الصحيح موقوف ، وأخرجه ابن عدي من طريق أخرى عن
 علي موقوفاً ، ورواه الشافعي من قول أبي بكر وفيه انقطاع كذا في النيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم الخ) وفي بعض النسخ عند بعض أهل
 العلم وهو الظاهر .

١١ - بابُ ماجاء في الانتفاعِ بآنيةِ المشركين

١٦٠٤ - حدثنا زَيْدُ بْنُ أَخْرَمَ الطَّائِيُّ ، حدثنا أَبُو قَتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قَتَيْبَةَ ، حدثنا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قُدُورِ الْمُجُوسِ . قَالَ : أَنْقَوْهَا غَسَلًا وَاطْبَخُوهَا فِيهَا ، وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَبْعٍ ذِي نَابٍ » .

وقد رُوِيَ هذا الحديثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ . رَوَاهُ أَبُو إِدْرِيسَ الْخُولَانِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ وَأَبِي قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ . إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ .

١٦٠٥ - حدثنا هَنَّادٌ ، حدثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ . قَالَ : سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيَّ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخُولَانِيُّ

(باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين)

قوله (عن أبي ثعلبة) بفتح المثناة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فوحدة (الخسني) بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون نسبة إلى خشين ابن نمر في قضاة اسمه جرهم بايع النبي صلى الله عليه وسلمبيعة الرضوان وضرب له بسهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فأسلموا، نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين .

قوله (عن قدور المجوس) أى عن الطبخ فيها ، والقدور جمع القدر بكسر القاف وسكون الدال (انقوها) من الإنقاء (غسلا) تمييز (واطبخوها فيها) أى بعد الإنقاء بالغسل . قال الحافظ في الفتح بعد ذكر رواية الترمذي هذه ، وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة قلت إنما نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آنياتهم الحديث انتهى . وروى الشيخان عن أبي ثعلبة الخسني قال :

عائِدُ اللَّهِ بنُ عُبيدِ اللَّهِ . قالَ سَمِعْتُ أبا ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيَّ يَقولُ : « أَتَيْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم فقلتُ : يا رَسولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ ! قالَ : إِنَّ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيها ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيها » .

قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفناكل في آنيتهم ؟ قال لا تأكلوا فيها إلا إن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها ، قال في سبل السلام : استدله على نجاسة آنية أهل الكتاب وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكرهية ، ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار ، واستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى : إنما المشركون نجس ، والكتابي يسمى مشركاً إذ قد قالوا (المسيح بن الله) (وعزير بن الله) . وذهب الشافعي وغيره إلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى : وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، ولأنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة ، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا .

وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه ، قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه فنما ما أخرجه أحمد من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم دعاه يهودي إلى خبز شعير واهالة سنخة فأكل منها . قال في البحر : لو حرمت رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة استمالاتهم التي لا يخلو منها ملبوساً ومطعوماً ، والعادة في مثل ذلك تقضى بالاستفاضة . قال : وحديث أبي ثعلبة إما محمول على كراهة الأكل في آنيتهم الاستفاد لا لكونها نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها ، إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء ولسد ذريعة المحرم ، أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تفهده رواية أبي داود وأحمد بلفظ . إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيتهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتم غيرها للحديث ، وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد

هذا حديث حسن صحيح .

١٢ - باب في النفل

١٦٠٦ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا

سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مَكْحُولٍ

بأنية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد ، وأما الآية فالنجس لغة المستقدر فهو أعم من المعنى الشرعي ، وقيل معناه ذو نجس لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ، ولأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات فهي ملابسة لهم ، وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والأحاديث الموافقة حكمها ، وآية المائدة أصرح في المراد انتهى ما في السبل . وقال صاحب المنتقى : ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل إذا كانوا ممن لا تباح ذبيحته ، وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهراً فيه بأكل لحم الخنزير متمكناً فيه أو يذبح بالسن والظفر ونحو ذلك ، وأنه لا بأس بأنية من سواهم جمعاً بذلك بين الأحاديث . واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن ابن علي قال : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه انتهى ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في الباب الأول من أبواب الصيد (ونهى عن كل سبع ذى ناب) تقدم شرحه في كتاب الصيد .

قوله (عائد الله بن عبید الله) كذا وقع في النسخة الإجماعية عبید الله مصغراً وهو غلط والصواب عائد بن عبد الله مكبراً ، ووقع في الباب الأول من أبواب الصيد عائد بن عبد الله مكبراً وهو الصواب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب في النفل)

قال في المجمع النفل بفتح الناء وقد تسكن زيادة يخص بها بعض الغزاة وهو أيضاً الغنيمة انتهى . قلت : المراد هنا المعنى الأول .

عن أبي سلامٍ عن أبي أُمَامَةَ عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعَ ، وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثَ » .

وفي البابِ عن ابن عباسٍ وَحَبِيبِ بن مَسْلَمَةَ وَمَعْنِ بن يَزِيدَ وابنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بنِ الْأَكْوَعِ . وَحَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قوله (عن أبي سلام) بفتح السين وتشديد اللام المفتوحة اسمه مطور الأسود الحبشي ثقة يرسل من الثالثة .

قوله (كان ينفل) من التنفيل (في البدأة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة بعدها همزة مفتوحة (الربيع) أى ربع الغنيمة (وفي القفول) أى الرجوع (الثلث) أى ثلث الغنيمة ، وفي رواية أحمد كان إذا غاب في أرض العدو نفل الربع وإذا أقبل راجعاً وكل الناس نفل الثلث . قال الخطابي : البدأة ابتداء السفر للغزو ، وإذا نهضت سرية من جملة العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثمانية كان لهم بما غنموا الثلث لأن نهوضهم بعد القفل أشق لكون العدو على حذر وحزم انتهى . ورواية أحمد المذكورة تدل على أن تنفيل الثلث لأجل ما لحق الجيش من الكلال وعدم الرغبة في القتال لا لكون العدو قد أخذ حذره منهم .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسleme ومعن بن يزيد وابن عمر وسلمة بن الأكوع) أما حديث ابن عباس فليُنظر من أخرجه . وأما حديث حبيب بن مسleme فأخرجه أحمد وأبو داود عنه مرفوعاً بلفظ : نفل الرابع بعد الخمس في بدأته ونفل الثلث بعد الخمس في رجعته . وأما حديث معن بن يزيد فأخرجه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوى ولفظه : قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا نفل إلا بعد الخمس . وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان . وأما حديث سلمة بن الأكوع فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود .

١٦٠٧ — حدثنا هناد ، حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرَّوْيَا يَوْمَ أُحُدٍ » .

هذا حديث حسن غريب . إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزِّنَاد . وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّفْلِ مِنَ الْخُمْسِ ، فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : لَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَّلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَفَّلَ فِي بَعْضِهَا وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ الْمَغْنَمِ وَآخِرِهِ . قال ابن منصور : قُلْتُ : لَا جِدَالَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَّلَ إِذَا فَصَلَ بِالرُّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَإِذَا قَفَلَ بِالثَّلَاثِ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَقَالَ يُخْرَجُ الْخُمْسُ ثُمَّ يَنْفَلُ مِمَّا بَقِيَ وَلَا يُجَاوِزُ هَذَا . وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : النَّفْلُ مِنَ الْخُمْسِ . قَالَ إِسْحَاقُ : كَمَا قَالَ .

قوله (حديث عباده حديث حسن ، وأخرجه أحمد وابن ماجه ، وصححه ابن حبان) .

قوله (تنفل سيفه) أى أخذه زيادة عن السهم (ذا الفقار) بفتح الفاء والعامه يكسرونها كذا في الفائق وهو بدل من سيفه (وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد) قال التوربشتي : والرؤيا التى رأى فيه أنه رأى فى منامه يوم أحد أنه هز ذا الفقار فانقطع من وسطه ثم هزه هزه أخرى فعاد أحسن مما كان ، وقيل الرؤيا هى ما قال فيه : رأيت فى ذباب سيني ثلماً فأولته هزيمة ، ورأيت كأنى أدخلت يدي فى درع حصينة ، فأولتها المدينة الحديث .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه .

قوله (فقال يخرج الخمس ثم ينفل مما بقى الخ) قال الشوكاني : اختلف العلماء (١٢ تحفة الأحوذى — ٥)

١٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ قَتْلِ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ

١٦٠٨ — حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ
عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ
عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ » وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

١٦٠٩ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَنْسٍ وَسَمُرَةَ .

هل هو من أصل الغنيمة ، أو من الجنس ، أو من خمس الجنس ، أو مما عدا الجنس
على أقوال : ثم بسط الكلام في هذا الباب .

(بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ قَتْلِ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ)

قوله (عن عمر بن كثير بن أفلح) المدني مولى أبي أيوب ثقة من الرابعة
(عن أبي محمد مولى أبي قتادة) اسمه نافع قال في التقريب نافع بن عباس بموحدة
ومهملة أو نختانية ومعجمة ، أبو محمد الأقرع المدني مولى أبي قتادة . قيل له ذلك
للزومه ، وكان مولى عقيلة العقارية ثقة من الثالثة .

قوله (من قتل قتيلا) وفي رواية من قتل كافرا أى لمن قتل (عليه) أى على
قتل القتل (فله) أى لمن قتل (سلبه) بالتحريك : هو ما يوجد مع المحارب ،
من ملبوس وغيره عند الجمهور . وعن أحمد لا تدخل الدابة . وعن الشافعي يختص
بأداة الحرب .

قوله (وفي الحديث قصة) رواها الشيخان في صحيحهما .

قوله (وفي الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد وأنس وسمرة) .
أما حديث عوف بن مالك وخالد بن الوليد فأخرجه مسلم ، ففيه عن عوف بن مالك
أنه قال لخالد بن الوليد : أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟

وهذا حديث حسن صحيح . وأبو محمد هو نافع مولى أبي قتادة والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد . وقال بعض أهل العلم : للإمام أن يخرج من السلب الخمس . وقال الثوري النفل أن يقول الإمام : من أصاب شيئاً فهو له ، ومن قتل قتيلاً فله سلبه فهو جازئ وليس فيه الخمس وقال إسحاق : السلب للقاتل إلا أن يكون شيئاً كثيراً فرأى الإمام أن يخرج منه الخمس كما فعل عمر بن الخطاب .

قال بلي : وعن عوف وخالد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب ، رواه أحمد وأبو داود رضى الله عنهما . وأما حديث أنس فأخرجه أحمد وأبو داود وأما حديث سمرة فليُنظر من أخرجه .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد) ذهب الجمهور إلى أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه أم لا . واستدلوا على ذلك بحديث أبي قتادة هذا ، وهو الظاهر (وقال بعض أهل العلم : الإمام أن يخرج من السلب الخمس) روى عن مالك أنه يخرج الإمام بين أن يعطى القاتل السلب أو يخمسه ، واختاره القاضي إسماعيل قاله في النيل (وقال الثوري : النفل أن يقول الإمام : من أصاب شيئاً فهو له ، ومن قتل قتيلاً فله سلبه . قال الشوكاني : وذهب العترة والحنفية والمالكية إلى أنه لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك (وقال إسحاق السلب للقاتل إلا أن يكون شيئاً كثيراً فرأى الإمام أن يخرج منه الخمس كما فعل عمر بن الخطاب) احتج القائلون بتخمس السلب لعموم قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه) الآية ، فإنه لم يستثن شيئاً .

واستدل من قال إنه : لا يخمس فيه لحديث عوف بن مالك وخالد المذكور وجعلوه مخصصاً لعموم الآية .

١٤ - باب في كراهية بيع المغانم حتى تقسم

١٦١٠ - حدثنا هناد ، حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء المغانم حتى تقسم » .

وفي الباب عن أبي هريرة . وهذا حديث غريب .

١٥ - باب ملجاء في كراهية وطء الحبالي من السبايا

١٦١١ - حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري ، حدثنا أبو عاصم النبيل

(باب في كراهية بيع المغانم حتى تقسم)

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء المغانم حتى تقسم) أى عن بيعها واشترائها حتى تقسم . قال القارى : قال القاضى : المقتضى للنهى عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة ، وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضى له الجمل بعين المبيع وصفته إذا كان فى المغم أجناس مختلفة انتهى . وتبعه ابن الملك وغيره من علمائنا يعنى الحنفية . قال المظهر : يعنى لو باع أحد من المجاهدين نصيبه من الغنيمة لا يجوز لأن نصيبه مجهول ، ولأنه ملك ضعيف يسقط بالأعراض ، والملك المستقر لا يسقط بالأعراض انتهى .

قوله (وفى الباب عن أبي هريرة) لينظر من أخرجه .

قوله (وهذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه ، والحديث ضعيف ، فإن فى سنده محمد بن إبراهيم الباهلى البصرى ، قال أبو حاتم مجهول ، وأيضاً فى سنده محمد بن زيد العبدى ، قال فى التقريب لعلة ابن أبى القموس وإلا فجهول .

(باب ما جاء فى كراهية وطء الحبالي من السبايا)

الحبالي بفتح الحاء المهملة جمع الحبلى ، والسبايا جمع سبية .

عن وَهْبِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ أَنَّ
أَبَاهَا أَخْبَرَهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَنْ تُوطَأَ السَّبَايَا
حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ » .

وفي الباب عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ . وحديثُ عِرْبَاضٍ حديثٌ غريبٌ .
والعملُ على هذا عند أهل العلم .

قوله (حدثني أم حبيبة بنت عرياض بن سارية) قال في التقريب مقبولة
من الثالثة (نهى أن توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن) فيه دليل على أنه يحرم
على الرجل أن يوطأ الأمة المسيية إذا كانت حاملاً حتى تضع حملها : وروى أبو داود
وأحمد عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي أوطاس : لا توطأ
حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة ، وفيه دليل على أنه يحرم على
الرجل أن يوطأ الأمة المسيية إذا كانت حاملاً حتى تستبرئ بحيضة . وقد ذهب
إلى ذلك الشافعية والحنفية والثوري والنخعي ومالك ، وظاهر قوله ولا غير حامل
أنه يجب الاستبراء للبكر ، ويؤيده القياس على العدة ، فإنها تجب مع العلم براءة
الرحم . وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الاستبراء إنما يجب في حق من لم تعلم
براءة رحمها ، وأما من علمت براءة رحمها فلا استبراء في حقها . وقد روى
عبد الرزاق عن ابن عمر أنه قال : إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء وهو
في صحيح البخاري عنه ، ثم ذكر الشوكاني : مؤيدات لهذا القول ، ثم قال :
ومن القائلين بأن الاستبراء إنما هو للعلم ببراءة الرحم فحيث تعلم البراءة لا يجب
وحيث لا يعلم ولا يظن يجب : أبو العباس بن سريج وأبو العباس بن تيمية وابن القيم ،
ورجحه جماعة من المتأخرين منهم الجلال والمقبلي والمغربى والأمير وهو الحق ،
لأن العلة معقولة ، فإذا لم توجد مثنة كالحمل ولا مظنة كالمرأة المزوجة فلا وجه
لإيجاب الاستبراء . والقول بأن الاستبراء تعبدى وأنه يجب في حق الصغيرة ،
وكذا في حق البكر والآيسة ، ليس عليه دليل انتهى كلام الشوكاني .

قوله (وفي الباب عن رُوَيْفِعِ) بالتصغير . وأخرج حديثه أحمد والترمذي
وأبو داود عنه مرفوعاً : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولد

وقال الأوزاعي : إذا اشترى الرجل الجارية من السبي وهي حامل ،
فقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : لا توطأ حامل حتى تضع . قال :
الأوزاعي : وأما الحرأثر فقد مضت السنة فيهن بأن أمرن بالعدة . كل
هذا حدثني علي بن خشرم قال حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي .

١٦ - باب ما جاء في طعام المشركين

١٦١٢ - حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو داود الطيالسي
عن شعبة أخبرني سمك بن حرب . قال سمعت قبيصة بن هلب يحدث
عن أبيه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى ، فقال :
« لا يتخلجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية » .

غيره ، وزاد أبو داود : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقع على امرأة
من السبي حتى يستبرئها ، وفي لفظ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتكهن
ثيباً من السبايا حتى تحيض . رواه أحمد .

قوله (وحديث عرباض حديث غريب) وأخرجه ابن أبي شبة من حديث
علي بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع ، ولا
حامل حتى تستبرئ . بجمضة ، وفي إسناده ضعف وانقطاع .

قوله (قال حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي سكن الشام ،
روى عن الأوزاعي وخلق وعنه علي بن خشرم وخلق قال في حاشية الأحمدية ،
وفي نسخة صحيحة علي بن يونس قلت : هذا غلط والصواب عيسى بن يونس .

(باب ما جاء في طعام المشركين)

قوله (سمعت قبيصة بن هلب) بضم الهاء وسكون اللام (قال سألت النبي
صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى) ، وفي رواية سأله رجل فقال إن من الطعام
طعاماً أتخرج منه ، كذا في المشكاة (لا يتخلجن في صدرك طعام) وفي رواية شيء

هذا حديث حسن . قال محمود : وقال عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ
عَنْ سِمَاكِ عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ . قال محمود :
وقال وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ مُرَّةِ بْنِ قَطَرِيٍّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ
حَاتِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

والعملُ على هذا عند أهل العلم من الرخصة في طعام أهل الكتاب .

مكان طعام ، ويتخلجن بالخاء المعجمة ، قال الثوربشقي : يروى بالخاء المهملة
وبالخاء المعجمة فعناه بالمهملة لا يدخلن قلبك منه شيء فإنه مباح نظيف ، وبالمعجمة
لا يتحركن الشك في قلبك انتهى . وقال في المجموع : أصل الاختلاج الحركة
والاضطراب (ضارعت فيه النصرانية) أى شابهت لأجله أهل الملة النصرانية
من حيث امتناعهم إذا وقع في قلب أحدكم أنه حرام أو مكروه ، وهذا في المعنى
تعليل النهي . والمعنى لا تخرج ، فإنك إن فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية فإنه
من دأب النصارى وترهيبهم . وقال الطيبي : هو جواب شرط محذوف ، والجملة
الشرطية مستأنفة لبيان الموجب ، أى لا يدخلن في قلبك ضيق وحرَج لأنك على
الحنيفية السهلة السمحة ، فإنك إذا شددت على نفسك بمثل هذا شابهت فيه
الرهبانية ، فإن ذلك دأبهم وعادتهم ، قال تعالى : (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها
عليهم) الآية .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود (قال محمود) هو ابن غيلان
(عن مرى) بضم الميم وتشديد الراء المكسورة (قطري) بفتح القاف والطاء .
قال في التقريب : مرى بلفظ الذنب ابن قطري بفتح تحتين وكسر الراء مخففاً الكوفي
مقبول من الثالثة انتهى ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي :
لا يعرف ، تفرد عنه سمالك .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من الرخصة في طعام أهل الكتاب)
قد ذكر الترمذى في الباب لفظ طعام المشركين وليس في الحديث ذكر المشركين
فالظاهر أنه حل المشركين على أهل الكتاب في هذا الباب والله تعالى أعلم .

١٧ - باب في كراهية التفريق بين السبي

١٦١٣ - حدثنا عمر بن حفص الشيباني ، أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني حيي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وفي الباب عن علي . وهذا حديث حسن غريب . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا التفريق بين السبي بين الوالدة وولدها ، وبين الولد والوالد ، وبين الإخوة .

(باب في كراهية التفريق بين السبي)

قول (أخبرني حيي) بضم أوله ويأين من تحت الأول مفتوحة ابن عبد الله بن شريح المعافى المصرى صدوق يهم من الثالثة .

قوله (من فرق بين والدة وولدها) أى بما يزيل الملك (فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة) قال المناوى : التفريق بين أمة وولدها بنحو بيع حرام ، قبل التمييز عند الشافعى ، وقبل البلوغ عند أبى حنيفة .

قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه الترمذى في باب كراهية أن يفرق بين الأخوين من كتاب البيوع .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد والحاكم في المستدرک ، وقال صحيح وتعقب قاله المناوى ، وتقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في الباب المذكور وتقدم الكلام في هذه المسألة هناك .

١٨ - بابُ ما جاء في قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ

١٦١٤ - حدثنا أبو عُبَيْدَةَ بنُ أَبِي السَّفَرِ ، واسمُهُ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ الهَمْدَانِيُّ ومحمودُ بنُ غِيْلَانَ ، قالا حدثنا أبو داودَ الحَفَرِيُّ ، حدثنا يَحْيَى بنُ زَكْرِيَّا بنُ أَبِي زَائِدَةَ عن سُفْيَانَ بنِ سَعِيدٍ عن هِشَامٍ عن ابنِ سِيرِينَ عن عُبَيْدَةَ عن عليٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ جِبْرِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ : خَيْرُهُمْ - يَعْنِي أَصْحَابُكَ - فِي أَسَارَى بَدْرٍ ، أَتَقْتُلُ أَوْ الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ قَابِلًا مِثْلَهُمْ ، قَالُوا : الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِنَّا » .

(باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء)

قوله (هبط عليه) أى نزل عليه . (فقال) أى جبريل (له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (خيرهم) بصيغة الأمر من التخيير (يعنى أصحابك) أى يريد بالضمير أصحابك ، وهذا التفسير إما من على أو من بعده من الرواة . والمعنى : قل لهم أنتم مخيرون فى أسارى بدر (القتل أو الفداء) بالنصب فهما أى فاخياروا القتل أو الفداء . والمعنى أنكم مخيرون بين أن تقتلوا أسارى ، ولا يلحقكم ضرر من العدو وبين أن تأخذوا منهم الفداء . (على أن يقتل منهم) أى من الصحابة (قابل) كذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها قابل بالتون وهو الظاهر (مثلهم) يعنى بعدد من يطلقون منهم ، يكون الظفر للكفار فيها ، وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون وأسر سبعون (قالوا) أى الصحابة (الفداء) أى اخترنا الفداء (ويقتل منا) بالنصب بإضمار أن بعد الواو العاطفة على الفداء ، أى وأن يقتل منا فى العام المقبل مثلهم ، قال القارى : وفى نسخة يعنى من المشكاة بالرفع فهما أى اختيارنا فداءهم وقتل بعضنا بقتل من المسلمين يوم أحد مثل ما افتدى المسلمون منهم يوم بدر ، وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون وأسر سبعون . قال تعالى : (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم) وإنما اختاروا ذلك رغبة منهم فى إسلام أسارى بدر ، وفى نيلهم درجة الشهادة فى السنة

القابلة وشفقة منهم على الأسارى بمكان قرابتهم منهم . قال التوربشتي : هذا الحديث مشكل جداً لخالفته ما يدل على ظاهر التنزيل ، ولما صح من الأحاديث في أمر أسارى بدر ، أن أخذ الفداء كان رأياً رأوه فعبوتوا عليه ، ولو كان هناك تخيير بوحى سماوى لم تتوجه المعاتبة عليه ، وقد قال الله تعالى : (ما كان لنى أن تكون له أسرى) إلى قوله (لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) وأظهر لهم شأن العقوبة بقتل سبعين منهم بعد غزوة أحد عند نزول قوله تعالى : (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها) . ومن نقل عنه هذا التأويل ، من الصحابة على رضى الله تعالى عنه ، فلعن علياً ذكر هبوط جبريل في شأن نزول هذه الآية وبيانها فاشتبه الأمر فيه على بعض الرواة . وبما جراًنا على هذا التقدير سوى ما ذكرناه هو أن الحديث تفرد به يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن سفيان من بين أصحابه فلم يروه غيره ، والسمع قد يخطئ ، والذسيان كثيراً يطرأ على الإنسان ، ثم إن الحديث روى عنه متصل وروى عن غيره مرسل ، فكان ذلك مما يمنع القول لظاهره : قال الطيبي : أقول وبالله التوفيق : لا منافاة بين الحديث والآية ، وذلك أن التخيير في الحديث وارد على سبيل الاختيار والامتحان والله أن يمتحن عباده بما شاء ، امتحن الله تعالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن) الآيتين ، وامتحن الناس بتعليم السحر في قوله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقول لا إنما نحن فتنة) وامتحن الناس بالمسكين ، وجعل المحنة في الكفر والإيمان بأن يقبل العامل تعلم السحر فيكفر ، ويؤمن بترك تعلمه ، ولعل الله تعالى امتحن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين أمرين القتل والفداء ، وأنزل جبريل عليه السلام بذلك ، هل هم يختارون ما فيه رضا الله تعالى من قتل أعدائه أم يؤثرون العاجلة من قبول الفداء ، فلما اختاروا الثاني عوقبوا بقوله تعالى : (ما كان لنى أن تكون له أسرى حتى يشخن في الأرض) . قال القارى بعد ذكر هذا الكلام ما لفظه : قلت بعون الله إن هذا الجواب غير مقبول لأنه معلول ومدخول ، فإنه إذا صح التخيير لم يحز العتاب والتعبير فضلاً عن التعذيب والتعزير ، وأما ما ذكره من تخيير أمهات المؤمنين ، فليس فيه أنهن لو اخترن الدنيا لعذبن في العقبي ، ولا في الأولى ، وغايته أنهن يحرم من مصاحبة المصطفى لفساد اختيارهن الأدنى

وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي برزة وجبير بن مطعم .

بالأعلى . وأما قضية المملكين . وقضية تعليم السحر ، فنعم امتحان من الله وابتلاء ، لكن ليس فيه تخيير لأحد ، ولهذا قال المفسرون في قوله تعالى (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) أنه أمر تهديد لا تخيير . وأما قوله : أم يؤثرون الأعراض العاجلة من قبول الفدية فلما اختاروه عوقبوا بقوله (ما كان لنبي) الآية ، فلا يخفى مافيه من الجرأة العظيمة والجناية الجسيمة ، فإنهم ما اختاروا الفدية لا للتقوية على الكفار ، وللشفقة على الرحم ، ولرجاء أنهم يؤمنون ، أو في أصلاهم من يؤمن . ولا شك أن هذا وقع منهم اجتهداً وافق رأيه صلى الله عليه وسلم ، غاية أن اجتهد عمر وقع أصوب عنده تعالى ، فيكون من موافقات عمر رضى الله عنه ، ويساعدنا ما ذكره الطيبي ، من أنه يعضده سبب النزول ، روى مسلم والترمذى عن ابن عباس عن عمر رضى الله عنهم ، أنهم لما أسروا الأسارى يوم بدر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضى الله عنهما : ماترون في هؤلاء الأسارى ؟ فقال أبو بكر : يارسول الله بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم إلى الإسلام ، فقال صلى الله عليه وسلم : ماترى يا ابن الخطاب ؟ قلت : لا والله يارسول الله ما أرى الذى رأى أبو بكر ، ولكنى أرى أن تمكنتنا ، فنضرب أعناقهم ، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديده ، فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت ، فلما كان من الغد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدان يسيكيان ، فقلت : يارسول الله أخبرنى من أى شىء تبكى وصاحبك ؟ فقال أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة ، وأنزل الله تعالى الآية انتهى . قال القارى : ويمكن أن يقال جمعاً بين الآية والحديث أن اختيار الفداء منهم أولاً كان بالإطلاق ثم وقع التخيير بعده بالتقييد والله أعلم .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي برزة وجبير بن مطعم) أما حديث ابن مسعود ، فأخرجه أبو داود ، وأما حديث أنس ، فأخرجه مسلم ،

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديثِ الثَّوْرِيِّ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ
ابنِ أَبِي زَائِدَةَ .

وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

وَرَوَى ابْنُ عُيُونٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .

وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ اسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ .

١٦١٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ
عَنْ عَمِّهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَى رَجُلَيْنِ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَرزَةَ ، فَلْيَنْظُرْ مَنْ أَخْرَجَهُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ ،
فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

قوله (هذا حديث حسن غريب الخ) قال الطيبي : قول الترمذى هذا حديث
غريب لا يشعر بالطعن فيه ، لأن الغريب قد يكون صحيحاً انتهى . قال القارى :
وقد يكون ضعيفاً فيصلح للطعن في الجملة انتهى . قلت : الأمر كما قال الطيبي .

قوله (أبو داود الحفرى) بفتح الحاء المهملة والفاء وبالراء نسبة إلى موضع
بالكوفة (اسمه عمر بن سعد) بن عبيد ثقة عابد من التاسعة (فدى رجلين من
المسلمين برجل من المشركين) زاد في رواية أحمد من بنى عقيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأخرجه مسلم مطولاً .

وَعَمَّ أَبِي قِلَابَةَ هُوَ أَبُو الْمَهَلَبِ وَأَسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو ، وَيُقَالُ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو . وَأَبُو قِلَابَةَ أَسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْجَرْمِيُّ .

والعملُ على هذا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَسَارَى ، وَيَقْتُلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ ، وَيَقْدِيَ مَنْ شَاءَ ، وَاخْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَتْلَ عَلَى الْفِدَاءِ .
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : بَلَّغَنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) نَسَخْتُمَا (فَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ) .

١٦١٦ — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : إِذَا أُسِرَ الْأَسِيرُ يُقْتَلُ أَوْ يُفَادَى أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : إِنْ قَدَرُوا أَنْ يُفَادُوا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا . قَالَ إِسْحَاقُ : الْإِنْخَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا فَأُطْمِعُ بِهِ الْكَذِبَ .

قوله (وعم أبي قلابه هو أبو المهلب) بضم الميم وفتح الهاء وباللام المشددة المفتوحة الجرmy البصرى (واسمه عبد الرحمن بن عمر الخ ثقة من الثانية) .
قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم الخ) قال الشوكاني في النيل : مذهب الجمهور أن الأمر في الأسارى الكفرة من الرجال إلى الإمام يفعل ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين . وقال الزهرى ومجاهد وطائفة : لا يجوز أخذ الفداء من الكفار أصلا . وعن الحسن وعطاء لا تقتل الأسرى بل يتخير من المن والفداء . وعن مالك : لا يجوز المن بغير فداء . وعن الحنفية : لا يجوز المن أصلا لا بفداء ولا بغيره . قال الطحاوى : وظاهر الآية يعنى قوله تعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) حجة للجمهور ، وكذا حديث أبي هريرة فى قصة ثمامة . وقال أبو بكر

١٩ - باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان

١٦١٧ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أخبره «أن

امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان .»

وفي الباب عن بريدة ورباح ، ويقال رباح بن الربيع والأسود بن سريع وابن عباس والصعب بن جثامة .

الرازي : احتج أصحابنا لكرهية فداء المشركين بالمال ، بقوله تعالى : (لولا كتاب من الله سبق) الآية ، ولا حجة لهم في ذلك لأنه كان قبل حل الغنيمة كما قدمنا عن ابن عباس : والحاصل أن القرآن والسنة قاضيان بما ذهب إليه الجمهور فإنه قد وقع منه صلى الله عليه وسلم المن وأخذ الفداء ، ووقع منه القتل ، فإنه قتل النضر ابن الحارث وعقبة بن معيط وغيرهما ، ووقع منه فداء رجلين من المسلمين برجل من المشركين ، قال : وقد ذهب إلى جواز فك الأسير من الكفار بالأسير من المسلمين جمهور أهل العلم لحديث عمران بن حصين .

(باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان)

قوله (ونهى عن قتل النساء والصبيان) قال ابن الهمام : ما أظن إلا أن حرمة قتل النساء والصبيان لإجماع . وعن أبي بكر أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام وقال لا تقتلوا الولدان ، ولا النساء ولا الشيوخ الحديث ، قال : لكن يقتل من قاتل من كل من قلنا إنه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة والشيوخ والرهبان إلا أن الصبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما ، أما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم فإنهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الأسر ، والمرأة المسلمة تقتل وإن لم تقاتل ، وكذا الصبي الملك والمعتوه الملك ، لأن في قتل الملك كسر شوكتهم كذا في المراقبة ، قلت : في بعض كلام ابن الهمام هذا تأمل فتأمل .

قوله (وفي الباب عن بريدة ورباح ويقال رباح بن الربيع) قال الحافظ في الفتح : رباح بكسر الراء المهملة بعدها تحتانية ، وقال المنذري بالباء الموحدة ، ويقال بالياء

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ
من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وغيرهم كَرِهُوا قَتْلَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ .
وهو قولُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ .

التحتمانية ، ورجح البخارى أنه بالوحدة (والأسود بن سريع وابن عباس والصعب
ابن جثامة) أما حديث بريدة فأخرجه مسلم ، ولما حديث رباح فأخرجه أحمد
وأبو داود . وأما حديث الأسود بن سريع فأخرجه أحمد . وأما حديث ابن
عباس فأخرجه أحمد وفيه : ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع . وأما حديث
الصعب بن جثامة فأخرجه الترمذى فى هذا الباب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا النسائي .

قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم الخ) قال الشوكاني : أحاديث
الباب تدل على أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ، وإلى ذلك ذهب مالك
والأوزاعي ، فلا يجوز ذلك عندهما بحال من الأحوال حتى لو ترس أهل
الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان
لم يحز رميهم ولا تحريقهم ، وذهب الشافعى والكوفيون إلى الجمع بين الأحاديث
المختلفة فقالوا : إذا قاتلت المرأة جاز قتلها . وقال ابن حبيب من المالكية لا يجوز
القصص إلى قتلها إذا قاتلت إلا إن باشرت القتل ، أو قصدت إليه : ويدل على
ما رواه أبو داود فى المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة
مقتولة يوم حنين فقال : من قتل هذه ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله غنمتها
فأردفتها خلقي ، فلما رأت الهزيمة فيها أهوت إلى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها ، فلم ينكر
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووصله الطبرانى فى الكبير وفيه حجاج
ابن أرتاة وابن أبى شيبه عن عبد الرحمن بن يحيى الأنصارى . ونقل ابن بطال أنه
اتفق الجميع على المنع من القصد إلى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفن ،
وأما الولدان فلقصورهم عن فعل الكفار ولما فى استبقائهم جميعاً من الانتفاع إما

ورخص بعض أهل العلم في البيات وقتل النساء فيهم والولدان ، وهو قول أحمد وإسحاق ، ورخصاً في البيات .

١٦١٨ — حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا سفيان بن عيينة

عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : أخبرني الصعب ابن جثامة قال : « قلت يا رسول الله إن خيلنا أوطأت من نساء المشركين وأولادهم ، قال : هم من آبائهم » .

هذا حديث حسن صحيح .

بالرق أو الفداء فيمن يجوز أن يفادى به انتهى (ورخص بعض أهل العلم في البيات) بفتح الموحدة هو الغارة بالليل (وقتل النساء فيهم) أى في الكفار (والولدان) عطف على النساء (وهو قول أحمد وإسحاق رخصاً في البيات . قال الحافظ في الفتح قال أحمد : لا بأس في البيات ولا أعلم أحداً كرهه انتهى . قوله (أخبرني الصعب بن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة اللثنية صحابي عاش إلى خلافة عثمان .

قوله (هم من آبائهم) وفي رواية البخاري : هم منهم ، قال الحافظ أى في الحكم تلك الحالة ، فليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية ، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم . قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا النسائي ، وزاد أبو داود . قال الزهري : ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان كذا في المنتقى . قال الشوكاني : استدل به من قال إنه لا يجوز قتلهم مطلقاً انتهى . قال وهذه الزيادة أخرجه الإسماعيلي من طريق جعفر الفرياني عن علي بن المديني عن سفيان بلفظ : وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال وأخبرني ابن كعب ابن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان . وأخرجه أيضاً ابن حبان مرسلًا كأبي داود ، قال في الفتح : وكان الزهري أشار بذلك إلى نسخ حديث الصعب انتهى .

٢٠ - باب

١٦١٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ
ابنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي بَعْثٍ ، فَقَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَاخْرِقُوهُمَا
بِالنَّارِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ : إِنِّي
كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا بِالنَّارِ ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا
اللَّهُ ، وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا » .

وفي الباب عن ابن عباسٍ وخَمَزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ .

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ . وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجُلًا
فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ . وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ
سَعْدٍ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ .

(باب)

قوله (في بعث) أى في جيش (وإن النار لا يعذب بها إلا الله) هو خبر بمعنى
النهى . وقد اختلف السلف في التحريق ففكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما
مطلقاً سواء كان في سبب كفر أو في حال مقاتلة أو في قصاص ، وأجازه على
وخالد بن الوليد وغيرهما . قال المهلب : ليس هذا النهى على التحريم بل على
سبيل التواضع ، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة ، وقد سئل النبي صلى الله
عليه وسلم ، أعين العربيين بالحديد ، وقد أحرق أبو بكر بالنار في حضرة الصحابة
وحرق خالد بن الوليد ناساً من أهل الردة ، وكذلك حرق على .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخاري
وأبو داود .

٢١ - باب ما جاء في الغُلُولِ

١٦٢٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيٌّ مِنَ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .
وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجَمْعِيِّ .

(باب ما جاء في الغلول)

قال المنذرى فى الترغيب : الغلول هو ما يأخذه أحد الغزاة من الغنيمة مختصاً به ولا يحضره إلى أمير الجيش ليقسمه بين الغزاة ، سواء قل أو كثر ، وسواء كان الآخذ أمير الجيش أو أحدهم . واختلاف العلماء فى الطعام والعلوفة ونحوهما اختلافاً كبيراً انتهى . وقال الجزرى فى النهاية : الغلول الخيانة فى المغنم والسروقة من الغنيمة قبل القسمة ، وكل من خان فى شيء خفية فقد غل ، وسميت غلولا لأن الأيدى فيها مغلولة أى متنوعة ، مجعول فيها غل ، وهو الحديد التى تجمع يد الأسير إلى عنقه ويقال لها جامعة أيضاً انتهى .

قوله (وهو برىء من الكبر) بكسر الكاف وسكون الموحدة وبالراء (والدين) بفتح الدال المهملة وسكون التحتية (دخل الجنة) يفهم منه أن من مات وهو ليس بريئاً من هذه الثلاث لا يدخل الجنة .

قوله (وفى الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجنبى) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان . وأما حديث زيد بن خالد فأخرجه مالك وأحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

اعلم أن الترمذى لم يحكم على حديث ثوبان بهذا بشيء من الصحة والضعف ، وقد صححه الحاكم قال المنذرى فى الترغيب بعد ذكر هذا الحديث : رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما .

١٦٢١ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن سعيده عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ فارق الروح الجسد وهو برى من ثلاث : الكنز والغلول والدين دخل الجنة » هكذا . قال سعيده : الكنز ، وقال أبو عوانة في حديثه : الكبر ، ولم يذكر عن معدان . وروايه سعيده أصح .

١٦٢٢ — حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا سماك أبو زميل الحنفي قال : سمعت ابن عباس يقول حدثني عمر بن الخطاب قال : « قيل يا رسول الله إن فلاناً قد استشهد ، قال : كلاً قد رأيته في النار بعباءة قد غابها ، قال : قم يا عمر فنار أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمن ثلاثاً » .

قوله (عن سعيده) هو ابن أبي عروبة (من فارق الروح الجسد) أى من فارق روحه جسده ، وكذلك وقع في بعض نسخ الترغيب (الكنز) بفتح الكاف وسكون النون وبالزاي . قال في مجمع البحار الكنز لغة المال المدفون تحت الأرض ، فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كنزاً شرعاً وإن كان مكنوزاً لغة ، ويشهد عليه ما ورد : كل ما أدبت زكاته فليس بكنز (هكذا قال سعيده : الكنز) يعنى بالكاف والنون والزاي (وقال أبو عوانة في حديثه الكبر) يعنى بالكاف والموحدة والراء (ورواية سعيده أصح) قال البيهقي في كتابه عن أبي عبد الله يعنى الحاكم : الكنز مقيد بالزاي والصحيح في حديث أبي عوانة بالراء .

قوله (حدثنا سماك أبو زميل) بضم الزاي المعجمة وفتح الميم مصغراً ، وسماك بكسر أوله وتخفيف الميم هو ابن الوليد اليمامي الكوفي ليس به بأس من الثالثة (إن فلاناً قد استشهد) بصيغة المجهول أى صار شهيداً (قال كلا) زجر ورد

هذا حديث حسن صحيح غريب .

٢٢ - باب ما جاء في خروج النساء في الحرب

١٦٢٣ - حدثنا بشر بن هلال الصواف حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأُمِّ سَلَمَةَ ونِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَسْقِينَ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى » .

لقولهم في هذا الرجل إنه شهيد محكوم له بالجنة أول وهلة ، بل هو في النار بسبب غلوله (بعباءة) العباء والعباءة ضرب من الأكسية قاله الطيبي ، وقال في القاموس العباء كساء كالعباءة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم . وأحاديث الباب تدل على تحريم الغلول من غير فرق بين القليل منه والكثير ، وقد ورد في حديث أبي هريرة عند مسلم : لا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن . ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر ، وقد صرح القرآن والسنة بأن الغال يأتي يوم القيامة والشئ الذي غله معه .

(باب ما جاء في خروج النساء في الحرب)

قوله (يسقين الماء ويداوين الجرحى) وفي حديث الربيع نسق القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة ، وفي حديث أم عطية عند أحمد ومسلم وابن ماجه قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أخلفهم في رحالهم وأصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى وأقوم على الزمنى . وفي هذه الأحاديث دليل على أنه يجوز خروج النساء في الحرب لهذه المصالح . والجهاد ليس بواجب على النساء ، يدل على ذلك حديث عائشة عند أحمد والبخاري قالت : يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لكن أفضل الجهاد حج مبرور . قال ابن بطال : دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء ، ولكن ليس في قوله أفضل الجهاد حج مبرور ، وفي رواية البخاري : جهادكن الحج . ما يدل على أنه ليس لمن أن يتطوعن بالجهاد ، وإنما لم يكن واجباً

وفي الباب عن الربيع بنت معوذ . وهذا حديث حسن صحيح .

٢٣ - باب ما جاء في قبول هدايا المشركين

١٦٢٤ - حدثنا علي بن سميذ الكندي حدثنا عبد الرحيم ابن سليمان عن إسرائيل عن ثوير عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنْ كَسَرْتُمْ أَهْدَى لَهُ فَقَبِلْ ، وَأَنْ الْمُلُوكَ أَهْدُوا إِلَيْهِ فَقَبِلْ مِنْهُمْ » .
وفي الباب عن جابر . وهذا حديث حسن غريب . وثوير هو ابن أبي فاختة اسمه سعيد بن علاقة . وثوير يكنى أبا جهنم .

لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال ، فلذلك كان الحج أفضل لمن من الجهاد انتهى .

قوله (وفي الباب عن الربيع بنت معوذ) أخرجه أحمد والبخاري .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

(باب ما جاء في قبول هدايا المشركين)

قوله (عن ثوير) بضم الثاء المثناة وفتح الواو مصغراً .

قوله (إن كسرى) بكسر الفاء وفتحها لقب ملوك الفرس (فقبل منهم) هذا الحديث من الأحاديث التي تدل على جواز قبول هدايا المشركين وهي كثيرة ، وسيأتي التوفيق بينها وبين الأحاديث التي تدل على المنع .

قوله (وفي الباب عن جابر) قال العيني في شرح البخاري : روى في هذا الباب عن جماعة من الصحابة عن جابر رضي الله عنه رواه ابن عدى في الكامل عنه ، قال : أهدى النجاشي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قارورة من غالية ، وكان أول من عمل له الغالية . قال العيني : لم أجد في هدايا الملوك له صلى الله عليه وسلم من حديث جابر إلا هذا الحديث ، والنجاشي كان قد أسلم ، ولا مدخل للحديث في الباب إلا أن يكون أهده له قبل إسلامه وفيه نظر ، ويحتمل أن يراد بالنجاشي

نجاشي آخر ، من ملوك الحبشة لم يسلم كما في الحديث الصحيح عند مسلم من حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب قبل موته إلى كسرى وقيصر وإلى النجاشي وإلى كل جبار يدعوهم الحديث . وعن أبي حميد الساعدي قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وأهدى ملك أيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة وكتب له بيجرهم ، أخرجه الشيخان . وعن أنس أخرجه مسلم والنسائي من رواية قتادة عنه : أن أكيدر دومة الجندل أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبة من سندس . ولأنس حديث آخر رواه ابن عدي في الكامل من رواية علي بن زيد عن أنس : أن ملك الروم أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ممشقة من سندس فلبسها ، أورده في ترجمة علي وضعفه ، قال العيني : الممشقة بضم الميم الأولى ، وفتح الثانية ، وتشديد الشين المعجمة ، وبالقفاف هو الثوب المصبوغ بالمشق بكسر الميم ، وهو المغرة ، ولأنس حديث آخر رواه أبو داود من رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس : أن ملك ذي يزن أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين ناقة فقبلها . وعن بلال بن رباح أخرجه أبو داود عنه حديثاً مطولاً ، وفيه ألم تر إلى الركائب المناخاة الأربع فقلت بلى . فقال : إن لك رقابهن وماعلن فإن عليهن كسوة وطعاماً أهداهن إلى عظيم فذك ، فاقبضن فاقض دينك . وعن حكيم بن حزام أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير من رواية عراك بن مالك أن حكيم ابن حزام قال : كان محمد أحب رجل في الناس إلى في الجاهلية ، فلما تذبأ وخرج إلى المدينة شهد حكيم بن حزام الموسم وهو كافر فوجد حلة لذي يزن تباع فاشتراها بخمسين ديناراً لهدايا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم بها عليه المدينة فأمره على قبضها هدية فأبى ، قال عبد الله : حسبته ، قال : إنا لا نقبل شيئاً من المشركين ولكن إن شئت أخذناها بالثمن ، فأعطيته حين أبى على الهدية . انتهى ما في شرح البخاري للعيني .

قوله (وهذا حديث حسن غريب) وأخرجه أيضاً البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ، وفي إسناده ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف (وثوير هو ابن أبي فاختة) بخاء معجمة مكسورة ومثناة مفتوحة (اسمه) أي اسم أبي فاختة (سعيد بن علاقة) بكسر العين المهملة .

١٦٢٥ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو داود عن عمران القطان عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار : « أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية أو ناقة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أسأمت ؟ فقال : لا : قال : فإني نهيت عن زبد المشركين . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . ومعنى قوله « إني نهيت عن زبد المشركين » يعني هداياهم .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقبل من المشركين هداياهم . وذكر في هذا الحديث الكراهية . واحتمل أن يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم .

قوله (عن عياض) بكسر أوله وتخفيف التحتانية وآخره ضاد معجمة ، (بن حمار) بكسر المهملة ، وتخفيف الميم التيمى المجاشعى صحابى ، سكن البصرة وعاش إلى حدود الخمسين .

قوله (إني نهيت) بصيغة المجهول (عن زبد المشركين) بفتح الزاى وسكون الباء الموحدة وفى آخره دال مهملة وهو الرشد والعطاء .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وفى الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عقبة فى المغازى أن عامر بن مالك الذى يدعى ملاعب الأسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى له . فقال : إني لأقبل هدية المشركين الحديث ، قال فى الفتح رجاله ثقات إلا أنه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح .

قوله (واحتمل أن يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم) . قال الحافظ فى الفتح : جمع الطبرى بين هذه الأحاديث المختلفة بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة ، والقبول فيما أهدى المسلمين ، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وسلم خاصة . وجمع غيره بأن الامتناع فى حق

٢٤ - بابُ ما جاء في سَجْدَةِ الشُّكْرِ

١٦٢٦ - حدثنا محمد بن المُنَنَّى حدثنا أبو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ أَمْرٌ فَسُرَّ بِهِ فَخَرَّ سَاجِدًا » .

من يريد بهديته التودد والموالاتة والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام ، وهذا أقوى من الأول ، وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب ، والرد على من كان من أهل الأوثان ، وقيل يتمتع ذلك لغيره من الأمراء وأن ذلك من خصائصه ، ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ، ومنهم من عكس ، وهذه الاجوبة الثلاثة ضعيفة ، فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص انتهى كلام الحافظ .

قلت : يدل على قول من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ما رواه أحمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال : قدمت قتيلة ابنة عبد العزى بن سعد على ابنتها أسماء بهدايا ضباب وأقط وسمن وهى مشركة ، فأبت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها ، فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) إلى آخر الآية . فأمرها أن تقبل هديتها وأن تدخلها بيتها كذا في المنتقى .

ولا يبعد أن يقال إن الأصل هو عدم جواز قبول هدايا المشركين ، لكن إذا كانت في قبول هداياهم مصلحة عامة أو خاصة فيجوز قبولها والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في سجدة الشكر)

قوله (حدثنا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة) قال الحافظ صدوق بهم ، (عن أبيه) أى عبد العزيز بن أبي بكرة وهو صدوق (عن أبي بكرة) ، صحابي . اسمه نقيع بن الحارث .

قوله (فسرَّ به) بصيغة المجهول أى فصار مسروراً به (فخر) من الخور .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ
بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَأَوْا
سَجْدَةَ الشُّكْرِ .

قوله (هذا حديث حسن غريب) أخرجه الحنسة إلا النسائي ، قال الشوكاني :
في إسناده بكار بن عبد العزيز وهو ضعيف عند العقيلي وغيره ، وقال ابن معين :
إنه صالح الحديث انتهى ، وقال الحافظ : صدوق يهم . وفي الباب أحاديث كثيرة
قال البيهقي : في الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجابر وأبي جحيفة انتهى . وقال
المنذرى : وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء بإسناد صحيح ، ومن
حديث كعب بن مالك وغير ذلك انتهى .

قلت وفي الباب أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف أخرجه أحمد والبخاري والحاكم
عن سعد بن أبي وقاص أخرجه أبو داود ، وقال في المنتقى : وسجد أبو بكر حين
جاء قتل مسيلمة ، رواه سعيد بن منصور وسجد على حين وجد ذا الندية في الخوارج ،
رواه أحمد في مسنده ، وسجد كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بشر
بتوبة الله عليه ، وقصته متفق عليها .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا سجدة الشكر) قال
الشوكاني في النيل بعد ذكر أحاديث سجود الشكر ما لفظه : وهذه الأحاديث تدل
على مشروعية سجود الشكر ، وإلى ذلك ذهب العترة وأحمد والشافعي . وقال
مالك ، وهو مروى عن أبي حنيفة أنه يكره إذا لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم
مع تواتر النعم عليه صلى الله عليه وسلم . وفي رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لأنه لم
يؤثر ، وإنكار ورود سجود الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين
الإمامين مع وروده عنه صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف
وذكرناها من الغرائب . وما يؤيد ثبوت سجود الشكر قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث سجدة ص : هي لنا شكر ولداود توبة .

٢٥ - بابُ ماجاء في أمانِ المرأةِ والعبدِ

١٦٢٧ - حدثنا يحيى بنُ أَكْثَمَ حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازِمٍ
عن كَثِيرِ بنِ زَيْدٍ عن الوليدِ بنِ رَبَاحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبيِّ صلى اللهُ
عليه وسلم قال : « إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ يَعْنِي تَجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ » .
وفي البابِ عن أُمِّ هَانِيٍّ وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

١٦٢٨ - حدثنا أبو الوليدِ الدَّمَشَقِيُّ حدثنا الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ قال :
أخبرني ابنُ أبي ذَنْبٍ عن سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عن أبي مُرَّةَ مولى عَقِيلِ بنِ أَبِي طَالِبٍ
عن أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّهَا قَالَتْ : « أَجَرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَائِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم : قَدْ أَمَنَّا مِنْ أَمْنَتِ » .

(باب ماجاء في أمان المرأة والعبد)

قوله (إِنْ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ) أى تأخذ الأمان على المسلمين ، أى جاز
أن تأخذ المرأة المسلمة الأمان للقوم (يعنى تجير على المسلمين) يقال أجرت فلاناً
على فلان أغثته منه ومنعته ، وإنما فسر به لإيهامه ، فإن مفعول قوله لتأخذ
محذوف أى الأمان والدال عليه قرائن الأحوال قاله الطيبي .

قوله (وفي الباب عن أم هانئ) . أخرجه الشيخان ، وفيه قوله صلى الله
عليه وسلم : قد أجرنا من أجرت يأُم هانئ ، وأخرجه الترمذى أيضاً مختصراً
في هذا الباب .

قوله (وهذا حديث حسن غريب) ذكره الشوكاني في النيل وسكت عنه .
قوله (عن أبي مرة) بضم الميم وشدة الراء اسمه يزيد مدني مشهور بكنيته
ثقة من الثالثة (عن أم هانئ) بكسر نون وبهمزة اسمها فاختة وقيل عاتكة وقيل
هند بنت أبي طالب أسلمت عام فتح مكة (أجرت رجلين من أحمائي) جمع حمو
قريب الزوج (قد أمانا) أى أعطينا الأمان .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ ، أجازوا
أمانَ المرأةِ والعبدِ . وهو قولُ أحمدَ وإسحاقَ ، أجازا أمانَ المرأةِ والعبدِ .
وقد روى عن عمرَ بنِ الخطابِ أَنَّهُ أَجازَ أمانَ العبدِ . وأبو مُرَّةَ مؤلَّى عقيلِ
ابنِ أبي طالبٍ ، ويُقالُ له أيضاً مؤلَّى أمِّ هانئٍ ، واسمُهُ يزيدُ .

وروى عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ وعبدِ اللهِ بنِ عمرٍو عن النبيِّ صلى الله
عليه وسلم أَنَّهُ قالُ : « ذِمَّةُ المسلمينَ واحدةٌ يسعَى بها أذناهم » .

ومعنى هذا عندَ أهلِ العلمِ أنَّ مَنْ أَعْطَى الأمانَ مِنَ المسلمينَ فَهُوَ جَائِزٌ
عن كلِّهم .

٢٦ - بابُ ما جاء في الغدرِ

١٦٢٩ - حدثنا محمودُ بنُ غيلانَ حدثنا أبو داودَ أنبأنا شُعْبَةُ قال
أخبرني أبو الفَيْضِ قال : سَمِعْتُ سُلَيْمَ بنَ عامِرٍ يَقُولُ « كانَ بَيْنَ مُعاوِيَةَ
وَبَيْنَ أَهْلِ الرُّومِ عَهْدٌ ، وكانَ يَسِيرُ في بِلادِهِمْ ، حتَّى إِذا انقَضَى العَهْدُ أَغارَ
عليهِمْ ، فإذا رَجُلٌ على دَابَّةٍ أو على فَرَسٍ وهو يَقُولُ اللهُ أَكْبَرُ وفاءً لا غَدْرَ ،

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان مطولا .

(باب ما جاء في الغدر)

قوله (أخبرني أبو الفيض) اسمه موسى بن أيوب ، ويقال ابن أبي أيوب المهري
الخصي مشهور بكنيته ثقة من الرابعة (قال سمعت سليم بن عامر) بضم السين ،
وفتح اللام مصغراً السكلاعي ويقال الحباطري الخصي ثقة من الثالثة غلط من قال
لأنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (كان بين معاوية وبين أهل الروم عهد) أي إلى وقت معهود (وكان
يسير في بلادهم) أنه يذهب معاوية قبل انقضاء العهد ليقترب من بلادهم حين انقضى
العهد (حتى إذا انقضى العهد) أي زمانه (وهو يقول - الله أكبر وفاء لا غدر)

وإذا هو عمرو بن عبسة ، فسأله معاوية عن ذلك ، فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلنَّ عهداً ولا يشدنَّهم حتى يمضي أمده أو ينذ إليهم على سواء ، قال : فرجع معاوية بالناس .

هذا حديث حسن صحيح .

فيه اختصار وحذف لضيق المقام أى ليكون منكم وفاء لا غدر ، يعنى بعيد من أهل الله وأمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتكاب الغدر ، والاستبعاد صدر الجملة بقوله الله أكبر (وإذا هو عمرو بن عبسة) بفتح العين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة ، كنيته أبو نجيح أسلم قديماً فى أول الإسلام قيل كان رابع أربعة فى الإسلام عداؤه فى الشاميين ، قال فى شرح السنة : وإنما كره عمرو بن عبسة ذلك لأنه إذا هادنهم إلى مدة وهو مقيم فى وطنه ، فقد صارت مدة مسيره بعد انقضاء المدة المضروبة كالمشروط مع المدة فى أن لا يغزوه فيها ، فإذا صار إليهم فى أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذى يتوقعونه فعند ذلك عمرو غدرأ ، وأما إن نقض أهل الهدنة بأن ظهرت منهم خيانة فله أن يسير إليهم على غفلة منهم ، (فسأله معاوية عن ذلك) أى عن دليل ما ذكره (فلا يحلن عهداً) أى عقد عهد (ولا يشدنه) أراد به المبالغة عن عدم التغيير وإلا فلا مانع من الزيادة فى العهد والتأكيد . والمعنى لا يغيرن عهداً ولا ينقضنه بوجه (حتى يمضى أمده) بفتح الحاء أى تنقضى غايته (أو ينذ) بكسر الباء أى يرمى عهدهم (إليهم) بأن يخبرهم بأنه نقض العهد على تقدير خوف الخيانة منهم (على سواء) أى ليسكون خصمه مساوياً معه فى النقض كيلا يكون ذلك منه غدرأ ، لقوله تعالى (ولما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) قال الطيبي : على سواء حال ، قال المظهر : أى يعلمهم أنه يريد أن يغزوه وأن الصلح قد ارتفع ، فيكون الفريقان فى علم ذلك سواء .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود .

٢٧ - بابُ ما جاء أنَّ لكلَّ غادرٍ لواءَ يومِ القيامةِ

١٦٣٠ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ قال حدثنا صخرُ بنُ جويريةَ ، عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال ؛ سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : إنَّ الغادرَ يُنصبُ له لواءٌ يومَ القيامةِ .
وفي البابِ عن عليٍّ وعبدِ الله بنِ مسعودٍ وأبي سعيدٍ الخدرىِّ وأنسٍ .
وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٢٨ - بابُ ما جاء في النزولِ على الحكمِ

١٦٣١ - حدثنا قتيبةٌ ، حدثنا الليثُ عن أبي الزُّبيرِ عن جابرٍ أنه قال : « رُمِيَ يومَ الأحزابِ سعدُ بنُ معاذٍ ففَقَطَعُوا أَعْيُنَهُ وَأُبْجِلَهُ ، خَسَمَهُ

(باب ما جاء أنَّ لكلَّ غادرٍ لواءَ يومِ القيامةِ)

قوله (حدثني صخر بن جويرية) أبو نافع مولى بني تميم أو بني هلال ، قال أحمد ثقة ، وقال القطان ذهب كتابه ثم وجدته فتكلم فيه لذلك من السابعة (إن الغادر) الغدر ضد الوفاء أى الخائن لإنسان عاهده أو أمته (لواء) أى علم خلفه تشهيراً له بالغدر وتفضيحاً على رؤوس الأشهاد (يوم القيامة) زاد فى رواية أبى داود وغيره : فيقال هذه غدرة فلان بن فلان .

قوله (وفى الباب عن عليٍّ وعبد الله بن مسعود ، وأبي سعيد الخدرى وأنس) أما حديث علي وابن مسعود فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث علي فأخرجه مسلم ، وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(باب ما جاء في النزول على الحكم)

أى نزول العدو على حكم رجل من المسلمين .

قوله (رمى يوم الأحزاب) أى يوم غزوة الخندق (سعد بن معاذ) نائب

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّارِ فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ فَتَرَكَهُ فَتَرَفَهُ الدَّمُ فَحَسَمَهُ
 أُخْرَى فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُقِرَّ
 عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَاسْتَمْسَكَ عِرْقَهُ فَمَا فَطَرَ قَطْرَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ
 سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ . فَأُرْسِلَ إِلَيْهِ فَحَكَمَ أَنْ يُقْتَلَ رِجَالُهُمْ وَتُسْتَحْيَى نِسَاؤُهُمْ
 يَسْتَعِينُ بِهِنَ الْمُسْلِمُونَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ
 فِيهِمْ ، وَكَانُوا أَرْبَعَاءَ ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْفَتَقَ عِرْقُهُ فَمَاتَ .

الفاعل (فقطعوا) أى الكفار (أكله) أى أكل سعد ، والأكل عرق فى وسط
 الذراع يكثر فصدّه (أو) للشك (أبجله) الأبجل بالموحدة والجيم عرق فى باطن
 الذراع (حسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنار) أى قطع الدم عنه بالسكى
 (فتزفه) أى خرج منه دم كثير حتى ضعف (حسمه أخرى) أى مرة أخرى
 (فلما رأى ذلك) أى فلما رأى سعد عدم قطع الدم (اللهم لا تخرج نفسى) من
 الإخراج (حتى تقر عيني) من الإفراز وهو من القر بمعنى البرد . والمعنى
 لا نمتنى حتى تجعل قرة عيني من هلاك بنى قريظة (حكى أن تقتل رجالهم وتستحي
 نساؤهم) وفى حديث أبى سعيد عند الشيخين : فإنى أحكم أن تقتل مقاتلتهم وتسبي
 ذراريهم (يستعين بهن المسلمون) أى تقسم نساؤهم بين المسلمين فيستعينون بهن
 ويستخدمون منهن (وكانوا أربعاءة) اختلف فى عدتهم فعند ابن إسحاق أنهم كانوا
 ستمائة وبه جزم أبو عمر بن عبد البر فى ترجمة سعد بن معاذ ، وعند ابن عائد
 من مرسل قتادة كانوا سبعمائة ، وفى حديث جابر هذا كانوا أربعاءة فيجمع أن
 الباقيين كانوا أتباعاً . وقد حكى ابن إسحاق أنه قيل لإنهم كانوا تسعمائة (انفتق عرقه) ،
 أى انفتح . وفى الحديث دليل على أنه يجوز نزول العدو على حكم رجل من
 المسلمين ويلزمهم ما حكم به عليهم من قتل أو أسر واسترقاق . وقد ذكر ابن إسحاق
 أن بنى قريظة لما نزلوا على حكم سعد جلسوا فى دار بنت الحارث ، وفى رواية
 أبى الاسود عن عروة فى دار أسامة بن زيد ، ويجمع بينهما بأنهم جعلوا فى
 البيتين ، ووقع فى حديث جابر عند ابن عائد التصريح بأنهم جعلوا فى بيتين . قال

وفي الباب عن أبي سعيد وعطية القرظي .

وهذا حديث حسن صحيح .

١٦٣٢ — حدثنا أبو الوليد الدمشقي ، حدثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم » والشرخ : الغلمان الذين لم يندبتوا .

هذا حديث حسن صحيح غريب .

ورواه حجاج بن أرطاة عن قتادة نحوه .

١٦٣٣ — حدثنا هناد ، حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن

ابن إسحاق : فخذقوا لهم خنادق فضربت أعناقهم فجرى الدم في الخندق وقسم أموالهم ونساءهم وأبناءهم على المسلمين ، وأسهم للخيل ، فكان أول يوم وقعت فيه السهان لها ، وعند ابن سعد من مرسل حميد بن بلال أن سعد بن معاذ حكم أيضاً أن تكون دورهم للمهاجرين دون الانصار ، فلامه الانصار ، فقال لاني أحببت أن يستغنوا عن دوركم .

قوله (وفي الباب عن أبي سعيد وعطية القرظي) أما حديث أبي سعيد فأخرجه الشيخان . وأما حديث عطية القرظي فأخرجه الترمذي في هذا الباب

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي وابن حبان .

قوله (اقتلوا شيوخ المشركين) أى الرجال الأقوياء أهل النجدة والبأس لا الهرمى الذين لا قوة لهم ولا رأى (واستحيوا) وفى رواية واستبقوا (شرخهم) بفتح الشين المعجمة وسكون الراء وبالحاء المعجمة ، قال المناوى أى المراهقين الذين لم يبلغوا الحلم ، فيحرم قتل الأطفال والنساء انتهى . (والشرخ الغلمان الذين لم يندبتوا) من الإنبات أى لم يندبت شعر عانتهم .

قوله (هذا حديث صحيح غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود .

عُمَيْرٍ عَنْ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ « قَالَ عَرْضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ، فَكَانَ مِنْ أَنْبَتٍ قَتَلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَّى سَبِيلَهُ ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَّى سَبِيلِي . »

هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أنهم يرون الإنبات بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ولا سنه . وهو قول أحمد وإسحاق .

٢٩ — باب ما جاء في الحلف

١٦٣٤ — حدثنا حميد بن مسعدة ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله

قوله (عن عطية القرظي) بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة صحابي صغير له حديث يقال ، سكن الكوفة (قال عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي المشكاة قال : كنت في سبي بني قريظة عرضنا الخ (يوم قريظة) يعني يوم غزوة بني قريظة (فكان من أنبت) أي الشعر (قتل) فإنه من علامات البلوغ فيكون من المقاتلة (فخلّى سبيله) أي لم يقتل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والدارمي . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أنهم يرون الإنبات بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ولا سنه) قال التوربشتي : وإنما اعتبر الإنبات في حقهم لما كان الضرورة ، إذ لو سئلوا عن الاحتلام أو مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدثوا بالصدق إذ رأوا فيه الهلاك انتهى (وهو قول أحمد وإسحاق) فقد تقدم الكلام في هذه المسألة في باب حد بلوغ الرجل والمرأة .

(باب ما جاء في الحلف)

بكمس الحاء وسكون اللام وبالفاء .

عليه وسلم قال في خطبته : « أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ يَعْنِي الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً ، وَلَا تُحَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ » .

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوفٍ وأمِّ سلمةَ وجُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ وأبي هريرةَ وابنِ عباسٍ وقَيْسِ بنِ عاصِمٍ .

قوله (أوفوا) من الوفاء وهو القيام بمقتضى العهد (بحلف الجاهلية) أى اليهود التى وقعت فيها بما لا يخالف الشرع لقوله تعالى « أوفوا بالعقود » ، لكنه قيد بما قال الله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (فإنه) أى الإسلام (لايزيده) أى حلف الجاهلية الذى ليس بمخالف للإسلام (إلا شدة) أى شدة توثق فيلزمكم الوفاء به . قال القارى : فإن الإسلام أقوى من الحلف ، فمن استمسك بالعاصم القوى استغنى عن العاصم الضعيف ، قال فى النهاية : أصل الحلف المعاقدة على التعاضد والتساعد والاتفاق ، فما كان منه فى الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل فذلك الذى ورد النهى عنه فى الإسلام بقوله صلى الله عليه وسلم : لا حلف فى الإسلام ، وما كان منه فى الجاهلية على نصرة المظلوم وصلة الأرحام ونحوهما فذلك الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم أيما حلف كان فى الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة (ولا تحدثوا) من الإحداث أى لا تبتدعوا (حلفاً فى الإسلام) قال المناوى : لا تحدثوا فيه مخالفة بأن يرث بعضكم بعضاً فإنه لا عبرة به انتهى . وقال القارى : أى لأنه كافى وجوب التعاون قال الطيبي : التشكير فيه يحتمل وجهين أحدهما أن يكون للجنس أى لا تحدثوا حلفاً ما والآخر أن يكون للنوع ، قال القارى : الظاهر هو الثانى ، ويؤيده قول المظهر يعنى إن كنتم حلفتم فى الجاهلية بأن يعين بعضكم بعضاً ويرث بعضكم من بعض فإذا أسلتم فأوفوا به فإن الإسلام يحرضكم على الوفاء به ، ولكن لا تحدثوا مخالفة فى الإسلام بأن يرث بعضكم من بعض انتهى .

قوله (وفى الباب عن عبد الرحمن بن عوف الخ) أما حديث جبير بن مطعم فأخرجه مسلم وأبو داود عنه مرفوعاً : لا حلف فى الإسلام وأيما حلف كان فى

وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٣٠ - بابٌ في أخذ الجزية من المجوس

١٦٣٥ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار عن بحالة بن عبدة قال : كنت كاتباً لجزء ابن معاوية على مناذر ، فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك فخذ الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة . وأما أحاديث عبد الرحمن وغيره فليُنظر من أخرجهما .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد .

(باب أخذ الجزية من المجوس)

الجزية من جزأت الشيء إذا قسمته ثم سهلت الهمزة ، وقيل من الجزاء أى لأنها جزاء تركهم بلاد الإسلام ، أو من الإجزاء لأنها من تواضع عليه في عصمة دمه ، قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أى ذليلون حقيرون ، وهذه الآية هي الأصل في مشروعية الجزية ، ودل منطوق الآية مع أهل الكتاب ، ومفهومها أن غيرهم لا يشاركون فيها . قال أبو عبيد : ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب ، وعلى المجوس بالسنة . واحتج غيره بعموم قوله في حديث بريدة وغيره : فإذا ألفت عدوك من المشركين فادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوا وإلا فالجزية . واحتجوا أيضاً بأن أخذها من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية ، فلما اتفقت تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على أن لام مفهوم لقوله من أهل الكتاب ، وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع . وروى الشافعي وغيره حديثاً عن علي . ذكره الحافظ في الفتح بإسناد حسن .

قوله (عن بحالة) بفتح الموحدة وتخفيف الجيم (بن عبدة) التميمي مكي ثقة ويعد في أهل البصرة (قال كنت كاتباً لجزء بن معاوية) بفتح الجيم وسكون الزاي وبهمزة هو تميمي تابعي كان والى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بالأهواز (على مناذر) بفتح الميم اسم موضع (انظر مجوس من قبلك) بكسر القاف

مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ .

وفتح الموحدة (أخذ الجزية من مجوس هجر) بفتح هاء وجم قاعدة أرض البحرين كذا في المغنى وهو غير منصرف ، قال الطيبي : اسم بلد بالين يلى البحرين واستعماله على التذكير والصرف . وقال فى القاموس : هجر محرّكة بلد بالين بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع ، واسم لجميع أرض البحرين وقرية كانت قرب المدينة ينسب إليها القلال وتنسب إلى هجر الين . قال فى شرح السنة : أجمعوا على أخذ الجزية من المجوس ، وذهب أكثرهم إلى أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية منهم بالسنة كما أخذت من اليهود والنصارى بالكتاب ، وقيل هم من أهل الكتاب . روى عن على كرم الله وجهه قال : كان لهم كتاب يدرسونه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع بين أظهرهم كذا فى المرقاة .

قلت : قال الحافظ : روى الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن على : كان المجوس أهل كتاب يقرأونه وعلم يدرسونه فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان يتكح أولاده بناته فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما فى قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء انتهى . والحديث دليل على أن المجوس يؤخذ منهم الجزية . وفرق الحنفية فقالوا تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب ، وحكى الطحاوى عنهم يقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار العجم ولا يقبل من مشركى العرب إلا الإسلام أو السيف . وعن مالك تقبل من جميع الكفار إلا من ارتد ، وبه قال الأوزاعى وفقهاء الشام انتهى . وقال القارى فى شرح حديث بريده الآتى فى باب وصية النبى صلى الله عليه وسلم فى القتال ما لفظه : والحديث مما يستدل به مالك والأوزاعى ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً كتابياً أو غير كتابى . وقال أبو حنيفة : تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا من مشركى العرب ومجوسهم . وقال الشافعى : لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس أعراباً كانوا

هذا حديثٌ حسنٌ .

١٦٣٦ — حدثنا ابنُ أبي عمَرَ ، حدثنا سُفْيَانُ عن عُمَرُو بنِ دِينَارٍ عن بَجَالَةَ « أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ مَجُوسِ هَجَرَ » .

وفى الحديثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٣١ — بَابُ مَا جَاءَ مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

١٦٣٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا ابنُ لَهْيَعَةَ عن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ عن أَبِي الْخَيْرِ عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ فَلَا هُمْ يُضَيِّفُونَا ، وَلَا هُمْ يُؤْذِنُونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ ، وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ

أَوْ أَعَاجِمُ ، وَيَحْتَاجُ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ وَبِحَدِيثِ : سَنُوا بِهِ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَتَأْوُلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَؤُلَاءِ أَهْلَ الْكِتَابِ لِأَنَّ اسْمَ الْمُشْرِكِ يُطْلَقُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ وَكَانَ تَخْصِيصُهُ مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ انْتَهَى مَا فِي الْمَرْقَاةِ .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد والبخاري وأبو داود .

قوله (وفى الحديث كلام أكثر من هذا) لهذا الحديث طرق وألفاظ فى بعضها اختصار وفى بعضها طول ذكرها الشوكانى فى النيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أصله فى صحيح البخارى .

(بَابُ مَا جَاءَ مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ)

قوله (عن أبي الخير) اسمه مرثد بن عبد الله اليزنى المصرى ثقة فقيه من الثالثة (إنما نمر بقوم) أى من أهل الذمة أو من المسلمين (فلا هم يضيفونا) بتشديد النون

مِنْهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَبَوَايَ إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا
كَرْهًا فَخُذُوا .

وكان أصله يضيفوننا من الإضافة (إن أبوا) أى إن امتنعوا من الإضافة وأداء
ما لكم عليهم من الحق (إلا أن تأخذوا كرهاً) بفتح الكاف أى جبراً (فخذوا)
أى كرهاً ، قال الخطابي : إنما كان يلزم ذلك فى زمنه صلى الله عليه وسلم حيث لم
يكن بيت مال . وأما اليوم فأرزاقهم فى بيت المال لا حق لهم فى أموال المسلمين .
وقال ابن بطال : قال أكثرهم إنه كان هذا فى أول الإسلام حيث كانت المواساة
واجبة وهو منسوخ بقوله « جائزته » كما فى حديث أبى شريح الخزاعى مرفوعاً :
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته الحديث ، قالوا : والجائزة
تفضل لا واجب . قال الشوكانى : الذى ينبغى عليه التعويل هو أن تخصيص
ما شرعه صلى الله عليه وسلم لأمته بزمن من الأزمان أو حال من الأحوال لا يقبل
إلا بدليل ، ولم يقم هنا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمن النبوة وليس فيه مخالفة
للقواعد الشرعية ، لأن مؤنة الضيافة بعد شرعتها قد صارت لازمة للمضيف لكل
نازل عليه ، فللنازل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعاً كالمطالبة بسائر الحقوق ،
فإذا أساء إليه واعتدى عليه بإهمال حقه كان له مكافأة بما أباحه له الشارع
فى هذا الحديث (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) انتهى .

قلت : كما أن تأويل هذا الحديث بتخصيصه بزمنه صلى الله عليه وسلم ضعيف
كذلك تأويلاته الأخرى التى تأولوه بها ضعيفة لا دليل عليها . قال النووى : حمل
أحمد والليث الحديث على ظاهره ، وتأولوه بالجهور على وجوه : أحدها أنه محمول
على المضطرين فإن ضيافتهم واجبة ، وثانيها أن معناه أن لكم أن تأخذوا من
أعراضهم بالسنتكم وتذكروا للناس أوامهم ، وثالثها أن هذا كان فى أول الإسلام
وكانت المواساة واجبة ، فلما أشيع الإسلام نسخ ذلك ، وهذا التأويل باطل لأن
الذى ادعاه المؤول لا يعرف قائله ، ورابعها أنه محمول على من مر بأهل الذمة الذين
شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، وهذا أيضاً ضعيف لأنه إنما صار هذا

هذا حديثٌ حسنٌ . وقد رواه الليثُ بنُ سعدٍ عن يزيد بن أبي حبيبٍ أيضاً .

وإنما معنى هذا الحديث أنهم كانوا يخرجون في الغزو فيمرون بقوم ولا يجدون من الطعام ما يشترون بالثمن . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أبوا أن يبيعوا إلا أن تأخذوا كرهاً فخذوا » . هكذا روى في بعض الحديث مفسراً .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمرُ بنحو هذا .

٣٢ - باب ما جاء في الهجرة

١٦٣٨ - حدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، حدثنا زياد بن عبد الله ، حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » .

في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انتهى . قلت : التأويل الثاني أيضاً باطل قال القاري بعد ذكره : ما أبعد هذا التأويل عن سواء السبيل انتهى . والتأويل الأول أيضاً ضعيف لادليل عليه ، فالظاهر هو ما قال أحمد والليث من أن الحديث محمول على ظاهره ألا وقد قرره الشوكاني ، وأما المعنى الذي ذكره الترمذي وقال هكذا روى في بعض الحديث مفسراً فإني لم أقف على هذا الحديث ، فإن كان هذا الحديث المفسر قابلاً للاحتجاج فحمل حديث الباب على هذا المعنى متعين والله تعالى أعلم . قوله (هذا حديث حسن) أصله في الصحيحين .

(باب ما جاء في الهجرة)

قوله (لا هجرة بعد الفتح) أى فتح مكة . قال الخطابي وغيره : كانت الهجرة

وفي الباب عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن حبشي .
وهذا حديث حسن صحيح . وقد رواه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن مَنْصُورِ بْنِ
المُعْتَمِرِ نَحْوَ هَذَا .

فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلّة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع ،
فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة ،
وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو انتهى . وكانت الحكمة أيضاً
في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار ، فإنهم كانوا
يعذبون من أسلم منهم ، إلى أن يرجع عن دينه ، وفيهم نزلت : إن الذين توفاهم
الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كتمت قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم
تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، الآية ، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق
من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها . وقد روى النسائي من طريق
بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً : لا يقبل الله من مشرك عملاً
بعدما أسلم ويفارق المشركين . ولأبي داود من حديث سمرة مرفوعاً : أنا برى
من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين . وهذا محمول على من لم يأمن على دينه
(ولكن جهاد نية) قال الطيبي وغيره : هذا الاستدراك يقتضى مخالفة حكم
ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على
الآعيان إلى المدينة انقطعت ، إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك المفارقة
بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم ، والفرار بالدين
من الفتن ، والنية في جميع ذلك (وإذا استنفرتم فأنفروا) قال النووي : يريد أن
الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة ، وإذا أمركم
الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فخرجوا إليه .

قوله (وفي الباب عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن حبشي) وأما
حديث هؤلاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم فليُنظر من أخرجهما .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه .

٣٣ - باب ما جاء في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم

١٦٣٩ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَمَوِيُّ ، حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله في قوله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) . قال جابر : « بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَّ وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ » .

وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعُبادَة وجري ر بن عبد الله . وقد روى هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، قال : قال جابر بن عبد الله وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو سَلَمَةَ . ١٦٤٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عن يزيد بن أبي

(باب ما جاء في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم)

قوله (إذ يبايعونك) أى بالحديبية على أن يناجزوا قريشاً ولا يسفروا (تحت الشجرة) كانت هذه الشجرة سمرة (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت) . وفي حديث يزيد بن أبي عبيد الآتي قال : قلت لسلمة بن الأكوع : على أى شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ، قال : على الموت . ولا تنافي بين هذين الحديثين لاحتمال أن يكون ذلك في مقامين أو أحدهما يستلزم الآخر ، قاله الحافظ .

قوله (وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعُبادَة وجري ر بن عبد الله) أما حديث سلمة فأخرجه الترمذى في هذا الباب . وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخارى . وأما حديث عبادة فأخرجه البخارى ومسلم . وأما حديث جرير بن عبد الله فأخرجه البخارى .

عُبَيْدٌ قَالَ : « قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ : عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخُدَيْبِيَّةِ ؟ قَالَ : عَلَى الْمَوْتِ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٦٤١ — حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، فَيَقُولُ لَنَا فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٦٤٢ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « لَمْ نُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَوْتِ إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَّ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قوله (قال على الموت) أى بايعنا على الموت ، والمراد بالمبايعة على الموت أن لا يفروا ولو ماتوا ، وليس المراد أن يقع الموت ، فليس بين هذا الحديث والذي قبله منافاة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه البخارى وغيره .

قوله (فيقول) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فيما استطعتم) هذا يقيد ما أطلق فى أحاديث أخرى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى .

قوله (هذا) أى حديث جابر (حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

وَمَعْنَى كَلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ . قَدْ بَايَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى الْمَوْتِ ،
وَأِنَّمَا قَالُوا لَا نَزَالَ بَيْنَ يَدَيْكَ مَا لَمْ نَقْتُلْ ، وَبَايَعَهُ آخَرُونَ فَقَالُوا لَا نَقْرُ .

٣٤ - بَابٌ فِي نَسْكَثِ الْبَيْعَةِ

١٦٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ
اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ : رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا فَإِنْ
أَعْطَاهُ وَفَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ » .

قوله (ومعنى كلا الحديثين صحيح) أى لا مخالفة بينهما ، والمراد بالحديثين ،
حديث جابر وحديث سلمة بن الأكوع .
(باب فى نكث البيعة)

أى نقضها ، والنكث : نقض العهد .

قوله (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة) قال الزوى : قيل معنى لا يكلمهم الله
تكليم من رضى عنه بإظهار الرضا بل بكلام يدل على السخط . وقيل المراد أنه
يعرض عنهم ، وقيل لا يكلمهم كلاماً يسرهم ، وقيل لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية
ومعنى لا ينظر إليهم : يعرض عنهم ، ومعنى نظره لعباده رحمته لهم ، ولطفه بهم .
ومعنى لا يزكّيهم : لا يطهرهم من الذنوب ، وقيل لا يثني عليهم انتهى . (رجل بايع
إماماً) زاد فى رواية للبخارى . لا يبايعه إلا لدنيا (فإن أعطاه وفى له) وفى رواية
البخارى : فإن أعطاه ما يريد وفى له ، وإن لم يَفِ له ، وفى رواية : فإن أعطاه
ما يريد رضى وإلا سخط .

اعلم أن الترمذى رحمه الله ذكر واحداً من الثلاثة وترك الاثنين اختصاراً ،
ولفظ الحديث بتمامه فى صحيح البخارى هكذا : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة
ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ،

هذا حديث حسن صحيح.

٣٥ - باب ما جاء في بيعَةِ العبدِ

١٦٤٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ : « جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَبْدٌ ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنِيهِ ، فَاشْتَرَاهُ بَعِيدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ وَلَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ » .

ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ، فإن أعطاه ما يريد وفى له ، وإلا لم يف له ، ورجل يبايع رجلاً بسبعة بعد العصر خلف بالله لقد أعطى كذا وكذا ، فصدقه فأخذها ولم يعط بها .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم .

(باب ما جاء في بيعَةِ العبدِ)

قوله (جاء سيده) وفى رواية مسلم : جاء سيده يريد (فاشتراه بعدين أسودين) . قال النووي : هذا محمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالبعدين الأسودين ، والظاهر أنهما كانا مسلمين ولا يجوز بيع العبد المسلم بكافر ، وبمحتمل أنه كان كافراً وأهما كانا كافرين ، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذى بايع على الهجرة إما بيئته وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية . وفيه جواز بيع عبد بعدين سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة ، وهذا مجمع عليه لإذبايع نقداً ، وكذا حكم سائر الحيوان فإن باع عبداً بعدين أو بعيراً ببعيرين إلى أجل ، فذهب الشافعى والجمهور جوازه ، وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يجوز ، وفيه مذهب لغيرهم انتهى (ولم يبايع أحداً بعد) بالبناء على الضم أى بعد ذلك (حتى يسأله أعبد هو) بهمة الاستفهام ، وفيه أن أحداً إذا جاء الإمام ليبايعه على الهجرة ولا يعلم أنه عبد أو حر فلا يبايعه حتى يسأله ، فإن كان حرّاً يبايعه وإلا فلا .

وفي الباب عن ابن عباس .

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ .

٣٦ - باب ما جاء في بَيْعَةِ النِّسَاءِ

١٦٤٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ أُمِّمَةَ بِنْتَ رُقَيْقَةَ تَقُولُ : « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِسْوَةٍ ، فَقَالَ لَنَا فِي مَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ ، قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعْنَا ، قَالَ سُفْيَانُ : تَعْنِي صَاحِبْنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ » .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لم أقف عليه (حديث جابر حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه مسلم (لانعرفه إلا من حديث أبي الزبير) أى تفرد به أبو الزبير عن جابر وهذا هو وجه كونه غريباً .

(باب ما جاء في بَيْعَةِ النِّسَاءِ)

قوله (سمع أميمة) بضم الهمزة وفتح الميمين بينهما تحتانية ساكنة (بنت رقيقة) بضم الراء وفتح القافين بينهما تحتانية ساكنة ، قال فى التقریب اسم أبيها عبد الله ابن بجاد التيمى لها حديثان وهى غير أميمة بنت رقيقة الثقفية تابعية .
قوله (وأطقتن) من الإطاقة (قال سفیان : تعنى صاحبا) أى قال سفیان فى تفسير قول أميمة «بايعنا» تريد به صاحبا ، يعنى أطلقت لفظ «بايعنا» وأرادت به صاحبا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قولى الخ) كذا روى الترمذى هذا الحديث مختصراً . ورواه النسائى والطبرى أنها دخلت فى نسوة تباع فقلن : يا رسول الله ابسط يدك نصالحك ، فقال لى لا أوافق النساء ولكن سأخذ عليكن ، فأخذ علينا حتى بلغ ، ولا يعصينك فى معروف ، فقال فيما أطقتن واستطعتن الخ .

وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمرو وأسماء بنت يزيد .

قوله (وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمرو وأسماء بنت يزيد) أما حديث عائشة فأخرجه البخاري وغيره وفيه : والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة ، ما يبايعهن إلا بقوله قد بايعتك على ذلك . قال الحافظ قوله : قد بايعتك ، كلاماً ، أى يقول ذلك كلاماً فقط لا مصافحة باليد كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة ، وكأن عائشة أشارت بقولها والله ما مست الخ إلى الرد على ما جاء عن أم عطية ، فعند ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والطبري وابن مردويه من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن جدته أم عطية في قصة المبايعة قال : قد يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ثم قال لهم اشهد ، وكذا الحديث الذي بعده حيث قالت فيه : قبضت منا امرأة يدها فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن ، ويمكن الجواب عن الاول بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصافحة ، وعن الثاني بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول ، أو كانت المبايعة تقع بحائل ، فقد روى أبو داود في المراسيل عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بايع النساء أتى بيرد قطري فوضعه في يده وقال لا أصفح النساء . وعند عبد الزقاق من طريق إبراهيم النخعي مرسل نحوه ، وعند سعيد ابن منصور من طريق قيس بن أبي حازم كذلك . وأخرج ابن إسحاق في المغازي من رواية يونس بن بكير عنه عن أبان بن صالح أنه صلى الله عليه وسلم كان يغمس يده في إماء وتغمس المرأة يدها فيه ويحتمل التعدد . وقد أخرج الطبراني أنه يبايعهن بواسطة عمر ، وقد جاء في أخبار أخرى أنهن كن يأخذن بيده عند المبايعة من فوق ثوب . أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي وفي المغازي لابن إسحاق عن أبان بن صالح أنه كان يغمس يده في إماء فيغمسن أيديهن فيه . انتهى ما في فتح الباري .

اعلم أن السنة أن تكون بيعة الرجال بالمصافحة والسنة في المصافحة أن تكون باليد اليمنى ، فقد روى مسلم في صحيحه عن عمرو بن العاص قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أبسط يمينك فلأيايعةك ، فبسط يمينه الحديث ، قال القاري في شرح هذا الحديث أى افتح يمينك ومدها لآضع يميني عليها كما هو العادة في البيعة

وهذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر .
 وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ
 ابْنِ الْمُنَكْدَرِ نَحْوَهُ .

٣٧ - باب ما جاء في عدة أصحاب بدر

١٦٤٦ - حدثنا واصل بن عبد الأعلى الكوفي حدثنا أبو بكر بن
 عيَّاش عن أبي إسحاق عن البراء قال : « كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَصْحَابَ بَدْرِ يَوْمَ
 بَدْرِ كَعْدَةُ أَصْحَابِ طَالُوتَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ » .

انتهى . وفي هذا الباب روايات أخرى صحيحة صريحة ، وكذلك السنة أن تكون
 المصافحة باليد اليمنى عند اللقاء أيضاً . وأما المصافحة باليدين عند اللقاء أو عند البيعة
 فلم تثبت بحديث مرفوع صحيح صريح ، وقد حققنا هذه المسألة في رسالتنا المسماة
 بالمقالة الحسنى في سنية المصافحة باليد اليمنى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي وغيره .

(باب ما جاء في عدة أصحاب بدر)

أى الذين شهدوا الواقعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن ألحق بهم .
 قوله (كعدة أصحاب طالوت) هو ابن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب
 شقيق يوسف عليه السلام ، يقال إنه كان سقاء ، ويقال إنه كان دباغاً ، والمراد
 بأصحاب طالوت الذين جاوزا معه النهر ولم يجاوز معه إلا مؤمن كما في رواية
 البخارى ، وقد ذكر الله قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة . وذكر
 أهل العلم في الاخبار أن المراد بالنهر نهر الأردن ، وأن جالوت كان رأس الجبارين ،
 وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك ، فقتله داود
 فوفى له طالوت وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالملكة بعد أن
 كانت نية طالوت تغيرت لداود وهم بقتله فلم يقدر عليه فتاب وانخلع من الملك

وفي الباب عن ابن عباس .

وهذا حديث حسن صحيح . وقد رواه الثوري وغيره عن أبي إسحاق .

٣٨ - باب ما جاء في الخمس

١٦٤٧ - حدثنا قتيبة حدثنا عباد بن عباد الهبي عن أبي جرة

وخرج مجاهداً هو ومن معه من ولده حتى ماتوا كلهم شهداء . وقد ذكر محمد ابن إسحاق قصته مطولة في المبتدأ كذا في فتح الباري (ثلاث مائة وثلاثة عشر) كذا وقع ثلاثة عشر في حديث البراء هذا عند الترمذي ، وكذا وقع في حديث ابن عباس ، قال الحافظ والاحمد والبخاري والطبراني من حديث ابن عباس كان أهل بدر ثلاث مائة وثلاثة عشر ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي من رواية عبيدة بن عمرو السلمي أحد كبار التابعين ، ومنهم من وصله بذكر علي وهذا هو المشهور عند ابن إسحاق وجماعة من أهل المغازي انتهى . وقد وقع في بعض الروايات أربعة عشر مكان ثلاثة عشر ، وفي بعضها خمسة عشر ، وفي بعضها سبعة عشر ، وفي بعضها تسعة عشر . وقد جمع الحافظ في الفتح بين هذه الروايات المختلفة جمعاً حسناً من شاء الوقوف عليه فليراجعه .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس) تقدم تخريجه آنفاً .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء في الخمس)

بضم الخاء المعجمة ، والجمهور على أن ابتداء فرض الخمس كان بقوله تعالى . واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ، والآية ، وكانت الغنائم تقسم على خمسة أقسام فيعزل خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية ، وكان خمس هذا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلف فيمن يستحقه بعده ، فذهب الشافعي أنه يصرف في المصالح ، وعنه يرد على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية ، وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيهم ، وقيل يختص به الخليفة ويقسم أربعة أخماس الغنيمة على الغانمين إلا السلب فإنه للقاتل على الراجح كذا في الفتح .

قوله (عن أبي جرة) بفتح الجيم وسكون الميم وبالراء اسمه نصر بن عمران

عن ابن عباسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ قَدِ عَبْدُ الْقَيْسِ : « أَمْرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا نُحْسَ مَا غَنِمْتُمْ » وفي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٦٤٨ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ .

٣٩ — بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّهْبَةِ

١٦٤٩ — حدثنا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ قَالَ : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَتَعَجَّلُوا مِنَ الْغَنَائِمِ فَاطْبَحُوا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُخْرَى النَّاسِ ، فَمَرَّ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ فَعَدَلَ بَعِيرًا بَعِشْرَ شِيَاهٍ » .

الضبعى بضم الصاد المعجمة وفتح الموحدة مشهور بكنيته ثقة ثبت من الثالثة .
قوله (وفي الحديث قصة وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم بقصته .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّهْبَةِ)

قال فى المجموع : النهبة بالفتح مصدر وبالضم المال المنهوب .

قوله (عن عبادة) بفتح أوله والموحدة الخفيفة وبعد الالف تحتانية خفيفة (بن رفاعه) بكسر الراء ابن خديج الانصارى الزرقى المدنى ثقة من الثالثة .

قوله (فتقدم سرعان الناس) قال فى المجموع : سرعان الناس هو بفتحتين أوائلهم الذين يتسارعون إلى المشى ويقبلون عليه بسرعة ، ويجوز سكون الراء (فاطبخوا) هو افطعوا من الطبخ ، وهو عام لمن يطبخ لنفسه وغيره ، والإطباخ خاص لنفسه (فى أخرى الناس) أى فى الطائفة المتأخرة عنهم (فأكفئت بصيغة

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَّادَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ .

المجهول من الإكفاء أى قلبت وأريق ما فيها لأنهم ذبحوا الغنم قبل القسمة . وقد
اختلف في هذا المسكان في شيئين : أحدهما سبب الإراقة والثانى هل أتلّف اللحم
أم لا . فأما الاول فقال عياض : كانوا انتهوا إلى دارَ الإسلام والمحل الذى
لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة وأن محل جواز ذلك
قبل القسمة إنما هو ما داموا في دار الحرب ، قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم
انتهبوها ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة ، قال وقد وقع في حديث آخر
ما يدل لذلك ، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق عاصم بن كليب عن أبيه
وله صحبة عن رجل من الأنصار قال : أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا
غنائمًا فانتهبوها ، فإن قدورنا لتغلى بها ، إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على
فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال : إن النبهة
ليست بأحل من الميتة انتهى . وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استعجالهم
بنقيض قصدهم كما عومل القاتل بمنع الميراث .

وأما الثانى فقال النووي : المأمور به من إراقة القدور إنما هو إتلاف المرق
عقوبة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم ولا يظن
أنه أمر بإتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وهذا من مال
الغانمين : وأيضاً فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقى الغنيمة ، فإن منهم من لم
يطبخ ومنهم المستحقون للخمس . فإن قيل لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم ، قلنا
ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أتلّفوه ، فيجب تأويله على وفق القواعد انتهى .
ويرد عليه حديث أبي داود فإنه جيد الإسناد ، وترك تسمية الصحابي لا يضر ،
ورجال الإسناد على شرط مسلم . ولا يقال لا يلزم من تريب اللحم إتلافه لإمكان
تداركه بالغسل ، لأن السياق يشعر بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل ،
فلو كان بصدد أن ينتفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر ، لأن الذى يخص
الواحد منهم نزر يسير فكان لإفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها
وشهوتهم لها أبلغ في الزجر ، كذا في فتح البارى .

١٦٥٠ — حدثنا بذلك محمود بن غيلان ، حدثنا وكيع عن سفيان .
وهذا أصح ، وعبابة بن رفاعة سمع من جده رافع بن خديج .

وفي الباب عن ثعلبة بن الحكم وأنس وأبي ريمانة وأبي الدرداء
وعبد الرحمن بن سمرة وزيد بن خالد وجابر وأبي هريرة وأبي أيوب .

١٦٥١ — حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا عبد الرزاق عن معمر
عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من انتهب
فليس منا » .

(فعدل بعيراً بعشر شياه) قال الحافظ : وهذا محمول على أن هذا كان قيمة
الغنم إذ ذاك ، فلعل الإبل كانت قليلة أو نفيسة . والغنم كانت كثيرة أو هزيلة ،
بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه ، ولا يخالف ذلك القاعدة في الإضاحي .
من أن البعير يحزى عن سبع شياه ، لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير ،
المعتلدين . وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر
من نفاسة الإبل دون الغنم ، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه :
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ،
والبدنة تطلق على الناقة والبقرة . وأما حديث ابن عباس : كنا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في سفر ، فحضر الأضحي ، فاشتركتنا في البقرة وفي البدنة عشرة ، فحسبه
الترمذي وصححه ابن حبان وعرضه بمحدث رافع بن خديج .

هذا والذي يتحرر في هذا أن الأصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض عارض
من نفاسة ونحوها فيتعين الحكم بحسب ذلك ، وبهذا تجتمع الأخبار الواردة
في ذلك (وهذا أصح) أخرجه البخاري .

قوله (وفي الباب عن ثعلبة بن الحكم الخ) . لينظر من أخرج أحاديث
هؤلاء الصحابة .

قوله (من انتهب) أي أخذ ما لا يجوز له أخذه قهراً جهراً (فليس منا)
أي ليس من المطيعين لأمرنا ، لأن أخذ مال المعصوم بغير إذنه ولا علم رضاه

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِنْ حديثِ أنسٍ .

٤٠ — بابٌ ماجاءَ في التَّسْلِيمِ على أَهْلِ الْكِتَابِ

١٦٥٢ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ عن سُهِيلِ بنِ

أبي صالحٍ عن أبيهِ عن أبي هريرةَ : أَنَّ رسولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ » .

حرام ، بل يكفر مستحلّه ، قاله المناوى وقال القارى : ليس من جماعته وعلى طريقنا .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أنس) . وأخرجه أحمد والضياء .

(باب ماجاء في التَّسْلِيمِ على أَهْلِ الْكِتَابِ)

قوله (لا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى) أى ولو كانوا ذميين فضلا عن غيرهما من الكفار (بالسَّلام لأنَّ الابتداء به إعزاز للمسلم عليه ، ولا يجوز إعزازهم ، وكذا لا يجوز تواددهم وتحابهم بالسَّلام ونحوه ، قال تعالى : ولا تحذقوا بآيائهم ، والله اليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ، الآية) ولأننا مأمورون بإذلالهم كما أشار إليه سبحانه بقوله (وهم صاغرون) . كذا في المرقاة (فاضطروه) أى ألجئوه (إلى أضيقه) أى أضيق الطريق بحيث لو كان في الطريق جدار يلتصق بالجدار وإلا فيأمره ليعدل عن وسط الطريق إلى أحد طرفيه . وفي شرح مسلم للنووى قال بعض أصحابنا : يكره ابتدائهم بالسَّلام ولا يحرم ، وهذا ضعيف لأنَّ النهى للتحریم ، فالصواب تحريم ابتدائهم . وحكى القاضى عياض عن جماعة أنه يجوز ابتدائهم للضرورة والحاجة . وهو قول علقمة والنخعى . وقال الأوزاعى : إن سلمت فقد سلم الصالحون وإن تركت فقد ترك الصالحون . وأما المبتدع فالتحذار أنه لا يبدأ بالسَّلام إلا لعذر وخوف من منسدة ، ولو سلم على من لم

وفي الباب عن ابنِ عمرَ وأنسٍ وأبي بصرة الغفاريِّ صاحبِ النبيِّ
صلى الله عليه وسلم .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

ومعنى هذا الحديث : لا تبدأوا اليهود والنصارى . قال بعضُ أهلِ العلمِ :
إنما معنى الكراهيةِ لأنهُ يكونُ تعظيماً لهم وإنمّا أمرُ المسلمونَ بتدليلهم .
وكذلك إذا لقي أحدُهم في الطريقِ فلا يترك الطريقَ عليه ، لأنَّ
فيه تعظيماً لهم .

١٦٥٣ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ عن عبدِ الله
ابنِ دينارٍ عن ابنِ عمرَ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ اليهود
إذا سلّمَ عليكم أحدُهم فإنمّا يقولُ السّامُ عليكم ، فقلّ عليك » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

يعرفه فبان ذمياً استحب أن يسرد سلامه بأن يقول استرجعت سلامي تحقيراً له .
وقال أصحابنا لا يترك للذي صدر الطريق بل يضطر إلى أضيقه ، ولكن التصديق
بحيث لا يقع في وهدة ونحوها وإن خلت الطريق عن الرحمة فلا حرج انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأنس وأبي بصرة الغفاري) . وأما حديث
ابن عمر فأخرجه الترمذى في هذا الباب ، وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان
مرفوعاً بلفظ : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم . وأما حديث أبي بصرة
فلم ينظر من أخرجه .

قوله (فإنما يقول السام عليكم) أى الموت العاجل عليكم (فقل عليك) .
وفي المشكاة وعليك بالواو . قال القارى في المشكاة : والمفهوم من كلام القاضى :
أن الأصل في هذا الحديث عليك بغير واو وأنه روى بالواو أيضاً .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

٤١ - باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين

١٦٥٤ - حدثنا هناد، حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى خنعم ، فاعتصم ناس بالشجود فأُسرعَ فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمر لهم بنصف العقل وقال : أنا بريء من كل مسلم يُقيم بين أظهر المشركين ، قالوا يا رسول الله : ولِمَ ؟ قال لا تراءى ناراُهما » .

١٦٥٥ - حدثنا هناد، حدثنا عبدة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم مثل حديث أبي معاوية ولم يذكر فيه عن جرير . وهذا أصح .

(باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين)

قوله (فاعتصم ناس بالسجود) أى ناس من المسلمين الساكنين في الكفار ، سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتكوننا عن القتل حيث يروننا ساجدين . لأن الصلاة علامة الإيمان (فأمر لهم بنصف العقل) أى بنصف الدية . قال في فتح الودود : لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفرة فكانوا كمن هلك بفعل نفسه وفعل غيره فسقط حصّة جنايته (بين أظهر المشركين) أى بينهم ، ولفظ أظهر مقحم (لا تراءى ناراُهما) من الترائى تفاعل من الرؤية ، يقال تراءى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً ، تراءى الشيء أى ظهر حتى رأيتّه . والأصل في تراءى تراءى ، لحذفت إحدى التامين تخفيفاً . وإسناد التراءى إلى النار مجاز من قولهم دارى تنظر من دار فلان أى تقابلها . قال في النهاية أى يلزم المسلم ويجب أن يتباعد منزله عن منزل المشرك ، ولا ينزل بالموضع الذى إن أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر للمشرك إذا أوقدها في منزله ، ولكنه ينزل مع المسلمين ، هو حث على الهجرة .

وفي الباب عن سَمُرَةَ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ قَالُوا عَنْ إِسْمَاعِيلَ
عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً
وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ .

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاطَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ
عَنْ قَيْسِ بْنِ جَرِيرٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ . وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : الصَّحِيحُ
حَدِيثُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلٌ .

وَرَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا تُسَاكِنُوا
الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَجَامِعُوهُمْ ، فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ مِثْلُهُمْ» .

٤٢ - باب ما جاء

في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٦٥٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْلَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعْنَاهُ : ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ : قِيلَ مَعْنَاهُ لَا يَسْتَوِي حَكْمُهُمَا . وَقِيلَ مَعْنَاهُ
أَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ بَيْنَ دَارِي الْإِسْلَامِ وَالْكَفَرِ ، فَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَسَاكِنَ الْكَافِرَ
فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا كَانَ مِنْهُمْ بِحَيْثُ يَرَاهَا . وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَا يَتَسَمَّ الْمُسْلِمُ
بِسَمَةِ الْمُشْرِكِ وَلَا يَتَشَبَّهُ بِهِ فِي هَدْيِهِ وَشَكْلِهِ .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ مَرْفُوعًا : مِنْ جَامِعِ
الْمُشْرِكِ وَسَاكِنٍ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ ، وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَنَدَهُ .
وَحَدِيثُ جَرِيرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَرِجَالُ
إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ ، وَلَكِنْ صَحَّحَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ
لِرِسَالِهِ إِلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مُوَصُولًا كَذَا فِي النَّيْلِ .

(باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب)

الجزيرة اسم موضع من الأرض . وهو ما بين حفر أبي موسى الأشعري

قالا أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :
 أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 « لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا » .
 هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٦٥٧ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ

إلى أقصى اليمن في الطول ، وما بين رمل يزن إلى منقطع السموة في العرض ، قاله
 أبو عبيدة : وقال الأصمعي : من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق طولا . ومن
 جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام^(١) عرضاً ، قال الأزهرى سميت جزيرة
 لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانيها وأحاط بالجانب الشمالى دجلة والفرات .
 وعن مالك أن جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة واليمن . وفي القاموس : جزيرة
 العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات .
 قوله (فلا أترك فيها إلا مسلماً) قال النووي : أوجب مالك والشافعي
 وغيرهما من العلماء إخراج الكافر من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكينهم
 سكناها ، ولكن الشافعي خص هذا الحكم بالحجاز وهو عنده مكة والمدينة واليمامة
 وأعمالها دون اليمن وغيره . وقالوا لا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز
 ولا يمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام . قال الشافعي إلا مكة وحرماها
 فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال ، فإن دخلها بخفية وجب إخراجها ، فإن
 مات ودفن فيها نبش وأخرج منها ما لم يتغير . وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم .
 وحجة الجماهير قوله تعالى : « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد
 عامهم هذا ، وفي المعالم أراد منهم من دخول الحرم لأنهم إذا داخلوا الحرم فقد
 قربوا من المسجد الحرام ، قال وجوز أهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم انتهى .
 قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(١) كذا بالأصل ولعل المؤلف يقصد أطراف عمان وليس أطراف الشام وبذا يستقيم
 توجيه العبارة .

حدثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ » .

٤٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٦٥٨ — حدثنا محمد بنُ الْمُثَنَّى حدثنا أبو الْوَلِيدِ حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ : مَنْ يَرِيْكَ ؟ قَالَ : أَهْلِيْ وَوَلَدِيْ ، قَالَتْ فَمَا لِي لَا أَرِيْ أَبِي . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تُورَثُ . وَلَكِنْ أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُولُهُ وَأُنْفِقُ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ » .

قوله (لن عشت) أى بقيت (إن شاء الله) قيد لقوله لأخرجن اليهود والنصارى .

(باب ما جاء فى تركه النبي صلى الله عليه وسلم)

بفتح الفوقانية وكسر الراء أى ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (لانورث) بفتح الراء ويصح الكسر ، وحكته أنهم كالآباء للامة فالهم لسكهم ، أو لئلا يظن بهم الرغبة فى الدنيا لوراثتهم . ونزاع على عباس قبل علمهما بالحديث وبعده رجما ، وأعتقد أنه الحق بدليل أن علياً لم يغير الأمر حين استخلف . فإن قلت : فكيف نازعا عمر ؟ قلت : طالباً فى التصرف بعد أن يكونا متصرفين بالشركة ، وكره عمر القسمة حذراً من دعوى الملك كذا فى الجمع (لكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوله) عال الرجل عياله يعولهم : إذا قام بما يحتاجون إليه من ثوب وغيره .

وفي الباب عن عمر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وعائشة .

حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه إنما أسنده حماد بن سلمة وعبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ .

١٦٥٩ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا بشر بن عمر حدثنا

مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الخديان قال : دخلت على عمر بن الخطاب ودخل عليه عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، ثم جاء علي والعباس يختصمان ، فقال عمر لهما : أنشدكم بالله الذي يذنيه تقوم السماء والأرض أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ، ما تركناه صدقة ؟ قالوا :

قوله (وفي الباب عن عمر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وعائشة) أما حديث عمر وغيره فأخرجه الترمذي بعد هذا ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان عنها أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا نورث ما تركناه صدقة .

قوله (حديث أبي هريرة حديث غريب من هذا الوجه) وأخرجه أحمد ، قال صاحب المنتقى بعد ذكر حديث أبي هريرة هذا : رواه أحمد والترمذي وصححه انتهى قلت : ليس في نسخ الترمذي الحاضرة عندنا تصحيح الترمذي إنما فيها تحسينه فقط . وروى الشيخان حديث أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقسم ورثتي ديناراً ، ما بركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة ، وفي لفظ لأحمد ، لا يقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً .

قوله (أنشدكم بالله) أي أسألكم رافعاً نشدني أي صوتي (لا نورث) بالنون ،

نعم ، قال عمرُ : فَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ :
 أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجِئْتُ أَنتَ وهذا إلى أبي بكرٍ تَطْلُبُ
 أَنتَ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ وَيَطْلُبُ هذا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا . فقال
 أبو بكرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ .

وهو الذى توارد عليه أهل الحديث فى القديم والحديث كما قال الحافظ فى الفتح
 « وما تركناه ، فى موضع الرفع بالابتداء ، وصدقة ، خبره . وقد زعم بعض
 الرافضة أن « لانورث ، بالياء التحتانية ، وصدقة ، بالنصب على الحال ، وما تركناه ،
 فى محل رفع على النيابة ، والتقدير : لا يورث الذى تركناه حال كونه صدقة ،
 وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحفاظ ، وما ذلك بأول تحريف
 من أهل تلك النحلة ، ويوضح بطلانه ما فى حديث أبي هريرة المذكور بلفظ
 « فهو صدقة ، وقوله « لا تقسم ورثتى ديناراً ، وقوله « إن النسي لا يورث ،
 (قالوا نعم) قد استشكل هذا ، ووجه الاستشكال أن أصل القصة صريح فى أن
 العباس وعلياً قد علما بأنه صلى الله عليه وسلم قال « لانورث ، فإن كانا سمعا
 من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر ؟ وإن كانا إنما سمعا
 من أبي بكر أو فى زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك
 من عمر .

وأجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم « لانورث ، مخصوص ببعض
 ما يخلفه دون بعض . ولذلك نسب عمر إلى : على وعباس أنهما كانا يعتقدان ظم
 من خالفهما كما وقع فى صحيح البخارى وغيره ، وأما مخاصمتهما بعد ذلك عند عمر
 فقال لإسماعيل القاضى فيما رواه الدارقطنى من طريقه : لم يكن فى الميراث إنما
 تنازعا فى ولاية الصدقة وفى صرفها كيف تصرف ، كذا قال ، لكن فى رواية
 النسائى وعمر بن شبة من طريق أبي البختري ما يدل على أنهما أرادا أن يقسم بينهما

وفي الحديث قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .

٤٤ — بابُ ما جاء قال النبي صلى الله عليه وسلم يَوْمَ فَتَحِ

مَكَّةَ إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْزَى بَعْدَ الْيَوْمِ .

١٦٦٠ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا زكريا

ابن أبي زائدة عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن برصاء قال : سَمِعْتُ
النبي صلى الله عليه وسلم يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ يَقُولُ : « لَا تُغْزَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ .
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

على سبيل الميراث ولفظه في آخره : ثم جئتما الآن تختصمان يقول هذا أريد
نصبي من ابن أخى ، ويقول هذا أريد نصبي من امرأتى ، والله لا أقضى بينكما
إلا بذلك ، أى إلا بما تقدم من تسليمها لها على سبيل الولاية . وكذا وقع عند
النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس نحوه . وفي السنن لأبي داود
وغيره أراد أن عمر يقسمها بينهما لينفرد كل منهما بنظر ما يتولاه فامتنع عمر من
ذلك وأراد أن لا يقع عليها اسم القسمة ولذلك أقسم على ذلك ، وعلى هذا اقتصر
أكثر شراح الحديث واستحسنوه وفيه من النظر ما تقدم كذا في النيل .

قوله (وفي الحديث قصة طويلة الخ) أخرجه البخارى ومسلم بقصته الطويلة .

(باب ما جاء قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الخ)

قوله (عن الحارث بن مالك بن برصاء) قال الحافظ في التقريب : الحارث
ابن مالك بن قيس الليثي المعروف بابن البرصاء صحابي له حديث واحد تأخر إلى
أواخر خلافة معاوية (لا تغزى) بصيغة المجهول (هذه) أى مكة المكرمة (بعد اليوم)
أى بعد يوم فتح مكة . قال في جمع البحار : أى لا تعود دار كفر يغزى عليه أو

وفي الباب عن ابن عباس وسليمان بن صرد ومطيع .

هذا حديث حسن صحيح وهو حديث زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي لا نعرفه إلا من حديثه .

٤٥ — باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال

١٦٦١ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن النعمان بن مقرن قال : « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا طلعت الفجر أمسك حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت قاتل ،

لا يغزوها الكفار أبداً إذ المسلمون قد غزوها مرات ، غزوها زمن يزيد بن معاوية بعد وقعة الحرة وزمن عبد الملك بن مروان مع الحجاج وبعده ، على أن من غزاها من المسلمين لم يقصدوها ولا البيت . وإنما قصدوا ابن الزبير مع تعظيم أمر مكة وإن جرى عليه ما جرى من رميه بالنار في المنجنيق والحرق ، ولو روى لا نغز ، على النهي لم يحتاج إلى التأويل انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس وسليمان بن صرد ومطيع) لينظر من أخرج أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) هذا الحديث من أفراد الترمذي وقد تفرد بروايته الحارث بن مالك كما عرفت به

باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال .

قوله (عن النعمان بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وبالنون . قال صاحب المشكاة هو النعمان بن عمرو بن مقرن المزني روى أنه قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم في أربعمائة من مزينة : سكن البصرة ثم تحول إلى الكوفة وكان عامل عمر على جيش نهاوند واستشهد يوم فتحها .

قوله (فكان) قال الطبري ما أظهره من دليل على وجود الفاء التفصيلية لأن

فإذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس قاتل حتى العصر ثم أمسك حتى يصلي العصر ثم يقاتل ، وكان يقال عند ذلك تهبيج رياح النصر ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلواتهم . » .

وقد روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن بإسناد أوصل من هذا وقتادة لم يدرك النعمان بن مقرن . مات النعمان في خلافة عمر بن الخطاب .

قوله غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم مشتمل بجملا على ما ذكر بعده مفصلا (أمسك) أى عن الشروع فى القتال (فإذا زالت الشمس) أى وصلى (حتى العصر) أى إلى العصر (وكان يقال) أى يقول الصحابة : الحكمة فى إمساك النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال إلى الزوال عند ذلك الخ (عند ذلك) أى عند زوال الشمس وهو من جملة المقول ظرف لقوله (تهبيج) أى تجيء (ويدعو المؤمنون لجيوشهم فى صلواتهم) أى فى أوقات صلواتهم بعد فراغها أو فى ثنائها بالقنوت عند النوازل قاله القارى . قال الطيبي إشارة إلى أن تركه صلى الله عليه وسلم القتال فى الأوقات المذكورة كان لاشتغالهم بها فيها ، اللهم إلا بعد العصر فإن هذا الوقت مستثنى منها لحصول النصر فيها لبعض الأنبياء . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : غزا نبي من الأنبياء فدنا من القرية صلاة العصر أو قريباً من ذلك فقال للشمس إنك مأمورة وأنا مأمور اللهم احبسها علينا فحبت حتى فتح الله عليه . رواه البخارى عن أبى هريرة ، ولعل لهذا السر خص فى الحديث هذا الوقت بالفعل المضارع حيث قال « ثم يقاتل ، وفى سائر الأوقات » قاتل ، على لفظ الماضى استحضاراً لتلك الحالة فى ذهن السامع تنبيهاً على أن قتاله فى هذا الوقت كان أشد وتحريه فيه أكمل انتهى .

قوله (وقد روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن بإسناد أوصل من هذا) يعنى أن إسناد حديث النعمان المذكور منقطع ، وقد روى هذا الحديث بإسناد موصول ليس فيه انقطاع ، وذكر الترمذى وجه الانقطاع بقوله : وقتادة لم يدرك

١٦٦٢ — حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ حدثنا عَفَّانُ بنُ مُسْلِمٍ
والْحَجَّاجُ بنُ مِنْهَالٍ قالا حدثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ حدثنا أَبُو عَمْرٍانَ الْجَوْنِيُّ
عن عَلْقَمَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ عن مَعْقِلِ بنِ يَسَّارٍ أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ
النُّعْمَانَ بنَ مُقَرِّنٍ إِلَى الْهَرَمُزَانِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ بنُ
مُقَرِّنٍ : « شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ
أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهَبَّ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ » .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَعَلْقَمَةُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ .

٤٦ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ

١٦٦٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ حدثنا
سُفْيَانُ عن سَلَمَةَ بنِ كَهَيْلٍ عن عَيْسَى بنِ عَاصِمٍ عن زَرِّ بنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرْكِ ، وَمَا مِنَّا إِلَّا ، وَلَسَكَنَّ
اللَّهُ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ » .

النعمان الخ ، وذكر الإسناد الموصول بقوله : حدثنا الحسن بن علي الخلال الخ .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري بطوله .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ)

بكسر الطاء وفتح التحتانية .

قوله (الطيرة من الشرك) أى لاعتقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً أو تدفع
عنهم ضرراً فإذا عملوا بموجبها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك ويسمى شركاً خفياً .
وقال بعضهم : يعنى من أعتقد أن شيئاً سوى الله تعالى ينفع أو يضر بالاستقلال

قال أبو عيسى : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ » قَالَ سُلَيْمَانُ : هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ .

وفي الباب عن سَعْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَابِسِ التَّمِيمِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنَ عُمَرَ .

فقد أشرك أى شركاً جلياً . وقال القاضي : إنما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشاءمون به سبباً مؤثراً في حصول المكروه ، وملاحظة الأسباب في الجملة شرك خفي فكيف إذا انضم إليها جهالة وسوء اعتقاد (وما منا) أى أحد (إلا) أى إلا من يخطر له من جهة الطيرة شيء ما لتعود النفوس بها لحذف المستثنى كراهة أن يتفوه به . قال التوربشتي : أى إلا من يعرض له الوهم من قبل الطيرة وكره أن يتم كلامه ذلك لما يتضمنه من الحالة المكروهة وهذا نوع من الكلام يكتفى دون المكروه منه بالإشارة فلا يضرب لنفسه مثل السوء (ولكن الله) بتشديد النون ونصب الجلالة (يذهب) يضم الياء من الإذهاب أى يزيل ذلك الوهم المكروه (بالتوكل) أى بسبب الاعتماد عليه والاستناد إليه سبحانه ، وحاصله أن الخطرة ليس بها عبرة فإن وقعت غفلة لا بد من رجعة وأوبة من حوبة كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : من ردت الطيرة من حاجة فقد أشرك وكفارة ذلك أن يقول اللهم لا خير إلا خيرك ، ولا طير إلا طيرك ، ولإله غيرك . رواه أحمد والطبراني .

قوله (في هذا الحديث) أى في تحقيق شأنه وما يتعلق بقوله (وما منا إلا ولكن الله يذهب بالتوكل قال) أى سليمان بن حرب (هذا) أى قوله وما منا إلخ (عندي قول ابن مسعود) أى في ظني أنه موقوف على ابن مسعود ، وإنما المرفوع قوله « الطيرة من الشرك فقط » ، ويؤيده أن هذا المقدار رواه جمع كثير عن ابن مسعود مرفوعاً بدون الزيادة .

قوله (وفي الباب عن سعد وأبي هريرة وحابس التميمي وعائشة وابن عمر) أما حديث سعد وهو ابن مالك فأخرجه أبو داود ، وأما حديث أبي هريرة

هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل . وروى
شعبة أيضاً عن سلمة هذا الحديث .

١٦٦٤ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام عن
قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا عدوى ولا طيرة »

فأخرجه الشيخان ، وأما أحاديث حابس وغيره رضى الله تعالى عنهم فليست
من أخرجها .

قوله (هذا حديث حسن صحيح إلخ) وأخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه .
قال الحافظ المنذرى : قال أبو القاسم الاصبهاني وغيره : في الحديث إضمار ،
والتقدير : وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك يعني قلوب أمته ، ولكن
الله يذهب ذلك عن قلب كل من يتوكل على الله ولا يثبت على ذلك ، هذا لفظ
الاصبهاني ، والصواب ما ذكره البخاري وغيره أن قوله « وما منا إلخ » من كلام
ابن مسعود مدرج غير مرفوع . قال الخطابي : وقال محمد بن إسماعيل : كان سليمان
ابن حرب ينكر هذا الحرف ويقول ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكأنه قول ابن مسعود . وحكى الترمذى عن البخاري أيضاً عن سليمان بن حرب
نحو هذا انتهى ما في الترغيب .

قوله (لا عدوى) بفتح فسكون ففتح ، قال في القاموس : إنه الفساد ،
وقال الثوري شتى العدوى هنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره ، يقال أعدى فلان
فلاناً من خلفه أو من غرته ، وذلك على ما يذهب إليه المتطبعة في علل سبع الجذام
والجرب والجدري والحصبة والبخر والرمم والأمراض البوائية .

وقد اختلف العلماء في التأويل ، فمنهم من يقول المراد منه نفي ذلك وإبطاله
على ما يدل عليه ظاهر الحديث والقرائن المسوقة على العدوى وهم الأكثرون .
ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : فر من المجذوم
فراراً منه الأسد ، وقال : لا يوردن ذو عاهة على مصح ، وإنما أراد بذلك نفي
ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة ، فإنهم كانوا يرون العلل المعديّة مؤثرة لا محالة ،

فأعلمهم بقوله هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون ، بل هو متعلق بالمشيئة إن شاء كان وإن لم يشأ لم يكن . ويشير إلى هذا المعنى قوله : فمن أعدى الأول أى إن كنتم ترون أن السبب فى ذلك العدوى لا غير فمن أعدى الأول ؟ وبين بقوله : فر من المجذوم ، وبقوله : لا يوردن ذو عاهة على مصحح . أن مداناة ذلك بسبب العلة فليتفه اتقاء من الجدار المائل والسفينة المعيوبة . وقد رد الفرقة الأولى على الثانية فى استدلالهم بالحديثين أن النهى فيهما إنما جاء شفقاً على مباشرة أحد الأمرين فتصديه علة فى نفسه أو عاهة فى إبله فيعتقد أن العدوى حق .

قلت : وقد اختاره العسقلانى يعنى الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة ، وبسطنا الكلام معه فى شرح الشرح ومجمله أنه يرد عليه اجتنابه عليه السلام عن المجذوم عند إرادة المباينة مع أن منصب النبوة بعينه من أن يورد لحسم مادة ظن العدوى كلاماً يكون مادة لظنها أيضاً ، فإن الأمر بالتجنب أظهر من فتح مادة ظن أن العدوى لها تأثير بالطبع . وعلى كل تقدير فلا دلالة أصلاً على نفي العدوى مبنياً والله أعلم .

قال الشيخ التوربشتى : وأرى القول الثانى أولى التأويلين لما فيه من التوفيق بين الأحاديث الواردة فيه ، ثم لأن القول الأول يفضى إلى تعطيل الأصول الطبية ولم يرد الشرع بتعطيلها بل ورد بإثباتها والعبرة بها على الوجه الذى ذكرناه . وأما استدلالهم بالقرآن المنسوق عليها فإننا قد وجدنا الشارع يجمع فى النهى بين ما هو حرام وبين ما هو مكروه ، وبين ما ينهى عنه لمعنى ، وبين ما ينهى عنه لمعان كثيرة ، ويدل على صحة ما ذكرنا قوله صلى الله عليه وسلم للمجذوم المبايع : قد بايعناك فارجع ، فى حديث الشريد بن سويد الثقفى ، وقوله صلى الله عليه وسلم للمجذوم الذى أخذ بيده فوضعها معه فى القصعة : كل ثقة بالله وتوكلاً عليه ، ولا سبيل إلى التوفيق بين هذين الحديثين إلا من ههنا الوجه ، بين بالأول التوقى من أسباب النلف وبالثانى التوكل على الله جل جلاله ولإله غيره ، فى متاركة الأسباب وهو حاله انتهى . قال القارى وهو جمع حسن فى غاية التحقيق انتهى .

قلت : فى كون هذا الجمع حسناً نظراً كما لا يخفى على المتأمل ، وأما القول بأن الشرع ورد بإثبات الأصول الطبية ففيه أن ورود الشرع لإثبات جميع الأصول

وَأَحِبُّ الْقَالَ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَمَا الْقَالَ ؟ قَالَ : الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٦٦٥ — حدثنا محمد بن رافع حدثنا أبو عامر العقدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيحُ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

٤٧ — باب ما جاء

فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِتَالِ

١٦٦٦ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن

الطبية ممنوع ، بل قد ورد الشرع لإبطال بعضها ، فإن المتطهين قائلون بحصول الشفاء بالحرام وقد ورد الشرع بنفي الشفاء بالحرام ، وهم قائلون بثبوت العدوى في بعض الأمراض ، وقد ورد الشرع بأنه لا عدوى ، فالظاهر الراجح عندى في التوفيق والجمع بين الأحاديث المذكورة هو ما ذكره الحافظ في شرح التلخيص والله تعالى أعلم .

(ولا طيرة) نفي معناه النهى كقوله تعالى (لا ريب فيه) (وأحب القال) بصيغة المتكلم من الإيجاب (قالوا يا رسول الله ما القال) وإنما نشأ هذا السؤال لما نفوسهم من عموم الطيرة الشامل للتشاؤم والتفاؤل المتعارف فيما بينهم (قال) إشارة إلى أنه فرد خاص خارج عن العرف العام معتبر عند خواص الأنام وهو قوله (الكلمة الطيبة) أى الصالحة لأن يؤخذ منها القال الحسن .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان معناه من حديث أبي هريرة .
قوله (كان يعجبه) أى يستحسنه ويتفامل به (أن يسمع يا راشد) أى واجد الطريق المستقيم (يا نجيح) أى من قضيت حاجته .

سُفْيَانٌ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا قَالَ : اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْشُلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ، فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالَ أَيْتِهَآ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ : ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ

(باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال)

قوله (أوصاه في خاصة نفسه) أى في حق نفسه خصوصاً وهو متعلق بقوله (بتقوى الله) وهو متعلق بأوصاه (ومن معه) مطوف على خاصة نفسه أى (من معه) (من المسلمين) بيان لمن (خيراً) منصوب بنزع الخافض أى بخير ، قال الطيبي : ومن في محل الجر ومن باب العطف على عاملين مختلفين ، كأنه قيل أوصى بتقوى الله في خاصة نفسه ، وأوصى بخير في من معه من المسلمين ، وفي اختصاص التقوى بخاصة نفسه والخير بمن معه من المسلمين إشارة إلى أن عليه أن يشد على نفسه فيما يأتى ويذر ، وأن يسهل على من معه من المسلمين ويرفق بهم كما ورد : يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا (وقال اغزوا بسم الله) أى مستعينين بذكره (وفي سبيل الله) أى لأجل مرضاته وإعلاء دينه (قاتلوا من كفر بالله جملة موضحة لاغزوا (ولا تغلوا) من الغلول من باب نصر ينصر أى لا تخونوا في الغنيمة (ولا تغدروا) بكسر الدال أى لا تنتقضوا العهد ، وقيل لا تخاربوهم قبل أن تدعوهم إلى الإسلام (ولا تمشلوا) بضم المثلثة . قال النووي في تهذيبه : مثل به يمثل كقتل إذا قطع أطرافه . وفي القاموس : مثل بفلان مثله بالضم نكل كمثل تمثيلاً . وفي الفائق إذا سودت وجهه أو قطعت أنفه ونحوه (ولا تقتلوا وليداً) أى طفلاً صغيراً (فإذا لقيت) الخطاب لأمرير الجيش ، قال الطيبي : هو من باب تلوين الخطاب مخاطب أولاً عاماً فدخل فيه الأمير دخولاً أولاً ثم خص الخطاب به فدخلوا فيه على سبيل التبعية كقوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم) خص النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء (أو خلال) شك من الراوى

إلى دار المهاجرين ، وأخيرهم أنهم إن فعلوا ذلك فإن لهم ما للمهاجرين
وعليهم ما على المهاجرين ، وإن أبوا أن يتحولوا فأخيرهم أنهم يكونون
كأعراب المسلمين يجرى عليهم ما يجرى على الأعراب ، ليس لهم في الغنيمة
والنبيء شيء إلا أن يجاهدوا ، فإن أبوا فاستعين بالله عليهم وقَاتِلْهُمْ . وإذا
حاصرت حصناً فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم
ذمة الله ولا ذمة نبيه واجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا
ذممكم وذمة أصحابكم خير لكم من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ،

والخصال والخلال بكسرهما جمع الخصلة والخللة بفتحهما بمعنى واحد (فأيها أجابوك)
أى قبلوها منك (وكف عنهم) بضم الكاف وفتح الفاء المشددة ويجوز ضمها وكسرهما
أى امتنع عنهم (ادعهم) أى أولا (والتحول) أى الانتقال (من دارهم) أى
من دار الكفر (إلى دار المهاجرين) أى إلى دار الإسلام ، وهذا من توابع
الخصلة الأولى ، بل قيل إن الهجرة كانت من أركان الإسلام قبل فتح مكة
(أنهم إن فعلوا ذلك) أى التحول (فإن لهم ما للمهاجرين) أى الثواب واستحقاق
مال النبيء ، وذلك الاستحقاق كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم فإنه كان ينفق على
المهاجرين من حين الخروج إلى الجهاد فى أى وقت أمرهم الإمام سواء كان من بإزاء
العدو كافياً أو لا بخلاف غير المهاجرين فإنه لا يجب الخروج عليهم إلى الجهاد إن
كان بإزاء العدو من به الكفاية ، وهذا معنى قوله (وعليهم ما على المهاجرين) أى
من الغزو (وإن أبو أن يتحولوا) أى من دارهم (كأعراب المسلمين) أى الذين
لازموا أوطانهم فى البادية لا فى دار الكفر (يجرى عليهم ما يجرى على الأعراب)
وفى رواية مسلم : يجرى عليهم حكم الله الذى يجرى على المؤمنين أى من وجوب
الصلاة والزكاة وغيرهما والقصاص والدية ونحوهما (إلا أن يجاهدوا) أى مع
المسلمين (وإذا حاصرت حصناً) وفى رواية مسلم أهل حصن (فأرادوك أن
تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه) أى عهدهما وأمانهما (فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة
نبيه) أى لا بالاجتماع ولا بالانفراد (فإنكم إن تخفروا) من الإخفار أى تنقصوا

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلوهم على حكم الله فلا تنزلوهم
ولكن أنزلوهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم
أم لا أو نحو ذا .

وفي الباب عن النعمان بن مقرن وحديث بريدة حديث حسن صحيح .

١٦٦٧ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو أحمد حدثنا سفيان عن علقمة

ابن مرثد نحوه بمعناه وزاد فيه : « فإن أبوا فخذ منهم الجزية ، فإن أبوا
فاستعين بالله عليهم » . هكذا رواه وكيع وغير واحد عن سفيان وروى
غير محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهيدي وذكر فيه أمر الجزية .

١٦٦٨ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا عفان حدثنا حماد بن

(فلا تنزلوهم) أى على حكم الله (فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا)
قال النووي : قوله فلا تجعل لهم ذمة الله نهى تنزيه فإنه قد يتقضا من لا يعرف
حقها ويفتلك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش ، وكذا قوله فلا تنزلوهم
على حكم الله ، نهى تنزيه ، وفيه حجة بأن يقول ليس كل مجتهد مصيباً بل المصيب
واحد وهو الموافق لحكم الله فى نفس الأمر ، ومن يقول إن كل مجتهد مصيب
يقول معنى قوله ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم ، أنك لا تأمن أن ينزل على
وحى بخلاف ما حكمت ، كما قال صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى سعيد من تحكيم
سعد بن معاذ فى بنى قريظة لقد حكمت فيهم بحكم الله ، وهذا المعنى منتف بهد
النبي صلى الله عليه وسلم فيكون كل مجتهد مصيباً انتهى . قال القارى : وهو مذهب
المعتزلة وبعض أهل السنة .

قوله (وفى الباب عن النعمان بن مقرن) أخرجه أبو داود وأخرجه الترمذى
فى باب الساعة التى يستحب فيها القتال .

قوله (وحديث بريدة حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

قوله (وزاد) أى محمد بن بشار فى روايته من طريق أبى أحمد (فإن أبوا)
أى فإن امتنعوا عن الإسلام (فخذ منهم الجزية) استدلل به مالك والأوزاعى

سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ ، وَاسْتَمَعَ ذَاتَ يَوْمٍ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَقَالَ : عَلَى الْفِطْرَةِ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ » . قَالَ الْحَسَنُ وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً كتابياً أو غير كتابي ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في باب الجزية .
قوله (لا يغير) من الإغارة (إلا عند صلاة الفجر) وفي رواية : كان يغير إذا طلع الفجر (فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار) قال القاضي : أى كان يتثبت فيه ويحتاط في الإغارة حذراً عن أن يكون فيهم مؤمن فيغير عليه غافلاً عنه جاهلاً بحاله . قال الخطابي : فيه بيان أن الأذان شعار لدين الإسلام لا يجوز تركه ، فلو أن أهل بلد أجمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه انتهى . قال القاري : وكذا نقل عن الإمام محمد من أئمتنا انتهى ، وفيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة ، وفي هذا الحديث دليل على جواز الحكم بالدليل لكونه صلى الله عليه وسلم كف عن القتال بمجرد سماع الأذان ، وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدماء لأنه كف عنهم في تلك الحال مع احتمال أن لا يكون ذلك على الحقيقة (واستمع ذات يوم) لفظ ذات ، مقحم (فقال على الفطرة) فيه أن التكبير من الأمور المختصة بأهل الإسلام وأن يصح الاستدلال به على إسلام أهل قرية سمع منهم ذلك (قال خرجت من النار) هو نحو الأدلة القاضية بأن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وهي مطلقة مقيدة بعدم المانع جمعاً بين الأدلة .
قوله (قال الحسن) هو الحسن بن علي الخلال (وحديثنا الوليد) كذا في النسخة الأحمدية وهو غلط وفي بعض النسخ حديثنا أبو الوليد وهو الصواب ، واسمه هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم الطيالسي ، روى عن حماد بن سلمة وغيره وعنه الحسن بن علي الخلال وغيره .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

أبواب فضائل الجهاد

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ - بابُ فضلِ الجِهادِ

١٦٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَعْدِلُ الْجِهَادَ قَالَ : إِنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَهُ ، فَرُدُّوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا تَسْتَطِيعُونَهُ ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ : مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَثَلُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ -

(باب فضل الجهاد)

قوله (ما يعدل الجهاد) أى أى عمل يساوى الجهاد : يعنى فى الفضل والثواب (مثل المجاهد فى سبيل الله مثل الصائم القائم) ولمسلم من طريق أبى صالح عن أبى هريرة كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله ، زاد النسائى من هذا الوجه : الخاشع الراكع الساجد ، وفى الموطأ وابن حبان : كمثل الصائم القائم الدائم ، ولأحمد والبزار من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً : مثل المجاهد فى سبيل الله كمثل الصائم نهاره والقائم ليله : وشبه حال الصائم القائم بحال المجاهد فى سبيل الله فى نيل الثواب فى كل حركة وسكون ، لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة عن العبادة فأجره مستمر ، وكذلك المجاهد لا تضيق ساعة من ساعاته بغير ثواب لحديث : إن المجاهد لتستين فرسه فيكتب له حسنات . وأصرح منه قوله تعالى : (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة فى سبيل الله ولا يظأون موطئاً يعظ الكفار ولا يناولون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع

الذى لا يَفْتُرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

وفى الباب عن الشَّافِئِ وعبدِ اللَّهِ بنِ حُبْشَى وأبى موسى وأبى سَعِيدٍ وأُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

١٦٧٠ — حدثنا محمد بن عبد الله بن بزيع حدثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ

حدثني مَرْزُوقُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَعْنِي يَقُولُ اللَّهُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِي هُوَ عَلَى ضَمَانٍ إِنْ

أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ . وَلَا يَنْفَقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (لا يفتقر) من الفتور من باب نصر ينصر أى لا يسأم ولا يمل (حتى يرجع المجاهد في سبيل الله) أى إلى بيته أو حتى ينصرف عن جهاده .

قوله (وفى الباب عن الشَّافِئِ وعبدِ اللَّهِ بنِ حُبْشَى وأبى موسى وأبى سَعِيدٍ وأُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) ، أما حديث الشَّافِئِ فأخرجه أحمد في مسنده ، وأما حديث عبد الله بن حبشى فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ، وأما حديث أبى موسى فأخرجه الترمذى في أواخر فضائل الجهاد ، وأما حديث أبى سعيد فأخرجه ابن ماجه في باب فضل الجهاد في سبيل الله من أبواب الجهاد ، وأما حديث أم مالك البهزية فأخرجه أحمد في مسنده ، وأما حديث أنس بن مالك فأخرجه الترمذى في هذا الباب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (يعنى يقول الله) الظاهر أن قائله أنس ، أى يريد صلى الله عليه وسلم أن المجاهد في سبيل الخ من الأحاديث الإلهية . ووقع في حديث ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه قال : أيما عبد من عبادى خرج مجاهداً في سبيلى ابتغاء مرضاتى ضمنت له لأن أرجعته أن أرجعه بما أصاب

قَبَضَتْهُ أَوْ رَثَتْهُ الْجَنَّةَ ، وَإِنْ رَجَعْتُهُ رَجَعْتُهُ بِأَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ .
هذا حديث غريب صحيح من هذا الوجه .

٢ - باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً

١٦٧١ - حدثنا أحمد بن محمد حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا حيوة
ابن شريح ، قال أخبرني أبو هانيء الخولاني أن عمرو بن مالك الجنبي
أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أجز أو غنيمه ، وإن قبضته غفرت له ، رواه الذسائي (هو على ضمان) كذا
في النسخ الحاضرة بلفظ ضمان . وفي ترغيب المنذرى نقلا عن الترمذى بلفظ
ضامن ، وكذا نقله الحافظ في الفتح وقال : قوله هو على ضامن أى مضمون ، أو
معناه أنه ذو ضمان انتهى (وإن رجعته) أى أرجعته . قال في القاموس : رجع
يرجع رجوعاً انصرف ، والشئ عن الشئ وإليه رجعا صرفه ورده كأرجعه .
قوله (هذا حديث غريب صحيح) قال المنذرى بعد ذكره : وهو في الصحيحين
وغيرهما بنحوه من حديث أبي هريرة وتقدم انتهى .

قلت : ذكر المنذرى فيما تقدم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيلي وإيمان بي
وتصديق برسلي فهو ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى منزله الذي خرج منه
نائلاً مانال من أجز أو غنيمه الخ ، رواه مسلم واللفظ له ، ورواه مالك والبخارى
والذسائي ولفظهم : تكفل الله من جاهد في سبيله الخ . قال الحافظ في الفتح :
تضمن الله وتكفل الله تكفل الله وانتدب الله بمعنى واحد ومحصله تحقيق المذكور
في قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة)
وذلك التحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى ، وقد عبر صلى الله عليه وسلم
عن الله سبحانه وتعالى بتفضله بالثواب بلفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة
المخاطبين فيما تطمئن به نفوسهم .

(باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً)

قوله (أنه سمع فضالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة (بن عبيد) بالتصغير

أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ » وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ » .

وفى الباب عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرٍ .

حديثُ فضالة بن عبيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

(كل ميت يختم) بصيغة المجهول (على عمله) أى لا يكتب له ثواب جديد (فإنه ينمى له عمله) بفتح الياء وكسر الميم أى يزيد ، ويجوز أن يكون بضم الياء وفتح الميم من الإنباء أى يزداد عمله بأن يصل إليه كل لحظة أجر جديد ، فإنه فدى نفسه فيما يعود نفعه على المسلمين وهو إحياء الدين بدفع أعدائهم من المشركين (ويأمن فتنة القبر) أى مع ذلك ، ولعله بهذا امتاز عن غيره الوارد فى حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة ، الحديث .

قوله (المجاهد من جاهد نفسه) زاد فى رواية لله أى قهر نفسه الامارة بالسوء على ما فيه رضا الله من فعل الطاعة وتجنب المعصية ، وجهادها أصل كل جهاد ، فإنه ما لم يجاهدها لم يمكنه جهاد العدو الخارج .

قوله (وفى الباب عن عقبة بن عامر وجابر) أما حديث عقبة فأخرجه أحمد والدارى ، وأما حديث جابر فأخرجه الطبرانى فى الأوسط عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من رابط يوماً فى سبيل الله جعل الله بينه وبين النار سبع خنادق كل خندق كسبع سموات وسبع أرضين » ، قال المنذرى فى الترغيب : إسناده لا بأس به إن شاء الله ومثله غريب .

قوله (حديث فضالة بن عبيد حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وليس فى روايته جملة : المجاهد من جاهد نفسه ، وأخرجه ابن حبان مع هذه الجملة .

٣ - باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله

١٦٧٢ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ

وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ زَحَزَحَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .
أَحَدُهُمَا يَقُولُ : سَبْعِينَ وَالْآخَرُ يَقُولُ : أَرْبَعِينَ .

(باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله)

قوله (من صام يوماً في سبيل الله) قال ابن الجوزي : إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد . وقال القرطبي : سبيل الله طاعة الله ، فالمراد من صام قاصداً وجه الله . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون ما هو أعم من ذلك ، ثم وجدته في فوائد أبي طاهر الذهلي من طريق عبد الله بن عبد العزيز اللبثي عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ : ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في سبيل الله الحديث . قال ابن دقيق العيد : العرف الأكثر استعماله في الجهاد ، فإن حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين ، قال : ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت ، والاول أقرب ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى لأن الصائم يضعف عن اللقاء لأن الفضل المذكور محمول على من لم يخش ضعفاً ولا سيما من اعتاد به فصار ذلك من الامور النسبية ، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه أفضل ليجمع بين الفضيلتين انتهى (زحزحه الله) أي بعده (سبعين خريفاً) قال الحافظ : الخريف زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام ، وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول الصيف والشتاء والربيع لأن الخريف أزكى الفصول لكونه يحث في الثمار . ونقل الفاكهاني أن الخريف يجتمع فيه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة دون غيره ، ورد بأن الربيع كذلك . قال القرطبي : ورد ذكر السبعين لإرادة التكثير كثيراً انتهى ، ويؤيده أن النسائي أخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر والطبراني عن عمرو بن عبسة ، وأبو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا جميعاً في رواياتهم مائة عام انتهى كلام الحافظ (أحدهما)

هذا حديثٌ غريبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو الْأَسْوَدِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْأَسَدِيُّ الْمَدِينِيُّ .

وفى البابِ عن أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي أَمَامَةَ .

١٦٧٣ — حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِمَاشٍ الزُّرَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَصُومُ عَبْدٌ يَوْمًا

أَيُّ أَحَدٍ مِنْ عُرْوَةٍ وَسُلَيْمَانَ (يَقُولُ سَبْعِينَ وَالْآخِرُ يَقُولُ أَرْبَعِينَ) مَنْ رَوَى بِسَبْعِينَ فَرَوَيْتَهُ مُوَافَقَةً لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ .

قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . قال المنذرى في الترغيب : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من صام يوماً في سبيل الله زحزح الله وجهه عن النار بذلك اليوم سبعين خريفاً ، رواه النسائي بإسناد حسن . والترمذى من رواية ابن لهيعة وقال : حديث غريب . ورواه ابن ماجه من رواية عبد الله بن عبد العزيز الليثي وبقيّة رجال الإسناد ثقات انتهى (وأبو الأسود اسمه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي المدني) قال الحافظ : هو يقيم . عروة ثقة من السادسة . قوله (وفى الباب عن أبي سعيد وأنس وعقبة بن عامر وأبي أمامة) ، أما حديث أبي سعيد فأخرجه الشيخان . وأما حديث أنس فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه النسائي ، وأما حديث أبي أمامة فأخرجه الترمذى فى هذا الباب .

قوله (حدثنا عبد الله بن الوليد العدنى) قال فى التقريب : عبد الله بن الوليد ابن ميمون أبو محمد المكي المعروف بالعدنى صدوق ربما أخطأ من كبار العاشرة عن النعمان (بن أبي عيشة) بفتح عين مهملة وشدة مشاة تحية وبشين معجمة (الزرقى) بضم زاي معجمة وفتح راء مهملة الانصارى المدني ثقة من الرابعة .

فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ذَلِكَ الْيَوْمُ النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٦٧٤ — حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ
ابْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ خَنْدَقًا
كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ .

٤ — بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النِّفْقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٧٥ — حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ
عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ

قوله (إلا باعد ذلك اليوم) أى صومه (النار) بالنصب مفعول باعد .
وذكر المنذرى فى الترغيب هذا الحديث بلفظ : ما من عبد يصوم يوماً فى سبيل
الله إلا باعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً ، وعزاه للبخارى ومسلم
والترمذى والنسائى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما كما عرفت آنفاً .
قوله (حدثنا زياد بن أيوب) هو البغدادى المعروف بدلوليه (جعل الله بينه
وبين النار خندقاً) الخندق بوزن جعفر حفير حول أسوار المدن معرب كنده كذا
فى القاموس .

قوله (هذا حديث غريب) ذكره المنذرى فى الترغيب وعزاه للترمذى
وسكت عنه .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النِّفْقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)

قوله (عن الركين) بالتصغير (بن الربيع) بن عميلة الغزارى الكوفى ثقة

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَتَبَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةِ ضِعْفٍ » .

وفي الباب عن أبي هريرة .

هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث الرُّكَّيْنِ بنِ الرَّبِيعِ .

٥ — بابُ ملجاء في فضلِ الخدمةِ في سبيلِ الله

١٦٧٦ — حدثنا محمد بن رافع حدثنا زيد بن حباب حدثنا معاوية

ابن صالح عن كثير بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن عدي بن

من الرابعة (عن أبيه) أي الربيع بن عميلة الفزارى الكوفي وثقه بن معين (عن يسير) بالتصغير (بن عميلة) بفتح المهملة وكسر الميم الفزارى ويقال له أسير أيضاً ثقة من الثالثة (عن خريم) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وسكون التحتية (بن فأنك) بالفاء وكسر الفوقية الأسدي صحابي شهد الحديبية ولم يصح أنه شهد بدرأ ، مات في خلافة معاوية بالرقعة (من أنفق نفقة) أي صرف نفقة صغيرة أو كبيرة (كتبت له سبعمائة ضعف) أي مثل ، وهذا أقل الموعود والله يضاعف لمن يشاء . قال المناوى . أخذ منه بعضهم أن هذا نهاية التضعيف ورد بآية (والله يضاعف لمن يشاء) انتهى .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه البزار عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بفرس يجعل كل خطأ منه أقصى بصره ، فسار وسار معه جبريل فأتى على قوم يزرعون في يوم ويحصدون في كل يوم كلما أحصدوا عاد كما كان ، فقال يا جبريل من هؤلاء ؟ قال هؤلاء المجاهدون في سبيل الله تضاعف لهم الحسنة بسبع مائة ضعف ، وما أنفقوا من شيء فهو يخلفه ، وذكر الحديث بطوله ، كذا في الترغيب (هذا حديث حسن) وأخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد ، وأخرجه أيضاً أحمد .

(باب ما جاء في فضل الخدمة في سبيل الله)

قوله (عن كثير بن الحارث) — الدمشقي مقبول من السادسة .

حاتم الطائي « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قال : خِدْمَةُ عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ ، أَوْ طَرُوقَةُ فَحْلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

وقد روى عن معاوية بن صالح هذا الحديث مُرْسَلًا ، وخولف زيد في بعض إسناده . وروى الوليد بن جميل هذا الحديث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٦٧٧ — حدثنا بذلك زياد بن أيوب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الوليد بن جميل عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَنْيَحَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ طَرُوقَةُ فَحْلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

قوله (قال خدمة عبد في سبيل الله) وفي رواية أبي أمامة الآتية : منيحة خادم في سبيل الله ، فالمراد بقوله خدمة عبد ، أي هبة عبد للمجاهد ليعلمه أو عاريته له (أو ظل فسطاط) بضم الفاء وتكسر خيمة يستظل به المجاهد ، أي نصب خيمة أو خباء للغزاة يستظلون به (أو طروقة فحل) بفتح الطاء فعولة بمعنى مفعولة أي مركبة يعنى ناقة أو نحو فرس بلغت أن يطررها الفحل ، يعطيها إياها ليركبها لإعارة أو قرصاً أو هبة .

قوله (أفضل الصدقات ظل فسطاط في سبيل الله ومنيحة خادم في سبيل الله أو طروقة فحل في سبيل الله) قال المنذرى في الترغيب : طروقة الفحل بفتح الطاء وبالإضافة هي الناقة التي صلحت لطارق الفحل وأقل سنها ثلاث سنين وبعض الرابعة وهذه هي الحقبة ، ومعناه أن يعطى الغازي خادماً أو ناقة هذه صفتها فإن ذلك أفضل الصدقات .

هذا حديث حسن غريب صحيح وهو أصح عندى من حديث معاوية
ابن صالح .

٦ - باب ما جاء فيمن جهز غازياً

١٦٧٨ - حدثنا أبو زكريا يحيى بن درست حدثنا أبو إسماعيل
حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلامة عن بسر بن سعيد عن زيد
ابن خالد الجهمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من جهز غازياً
في سبيل الله فقد غزا ، ومن خلف غازياً في أهله فقد غزا » .

قوله (هذا حديث حسن غريب صحيح) قال المنذرى في الترغيب بعد ذكر
هذا الحديث : رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، فلم يذكر لفظ غريب ،
وكذا في الجامع الصغير بغير ذكر لفظ غريب . وقال المناوى : واعتبر بأن
حقة حسن لا صحيح انتهى وحديث أبي أمامة هذا أخرجه أيضاً أحمد في مسنده .

(باب ما جاء فيمن جهز غازياً)

تجهيز الغازى تحميلة وإعداد ما يحتاج إليه في غزوه .

قوله (حدثنا أبو إسماعيل) اسمه إبراهيم بن عبد الملك البصرى أبو إسماعيل
القناد صدوق في حفظه شيء من السابعة .

قوله (قال من جهز غازياً) بتشديد الهاء أى هياً أسباب سفره (في سبيل الله)
أى في الجهاد (فقد غزا) أى حكماً وحصل له ثواب الغزاة (ومن خلف) بفتح
اللام المخففة (غازياً) أى قام مقام بعده وصار خلفاً له برعاية أموره في أهله
(فقد غزا) قال القاضى : يقال خلفه فى أهله إذا قام مقامه فى إصلاح حالهم
ومحافظة أمرهم أى من تولى أمر الغازى وناب منابه فى مراعاة أهله زمان غيبته
شاركه فى الثواب لأن فراغ الغازى له واشتغاله به بسبب قيامه بأمر عياله فكأنه
مسبب عن فعله . قال الحافظ فى الفتح : قوله فقد غزا قال ابن حبان : معناه أنه

هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير هذا الوجه .

١٦٧٩ — حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن ابن أبي ليلى

عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا » .

هذا حديث حسن .

مثله في الأجر وإن لم يغز حقيقة ، ثم أخرج من وجه آخر عن بسر بن سعيد بلفظ : كتب له مثل أجره غير أنه لا ينقص من أجره شيء ، ولابن ماجه وابن حبان من حديث عمر نحوه بلفظ : من جهز غازياً حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع . وأفادت فائدتين : إحداهما أن الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز وهو المراد بقوله : حتى يستقل . ثانيتهما أنه يستوى معه في الأجر وماله بخير إلى أن تنقضي تلك الغزوة انتهى .

فإن قلت : ما وجه التوفيق بين حديث الباب وحديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بعثاً وقال : ليخرج من كل رجلين رجل والأجر بينهما ، رواه مسلم . وفي رواية له : ثم قال للقاءد : وأيكم خلف الخارج في أهله كان له مثل نصف أجر الخارج .

قلت : قال القرطبي : لفظه نصف يشبه أن تكون مقحمة أى مزيدة من بعض الرواة وقال الحافظ : ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح ، والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب للغزى والخالف له بخير ، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما مثل ما للآخر : فلا تعارض بين الحديثين انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما (وقد روى) بصيغة المجهول (من غير هذا الوجه) أى من غير هذا الإسناد المذكور ، وقد ذكره الترمذى بقوله حدثنا ابن أبي عمر الخ .

١٦٨٠ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا
 حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن بسر بن سعيد
 عن زيد بن خالد الجهني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ
 جَهَّزَ غَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا » .
 هذا حديث صحيح .

١٦٨١ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا
 عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني عن النبي
 صلى الله عليه وسلم نحوه .

٧ — باب من اغبرت قدماه في سبيل الله

١٦٨٢ — حدثنا أبو عمار حدثنا الوليد بن مسلم عن يزيد بن
 أبي مريم قال : لحقني عباية بن رفاعه بن رافع وأنا ماش إلى الجمعة

قوله (حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد الخ) قد وقعت هذه العبارة
 أعني قوله حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد إلى قوله نحوه في بعض النسخ
 قبل قوله حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي الخ (حدثنا عبد الملك
 ابن أبي سليمان) العرزمي صدوق له أوهام من الخامسة كذا في التقريب .
 (باب من اغبرت قدماه في سبيل الله)

أى بيان ماله من الفضل .

قوله (لحقني عباية) بفتح المهملة (بن رفاعه) بكسر الراء المهملة (وأنا ماش
 إلى الجمعة) جملة حالية . اعلم أنه كذا وقع عند الترمذي وكذا عند النسائي أن القصة
 وقعت ليزيد بن أبي مريم مع عباية ، وعند البخاري في باب المشى إلى الجمعة من

فقال : أَبَشِّرْ فَإِنَّ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، سَمِعْتُ أَبَا عَبْسٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ » .

هذا حديث حسن صحيح غريب . وأبو عَبْسٍ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ .
وفي الباب عن أَبِي بَكْرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ رَجُلٌ شَامِيٌّ رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَيَحْيَى

رواية على بن المديني عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت لعباية مع أبي عبس ،
فإن كان ما عند الترمذي والنسائي محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت بكل
منهما . كذا في الفتح (فقال) أى عباية (أبشر) من الإبشار ، قال في الصراح :
الإبشار شاد شدن يقال بشرته بمولود فأبشر أى سر ، ويقال أبشر بخير ، ومنه
قوله تعالى (وأبشروا بالجنة) (فإن خطاك) جمع خطوة (في سبيل الله) أى
في طريق يطلب فيها رضا الله (سمعت أبا عبس) بسكون الواحدة هو ابن جبر
بفتح الجيم وسكون الواحدة (من اغبرت قدماه) أى أصابهما غبار (في سبيل الله)
أى في الجهاد . وقال المناوي في شرح الجامع الصغير أى في طريق يطلب فيها رضا الله
فشمل الجهاد وغيره كطلب العلم . قلت : وأراد عباية بن رفاعه في رواية الترمذي
وكذا أبو عبس الراوى في رواية البخارى العموم (فهما حرام على النار) أى
لا تمسهما النار ، وفي ذلك إشارة إلى عظيم قدر التصرف في سبيل الله فإذا كان مجرد
مس الغبار للقدم يحرم عليها النار فكيف بمن سعى وبذل جهده واستنفد وسعه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه أحمد والبخارى والنسائي .
قوله (وفي الباب عن أبي بكر ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)
لم أقف على من أخرج حديثهما . وفي الباب أيضاً عن أبي الدرداء أخرجه الطبراني
في الأوسط ، وعن جابر أخرجه ابن حبان ذكر الحافظ لفظهما في الفتح تحت
حديث الباب .

قوله (ويزيد بن أبي مرهم وهو رجل شامي) قال في التفریب يقال اسم أبيه

ابن حمزة وغير واحدٍ من أهل الشام . ويزيد بن أبي مريم كوفي أبوه
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسمه مالك بن ربيعة .

٨ - باب ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله

١٦٨٣ - حدثنا هناد ، حدثنا ابن المبارك عن عبد الرحمن بن عبد الله
المعمردي عن محمد بن عبد الرحمن عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يلج النار رجل بكى من خشية الله
حتى يعود اللبن في الضرع ، ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم » .

ثابت الأنصاري أبو عبد الله الدمشقي إمام الجامع لأبأس به (روى عنه الوليد
ابن مسلم ويحيى بن حمزة وغير واحد من أهل الشام) كالأوزاعي وسعيد بن
عبد العزيز وغيرهما ، وهو روى عن أبيه وعن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج
ومجاهد وغيرهم . كذا في تهذيب التهذيب (ويزيد بن أبي مريم كوفي) يعني هذا
رجل آخر غير يزيد بن أبي مريم الشامي المذكور (أبوه من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم واسمه مالك بن ربيعة) قال في تهذيب التهذيب : مالك بن ربيعة
أبو مريم السلولي من أصحاب الشجرة ، سكن الكوفة ، روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم في النوم عن الصلاة ، وعنه ابنه يزيد بن أبي مريم روى أن النبي صلى الله
عليه وسلم دعا له أن يبارك له في ولده فولد له ثمانون ذكراً ، قال الحفاظ ذكره
ابن حبان في الصحابة ثم ذكره في ثقات التابعين .

(باب ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله)

قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) بن عبيد القرشي مولى آل طلحة كوفي ثقة .
قوله (لا يلج النار) أي لا يدخلها (رجل بكى من خشية الله) فإن الغالب
من الخشية امتثال الطاعة واجتناب المعصية (حتى يعود اللبن في الضرع) هذا من
باب التعليق بالحال كقوله تعالى « حتى يلج الجمل في سم الخياط » (ولا يجتمع) أي

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

ومحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ هو مولى آلِ طلحةَ مدينيّ .

٩ - بابُ ما جاءَ منْ شابٍ شَيْبَةً في سبيلِ اللهِ

١٦٨٤ - حدثنا هنادٌ ، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بنِ مرّة عن سالم بنِ أبي الجعدِ أنْ شُرَحْبِيلَ بنَ السَّمْطِ قال : يا كعبُ بنُ مرّة حَدَّثَنَا عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم واحذرْ ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقولُ : « مَنْ شَابَ شَيْبَةً في الإسلامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وفي البابِ عن فضالة بنِ عبيدٍ وعبدِ الله بنِ عمرو . حَدِيثُ كَعْبِ بنِ

على عبد ، كما في رواية غير الترمذى (غبار في سبيل الله ودخان جهنم) فكأنهما ضدان لا يجتمعان ، كما أن الدنيا والآخرة نقيضان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي والحاكم والبيهقي إلا أنهم قالوا : ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في منخرى مسلم أبداً ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد .

(باب ما جاء من شاب شيب في سبيل الله)

قوله (واحذر) أى عن زيادة ونقصان فيه (من شاب شيب) أى شعرة واحدة بيضاء (فى الإسلام) يعنى أعم من أن يكون فى الجهاد أو غيره (كانت له نوراً يوم القيامة) أى ضياء ومخلصاً عن ظلمات الموقف وشدائده . قال المناوى : أى يصير الشعر نفسه نوراً يهتدى به صاحبه ، والشيب وإن كان ليس من كسب العبد لكنه إذا كان بسبب من نحو جهاد أو خوف من الله ينزل منزلة سعيه انتهى . قوله (وفى الباب عن فضالة بن عبيد وعبد الله بن عمرو) أما حديث فضالة

مُرَّةَ حَدِيثٍ حَسَنٍ . هَكَذَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ وَأَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا . وَيُقَالُ كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ وَيُقَالُ مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ . وَالْمَعْرُوفُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرَّةُ ابْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ . قَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ .

١٦٨٥ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ بَقِيَّةَ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْخَضْرَمِيِّ

فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْيعةَ وَبَقِيَّةَ إِسْنَادَهُ ثَمَاتَ ، كَذَا فِي التَّرْغِيبِ وَلَفْظُهُ مِثْلُ حَدِيثِ الْبَابِ الْمَذْكُورِ . وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

قَوْلُهُ (حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

قَوْلُهُ (هَكَذَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ) أَيْ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْخ (وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ وَأَدْخَلَ) أَيْ مَنْصُورَ بَيْنَهُ (أَيْ بَيْنَ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) وَيُقَالُ كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ ، وَيُقَالُ مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ (قَالَ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ : كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ وَقِيلَ مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ السُّلَمِيُّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ ثُمَّ الْأَرْدَنَ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْهُ شَرْحُبِيلُ ابْنُ السَّمْطِ وَسَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ وَقَالَ مُرَّةُ ابْنُ كَعْبٍ وَغَيْرُهُمْ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَالْأَكْثَرُ يَقُولُونَ كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ لَهُ أَحَادِيثُ مَخْرُجًا عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَرَوْنَهَا عَنْ شَرْحُبِيلَ عَنْهُ ، وَأَهْلُ الشَّامِ يَرَوْنَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ بِأَعْيَانِهَا عَنْ شَرْحُبِيلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ (عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْخَضْرَمِيِّ) الْخَصِيُّ ثِقَةٌ مِنَ الثَّانِيَةِ وَوَهُمُ مِنْ عَدِهِ فِي

عن عمرو بن عبسة أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

هذا حديث حسن صحيح غريب . وَحَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ هُوَ ابْنُ يُزَيْدٍ الْحِمَصِيُّ .

١٠ — بَابُ مَا جَاءَ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٨٦ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

الصَّحَابَةُ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ (عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ) بَعَيْنٌ وَمَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَتَيْنِ وَإِهْمَالُ سَيْنِ ، ابْنُ عَامِرٍ بْنُ خَالِدٍ السُّلَمِيُّ كُنْيَتُهُ أَبُو نَجِيحٍ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا وَهَاجَرَ بَعْدَ أَحَدِ ثَمَّ نَزَلَ الشَّامَ .

قوله (مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ : فِي الْإِسْلَامِ : قَالَ الطَّبِيبُ : مَعْنَاهُ مَنْ مَارَسَ الْمَجَاهِدَةَ حَتَّى يَشِيبَ طَاقَةٌ مِنْ شَعْرِهِ فَلَهُ مَا لَا يُوصَفُ مِنَ الثَّوَابِ ، دَلَّ عَلَيْهِ تَخْصِيسُ ذِكْرِ النُّورِ وَالتَّنْكِيرِ فِيهِ ، قَالَ وَمَنْ رَوَى فِي الْإِسْلَامِ بَدَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَرَادَ بِالْعَامِ الْخَاصَّ أَوْ سَمَّى الْجِهَادَ إِسْلَامًا لِأَنَّهُ عَمُودُهُ وَذُرْوَةٌ سَنَامِهِ انْتَهَى . قُلْتُ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ مِنْ « سَبِيلِ اللَّهِ » فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَعْمُ مِنَ الْجِهَادِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قوله (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ) قَالَ الْمُنْذَرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي حَدِيثٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُنْذَرِيُّ لَفْظَ غَرِيبٍ .

(بَابُ مَا جَاءَ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)

أَيُّ احْتِسَبَاهَا وَأَعَدَّهَا لِلْجِهَادِ .

« الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . الْخَيْلُ لثَلَاثَةٍ : هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ . فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُعِدُّهَا لَهُ هِيَ لَهُ أَجْرٌ لَا يُغَيَّبُ فِي بَطُونِهَا شَيْئًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا » .

هذا حديث حسن صحيح . وقد رَوَى مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ .

قوله (الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) سيأتي شرح هذا في باب فضل الخيل (الخيل لثلاثة) قال الحافظ : وجه الحصر في الثلاثة أن الذي يقتنى الخيل إما أن يقتنيها للركوب أو للتجارة ، وكل منهما إما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو الأول أو معصية وهو الأخير أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني (هي لرجل أجر) أي ثواب (وهي لرجل ستر) أي ساتر لفقره وحاله (وهي على رجل وزر) أي لائم وثقل (لا يغيب) بضم النحتية الأولى وشدة الثانية المكسورة أي لا يدخل والضمير يرجع إلى الموصول ، وفي رواية مسلم : لا تغيب بضم الفوقية والضمير يرجع إلى الخيل . وفي الحديث بيان أن الخيل إنما تكون في نواصيها الخير والبركة إذا كان اتخاذها في الطاعة أو في الأمور المباحة وإلا فهي مذمومة . والحديث أخرجه الترمذي مختصراً ، ورواه مسلم مطولاً وفيه الخيل ثلاثة : فهي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، ولرجل وزر ، فأما الذي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله ويعدها له فلا تغيب شيئاً في بطونها إلا كتب الله له أجرًا ولو رعاها في مرج ، ما أكلت من شيء إلا كتب الله له بها أجرًا ، ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر ، حتى ذكر الأجر في أبوالها وأروائها ولو استنت شرفاً أو شرفين كتب له بكل خطوة تخطوها أجر . وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكراً وتجملاً ولا ينسى حق ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها ، وأما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أثراً وبطراً وبذخاً ورياء الناس ، فذاك الذي هي عليه وزر ، الحديث .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه .

١١ - بابُ ماجاءَ في فضلِ الرَّميِّ في سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٨٧ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، حدثنا محمدُ ابنُ إسحاقَ عن عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حُسَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ : صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ ، وَالرَّامِيَ بِهِ ، وَالْمِدَّ بِهِ قَالَ ارْمُوا وَارْكَبُوا ، وَلَئِنْ تَرَمُّوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا . كُلُّ مَا يَأْتُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا

(باب ماجاء في فضل الرمي في سبيل الله)

قوله (عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي حسين) بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي النوفلي ثقة عالم بالمناسك من الخامسة .

قوله (ليدخل بالسهم الواحد) أى بسبب رميه على الكفار (ثلاثة) وفى رواية ثلاثة نفر (صانعه) بدل بعض من ثلاثة (يحتسب) أى حال كونه يطلب (فى صنعته) أى لذلك السهم (الخير) أى الثواب (والرامي به) أى كذلك محتسباً ، وكذا قوله (والممد به) من الإمداد ، قال فى الجمع : الممد به أى من يقوم عند الرامى وله فينا سهماً بعد سهم أو يرد عليه النبل من الهدف من أمددته بكذا إذا أعطيته إياه (ارموا واركبوا) أى لا تقتصر على الرمي ماشياً واجمعوا بين الرمي والركوب ، أو المعنى اعلوا هذه الفضيلة وتعلموا الرمي والركوب بتأديب الفرس والتمرين عليه كما يشير إليه آخر الحديث ، وقال الطيبي : عطف واركبوا يدل على المغايرة وأن الرامى يكون راجلاً والراكب راحماً ، فيكون معنى قوله (ولأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا) أن الرمي بالسهم أحب إلى من الطعن بالرمح انتهى كلام الطيبي . وقال القارى : والظاهر أن معناه أن معالجة الرمي وتعلمه أفضل من تأديب الفرس وتمرين ركوبه لما فيه من الخيلاء والكبرياء ، ولما فى الرمي من النفع العام ، ولذا قدمه تعالى فى قوله « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة من رباط الخيل ، مع أنه لادلالة فى الحديث على الرمح أصلاً انتهى كلام القارى (كل ما يلهو

رَمِيَهُ بِقَوْسٍ ، وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ ، وَمَلَأَعْبَتَهُ أَهْلَهُ ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ » .

١٦٨٨ — حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا

هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن الأزرق عن عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وفي الباب عن كعب بن مرة وعمرو بن عتبة وعبد الله بن عمرو .

به الرجل المسلم) أى يشتغل ويلعب به (باطل) لأنواب له (إلا رميه بقوس) احتراماً عن رميه بالحجر والخشب (وتأديبه فرسه) أى تعليمه إياه بالركض والجلولان على نية الغزو (وملاعبته أهله ، فإنهم من الحق) أى ليس من اللهو الباطل فيرتب عليه الثواب الكامل . قال القارى : وفى معناها كل ما يعين على الحق من العلم والعمل إذا كان من الأمور المباحة كالمسابقة بالرجل والخيل والإبل والتمشية للتنزه على قصد تقوية البدن وتطويرية الدماغ ، ومنها السماع إذا لم يكن بالآلات المطربة المحرمة انتهى كلام القارى .

قلت : فى قوله ومنها السماع الخ نظر ظاهر ، فإن السماع ليس مما يعين على الحق ، والسماع الذى هو فاش فى هذا الزمان بين المتصوفة الجهلة لاشك فى أنه معين على الفساد والبطالة : وأما الدليل على أن السماع ليس مما يعين على الحق فقوله تعالى وومن الناس من يشتري لهو الحديث ، قال الحافظ فى التلخيص : روى ابن أبى شعبة بإسناد صحيح أن عبد الله سئل عن قوله تعالى وومن الناس من يشتري لهو الحديث ، قال : الغناء والذى لا إله غيره . وأخرجه الحاكم وصححه والبيهقى انتهى . وعبد الله هذا هو ابن مسعود ، وقد صرح الحافظ به فيه ، وحديث عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبى حسين هذا مرسل لأنه من صفار التابعين .

قوله (عن أبى سلام) الحبشى الأسود اسمه مطور (عن عبد الله بن الأزرق) بتقديم الزاى على الراء . قال فى الخلاصة : عبد الله بن زيد الأزرق عن عتبة ابن عامر وعنه أبو سلام وثقه ابن حبان .

قوله (وفى الباب عن كعب بن مرة وعمرو بن عتبة وعبد الله بن عمرو)

هذا حديثٌ حسنٌ .

١٦٨٩ — حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي نجيح

أما حديث كعب بن مرة فأخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من بلغ العدو بسهم رفع الله له درجة ، فقال له عبد الرحمن بن النحام : وما الدرجة يا رسول الله ؟ قال : أما لأنها ليست بعتبة أملك ما بين الدرجتين مائة عام . وعنه أيضاً قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رمى بسهم في سبيل الله كان كمن أعتق رقبة ، رواه ابن حبان في صحيحه . وأما حديث عمرو بن عبسة فأخرجه الترمذى في هذا الباب . وأما حديث عبد الله بن عمرو فليُنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن) الظاهر أن الترمذى أشار بقوله هذا إلى حديث عقبة بن عامر لا إلى حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين فإنه مرسل ، وفي سنده محمد بن إسحاق وهو مدلس ورواه عنه بالنعنة . وأما حديث عقبة فرواه أبو داود والنسائي والحاكم وقال صحيح الإسناد ، والبيهقي من طريق الحاكم وغيرها وفي لفظ أبي داود « ومنبله ، مكان » والممد به ، قال المنذرى : منبله بضم الميم وإسكان النون وكسر الباء الموحدة ، قال البغوى : هو الذى يناول الرامى النبل وهو يكون على وجهين : أحدهما أن يقوم بحجب الرامى أو خلفه يناوله النبل واحداً بعد واحد حتى يرمى ، والآخر أن يرد عليه النبل المرمى به ، ويروى والممد به ، وأى الأمرين فعل فهو ممد به انتهى . قال المنذرى : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « منبله » أى الذى يعطيه للمجاهد ويجهز به من ماله لإمداد له وتقوية . ورواية البيهقي تدل على هذا انتهى .

قلت : فى رواية البيهقي أن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة : صانعه الذى يحتمسب فى صنعته الخير ، والذى يجهز به فى سبيل الله ، والذى يرمى به فى سبيل الله .

السُّلَمِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عِدْلٌ مُحَرَّرٌ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وأبو نَجِيحٍ هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَزْرَقِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ .

١٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٩٠ — حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْهَضِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ رُزَيْقٍ أَبُو شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

قوله (فهو له عدل محرر) بكسر العين ويفتح ، أى مثل ثواب معتق .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولم يخرجاه (وأبو نجيح) بفتح النون وكسر الجيم وسكون التحتية وبالحاء المهملة (هو عمرو بن عبسة) بفتح العين والباء الموحدة وبالسين المهملة صحابي مشهور أسلم قديماً وهاجر بعد أحد ثم نزل الشام (وعبد الله بن الأزرق هو عبد الله ابن زيد) والأزرق صفة لزيد فهو عبد الله بن زيد الأزرق كما في الخلاصة وتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)

قوله (حدثنا بشر بن عمر) هو الزهران الأزدي (حدثنا شعيب بن رزيق) بضم الراء المهملة وفتح الزاي مصغراً الشامي أبو شيبه صدوق يخطيء من السابعة (حدثنا عطاء) بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني واسم أبيه ميسرة وقيل عبد الله صدوق يهمل كثيراً ويرسل ويدلس من الخامسة ، لم يصح أن البخاري أخرج له ، كذا في التقريب .

« عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ : عَيْنٌ بَسَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . وفي البابِ عن عُثْمَانَ وَأَبِي رِيحَانَةَ .

حديثُ ابنِ عباسٍ حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ رُزَيْقٍ .

قوله (عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ) أى لَا تَمْسُ صَاحِبَهُمَا ، فعبر بالجزء عن الجملة ، وعبر بالمس إشارة إلى امتناع ما فوقه بالأولى ، وفي رواية دأباً ، وفي رواية د لا تَرَيَانِ النَّارَ ، (عَيْنٌ بَسَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) وهى مرتبة المجاهدين مع النفس الثائبتين عن المعصية سواء كان عالماً أو غير عالم (وعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ) وفي رواية تَكَلَّأَتْ (فى سَبِيلِ اللَّهِ) وهى سرتبة المجاهدين فى العبادة وهى شاملة لأن تكون فى الحج أو طلب العلم أو الجهاد أو العبادة ، والأظهر أن المراد به الحارس للمجاهدين لحفظهم عن الكفار . قال الطيبي قوله د عَيْنٌ بَسَكَتْ ، هذا كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه لقوله تعالى د إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ، حيث حصر الخشية فيهم غير متجاوز عنهم ، فخصات النسبة بين العيينين عين مجاهد مع النفس والشيطان وعين مجاهد مع الكفار .

قوله (وفي الباب عن عثمان وأبي ريحانة) أما حديث عثمان فأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد ولفظه د حرس ليلة فى سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليلها ويصام نهارها ، . وأما حديث أبي ريحانة فأخرجه أحمد ورواته ثقات والنساق ببعضه ، والطبرانى فى الكبير والأوسط ، والحاكم وقال صحيح الإسناد كذا ، فى الترغيب .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن غريب) وأخرجه الضياء والطبرانى فى الأوسط عن أنس .

١٣ - بابُ ما جاء في ثوابِ الشهيدِ

١٦٩١ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ ، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عن عُمَرَوِ
ابنِ دِينَارٍ عن الزُّهْرِيِّ عن ابنِ كَعْبٍ بنِ مَالِكٍ عن أبيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صلى اللهُ عليه وسلم قال : « إِنَّ أَرْوَاحَ الشَّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ خُضِرَ تَعْلُقُ مِنْ ثَمَرِ
الْجَنَّةِ أَوْ شَجَرِ الْجَنَّةِ » .

(باب ما جاء في ثواب الشهيد)

قوله (في طير) جمع طائر ويطلق على الواحد (خضر) بضم فسكون جمع
أخضر (تعلق) قال المنذرى : بفتح المثناة فوق وعين مهملة وضم اللام أى ترعى
من أعالى شجر الجنة انتهى . وقال فى النهاية : أى تأكل وهو فى الأصل الإبل إذا
أكلت العضاء ، يقال علق تعلق علوقاً فنقل إلى الطير انتهى (من ثمر الجنة أو شجر
الجنة) شك من الراوى . وفى حديث ابن مسعود عند مسلم : أرواحهم فى أجواف
طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوى إلى
تلك القناديل الحديث . قال فى المرقاة : وقد تعلق بهذا الحديث وأمثاله بعض
القائلين بالتناسخ وانتقال الأرواح ، وتنعيمها فى الصور الحسان المرفهة ، وتعذيبها
فى الصور القبيحة ، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب ، وهذا باطل مردود
لا يوافق ما جاءت به الشرائع من إثبات الحشر والنشر والجنة والنار ، ولهذا قال
فى حديث آخر : حتى يرجعه الله إلى جسده يوم بعثة الأجساد . قال ابن الهمام :
لعلم أن القول بتجرد الروح يخالف هذا الحديث كما أنه يخالف قوله تعالى : « فادخلنى
فى عبادى » انتهى . وفى بعض حواشى شرح العقائد : لعلم أن التناسخ عند أهل
هو رد الأرواح إلى الأبدان فى هذا العالم لا فى الآخرة ، إذ هم ينكرون الآخرة
والجنة والنار ، ولذا كفروا انتهى .

قلت : على بطلان التناسخ دلائل كثيرة واضحة فى الكتاب والسنة ، منها قوله
تعالى : « حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت ،
كلا إنما كلمة هو قائمها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون » .

هذا حديث حسن صحيح .

١٦٩٢ — حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عثمان بن عمر ، حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عَرْضَ عَلَى أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ : شَهِيدٌ ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد في مسنده .

قوله (حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس العبدى بصرى أصله من بخارى ثقة ، قيل كان يحيى بن سعيد لا يرضاه من التاسعة (عن عامر العقيلي) بالضم . قال في التقریب : عامر بن عقبة ، ويقال ابن عبد الله العقيلي مقبول من الرابعة (عن أبيه) هو عقبة . قال في تهذيب التهذيب ، عقبة العقيلي روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : عرض على أول ثلاثة يدخلون الجنة الحديث ، وعنه ابنه عامر العقيلي انتهى . وقال في التقریب في ترجمته مقبول من الثالثة .

قوله (عرض) بالبناء المفعول (أول ثلاثة يدخلون الجنة) بصيغة الفاعل ، ويجوز كونه للمفعول . قال الطيبي : أضاف أفعل إلى النكرة للاستغراق ، أى أول كل ثلاثة من الداخلين في الجنة هؤلاء الثلاثة ، وأما تقديم أحد الثلاثة على الآخرين فليس في اللفظ إلا التمسيق عند علماء المعاني انتهى ، قال القارى : وقوله للاستغراق كأنه صفة النكرة أى النكرة المستغرقة لأن النكرة الموصوفة تعم . فالمعنى أول كل من يدخل الجنة ثلاثة هؤلاء الثلاثة ، ثم لاشك أن التقديم الذكرى يفيد الترتيب الوجودى في الجملة وإن لم يكن قطعياً كما في آية الوضوء ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : ابدأوا بما بدأ الله به فى ، إن الصفا والمروة من شعائر الله ، وروى ثلة بالضم وهى الجماعة أى أول جماعة يدخلون الجنة وروى برفع ثلاثة فضم أول للبناء كضم قبل وبعد وهو ظرف عرض أى عرض على أول أوقات العرض ثلاثة أو ثلة يدخلون الجنة (شهيد) فاعيل بمعنى الفاعل أو المفعول (وعفيف) عن تعاطى ما لا تحل (متعفف) أى عن السؤال مكثف باليسير عن

هذا حديث حسن صحيح .

١٦٩٣ — حدثنا يحيى بن طاححة الكوفي ، حدثنا أبو بكر بن عيَّاش

عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « القتلُ في سبيلِ الله يُكفِّرُ كلَّ خطيئةٍ ، فقال جبرائيلُ إلا الدينَ ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلا الدينَ » .

وفي الباب عن كعب بن عجرة وجابر وأبي هريرة وأبي قتادة .

طالب المفضل في المطعم والملبس ، وقيل أى متنزه عما لا يليق به صابر على مخالفة نفسه وهواه (وعبد) أى مملوك (أحسن عبادة الله) بأن قام بشرائطها وأركانها . وقال الطيبي : أى أخلاص عبادته من قوله صلى الله عليه وسلم : الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه (ونصح لمواليه) أى أراد الخير لهم وقام بحقوقهم . قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد والحاكم والبيهقي في السنن الكبرى . قوله (حدثنا يحيى بن طاححة) بن أبي كثير اليربوعي الكوفي ، لين الحديث من العاشرة .

قوله (القتل) مصدر بمعنى المفعول (يكفر كل خطيئة) أى يكون سبباً لتكفير كل خطيئة عن المقتول (إلا الدين) أى وما فى معناه من حقوق العباد . قال النووي : فيه تنبيه على جميع حقوق الآدميين وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الآدميين وإنما تكفر حقوق الله تعالى .

قوله (وفي الباب عن كعب بن عجرة وجابر وأبي هريرة وأبي قتادة) أما حديث كعب بن عجرة فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث جابر فأخرجه الترمذى فى التفسير وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه عنه قال : ذكر الشهداء عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تجف الأرض من دم الشهيد حتى تبدره زوجته كأنهما ظئران أضلتا فصليهما فى براح من الأرض وفى يد كل واحدة حلة خير من الدنيا وما فيها ، وله أحاديث

وحديث أنسٍ حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ من حديثِ أبي بكرٍ إلا من حديثِ هذا الشيخِ . وسألتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحديثِ فلم يعرفهُ وقال أرى أنه أرادَ حديثَ حميدٍ عن أنسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس أحدٌ من أهلِ الجنةِ يسرُهُ أن يَرَجِعَ إلى الدنيا إلا الشهيدُ » .

١٦٩٤ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ حدثنا إسماعيلُ بنُ جَعْفَرٍ عن حميدٍ عن أنسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يُحِبُّ أَنْ يَرَجِعَ إِلَى الدُّنْيَا ، وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا وَمَافِيهَا ، إِلَّا الشَّهِيدُ ؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرَجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى » .

أخرى في هذا الباب ذكرها المنذرى في الترغيب في الشهادة وما جاء في فضل الشهداء . وأما حديث أبي قتادة فأخرجه مسلم وأخرجه الترمذى أيضاً في باب من يستشهد وعليه دين .

قوله (وحديث أنسٍ حديثٌ غريبٌ) وأخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بلفظ : القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (لا نعرفه من حديث أبي بكر إلا من حديث هذا الشيخ) يعني يحيى بن طلحة الكوفي (وقال) أى محمد بن إسماعيل البخارى (أرى) بضم الهمزة وفتح الراء أى أظن (أنه) أى يحيى بن طلحة (أراد حديث حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال : ليس أحد من أهل الجنة إلخ) يعني أراد يحيى بن طاحه أن يحدث هذا الحديث فاختأ وهم وحدث بحديث : القتل يكفر كل شيء إلخ .

قوله (يموت) صفة لعبد (له عند الله خير) أى ثواب صفة أخرى لعبد (يجب أن يرجع) كلمة أن مصدرية ويرجع لازم (وأن له الدنيا) بفتح الهمزة عطف على أن يرجع ويجوز الكسر على أن يكون جملة حالية (إلا الشهيد) مستثنى من قوله يجب أن يرجع (لما يرى) بكسر اللام التعليلية (فيقتل) على صيغة المجهول بالنصب عطف على أن يرجع .

هذا حديث صحيح .

١٤ - بابُ ما جاء في فضل الشهداءِ عندَ الله

١٦٩٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « الشَّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ : رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَبِيذُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهَ حَتَّى قُتِلَ ، فَذَاكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا ، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ قُلُوبُهُمْ ،

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء في فضل الشهداء عند الله)

وفي بعض النسخ : في أفضل الشهداء مكان في فضل الشهداء وهو الظاهر .

قوله (عن عطاء بن دينار) الهذلي مولاهم أبو الريان ، وقيل أبو طلحة المصري صدوق إلا أن روايته عن سعيد بن جبير من صحيفته من السادسة (عن أبي يزيد الخولاني) المصري مجهول من الرابعة (أنه سمع فضالة بن عبيد) بن نافذ بن قيس الأنصاري الأوسي ، أول ما شهد أحداً ثم نزل دمشق وولى قضاها ، مات سنة ثمان وخمسين وقيل قبلها .

قوله (الشهداء أربعة) أي أربعة أنواع أو أربعة رجال (رجل مؤمن جيد الإيمان) أي خالصه أو كامله (اقي العدو) أي من الكفار (فصدق الله) بتخفيف الدال أي صدق بشجاعته ما عاهد الله عليه ، أو بتشديده أي صدقه فيما وعد على الشهادة (حتى قتل) بصيغة المجهول ، أي حتى قاتل إلى أن استشهد . قال الطيبي رحمه الله : يعنى أن الله وصف المجاهدين الذين قاتلوا لوجه صابرين محتسبين ، فتحرى هذا الرجل بفعله وقاتل صابراً محتسباً فكانه صدق الله تعالى بفعله ، قال تعالى « رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » (فذاك) أي المؤمن (الذي يرفع الناس) أي أهل الموقف (هكذا) مصدر قوله « يرفع » أي رفعاً مثل رفع رأسه

فَلَا أُدْرِى قَلَنْسُوَّةَ عُمَرَ أَرَادَ أَمْ قَلَنْسُوَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ :
وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدٌ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكٍ طَلَحَ
مِنَ الْجَبَنِ أَنَاهُ سَهْمٌ غَرِبٌ فَقَتَلَهُ ، فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ . وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ
خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ فِي الدَّرَجَةِ
الثَّالِثَةِ ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ ،

هكذا كما تشاهدون (ورفع رأسه حتى وقعت) أى سقطت (قلنسوته) بفتحتين
فسكون فضم أى طاقيته ، وهذا القول كناية عن تنهاى رفعة منزلته (فلا أدرى)
هذا قول الراوى عن فضالة بن ساء على أن قوله « حتى وقعت » كلام فضالة أو كلام
عمر ، والمعنى فلا أعلم (قلنسوة عمر أراد) أى فضالة (أم قلنسوة النبي صلى الله
عليه وسلم قال) أى النبي صلى الله عليه وسلم وإعادته للفصل (ورجل مؤمن جيد
الإيمان) يعنى لكن دون الأول فى مرتبة الشجاعة (فكأنما ضرب) أى مشبهاً
بمن طعن (جلده بشوك طلح) بفتح فسكون وهو شجر عظيم من شجر العضاة .
قال الطيبي : إما كناية عن كونه يتشعر شعره من الفرع والخوف ، أو عن ارتعاد
فرائضه وأعضائه ، وقوله (من الجبن) ببيان التشبيه . قال الفارسي : الاظهر أن
« من » تعليلية ، والجبن ضد الشجاعة ، وهما خصلتان جبليتان مركزتان فى
الإنسان ، وبه يعلم أن الغرائز الطبيعية المستحسنة من فضل الله ونعمه يستوجب
العبد بها زيادة درجة (أناه سهم غرب) بفتح المعجمة وسكون الراء وفتحها أى
مثلاً ، والتركيب توصيفى وجوز الإضافة والمعنى لا يعرف راميته (فقتله) أى
ذلك السهم مجازاً (فهو فى الدرجة الثانية) وفى الحديث إشعار بأن المؤمن القوى
أحب إلى الله من المؤمن الضعيف كما روى (ورجل مؤمن خلط عملاً صالحاً وآخر
سيئاً) الواو بمعنى الباء أى للدلالة على أن كل واحد منها مخلوط بالآخر ، كما ذكره
البيضاوى فى تفسير قوله تعالى « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً
وآخر سيئاً » (حتى قتل) أى بوصف الشجاعة (ورجل مؤمن أسرف على نفسه)
أى بكثرة المعاصى (حتى قتل) أى بوصف الشجاعة المفهوم من قوله فصدق الله

فَذَٰكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ .

هذا حديث حسن غريب لا يُعرف إلا من حديث عطاء بن دينار سمعتُ محمداً يقول : قد روى سعيد بن أبي أيوب هذا الحديث عن عطاء بن دينار عن أشياخ من خولان ولم يذكر فيه عن أبي يزيد ، وقال : عطاء ابن دينار ليس به بأس .

١٥ - باب ما جاء في غزو البحر

١٦٩٦ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أنه سمعه يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ،

(فذاك في الدرجة الرابعة) في الحديث دلالة على أن الشهداء يتفاضلون وليسوا في مرتبة واحدة . قال الطيبي : الفرق بين الثاني والاول مع أن كليهما جيد الإيمان أن الاول صدق الله في إيمانه لما فيه من الشجاعة ، وهذا بذل مهجته في سبيل الله ولم يصدق لما فيه من الجبن ، والفرق بين الثاني والرابع أن الثاني جيد الإيمان غير صادق بفعله ، والرابع عكسه ، فعلم من وقوعه في الدرجة الرابعة أن الإيمان والإخلاص لا يعتريه شيء ، وأن مبنى الأعمال على الإخلاص . قال القاري : فيه أنه لادلالة للحديث على الإخلاص مع أنه معتبر في جميع مراتب الاختصاص ، بل الفرق بين الاولين بالشجاعة وضدها مع اتفاقهما في الإيمان وصلاح العمل ، ثم دونهما المخلط ، ثم دونهم المسرف مع اتصافهما بالإيمان أيضاً ، ولعل الطيبي أراد بالمخلط من جمع بين نية الدنيا والآخرة ، وبالمسرف من نوى بمجاهدته الغنمة أو الرياء والسمعة انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد (عن أشياخ من خولان) بفتح الحاء وسكون الواو قبيلة باليمن ومنها أبو يزيد الخولاني .

(باب ما جاء في غزو البحر)

قوله (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام) بفتح المهملتين :

وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فأطعمته وحبسته تفلى رأسه ، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك ، قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسيرة ، أو مثل الملوك على الأسيرة . قلت يا رسول الله

وهي خالة أنس صحابية مشهورة ماتت في خلافة عثمان ، وفي رواية البخارى الاستئذان : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام (وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت) هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة ، وفي رواية البخارى في باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد : فتزوجت عبادة بن الصامت فركبت البحر ، وفي رواية لمسلم ، فتزوج بها عبادة بعد . وظاهر هاتين الروایتين أنها تزوجته بعد هذه المقالة ، ووجه الجمع أن المراد بقوله : وكانت تحت عبادة بن الصامت الإخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك وهو الذى اعتمده النووى وغيره تبعاً لعياض : ذكره الحافظ فى الفتح فى كتاب الاستئذان ، وقد بسط الكلام فى هذا هناك فمن شاء الوقوف عليه فليراجعه (وحبسته تفلى رأسه) بفتح المثناة وسكون الفاء وكسر اللام أى تفقش ما فيه من القمل (فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفى رواية لمسلم : أتانا النبی صلى الله عليه وسلم فقال عندنا (ثم استيقظ وهو يضحك) أى فرحاً وسروراً لكون أمته تبقى بعده متظاهرة أمور الإسلام ، قائمة بالجهاد حتى فى البحر (قال ناس من أمي عرضوا على غزاة) جمع غاز كقضاة جمع قاض بالنصب على الحالية ، وقوله : عرضوا بصيغة المجهول ، وعلى بتشديد التحتية (يركبون ثبج هذا البحر) ، قال الحافظ : الثبج بفتح المثناة والموحدة ثم جيم ظهر الشئ ، هكذا فسره جماعة ، وقال الخطابي : متن البحر وظهره ، وقال الأصمعى : ثبج كل شئ وسطه قال : والراجع أن المراد هنا ظهره كما وقع فى رواية عند مسلم يركبون ظهر البحر (ملوكاً على الأسيرة أو مثل الملوك على الأسيرة) بالشك من إسحاق الراوى عن أنس كما فى رواية

أَذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ فِدْعَا لَهَا ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ
يَضْحَكُ ، ، فَقُلْتُ لَهُ مَاذَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي
عُرِضُوا عَلَى غَزَاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَحْوَ مَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ . قَالَتْ : فَقُلْتُ

البخارى : ووقع في رواية كالمملوك على الأسرة من غير شك ، وفي رواية : مثل
المملوك على الأسرة بغير شك أيضاً ، وفي رواية لأحمد : مثلهم كمثل المملوك على
الأسرة ، ذكر الحافظ هذه الروايات في الفتح . قال ابن عبد البر : أراد والله أعلم
أنه رأى الغزاة في البحر من أمته مملوكاً على الأسرة في الجنة ورؤياه وحى ، وقد
قال الله تعالى في صفة أهل الجنة : على سرر متقابلين ، وقال : على الأرائك
متكئون ، والأرائك السرر في الحجال . وقال عياض : هذا محتمل ويحتمل أيضاً
أن يكون خبراً عن حالهم في الغزو من سعة أحوالهم وقوام أمرهم وكثرة عددهم
وجودة عددهم فتكأنهم المملوك على الأسرة . قال الحافظ : وفي هذا الاحتمال بعد
والأول أظهر ، لكن الإتيان بالتمثيل في معظم طرقه يدل على أنه رأى ما يؤول إليه
أمرهم لأنهم نالوا ذلك في تلك الحالة أو موقع التشبيه أنهم فيما هم من النعيم الذي
أنبيأوا به على جهادهم مثل ملوك الدنيا على أسرهم ، فالتشبيه بالمحسوسات أبلغ في
نفس السامع (فدعا لها) وفي رواية : اللهم اجعلها منهم ، وفي رواية لمسلم : فإنك
منهم ، ويجمع بأنه دعا لها فأجيب فأخبرها جازماً بذلك (نحو ما قال في الأول)
ظاهره أن الفرقة الثانية يركبون البحر أيضاً . قال الحافظ : ولكن رواية عمير بن
الأسود تدل على أن الثانية إنما غزت في البر لقوله : يغزون مدينة قيصر ، وقد
حكى ابن التين أن الثانية وردت في غزاة البر وأفره ، وعلى هذا يحتاج إلى حمل
المثلية في الخبر على معظم ما اشتركت فيه الطائفتان لاختصاص ركوب البحر .
ويحتمل أن يكون بعض العسكر الذين غزوا مدينة قيصر ركبوا البحر إليها ، وعلى
تقدير أن يكون المراد ما حكى ابن التين فتكون الأولية مع كونها في البر مقيدة
بقصد مدينة قيصر وإلا فقد غزوا قبل ذلك في البر مراراً . وقال القرطبي :
الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة . والثانية في أول من غزا البحر من
التابعين . وقال الحافظ : بل كان في كل منهما من الفريقين لكن معظم الأولى من

يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ ، فَرَكِبْتَ
أُمَّ حَرَامٍ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ
خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ . » .

الصحابة والثانية بالعكس . وقال عياض والقرطبي : في السياق دليل على أن رؤياه
الثانية غير رؤياه الأولى ، وأن في كل نومه عرضت طائفة من الغزاة ، وأما قول
أُم حَرَام : أَدْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ فَلِظْنِهَا أَنَّ الثَّانِيَةَ تَسَاوَى الْأَوَّلَى فِي
الْمَرْتَبَةِ فَسَأَلَتْ ثَانِيًا لِيَتَضَاعَفَ لَهَا الْأَجْرُ ، لِأَنَّهَا شَكَّتْ فِي إِجَابَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأَوَّلَى وَفِي جُزْأِهِ بِذَلِكَ . قَالَ الْحَافِظُ : لَا تَنَافَى بَيْنَ إِجَابَةِ
دَعَائِهِ وَجُزْأِهِ بِأَنَّهَا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَبَيْنَ سُؤْلِهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْآخِرِينَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ
التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا تَمُوتُ قَبْلَ زَمَانِ الْغَزْوَةِ الثَّانِيَةِ فَجُوزَتْ أَنَّهَا تَدْرِكُهَا فَتَغْزُو مَعَهُمْ
وَيَحْصِلُ لَهَا أَجْرُ الْفَرِيقَيْنِ ، فَأَعْلَمَهَا أَنَّهَا لَا تَدْرِكُ زَمَانَ الْغَزْوَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَانَ كَمَا قَالَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَهَى (أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ) قَالَ النَّوَوِيُّ : هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
رُؤْيَاهُ الثَّانِيَةَ غَيْرَ الْأَوَّلَى وَأَنَّهُ عَرَضَ فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِينَ (فَرَكِبْتَ أُمَّ حَرَامٍ الْبَحْرَ فِي
زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ) ظَاهِرُهُ يُوْهِمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ ، وَقَدْ اغْتَرَّ بِظَاهِرِهِ بَعْضُ النَّاسِ فَوْهِمَ ، فَإِنَّ الْقِصَّةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي حَقِّ أَوَّلٍ
مَنْ يَغْزُو فِي الْبَحْرِ ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ رُكُوبِ الْبَحْرِ ، فَلَمَّا وَلِيَ عُثْمَانُ اسْتَأْذَنَهُ
مُعَاوِيَةُ فِي الْغَزْوَةِ فِي الْبَحْرِ فَأَذَّنَ لَهُ ، وَنَقَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ . وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَوَّلَ
مَا غَزَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْبَحْرِ . وَنَقَلَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ
غَزَا الْبَحْرَ مُعَاوِيَةُ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ وَكَانَ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ فَلَمْ يَأْذِنْ لَهُ فَلَمْ يَزَلْ بِعُثْمَانَ حَتَّى
أَذَّنَ لَهُ وَقَالَ : لَا نَنْتَخِبُ أَحَدًا بَلْ مِنْ اخْتَارَ الْغَزْوَ فِيهِ طَائِعًا فَأَعْنَهُ فَفَعَلَ ، كَذَا
فِي الْمَتْنِ (فَصُرِعَتْ) بِصَيْغَةِ الْمَجْهُولِ (عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ)
وَفِي رِوَايَةٍ : فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ إِلَى الشَّامِ قَرِبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةُ لَتَرْكِبِهَا
فَصُرِعَتْ فَتَاتَتْ . وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ أَحْمَدَ : فَوَقَصَتْهَا بِغَلَّةٍ لَهَا شِبْهَاءُ فَوَقَعَتْ فَتَاتَتْ .
وَفِي رِوَايَةٍ : فَوَقَعَتْ فَانْدَقَتْ عُنُقَهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبَغْلَةَ الشِّبْهَاءَ قَرِبَتْ إِلَيْهَا لَتَرْكِبِهَا
فَشَرَعَتْ لَتَرْكِبَ فَسَقَطَتْ فَانْدَقَتْ عُنُقَهَا فَتَاتَتْ .

﴿تنبيه﴾ : قد أشكل على جماعة نومه صلى الله عليه وسلم عند أم حرام وتغلبتها رأسه ، فقال النووي : اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له صلى الله عليه وسلم ، واختلفوا في كيفية ذلك ، فقال ابن عبد البر وغيره : كانت لإحدى خالاته صلى الله عليه وسلم من الرضاعة وقال آخرون : بل كانت خالة لأبيه أو لجده ، لأن عبد المطلب كانت أمه من بنى النجار انتهى .

قلت : في ادعائه الانفاق نظر ظاهر ، على أن في كونها محرماً له صلى الله عليه وسلم تأملاً ، فقد بالغ الدمياطى في الرد على من ادعى المحرمية فقال : ذهل كل من زعم أن أم حرام لإحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خؤولة تقتضى محرمية ، لأن أمهاته من النسب واللاق أرضعته معلومات ليس فيهن أحد من الأنصار البتة سوى أم عبد المطلب وهى سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار ، وأم حرام هى بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا فى عامر بن غنم جدما الأعلى ، وهذه خؤولة لا تثبت بها محرمية لأنها خؤولة مجازية ، وهى كقوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبى وقاص : هذا خالى لكونه من بنى زهرة وهم أقارب أمه آمنة ، وليس سعد أخاً لآمنة لامن النسب ولا من الرضاعة انتهى .

وذكر ابن العربي عن بعض العلماء أن هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان معصوماً يملك إربه عن زوجته ، فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه وهو المبرأ عن كل فعل قبيح وقولة رفته .

ورده عياض بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال وببوت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل .
وقيل : يحمل دخوله عليها أنه كان قبل الحجاب . قال الحافظ : ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جزماً ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع .

وقال الدمياطى : ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بها ، فلعن كان ذاك مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع . قال الحافظ : وهو احتمال قوى لكنه لا يدفع

هذا حديث حسن صحيح .

وَأُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَافٍ هِيَ أُخْتُ أُمِّ سَلِيمٍ ، وَهِيَ خَالَةُ أَنَسِ
ابْنِ مَالِكٍ .

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا

١٦٩٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ
أَبِي مُوسَى قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ
شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَنْ قَاتَلَ
لِتَسْكُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

الإشكال من أصله لبقاء الملامسة في تغلية الرأس وكذا النوم في الحجر ، ثم قال :
وأحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ، ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن
الدليل على ذلك واضح والله أعلم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي
وابن ماجه .

(بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا)

قوله (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة) أى
ليذكر بين الناس ويوصف بالشجاعة (ويقاتل حمية) أى من يقاتل لاجله من
أهل أو عشيرة أو صاحب (ويقاتل رياء) أى ليرى الناس منزلته في سبيل الله .
وفي رواية البخارى في الجهاد ليرى مكانه (من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا فهو
في سبيل الله) قال الحافظ : المراد بكلمة الله ودعوة الله إلى الإسلام ، ويحتمل
أن يكون المراد أنه لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله
فقط بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سبباً من الأسباب المذكورة أخل بذلك ،
ويحتمل أن لا يخل إذا حصل ضمناً لا أصلاً ومقصوداً ، وبذلك صرح الطبري

وفي الباب عن حمزة .

هذا حديث حسن صحيح .

فقال : إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك ، وبذلك قال الجمهور ، لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبو أمامة بإسناد جيد قال : جاء رجل فقال يا رسول الله أرأيت رجلاً غزاً يلتبس الأجر والذكر ماله ؟ قال لا شيء له ، فأعادها ثلاثاً كل ذلك يقول لا شيء له ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغى به وجهه . ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معاً على حد واحد فلا يخالف المرجح أولاً ، فتصير المراتب خمساً : أن يقصد الشديتين معاً ، أو يقصد أحدهما صرفاً ، أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمناً ، فالمحذور أن يقصد غير الإعلاء ، فقد يحصل الإعلاء ضمناً وقد لا يحصل ، ويدخل تحته مرتبتان ، وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ودورنه أن يقصدهما معاً فهو محذور أيضاً على ما دل عليه حديث أبي أمامة . والمطلوب أن يقصد الإعلاء صرفاً وقد يحصل غير الإعلاء وقد لا يحصل ، ففيه مرتبتان أيضاً . قال ابن أبي جرة : ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه انتهى . قال الحافظ : ويدل على أن دخول غير الإعلاء ضمناً لا يقدح في الإعلاء إذا كان الإعلاء هو الباعث الأصلي ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقداءنا لنغنم فرجعنا ولم نغنم شيئاً فقال : اللهم لا تكلمهم إلى الحديث ، قال : وفي الحديث بيان أن الأعمال إنما تحتسب بالنية الصالحة ، وأن الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر ، وفيه ذم الحرص على الدنيا ، وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة انتهى .

قوله (وفي الباب عن حمزة) أخرجه الترمذي بهذا هذا .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي

وابن ماجه .

١٦٩٨ — حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى

ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِأَمْرٍءٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ

قوله (إنما الأعمال) قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم : لفظة « إنما » موضوعة للحصر تثبت المذكور وتنفي ما سواه ، فتقدير هذا الحديث أن الأعمال تحسب بذية ولا تحسب إذا كانت بلا نية قاله النووي . والأعمال أعم من أن تكون أقوالاً أو أفعالاً ، فرضاً أو نفلاً ، قليلة أو كثيرة ، صادرة من المكلفين المؤمنين (بالنية) بالإنفراد ، ووقع في رواية البخاري في أول صحيحه ، بالنيات ، بالجمع . قال الحافظ كذا أوردنا ، وهو من مقابلة الجمع بالجمع أى كل عمل بذية . وقال الحرابي : كأنه أشار بذلك إلى أن النية تتنوع كما تتنوع الأعمال ، كمن قصد بعمله وجه الله ، أو تحصيل موعوده أو الانقاء لوعيده ، ووقع في معظم الروايات بإفراد النية ، ووجهه أن محل النية القلب وهو متحد فناسب لإفرادها ، بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها ، ولأن النية ترجع إلى الإخلاص وهو واحد للواحد الذى لا شريك له انتهى .

قال النووي : والنية القصد وهو عزيمة القلب ، وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد . وقال البيضاوى : النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلاً ، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا ابتغاء رضا الله وامتنال حكمه ، والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليصح تطبيقه على ما بعده ، وتقسيمه أحوال المهاجر فإنه تفصيل لما أجل ، ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقليل تعتبر ، وقيل : تكمل ، وقيل : تصح ، وقيل : تحصل ، وقيل تستقر ، وقيل : الكون المطلق . قال البلقيني : هو الأحسن . قال الطيبي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكأنهم خطوطوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فيتعين الحل على ما يفيد الحكم الشرعى انتهى (وإنما لأمرىء

إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ أَمْرًا
يَتَرَوُّهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

ما نوى) قال الحافظ في الفتح : قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال ففتح إلى أنها مؤكدة . وقال غيره : بل تفيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نهبت على أن العمل يتبع النية بصاحبها فيترتب الحكم على ذلك ، والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه . وقال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له يعنى إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله ما يعذر شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوه لم يحصل له ، ومراده بقوله ما لم ينوه أى لا خصوصاً ولا عموماً أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها ، فهذا مما اختلف فيه أنظار العلماء ، ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى . وقد يحصل غير المتوى لمدر كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد والله أعلم .

وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المتوى . كمن عليه صلاة فائته لا يكفيه أن ينوى الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصرراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة (فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله وإلى رسوله) الهجرة الترك ، والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه عن غيره ، وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه ، وقد وقعت في الإسلام على وجهين : الأول : الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن كما في هجرة الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة . الثاني : الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان ، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين ، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً .

فإن قيل : الأصل تغاير الشرط والجزاء وقد وقعاً في هذا الحديث متحدين .
 فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من
 السياق ، ومن أمثله قوله تعالى دامن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً ،
 وهو مؤول على إرادة المعبود المستقر في النفس ، كقولهم : أنت أنت أي الصديق
 الخالص ، وقولهم : هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم ، وقول الشاعر : أنا أبو النجم
 وشعري وشعري ، أو هو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتتار السبب .
 وقال ابن مالك : قد يقصد بالخبر الفرد ببيان الشهرة وعدم التغاير فيمتدح بالمبتدأ
 لفظاً كقول الشاعر :

خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولاً فظن خليلاً

وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك : من قصدني فقد قصدني أي فقد
 قصد من عرف بإنجاح قاصده ، وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط
 والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير (إلى دنيا) بضم الدال
 وبكسر وهي فعل من الدنو وهو القرب لدنوها إلى الزوال أو لقربها من الآخرة
 مناً ، ولاتنون لأن ألفها مقصورة للنأنيت أو هي تأنيث أدنى ، وهي كافية في منع
 الصرف وتوניה في لغة شاذة ، ولإجرائها مجرى الأسماء وخلصها عن الوصفية
 نسكت كرجعي ولو بقيت على وصفيتها لعرفت كالحسنى . واختلفوا في حقيقتها ،
 فقيل هي اسم مجموع هذا العالم المتناهي ، وقيل هي ما على الأرض من الجو والهواء
 أو هي كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل الآخرة . قال الزوى :
 وهذا هو الأظهر ، ويطلق على كل جزء منها مجازاً وأريد هنا شيء من المخلوقات
 النفسانية (يصيبها) أي يحصلها لكن لسرعة مبادرة النفس إليها بالجلبة الأصلية ،
 شبه حصولها بإصابة السهم للغرض ، والأظهر أنه حال أي يقصد لإصابتها (أو امرأة
 يتزوجها) خصت بالذكر تنبيهاً على سبب الحديث ، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ
 كما رواه الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن مسعود : كان فينا رجل خطب امرأة
 يقال لها أم قيس فأبى أن يتزوجها حتى يهاجر فهاجر فتزوجها ، قال : فكنا
 نسماه مهاجر أم قيس . وفيه إشارة إلى أنه مع كونه قصد في ضمن الهجرة سنة
 عظيمة أبطل ثواب هجرته فكيف يكون غيره ؟ أو دلالة على أعظم فتن الدنيا

١٧ - باب في الغدو والرواح في سبيل الله

١٦٩٩ - حدثنا علي بن حُجْرٍ حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَغْدُوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ أَوْ مَوْضِعُ يَدِهِ

فظرت إليها كانت خير الامرين ، وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد لايها جميع الاحكام عنده وهى هذا ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين والحرام بين .

(تنبية آخر) : لعلم أن هذا الحديث المبارك يستأهل أن يفرد لشرحه جزء مبسوط بجميع فوائده ، وما يستنبط منه من الاحكام وغير ذلك ، وقد أطنب في شرحه شراح البخارى كالخافض ابن حجر والعيني وغيرهما إطناباً حسناً مفيداً ، وإنى قد اقتصرت الكلام في شرحه على ما لا بد منه ، فعليك أن تراجع شروح البخارى .

(باب في الغدو والرواح في سبيل الله)

أى الجهاد .

قوله (لغدوة في سبيل الله أو روحة) قال الحافظ : الغدوة بالفتح : المرة الواحدة من الغدو وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار إلى انتصافه ، والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقاً له في النفس لكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع ، ولذلك وقعت المقاضلة بها ، وإلا فن المعلوم أن جميع ما في الدنيا لا يساوى ذرة مما في الجنة ، والثاني أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها لأنفقها في طاعة الله تعالى . قال الحافظ : ويؤيد الثاني ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً فيهم عبد الله

فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ
إِلَى الْأَرْضِ لِأَضَاعَتْ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَلَّتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا وَلِنَنْصِفَهَا عَلَى رَأْسِهَا
خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

ابن رَوَاحَةَ فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : والذى نفسى بيده لو أنفقت ما فى الأرض ما أدركت فضل غدوتهم .
والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الجهاد وأن من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أمر عظيم من جميع ما فى الدنيا ، فكيف بمن حصل منها أعلى الدرجات ، والنسكته فى ذلك أن سبب التأخير عن الجهاد الميل إلى سبب من أسباب الدنيا . فنه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما فى الدنيا (ولقاب قوس أحكم) أى قدره ، والقاب بالقاف وآخره موحدة معناه القدر ، وقيل القاب ما بين مقبض القوس وسيته ، وقيل ما بين الوتر والقوس ، وقيل المراد بالقوس هنا الذراع الذى يقاس به ، وكأن المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (أو موضع يده) شك من الراوى أى مقدار يده (خير من الدنيا وما فيها) أى من إنفاقها فيها لو ملكها ، أو نفسها لو ملكها لأنه زائل لا محالة (أطلعت إلى الأرض) أى أشرفت عليها ونظرت إليها (لأضاعت ما بينهما) أى ما بين المشرق والمغرب ، أو ما بين السماء والأرض ، وما بين الجنة والأرض وهو الاظهر لتحقق ذكرهما فى العبارة صريحاً قاله القارى (ولملأت ما بينهما ريحاً) أى طيبة (ولنصيفها) بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ساكنة ثم فاء هو الخنار بكسر المعجمة وتخفيف الميم (على رأسها) قيد به تحقيراً له بالنسبة إلى خمار البدن جميعه (خير من الدنيا وما فيها) أى فكيف الجنة نفسها وما بها من نعمها .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وابن ماجه .

١٧٠٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَمَوْضِعٌ سَوَاطِئُ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وأنس .
هذا حديث حسن صحيح .

١٧٠١ — حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن

قوله (حدثنا العطاء بن خالد المخزومي) قال في التقريب : عطاء بتشديد الطاء بن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي أبو صفوان المدني صدوق يهيم من السابعة مات قبل مالك انتهى (عن أبي حازم) هو ابن دينار .

قوله (غدوة) وعند البخاري الروحة والغدوة ، وعند ابن ماجه غدوة أو روحه (وموضع سوط في الجنة) خص الصوت لأن من شأن الراكب إذا أراد النزول في منزل أن يلقى سوطه قبل أن ينزل معلماً بذلك المسكان لئلا يسبقه إليه أحد .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وأنس) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذي في هذا الباب ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً الترمذي في هذا الباب ، وأما حديث أبي أيوب فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي ، وأما حديث أنس فقد رواه الترمذي وهو أول أحاديث الباب فلعله أشار إلى ما أخرجه أحمد والشيخان وابن ماجه عنه بلفظ : غدوة في سبيل الله أو روحه فيه خير من الدنيا وما فيها .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

عَجْلَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْحِجَاجُ
عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مُقْسِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« غَدَوْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةً خَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

هذا حديث حسن غريب . وأبو حازم الذي روى عن أبي هريرة هو
الكوفي اسمه سلمان هو مولى عزة الأشجعية .

١٧٠٢ — حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد حدثنا أبي عن هشام
ابن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي ذباب عن أبي هريرة قال :

قوله (والحجاج عن الحكم) يحتمل أن يكون عطفاً على ابن عجلان فيكون
لأبي خالد الآخر شيخان أحدهما ابن عجلان وهو روى عن أبي حازم عن أبي هريرة
والثاني الحجاج وهو روى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، ويحتمل أن يكون
عطفاً على أبي خالد الآخر فيكون لأبي سعيد الأشع شيخان أحدهما أبو خالد
والثاني الحجاج ، فلي تأمل . والحجاج هذا هو ابن دينار الواسطي ، قال في التقريب :
لابأس به وله ذكر في مقدمة مسلم من السابعة انتهى . والحكم هو ابن عتيبة الكندي
الكوافي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة .

قوله (هذا حديث حسن غريب) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان
وابن ماجه ، وأما حديث ابن عباس فقال العيني في العمدة بعد ذكر هذا الحديث
من طريق مقسم عن ابن عباس ونقل تحسينه : انفرد بإخراجه الترمذي .

قوله (عن سعيد بن أبي هلال) قال في التقريب : سعيد بن أبي هلال الليثي
مولاهم أبو العلاء المصري قيل مدني الأصل وقال ابن يونس : بل نشأ بها ، صدوق
لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً . إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط من السادسة
انتهى . وقد وقع في النسخة الاحمدية المطبوعة في الهند عن سعد بن أبي هلال وهو
غلط فاحش فإنه ليس في الرجال من اسمه سعد بن أبي هلال (عن ابن أبي ذباب)

مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشُعْبٍ فِيهِ عَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيبُهَا ، فَقَالَ : لَوْ اعْتَزَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا ، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ،

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب ، بضم المعجمة وموحدتين ثقة من الثالثة .

قوله (مر رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعب) قال في القاموس : الشعب بالكسر الطريق في الجبل ومسيل الماء في بطن أرض ، أو ما انفرج بين الجبلين انتهى . والظاهر أن المراد هنا هو المعنى الأخير (فيه عينة) تصغير عين بمعنى المنبع (من ماء) قال الطيبي : صفة عينة جىء بها مادحة لأن التنكير فيها يدل على نوع ماء صاف تروق بها العين وتبهج به الأنفس (عذبة) بالرفع صفة عينة ويالجرج على الجوار أى طيبة أو طيب ماؤها . قال الطيبي : وعذبة صفة أخرى مميزة لأن الطاعم الألد سائق في المرىء ، ومن ثم أعجب الرجل وتمنى الاعتزال عن الناس (فأعجبه) أى العينة وما يتعلق بها من المكان (فقال) أى الرجل (لو اعتزلت الناس) لو للتمنى ويجوز أن تكون لو امتناعية ، وقوله (فأقمت في هذا الشعب) عطف على اعتزلت ، وجواب لو محذوف أى لكان خيراً لى (فذكر ذلك) أى ما خطر بقلبه (فقال لا تفعل) نهى عن ذلك لأن الرجل صحابى وقد وجب عليه الغزو ، فكان اعتزاله للتطوع معصية لاستلزامه ترك الواجب ، ذكره ابن الملك تبعاً للطيبى (فإن مقام أحدكم) قال القارى بفتح الميم أى قيامه . وفى نسخة يعنى من المشكاة بضمها وهى الإقامة بمعنى ثبات أحدكم (فى سبيل الله) أى بالاستمرار فى القتال مع الكفار خصوصاً فى خدمة سيد الأبرار (أفضل من صلاته فى بيته) يدل على أن طلبه كان مفضولاً لا محرماً (سبعين عاماً) قال القارى : المراد به الكثرة لا التحديد فلا ينافى ماورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ ؟ اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ
وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » .

هذا حديثٌ حسنٌ .

١٨ - بابُ ما جاء أى الناس خيرٌ

١٧٠٣ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ هَلِيعَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ
بِخَيْرِ النَّاسِ ؟ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعَمَلِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي

مقام الرجل في الصف في سبيل الله أفضل عند الله من عبادة الرجل ستين سنة ،
رواه الحاكم عن عمران بن حصين ، وقال على شرط البخارى . ورواه ابن عدى
وابن عساكر عن أبي هريرة رضى الله عنه ولفظه : قيام أحدكم انتهى . (ألا)
بالتخفيف للتنبيه (تحبون أن يغفر الله لكم) أى مغفرة تامة (يدخلكم الجنة)
أى لإدخالها أولاً (اغزوا في سبيل الله) أى دؤموا على الغزو في دينه تعالى
(من قاتل في سبيل الله فواق ناقة) قال في القاموس : الفواق كغراب هو ما بين
الخلبتين من الوقت ويفتح ، أو ما بين يديك وقبضها على الضرع انتهى . وقال
في المجموع : هو ما بين الخلبتين لأنها تحلب ثم تترك سريعة ترضع الفصيل لتدر
ثم تحلب انتهى .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ،
ورواه أحمد من حديث أبي أمامة أطول منه إلا أنه قال : ول مقام أحدكم في الصف
خير من صلاته ستين سنة ، كذا في الترغيب .

(باب ما جاء أى الناس خير)

قوله (رجل ممسك بعنان فرسه) وفي رواية : آخذ برأس فرسه (بالذى

يَتَلَوُهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي غَنِيمَةٍ يُودَى حَقَّ اللَّهِ فِيهَا ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا يُعْطَى بِهِ . » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ مِنْ هذا الوجهِ . وَيُرْوَى هذا الحديثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

يتلوه) وفي رواية بالذى يليه (رجل معتزل في غنيمة له) تصغير غنم وهو مؤنث سماعي ولذلك صغرت بالتاء والمراد قطعة غنم ، قال النووي : في الحديث دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الخلطة وفي ذلك خلاف مشهور ، فذهب الشافعي وأكثر العلماء : أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن ، ومذهب طوائف من الزهاد أن الاعتزال أفضل ، واستدلوا بالحديث : وأجاب الجمهور بأنه محمول على زمان الفتن والحروب ، أو فيمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر على أذاهم . وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم وجاهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلطين ويحصلون منافع الاختلاط بشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعبادة المريض وحق الذكر وغير ذلك انتهى . (رجل يسأل بالله ولا يعطى به) هذا يحتمل الوجهين أحدهما أن قوله « يسأل » بلفظ المجحول وقوله « يعطى » على بناء المعلوم ، أى شر الناس من يسأل منه صاحب حاجة بأن يقول اعطني لله وهو يقدر ولا يعطى شيئاً بل يرده خائباً ، وإثاني أن يكون قوله يسأل على بناء المعلوم وقوله لا يعطى على بناء المفعول ، أى يقول اعطني بحق الله ولا يعطى . قال في المجمع : هذا مشكل إلا أن يتهم السائل بعدم استحقاقه . وقال الطيبي : الباء كالباء في كتبت بالقلم أى يسأل بواسطة ذكر الله أو للقسم والاستعطاف أى بقول السائل : اعطوني شيئاً بحق الله . وهذا مشكل إلا أن يكون السائل متهماً بحق الله ويظن أنه غير مستحق انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه ، ورواه مالك عن عطاء بن يسار مرسلًا كذا في الترغيب .

١٩ - بابُ ما جاءَ فيمن سألَ الشَّهادَةَ

١٧٠٤ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ حدثنا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ حدثنا ابنُ جُرَيْجٍ عن سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى عن مالِكِ بنِ يَحْمَرَ السَّكْسَكِيِّ عن مُعَاذِ ابنِ جَبَلٍ عن النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ : « من سَأَلَ اللهَ القَتْلَ في سَبِيلِهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللهُ أَجْرَ الشَّهِيدِ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٧٠٥ - حدثنا محمدُ بنُ سَهْلٍ بنِ عَسْكَرٍ حدثنا القَاسِمُ بنُ كَثِيرٍ حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بنَ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ بنِ حَنِيفٍ يُحَدِّثُ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ عن النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ : « مَنْ

(باب ما جاء فيمن سأل الشَّهادَةَ)

قوله (عن سليمان بن موسى) الأمامي مولاهم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض ابن وخواط قبل موته بقليل من الخامسة (عن مالك بن يحمز) بفتح التحتانية والمعجمة وكسر الميم (السكسكي) الحصى صاحب معاذ ، مخضرم ويقال له صحبة ، كذا في التقریب .

قوله (من سأل الله القتل في سبيله) أي الشَّهادَةَ (صادقاً من قلبه) قيد به لانه معيار الاعمال ومفتاح بركاتها (أعطاه الله أجر الشهيد) أي وإن لم يقتل في سبيله .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي والحاكم كذا في الفتح .

قوله (حدثنا القاسم بن كثير) بن النعمان الإسكندري أبو العباس القاضي صدوق من العاشرة (حدثنا عبد الرحمن بن شريح) بن عبد الله المعافى أبو شريح الإسكندراني ثقة فاضل لم يصب ابن سعد في تضعيفه من السابعة (أنه سمع سهل بن أبي أمامة

سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ . وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ . وَهُوَ اسْكَنْدَرَانِيٌّ .

وفى الباب عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ .

ابن سهل بن حنيف (الأنصارى المدينى نزىل مصر ثقة من الخامسة مات بالإسكندرية (يحدث عن أبيه) أى أبى أمامة بن سهل بن حنيف واسمه أسعد وقيل سعد معروف بكنيته معدود فى الصحابة له رؤية ولم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم (عن جده) أى سهل بن حنيف بن واهب الأنصارى الأوسى صحابى من أهل بدر ، واستخلفه على البصرة ومات فى خلافته .

قوله (من سأل الله الشهادة) أى الموت شهيداً (بلاغه) بتشديد اللام أى أوصله (الله منازل الشهداء) مجازاة له على صدق طلبه (وإن مات على فراشه) بكسر أوله ، أى ولو مات غير شهيد فهو فى حكم الشهداء وله نوابهم . قال المناوى : لأن كلا منهما نوى خيراً وفعل مقدوره فاستويا فى أصل الأجر انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم .

قوله (وقد رواه عبد الله بن صالح) بن محمد بن مسلم الجهنى أبو صالح المصرى كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت فى كتابه وكانت فيه غفلة من العاشرة . قاله فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : روى عن أبى شريح عبد الرحمن ابن شريح وغيره . وروى له أبو داود والترمذى وابن ماجه بواسطة الحسن بن على الخلال .

قوله (وفى الباب عن معاذ بن جبل) قد أخرج الترمذى حديثه فى هذا الباب

٢٠ - باب ما جاء في المجاهد

والمكاتب والناكح وعون الله إياهم

١٧٠٦ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن نجلان عن سعيد المقبري

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة حق على الله عونهم : المجاهد في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد العفاف » .

هذا حديث حسن .

فلعله أشار إلى ما روى أبو داود عنه مرفوعاً : من قاتل في سبيل الله فواق ناقة فقد وجبت له الجنة ، ومن سأل الله القتل من نفسه صادقاً ثم مات أو قتل فإن له أجر شهيد الحديث .

(باب ما جاء في المجاهد والمكاتب والناكح وعون الله إياهم)

قوله (ثلاثة حق على الله عونهم) أى ثابت عنده إعانتهم ، أو واجب عليه بمقتضى وعده معاونتهم (المجاهد في سبيل الله) أى بما يتيسر له الجهاد من الأسباب والآلات (والمكاتب الذي يريد الأداء) أى بدل الكتابة (والناكح الذي يريد العفاف) أى العفة من الزنا . قال الطيبي : إنما آثر هذه الصيغة إيداناً بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي تفسد الإنسان وتقضم ظهره ، لولا أن الله تعالى يعينه عليها لايقوم بها ، وأصعبها العفاف لأنه قمع الشهوة الجبلية المركوزة فيه ، وهي مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السافلين ، فإذا استعف وتداركه عون الله تعالى ترقى إلى منزلة الملائكة وأعلى علمين .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم .

١٧٠٧ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ حدثنا ابنُ جُرَيْجٍ عن سُلَيْمَانَ بنِ موسى عن مالك بنِ يَحْيَى عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ عن النبیِّ صلی الله علیه وسلم قال : « مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فُوقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نُسِكَ نَسْكَةً فَإِنَّهَا تَحْجِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرَ مَا كَانَتْ لَوْنُهَا الزَّعْفَرَانُ وَرِيحُهَا كَالْمِسْكِ » .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

قوله (ومن جرح) بصيغة المجهول (جرحاً) بضم الجيم وبالفتح هو المصدر أى جراحة كائنة (فى سبيل الله) بسلاح من عدو (أو نكبت) بصيغة المجهول أو أصيب (نكبة) بالفتح أى حادثة فيها جراحة من غير العدو ، فأو للتويع ، قيل الجرح والنكبة كلاهما واحد ، وقيل الجرح ما يكون من فعل الكفار والنكبة الجراحة التى أصابته من وقوعه من دابته أو وقوع سلاح عليه . قال القارى هذا هو الصحيح . وفى النهاية نكبت أصعبه أى نالتها الحجارة ، والنكبة ما يصيب الإنسان من الحوادث (فإنها) أى النكبة التى فيها الجراحة (تحجى يوم القيامة) قال الطيبى : قد سبق شيان الجرح والنكبة وهى ما أصابه فى سبيل الله من الحجارة فأعاد الضمير إلى النكبة ، دلالة على أن حكم النكبة إذا كان بهذه المثابة فما ظنك بالجرح بالسنان والسيف ، ونظيره قوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ، انتهى . قال القارى : أو يقال إفراد الضمير باعتبار أن مؤداهما واحد وهى المصيبة الحادثة فى سبيل الله فهى تظهر وتتصور (كأغزر ما كانت) أى كأكثر أوقات أكوانها فى الدنيا . قال الطيبى : الكاف زائدة وما مصدرية والوقت مقدر يعنى حينئذ تكون غزارة دمه أبلغ من سائر أوقاته انتهى (لونها الزعفران وريحها كالمسك) كل منهما تشبيهه بليغ .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه والحاكم ، وقال صحيح على شرطهما كذا فى الترغيب .

٢١ - باب ما جاء في فضل من يكلم في سبيل الله

١٧٠٨ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة اللون لون الدم ، والريح ريح المسك » .

هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(باب ما جاء في فضل من يكلم في سبيل الله)

قوله (لا يكلم) بضم أوله وسكون الكاف وفتح اللام أى يجرى (أحد في سبيل الله) قال السيوطي : أى سواء مات صاحبه منه أم لا كما يؤخذ من رواية الترمذي (والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة معترضة بين المستثنى والمستثنى منه . قال النووي : هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو ، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا . قالوا : وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار ، فدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك (إلا جاء يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك) وفي رواية مسلم : إلا جاء يوم القيامة وجرحه شعب ، اللون لون الدم والريح ريح مسك . قال النووي : قوله صلى الله عليه وسلم : « وجرحه شعب » ، هو بفتح الياء والعين وإسكان المثناة بينهما ومعناه يجرى متفجراً أى كثيراً ، قال : والحكمة في مجيئه يوم القيامة كذلك أن يكون معه شاهد فضيلته وبذله نفسه في طاعة الله تعالى انتهى .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان والنسائي .

٢٢ - بَابُ أَىِّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ

١٧٠٩ - حدثنا أبو كُرَيْبٍ حدثنا عَبْدَةُ عن محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَىِّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ أَوْ أَىِّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : إِيْمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قِيلَ : ثُمَّ أَىِّ شَيْءٍ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ سِنَامُ الْعَمَلِ ، قِيلَ : ثُمَّ أَىِّ شَيْءٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(بَابُ أَىِّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ)

(حدثنا عبدَةُ) هو ابن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي (عن محمد بن عمرو) ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني .

قوله (إِيْمَانُ) التَّكْيِيدُ لِلتَّفْخِيمِ (قِيلَ : ثُمَّ أَىِّ شَيْءٍ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ سِنَامُ الْعَمَلِ) وفي رواية البخاري : قِيلَ ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . وأما رواية الترمذي هذه ، فالظاهر أن الجواب فيها محذوف وأقيم دليله مقامه ، والتقدير : قِيلَ ثُمَّ أَىِّ شَيْءٍ ؟ قَالَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ سِنَامُ الْعَمَلِ . هذا ما عندى والله أعلم . وسنام كل شيء أعلاه (ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : الْحَجُّ الْمَبْرُورُ هُوَ الَّذِي لَا يَخَالُطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَآثِمِ ، وَقِيلَ هُوَ : الْمَقْبُولُ الْمُقَابِلُ بِالْبَرِّ وَهُوَ الثَّوَابُ ، يُقَالُ بَرَّ حُجَّجَهُ وَبَرَّ اللَّهُ حُجَّجَهُ وَأَبْرَهُ بِرَأً بِالْكَسْرِ وَأَبْرَاراً أَنْتَهَى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان والذَّهَبِيُّ .

٢٣ - باب

١٧١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُيَمَانَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي
عُمَرَ الْجَوْنِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي
بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَبْوَابَ
الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ رِثَ الْهَيْئَةِ : أَنْتَ
سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،
قَالَ فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ ، وَكَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ
فَضْرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ . »

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سيمان.

(باب)

قوله (بحضرة العدو) قال النووي : هو بفتح الحاء وضمها وكسرها ثلاث
لغات ، ويقال أيضاً بحضر بفتح الحاء والضاد بجذف الهاء انتهى (إن أبواب الجنة
تحت ظلال السيوف) قال النووي في شرح مسلم : قال العلماء معناه أن الجهاد
وحضور معركة القتال طريق إلى الجنة وسبب لدخولها . وقال المناوي : هو كناية
عن الدنو من العدو في الحرب بحيث تعلوه السيوف بحيث يصير ظلها عليه يعنى
الجهاد طريق إلى الوصول إلى أبوابها بسرعة ، والقصد الحث على الجهاد (رث الهيمه)
قال في النهاية : متاع رث أى خلق بال (فرجع) أى الرجل (إلى أصحابه) أى من
أهل رحله (قال أقرأ عليكم السلام) أى سلام مودع (وكسر جفن سيفه) هو
بفتح الجيم وإسكان الفاء وبالنون : وهو غمده (فضر به حتى قتل) وفي رواية
مسلم : ثم كسر جفن سيفه فآلقاه ثم مشى بسيفه إلى العدو فضر به حتى قتل .
قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد ومسلم .

وَأَبُو عَمْرٍانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ . وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هُوَ اسْمُهُ .

٢٤ - باب ما جاء أى الناس أفضل

١٧١١ - حدثنا أبو عَمْرٍا حدثنا الوليد بن مُسلم عن الأوزاعيِّ حدثني
الزُّهريُّ عن عطاء بن يزيد اللَّيثيِّ عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : « سُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ، قَالُوا : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : مُؤْمِنٌ فِي شَعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ وَيَدْعُ
النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ » . هـ

قوله (هو اسمه) يعنى اسمه كنيته .

(باب ما جاء أى الناس أفضل)

قوله (أى الناس أفضل) قال القاضى : هذا عام مخصوص وتقديره : هذا من
أفضل الناس ، وإلا فالعلماء أفضل وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث (رجل)
وفى رواية الشيخين : مؤمن بدل رجل ، قال الحافظ : وكان المراد بالمؤمن من
قام بما تعين عليه القيام به ثم حصل هذه الفضيلة ، وليس المراد من اقتصر على
الجهاد وأهمل الواجبات العينية ، وحيث يظهر فضل المجاهدات لما فيه من بذل
نفسه وماله لله تعالى ، ولما فيه من النفع المتعدى ، وإنما كان المؤمن المعتزل يتلوه فى
الفضيلة لأن الذى يخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام فقد لا يبق هذا بهذا وهو
مقيد بوقوع الفتن انتهى (يجاهد فى سبيل الله) زاد الشيخان : بنفسه وماله (ثم
مؤمن) وفى رواية لمسلم : ثم رجل معتزل (فى شعب من الشعاب) قال النووى :
الشعب ما انفرج بين الجبلين وليس المراد نفس الشعب بل المراد الانفراد والاعتزال
وذكر الشعب مثالا لأنه خال عن الناس غالباً . قال الحافظ : وفى الحديث فضل
الانفراد لما فيه من السلامة من الغيبة واللغو ونحو ذلك ، وأما اعتزال الناس

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٢٥ - باب

١٧١٢ - حدثنا عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ حدثنا نعيمُ بنُ حمادٍ حدثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ عن بَحِيرِ بنِ سَعِيدٍ عن خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ عن المِقْدَامِ بنِ

أصلاً فقال الجمهور : محل ذلك عند وقوع الفتن كما سيأتي بسطه في الفتن ، ويؤيد ذلك رواية بعجة بن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعاً : يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ، ورجل في شعب من هذه الشعوب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير . أخرجه مسلم وابن حبان من طريق أسامة بن زيد الليثي عن بعجة . قال ابن عبد البر : إنما وردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون خالياً من الناس ، فكل موضع يبعد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى انتهى (يتقى ربه) أى يخافه فيما أمر ونهى (ويدع) أى يترك (الناس من شره) فلا يحاصمهم ولا ينازعهم في شيء .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم بإسناد على شرطهما ولفظه قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أى المؤمنين أكمل إيماناً ؟ قال الذى يجاهد بنفسه وماله ، ورجل يعبد الله فى شعب من الشعب وقد كفى الناس شره . كذا فى الترغيب .

(باب)

(حدثنا نعيم بن حماد) بن معاوية بن الحارث الخزاعى أبو عبد الله المروزى نزيل مصر ، صدوق يخطئ كثيراً أفتيه عارف بالفرائض من العاشرة ، وقد تتبع ابن عدى ما أخطأ فيه وقال : باقى حديثه مستقيم ، كذا فى التقريب (عن بحير) بكسر المهملة (بن سعيد) السجولى كنيته أبو خالد الحمصى ثقة ثبت من السادسة ، وقد وقع فى النسخة الأحمدية المطبوعة عن بحير بن سعد وهو غلط ، فإنه ليس فى الرجال من اسمه بحير بن سعد .

مَعْدُ يَكْرِبَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ : يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ وَيُرَى مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَافِيهَا ، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ ، وَيُشْفَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ » .

قوله (للشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ) لا يوجد مجموعها لأحد غيره (يغفر له) بصيغة المجهول (في أول دفعة) بضم الدال المهملة وسكون الفاء هي الدفعة من الدم وغيره قاله المنذرى ، أى تمحى ذنوبه في أول صبة من دمه . وقال فى اللغات : الدفعة بالفتح المُرَّة من الدفع ، وبالضم الدفعة من المطر ، والرواية فى الحديث بوجهين وبالضم أظهر أى يغفر للشَّهِيد فى أول صبة من دمه (ويرى) بضم أوله على أنه من الإراماة ويفتح (مقعده) منصوب على أنه مفعول ثان والمفعول الأول نائب الفاعل أو على أنه مفعول به وفاعله مستكن فى يرى وقوله (من الجنة) متعاق به . قال القارى : ويذهبى أن يحمل قوله ويرى مقعده ، على أنه عطف تفسير لقوله يغفر له لئلا يزيد الخصال على ست ، ولئلا يلزم التكرار فى قوله (ويجار من عذاب القبر) أى يحفظ ويؤمن إذ الإجارة مندرجة فى المغفرة إذا حملت على ظاهرها روى (يأمن من الفزع الأكبر) قال القارى : فيه إشارة إلى قوله تعالى ولا يحزنهم الفزع الأكبر ، قيل هو عذاب النار ، وقيل العرض عليها ، وقيل هو وقت يؤمر أهل النار بدخولها ، وقيل ذبح الموت فيئأس الكفار من التخلص من النار بالموت ، وقيل وقت إطباق النار على الكفار ، وقيل النفخة الأخيرة لقوله تعالى : « ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله » انتهى (ويوضع على رأسه تاج الوقار) أى تاج هو سبب العزة والعظمة . وفى النهاية : التَّاج ما يصاغ للبلوك من الذهب والجواهر (الياقوتة منها) أى من التاج ، والتأنيك باعتبار أنه علامة العز والشرف أو باعتبار أنه مجموع من الجواهر وغيرها (ويزوج) أى يعطى بطريق الزوجية (اثنتين وسبعين زوجة) فى التقييد بالثنتين والسبعين إشارة إلى أن المراد به التحديد

هذا حديث حسن صحيح غريب .

١٧١٣ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة حدثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أحد من أهل الجنة يسره أن يرجع إلى الدنيا غير الشهيد فإنه يحب أن يرجع إلى الدنيا يقول حتى أقتل عشر مرات في سبيل الله مما يرى مما أعطاه الله من الكرامة » .

لا التكثير ، ويحمل على أن هذا أقل ما يعطى ولا مانع من التفضل بالزيادة عليها قاله القارى (من الحور العين) أى نساء الجنة ، واحدها حوراء وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها ، والعين جمع عينا وهى الواسعة العين (ويشفع) بفتح الفاء المشددة على بناء المجهول أى يقبل شفاعته .

قوله (هذا حديث صحيح غريب) وأخرجه ابن ماجه .

قوله (غير الشهيد) قال النووى : اختلف فى سبب تسميته شهيداً فقال النضر بن شميل لأنه حتى فإن أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام ، وأرواح غيرهم إنما تشهدا يوم القيامة . وقال ابن الأنبارى : إن الله تعالى وملائكته عليهم الصلاة والسلام يشهدون له بالجنة . وقيل لأنه شهد عند خروج روحه ما أعده الله تعالى من الثواب والكرامة . وقيل لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه ، وقيل لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله ، وقيل لأن عليه شاهداً بكونه شهيداً وهو الدم . وقيل لأنه ممن يشهد على الأمم يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة إليهم ، وعلى هذا القول يشاركهم غيرهم فى هذا الوصف انتهى (فإنه يحب أن يرجع إلى الدنيا يقول حتى أقتل عشر مرات) وفى رواية الشيخين : فإنه يتمنى أن يرجع إلى الدنيا فيقتل عشر مرات (مما يرى مما أعطاه الله من الكرامة) وفى رواية لمسلم : لما يرى من فضل الشهادة . قال ابن بطال : هذا الحديث أجل ما جاء فى فضل الشهادة قال : وليس فى أعمال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد ، فلذلك عظم فيه الثواب .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٧١٤ — حدثنا محمد بن بشارٍ حدثنا محمد بن جعفرٍ حدثنا شعبه عن قتادة عن أنسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه .

١٧١٥ — حدثنا أبو بكر بن أبي النضرٍ حدثني أبو النضرٍ حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينارٍ عن أبي حازمٍ عن سهل بن سعدٍ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَالرَّوْحَةُ بِرُوحِهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْعِدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٧١٦ — حدثنا ابن أبي عمَرَ حدثنا سُفْيَانُ حدثنا محمد بن المنكدرِ قال : مرَّ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ بِشُرْحَيْلَ بْنِ السَّمْطِ وهو في مُرَابِطٍ لَهُ وَقَدْ شَقِيَ

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (رباط يوم) أى ارتباط الخيل فى الثغر والمقام فيه . قال فى النهاية : الرباط فى الأصل الإقامة على جهاد العدو بالحرب ، وارتباط الخيل لإعدادها ، والمرابطة أن يربط الفريقان خيولهم فى ثغر كل منهما معد لصاحبه ، فسمى المقام فى الثغور رباطاً ، فيكون الرباط مصدر رابط أى لازمت انتهى .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ، كذا فى الترغيب . وقال المناوى : وهم من عزاه لمسلم .

قوله (مر سلمان الفارسى) أبو عبد الله ، ويقال له سلمان الخير ، أصله من أصبهان ، وقيل من رامهرمز ، من أول مشاهدته الخندق ، مات سنة أربع وثلاثين ، يقال بلغ ثلاثمائة سنة ، كذا فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته :

عليه وعلى أصحابه ، فقال : أَلَا أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السَّمُطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قال : بَلَى ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ رُبَّمَا قَالَ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَفِيَ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَنُحِمِّي لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

قال أبو عبد الله بن مندة وكان أدرك وصي عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيما قيل وعاش مائتين وخمسين سنة أو أكثر . وقال أبو الشيخ : سمعت جعفر ابن أحمد بن فارس يقول : سمعت العباس بن يزيد يقول لمحمد بن النعمان : أهل العلم يقولون : عاش سلمان ثلاث مائة وخمسين ، فأما مائتين وخمسين فلا يشكون فيه . قال الحافظ : قد قرأت بخط أبي عبد الله الذهبي : رجعت عن القول بأنه قارب الثلاثمائة ، أو زاد عليها وتبين لي أنه ما جاوز الثمانين ، ولم يذكر مستنده في ذلك والعلم عند الله انتهى (بشرح بيل بن السمط) بكسر المهملة وسكون الميم السكندى الشامي ، جزم ابن سعد بأن له وفادة سم شهد القادسية وفتح حمص وعمل عليها للمعاوية ، كذا في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب : مختلف في صحبته .

قوله (وهو في مرابط له) اسم ظرف من الرباط (وقد شق) أى صعب القيام فيه (رباط يوم) وفي رواية مسلم : يوم وليلة (وربما قال خير) أى مكان أفضل (من صيام شهر وقيامه) قال الحافظ في الفتح : قال ابن بزرقة : لاتعارض بين حديث سلمان : رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وبين حديث عثمان : رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل ، لأنه يحمل على الإعلام بالزيادة في الثواب على الأول ، أو باختلاف العاملين انتهى . (وفي فتنة القبر) أى مما يفتن المقبور به من ضغطة القبر والسؤال والتعذيب (ونحى) ضبط في النسخة الأحمدية بضم النون وكسر الميم بصيغة المجهول ، والظاهر أن يكون بفتح النون والميم على البناء للفاعل فإنه لازم . قال في الصراح : نمو بضمين كواليدن يعنى نمو كردن وباليدن نبات وحيوان . وقال في القاموس : نما ينمو نمواً زاد كنما ينمى ونمياً ونمأ انتهى (له عمله إلى يوم القيامة) يعنى أن ثوابه يجرى له دائماً ولا ينقطع بموته ، وفي رواية مسلم : جرى عليه عمله الذى كان يعمل .

هذا حديثٌ حسنٌ .

١٧١٧ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ حدثنا الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ عن إسماعيلَ بنِ رَافِعٍ عن ثُمَيْيٍّ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم : « مَنْ لَقِيَ اللهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ لَقِيَ اللهُ فِيهِ ثُلْمَةً » .

وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان . قال النووي : هذه فضيلة ظاهرة للمرابط ، وجريان عمله عليه بعد موته فضيلة مختصة به ، لا يشاركه فيها أحد ، وقد جاء صريحاً في غير مسلم : كل ميت يختم عليه عمله إلا المرباط فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة انتهى .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن حبان والطبراني وفي سند الترمذي انقطاع كما صرح به الترمذي فيما بعد .

قوله (عن إسماعيل بن رافع) بن عويمر الأنصاري المدني نزيل البصرة يكتفى أبا رافع ضعيف الحفظ من السابعة (عن سمى) بصيغة التصغير مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ثقة من السادسة .

قوله (من لقي الله بغير أثر من جهاد) قال القاري في المرقاة : الأثر بفتح الحاءين ما بقي من الشيء دالاً عليه ، قاله القاضي ، والمراد به هنا العلامة أى من مات بغير علامة من علامات الغزو من جراحة أو غبار طريق أو تعب بدن أو صرف مال أو تهيئة أسباب وتعبية أسلحة انتهى (لقي الله) أى جاء يوم القيامة (وفيه ثلمة) بضم المثلثة وسكون اللام أى خلل ونقصان بالنسبة إلى كمال سعادة الشهادة ومجاهدة المجاهدة ، ويمكن أن يكون الحديث مقيداً بمن فرض عليه الجهاد ومات من غير الشروع في تهيئة الأسباب الموصلة إلى المآراد ، قاله القاري . وقال المناوي : قيل وإذا خاص بزمن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الطيبي : قوله « من جهاد » صفة أثر وهي نسكرة في سياق النبي فتعم كل جهاد مع العدو والنفس والشیطان ، وكذلك الأثر بحسب اختلاف المجاهدة ، قال تعالى : « سيماهم في وجوههم من أثر السجود » والثلمة ههنا مستعارة للنقصان وأصلها أن تستعمل في نحو الجدار ، ولما شبه الإسلام

هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ الوليدِ بنِ مُسلمٍ عن إسماعيلَ بنِ رافعٍ .
وإسماعيلُ بنُ رافعٍ قد ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ . وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ :
هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ .

وقد رَوَى هذا الحديثُ مِنْ غَيْرِ هذا الوجهِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وحديثُ سَلْمَانَ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ . مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ لَمْ
يُذَكِّرْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ .

وقد رَوَى هذا الحديثُ عن أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عن مَكْحُولٍ عن شُرَحْبِيلَ
ابنِ السَّمْطِ عن سَلْمَانَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

١٧١٨ — حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ حدثنا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
حدثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حدثني أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى

بالباء في قوله : بنى الإسلام على خمس ، جعل كل خلل فيه ونقصان ثلثة على سبيل
الترشيح ، وهذا أيضاً يدل على العموم انتهى .

قوله (هذا حديث غريب الخ) وأخرجه ابن ماجه والحاكم (وسمعت محمداً)
يعنى البخارى (يقول هو ثقة مقارب الحديث) قد تقدم معنى مقارب الحديث
وضبطه في المقدمة (وقد روى هذا الحديث عن أيوب بن موسى) بن عمرو
ابن سعيد بن العاص كنيته أبو موسى المكي الآموى ثقة من السادسة (عن مكحول
عن شرحبيل بن السمط عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) أخرجه مسلم
في صحيحه بهذا السند .

قوله (حدثنا هشام بن عبد الملك) الباهلي مولا هم أبو الوليد الطيالسي البصري
ثقة ثبت من التاسعة (حدثنا الليث بن سعد) ابن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث
المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة (حدثنا أبو عقيل) بالفتح (زهرة)

عثمان بن عفان ، قال : سَمِعْتُ عُمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْوهُ لِيَخْتَارَ امْرَأُؤُ لِنَفْسِهِ مَا بَدَأَ لَهُ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ النَّازِلِ . » .

بضم الزاء وسكون الهاء (بن معبد) بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح الواو ابن عبد الله بن هشام القرشي التيمي المدني نزيل مصر ثقة عابد من الرابعة (عن أبي صالح مولى عثمان بن عفان) مقبول من الثالثة اسمه الحارث ويقال تركان بمشاة أوله ثم راء ساكنة ، قاله في التقریب ، وقال في تهذيب التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات . وقال العجلي : روى عنه زهرة بن معبد والمصريون ثقة انتهى .

قوله (كراهية تفرقكم عنى) أى مخافة أن تفتروا عني وتذهبوا إلى انشغور للرباط بعد سماع الحديث لما فيه من الفضيلة العظيمة (ثم بدا لي) أى ظهر لي (خير من ألف يوم فيما سواه) أى فيما سوى الرباط أو فيما سوى سبيل الله ، فإن السبيل يذكر ويؤنث (من المنازل) قال القارى : وخص منه المجاهد في المعركة بدليل منفصل عقلى ونقلى وهو لا ينافى تفسير الرباط بانتظار الصلاة بعد الصلاة في المساجد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : فذلك الرباط فذلك الرباط ، لأنه رباط دون رباط بل هو مشبه بالرباط للجهاد فإنه الأصل فيه ، أو هذا رباط للجهاد الأكبر كما أن ذاك رباط للجهاد الأصغر تفسير لقوله تعالى : ويا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا ، فإن الرباط للجهاد قد فهم مما قبله كما لا يخفى . وقال الطيبي : فإن قلت : هو جمع محلى بلام الاستغراق فيلزم أن يكون المرابط أفضل من المجاهد في المعركة ومن انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد وقد قال فيه ، فذلك الرباط فذلك الرباط وقد شرحنا ثمة ، قلت : هذا في حق من فرض عليه المرابطة وتعين بنصب الإمام . قال القارى في الفرض العين لا يقال إنه خير من غيره لأنه متعين لا يتصور خلافه إذ اشتغاله بغيره معصية انتهى .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه .
قال محمد : أبو صالح مولى عثمان اسمه تركان .

١٧١٩ — حدثنا محمد بن بشار وأحمد بن نصر النيسابوري وغير واحد قالوا : حدثنا صفوان بن عيسى حدثنا محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما يجد الشهيد من مس القتل إلا كما يجد أحدكم من مس القرصة » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ .

١٧٢٠ — حدثنا زياد بن أيوب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الوليد بن جميل عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمية عن النبي صلى الله عليه

قوله (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه) وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه .

قوله (وأحمد بن نصر) بن زياد (النيسابوري) الزاهد المقرئ أبو عبد الله ابن أبي جعفر ثقة فففيه حافظ من الحادية عشرة (حدثنا صفوان بن عيسى) الزهري أبو محمد البصري القسم ثقة من التاسعة .

قوله (من مس القتل) وفي رواية : ألم القتل (من مس القرصة) وفي رواية : ألم القرصة ، وهي بفتح القاف وسكون الراء هي المرة من القرص ، قال في القاموس : القرص أخذك لحم لإنسان بأصبعيك حتى تؤلمه ولسع البراغيث انتهى .
وذا تسلية لهم عن هذا الخطب المهول .

قوله (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه والدارمي وابن حبان في صحيحه ورواه الطبراني في الأوسط عن أبي قتادة .

قوله (حدثنا الوليد بن جميل) الفلسطيني أبو الحجاج صدوق يخطئ من السادسة .

وسلم قال : « لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ : قَطْرَةٌ دُمُوعٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تَهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْأَثَرَانِ فَأَثَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ » .
هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

أبواب الجهاد

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب في أهل العذر في القعود

١٧٢١ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا المعتمر بن سليمان عن

قوله (قطرة دموع) بجرها على البدل ويجوز رفعها ونصبها أى قطرة بكاء حاصلة (من خشية الله) أى من شدة خوفه وعظمته المورثة لمحبهه (قطرة دم تهرق) بصيغة المجهول وسكون الهاء ويفتح وهو بصيغة التأنيث على أنه صفة قطرة (في سبيل الله) وهو بعمومه يشمل الجهاد وغيره من سبيل الخير ، ولعل وجه لإفراد الدم وجمع الدموع أن الدمع غالباً يتقاطر ويتكاثر بخلاف الدم . وقال الطيبي : المراد بقطرة الدموع قطراتها فلما أضيفت إلى الجمع أفردت ثقة بذهن السامع ، وفي إفراد الدم وجمع الدموع إيدان بتفضيل إهراق الدم في سبيل الله على تقاطر الدمع بكاء انتهى . ولما كان ما سبق في قوة قوله : فأما القطرتان فكذا وكذا عطف عليه وقال (وأما الأثران فأثر في سبيل الله) خطوة أو غبار أو جراحة في الجهاد أو سواد حبر في طلب العلم (وأثر في فريضة من فرائض الله) كإشفاق اليد والرجل من أثر الوضوء في البرد وبقاء بلل الوضوء ، واحترق الجبهة من حر الرضاء التي يسجد عليها ، وخلف فمه في الصوم واغبار قدمه في الحج .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الضياء المقدسي .

(أبواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(باب في أهل العذر في القعود)

المراد بالعذر ما هو أعم من المرض وعدم القدرة على السفر ، وأما حديث

أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ائْتُونِي بِالسَّكِّفِ أَوْ اللَّوْجِ ، فَكُتِبَ : لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَعَمَرُوا بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ خَلْفَ ظَهْرِهِ ، فَقَالَ : هَلْ لِي رُخْصَةٌ ؟ فَتَزَلَّتْ (غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ) » .

جابر عند مسلم بلفظ : حبسهم المرض فكأنه محمول على الأغلب .

قوله (ائتونى بالسكف أو اللوح) الظاهر أن أو للتتويع ، ويحتمل أن يكون للشك ، وفي رواية للبخارى : ادعوا فلاناً لجأه ومعه الدواة واللوح والسكف . وفي رواية مسلم : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً لجأه بكسكف . قال النووى : فيه جواز كتابة القرآن فى الألواح والأكثاف ، وفيه طهارة عظم المذكى وجواز الانتفاع به (فكسكف) أى كتب بأمره ، وفي حديث زيد بن ثابت : أُملى عليه (هل لى وخصة) وفي حديث زيد عند البخارى : لجأه ابن أم مكتوم وهو يملها على قال يا رسول الله ، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت وكان أعمى فنزلت (غير أولى الضرر) قال النووى : قرئ غير بنصب الزاء ورفعها قراءتان مشهورتان فى السبع ، قرأ نافع وابن عامر والسكسائي بنصبها والباقون برفعها ، وقرئ فى الشاذ بجرها ، فمن نصب فعلى الاستثناء ، ومن رفع فوصف للقاعدين أو بدل منهم ، ومن جر فوصف للمؤمنين أو بدل منهم . وقال فى قوله تعالى : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ » الآية دليل لاسقوط الجهاد عن المعذورين ، ولكن لا يكون ثوابهم ثواب المجاهدين بل لهم ثواب نيائهم إن كان لهم نية صالحة كما قال صلى الله عليه وسلم : ولكن جهاد ونية ، وفيه أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين ، وفيه رد على من يقول إنه كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم فرض عين وبعده فرض كفاية ، والصحيح أنه لم يزل فرض كفاية من حين شرع ، وهذه الآية ظاهرة فى ذلك لقوله تعالى : « وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً » انتهى .

وفي الباب عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت .

هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث سليمان التيمي عن أبي إسحاق .

وقد روى شعبة والثوري عن أبي إسحاق هذا الحديث .

٢ - باب ماجاء فيمن خرج إلى الغزو وترك أبويه

١٧٢٢ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد ، فقال : ألك

قوله (وفي الباب عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت) أما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري وأخرجه الترمذي أيضاً في التفسير ، وأما حديث جابر فأخرجه مسلم عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فقال : إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم حبسهم المرض ، وفي رواية : إلا شركوكم في الأجر ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وأبو عوانة : وأما حديث زيد فأخرجه الشيخان والترمذي في التفسير .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه أحمد والشيخان والنسائي وابن حبان والترمذي في التفسير (وقد روى شعبة والثوري عن أبي إسحاق هذا الحديث) ذكر الحافظ في الفتح أن ثمانية رجال رووا هذا الحديث عن أبي إسحاق .

(باب ماجاء فيمن خرج إلى الغزو وترك أبويه)

قوله (جاء رجل) قال الحافظ : يحتمل أن يكون هو جاهمة بن العباس ابن مرداس ، فقد روى النسائي وأحمد من طريق معاوية بن جاهمة أن جاهمة جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وجمت لاستشيرك ، فقال :

وَالِدَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَفِيهِمَا جَاهِدُ »

وفي الباب عن ابن عباس .

هل لك من أم ، قال : نعم ، قال : الزمها ، الحديث . ورواه البيهقي من طريق ابن جريج عن محمد بن طلحة بن ركانة عن معاوية بن جاهمة السلمي عن أبيه قال : آتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله في الجهاد فذكره انتهى (قال ففیهما) أى فى خدمتهما (جاهد) وفى رواية . فارجع إلى والديك فأحسن صحبتتهما . قال الطبري : ففیهما متعلق بالامر قدم للاختصاص والقاء الأولى جزاء شرط محذوف والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط أى إذا كان الامر كما قلت فاختص المجاهدة فى خدمة الوالدين نحو قوله تعالى : « فإبای فاعبدون ، أى إذا لم يخلصوا إلى العبادة فى أرض فاخلصوها فى غيرها . فحذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول المفيد للاختصاص ضمناً ، وقوله جاهد جىء به مشاكلة ، يعنى حيث قال جاهد فى موضع فاختصهما ، لأن الكلام فى الجهاد ، ويمكن أن يكون الجهاد بالمعنى الأعم الشامل للأكبر والأصغر . قال تعالى : « والذين جاهدوا فیتا لنهدينهم سبلنا » انتهى . وقال العيني فى العمدة قوله : ففیهما جاهد ، أى فى الوالدين جاهد ، الجار والمجرور متعلق بمقدر وهو جاهد ، ولفظ جاهد المذكور مفسر له لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها ، ومعناه خصصهما بالجهاد ، وهذا كلام ليس ظاهره مراداً ، لأن ظاهر الجهاد إيصال الضرر للغير ، وإنما المراد إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو بذل المال وتعب البدن فيقول المعنى إلى ابذل مالك واتعب بدنك فى رضى والديك انتهى . وقال فى شرح السنة : هذا فى جهاد التطوع لا يخرج إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين ، فإن كان الجهاد فرضاً متعيناً فلا حاجة إلى إذنهما وإن منعاه عصاهما وخرج ، وإن كانا كافرين فيخرج بدون إذنهما فرضاً كان الجهاد أو تطوعاً ، وكذلك لا يخرج إلى شيء من التطوعات كالحج والعمرة والزيارة ولا يصوم التطوع إذا كره الوالدان المسلمان أو أحدهما إلا بإذنهما انتهى .

قوله (وفى الباب عن ابن عباس) لينظر من أخرجه .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو العباس هو الشاعر الأعشى المكي ،
واسمه السائب بن فروخ .

٣ - باب ما جاء في الرجل يبعث سرية وحده

١٧٢٣ - حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا الحجاج بن محمد قال : قال
ابن جريج في قوله : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)
قال : عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي بعثه رسول الله

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي
(واسمه السائب بن فروخ) ثقة من الثالثة .

(باب ما جاء في الرجل يبعث سرية وحده)

لا يظهر معنى هذه الترجمة إلا أن يقدر لفظ « على » ، قبل سرية ، ويقال إن
المراد أنه يجوز أن يبعث الرجل وحده أميراً على سرية ، هذا ما عدى والله تعالى
أعلم بمراد المصنف من هذه الترجمة . وقال في هامش النسخة الاحمدية : لا يناسب
هذه الترجمة حديث الباب لأن عبد الله جعل أميراً وله قصة مذكورة في الاصول
من أنه قال لرجال السرية : احرقوا أنفسكم إن كنتم تطيعون أولى الأمر فأبوا ،
لعل المراد بالبعث وحده بعثه عقيب السرية وحده وجعله أميراً عليها والله أعلم ،
كذا بلغني عن شيخنا انتهى ما في هامش النسخة الاحمدية .

قوله (حدثنا محمد بن يحيى) هو الإمام الذهلي .

قوله (قال عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي : بعثه رسول الله
صلى الله عليه وسلم على سرية) ضمير قال راجع إلى ابن جريج ، وعبد الله بن حذافة
مبتدأ وبعثه خبره . والضمير المنصوب لعبد الله بن حذافة أي قال ابن جريج إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة على سرية ، وفي رواية مسلم :
قال ابن جريج : نزل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم) في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي بعثه النبي صلى الله

صلى الله عليه وسلم على سرية أخبرني به يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس .

هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن جريج .

عليه وسلم في سرية (أخبرني به) هذا مقول ابن جريج (يعلى بن مسلم) بن هرمز
المسكي ، أصله من البصرة ، ثقة من السادسة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان .

تنبيهان : الأول — قال العلماء : المراد بأولى الأمر من أوجب الله طاعته من
الولاء والأمر ، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم ،
وقيل هم العلماء ، وقيل الأمراء والعلماء . وأما من قال الصحابة خاصة فقط فقد
أخطأ ؛ قاله النووي . وقال الحافظ : اختلف في المراد بأولى الأمر في الآية .
فمن أبي هريرة قال : هم الأمراء ، أخرجه الطبري بإسناد صحيح ، وأخرج عن
ميمون بن مهران وغيره نحوه ، وعن جابر بن عبد الله قال : هم أهل العلم والخير ،
وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العالية : هم العلماء ، ومن وجه آخر أصح منه عن
مجاهد قال : هم الصحابة . وهذا أخص ، وعن عكرمة قال : أبو بكر وعمر ، وهذا
أخص من الذي قبله ، ورجح الشافعي الأول واحتج له بأن قريشاً كانوا لا يعرفون
الإمارة ولا يتقادون إلى أمير فأمروا بالطاعة لمن ولى الأمر ، ولذلك قال صلى الله
عليه وسلم : من أطاع أميري فقد أطاعني . متفق عليه . واختار الطبري حملها
على العموم وإن نزات في سبب خاص انتهى . وذكر العيني في شرح البخاري في تفسير
قوله (أولى الأمر) أحد عشر قولاً ، وقال : الحادي عشر عام في كل من ولى أمر
شيء وهو الصحيح ، وإليه مال البخاري بقوله ذوى الأمر انتهى .

قلت : الصحيح عندي هو ما صححه العيني ومال إليه البخاري ، من أن المراد
بأولى الأمر كل من ولى أمر شيء ، والدليل على ذلك أن واحد أولى ذو ، لأنها
لا واحد لها من لفظها ، ومعنى أولى الأمر ذوو الأمر ، ومن الظاهر أن ذا الأمر
لا يكون إلا من ولى أمر شيء . وأما أهل العلم فهم أولو العلم لا أولو الأمر .

٤ - بابُ ماجاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده

١٧٢٤ - حدثنا أحمد بن عبدَةَ الضَّيِّ البَصْرِيُّ ، حدثنا سُفْيَانُ عن عاصِمِ بن محمدٍ عن أبيهِ عن ابنِ عُمرَ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ مِنَ الْوَحْدَةِ مَسَارَرًا كَبَّ بَلِيلٍ - يَعْنِي وَحْدَهُ » .

الثاني : روى البخارى فى صحيحه عن على قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فاستعمل رجلا من الانصار وأمرهم أن يطيعوه فغضب ، قال : أليس أمركم النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا بلى ، قال فاجعوا الى حطبا فجمعوا فقال أوقدوا نارا فأوقدوها فقال ادخلوها . فهموا وجعل بعضهم يسلك بعضا ويقولون : فررنا الى النبي صلى الله عليه وسلم من النار فما زالوا حتى خدت النار فسكن غضبه ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو دخلوها ماخرجوا منها الى يوم القيامة ، الطاعة فى المعروف . اختلف أهل العلم فى هذا الرجل الذى استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال على السرية فليل لأنه عبد الله بن حذافة السهمي ، قال النووى : وهذا ضعيف لأنه وقع فى رواية أخرى أنه رجل من الانصار فدل على أنه غيره انتهى . وقال ابن الجوزى قوله : من الانصار ، وهم من بعض الرواة وإنما هو سهمي ، قال الحافظ : ويؤيده حديث ابن عباس عند أحمد فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » الآية نزلت فى عبد الله ابن حذافة بن قيس بن عدى بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية انتهى .

(باب ما جاء فى كراهية أن يسافر الرجل وحده)

قوله (عن عاصم بن محمد) بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمرى المدنى ثقة من السابعة (عن أبيه) أى محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدنى ثقة من الثالثة .

قوله (ما أعلم من الوحدة) ما موصولة والمعنى لو يعلم الناس ما أعلم ما فى الوحدة من الآفات التى تحصل من ذلك (ماسار راكب بليل يعنى وحده) ما نافية ، قال

١٧٢٥ — حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب».

الطبي: وكان من حق الظاهر أن يقال: ماسار أحد وحده، فقيده بالراكب والليل لأن الخطر بالليل أكثر، فإن انبعاث الشر فيه أكثر والتحرز منه أصعب، ومنه قولهم: الليل أخفى للويل، وقولهم: اعذر الليل لأنه إذا أظلم كثر فيه العذر لاسيما إذا كان راكباً فإن له خوف وجل المركوب من النفور من أدنى شيء والتهوى في الوجدة بخلاف الراجل. قال القاري: ويمكن التقييد بالراكب ليفيد أن الراجل، نوع بطريق الأولى ولثلاث يتوهم أن الوحدة لا تطلق على الراكب كما لا يخفى انتهى. قال ابن المنير: السير لمصلحة الحرب أخص من السفر، والخبر ورد في السفر، فيؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرداً للضرورة والمصلحة التي لا تنظم إلا بالانفراد، كما رسال الجاسوس والطليعة والكراهة لما عدا ذلك، ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الأمن، وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة. وقد وقع في كتب المغازي: بعث كل من حذيفة ونعيم ابن مسعود وعبد الله بن أنيس وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمير في عدة مواطن وبعضها في الصحيح ذكره الحافظ في الفتح.

قلت: وحديث جابر الذي أشار إليه ابن المنير أخرجه البخاري في الجهاد وغيره ولفظه: ندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق فانتدب الزبير ثم نديهم فانتدب الزبير ثم نديهم فانتدب الزبير ثلاثاً، قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير.

قوله (الراكب شيطان والراكبان شيطانان) قال المظهر: يعني مشى الواحد منفرداً منه وكذلك مشى الاثنين، ومن ارتكب منهياً فقد أطاع الشيطان ومن أطاعه فكأنه هو، ولذا أطلق صلى الله عليه وسلم اسمه عليه. وفي شرح السنة:

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَحْسَنُ .

معنى الحديث عندي ماروى عن سعيد بن المسيب مرسلًا : الشيطان يهجم بالواحد والاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهجم بهم . وقال الخطابي : معناه أن التفرد والذهاب وحده في الأرض من فعل الشيطان وهو شيء يحمله عليه الشيطان ويدعوه إليه وكذلك الاثنان ، فإذا صاروا ثلاثة فهو ركب أى جماعة وصحب ، قال : والمتفرد في السفر إن مات لم يكن بحضرته من يقوم بنفسه له ودفنه وتجهيزه ، ولا عنده من يوصى إليه في ماله ويحمل تركته إلى أهله ويورد خبره إليهم ، ولا معه في سفره من يعينه على الحولة ، فإذا كانوا ثلاثة تعاونوا وتناوبوا المهنة والحراسة وصلوا الجماعة وأحرزوا الحظ فيها انتهى . (والثلاثة ركب) بفتح فسكون أى جماعة . قال في النهاية : الركب اسم من أسماء الجمع كنفر ورهط ولهذا صغر على لفظه ، وقيل هو جمع راكب كصاحب وصحب ، ولو كان كذلك ل قيل في تصغيره رويكون كما يقال صويجون ، والراكب في الأصل هو راكب الإبل خاصة ثم اتسع فيه فأطلق على كل من ركب دابة انتهى .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخارى وابن ماجه كذا في الجامع الصغير (لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عاصم) قال الحافظ في الفتح : ذكر الترمذى أن عاصم بن محمد تفرد برواية هذا الحديث وفيه نظر ، لأن عمر بن محمد أخاه قد رواه معه عن أبيه أخرجه النسائي انتهى .

قوله (وحديث عبد الله بن عمرو) أى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : فإن جده هو عبد الله بن عمرو (أحسن) كذا في النسخة الاحمدية ، ووقع في بعض النسخ حسن وهو الظاهر بل هو الصحيح . وحديث عبد الله بن عمرو هذا أخرجه أحمد ومالك وأبو داود والنسائي وصححه .

٥ - باب ما جاء في الرخصة

في الكذب والخديعة في الحرب

١٧٢٦ - حدثنا أحمد بن منيع ونضر بن علي قال : حدثنا سفيان

عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحرب خدعة » .

(باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخديعة في الحرب)

قوله (الحرب خدعة) قال النووي : فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا على أن أفصحهن خدعة بفتح الخاء وإسكان الدال ، قال ثعلب وغيره : وهي لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية بضم الخاء وإسكان الدال ، والثالثة بضم الخاء وفتح الدال . واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل . وقد صحح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء أحدها في الحرب ، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب فإنه لا يحل . قال النووي : والظاهر لإباحة حقيقة نفس الكذب لكن الاقتصار على التعريض أفضل . وقال ابن العربي : الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص رفقا بالمسلمين لحاجتهم ، إليه وليس للعقل فيه مجال ، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالا انتهى . وقال القاضي عياض في المشارق بعد ذكر أربع لغات فيها وهي الخُدعةُ والخُدعةُ والخُدعةُ والخُدعةُ مالفظة : فالخدعة بمعنى أن أمرها ينقض بخدعة واحدة يخدع بها المخدوع فتزل قدمه ولا يجد لها تلافيا ولا إقالة ، فكأنه نبه على أخذ الحذر من ذلك ، ومن ضم الخاء وفتح الدال نسب الفعل إليها أي تخدع هي من اطمأن إليها أو أن أهلها يخدعون فيها ، ومن فتحهما جميعا كان جمع خادع ، يعني أن أهلها بهذه الصفة فلا تطمئن إليهم ، كأنه قال أهل الحرب خدعة ، وأصل الخدع لإظهار أمر وإضمار خلافه . وقال التوربشتي : روى ذلك من وجوه ثلاثة بفتح الخاء وسكون الدال

وفى الباب عن عليّ وزيد بن ثابت وعائشة وابن عباس وأبي هريرة
وأسماء بنت يزيد وكعب بن مالك وأنس بن مالك .
هذا حديث حسن صحيح .

٦ - باب ما جاء فى غزوات النبى *

صلى الله عليه وسلم كم غزاً

١٧٢٧ - حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا وهب بن جرير وأبو داود

أى أنها خدعة واحدة من تيسرت له حق الظفر ، وبضم الحاء وسكون الدال أى
معظم ذلك المكر والخديعة ، وبضم الحاء وفتح الدال أى أنها خداعة للإنسان بما
تخيل إليه وتمنيه ، ثم إذا لا بسها وجد الأمر بخلاف ما خيل إليه انتهى .

قوله (وفى الباب عن عليّ وزيد بن ثابت وعائشة وابن عباس وأبي هريرة
وأسماء بنت يزيد وكعب بن مالك وأنس بن مالك) أما حديث عليّ فأخرجه أحمد
وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه الطبرانى فى الكبير ، وأما حديث عائشة
فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً ابن ماجه ، وأما حديث
أبي هريرة فأخرجه الشيخان ، وأما حديث أسماء بنت يزيد فأخرجه أحمد والترمذى
فى باب لإصلاح ذات البين من أبواب البر والصلة ، وأما حديث كعب بن مالك
فأخرجه أبو داود ، وأما حديث أنس بن مالك فأخرجه أحمد وابن حبان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود .

(باب ما جاء فى غزوات النبى صلى الله عليه وسلم كم غزاً)

الغزوات جمع غزوة ، وأصل الغزو القصد ، ومغزى الكلام مقصده ، والمراد
بالغزوات هنا ما وقع من قصد النبى صلى الله عليه وسلم الكفار بنفسه وبجيش من
قبله ، وقصدهم أعم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التى حلوها حتى دخل
مثل أحد والحدائق .

قالا : حدثنا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فَقِيلَ لَهُ : كَمْ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةٍ قَالَ : « تِسْعَ عَشْرَةَ ، فَقُلْتُ : كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ ؟ قَالَ : سَبْعَ عَشْرَةَ ، قُلْتُ : وَأَيَّتُهُنَّ كَانَ أَوَّلَ ؟ قَالَ ذَاتُ الْعُسَيْرَاءِ أَوْ الْعُسَيْرَاءِ » .

قوله (فقيل له) قال الحافظ : القائل هو الراوى أبو إسحاق بينه لإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق كما سيأتى فى آخر المغازى بلفظ : سألت زيد بن أرقم (قال تسع عشرة) كذا قال ، ومراده الغزوات التى خرج النبى صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل . قال الحافظ فى الفتح : لكن روى أبو يعلى من طريق أبي الزبير عن جابر أن عدد الغزوات إحدى وعشرون وإسناده صحيح وأصله فى مسلم . فعلى هذا ، فقات زيد بن أرقم ذكر اثنتين منها ، ولعلمهما الأوباء وبواط ، وكان ذلك خفى عليه لصغره ، ويؤيد ما قلته ما وقع عند مسلم بلفظ : قلت ما أول غزوة غزاها ؟ قال : ذات العشير أو العشييرة انتهى . والعشييرة كما تقدم هى الثالثة . وأما قول ابن التين : يحمل قول زيد بن أرقم على أن العشييرة أول ما غزا ، هو أى زيد بن أرقم والتقدير فقلت : ما أول غزوة غزاى أى وأنت معه ؟ قال العشير ، فهو محتمل أيضاً ، ويكون قد خفى عليه ثنتان مما بعد ذلك أو عدد الغزوتين واحدة . فقد قال موسى بن عقبة : قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثمان : بدر ثم أحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف انتهى . وأهمل غزوة قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت فى إثرها وأفرد ما غيره لوقوعها منفردة بعد هزيمة الأحزاب ، وكذا وقع لغيره عدد الطائف وحنين واحدة لتقاربهما . فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر ، وقد توسع ابن سعد فبلغ عدة المغازى التى خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعة وعشرين ، وتبع فى ذلك الواقدى وهو مطابق لما عده ابن إسحاق إلا أنه لم يفرد وادى القرى من خيبر ، أشار إلى ذلك السهلبى ، وكان الستة الزائدة من هذا القبيل ، وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال : غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين وأخرجه

يعقوب بن سفيان عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فزاد فيه أن سعيداً قال أولاً : ثمان عشرة ثم قال أربعاً وعشرين ، قال الزهري : فلا أدري أوم أو كان شيئاً سمعه بعد . قال الحافظ : وحمله على ما ذكرته يدفع الوم ويجمع الأقوال والله أعلم .

وأما البعوث والمرايا فعند ابن إسحاق ستاً وثلاثين ، وعند الراقي ثمانياً وأربعين . وحكى ابن الجوزي في التلخيص ستاً وخمسين ، وعند المسعودي ستين ، وبلغها شيخنا في نظم السيرة زيادة على السبعين ، ووقع عند الحاكم في الإكليل أنها تزيد على مائة ، فلعله أراد ضم المغازي إليها انتهى .

(وأيتن كان أول) كذا في النسخ الحاضرة عندنا والظاهر أن يكون : وأيتن كانت (ذات العشيراء والعسراء) الأول بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة مصغراً ، والثاني كذلك لكن بالسين المهملة ، كذا في النسخ الحاضرة عندنا . وقال الحافظ في الفتح : ووقع في الترمذي : العشير أو العسير بلا هاء فيهما ، وفي رواية مسلم : ذات العسير أو العشير . قال النووي في شرح مسلم : قال القاضي في المشرق : وهي ذات العشيرة بضم العين وفتح الشين المعجمة ، قال : وجاء في كتاب المغازي يعني من صحيح البخاري : عسير بفتح العين وكسر السين المهملة بحذف الهاء قال : والمعروف فيها العشيرة مصغرة بالشين المعجمة والهاء ، قال : وكذا ذكرها أبو إسحاق وهي من أرض مذحج ، وقال الحافظ : قول قتادة : العشيرة بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة وإثبات الهاء هو الذي اتفق عليه أهل السير وهو الصواب ، وأما غزوة العسيرة بالمهمله فهي غزوة تبوك ، قال الله تعالى والذين اتبعوه في ساعة العسرة ، وسميت بذلك لما فيها من المشقة وهي بغير تصغير ، وأما هذه فنسبت إلى المكان الذي وصلوا إليه واسمه العشير أو العشيرة يذكر ويؤنث وهو موضع .

وذكر ابن سعد أن المطلوب في هذه الغزاة هي عير قريش التي صدرت من مكة إلى الشام بالتجارة فقاتهم وكانوا يترقبون رجوعها فخرج النبي صلى الله عليه وسلم يتلقاها ليغتنمها فبسبب ذلك كانت وقعة بدر . قال ابن إسحاق : فإن السبب في غزوة بدر ما حدثني يزيد بن رومان عن عروة أن أبا سفيان كان بالشام في ثلاثين راجياً

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٧ - بابُ ما جاء في الصفِّ والتَّعْيِيَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٧٢٨ - حدثنا محمدُ بنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ ، حدثنا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عن

محمد بنِ إِسْحَاقَ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قال :
« عِبَّانًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْدُرُ لَيْلًا » .

منهم مخزومة بن نوفل وعمرو بن العاص فأقبلوا في قافلة عظيمة فيها أموال قريش ، فندب النبي صلى الله عليه وسلم إليهم ، وكان أبو سفيان يتجسس الأخبار ، فبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم استنفر أصحابه بقصدهم فأرسل ضمضم بن عمرو الغفاري إلى قريش بمكة يحرضهم على الحجى لحفظ أموالهم ويحذرهم المسلمين ، فاستنفرهم ضمضم فخرجوا في ألف راكب ومعهم مائة فرس ، واشتد حذر أبي سفيان فأخذ طريق الساحل وجد في السير حتى فات المسلمين ، فلما أمن أرسل إلى من يلقي قريشاً يأمرهم بالرجوع ، فامتنع أبو جهل من ذلك ، فكان ما كان من وقعة بدر انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء في الصف والتعبيية عند القتال)

قال في القاموس : تعبئة الجيش تهيئته في مواضعه .

قوله (حدثنا سلمة بن الفضل) الأبرش مولى الأنصار قاضي الري صدوق كثير الخطأ من التاسعة .

قوله (عبَّانًا رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال في النهاية : يقال عبَّات الجيش عباً ، وعبَّاتهم تعبئة وتعبيثاً ، وقد يترك الهمز فيقال عبَّتهم تعبئة أى رتبهم في مواضعهم وهيأتهم للحرب انتهى (بدر ليل) (يعنى سوى الصفوف وأقام كلا منا مقاماً يصلح له في الليل ليكون على طبقه ووقفه في النهار .

وفي الباب عن أبي أيوب .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه وقال : محمد بن إسحاق سمع من عكرمة ، وحسين رأيتاه كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي ثم ضعفه بعد .

٨ — باب ما جاء في الدعاء عند القتال

١٧٢٩ — حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى قال : « سمعته يقول ، يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، يدعو على الأحزاب فقال : اللهم منزل الكتاب سريع الحساب ، اهزم الأحزاب وزلزلهم » .

قوله (وفي الباب عن أبي أيوب) أخرجه أحمد في مسنده .

قوله (هذا حديث غريب) في سنده محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف (وحسين رأيتاه) أي حين أقيمت البخاري (ثم ضعفه بعد) في تهذيب التهذيب : قال البخاري فيه نظر ، فقليل له في ذلك فقال أكثر على نفسه .

(باب ما جاء في الدعاء عند القتال)

قوله (عن ابن أبي أوفى) هو عبد الله بن أبي أوفى ثعلبة بن خالد بن الحارث الأسلمي صحابي شهد الحديبية وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرآ ، مات سنة سبع وثمانين وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة ، كذا في التقريب .

قوله (اللهم) يعني يا الله يا (منزل الكتاب) أي القرآن (سريع الحساب) يعني يا سريع الحساب ، لما يراد به أنه سريع حسابه بمجيء وقته ، ولما أنه سريع في الحساب (اهزم الأحزاب) هزمهم الله تعالى بأن أرسل عليهم ريحا وجنودا لم تروها كما ورد في سورة الأحزاب وهم أحزاب اجتمعوا يوم الخندق (وزلزلهم)

وفي الباب عن ابن مسعود .
هذا حديث حسن صحيح .

٩ - باب ما جاء في الأولوية

١٧٣٠ - حدثنا أبو كريب ومحمد بن عمر بن الوليد السكندى ومحمد بن رافع قالوا : حدثنا يحيى بن آدم عن شريك عن عمارة هو الذهني عن أبي الزبير عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض » .

قال النووي : أى ازعجهم وحركهم بالشدائد . قال أهل اللغة : الزلزال والزلزلة الشدائد التى تحرك الناس . قال : وقد اتفقوا على استحباب الدعاء عند لقاء العدو انتهى . وقال الحفاظ : المراد الدعاء عليهم إذا انهزموا أن لا يستقر لهم قرار . وقال الداودى : أراد أن تطيش عقولهم وترعد أقدامهم عند اللقاء فلا يثبتوا . قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) أخرجه أحمد فى مسنده .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان والنفسائى وابن ماجه .

(باب ما جاء فى الأولوية)

جمع لواء بكسر اللام والمدة ، قال فى المغرب : اللواء علم الجيش وهو دون الراية ، لأنه شقة ثوب يلوى ، ويشد إلى عرد الرمح ، والراية علم الجيش ويكنى أم الحرب وهو فوق اللواء . وقال أبو بكر بن العربى : اللواء غير الراية ، فاللواء ما يعقد فى طرف الرمح ويلوى عليه ، والراية ما يعقد فيه ويترك حتى تصفقه الرياح . وقال التوربشتى : الراية هى التى يتولاها صاحب الحرب ويقاقل عليها وتميل المقاتلة إليها ، واللواء علامة ككبكة الأمير تدور معه حيث دار . وفى شرح حسلم : الراية العلم الصغير ، واللواء العلم الكبير ، كذا فى المراقبة . قوله (ومحمد بن عمر بن الوليد السكندى) أبو جعفر الكوفى صدوق من الحادية عشرة .

قوله (دخل مكة) أى يوم الفتح .

هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ
شَرِيكَ . وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ :
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَسْكَةً وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ » .

قال محمدٌ : والحديثُ هُوَ هَذَا وَالِدُهُنْ بَطْنٌ مِنْ بَجِيلَةَ وَعَمَّارُ الدُّهْنِيُّ هُوَ
عَمَّارُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيُّ ، وَبُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ ، وَهُوَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ عِنْدَ
أَهْلِ الْحَدِيثِ .

١٠ - باب في الرايات

١٧٣١ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
حدثنا أبو يعقوب الثقفي حدثنا يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم قال :

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (قال
محمد : والحديث هو هذا) أى الحديث المحفوظ هو هذا الحديث لأنه رواه غير
واحد عن شريك ، وأما حديث يحيى بن آدم عن شريك بلفظ : دخل مكة ولوأه
أبيض ، فليس بمحفوظ لتفرد يحيى بن آدم به ومخالفته لغير واحد من أصحاب
شريك (والذهن) بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون .

(باب في الرايات)

جمع راية وقد عرفت معناها ، والفرق بينها وبين اللواء في الباب المتقدم ،
قال الحافظ : وجنح الترمذى إلى التفرقة فترجم بالالوية وأورد حديث جابر ، ثم
ترجم للرايات وأورد حديث البراء وحديث ابن عباس .

قوله (حدثنا يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم) الثقفى مقبول من الرابعة

بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمْرَةٍ » .

وفى الباب عن عليّ والحارث بن حسان وابن عباس .

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة .
وأبو يعقوب الثقفي اسمه إسحاق بن إبراهيم ، وروى عنه أيضاً عبيد الله ابن موسى .

١٧٣٢ — حدثنا محمد بن رافع حدثنا يحيى بن إسحاق هو السائي

(قال) أى يونس (بعثنى) أى أرسلنى (أسأله عن راية رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لونها وكيفيتها (كانت سوداء) قال القاضى : أراد بالسوداء ما غالب لونه سواد بحيث يرى من البعيد أسود ، لا مالونه سواد خالص لأنه قال (من نمرة) بفتح فكسر وهى برودة من صوف يلبسها الأعراب فيها تخطيط من سواد وبياض ، ولذلك سميت نمرة تشبيهاً بالنمر ، ذكره القارى .

قوله (وفى الباب عن عليّ والحارث بن حسان وابن عباس) أما حديث عليّ فأخرجه أحمد ، وأما حديث الحارث بن حسان فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذى فى هذا الباب ، ولابى الشيخ عن ابن عباس : كان مكتوباً على رايته : لا إله إلا الله محمد رسول الله . قال الحافظ وسنده واه .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه (وأبو يعقوب الثقفى اسمه إسحاق بن إبراهيم) الكوفى وثقه ابن حبان وفيه ضعف من الثامنة كذا فى التقريب .

قوله (حدثنا يحيى بن إسحاق هو السائي) قال فى التقريب : يحيى بن إسحاق السليحنى بمهمله مائة وقد تصير ألفاً ساكنة وفتح اللام وكسر المهمله ثم تحتانية ساكنة ثم نون ، أبو زكريا أو أبو بكر نزيل بغداد ، صدوق من كبار العاشرة

حدثنا يزيد بن حبان قال سمعت أبا مجازٍ لاحق بن حميد يحدث عن ابن عباس قال : « كانت رؤية النبي صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض » .
هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس .

١١ - باب ما جاء في الشعار

١٧٣٣ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن المهلب بن أبي صفرة ، عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن بيتكم العدو فقولوا : حم لا ينصرون » .

(حدثنا يزيد بن حبان) النبطي الباهلي نزيل المدائن أخو مقاتل صدوق يخطيء من السابعة (سمعت أبا مجاز) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي (لاحق بن حميد) بن سعيد السدوسي البصري مشهور بكاتبته ثقة من كبار الثالثة .
قوله (كانت رؤية النبي صلى الله عليه وسلم سوداء) قال ابن الملك : أي ما غالب لونه أسود بحيث يرى من البعيد أسود لا أنه خالص السواد يعني لما سبق أنها كانت من نمرة (ولواؤه أبيض) بالنصب على أنه خبر كان ، ويجوز رفعه على الخبرية .
وروى أبو داود من طريق سماك عن رجل من قومه عن آخر منهم : رأيت رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم صفراء ، ويجمع بينه وبين أحاديث الباب باختلاف الأوقات .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه والحاكم قال المنذرى : وأخرج البخاري هذا الحديث في تاريخه الكبير من رواية يزيد هذا مختصراً على الراية .

(باب ما جاء في الشعار)

قال في القاموس : الشعار ككذاب العلامة في الحرب والسفر . وقال في النهاية : ومنه الحديث : إن شعار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان في الغزو يانهور (أمت أمت) أي غلامتهم التي كانوا يتعارفون بها في الحرب انتهى .
قوله (عن المهلب بن أبي صفرة) بضم المهملة وسكون الفاء ، واسمه ظالم بن

وفي الباب عن سلمة بن الأكوع . وهكذا روى بعضهم عن
أبي إسحاق مثل رواية الثوري . وروى عنه عن المهلب بن أبي صفرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

١٢ - باب ما جاء في صفة

سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٧٣٤ - حدثنا محمد بن شجاع البغدادي حدثنا أبو عبيدة الخدّاد

سارق العتكي الأزدي أبي سعيد البصري من ثقات الأمراء وكان عارفاً بالحرب
فكان أعداؤه يرمونه بالكذب ، من الثانية ، وله رواية مرسلّة : قال أبو إسحاق
السبيعي : ما رأيت أمير أفضل منه . كذا في التقريب .

قوله (إن بيتكم المدو) أي إن قصدكم بالقتل ليلاً واختلطتم معهم . قال في
النهاية : تبليت المدو هو أن يقصد في الليل من غير أن يعلم فيؤخذ بفته وهو
البيات (فتولوا) وفي رواية أبي داود إن يئتم فليكن شعاركم (حم لا ينصرون)
بصيغة المجهول . قال القاضي : معناه بفضل السور المفتحة بحم ومنزلتها من الله
لا ينصرون . وقال الخطابي : معناه الخبر ، ولو كان بمعنى الدعاء لكان مجزوماً ، أي
لا ينصروا ، وإنما هو إخبار كأنه قال : والله لأنهم لا ينصرون . وقد روى عن
ابن عباس أنه قال : حم اسم من أسماء الله فكأنه حلف بالله أنهم لا ينصرون .
وقال الجزري في النهاية : قيل معناه اللهم لا ينصرون ، ويريد به الخبر لا الدعاء ،
لأنه لو كان دعاء لقال لا ينصروا مجزوماً ، فكأنه قال والله لا ينصرون ، وقيل
إن السور التي في أولها حم سور لها شأن ، فنه أن ذكرها لشرف منزلتها بما
يستظهر به على استئزال النصر من الله ، وقوله لا ينصرون ، كلام مستأنف كأنه
حين قال قولوا : حم قبل ماذا يكون إذا قلناه ؟ فقال : لا ينصرون انتهى .

قوله (وفي الباب عن سلمة بن الأكوع) أخرج حديثه أبو داود والنسائي بلفظ :
قال غزونا مع أبي بكر زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان شعارنا أمت أمت .
(باب ما جاء في صفة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قوله (حدثنا محمد بن شجاع البغدادي) المروزي بفتح الميم وتشديد الراء

عن عثمان بن سعد عن ابن سيرين قال : « صَنَعْتُ سَيْفِي عَلَى سَيْفِ سَمُرَةَ وَزَعَمَ سَمُرَةُ أَنَّهُ صَنَعَ سَيْفَهُ عَلَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ حَنْفِيًّا » .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقد تكلم يحيى ابن سعيد القطان في عثمان بن سعد الكاتب وضعفه من قبل حفظه .

١٣ - باب في الفطر عند القتال

١٧٣٥ - حدثنا أحمد بن محمد بن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن فيس عن قرعة عن أبي سعيد الخدري قال : « لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ مَرَّ الظَّهْرَانِ فَأَذَنَّا بِلِقَاءِ الْعَدُوِّ فَأَمَرَنَا بِالْفِطْرِ فَأَفْطَرْنَا أَجْمَعِينَ » .

المضمومة وبالذال المعجمة ، ثقة من العاشرة (حدثنا أبو عبيدة الحداد) اسمه عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم البصري نزيل بغداد ثقة ، تكلم فيه الأزدي بغير حجة من التاسعة (عن عثمان بن سعد) التميمي أبي بكر البصري الكاتب المعلم ضعيف من الخامسة .

قوله (صنعت سيفي على سيف سمرة) أي على هيئة سيفه (وكان حنفياً) قال في الجمع في حديث سيفه وكان حنفياً هو منسوب إلى أحنف بن قيس تابعي كبير وتنسب إليه لأنه أول من أمر باتخاذها والقياس أحنف انتهى . وقال في هامش النسخة الاحمدية : قوله حنفياً أي على هيئة سيوف بني حنيفة قبيلة مسيلة لأن صانعه منهم أو ممن يعمل كعملهم انتهى .

(باب في الفطر عند القتال)

قوله (عن قرعة) بزاى وفتحات ابن يحيى البصري ثقة من الثالثة .

هذا حديث حسن صحيح .

١٤ - باب ما جاء في الخروج عند الفزع

١٧٣٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي أنبأنا

شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : « رَكِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا لَا بِي طَاحَةَ يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ ، فَقَالَ : مَا كَانَ مِنْ فَزَعٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لِبَحْرًا » .

قوله (مر الظهران) بفتح الميم والظاء ، قال في النهاية : هو واد بين مكة وعسفان واسم القرية المضادة إليه مر بفتح الميم وتشديد الراء انتهى (فأذنتنا) أى أعلمنا (فأمرنا بالفطر فأفطرنا أجمعين) وفي رواية مسلم : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن صيام قان فترلنا منزلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم ، فكانت رخصة ففنا من صام ومنا من أفطر ، ثم نزلنا منزلا آخر ، فقال إنكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا ، وكانت عزيمة فأفطرنا ، وفيه دليل على أن الفطر لمن وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو أولى ، لأنه ربما وصل إليهم العدو إلى ذلك الموضع الذى هو مظنة لملاقاة العدو ، ولهذا كان الإفطار أولى ولم يتجتم ، وأما إذا كان لقاء العدو متحققا فالإفطار عزيمة ، لأن الصائم يضعف عن منازلة الأقران ، ولا سيما عند غليان مراحل الضراب والطعان ، ولا يخفى ما فى ذلك من الإهانة لجنود الحقيين وإدخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود .

(باب ما جاء في الخروج عند الفزع)

قوله (ركب النبي صلى الله عليه وسلم فرسا لا بى طاحه) هو زيد بن سهل زوج أم أنس (يقال له مندوب) قال الحافظ : قيل سمي بذلك من التدب وهو الرهن عند السباق ، وقيل التدب كان فى جسمه وهو أثر الجرح (ما كان من فزع)

وفي الباب عن عمرو بن العاص .

هذا حديث حسن صحيح .

١٧٣٧ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر وابن أبي عدي وأبو داود قالوا حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : « كان فزع بالمدينة فاستعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً لنا يقال له مندوب ، فقال : « ما رأينا من فزع وإن وجدناه لبحراً » .

هذا حديث حسن صحيح .

أى خوف (وإن وجدناه لبحراً) قال الخطابي : إن هى النافية واللام فى « لبحراً » بمعنى إلا أى ما وجدناه إلا بحراً . قال ابن التين : هذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين إن مخففة من الثقيلة واللام زائدة ، كذا قال الأصمعى ، يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى أو لأن جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ، ويؤيده ما فى رواية . وكان بعد ذلك لا يحارى .

قوله (وفى الباب عن عمرو بن العاص) أخرجه أحمد فى مسنده .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (حدثنا محمد بن جعفر) الهذلى مولاهم أبو عبد الله البصرى المعروف بغندر (وابن أبي عدي) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي السلى مولاهم القسمل .
قوله (كان فزع بالمدينة) أى خوف من عدو (فاستعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً لنا) وفى رواية للبخارى : فاستعار النبى صلى الله عليه وسلم فرساً من أبي طلحة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

١٥ — بابُ ماجاءَ في الثَّباتِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٧٣٨ — حدثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ حدثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ حدثنا سفيانُ
حدثنا أبو إسحاقَ عن البراءِ بنِ عازِبٍ : « قالَ لَهُ رَجُلٌ أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسولِ
اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم يا أبا عُمارة ؟ قالَ : لا واللهِ ما ولى رسولُ اللهِ صلى اللهُ
عليه وسلم وَلَكِنْ وَلَّى سَرَعانُ النَّاسِ تَلَقَّيْتَهُمْ هَوازِنُ النَّبْلِ وَرَسولُ اللهِ
صلى اللهُ عليه وسلم على بَغْلَتِهِ ، وَأَبُو سُفْيَانَ بنُ الْحارِثِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخَذَ
بِلِجَامِهَا ، وَرَسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم يقولُ : أَنَا النُّبِيُّ لا كَذِبَ ، أَنَا
ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ » .

(باب ماجاء في الثبات عند القتال)

قوله (أفررتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية للبخارى :
أتوليت يوم حنين ، وفي رواية له : أوليتم مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية
أخرى له : أفررتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا أبا عمار) هي كنية
البراء (ولكن ولي سرعان الناس) قال في النهاية : اسرعان بفتح السين والراء
أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه بسرعة ، ويجوز تسكين
الراء انتهى (تلقيتهم هوازن بالنبل) وفي رواية للبخارى : فرشقتهم هوازن .
والرشق بالشين المعجمة والقاف رعى السهام ، وهوازن قبيلة كبيرة من العرب فيها
عدة بطون ينسبون إلى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان
ابن الياس بن مضر (ورسول الله صلى الله عليه وسلم على بغلته) هذه البغلة هي
البيضاء كما في رواية الشيخين (وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب) بن هاشم
وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان إسلامه قبل فتح مكة لأنه خرج إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فلقبه في الطريق وهو سائر إلى فتح مكة ، فأسلم وحسن
إسلامه ، وخرج إلى غزوة حنين فكان فيمن ثبت ، كذا في الفتح (ورسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب) قال الحافظ

وفي الباب عن عليّ وابن عمر.

هذا حديث حسن صحيح.

في الفتح قال ابن التين : كان بعض أهل العلم يقول بفتح الباء من قوله لا كذب ، ليخرجه عن الوزن .

وقد أجيب عن مقالته صلى الله عليه وسلم هذا الرجز بأجوبة أحدها أنه نظام غيره وأنه كان فيه أنت النبي لا كذب أنت ابن عبد المطالب . فذكره بلفظ أنا في الموضعين .

ثانيها أنه رجز وليس من أقسام الشعر ، وهذا مردود .

ثالثها أنه لا يكون شعراً حتى يتم قطعته ، وهذه كلمات يسيرة ولا تسمى شعراً . رابعها أنه خرج موزوناً ولم يقصد به الشعر ، وهذا أعدل الأجوبة . وأما نسبته إلى عبد المطالب دون أبيه عبد الله فكأنها لشهرة عبد المطالب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر ، بخلاف عبد الله فإنه مات شاباً ، ولهذا كان كثير من العرب يدونه ابن عبد المطالب ، كما قال ضمام بن ثعلبة لما قدم : أيكم ابن عبد المطالب ، وقيل لأنه كان اشتهر بين الناس أنه يخرج من ذرية عبد المطالب رجل يدعو إلى الله ويهدي الله الحاق على يديه ويكون خاتم الانبياء ، فانتسب إليه ليمتدح ذلك من كان يعرفه ، وقد اشتهر ذلك بينهم ، وذكره سيف بن ذي يزن قديماً لعبد المطالب قبل أن يتزوج عبد الله أمته وأراد صلى الله عليه وسلم تنبيه أصحابه بأنه لا يدمن ظموره وأن العاقبة له لتقوى تلوهم إذا عرفوا أنه ثابت غير منهزم . وأما قوله لا كذب ، ففيه إشارة إلى أن صفة النبوة يستحيل معها الكذب ، فكأنه قال : أنا النبي والنبي لا يكذب فلست بكاذب فيما أقول حتى أنهزم وأنا متيقن بأن الذي وعدني الله به من النصر حق فلا يجوز على الفرار . وقيل معنى قوله لا كذب ، أي أنا النبي حقاً لا كذب في ذلك ، انتهى ما في الفتح .

قوله (وفي الباب عن عليّ وابن عمر) أما حديث علي فأخرجه أحمد ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه الترمذي في هذا الباب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

١٧٣٩ — حدثنا محمد بن عمر بن عليّ المقدّم حدثني أبي عن سفيان ابن حسين عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « لقد رأيتنا يوم حنين وإن الفشتين لموليتان وما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رجل » .

هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

١٧٤٠ — حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس ، وأجود الناس ، وأشجع »

قوله (حدثنا محمد بن عمر بن عليّ) بن عطاء بن مقدم (المقدّم) بالتشديد البصري صدوق من صفار العاشرة (عن سفيان بن حسين) بن حسن الواسطي ثقة في غير الزهري باقفاهم من السابعة مات بالرى مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد ، كذا في التقريب .

قوله (وإن الفشتين لموليتان) كذا في النسخ الحاضرة ، وأورد الحافظ هذا الحديث في الفتح نقلاً عن الترمذي وفيه : وإن الناس لمولين ، مكان : وإن الفشتين لموليتان ، حيث قال : وروى الترمذي من حديث ابن عمر بإسناد حسن قال : لقد رأيتنا يوم حنين وإن الناس لمولين وما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رجل . قال الحافظ : وهذا أكثر ما وقفت عليه من عدد من أثبت يوم حنين . وروى أحمد والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين فولى عنه الناس وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والأنصار فكنا على أقدامنا . ولم نولهم الدبر وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة . وهذا لا يخالف حديث ابن عمر فإنه نفي أن يكونوا مائة ، ولبن مسعود أثبت أنهم كانوا ثمانين .

قوله (أحسن الناس) أي خلقاً وخلقاً وصورة وسيرة ونسباً وحسباً ومعاشرة

الناس ، قال : وَلَقَدْ فَرَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً سَمِعُوا صَوْتًا قَالَ : فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَرَسٍ لَأَبِي طَلْحَةَ عُرِيٍّ وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ ، فَقَالَ : لَمْ تَرَاعُوا لَمْ تَرَاعُوا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَجَدْتُهُ بِحَرًّا - يَعْنِي الْفَرَسَ .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

١٦ - باب ما جاء في السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا

١٧٤١ - حدثنا محمد بنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا طَالِبُ ابْنِ حُجْبِيرٍ عَنْ هُودٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ قَالَ : « دَخَلَ

ومصاحبة (وأجود الناس) أى أكثرهم كرمًا وسخاوة (وأشجع الناس) أى قوة وقلبا (ولقد فرع) بكسر الزاى أى خاف (ليلة سمعوا صوتا) أى منكرا (فتلقاهم النبي صلى الله عليه وسلم) وفى رواية لمسلم : فتلقاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا وقد سبقهم إلى الصوت (على فرس لأبي طلحة عرى) بضم عليه أى ليس عليه سرج (وهو) أى النبي صلى الله عليه وسلم (متقلد سيفه) وفى رواية لمسلم : فى عنقه السيف (لم تراعوا) بضم التاء والعين مجهول من الروع بمعنى الفرع والخوف أى لم تخافوا ولم تفزعوا ، وأتى بصيغة الجحد مبالغة فى النفي وكأنه ما وقع الروع والفرع قط (لم تراعوا) كرره تأكيداً أو كل لخطاب قوم من عن يمينه ويساره .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء فى السيوف وحليتها)

قوله (حدثنا محمد بن صدران أبو جعفر البصرى) قال فى التقريب : محمد بن إبراهيم بن صدران بضم المهملة والسكون الأزدي السلي أبو جعفر المؤذن البصرى وقد ينسب لجدّه صدوق من العاشرة (حدثنا طالب بن حجين) بمهمله وجيم مصغرا العبدى البصرى صدوق من السابعة (عن هود وهو ابن عبد الله بن سعد)

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ ، قَالَ طَالِبٌ : فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِضَّةِ فَقَالَ : كَانَتْ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ فِضَّةً .

وفي الباب عن أنس .

هذا حديثٌ غريبٌ . وجدُّهُ هُوْدُ اسْمُهُ مَزِيْدَةُ الْعَصْرِيُّ .

العبدى العصرى مقبول من الرابعة (عن جده) لآمه (مزيدة) بوزن كبيرة ابن جابر أو ابن مالك وهو أصح ، العصرى العبدى صحابى مقل قوله (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى مكة (فسأله) أى هوداً (وكانت قبيعة السيف فضة) فى النهاية : هى التى تكون على رأس قائم السيف ، وقيل ماتحت شاربى السيف ، وفى القاموس : قبيعة السيف ماعلى طرف مقبضه من فضة أو حديدة . وقال الخطابى : قبيعة السيف الثومة التى فوق المقبض انتهى . قوله (وفى الباب عن أنس) أخرج حديثه الترمذى فى هذا الباب .

قوله (هذا حديث غريب) قال التوربشتى : حديث مزيدة لا يقوم به حجة إذ ليس له سند يعتد به ، ذكر صاحب الاستيعاب حديثه وقال لإسناده ليس بالقوى انتهى . وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمة طالب بن حجر بعد ذكر هذا الحديث مالفظه : قال الترمذى حسن غريب . وقال الحافظ : أبو الحسن القطار هو عندى ضعيف لاحسن ، وصدق أبو الحسن تفرد طالب به وهو صالح الأمر إن شاء الله وهذا منكر ، فما علمنا فى حلية سيفه صلى الله عليه وسلم ذهباً ، انتهى كلام الذهبى . قلت : ويدل على ضعف هذا الحديث حديث أبى أمامة عند البخارى : لقد فتح الفتوح قوم ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة إنما كانت حليتهم العلابى والآنك والحديد .

قال الحافظ فى شرح هذا الحديث : وفى هذا الحديث أن تحلية السيوف وغيرها من آلات الحرب بغير الذهب والفضة أولى . وأجاب من أباحها بأن تحلية السيوف بالذهب والفضة إنما شرع لإرهاب العدو ، وكان لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك غنية لشدهم فى أنفسهم وقوتهم فى إيمانهم انتهى .

١٧٤٢ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن قتادة عن أنس قال : « كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة » .

هذا حديث حسن غريب وهكذا روى عن همام عن قتادة عن أنس ، وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن قال : كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة .

قوله (حدثنا أبي) أي جرير بن حازم .

قوله (وكانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة) في شرح السنة : فيه دليل على جواز تحلية السيف بالقليل من الفضة ، وكذلك المنطقة . واختلفوا في اللجام والسرّج فأباحه بعضهم كالسيف وحرم بعضهم لأنه من زينة الدابة . وكذلك اختلفوا في تحلية سكين الحرب والمقلبة بقليل من الفضة ، فأما التحلية بالذهب فغير مباح في جميعها .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي والدارمي (وهكذا روى عن همام عن قتادة عن أنس) أي كما رواه جرير عن قتادة عن أنس أي كما رواه جرير عن قتادة عن أنس كذلك رواه همام عن قتادة عن أنس وقد رواه النسائي عنهما جميعاً فقال : أخبرنا أبو داود قال حدثنا عمرو بن عاصم قال حدثنا همام وجرير قال حدثنا قتادة عن أنس قال : كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبيلة سيفه فضة وما بين ذلك حلق فضة (وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن الخ) المراد من بعضهم هو هشام الدستوائي فقد روى أبو داود والنسائي من طريق هشام عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن قال كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة ، وهذا الحديث مرسل لأن سعيد بن أبي الحسن تابعي ، قال الحافظ في التقریب : سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن ثقة من الثالثة .

١٧ - بابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ

١٧٤٣ - حدثنا أبو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ قَالَ : « كَانَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

أَعْلَمُ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ وَالدَّسَاتِيَّ وَغَيْرَهُمَا قَدْ صَرَحُوا بِأَنَّ حَدِيثَ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ هُوَ الْمَحْفُوظُ ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَدِهِ : أَقْوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ وَالباقية ضعاف . وقال الدارمي في مسنده : باب قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة عن أنس قال : كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة ، قال عبد الله يعني الدارمي : هشام الدستوائي خالفه فقال قتادة عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَزَعَمَ النَّاسُ أَنَّهُ هُوَ الْمَحْفُوظُ . وقال الزيلعي : قال الدَّسَاتِيُّ هَذَا حَدِيثٌ مِنْكَرٌ وَالصَّوَابُ قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ وَمَا رَوَاهُ عَنْ هِمَامٍ غَيْرِ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ أَنْتَهَى . وقال الحافظ في تهذيب رسول الله التهذيب : قال أحمد حديث جرير عن قتادة عن أنس قال : كانت قبيلة سيف صلى الله عليه وسلم فضة خطأ ، والصواب عن قتادة عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنْتَهَى مَا فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ مُحْصَلًا . لكن قال الحافظ ابن القيم إن حديث قتادة عن أنس محفوظ لاتفاق جرير بن حازم وهمام على قتادة عن أنس ، والذي رواه عن قتادة عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ مَرْسَلًا هُوَ هِشَامُ الدَّسْتُوَانِيُّ ، وهشام وإن كان مقدماً في أصحاب قتادة فليس همام وجرير لهما اتفاقاً بدونه انتهى .

قلت : الظاهر ما قال ابن القيم والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في الدرع وهو القميص المتخذ من الزرد)

قوله (عن جده عبد الله بن الزبير) بن العوام القرشي الأسدي كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين وولى الخلافة تسع سنين : وقتل في ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين ، كذا في التقريب .

عليه وسلم درعانِ يومِ أُحُدٍ ، فَنهَضَ إِلَى الصَّخْرَةِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ ، فَأَقْعَدَ طَلْحَةَ تَحْتَهُ ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الصَّخْرَةِ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَوْجَبَ طَلْحَةُ » .

وفى الباب عن صفوان بن أمية والسائب بن يزيد .

هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ .

١٨ — بابُ ما جاء في المغفرِ

١٧٤٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ

قوله (كان على النبي صلى الله عليه وسلم درعان) أى مبالغة فى قوله تعالى : « خذوا حذركم » ، وقوله : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ، فإنها تشمل الدرع وإن فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم بأقوى أفرادها حيث قال : ألا إن القوة الرمي ، قال القارى : وفيه إشارة إلى جواز المبالغة فى أسباب المجاهدة وأنه لا ينافى التوكل والتسليم بالأمور الواقعة المقدره (يوم أُحُد) بضمّتين موضع معروف بالمدينة (فنهض أى قام متوجهاً) (إلى الصخرة) أى التى كانت هناك يستوى عليها وينظر إلى الكفار ويشرف على الأبرار (أوجب طلحة) أى الجنة كما فى رواية ، والمعنى أنه أثبتا لنفسه بعمله هذا أو بما فعل فى ذلك اليوم ، فإنه خاطر بنفسه يوم أُحُد وفدى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها وقاية له حتى طعن ببدره وجرح جميع جسده حتى شلت يده ببضع وثمانين جراحة كذا فى المرقاة .

قوله (وفى الباب عن صفوان بن أمية والسائب بن يزيد) . أما حديث صفوان ابن أمية فأخرجه أحمد فى مسنده ، وأما حديث السائب بن يزيد فأخرجه أبو داود وابن ماجه عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عليه يوم أُحُد درعان قد ظاهر بينهما . قوله (هذا حديث حسن غريب الخ) وأخرجه أحمد ، كذا فى المرقاة .

(باب ما جاء فى المغفر)

قال فى القاموس : المغفر كمنبر وبهاء وكتابة زرد من الدرع يلبس تحت

ابن مالك قال : « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ فَقِيلَ لَهُ ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأُسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، قَالَ اقْتُلُوهُ » .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَاهُ غَيْرُ مَالِكٍ
عَنِ الرَّهْزِيِّ .

القلنسوة أو حلق يتقنع بها المتسلح انتهى . وقال في الصراح : زرد بالتحريك زرد بافته زراد زره كر .

قوله (عام الفتح) أى عام فتح مكة (وعلى رأسه المغفر) زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو رفراف البيضة . قال في المحكم وفي المشارق : هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة . وفي رواية زيد ابن الحباب عن مالك يوم الفتح : وعليه مغفر من حديد . أخرجه الدارقطني في الغرائب (ف قيل له) أى النبى صلى الله عليه وسلم (ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ، اختلف في اسمه ف قيل عبد الله وقيل عبد العزى وقيل غير ذلك . قال الحافظ : والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال انتهى . (قال اقتلوه) قال الحافظ : والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله : من دخل المسجد فهو آمن ، ماروى ابن إسحاق في المغازى حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد إلا من قاتل إلا نفرأ سماهم ، فقال اقتلوه وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله ابن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه وكان مسلماً ، فنزل منزلاً فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدى عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى في الحج وفي الجهاد وفي المغازى وفي اللباس ، وأخرجه مسلم في المناسك ، وأبو داود في الجهاد ، والفساق في الحج وفي السير ، وابن ماجه في الجهاد .

١٩ - بابُ ماجاء في فَضْلِ الْخَيْلِ

١٧٤٥ - حدثنا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا عَبَّثُرُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ

قوله (لانهرف كبير أحد رواه غير مالك عن الزهري) كذا في النسخ الحاضرة عندنا ، ونقل الحافظ في الفتح هذه العبارة بلفظ : لايعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري كما ستقف ، قال الحافظ : وقيل إن مالكا تفرد به عن الزهري ، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في الكلام على الشاذ ، وتعبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهري وأبي أويس ومعمر والأوزاعي ، وقال إن رواية ابن أخي الزهري عند البزار ورواية أبي أويس عبد ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمّر ذكرها ابن عدى ، وأن رواية الأوزاعي ذكرها المزني ولم يذكر شيخنا من أخرج روايتهما ، وقد وجدت رواية معمّر في فوائد ابن المقرئ ، ورواية الأوزاعي في فوائد تمام ، ثم نقل شيخنا عن ابن السدي أن ابن العربي قال حين قيل له لم يروه إلا مالك : قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك ولأنه وعد بإخراج ذلك ولم يخرج شيئاً . وأطال ابن السدي في هذه القصة وأنشد فيها شعراً وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي في ذلك ونسبوه إلى المجازفة ، ثم شرح ابن السدي يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك ، فراوى القصة عدل متقن ، والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين أخطأوا لقلة اطلاعهم ، وكأنه بخل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعنتهم ، وقد تتبعته طرقه حتى وقفت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد ، ثم ذكر الحافظ تلك الطرق التي وجدها ثم قال : فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في طرقه شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، فيحمل قول من قال انفرد به مالك أي بشرط الصحة ، وقول من قال توبع أي في الجملة ، وعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فإنه قال بعد تخريجه حسن صحيح غريب لايعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري ، فقوله كثير يشير إلى أنه توبع في الجملة انتهى كلام الحافظ مختصراً .

(باب ماجاء في فضل الخيول)

قوله (حدثنا عبثر) بفتح أوّاه وسكون الموحدة وفتح المثناة (بن القاسم)

عن عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ : الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ » .

الزبيدي بالضم أبو زيد كذلك الكوفي ثقة من الثامنة (عن عروة البارقي) هو ابن الجعد ، ويقال ابن أبي الجعد ، ويقال اسم أبيه عياض صحابي ، سكن الكوفة وهو أول قاض بها .

قوله (الخير معقود في نواصي الخيل) أى ملازم بها كأنه معقود فيها ، كذا في النهاية : والمراد بالخيل ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لأجل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : الخيل لثلاثة الحديث ، ولقوله في آخر الحديث الأجر والمغنم ، قال عياض : إذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شؤم ، فيحتمل أن يكون الشؤم في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وأن الخيل التي أعدت له هي المخصصة بالخير والبركة ، أو يقال الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة ، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم ، ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس بما يتشاهم به انتهى . (الأجر والمغنم) بدل من قوله الخير أو هو خير مبتدأ أو محذوف أى هو الأجر والمغنم ، ووقع عند مسلم من رواية جرير عن حصين قالوا : بهم ذاك يا رسول الله ؟ قال الأجر والمغنم ، قال الطبري : يحتمل أن يكون الخير الذى فسر بالأجر والمغنم استعارة لظهوره وملازمته ، وخص الناصية لرفعة قدرها وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع ، فنسب الخير إلى لازم المشبه به ، وذكر الناصية تحديداً للاستعارة ، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجهة قاله الخطابي وغيره . قالوا : ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس كما يقال : فلان مبارك الناصية ، قال الحافظ : ويبيده نفض الحديث الثالث يعنى حديث أنس : البركة في نواصي الخيل . وقد روى مسلم من حديث جرير قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسه بأصبعه ويقول ، فذكر الحديث ، فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها لإشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلا الإدبار .

وفي الباب عن ابنِ عمرَ وأبي سَعِيدٍ وَجَرِيرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ
يَزِيدَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرٍ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وعُرْوَةُ هُوَ ابْنُ الْجَعْدِ الْبَارِقِيُّ ، ويقالُ
عُرْوَةُ ابْنِ الْجَعْدِ . قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ : وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْجِهَادَ
مَعَ كُلِّ إِمَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأبي سعيد وجرير وأبي هريرة وأسماء بنت
يزيد والمغيرة بن شعبة وجابر) أما حديث ابن عمر فأخرجه مالك وأحمد والشيخان
والنسائي وابن ماجة ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أحمد ، وأما حديث جرير
فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي والطحاوي ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه
الترمذي في باب من ارتبط فرساً في سبيل الله ، وأخرجه أيضاً مسلم والنسائي وابن
ماجة ، وأما حديث أسماء بنت يزيد فأخرجه أحمد ، وأما حديث المغيرة بن شعبة
فأخرجه أبو يعلى . وأما حديث جابر فأخرجه أحمد والطحاوي . وفي الباب
أحاديث أخرى عن غير هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم ذكرها الحافظ في الفتح
في شرح باب الجهاد ماض مع البر والفاجر .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان والنسائي وابن
ماجة والطحاوي .

قوله (قال أحمد بن حنبل : وفقه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام) أي برأكان
أوفاجراً (إلى يوم القيامة) يعني أن الجهاد ماض مع كل إمام إلى يوم القيامة . وقال
البخاري في صحيحه : باب الجهاد ماض مع البر والفاجر لقول النبي صلى الله عليه
وسلم : الخيل مقعود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة قال الحافظ : سبقه إلى
الاستدلال بهذا الإمام أحمد لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر بقاء الخير في نواصي
الخيال إلى يوم القيامة وفسره بالاجر والمغنم ، والمغنم المقترن بالاجر إنما يكون
من الخيل بالجهاد ، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً ، فدل على أن لافرق
في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل والجائر انتهى .

٢٠ - باب ما يُستحب من الخيل

١٧٤٦ - حدثنا عبدُ اللهِ بنُ الصَّباحِ الهاشميُّ البصريُّ حدثنا يزيدُ ابنُ هارونَ حدثنا شيبانُ هو ابنُ عبدِ الرحمنِ حدثنا عيسى بنُ عليٍّ بنِ عبدِ اللهِ عن أبيهِ عن ابنِ عَبَّاسٍ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم : « يُمنُ الخيلِ في الشُّقْرِ » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجهِ مِنْ حديثِ شيبانَ .

١٧٤٧ - حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ حدثنا عبدُ اللهِ بنُ المباركٍ حدثنا ابنُ لهيعةَ عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ عن عليٍّ بنِ رباحٍ عن أبي قتادةَ عن النبيِّ

(باب ما يستحب من الخيل)

قوله (حدثنا عيسى بن علي بن عبد الله) بن عباس الهاشمي الحجازي ثم البغدادي ، صدوق مقل ، كان معتزلاً للسلطان من السابعة (عن أبيه) أي علي بن عبد الله بن عباس ، ثقة عابد من الثالثة .

قوله (يمين الخيل) أي بركتها (في الشقر) بضم أوله جمع أشقر وهو أحمر . قال في مختار الصحاح : الشقرة لون الأشقر وهي في الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض ، وفي الخيل حمرة صافية يحمر معها العرف والذنب ، فإن أسودا فهو النكيت

قوله (هذا حديث حسن غريب لم نجده) وأخرجه أحمد وأبو داود .

قوله (حدثنا أحمد بن محمد) بن موسى أبو العباس السمسار المعروف بمردويه (عن علي بن رباح) بن قصير ضد الطويل اللخمي البصري ثقة والمشهور فيه على بالتصغير هو كان يفض من صغار الثالثة .

صلى الله عليه وسلم قال : « خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْمُ الْأَقْرَحُ الْأَزْنَمُ ثُمَّ الْأَقْرَحُ الْمَحْجَلُ طَلَقُ الْيَمِينِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْمٌ فَتَكْمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ » .

١٧٤٨ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن نَحْيِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .
هذا حديث حسن غريب صحيح .

قوله (خير الخيل الأدم) قال التوربشتي . الأدم الذي يشتد سواده ، وقوله (الأقرح) الذي في وجهه القرحة بالضم وهي مادون الغرة يعني فيه بياض يسير ولو قدر درهم (الأرثم) بالمثلثة أى في جحفلة العليا بياض يعني أنه الأبيض الشفة العليا ، وقيل الأبيض الأنف ، قاله القارى ، والجحفلة بمنزلة الشفة للخيل والبغال والحمير (ثم) أى بعد ما ذكر من الأوصاف المجتمعة في الفرس (الأقرح المحجل) التحجيل بياض في قوائم الفرس أو في ثلاث منها أو في رجله قل أو كثر بعد أن يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين (طلق اليمين) بضم الطاء واللام ويسكن إذا لم يكن في إحدى قوائمها تحجيل (فإن لم يكن) أى الفرس (أدم) أى أسود من الدهمة وهي السواد على مافي القاموس (فكميت) بالتصغير أى بأذنيه وعرفه سواد والباقي أحمر . وقال التوربشتي : السكيت من الخيل يستوى فيه المذكور والمؤنث والمصدر السكيتة وهي حرة يدخلها قرة . وقال الخليل : إنما صغرلأنه بين السواد والحمة لم يخلص لواحد منهما فأرادوا بالتصغير أنه قريب منهما (على هذه الشية) بكسر الشين المعجمة وفتح التحتية ، أى العلامة ، وهي في الأصل كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره والهاء عوض عن الواو الذاهبة من أوله وهمزها لحن ، وهذه إشارة إلى الأقرح الأرثم ثم المحجل طلق اليمين .

قوله (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه أحمد وابن ماجه والدارى والحاكم .

٢١ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

١٧٤٩ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سُفْيَانُ

حدثنا سَلَمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَرِهَ الشَّكَالَ فِي الْخَيْلِ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ

(باب ما يكره من الخيل)

قوله (حدثنا سلم بن عبد الرحمن) النخعي الكوفي أخو حصين ، قيل يكنى
أبا عبد الرحيم صدوق من السادسة له عندهم حديث واحد كذا في التقریب .

قوله (أنه كره الشكال) بكسر أوله (في الخيل) وفي رواية مسلم من الخيل ،
وزاد في روايته والشكال أن يكون الفرس في رجله البني بياض وفي يده اليسرى
ويده اليمنى ورجله اليسرى . قال النووي : وهذا التفسير هو أحد الأقوال في
الشكال . وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللغة ، والغريب هو أن يكون منه ثلاث
قوائم محجلة وواحدة مطلقة تشبيهاً بالشكال الذي يشكل به الخيل فإنه يكون في
ثلاث قوائم غالباً . قال أبو عبيد : وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقة
وواحدة محجلة ، قال : ولا يكون المطلقة من الأرجل أو المحجلة إلا الرجل .
قال ابن دريد : الشكال أن يكون محجلة من شق واحد في يده ورجله فإن كان
مخالفاً قيل الشكال مخالف . قال القاضي : قال أبو عمرو المطرز : قيل الشكال
بياض الرجل اليمنى واليد اليمنى ، وقيل بياض الرجل اليسرى واليد اليسرى ،
وقيل بياض اليدين ، وقيل بياض الرجلين ، وقيل بياض الرجلين ويد واحدة ،
وقيل بياض اليدين ورجل واحدة . وقال العلماء : إنما كرهه لأنه على صورة
المشكول ، وقيل يحتمل أن يكون قد جرب ذلك الجنس فلم يكن فيه نجابة . قال
بعض العلماء : إذا كان مع ذلك أغر زالت الكراهة لزوال شبه الشكال .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأصحاب السنن

الْخُثَمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ . وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عُمَرَوِ بْنِ جَرِيرٍ اسْمُهُ هَرِمٌ .

١٧٥٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ

الْقَعْقَاعِ قَالَ : قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : إِذَا حَدَّثْتَنِي فَحَدِّثْنِي عَنْ أَبِي زُرْعَةَ فَإِنَّهُ حَدَّثَنِي مَرَّةً بِحَدِيثٍ ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَيْنَ فَمَا خَرَمَ مِنْهُ حَرْفًا .

٢٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ

١٧٥١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ

عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْرَى الْمُضْمَرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ

(وقد رواه شعبة عن عبد الله بن يزيد الخثعمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة نحوه) قال في التقريب : عبد الله بن يزيد النخعي الكوفي عن أبي زرعة في شكال الخيل ، قال أحمد صوابه سلم بن عبد الرحمن أخطأ شعبة في اسمه : وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : قال المؤلف وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : شعبة يخطئ . في هذا يقول عبد الله بن يزيد وإنما هو سلم بن عبد الرحمن النخعي انتهى .

قوله (حدثنا محمد بن حميد الرازي) حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه من العاشرة (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد .

قوله (فما خرم) من باب ضرب ، أى ما نقص ، يعنى أنه كان في غاية من الحفظ والإتقان .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ)

قال في القاموس : الرهان والمرهنة : المخاطرة والمساابقة على الخيل .

قوله (حدثنا محمد بن الوزير) بن قيس العبدى الواسطى ثقة عابد من عمار

قوله (أجرى المضمر) الإضمار والتضمير أن تعلق الخيل حتى تسمع وتقوى

وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ ، وَمَالَمْ يُضَمَّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي
زُرَيْقٍ وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى ، فَوَثَّبَ بِي فَرَسِي جِدَاراً » .

ثم يقلل علفها بعد ، بقدر القوت وتدخل بيتاً وتمشي بالجلال حتى تحمى فتعرق
فاذا جف عرقها خف لحما وقويت على الجرى (من الحفياض) بفتح المهملة وسكون
الفاء بعدها تحتانية ومد ، مكان خارج المدينة ويجوز القصر ، وفي رواية للبخاري
سابق وهو المراد من قوله أجرى (إلى ثنية الوداع) مكان آخر خارج المدينة
وأضيف الثنية إلى الوداع لأنها موضع التوديع (إلى مسجد بني زريق) بضم
الزاي وفتح الراء اسم رجل (وبينهما) أي بين الثنية والمسجد (ميل) إنما جعل
غاية المضمر أبعد لسكونها أقوى (فوثب بفرسي جداراً) وفي رواية لمسلم :
قال عبد الله جثت سابقاً فطفف بفرس المسجد ، قال النووي : أي علا ووثب
إلى المسجد وكان جداره قصيراً ، وهذا بعد مجاوزته الغاية ، لأن الغاية هي هذا
المسجد وهو مسجد بني زريق انتهى . وفي الحديث مشروعية المسابقة وأنه ليس
من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والارتفاع
بها عند الحاجة ، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك .
قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب على
الأقدام ، وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب
على الحرب .

وفيه جواز إضمار الخيل ولا يخفى اختصاص استحبابها بالخيل المعدة للغزو .
وفيه مشروعية الإعلام بالابتداء والانتها عند المسابقة .

(تنبيه) : لم يتعرض في هذا الحديث للبراهنة على ذلك ، لكن ترجم
الترمذي له باب البراهنة على الخيل ، وأعله أشار إلى ما أخرجه أحمد من رواية
عبد الله بن عمر المكبر عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سابق بين الخيل وراهن ، قاله الحافظ : وقال : وقد أجمع العلماء على جواز
المسابقة بغير عوض ، لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والخافر والنصل ،
وخصه بعض العلماء بالخيل ، وأجازة عطاء في كل شيء ، واتفقوا على جوازها

بعوض بشرط أن يكون من غير المتسابقين كالإمام حيث لا يكون له معهم فرس ، وجوز الجمهور أن يكون من أحد الجانبين من المتسابقين ، وكذا إذا كان معهما ثالث محلل بشرط أن لا يخرج من عنده شيئاً ليخرج العقد عن صورة القمار ، وهو أن يخرج كل منهما سباقاً ، فمن غلب أخذ السبقين فاتفقوا على منه ، ومنهم من شرط في المحلل أن يكون لا يتحقق سبق في مجلس سبق .

قلت : ويدل على قوله : وكذا إذا كان معهما ثالث محلل الحديث أبي هريرة مرفوعاً : من أدخل فرساً بين فرسين فإن كان يؤمن أن يسبق فلا خير فيه وإن كان لا يؤمن أن يسبق فلا بأس به ، رواه في شرح السنة . قال المظهر : اعلم أن المحلل يذنبني أن يكون على فرس مثل فرس المخرجين أو قريباً من فرسيهما في العدو ، فإن كان فرس المحلل جواداً بحيث يعلم المحلل أن فرسي المخرجين لا يسبقان فرسه لم يحز بل وجوده كعدمه ، وإن كان لا يعلم أنه يسبق فرسي المخرجين يقيناً أو أنه يكون مسبوقاً جاز . وفي شرح السنة ثم في المسابقة إن كان المال من جهة الإمام أو من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين مالا معلوماً فحاز ، وإذا سبق استحقه ، وإن كان من جهة الفارسين فقال أحدهما لصاحبه : إن سبقتني فلك على كذا ، وإن سبقتك فلا شيء لي عليك ، فهو جازر أيضاً ، فإذا سبق استحق المشروط وإن كان المال من جهة كل واحد منهما بأن قال لصاحبه إن سبقتك فلي عليك كذا ، وإن سبقتني فلك على كذا ، فهذا لا يجوز إلا بمحلل يدخل بينهما إن سبق المحلل أخذ السبقين ، وإن سبق فلا شيء عليه ، وسمى محملاً لأنه محلل للسابق أخذ المال ، فبالمحلل يخرج العقد عن أن يكون قماراً ، لأن القمار يكون الرجل متردداً بين الغنم والغرم فإذا دخل بينهما لم يوجد فيه هذا المعنى ، ثم إذا جاء المحلل أولاً ثم جاء المستبقان معاً أو أحدهما بعد الآخر أخذ المحلل السبقين ، وإن جاء المستبقان معاً ثم المحلل فلا شيء لأحد ، وإن جاء أحد المستبقين أولاً ثم المحلل والمستبق الثاني إما معاً أو أحدهما بعد الآخر ، أحرز السابق سبقه وأخذ سبق المستبق الثاني ، وإن جاء المحلل وأحد المستبقين معاً ثم جاء الثاني مصلياً أخذ السابقان سبقه كذا في المراقبة .

وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وأنس وعائشة .

هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الثوري .

١٧٥٢ - حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن نافع

ابن أبي نافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وأنس وعائشة) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذي في هذا الباب وله حديث آخر تقدم لفظه ، وأما حديث جابر فأخرجه الدارقطني ، وأما حديث أنس فأخرجه البخاري ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي من حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : سأبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبقتة ، فلما حملت اللحم سابقتة فسبقتني ، فقال هذه بثلث . قال الحافظ : واختلف فيه على هشام فقيل هكذا ، وقيل عن رجل عن أبي سلمة ، وقيل عن أبيه وعن أبي سلمة عن عائشة كذا في التخليص .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه الشيخان .

قوله (عن نافع بن أبي نافع) البزار كنيته أبو عبد الله مولى أبي أحمد ، ثقة من الثالثة .

قوله (لأسبق) بفتح الحين ، وقال في النهاية : هو بفتح الباء ما يجعل من المال رهناً على المسابقة ، وبالسكون مصدر سبقت أسبق . وقال الخطابي : الرواية الفصيحة بفتح الباء ، والمعنى لا يحل أخذ المال بالمسابقة (إلا في نصل) أى للسهم (أو خف) أى للبعير (أو حافر) أى للخيول . قال الطبري : ولا بد فيه من تقدير أى ذى نصل وذى خف وذى حافر . وقال ابن الملك : المراد ذو نصل كالسهم ، وذو خف كالإبل والفيل ، وذو حافر كالخيل والحمار ، أى لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في أحدها وألحق ببعضها المسابقة بالأقدام ، وبعض المسابقة بالاحجار . وفي شرح السنة : ويدخل في معنى الخيل البغال والحمار ، وفي معنى الإبل الفيل ، قيل لأنه أغنى

٢٣ - باب ما جاء في كراهية

أن ينزى الحمر على الخيل

١٧٥٣ - حدثنا أبو كريب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا موسى

ابن سالم أبو جهضم عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً مأموراً ما اختصنا دون الناس بشيء »

من الإبل في القتال ، وألحق بعضهم الشد على الاقدام والمسابقة عليها ، وفيه إباحة أخذ المال على المناضلة لمن فضل ، وعلى المسابقة على الخيل والإبل لمن سبق ، وإليه ذهب جماعة من أهل العلم لأنها عدة لقتال العدو ، وفي بذل الجمل عليها ترغيب في الجهاد . قال سعيد بن المسيب : ليس برهان الخيل بأس إذا أدخل فيها محل ، والسباق بالطير والرجل وبالحمم وما يدخل في معناها مما ليس من عدة الحرب ولا من باب القوة على الجهاد فأخذ المال عليه قمار محظور . وسئل ابن المسيب عن الدحو بالحجارة فقال لا بأس به ، يقال فلان يدحو بالحجارة أى يرمى بها . قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث أبي هريرة هذا أخرجه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد . وأعل الدارقطني بعضها بالوقف ، ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس انتهى .

(باب ما جاء في كراهية أن ينزى الحمر على الخيل)

قوله (حدثنا موسى بن سالم أبو جهضم) مولى آل العباس صدوق من السادسة (عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس) بن عبد المطلب الهاشمي ثقة من الرابعة .

قوله (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً مأموراً) أى بأوامره منهاياً عن نواهيه ، أو مأموراً بأن يأمر أمته بشيء وينهاهم عن شيء ، كذا قيل . وقال القاضي : أى مطواعاً غير مستبد في الحكم ولا حاكم بمقتضى ميله وتشهيه حتى يخص من شاء بما شاء من الأحكام انتهى . والظاهر أن يقال إنه كان مأموراً بتبليغ الرسالة عموماً لقوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، الآية (ما اختصنا) أى أهل البيت ، يريد به نفسه وسائر أهل بيت النبوة (دون الناس)

إلا بثلاثة : أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ ، وَأَنْ لَا نُتَزَّى حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ .

أى متجاوزاً عنهم (إلا بثلاث) أى ما اختصنا بحكم لم يحكم به على سائر أمته ولم يأمرنا بشيء لم يأمرهم به انتهى . إلا بثلاث خصال . (أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ) بضم أوله أى نستوعب مائه أو نكمل أعضائه . قال فى المغرب : أى وجوباً لأن إسباغ الوضوء مستحب للكل (وَأَنْ لَا نُتَزَّى حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ) من أنزى الحمر على الخيل حملها عليه ، ولعله كان هذا نهى تحريم بالنسبة إليهم . وقال القاضى : الظاهر أن قوله : أَمَرْنَا الخ تفصيل للنحو ، وعلى هذا يذهب أن يكون الأمر أمر إيجاب ، وإلا لم يكن فيه اختصاص لأن إسباغ الوضوء مندوب على غيرهم ، وإلزام الحمار على الفرس مكروه مطلقاً لحديث على ، والسبب فيه قطع النسل واستبدال الذى هو أدنى بالذى هو خير فإن البغلة لا تصلح للكر والفر ولذلك لا سهم لها فى الغنيمة ولا سبق فيها على وجه ، ولأنه علق بأن لا يأكل الصدقة وهو واجب فيذهب أن يكون قرينة أيضاً كذلك وإلا لزم استعمال اللفظ الواحد فى معنيين مختلفين ، اللهم إلا أن يفسر الصدقة بالتطوع ، أو الأمر بالمشترك بين الإيجاب والتدب . ويحتمل أن المراد به أنه صلى الله عليه وسلم ما اختصنا بشيء إلا بمزيد الحث والمبالغة فى ذلك انتهى .

وفى الحديث رد بليغ على الشيعة حيث زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم اختص أهل البيت بعلم مخصوص ، ونظيره ماصح عن على رضى الله عنه حين سئل : هل عندكم شيء ليس فى القرآن ؟ فقال : والذى خلق الجنة وبرأ النعمة ما عندنا إلا ما فى القرآن إلا فهماً يعطى الرجل فى كتابه وما فى الصحيفة . الحديث . قال الطحاوى فى شرح الآثار بعد رواية حديث ابن عباس المذكور فى الباب ، وحديث على الذى أشار إليه الترمذى ما لفظه : ذهب قوم إلى هذا فكروهوا إلزام الحمر على الخيل وحرّموا ذلك ومنعوا منه واحتجوا بهذه الآثار ، وخالفهم فى ذلك آخرون فلم يروا بذلك بأساً وكان من الحجة لهم فى ذلك أن ذلك لو كان مكروهاً لكان ركوب البغال مكروهاً ، لأنه لولا رغبة الناس فى البغال وركوبهم إياها لما

أنزلت الحجر على الخيل . ألا ترى أنه لما نهى عن إخصاء بنى آدم كره بذلك الخصيان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تخصيضهم على إخصائهم ، لأن الناس إذا تحاموا اتخاذهم لم يرغب أهل الفسق في إخصائهم ، ثم ذكر بسنده عن العلاء بن عيسى الذهبي أنه قال : أتى عمر بن عبد العزيز بنحصى فكره أن يبتاعه وقال : ما كنت لأعين على الإخصاء ، فكل شيء في ترك كسبه ترك لبعض أهل المعاصي لمعصيتهم فلا ينحى كسبه ، فلما أجمع على إباحة اتخاذ البغال وركوبها دل ذلك على أن النهي الذي في الآثار الأول لم يرد به التحريم ولكنه أريد به معنى آخر ، ثم ذكر أحاديث ركوبه صلى الله عليه وسلم على البغال ثم قال :

فإن قال قائل : فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون .

قيل له : قد قال أهل العلم في ذلك معناه أن الخيل قد جاء في ارتباطها واكتسابها وعلفها الأجر وليس ذلك في البغال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما ينزو فرس على فرس حتى يكون عنهما ما فيه الأجر ، ويحمل حماراً على فرس فيكون عنهما بغل لا أجر فيه الذين لا يعلمون ، أى لأنهم يتركون بذلك إلتئاج ما في ارتباطه الأجر وينتجون ما لا أجر في ارتباطه ، ثم ذكر أحاديث فضل ارتباط الخيل ثم قال :

فإن قال قائل : فما معنى اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بنى هاشم بالنهي عن إنزاء الحمر على الخيل ؟

قيل له : لما حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا أبو عمر الحوضي قال حدثنا المرجى هو ابن رجاء قال حدثنا أبو جهم قال حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : ما اختصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بثلاث : أن لا تأكل الصدقة ، وأن نسبغ الوضوء ، وأن لا ننزى حماراً على فرس ، قال فلقيت عبد الله بن الحسن وهو يطوف بالبيت لحدثه ، فقال صدق ، كانت الخيل قليلة في بنى هاشم فأحب أن تسكّر فيهم ، فبين عبد الله بن الحسن بتفسيره هذا المعنى الذي له اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى هاشم أن لا تنزأوا الحمار على فرس ، وأنه لم يكن للتحريم وإنما كانت العلة قلة الخيل فيهم ، فإذا ارتفعت تلك العلة وكثرت الخيل في أيديهم صاروا في ذلك كغيرهم . وفي اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بإيهاه بالنهي عند

وفي الباب عن عليّ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي جَهْظَمٍ هَذَا فَقَالَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ، وَهُمْ فِيهِ الثَّوْرِيُّ ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي جَهْظَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

ذلك دليل على إباحته إياه لغيرهم . ولما كان صلى الله عليه وسلم قد جعل في ارتباط الخيل ما ذكرنا من الثواب والأجر وسئل عن ارتباط الخير فلم يجعل في ارتباطها شيئاً والبغال التي هي خلاف الخيل مثلها كان من ترك أن تنتج ما في ارتباطه وكسبه ثواب وأنتج ما لا ثواب في ارتباطه وكسبه من الذين لا يعلمون .

فلقد ثبت بما ذكرنا إباحة نتج البغال لبني هاشم وغيرهم وإن كان لإنتاج الخيل أفضل من ذلك وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين . انتهى كلام الطحاوى مختصراً .

قلت : في كلام الطحاوى هذا أنظار كما لا يخفى على المتأمل . قال الطيبي : لعل الإنزاع غير جائز والركوب والتزين به جائز إن كان كالصور ، فإن عملها حرام واستعمالها في الفرش والبسط مباح .

قلت : وكذا تحليل الخمر حرام وأكل خل الخمر جائز على رأى بعض الأئمة قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه أبو داود والطحاوى عنه قال : أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها ، فقال علي : لو حملنا الخير على الخيل فمكّنت لنا مثل هذه ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي والطحاوى .

٢٤ - بابُ ماجاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين

١٧٥٤ - حدثنا أحمد بن محمد حدثنا ابن المبارك حدثنا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر حدثني زيد بن أرقط عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : « ابغُونِي فِي ضَعْفَائِكُمْ ، فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ » .

(باب ماجاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين)

الصعاليك جمع صعلوك . قال في القاموس : والصعلوك كعصفور الفقير وَتَصَعَّلَكَ افْتَقَرَ والمراد من الاستفتاح بهم الاستنصار بهم . روى الطبراني عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بصعاليك المسلمين ، قال المنذرى : رواه رواة الصحيح وهو مرسل ، وفي رواية يستنصر بصعاليك المسلمين . قال المناوى فى شرح الجامع الصغير : قوله يستنصر بصعاليك المسلمين أى يطلب النصر بدعاء فقرائهم تيمناً بهم ولأنهم لانكسار خواطرهم دعاءهم أقرب لإجابة ، ورواه فى شرح السنة بلفظ : كان يستفتح بصعاليك المهاجرين . قال القارى : أى بفقرائهم وببركة دعائهم . وفى النهاية : أى يستنصر بهم ، ومنه قوله تعالى : « لَن تَسْتَفْتَحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ » ، قال القارى : ولعل وجه التقييد بالمهاجرين لأنهم فقراء غرباء مظلومون مجتهدون مجاهدون فيرجى تأثير دعائهم ، أكثر من عوام المؤمنين وأغنيائهم انتهى .

قوله (حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر) الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني ثقة من السابعة (حدثني زيد بن أرقط) الفزارى الدهشقي أخو عدى ثقة عابد من الخامسة .

قوله (ابغوني) قال الطيبي بهمزة القطع والوصل يقال : بغى يبغي ، بغاء إذا طلب ، وهذا نهى عن مخالطة الاغنياء وتعليم منه انتهى .

قلت : الظاهر أنه بهمزة الوصل . قال فى القاموس : بغيت الشيء أبغيه بغاً

هذا حديث حسن صحيح.

٢٥ - باب ما جاء في الأجراس على الخيل

١٧٥٥ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا تصحب الملائكة رفقةً فيها كلب ولا جرس » .

وبغاء وبغية بضمين وبغية بالكسر طلبته كابتغيته وتبغيته واستبغيته انتهى . وأما
بهزمة القطع فلا يناسب هنا . قال في القاموس : أبغاه الشيء طلبه له وأعانه على
طلبه (في ضعفائكم) أى فقرائكم (فإنما ترزقون) بصيغة المجهول (تنصرون) أى
على الأعداء ، وهذا أيضاً بصيغة المجهول (بضعفائكم) أى بسببهم أو ببركة دعائهم .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي .

(باب ما جاء في الأجراس على الخيل)

الأجراس جمع جرس بالتحريك وهو الذى يعلق فى عنق البعير والذى يضرب
به أيضاً كذا فى القاموس . وقال الجزرى فى النهاية : فيه حديث لا تصحب الملائكة
رفقة فيها جرس هو الجملجل الذى يعلق على الدواب ، قيل إنما كرهه لأنه يدل
على أصحابه بصوته ، وكان عليه السلام يحب أن لا يعلم العدو به حتى يأتهم فجأة ،
وقيل غير ذلك انتهى .

قوله (لا تصحب الملائكة) أى ملائكة الرحمة لا الحفظة (رفقة) بضم أوله
أى جماعة ترافقوا ، وهى مثلثة الراء على ما فى القاموس . وقال النووى بكسر الراء
وضمها (فيها كلب) أى لغير الصيد والحراسة (ولا جرس) بزيادة لا للتأكيد .
قال الطيبي : جاز عطفه على قوله : فيها كلب وإن كان مثبتاً لأنه فى سياق النفي .
فى المغرب : الجرس بفتححتين ما يعلق بعنق الدابة وغيره فى صوت . قال النووى :
وسبب الحكمة فى عدم مصاحبة الملائكة مع الجرس أنه شبيه بالنواقيس أو لأنه
من المعاليق المنهى عنها لكراهة صوتها ، ويؤيده قوله : الجرس مزامير الشيطان ،

وفي الباب عن عُمرَ وعائشةَ وأم حبيبةَ وأمّ سلمةَ .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٢٦ - بابُ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

١٧٥٦ — حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أبي زيادٍ حدثنا الأخوصُ بنُ جَوَّابٍ

وهو مذهبا ومذهب مالك وهي كراهة تنزيه . وقال جماعة من متقدمي علماء الشام :
يكراه الجرس الكبير دون الصغير انتهى .

قلت : لفظ الحديث مطلق فيدخل فيه كل جرس كبير أو صغيراً فالتقييد بالجرس الكبير يحتاج إلى الدليل . وروى أبو داود في سننه قال : حدثنا علي بن سهل وإبراهيم بن الحسن قالوا أنبأنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عمر بن حفص أن عامر بن عبد الله قال : علي بن سهل بن الزبير أخبره أن مولاة لهم ذهبت بآبنة الزبير إلى عمر بن الخطاب وفي رجلها أجراس فقطعها عمر ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن مع كل جرس شيطاناً . قال المنذرى : مولاة لهم بمجولة ، وعامر بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر انتهى . وروى أيضاً عن بناة مولاة عبد الرحمن بن حيان الأنصاري عن عائشة قالت : بينما هي عندها إذ دخل عليها تجارية وعليها جلاجل يصوتن فقالت لا تدخلنها على إلا أن تقطعوا جلاجلها ، وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس . والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى .

قوله (وفي الباب عن عمر وعائشة وأم حبيبة وأم سلمة) أما حديث عمر فأخرجه أبو داود ، وأما حديث عائشة فأخرجه أيضاً أبو داود وتقدم لفظه ولفظ حديث عمر آنفاً . وأما حديث أم حبيبة فأخرجه أبو داود والنسائي . وأما حديث أم سلمة فأخرجه النسائي .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود .

(باب من يستعمل على الحرب)

أى من يجعل عاملاً وأميراً على الحرب .

عن أَبِي الْجَوْابِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشَيْنِ وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَلَى الْآخَرَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، وَقَالَ : إِذَا كَانَ الْقِتَالُ فَعَلِيٌّ . قَالَ : فَافْتَتَحَ عَلِيٌّ حِصْنًا فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً ، فَكَتَبَ مَعِيَ خَالِدٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشِي بِهِ ، فَقَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ الْكِتَابَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ ثُمَّ قَالَ : مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؟ قُلْتُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ وَإِنَّمَا أَنَا رَسُولٌ ، فَسَكَتَ .

وفي الباب عن ابنِ عمرَ .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْوَصِ بْنِ جَوَّابٍ . مَعْنَى قَوْلِهِ « يَشِي بِهِ » يَعْنِي النَّمِيمَةَ .

قوله (عن يونس بن أبي إسحاق) السبيعي أبي إسرائيل الكوفي صدوق يهيم قليلاً من الخامسة (عن أبي إسحاق) هو السبيعي .

قوله (بعث جيشين) وفي حديث بريدة عند أحمد : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليم (إذا كان القتال فعلي) وفي حديث بريدة : إذا التقيتم فعلي على الناس ، وإن افرقتما فكل واحد منكما على جند (قال فافتتح علي حصناً فأخذ منه جارية) وفي حديث بريدة : فلقينا بني زيد من أهل اليم فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية فاصطفي على امرأة من السبي لنفسه (يشي به) قال في القاموس : وشى به إلى السلطان وشياً ووشاية ثم وسعي انتهى (فقرأ الكتاب) وفي حديث بريدة : رفعت الكتاب فقرئ عليه (وإنما أنا رسول) وفي حديث بريدة : فقلت يا رسول الله هذا مكان العائد ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ففعلت ما أرسلت به .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) لينظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن غريب) في إسناده أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس .

٢٧ - باب ما جاء في الإمام

١٧٥٧ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ :
فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَمَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ
بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْنُولٌ عَنْهُمْ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ بَعْلِهَا وَهِيَ مَسْنُولَةٌ عَنْهُ ،
وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْنُولٌ عَنْهُ ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ
مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » .

ورواه عن البراء معنعناً . وقال في التقريب : اختلط بآخرة . وأما حديث برودة
عند أحمد ففي سنده أجلح الكندى وهو صدوق شيعى .

(باب ما جاء في الإمام)

قوله (ألا) للتثنية (كلكم راع وكلكم مسنول عن رعيته) الراعى هو الحافظ
المؤتمن الملتزم صلاح ماؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه .
والرعية كل من شمله حفظ الراعى ونظره (فالأمير الذى على الناس راع) فيمن
ولى عليهم (ومسئول عن رعيته) هل راعى حقوقهم أو لا (والرجل راع على
أهل بيته وهو مسئول عنهم) هل وفاهم حقهم من نحو نفقة وكسوة وحسن عشرة
(والمرأة راعية فى بيت بعلها) أى زوجها . وفى رواية للبخارى : المرأة راعية
على أهل بيت زوجها وولده أى بحسن تدبير المعيشة والنصح له والشفقة والأمانة
وحفظ نفسها وماله وأطفاله وأضيافه (هى مسئولة عنه) أى عن بيت زوجها
هل قامت بما عليها أو لا (والعبد راع على مال سيده) بحفظه والقيام بما يستحقه
عليه من حسن خدمته ونصحه . قال الخطابى : اشتركوا أى الإمام والرجل ومن
ذكر فى التسمية أى فى الوصف بالراعى ومعانيهم مختلفة ، فرعاية الإمام الأعظم
حياطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل فى الحكم ، ورعاية الرجل أهله سياسة لأمرهم
وإيصالهم حقوقهم ، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخدم والنصيحة

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي موسى .

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وحديث أبي موسى غير محفوظ
وحديث أنس غير محفوظ . ورواه إبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان بن
عيينة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى عن

للزوج في كل ذلك ، ورعاية الخادم حفظ ماتحت يده والقيام بما يجب عليه من
خدمته (ألا فلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) قال الطيبي في هذا الحديث :
إن الراعي ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك ، فينبغي أن
لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه ، وهو تمثيل ليس في الباب اللطف ولا أجمع
ولا أبلغ منه ، فإنه أجل أولاً ثم فصل وأتى بحرف التنبيه مكرراً . قال والفاء
في قوله : ألا فلكم جواب شرط محذوف ، وختم بما يشبه الفذلكة لإشارة إلى
استيفاء التفصيل . وقال غيره : دخل في هذا العموم المنفرد الذي لازوج له ولا
ولا خادم ولا ولد ، فإنه يصدق عايه أنه راع على جوارحه حتى يعمل المأمورات
ويجتنب المنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً ، لجوارحه وقواه وحواسه رعيته ، ولا
يلزم من الانصاف بكونه راعياً أن لا يكون مرعياً باعتبار آخر .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي موسى) أما حديث أبي هريرة
فأخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه : ما من راع إلا يسأل يوم القيامة أقام أمر
الله أم أضاعه . وأما حديث أنس فأخرجه ابن عدى والطبراني في الأوسط مثل
حديث ابن عمر المذكور وزاد في آخره فأعدوا للسألة جواباً ، قالوا وما جوابها ؟
قال أعمال البر . ذكره الحافظ في الفتح وقال في سنده حسن . ولابن عدى بسند
صحيح عن أنس : إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أو ضيعه . وأما
حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي في هذا الباب .

قوله (حديث ابن عمر حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود .

قوله (ورواه إبراهيم بن بشار الرمادي) بالفتح والتخفيف ومهملة نسبة إلى
رمادة قرية باليمن وبفسطين أبو إسحاق البصري ، حافظ ، له أوهام من العاشرة
(عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعري الكوفي ثقة يخطئ .

النبي صلى الله عليه وسلم أخبرني بذلك محمد عن إبراهيم بن يشار . قال محمد :
ورواه غير واحد عن سفيان عن يزيد بن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه
وسلم مرسلًا . وهذا أصح . قال محمد : وروى إسحاق بن إبراهيم عن معاذ
ابن هشام عن أبيه عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إِنَّ اللَّهَ سَائِلُ كُلِّ رَاغٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ » سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : هَذَا غَيْرُ
مُحْفُوظٍ ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .

قليلا من السادسة (عن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعري قيل اسمه عامر وقيل الحارث
ثقة من الثالثة (أخبرني بذلك) أي بما قلنا من أنه رواه إبراهيم بن يشار الرمادي الخ
وهذا قول الترمذي (محمد) هو محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله (عن إبراهيم بن
يشار) وفي النسخة الاحدية وغيرها ابن إبراهيم بن يشار بلفظ : ابن مكان عن
وهو غلط (قال محمد) يعني البخاري رحمه الله (ورواه غير واحد عن سفيان عن يزيد
ابن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا) أي لم يذكروا أبا بردة وأبا موسى
الأشعري (وهذا أصح) لأنه رواه كذلك مرسلًا غير واحد من أصحاب ابن عينة .
وأما رواية إبراهيم بن يشار الرمادي عن ابن عينة متصلًا فهي وهم منه . قال
الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته : قال البخاري : يهمل في الشيء بعد الشيء ،
وهو صدوق . وقال أيضاً : قال لي إبراهيم الرمادي حدثنا ابن عينة عن يزيد عن
أبي بردة عن أبي موسى : كلّم راع . قال أبو أحمد ابن عدي وهو وهم كان ابن عينة
يرويه مرسلًا . قال ابن عدي : لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره
البخاري وباقي حديثه مستقيم وهو عندنا من أهل الصدق ، انتهى . (قال محمد)
هو البخاري رحمه الله (وروى إسحاق بن إبراهيم) المعروف بابن راهويه المروزي
(عن الحسن) هو البصري .

٢٨ - بابُ ما جاء في طاعة الإمام .

١٧٥٨ - حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن يوسف حدثنا يونس

ابن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن أم الحصين الأحمسية قالت :
سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يخطُبُ في حَجَّةِ الوداعِ وعليه بُردٌ قد
التفّع به مِنْ تَحْتِ إبطِهِ قالتُ : وأنا أنظرُ إلى عَضَلَةِ عَضْدِهِ تَرْتَجُّ سَمْعَتَهُ
يقولُ : « يا أيها الناسُ : اتقُوا اللهَ وإن أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ
فاسمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا ما أَمَرَ لَكُمْ كِتَابَ اللهِ » .

وفي الباب عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب بن سارية .

(باب ما جاء في طاعة الإمام)

قوله (حدثنا محمد بن يحيى) هو الإمام الذهلي (عن العيزار) بفتح أوله
وسكون التحتانية بعدها زاي وآخره راء (بن حريث) العبدى الكوفى ثقة من
الثالثة (عن أم الحصين الأحمسية) صحابية شهدت حجة الوداع .

قوله (وعليه برد قد التفّع به) أى التحف به (وأنا أنظر إلى عضلة عضده)
العضلة محرّكة فى البدن كل لحمة صلبة مكتمنة ومنه عضلة الساق كذا فى النهاية (ترتج)
أى تهتز وتضطرب (وإن أمر عليكم) بصيغة المجهول من باب التفعيل أى جعل
أميراً (عبد حبشى مجدع) بتشديد الدال المفتوحة أى مقطوع الأنف والأذن
(فاسمعوا له وأطيعوا) فيه حث على المداراة والموافقة مع الولاة ، وعلى التحرز
عما يثير الفتنة ويؤدى إلى اختلاف الكلمة (ما أقام لكم كتاب الله) أى حكمه
المشتمل على حكم الرسول . قال فى الجمع : فإن قيل شرط الإمام الحرية والقرشية
وسلامة الأعضاء ، قلت : نعم لو انعقد بأهل الحل والعقد ، أما من استولى بالغلبة
تحرّم مخالفته وتنفذ أحكامه ولو عبداً أو فاسقاً مسلماً . وأيضاً ليس فى الحديث
أنه يكون إماماً بل يفرض إليه الإمام أمر من الأمور انتهى .

قوله (وفى الباب عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب بن سارية) أما حديث أبي هريرة

هذا حديث حسن صحيح . قد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أُمِّ حُصَيْنٍ .

٢٩ - باب ما جاء لاطاعة المخلوق في معصية الخالق

١٧٥٩ — حدثنا قتيبةٌ حدثنا الليثُ عن عبيدِ اللهِ بنِ عمرٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم : « السَّمْعُ والطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ » .

فأخرجه الشيخان . وأما حديث عراب بن سارية فأخرجه الترمذى في باب الاخذ بالسنة واجتناب البدعة من أبواب العلم وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

(باب ما جاء لاطاعة المخلوق في معصية الخالق)

قوله (السمع) الاولى الامر بإجابة أقوالهم (والطاعة) لأوامرهم وأفعالهم (على المرء المسلم) أى حق وواجب عليه (فيما أحب وكره) أى فيما وافق غرضه أو خالفه (ما لم يؤمر) أى المسلم من قبل الإمام (بمعصية) أى بمعصية الله (فإن أمر) بضم الهمزة (فلا سمع عليه ولا طاعة) تجب بل يحرم إذ لاطاعة المخلوق في معصية الخالق . وفيه أن الإمام إذا أمر بمندوب أو مباح وجب . قال المطهر : يعنى سمع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافق بشرط أن لا يأمره بمعصية ، فإن أمره بها فلا تجوز طاعته ، ولكن لا يجوز له محاربة الإمام . وقال النووي فى شرح مسلم : قال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : لا ينزعزل الإمام بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه لذلك ، بل يجب وعظه وتخويله ، للأحاديث الواردة فى ذلك . قال القاضى : وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد فى هذا الإجماع وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بنى أمية وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الاول على الحجاج مع ابن الأشعث ، وتاول

وفي الباب عن عليٍّ وعمران بن حصين والحكم بن عمرو والغفاري .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ

٣٠ - باب ما جاء في كراهية

التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ ، وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ

١٧٦٠ - حدثنا أبو كريبٍ حدثنا يحيى بن آدم عن قطبة بن عبد

العزيز عن الأعمش عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التحريش بين البهائم » .

هذا القائل قوله : أن لا تنازع الأمر أهله في أئمة العدل ، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر . قال القاضي : وقيل إن هذا الخلاف كان أولاً ، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم انتهى .

قوله (وفي الباب عن علي وعمران بن حصين والحكم بن عمرو والغفاري) أما حديث علي فأخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه . وأما حديث عمران ابن حصين والحكم بن عمرو الغفاري فأخرجه البزار . قال الحافظ في الفتح : وعند البزار في حديث عمران بن حصين والحكم بن عمرو الغفاري : لاطاعة في معصية الله وسنده قوى انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والذسائي وابن ماجه ، كذا في الجامع الصغير .

(باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه)

قوله (وعن قطبة بن عبد العزيز) بن سياه بكسر مهملة وبخفة مشاء تحتية وبهاء منونة بالصرف وتركه الاسدي الكوفي صدوق من الثامنة (عن أبي يحيى) القتات الكوفي اسمه زاذان ، وقيل دينار ، وقيل مسلم ، وقيل يزيد ، وقيل زبان ، وقيل عبد الرحمن ، لين الحديث من السادسة .

قوله (عن التحريش بين البهائم) هو الإغراء وتهيج بعضها على بعض كما يفعل

١٧٦١ — حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن
 سُفْيَانَ عن الْأَعْمَشِ عن أَبِي يَحْيَى عن مُجَاهِدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 نَهَى عن التَّخْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ » وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عن ابنِ عَبَّاسٍ . وَيُقَالُ
 هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ قُطَيْبَةَ ، وَرَوَى شَرِيكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عن الْأَعْمَشِ
 عن مُجَاهِدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ
 عن أَبِي يَحْيَى . وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ عن الْأَعْمَشِ عن مُجَاهِدٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

وفي الباب عن طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعِكْرَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ .

١٧٦٢ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حدثنا رَوْحٌ عن ابنِ جُرَيْجٍ عن أَبِي
 الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عن الوَسْمِ
 فِي الْوَجْهِ وَالضَّرْبِ » .

بين الجمال والكباش والديوك وغيرها . ووجه النهي أنه إيلام للحيوانات وإلحاق
 لها بدون فائدة بل مجرد عبث ، وحديث ابن عباس هذا أخرجه أبو داود .
 قوله (هذا أصح من حديث قطبة) أي حديث سُفْيَانَ الْمُرْسَلِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ
 قُطَيْبَةَ الْمُتَّصِلِ ، لِأَنَّ سُفْيَانَ أَحْفَظُ وَأَتَقَنُ مِنْ قُطَيْبَةَ .

قوله (وفي الباب عن طلحة وجابر وأبي سعيد وعكراش بن ذؤيب) أما حديث
 جابر فأخرجه الترمذي في هذا الباب وله حديث آخر أخرجه أبو داود عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه بجمار قد وسم في وجهه فقال : أما بلغكم أني لعنت
 من وسم البهيمة في وجهها أو ضربها في وجهها ، فمنى عن ذلك . وأما حديث
 طلحة وأبي سعيد وعكراش بن ذؤيب فليُنظر من أخرجه .

قوله (حدثنا روح) هو ابن عبادة .

قوله (نهى عن الوسم في الوجه) كاه من السمة وهي العلامة بنحو كي فيحرم

هذا حديث حسن صحيح.

٣١ - باب ما جاء في حد بلوغ الرجل

ومتى يفرض له

١٧٦٣ - حدثنا محمد بن الوزير الواسطي حدثنا إسحاق بن يوسف عن سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « عُرِضْتُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش وأنا ابن أربع عشرة فلم يقبلني ، ثم عُرِضْتُ عليه من قاتل في جيش وأنا ابن خمس عشرة فقبلني » .

قال نافع فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال : هذا حد

وسم الآدمي وكذا غيره في وجهه على الأصح ويجوز في غيره (والضرب) أى في الوجه من كل حيوان محترم فيحرم ولو غير آدمي ، لأنه يجمع المحاسن ولطيف يظهر فيه أثر الضرب . قال النووي : وأما الضرب في الوجه فمنهى عنه في كل الحيوان المحترم من الآدمي والحمار والخيول والإبل والبغال والغنم وغيرها لكنه في الآدمي أشد لأنه يجمع المحاسن مع أنه لطيف لأنه يظهر فيه أثر الضرب وربما شانه وربما أذى بعض الحواس . قال : وأما الوسم في الوجه فمنهى عنه بالإجماع . وأما وسم غير الوجه من غير الآدمي بجائر بلا خلاف عندنا لكن يستحب في نعم الزكاة والجزية ولا يستحب في غيرها ولا ينهى عنه انتهى باختصار . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

(باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له)

أى متى يقدر له من بيت المال رزق له

قوله (حدثنا محمد بن وزير الواسطي حدثنا إسحاق بن يوسف عن سفيان) هو الثوري كما صرح به الترمذي في آخر الباب وتقدم هذا الحديث بسنده ومثته في باب حد بلوغ الرجل والمرأة من أبواب الأحكام وتقدم هناك شرحه .

ما بين الصَّغِيرِ والكَبِيرِ ، ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ بَلَغَ الْخُمْسَ عَشْرَةَ .

١٧٦٤ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُهَرَّحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ : هَذَا حَدُّ مَا بَيْنَ الذَّرِيَّةِ الْمُقَاتِلَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ .

حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ .

٣٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دِينَ

١٧٦٥ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ

قوله (ثم كتب أن يفرض لمن بلغ الخمس عشرة) وفي رواية البخاري في الشهادات : وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة . قال الحافظ : أي يقدروا لهم رزقاً في ديوان الجند ، وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويفرق على مستحقه .

(بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دِينَ)

قوله (أنه قام) أي واعظاً (فيهم) أي في أصحابه (أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال) قال القاري : الواو لمطلق الجمع ، ولعل فيه الإشارة إلى أن الجهاد مع الإيمان أفضل أعمال القلب ، ولا يشكل بما عليه الجمهور من أن الصلاة أفضل الأعمال لاختلاف الحثيئين ، فالصلاة أفضل لمداومتها والجهاد أفضل لمشفقته لاسيما الجهاد يستلزم الصلاة وإلا لافضيلة له انتهى (أرايت) أي

فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 نَعَمْ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ ، ثُمَّ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَيْفَ قُلْتَ ؟ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْكْفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ ، فَإِنَّ جِبْرَائِيلَ
 قَالَ لِي ذَلِكَ » .

أخبرني (إن قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أى استشهدت (يكفر) على بناء المفعول ،
 والاستفهام مقدر ، أى أيمحو الله عني خطاياي ؟ (وأنت صابر) أى غير جزع
 (محتسب) أى طالب للأجر والثوبة لا للرياء والسمعة (مقبل) أى على العدو
 (غير مدبر) أى عنه ، وهو تأكيد لما قبله . وقال النووي : لعله احتراز عن
 يقبل في وقت ويدبر في وقت ، والمحتسب هو المخلص لله تعالى ، فإن قاتل لعصية
 أو لآخذ غنيمة أو لصيت أو نحو ذلك فليس له هذا الثواب ولا غيره (ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت) فقال : (أَرَأَيْتَ) أى قلت أَرَأَيْتَ ،
 أو معناه كيف قلت ؟ أعد القول والسؤال ، فقال : أَرَأَيْتَ (أيكفر عني خطاياي) ؟
 بهمزة الاستفهام هنا أى يمحى (نعم وأنت صابر) أى نعم إن قلت والحال أنك
 صابر (إلا الدين) استثناء منقطع ويجوز أن يكون متصلاً أى الدين الذى لا ينوى
 أدائه قاله القارى . وقال التوربشتى : أراد بالدين هنا ما يتعلق بذمته من حقوق
 المسلمين إذ ليس الدائن أحق بالوعيد والمطالبة منه من الجاني والغاصب والخائن
 والسارق . وقال النووي : فيه تنبيه على جميع حقوق الآدميين وأن الجهاد والشهادة
 وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الآدميين وإنما يكفر حقوق الله تعالى
 (فإن جبريل قال لي ذلك) أى إلا الدين . قال الطيبي فإن قلت : كيف قال
 صلى الله عليه وسلم كيف قلت وقد أحاط بسؤاله علماً وأجابه بذلك الجواب ؟
 قلت : يسأل ثانياً ويحييه بذلك الجواب ويعلق به إلا الدين استدراكاً بعد إعلام
 جبريل عليه السلام بإياه صلوات الله وسلامه عليه .

وفي الباب عن أنس ومحمد بن جحش وأبي هريرة .
هذا حديث حسن صحيح .

وروى بعضهم هذا الحديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا . وروى يحيى بن سعيد الأنصاري وغير واحد نحو هذا عن سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أصح من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة .

٣٣ - باب ما جاء في دفن الشهداء

١٧٦٦ — حدثنا أزهر بن مروان البصري حدثنا عبد الوارث بن سعيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أبي الدهماء عن هشام بن عمار

قوله (وفي الباب عن أنس ومحمد بن جحش وأبي هريرة) أما حديث أنس فأخرجه الترمذي في باب ثواب الشهيد . وأما حديث محمد بن جحش فأخرجه النسائي في التغليظ في الدين والطبراني في الأوسط والحاكم وقال صحيح الإسناد . وأما حديث أبي هريرة فليُنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

(باب ما جاء في دفن الشهداء)

قوله (حدثنا أزهر بن مروان البصري) الرقاشي بتخفيف القاف والشين المعجمة الزواء بنون وواو مثقلة ، لقبه فريخ بالخاء المعجمة صدوق من العاشرة (عن أيوب) هو ابن أبي تيممة السخثياني (عن حميد بن هلال) العدوي كنيته أبو نصر البصري ثقة عالم ، توقف فيه ابن سيرين لدخوله عمل السلطان من الثالثة (عن أبي الدهماء) بفتح المهملة وسكون الهاء والمد ، اسمه قرفة بكسر أوله وسكون الراء بعدها فاء ، ابن بهيس بموحدة ومضغراً العدوي بصري ثقة من الثالثة

قال : « شَكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَرَاحَاتُ يَوْمَ أَحَدٍ
فَقَالَ احْفَرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَحْسِنُوا وَادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ
وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا . فَمَاتَ أَبِي فَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيَّ رَجُلَيْنِ » .
وفي البابِ عن خَبَّابٍ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ .

(عن هشام بن عامر) بن أمية الأنصاري النجاري صحابي يقال كان اسمه أولا
شهاباً فغيره النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجراحات يوم أحد) وفي رواية
أبي داود : جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا :
أصابنا قرح وجهه فكيف تأمرنا ؟ وفي رواية النسائي شكونا إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقلنا يا رسول الله الحفر علينا لئلا يكون لإنسان شديد
(فقال احفروا) بهمة وصل من باب ضرب (وأوسعوا) بقطع الهمة
(وأحسنوا) أي أحسنوا إلى الميت في الدفن ، قاله في الأزهار . وقال زين العرب
تبعا للمظهر أي اجعلوا القبر حسنا بتسوية قعره ارتفاعا وانخفاضاً وتهيته من التراب
والقذاة وغيرهما . وزاد أبو داود في رواية النسائي : وأعمقوا ، قال في القاموس :
أعمق البئر جعلها عميقة ، وفيه دليل على مشروعية لإعماق القبر . وقد اختلف
في حد الإعماق ، فقال الشافعي : قامة . وقال عمر بن عبد العزيز : إلى السرة .
وقال مالك : لاحد لإعماقه . وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب
أنه قال : أعمقوا القبر إلى قدر قامة وبسطة قاله في النيل (وادفنوا الاثنين والثلاثة)
بالنصب أي من الأموات (في قبر واحد) فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد
ولكن إذا دعت إلى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة (وقدموا أكثرهم قرآنًا)
أي إلى جدار اللحد ليكون أقرب إلى الكعبة ، وفيه إرشاد إلى تعظيم المعظم علماً
وعملاً حياً وميتاً (فمات أبي) أي عامر ، وهو قول هشام (فقدم بين يدي
رجلين) ولفظ النسائي : وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد .

قوله (وفي الباب عن خباب وجابر وأنس) أما حديث خباب فأخرجه
أحمد في مسنده . وأما حديث جابر فأخرجه الترمذي في باب ترك الصلاة على الشهيد

هذا حديث حسن صحيح .

وروى سفيان وغيره هذا الحديث عن أيوب عن حميد بن هلال
عن هشام بن عامر . وأبو الدَّهَمَاءُ اسْمُهُ قِرْفَةُ بْنُ بُهَيْسٍ .

٣٤ - باب ما جاء في المشورة

١٧٦٧ - حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن
مُرَّةَ عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : « لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ وَجِيَءٌ
بِالْأَسَارَى ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ
الْأَسَارَى ؟ وَذَكَرَ قِصَّةَ طَوِيلَةً » .

وأخرجه أيضاً البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه . وأما حديث أنس
فأخرجه الترمذى فى باب قتلى أحد ، وذكره حمزة وأخرجه أيضاً أبو داود .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى
وابن ماجه .

(باب ما جاء فى المشورة)

قال فى الجمع : المشورة بضم معجمة وسكون واو ، وبسكون معجمة وفتح
واو لغتان ، وقال فى القاموس : أشار لى به بكذا أمره به وهى الشورى والمشورة
مفعلة لا مفعولة ، واستشاره طلب منه المشورة انتهى . وقال الحافظ فى الفتح :
المشورة بفتح الميم وضم المعجمة وسكون الواو ، وبسكون المعجمة وفتح الواو
لغتان ، والأولى أرجح انتهى .

قوله (عن أبى عبيدة) قال فى التقريب : أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود
مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، ويقال اسمه عامر كوفى ثقة من كبار
الثالثة ، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه انتهى .

قوله (وجيء بالأسارى) بضم الهمزة جمع أسرى وهو جمع أسير (قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقولون فى هؤلاء الأسارى ؟ وذكر قصة طويلة)

كذا أورده الترمذى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود مختصراً بغير ذكر
القصة وأورده البغوى مطولاً عنه قال : لما كان يوم بدر وجىء بالأسارى قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تقولون فى هؤلاء ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله
قومك وأهلك استبقهم واستأن بهم لعل الله أن يتوب عليهم ، وخذ منهم فدية
تكون لنا قوة على الكفار . وقال عمر : يا رسول الله كذبوك وأخرجوك فدهمهم
نضرب أعناقهم ، مكن علياً من عقيل فيضرب عنقه ، ومكن حمزة من العباس
فيضرب عنقه ، ومكنى من فلان نسيب لعمر فأضرب عنقه ، فإن هؤلاء أئمة الكفر .
وقال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله أنظر وادياً كثير الخطب فأدخلهم فيه
ثم اضرمه عليهم ناراً ، فقال له العباس : قطعت رحلك . فسكت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يجبه ، ثم دخل ، فقال ناس يأخذ بقول أبي بكر ، وقال
ناس يأخذ بقول عمر ، وقال ناس يأخذ بقول ابن رواحة ، ثم خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله ليلين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللين
ويشد قلوب رجال حتى تكون أشد من الحجارة ، وإن مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم
قال « فمن تبعني فإنه منى ومن عصانى فإنك غفور رحيم ، ومثلك يا أبا بكر مثل عيسى
قال « إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ، ومثلك
يا عمر مثل نوح قال « رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ، ومثلك يا عبد الله
ابن رواحة كمثل موسى قال « ربنا اطهرنا على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا
حتى يروا العذاب الآليم ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اليوم أنتم عالة
فلا يفلتن أحد منهم إلا بفداء أو ضرب عنق ، قال عبد الله بن مسعود : إلا سهيل
بن بيضاء فإنه سمعته يذكر الإسلام ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :
فما رأيته فى يوم أخوف أن تقع على الحجارة من السماء من ذلك اليوم حتى قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا سهيل بن بيضاء . قال ابن عباس : قال عمر بن
الخطاب : فبوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت
وأخذ منهم الفداء ، فلما كان من الغد جئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر قاعدان يبكيان ، فقلت يا رسول الله أخبرنى من أى شيء تبكى أنت
وصاحبك ، فإن وجدت بكاء بكيت ، وإن لم أجد بكاء تبكيت لبكائكما ؟ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبكى على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض
على عذابهم أدنى من هذه الشجرة ، لشجرة قريبة من نبي الله صلى الله عليه وسلم ،

وفي الباب عن عمر وأبي أيوب وأنس وأبي هريرة .

هذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه .

ويروى عن أبي هريرة قال : « ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه

من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

فأنزل الله عز وجل عليه : ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ، الآية .

وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يشاور أصحابه ، قال الله تعالى : « وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله » ، وقال « وأمرهم شورى بينهم » . واختلفوا في أمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يشاور أصحابه ، فقالت طائفة : في مكائد الحروب وعند لقاء العدو تطيباً لنفوسهم وتأليفا لهم على دينهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم وإن كان الله أغناه عن رأيهم بوجيه ، روى هذا عن قتادة والربيع وابن إسحاق . وقالت طائفة : فيما لم يأت به وحى لبيّن صواب الرأى . وروى عن الحسن والضحاك قالا : ما أمر الله نبيه بالمشارة لحاجته إلى رأيهم وإنما أراد أن يعلم ما في المشورة من الفضل . وقال آخرون : إنما أمر بها مع غناه عنهم لتدبيره تعالى له وسياسته إياه ليستن به من بعده ويقعدوا به فيما ينزل بهم من النوازل . وقال الثوري : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستشارة في غير موضع ، استشارة أبا بكر وعمر رضى الله عنهما في أسارى بدر وأصحابه يوم الحديبية .

قوله (وفي الباب عن عمر وأبي أيوب وأنس وأبي هريرة) أما حديث عمر فأخرجه مسلم في باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم ، وأخرجه أبو داود في باب فداء الأسير بالمال . وأما حديث أبي أيوب وحديث أنس فليُنظر من أخرجهما ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى في أثناء حديث في باب معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (هذا حديث حسن) تحسينه اشواهدة وإلا فهو منقطع كما صرح به

٣٥ - باب ما جاء لا تُفَادَى جيفة الأسير

١٧٦٨ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو أحمد حدثنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : « أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم » .

الترمذي بعد (ويروى عن أبي هريرة قال : ما رأيت أحداً أكثر مشورة الخ) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث : رجاله ثقات إلا أنه منقطع .

(باب ما جاء لا تفادى جيفة الأسير)

الجيفة جثة الميت إذا أنتن ، قاله في النهاية والمراد أنه لا تباع ولا تبادل جثة الأسير بشيء من المال .

قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي ليلى) اسمه محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى (عن الحكم) هو ابن عتيبة .

قوله (فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم) فيه دليل على أنه لا يجوز بيع جيفة المشرك ، وإنما لا يجوز بيعها وأخذ الثمن فيها لأنها ميتة لا يجوز تملكها ولا أخذ عوض عنها ، وقد حرم الشارع ثمنها وثمن الأصنام في حديث جابر . وقد عقد البخاري في صحيحه باباً بلفظ : طرح جيف المشركين في البئر ولا يؤخذ لهم ثمن ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على أبي جهل ابن هشام وغيره من قریش . وفيه فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر فآلقوا في بئر .

قال الحافظ : قوله : ولا يؤخذ لهم ثمن أشار به إلى حديث ابن عباس : أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم ، أخرجه الترمذي وغيره . وذكر ابن إسحاق في المغازي : أن المشركين سألو النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم جسد نوفل بن عبد الله بن المغيرة وكان اقتحم الخندق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حاجة لنا بشمعه ولا جسده ، فقال ابن هشام : بلغنا عن الزهري أنهم بذلوا فيه عشرة آلاف . وأخذه من حديث

هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ . وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ
ابنُ أَرْطَاةٍ أَيْضًا عَنْ الْحَكَمِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ
حَنْبَلٍ يَقُولُ : ابْنُ أَبِي لَيْلَى لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : ابْنُ
أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ وَلَكِنْ لَا يُعْرَفُ صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ وَلَا أَرَوَى عَنْهُ
شَيْئًا . وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ صَدُوقٌ فَقِيهٌ وَرُبَّمَا يَهْمُ فِي الْإِسْنَادِ .

١٧٦٩ — حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ قَالَ : فَقَهَاؤُنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ .

الباب من جهة أن العادة تشهد أن أهل قتلى بدر لو فهموا أنه يقبل منهم فداء
أجسادهم لبذلوا فيها ما شاء الله ، فهذا شاهد لحديث ابن عباس وإن كان إسناده
غير قوى انتهى .

قوله (ابن أبي ليلى لا يحتج بحديثه الخ) قال الحافظ في التقریب : محمد بن
عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن صدوق سيء
الحفظ جداً من السابعة انتهى . (قال فقهاؤنا ابن أبي ليلى) قال الحافظ في تهذيب
التهذيب : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان سيء الحفظ مضطرب الحديث ،
كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه . وقال أبو حاتم عن أحمد بن يونس :
ذكره زائدة فقال : كان أفقه أهل الدنيا (وعبد الله بن شبرمة) بضم المعجمة
وسكون الموحدة وضم الراء ابن العافيل بن حسان الضبي أبو شبرمة الكوفي القاضي
ثقة فقيه من الخامسة ، قاله الحافظ في التقریب : وقال في تهذيب التهذيب : كان
الثوري إذا قيل له من مفتيكم يقول : ابن أبي ليلى وابن شبرمة ، وكان ابن شبرمة
عفيفاً حازماً عاقلاً فقيهاً يشبه النساك ثقة في الحديث شاعراً حسن الخلق جواداً .
وقال محمد بن فضيل عن أبيه : كان ابن شبرمة ومغيرة والحارث العكلي والقعقاع
ابن يزيد وغيرهم يسمرون في الفقه فربما لم يقوموا إلى الفجر . وقال ابن حبان :
كان ابن شبرمة من فقهاء أهل العراق .

٣٦ - باب ما جاء في الفرار من الزحف

١٧٧٠ - حدثنا ابن أبي عمَرَ حدثنا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : « بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاخْتَبَأْنَا بِهَا وَقُلْنَا هَلَكْنَا ، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الْفَرَارُونَ ، قَالَ : بَلَى أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فِئْتُكُمْ » .

(باب ما جاء في الفرار من الزحف)

أى من الجهاد ولقاء العدو في الحرب ، والزحف الجيش يزحفون إلى العدو أى يمشون يقال زحف إليه زحفاً إذا مشى نحوه كذا في النهاية .

قوله (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية) قال في النهاية : السرية طائفة من الجيش يبلغ أخصارها أربعائة تبعث إلى العدو ، وجعها السرايا ، سمو بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشيء السرى النفيس ، وقيل : سمو بذلك لأنهم ينفذون سرراً وخفية وليس بالوجه لأن لام السر راء وهذه ياء انتهى . (لخاص الناس) بإهمال الحاء والصاد أى جالوا جولة يطلبون الفرار قاله في النهاية . وفي المراقبة للقارى : أى مالوا عن العدو ملتجئين إلى المدينة ومنه قوله تعالى « ولا يجردون عنها محيصاً ، أى مهرباً ، ويؤيد هذا المعنى قول الجوهري : حاص عنه عدل وحاد ، وفي الفائق : حاص حيصه أى إنكرف وانهزم انتهى . (فاخترنا بها) أى في المدينة حياء ، وفي بعض النسخ فاخترنا بها (وقلنا) أى في أنفسنا أو لبعضنا (هلكنا) أى عصينا بالفرار ، ظناً منهم أن مطلق الفرار من الكبار . وفي رواية أبي داود : لخاص الناس حيصه فكنت فيمن حاص ، فلما برزنا قلنا كيف نصنع وقد فررنا من الزحف وبؤنا بالغضب ؟ قلنا ندخل المدينة فنثبت فيها لنذهب ولا يرانا أحد ، قال فدخلنا فقلنا : لو عرضنا أنفسنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن كانت لنا توبة أفنا وإن كان غير ذلك ذهبنا ، قال فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قلنا إليه فقلنا نحن

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد .
ومعنى قوله : فحاص الناس حيصة يعني أنهم فروا من القتال . ومعنى
قوله : بل أنتم العسكارون ، والعسكار الذى يفر إلى إمامه لينصره ليس
يريد الفرار من الزحف .

٣٧ - باب

١٧٧١ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن
الأسود بن قيس قال : سمعت نبيحاً العنزي يحدث عن جابر بن عبد الله
قال : « لما كان يوم أحد جاءت عمتي بأبي لقدفنه في مقابرنا ، فنأدى

الفرارون الخ (قال بل أنتم العسكارون) أى أنتم العائدون إلى القتال والعاطفون ،
يقال عكرت على الشيء إذا عطف عليه وانصرفت إليه بعد الذهاب عنه . قال
الأصمعى : رأيت أعرابياً يفلئ ثيابه فيقتل البراغيث ويترك القمل ، فقلت لم تصنع
هذا ؟ قال أقتل الفرسان ثم أعكر على الرجالة (وأنا فشتكم) فى النهاية : الفئة
الجماعة من الناس فى الأصل والطائفة التى تقوم وراء الجيش ، فإذا كان عليهم خوف
أو هزيمة التجأوا إليه انتهى . وفى الفائق : ذهب النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله :
« وأنا فشتكم » إلى قوله تعالى « أو متحيزاً إلى فئة » يمد بذلك عذرهم فى الفرار ،
أى تحيزتم إلى فلا حرج عليكم .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود وابن ماجه .

(باب)

قوله (عن الأسود بن قيس) العبدى ويقال البجلي الكوفى يكنى أبا قيس ثقة
من الرابعة (سمعت نبيحاً العنزي) قال فى التقريب نبيح بمهمله مصغراً ابن عبد الله
العنزي بفتح المهمله والنون ثم زأى أبو عمر الكوفى مقبول من الثالثة انتهى .

قوله (جاءت عمتى) عمة جابر هذه فاطمة بنت عمرو بن حرام الانصارى كما

مُنَادَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رُدُّوا الْقَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهَا .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

في المراقبة (بأبى) الباء للتعدية (لندفنه في مقابرنا) أى فى المدينة (ردوا القتلى) جمع القتل وهو المقتول أى الشهداء (إلى مضاجعها) أى مقادلتهم ، والمعنى لا تنقلوا الشهداء من مقادلتهم بل ادفنوهم حيث قتلوا . قال القارى : وكذا من مات فى موضع لا ينقل إلى بلد آخر ، قاله بعض علمائنا . وقال فى الأزهار : الأمر فى قوله صلى الله عليه وسلم : ردوا القتلى للوجوب ، وذلك أن نقل الميت من موضع إلى موضع يغلب فيه التغير حرام ، وكان ذلك زجراً عن القيام بذلك والإقدام عليه ، وهذا أظهر دليل وأقوى حجة فى تحريم النقل وهو الصحيح نقله السيد ، والظاهر أن نهى النقل محتص بالشهداء لأنه نقل ابن أبى وقاص من قصره إلى المدينة بحضور جماعة من الضحابة ولم ينكروا ، والأظهر أن يحمل النهى على نقلهم بعد دفنهم لغير عذر ، ويؤيده لفظ « مضاجعهم » ، ولعل وجه تخصيص الشهداء قوله تعالى : « قل لو كنتم فى بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم » ، وفيه حكمة أخرى وهو اجتماعهم فى مكان واحد حياة وموتاً وبعثاً وحشراً ، ويتبرك الناس بالزيارة إلى مشاهدهم ، ويكون وسيلة إلى زيارة جبل أحد حيث قال عليه الصلاة والسلام : أحد جبل يحبنا ونحبه ، انتهى كلام القارى .

وقال الحافظ فى الفتح : اختلف فى جواز نقل الميت من بلد إلى بلد فقيل يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعريضه لهتك حرمة ، وقيل يستحب . والاولى تنزيل ذلك على حالتين ، فالمتنع حيث لم يكن هناك غرض راجح كالدفن فى البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة فى ذلك فقد تبلغ التحريم والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل ، كما نص الشافعى على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة كمكة وغيرها والله أعلم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائ وابن ماجه والدارمى .

٣٨ - بابُ ماجاءَ في تَلَقَّى الغَائِبِ إِذَا قَدِمَ

١٧٧٢ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ وسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : « لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ خَرَجَ النَّاسُ يَتَلَقَّوْنَهُ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، قَالَ السَّائِبُ : فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ وَأَنَا غُلَامٌ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٣٩ - بابُ ماجاءَ في النَّيِّ

١٧٧٣ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرَ وَبْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ

(باب ماجاء في تلقى الغائب إذا قدم)

قوله (لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك) أى من غزوة تبوك وهى مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق ، ويقال بين المدينة وبينها أربع عشرة مرحلة ، والمشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ، ومن صرفها أراد الموضع كذا فى الفتح (يتلقونه إلى ثنية الوداع) موضع بالمدينة سميت بها لأن من سافر كان يودع ثمة ويشيع إليها . والثنية ما ارتفع من الأرض وقيل الطريق فى الجبل (فخرجت مع الناس وأنا غلام) وفى رواية البخارى : خرجت مع الغلمان إلى ثنية الوداع .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى فى باب استقبال الغزاة وغيره ، وأخرجه أبو داود فى الجهاد .

(باب ماجاء فى النِّيِّ)

قال الجزرى فى النهاية النِّيُّ ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد . وأصل النِّيِّ الرجوع ، يقال فاء نِيءَ فئمةً وفيوماً كأنه كان فى الأصل لهم فرجع إليهم ، ومنه قيل للظل الذى يكون بعد الزوال فى أنه لأنه يرجع من جانب

شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بَحْيِلٍ وَلَا رِكَابٍ ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِصًا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

الغرب إلى جهة المشرق . وقال : الغنيمة ما أصيب من أموال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيول والركاب ، يقال : غنمت أغنم غنما وغنيمة والغنائم جمعها ، والغنائم جمع مغنم ، والغنم بالضم الاسم وبالفتح المصدر ، والغنم أخذ الغنيمة والجمع الغانمون انتهى .

قوله (عن مالك بن أوس بن الحدثان) بفتح المهملة والمثلثة النصرية بانون المدنى له رؤية وروى عن عمر ، قاله في التقريب (مما لم يوجف المسلمون عليه) في النهاية : الإيجاف سرعة السير وقد أوجف دابته يوجفها بإيجافاً إذا حثها انتهى . (بخيل ولا ركاب) قال في القاموس : الركاب ككتاب الإبل واحدها راحلة ج ككتب وركابات وركائب انتهى (فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصاً) كذا في نسخ الترمذى بالتذكير ، وفي رواية للبخارى خالصة بالتأنيث وهو الظاهر ، وفي رواية أخرى له خاصة (ثم يجعل ما بقى في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله) الكراع بالضم : اسم لجميع الخيل كذا في النهاية . والعدة ما أعد للحوادث أهبة وجهازاً للغزو . وقال الحافظ : وهذا لا يعارض حديث عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم توفي ودرعه مرهونة على شعير لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لأهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه إلى إخراج شيء منه فيخرجه فيحتاج إلى أن يعوض من يأخذ منها عوضه فلذلك استدان انتهى . وقال السيوطي لا يعارضه خبر أنه كان لا يدخر شيئاً لعد لأن الادخار لنفسه وهذا غيره . وقال النووي : في هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة وجواز الادخار للعيال وأن هذا لا يقدح في التوكل ، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قريته كما جرى للنبي صلى الله عليه وسلم . وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره

هذا حديث حسن صحيح .

أبواب اللباس

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال

١٧٧٤ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عبد الله بن نُمَيْرٍ حدثنا

عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ عن نَافِعٍ عن سَعِيدِ بنِ أَبِي هِنْدٍ عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبُ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأُحِلَّ لِإِنَائِهِمْ » .

لقوت عياله فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يحز بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر ، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر ، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء ، وعن قوم : لإباحته مطلقاً انتهى .

واختلف العلماء في مصرف النية فقال مالك : النية والخمس سواء ، يجعلان في بيت المال ويعطى الإمام أقارب النبي صلى الله عليه وسلم بحسب اجتهاده و فرق الجمهور بين خمس الغنيمة وبين النية ، فقالوا : الخمس موضوع فيما عينه الله فيه من أصناف المسلمين في آية الخمس من سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم ، وأما النية فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى رأى الإمام بحسب المصلحة . وانفرد الشافعى كما قال ابن المنذر وغيره بأن النية يخمس وأن أربعة أخماسه للنبي صلى الله عليه وسلم وله خمس الخمس كما في الغنيمة ، وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرها من الغنيمة . وقال الجمهور : مصرف النية كله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا بقول عمر : فكانت هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة . وتأول الشافعى قول عمر المذكور بأنه يريد الأخماس الأربعة كذا في الفتح .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والذساقى .

(أبواب اللباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال)

قوله (حرم لباس الحرير والذهب) بالرفع عطف على لباس الحرير (على

وفي الباب عن عمرَ وعُقبَةَ بنِ عامِرٍ وأمِّ هانئٍ وأنسٍ وحذيفةَ
وعبدِ اللهِ بنِ عمرو وعمرانَ بنِ حصينٍ وعبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ وجابرٍ
وأبي ريمانةَ وابنِ عمرَ والبراءَ .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

ذكور أمتي (والذكور بعمومه يشمل الصبيان أيضاً لكنهم حيث لم يكونوا من
أهل التكليف حرم على من ألبسهم . والمراد بالذهب حليه ، وإلا فالأوالى من
الذهب والفضة حرام على الذكور والإناث ، وكذا حلى الفضة مختص بالنساء إلا
ما استثنى للرجال من الخاتم وغيره (وأحل) أى مازكر أو كل منهما لإناثهم
بكسر الهمزة أى لإناث أمتي .

قوله (وفي الباب عن عمرَ وعُقبَةَ بنِ عامرٍ وأمِّ هانئٍ وأنسٍ وحذيفة
وعبدِ اللهِ بنِ عمرو وعمران بنِ حصين وعبدِ اللهِ بنِ الزبير وجابر وأبي ريمانة وابنِ
عمرو البراء) أما حديث عمر وأنس وابنِ الزبير فأخرجه الشيخان ، ففي المشكاة
وعن عمر وأنس وابنِ الزبير وأبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لبس
الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة . متفق عليه انتهى . وأما حديث علي رضي الله
عنه فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان ولفظه : أن النبي
صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال :
إن هذين حرام على ذكور أمتي . وأما حديث عقبه بن عامر فأخرجه الشيخان .
وأما حديث أم هانئ فأخرجه أحمد . وأما حديث حذيفة والبراء فأخرجه الجماعة .
وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه ابن ماجه والبزار وأبو يعلى والطبراني
وفي إسناده الإفريقي وهو ضعيف . وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أحمد
وأبو داود . وأما حديث جابر فأخرجه أحمد . وأما حديث أبي ريمانة فأخرجه
أحمد وأبو داود والنسائي ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان عنه قالاً : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم
وصححه والطحاوي وفي إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى . قال أبو حاتم :
إنه لم يلمه . وقال الدارقطني في العلل : لم يسمع سعيد بن أبي هند من أبي موسى .

١٧٧٥ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر « أنه خطب بالجابية فقال : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » .

وقال ابن حبان في صحيحه : حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح ، وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ذكر ذلك الدارقطني في العلل ، قال : والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد مثله ، ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي موسى كذا في النيل .

قوله (عن سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والفاء كنيته أبو أمية الجعفي مخضرم من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلماً في حياته ثم نزل الكوفة ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة كذا في التقريب . قوله (بالجابية) بالجيم وكسر الموحدة مدينة بالشام إلا موضع (أصبعين) أى مقدار أصبعين (أو ثلاث أو أربع) أو ههنا للتويع والتخيير ، وفيه دلالة على إباحة العلم من الحرير في الثوب إذا لم يزد على أربع أصابع وعليه الجمهور . قال قاضى خان : روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب إذا كان أربع أصابع أو دونها ولم يحك فيها خلافاً ، كذا قال القارى في المرقاة . وقال النووى في شرح مسلم : في هذه الرواية إباحة العلم من الحرير في الثوب إذا لم يزد على أربع أصابع وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور . وعن مالك رواية بمنعه ، وعن بعض أصحابه رواية بإباحة العلم بلا تقدير بأربع أصابع بل قال يجوز وإن عظم ، وهذان القولان مردودان بهذا الحديث الصريح والله أعلم انتهى . وقال الحافظ في فتح البارى : وفيه حجة لمن أجاز لبس العلم من الحرير إذا كان في الثوب وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع . وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وفيه حجة على من أجاز العلم في الثوب مطلقاً ولو زاد على أربعة (٢٥ — تحفة الأحوذى — ٥)

هذا حديث حسن صحيح .

٢ - باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب

١٧٧٦ - حدثنا محمود بن غيلان قال حدثنا عبد الصمد بن

عبد الوارث حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكيا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة لهما ، فرخص لهما في قميص الحرير ، قال : ورأيتُهُ عليهما .

أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية ، وفيه حجة على من منع العلم في الثوب مطلقاً ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، ولكن يحتمل أن يكونوا منعه ورعاً وإلا فالحديث حجة عليهم فلعلمهم لم يبلغهم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم . قال النووي : هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال : لم يرفعه عن الشعبي إلا قتادة وهو مدلس ، ورواه شعبة عن أبي السفر عن الشعبي من قول عمر موقوفاً ، ورواه بيان وداود ابن أبي هند عن الشعبي عن سويد عن عمر موقوفاً عليه ، وكذا قال شعبة عن الحكم عن خيثمة عن سويد ، وقاله ابن عبد الأعلى عن سويد وأبو حصين عن إبراهيم عن سويد ، هذا كلام الدارقطني ، وهذه الزيادة في هذه الرواية انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري ، وقد قدمنا أن الثقة إذا انفرد برفع ما وقفه الآكثرون كان الحكم لروايته وحكم بأنه مرفوع على الصحيح الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو الحديثين ، وهذا من ذلك والله أعلم انتهى .

قلت : لم يجب النووي عن تدليس قتادة إلا أنه قال في مقدمة شرحه : أعلم أن ما في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها فمجمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وقد جاء كثير منه في الصحيحين بالطريقتين جميعاً ، فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرناه انتهى .

(باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب)

قوله (شكيا القمل) قال في الصراح : قل سبس قملة يكي انتهى (فرخص

لها في قصص الحرير) بضم القاف والميم جمع قميص ، وفي رواية عند الشيخين : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحكمة بهما . ورجح ابن التين الرواية التي فيها الحكمة وقال لعل أحد الرواة تأولها فأخطأ وجمع الداودي باحتمال أن يكون لإحدى العلتين بأحد الرجلين . وقال ابن العربي : قد ورد أنه أرخص لسكر منها فالإفراد يقتضي أن لسكر حكمة . قال الحافظ في الفتح : ويمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل ففسدت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب انتهى .

وقد ترجم الإمام البخاري في صحيحة باب الحرير في الحرب ، وروى فيه حديث الباب من خمس طرق وفي بعضها أن عبد الرحمن والزبير شكيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني القمل فأرخص لهما في الحرير فرأيته عليهما في غزاة . قال الحافظ في الفتح : وأما تقييده بالحرب فكأنه أخذه من قوله : فرأيته عليهما في غزاة ، ووقع في رواية أبي داود : في السفر من حكمة ، وجعل الطبري جوازه في الغزو مستتباً من جوازه للحكمة فقال : دلت الرخصة في لبسه بسبب الحكمة أن من قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو ونحو ذلك فإنه يجوز ، وقد تبع الترمذي البخاري فترجم له : باب ماجاء في لبس الحرير في الحرب ، ثم المشهور عن القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر وعن بعض الشافعية يختص . وقال القرطبي : الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى . قال الحافظ : قد جنح إلى ذلك عمر فروى ابن عساکر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أن عمر رأى على خالد بن الوليد قميص حرير فقال ما هذا ، فذكر له خالد قصة عبد الرحمن بن عوف ، فقال وأنت مثل عبد الرحمن ، أولك مثل ما لعبد الرحمن ، ثم أمر من حضره فمزقوه برجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً .

وقد اختلف السلف في لباسه فنع مالك وأبو حنيفة مطلقاً . وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة ، وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه يستحب في الحرب . وقال المهلب : لباسه في الحرب لإرهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاحتيال في الحرب . ووقع في كلام النووي تبعاً لغيره أن الحكمة في لبس الحرير

هذا حديث حسن صحيح .

٣ - باب

١٧٧٧ - حدثنا أبو عمارٍ حدثنا الفضلُ بنُ موسى عن محمد بن عمرو حدثني واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال : « قَدِمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ : مَنْ أَنْتَ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا وَاقِدُ بْنُ عَمْرِو ، قَالَ : فَبَكَى وَقَالَ : إِنَّكَ لَشَبِيهٌ بِسَعْدٍ ، وَإِنَّ سَعْدًا كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ وَأَطْوَلَ ، وَإِنَّهُ بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةٌ مِنْ دِيبَاجٍ مَنْسُوجٍ فِيهَا الذَّهَبُ ، فَلَبَسَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَامَ أَوْ قَعَدَ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْمِسُونَهَا ،

للحكمة لما فيه من البرودة ، وتعقب بأن الحرير حار ، فالصواب أن الحكمة فيه الخاصة فيه لدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالقمل انتهى كلام الحافظ .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

(باب)

قوله (حدثني واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ) الانصارى الاشعلى أبو عبد الله المدينى ثقة من الرابعة .

قوله (فبكى) أى أنس (وقال إنك لشبيه بسعد) أى سعد بن معاذ (وإن سعداً) أى بن معاذ (كان من أعظم الناس) أى رتبة (وأطول) أى جسماً (وإنه بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم جبة من ديباج منسوج فيها الذهب) الضمير في إنه للشأن ، وبعث بصيغة المجهول ، وجبة بالرفع نائب لفاعل ، ومنسوج بالرفع على أنه صفة لجبة ، والذي بعثها هو أكيدر دومة كما يدل عليه رواية أحمد ، فإنه روى في مسنده عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس أو ديباج قبل أن ينهى عن الحرير فلبسها ، فتعجب الناس عنها ، فقال : والذي نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها (فلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم) كان هذا قبل النهى عن الحرير كما في رواية

فقالوا : ما رأينا كاليوم ثوباً قط ، فقال : أتعجبون من هذا ؟ المناديلُ
سعد في الجنة خير مما ترون .

وفي الباب عن أسماء بنت أبي بكر .
هذا حديث حسن صحيح .

٤ - باب ما جاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال

١٧٧٨ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن
أبي إسحاق عن البراء قال : ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من
أحمد المذكورة (فقام أو قعد) فشك من الراوى ، أى قام على المنبر أو جلس عليه
(المناديل سعد) جمع منديل بكسر الميم ما يحمل في اليد للوسخ والامتهان (خير
مما ترون) يعنى الجبة ، أشار به إلى عظيم رتبته أى أدنى ثياب سعد بن معاذ
الأوسى خير من هذه الجبة ، وخصه ليكون منديله كان من جنس ذلك الثوب لوناً
أو كان الحال يقتضى استماله قلبه ، أو كان يجب ذلك الجنس ، أو كان اللامسون
المتعجبون من الانصار كذا فى المجمع .

قوله (وفى الباب عن أسماء بنت أبي بكر) أخرجه مسلم بلفظ : أنها أخرجت
جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج وقالت : هذه
جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت عند عائشة ، فلما قبضت قبضتها ، وكان
النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستشفى بها .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي .

(باب ما جاء فى الرخصة فى الثوب المرحر الرجال)

قوله (ما رأيت من ذي لمة) بكسر اللام وتشديد الميم . قال الجزرى فى النهاية :
الجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين ، واللمة من شعر الرأس دون الجمة
سميت بذلك لأنها أملت بالمنكبين ، والوفرة من شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة
الأذن (فى حلة) قال فى القاموس : الحلة بالضم لزار ورداء برد أو غيره

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ ، بَعِيدٌ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ ، أَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ .

ولا يكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة انتهى . وقال النووي : الحلة هي ثوبان لزار ورداء ، قال أهل اللغة : لا تكون إلا ثوبين ، سميت بذلك لأن أحدهما يحل على الآخر ، وقيل لا تكون الحلة إلا الثوب الجديد الذي يحل من طيه (حرام) . قال ابن الهمام : الحلة الحرام عبارة عن ثوبين من linen فيها خطوط حمر وخضر لأنه أحر بحث . وقال ابن القيم : غلط من ظن أنها كانت حرام بحثاً لا يخالطها غيرها ، وإنما الحلة الحرام بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود كسائر البرود اليمانية وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط ، وإنما وقعت شبهة من لفظ الحلة الحرام انتهى .

قال الشوكاني : ولا يخفak أن الصحابي قد وصفها بأنها حرام وهو من أهل اللسان ، والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحرام البحت ، والمصير إلى المجاز أعنى كون بعضها أحر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب ، فإن أراد يعنى ابن القيم أن ذلك معنى الحلة الحرام لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها ، فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى ، والواجب حل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لأنها لسانه ولسان قومه ، فإن قال إنما فسرهما بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه آيياً عن ذلك لتصريحه بتغليب من قال إنها الحرام البحت لا ملجئ إليه لإمكان الجمع بدونه مع أن حمله الحلة الحرام على ما ذكر ينافي ما احتج به في أثناء كلامه من إنكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأى على رءسهم أكسية فيها خطوط حمر ، وفيه دليل على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله انتهى (له شعر يضرب منكبيه) أى إذا تدلى شعره الشريف يبالغ منكبيه (بعيد ما بين المنكبين) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وروى مكبراً ومصغراً أى عريض أعلى الظهر . ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن سعد : رحب الصدر (ليس بالقصير ولا بالطويل) أى المعيوبين . والحديث يدل على جواز لبس الثوب الأحمر للرجال ، ويدل على ذلك أيضاً حديث أبي جحيفة عند البخاري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة حرام من آدم ،

الحديث ، وفيه : وخرج النبي صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء مشعراً صلى إلى العنزة بالناس ركعتين الخ وحديث هلال بن عامر عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى يخطب على بغلة وعليه برد أحمر وعلى أمامه يعبر عنه ، أخرجه أبو داود . قال الحافظ في الفتح : وإسناده حسن . وللطبراني بسند حسن عن طارق المخاربي نحوه لكن قال بسوق المجاز ، وحديث جابر عند البيهقي : أنه كان له صلى الله عليه وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة . وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر . وحديث بريرة قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل الحسن والحسين عليهما قيضان أحمران يعثران ويقومان ، الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب . ونقل المنذرى تحسين الترمذي وأقره .

قال الشوكاني في النيل : قد احتج بهذه الأحاديث من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم . وقال الحافظ في الفتح : جاء الجواز مطلقاً عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين انتهى .

وذهبت الحنفية إلى الكراهة واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر وقال : مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه ، أخرجه الترمذي وأبو داود . وقال الحافظ : هو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال : حديث حسن . وقال المنذرى في إسناده أبو يحيى القتات . وقد اختلف في اسمه ، فقيل عبد الرحمن بن دينار ، وقيل زاذان ، وقيل عمران ، وقيل مسلم ، وقيل زياد ، وقيل يزيد ، وهو كوفي لا يحتج بحديثه . وقال أبو بكر البزار : هذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمر ، ولا نعلم له طريقاً إلا هذه الطريق ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا لإسحاق بن منصور .

ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عند أبي داود قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى علي رواحلتنا وعلى إبلنا أكسية فيها خطوط عن حمراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم ، فقمنا سراعاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نفر بعض إبلنا فأخذنا الأكسية

فنزعتها عنها . وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن في إسناده رجلا مجهولا .

ومن أدلتهم حديث : أن امرأة من بني أسد قالت : قلت يوماً عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نصنع ثياباً لها بمغرة فبينما نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأت زينب علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره ما فعلت فأخذت فغسلت ثيابها ووارت كل حمرة ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع فاطلع فلما لم ير شيئاً دخل ، أخرجه أبو داود . وقال الحافظ : وفي سنده ضعف ، وقال المنذرى : في إسناده إسماعيل بن عياش وابنه محمد بن إسماعيل بن عياش وفيهما مقال انتهى . ومن أقوى حججهم ما في صحيح البخارى من النهى عن المياثر الحرم ، وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذى من حديث على قال : نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي والميثرة الحرماء ، ولكنه لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى ، وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحرماء ، فما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وسلم له مرات .

ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد أو رافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بلفظ : إن الشيطان يحب الحرمة إياكم والحرمة وكل ثوب ذى شهرة أخرجه الحاكم في الكنى وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدى ، ويشهد له ما أخرجه الطبرانى عن عمران بن حصين مرفوعاً بلفظ : إياكم والحرمة فإنها أحب الزينة إلى الشيطان . وأخرج نحوه عبد الرازق من حديث الحسن مرسل . قال الشوكاني : وهذا إن صح كان أنص أدلتهم على المنع ، ولكنك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وسلم للحلة الحرماء في غير مرة ، ويبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه معللاً ذلك بأن الشيطان يحب الحرمة ، ولا يصح أن يقال ههنا فعلة لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الأصول ، لأن تلك العلة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا إذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وسلم أحق الناس به .

فإن قلت : فما الراجح إن صح ذلك الحديث ؟

قلت : قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فعل فعلاً

لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأسي به فيه كان مخصصاً له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون لبس الأحمر مختصاً به ، ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ وجزم بضعفه لأنه من رواية أبي بكر الهذلي وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل ، فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتمدة بأفعاله الثابتة في الصحيح ، لاسيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ، ولم يلبث بعدها إلا أياماً يسيرة .

واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر ، قالوا لأن العصفر يصنع صباغاً أحمر وهو أخص من الدعوى وستعرف أن الحق أن ذلك النوع من الأحمر لا يحل لبسه . وقد احتج من قال بتحريم لبس الأحمر للرجال بهذه الأحاديث ، وقد عرفت أنه لا يصلح واحد منها للاحتجاج .

وقد ذكر الحافظ في هذه المسألة سبعة أقوال : الأول الجواز مطلقاً ، والثاني المنع مطلقاً ، والثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحرمة دون ما كان صبغه خفيفاً ، جاء ذلك عن عطاء وطاؤس ومجاهد ، وكان الحجة فيه حديث ابن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المقدم ، أخرجه ابن ماجة والمقدم بالفاء وتشديد الدال وهو المشبع بالعصفر فسرّه في الحديث ، والرابع يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، والخامس يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ويمنع ما صبغ بعد النسج ، جنح إلى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الأخبار الواردة في لبسه صلى الله عليه وسلم الحلة الحمراء لمحدى حلل اليمن وكذلك البرد الأحمر ، وبرود اليمن يصبغ غزله ثم ينسج ، والسادس اختصاص النهي بما يصبغ بالعصفر لورود النهي عنه ولا يمنع ما صبغ بغيره من الأصباغ ، قال الحافظ : ويعسكر عليه حديث المغيرة المتقدم ، والسابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء فإن الحلل اليمنية غالباً تكون ذات خطوط حر وغيرها . وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جواز لبس الثياب المصبغة بكل لون إلا أني لا أحب لبس ما كان مشبعاً بالحرمة ولا لبس الأحمر مطلقاً ظاهراً فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا ، فإن مراعاة زى

وفي الباب عن جابر بن سمرة وأبي رمثة وأبي جحيفة .
هذا حديث حسن صحيح .

٥ - باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال

١٧٧٩ - حدثنا قتيبة ، حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن إبراهيم ابن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي والمعصفر » :

الزمان من المروءة مالم يكن لثماً ، وفي مخالفته الزى ضرب من الشهرة وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن انتهى كلام الحافظ .

قلت : الراجح عندي من هذه الأقوال هو القول السادس ، وأما قول الحافظ : ويعكر عليه حديث المغرة المتقدم ففيه أن في سنده ضعفاً كما صرح به الحافظ نفسه . وقال المنذرى في إسناده إسماعيل بن عياش وابنه محمد بن إسماعيل بن عياش وفيهما مقال انتهى هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن جابر بن سمرة وأبي رمثة وأبي جحيفة) أما حديث جابر ابن سمرة فأخرجه الترمذي في باب الرخصة في لبس الحرمة للرجال من أبواب الأدب ، وأما حديث أبي رمثة فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث أبي جحيفة فأخرجه البخاري في باب الصلاة في الثوب الأحمر وفي عدة أبواب من صحيحه . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال)

قوله (عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين) الهاشمي مولا هم المدني (عن أبيه) أي عبد الله بن حنين الهاشمي مولا هم مدني ثقة من الثالثة

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي) بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح . قال أهل اللغة وغريب الحديث : هي ثياب

وفي الباب عن أنس وعبد الله بن عمرو .

مضلعة بالحرير تعمل بالقس بفتح القاف موضع من بلاد مصر على ساحل البحر قريب من التنيس ، وقيل إنها منسوبة إلى القز وهو ردىء الحرير فأبدلت الزاى سيناً (والمعصفر) هو المصبوغ بالعصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث ، والعصفر يصنع صباغاً أحمر .

والحديث دليل على تحريم لبس المعصفر للرجال لأن الأصل في النهي التحريم . قال الشوكاني في النيل : الراجح تحريم الثياب المعصفرة ، والعصفر وإن كان يصنع صبغاً أحمر كما قال ابن القيم فلا معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس حلة حمراء لأن النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحمرة وهي الحمرة الحاصلة عن صباغ العصفر انتهى .

وقد عقد الثرمذى في أبواب الآداب باباً أيضاً بلفظ : باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجال وأورد فيه حديث عبد الله بن عمرو أنه قال : مر رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم السلام ثم قال : ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه كره لبس المعصفر ورأوا أن ما صنع بالخمرة بالمدر أو غير ذلك فلا بأس به إذ لم يكن معصفاً انتهى .

قوله (وفي الباب عن أنس وعبد الله بن عمرو) أما حديث أنس فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فأخرجه مسلم عنه قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين فقال إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها ، وفي الرواية الأخرى قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين فقال : أملك أمرتك بهذا ؟ قالت : أغسلهما ، قال : بل احرقهما . وفي الباب أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت إلىّ وعلىّ ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه ؟ فمررت ما كره فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم ففقدتها فيه ، ثم أتيتها من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربيعة ، فأخبرت فقال : ألا كسوتها بعض أهلك ؟ أخرجه أحمد وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد : لأنه لا بأس بذلك للنساء .

حديثٌ عليّ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٦ — بابُ ماجاءَ في لبسِ الفراءِ

١٧٨٠ — حدثنا إسماعيلُ بنُ موسى الفزاريُّ ، حدثنا سيفُ بنُ هارونَ عن سليمانَ التيميِّ عن أبي عُثْمَانَ عن سلمانَ قالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن السَّمَنِ والجُبْنِ والفِراءِ فقالَ : الحلالُ ما أحلَّ اللَّهُ في كتابِهِ ، والحرامُ ما حرَّمَ اللَّهُ في كتابِهِ ، وما سَكَتَ عَنْهُ فهوَ ممَّا عَنَى عَنْهُ » .

قوله (حديث علي حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري وابن ماجة كذا في المنتقى .

(باب ماجاء في لبس الفراء)

بكسر الفاء جمع فرو وهو لبس كالجبة يبطن من جلود بعض الحيوانات كالارانب والسمور ، يقال له بالفارسية پوستين .

قوله (عن سيف بن هارون) البرجمي قال في النيل : هو ضعيف متروك ، وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى له الترمذي وابن ماجة حديثاً واحداً في السؤال عن الفراء والسمن والجبن الحديث .

قوله (عن السمن والجبن) كعتل هو ابن يحمّد يقال له بالفارسية بنير (والفراء) قال القاري : بكسر الفاء والمد جمع الفراء بفتح الفاء مدأ وقصراً وهو حار الوحش قال القاضي : وقيل هو ههنا جمع الفرو الذي يلبس ويشهد له صنيع بعض المحدّثين كالترمذي فإنه ذكره في باب لبس الفرو ، وذكره ابن ماجة في باب السمن والجبن وقال بعض الشراح من علمائنا ، وقيل هذا غلط بل جمع الفرو الذي يلبس وإنما سألوه عنها حذراً من صنيع أهل الكفر في اتخاذهم الفراء من جلود الميتة من غير دباغ ، ويشهد له أن علماء الحديث أوردوا هذا الحديث في باب اللباس انتهى . (الحلال ما أحل الله) أي بين تحليله (في كتابه - الحرام ما حرّم الله) أي بين تحريمه (في كتابه) يعني إما مبيناً وإما مجملاً بقوله « وما آتاكم رسول فخذوه وما نهاكم

عنه فانتهوا ، لئلا يشكل بكثير من الأشياء التي صح تحريمها بالحديث وليس بصريح في الكتاب . قال الشوكاني في النيل : المراد من هذه العبارة وأمثالها مما يدل على حصر التحليل والتحریم على الكتاب العزيز هو باعتبار اشتماله على جميع الأحكام ولو بطريق العموم أو الإشارة أو باعتبار الأغلب لحديث : إني أوتيت القرآن ومثله معه . وهو حديث صحيح انتهى (وما سككت) أي الكتاب (عنه) أي عن بيانه أو وما أعرض الله عن بيان تحريمه وتحليله رحمة من غير نسيان (فهو مما عفا عنه) أي عن استعمله وأباح في أكله ، وفيه أن الأصل في الأشياء الإباحة ، ويؤيده قوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » .

تنبيه : إعلم أن بعض أهل العلم قد استدلل على إباحة أكل التنباك وشرب دخانه بقوله تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » وبالأحاديث التي تدل على أن الأصل في الأشياء الإباحة . قال القاضي الشوكاني في إرشاد السائل إلى أدلة المسائل بعد ما أثبت أن كل ما في الأرض حلال إلا بدليل مالفظه : إذا تقرر هذا علمت أن هذه الشجرة التي سماها بعض الناس التنباك وبعضهم التوتون لم يأت فيها دليل يدل على تحريمها وليست من جنس المسكرات ولا من السموم ولا من جنس ما يضر آجلاً أو عاجلاً ، فمن زعم أنها حرام فعليه الدليل ولا يفيد مجرد القال والقال انتهى .

قلت : لاشك في أن الأصل في الأشياء الإباحة لكن بشرط عدم الإضرار ، وأما ما إذا كانت مضرة في الآجل أو العاجل فمسألة كلاً . وقد أشار إلى ذلك الشوكاني رحمه الله بقوله : ولا من جنس ما يضر آجلاً أو عاجلاً ، وأكل التنباك وشرب دخانه بلا مرية وإضراره عاجلاً ظاهر غير خفي ، وإن كان لأحد فيه شك فليأكل منه وزن ربع درهم أو سدسه ثم لينظر كيف يدور رأسه وتختل حواسه وتقلب نفسه بحيث لا يقدر أن يفعل شيئاً من أمور الدنيا أو الدين ، بل لا يستطيع أن يقوم أو يمشي ، وما هذا شأنه فهو مضر بلا شك . فقول الشوكاني : ولا من جنس ما يضر آجلاً أو عاجلاً ليس بصحيح . وإذا عرفت هذا ظهر لك أن إضراره عاجلاً هو الدليل على عدم إباحة أكله وشرب دخانه . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

وفي الباب عن المغيرة .

هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه .

وروى سُفيانُ وَغَيْرُهُ عن سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عن أَبِي عُثْمَانَ قَوْلَهُ . وَكَانَ
الحديثُ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ .

٧ - بابُ ماجاء في جُلودِ المَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَتْ

١٧٨١ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ عن عَطَاءِ

ابنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « مَاتَتْ شَاةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِهِمْ : أَلَا نَزَعْتُمْ جِلْدَهَا ثُمَّ دَبِغْتُمُوهُ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ » .

وفي الباب عن سَلَمَةَ بنِ الْمُحَبِّقِ وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ ، وحديثُ ابنِ عَبَّاسٍ

قوله (وفي الباب عن المغيرة) لينظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي
سندہ سيف بن ہارون وهو ضعيف كما عرفت .

(باب ماجاء في جلود الميتة إذا دبغت)

قوله (ألا نزعتم جلودها ثم دبغتموه فاستمتعتم به) فيه دليل على أن جلود
الميتة لا يجوز الاستمتاع بها أى استمتاع كان إلا بعد الدباغ ، وأما قبل الدباغ فلا
يجوز الانتفاع كالبيع وغيره ، وهو القول الراجح الماعول عليه . ولم يقع في رواية
البخارى والنسائى ذكر الدباغ فهى محمولة على الرواية المقيدة بالدباغ .

قوله (وفي الباب عن سلمة بن المحبق) بضم وفتح حاء مهملة وشدة موحدة
مكسورة وبقاف والمحدثون يفتحون الباء كذا في المغنى (وميمونة وعائشة) أما
حديث سلمة بن المحبق فأخرجه ابن حبان عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
دباغ جلود الميتة طهورها . وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث بألفاظ أخرى

حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا . وروى عن ابن عباس عن ميمونة . وروى عن سودة . وسمعتُ محمداً يصحح حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس عن ميمونة وقال : أحتمل أن يكون روى ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن ميمونة . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

١٧٨٢ — حدثنا قتيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة وعبد العزيز بن

محمد عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال : قال

ذكرها صاحب السبل . وأما حديث ميمونة فأخرجه مالك وأبو داود والنسائي وغيرهم وفيه فقال : لو أخذتم إهابها ، فقالوا إنها ميتة ، فقال : يطهرها الماء والقرظ . وأما حديث عائشة فأخرجه الخمسة إلا الترمذي ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يذبح بجلود الميتة إذا دبغت .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أن ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعل من مسندها .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله . قال الإمام محمد رحمه الله في موطأه بعد ذكر حديث : إذا دبغ الإهاب فقد طهر . وبهذا تأخذ إذا دبغ إهاب الميتة فقد طهر وهو ذكاته ولا بأس بالانتفاع به ولا بأس ببيعه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله انتهى . وقال بعض أهل العلم : لأنه لا يظهر شيء من الجلود بالدباغ ، واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الآتي وهو حديث لا يصلح للاحتجاج كما ستعرف .

قوله (وعن عبد الرحمن بن وعلة) بفتح الواو وسكون المهملة المصرى

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرُ » .

هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ فَقَدْ طَهَّرَتْ . وقال الشافعي : أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ إِلَّا السَّكْبَ وَالْخَنَزِيرَ . وكره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم جلود السباع وشدّدوا في لبسها والصلاة فيها .

صدوق (أيما إهاب) ككتاب الجلد أو ما لم يدبغ قاله في القاموس . وفي الصحاح الإهاب الجلد ما لم يدبغ (دبغ) بصيغة المجهول صفة لإهاب ، والدباغ بكسر الدال عبارة عن إزالة الرائحة الكريهة والرطوبات النجسة باستعمال الأدوية أو بغيرها . وقد أخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ (فقد طهر) أى ظاهره وباطنه ، ويجوز استعماله في الأشياء اليابسة والمائعة ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه (وقال الشافعي : أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ إِلَّا السَّكْبَ وَالْخَنَزِيرَ) . استدلال الشافعي على استثناء الخنزير بقوله تعالى : « فَإِنَّهُ رَجَسٌ » وجعل الضمير عائداً إلى المضاف إليه وقاس السكب عليه بجامع النجاسة قال لأنه لا جلد له . قال الشوكاني متعقباً على الإمام الشافعي ما لفظه : واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقياس السكب عليه لا يتم إلا بعد تسليم أن الضمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محل نزاع ولا أقل من الاحتمال إن لم يكن رجوعه إلى المضاف راجحاً والمحتمل لا يكون حجة على الخصم ، وأيضاً لا يمتنع أن يقال رجسية الخنزير على تسليم شوهها لجميعه لحماً وشعراً وجلداً وعظماً مخصوصة بأحاديث الدباغ انتهى (وكره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لبس جلود السباع وشدّدوا في لبسها والصلاة فيها) لحديث أبي المليح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن جلود السباع ، وزاد الترمذي في رواية : أن تفتش ، وسيأتي في باب ما جاء في النهي عن جلود السباع . قال الشوكاني : أما الاستدلال بأحاديث النهي عن جلود السباع

قال إسحاق بن إبراهيم : إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ » إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِلْدٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ . هَكَذَا فَسَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَيْمِلٍ وَقَالَ : إِنَّمَا يَقَالُ إِهَابٌ لِلْجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ . وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَمِيدِيُّ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ .

١٧٨٣ — حدثنا محمد بن طريف الكوفي ، حدثنا محمد بن فضيل

على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناء على أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها وافتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كما لا ملازمة بين النهي عن الذهب والحرير ونجاستهما فلا معارضة ، بل يحكم بالطهارة بالدباغ مع منع الركوب عليها ونحوه ، مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث النهي عن جلود السباع أعم من وجه من الأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم لشمولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع وما كان غير مدبوغ انتهى كلام الشوكاني . (قال إسحاق بن إبراهيم : إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ ، إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِلْدٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ هَكَذَا فَسَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَيْمِلٍ ، وَقَالَ : إِنَّمَا يَقَالُ إِهَابٌ لِلْجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) قال الشوكاني : هذا يخالف ما قال أبو داود في سننه قال النضر بن شميل : إِنَّمَا يَسْمَى إِهَاباً مَا لَمْ يَدُبِغْ فَإِذَا دُبِغَ لَا يَقَالُ لَهُ إِهَابٌ إِنَّمَا يَسْمَى شَتاً وَقُرْبَةً انْتَهَى . فليس في رواية أبي داود تخصيصه بجلد المأكول ، ورواية أبي داود عنه أرجح لموافقتهما ما ذكره أهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها والمبحث لغوي فيرجح ما وافق اللغة ولم نجد في شيء من كتب أهل اللغة ما يدل على تخصيص الإهاب بإهاب ما كول اللحم كما رواه الترمذي عنه انتهى كلام الشوكاني ، قلت الأمر كما قال الشوكاني (وكره ابن المبارك وأحمد وإسحاق والحيدى الصلاة في جلود السباع) أي ولو كانت مدبوغة لحديث المقدام بن معد يكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها .

عن الأعمش والشيباني عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : « أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » .

هذا حديث حسن . ويروي عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ له هذا الحديث وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقد روى هذا الحديث عن عبد الله بن عكيم أنه قال : « أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ » .

سمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وقاته بشهرين وكان يقول كان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطرأوا في إسناده

قوله (عن عبد الله بن عكيم) بالتصغير مخضرم من الثانية (أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب) بفتحين قال في شرح مواهب الرحمن : وعصب الميتة نجس في الصحيح من الرواية لأن فيه حياة بدليل تأمله بالقطع ، وقيل طاهر فإنه عظم غير متصل . قال التوربشتي قيل لأن هذا الحديث ناسخ للأخبار الواردة في الدباغ لما في بعض طرقه أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر ، والجمهور على خلافه لأنه لا يقاوم تلك الأحاديث صحة واشتهاراً ، ثم إن ابن عكيم لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم وإنما حدث عن حكاية حال ، ولو ثبت لحقه أن يحمل على نهى الانتفاع قبل الدباغ كذا في المرقاة .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وفي كونه حسناً كلام كما ستقف عليه (وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم) . قال صاحب المنتقى : أكثر أهل العلم على أن الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به ، وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة لينسخها انتهى (ثم ترك أحمد هذا الحديث

حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ وَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ جُهَيْنَةَ .

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً » .

لما اضطربوا في إسناده الخ) قال المنذرى في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا : وقال أبو بكر بن حازم الحافظ وقد حكى الخلال في كتابه أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى نزول الرواة فيه ، وقال بعضهم رجع عنه ، وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي في الناسخ والمنسوخ : تصنيفه . وحديث ابن عكيم مضطرب جداً فلا يقاوم الأول لأنه في الصحيحين يعني حديث ميمونة . وقال أبو عبد الرحمن النسائي في كتاب السنن : أصح ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دبغت حديث الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة والله أعلم انتهى كلام المنذرى .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ)

قوله (لا ينظر الله) قال الحافظ في الفتح أى لا يرحمه فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازاً وإذا أضيف إل المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا يعنى الحافظ العراقى في شرح الترمذى : عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ، ومن نظر إلى متكبر مقتته ، فالرحمة والمقت متسبيان عن النظر . وقال السكرمانى : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية لأن من اعتد بالشخص التفث إليه ثم كثر حتى صار عبارة عن الإحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولمن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تغليب الحدة ، والله منزه عن ذلك فهو بمعنى الإحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية . وقوله يوم القيامة إشارة إلى أنه محل الرحمة المستمرة بخلاف رحمة الدنيا فإنها قد

وفي الباب عن حذيفة وأبي سعيد وأبي هريرة وسمرة وأبي ذر وعائشة وهيب بن مغفل .

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

تنقطع بما يتجدد من الحوادث . ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت مأخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري أن رجلاً من كان قبلكم لبس بردة فتبختر فيها فنظر الله إليه فمقته فأمر الأرض فأخذته الحديث انتهى . قلت : الأولى بل المتعين أن يحمل ماورد من النظر ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره من غير تأويل ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة مراراً (إلى من جر ثوبه) هو شامل للإزار والرداء وغيرهما . وروى أبو داود والذسائي وابن ماجه من رواية سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة (خيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية وبالمد . قال النووي : هو والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبختر كلها متقاربة .

قوله (وفي الباب عن حذيفة وأبي سعيد وأبي هريرة وسمرة وأبي ذر وعائشة وهيب بن مغفل) أما حديث حذيفة فأخرجه ابن ماجه في باب موضع الإزار أين هو . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود وابن ماجه . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان . وأما حديث سمرة فأخرجه أحمد . وأما حديث أبي ذر فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والذسائي وابن ماجه . وأما حديث عائشة فأخرجه البيهقي وفيه : لا ينظر الله إلى مسبل . وأما حديث هيب بن مغفل فأخرجه أحمد بإسناد جيد وأبو يعلى والطبراني ، وهيب بضم الهاء وفتح الموحدة مصغراً . ومغفل بضم الميم وسكون المعجمة وكسر الفاء . وقال الذهبي في التجريد : قيل لوالد هيب مغفل لأنه أغفل سمة لإبله .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك والبخاري ومسلم والذسائي وابن ماجه .

(تنبيه) قال الحافظ في الفتح : في هذه الأحاديث أن إسبال الإزار للخيلاء

كبيرة ، وأما الإسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضاً ، لكن استدل بالتحريم في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسبال محمول على المقيد هنا فلا يحرم الجر والإسبال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مفهومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الإسبال تحت الكعبين للخيلاء حرام فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء قال : والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق والجائز بلا كراهة مآتمته إلى الكعبين وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم إن كان للخيلاء ، وإلا فمخترع ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الإسبال مطلقة فيجب تقييدها بالإسبال للخيلاء انتهى . وقال ابن العربي : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأجره خيلاء لأن الثوب قد تناوله لفظاً ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكماً أن يقول لأمثله لأن ملك العلة ليست في فإنها دعوى غير مسلمة ، بل لمطالته ذيله دالة على تكبره انتهى .

وحاصله أن الإسبال يستلزم جر اثوب وجر اثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصد اللابس الخيلاء . ويؤيده ما أخرجه أحمد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه : وإليك وجر الإزار فإن جر الإزار من المخيلة . وأخرج الطبراني من حديث أبي أمامة : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحقنا عمرو ابن زرارة الأنصاري في ليلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعها عمرو ، فقال يا رسول الله إنى حمش السائقين ، فقال يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل الحديث . وأخرجه أحمد من حديث عمرو نفسه لكن قال في روايته عن عمرو بن فلان ، وأخرجه الطبراني أيضاً فقال عن عمرو ابن زرارة وفيه : وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع أصابع تحت ركبة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الإزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الإزار ، الحديث ورجاله ثقات . وظاهره أن عمرأ المذكور لم يقصد بإسباله الخيلاء ، وقد منعه من ذلك لكونه مظنته . وأخرج الطبراني من حديث الشريد الثقفي قال : أبهر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قد

٩ - باب ما جاء في ذُيُولِ النِّسَاءِ

١٧٨٥ - حدثنا الحسن بن عليّ الخلال ، حدثنا عبدُ الرزّاق ، حدثنا معمرٌ عن أيّوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قالَ : قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ ؟ قالَ : يُرْخِينَ شِبْرًا ، فَقَالَتْ إِذَا تَنَكَّسِفُ أَقْدَامُهُنَّ ، قالَ : فَيُرْخِينَهُ ذِرَاعًا لَا يَزِدُنَ عَلَيْهِ . »

أسبل لزاره فقال ارفع لزارك ، فقال : إني أخف تصطك ركبتاي ، قال ارفع لزارك فكل خلق الله حسن . وأخرجه مسدد وأبو بكر بن أبي شيبة من طرق عن رجل من ثقيف لم يسم وفي آخره : وذاك أقبح مما بساؤك . وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود بسند جيد أنه كان يسبل لزاره ف قيل له في ذلك فقال إني حش الساقين فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب وهو أن يكون إلى نصف الساق ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد إليه ، ومع ذلك فلهله لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبة . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يرداء سفيان بن سهيل وهو يقول : ياسفيان لاتسبل فإن الله لا يحب المسبلين .

(باب ما جاء في ذُيُولِ النِّسَاءِ)

قال في القاموس : الذيل آخر كل شيء ومن الإزار والثوب ماجر .

قوله (يرخين) بضم أوله من الإرخاء وهو الإرسال أى يرسلن من ثيابهن (شبرا) أى من نصف الساقين (إذا) بالتثوين (فيرخينه) أى الذيل (لايزدن عليه) أى على قدر الذراع . قال الطيبي : المراد به الذراع الشرعى ، إذ هو أقصر من العرفى .

(تنبيه) لعلم أن حديث ابن عمر هذا أخرجه البخارى فى صحيحه وليس فيه زيادة : فقالت أم سلمة فكيف يصنع النساء بذيو لهن الخ . قال الحافظ فى شرح

هذا حديث حسن صحيح .

وفي الحديث رخصة للنساء في جرّ الإزارِ لانهُ يكونُ أسترَ لهنَّ .

حديث أبي هريرة : « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ إزاره بطراً ، مألظه : قوله ومن يتناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا الفعل المخصوص وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرجته النسائي والترمذي وصححه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر ، فقالت أم سلمة فكيف تصنع النساء بذيولهن ، فقال يرخين شبراً . فقالت لماذا تنكشف أقدامهن . قال فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه ، لفظ الترمذي . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم فإنها ليست عنده ، وكان مسلماً أعرض عن هذه الزيادة للاختلاف فيها على نافع ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرج أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي من طريق أيوب بن موسى ومحمد بن إسحاق ثلاثهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، وأخرج النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي بكر الصديق عن ابن عمر قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لامهات المؤمنين شبراً ، ثم استزدنه فزادهن شبراً ، فكان يرسلن إلينا فنذرع لهن ذراعاً . وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج النسائي (وفي الحديث رخصة للنساء في جرّ الإزار لانه يكون أستر لهن) قال الحافظ : إن للرجال حالين : حال استحباب وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق وحال جواز وهو إلى الكعبين ، وكذلك للنساء حالان : حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر ، وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق معتمر عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم شبر لفاطمة من عقبها شبراً وقال : هذا ذيل المرأة ، وأخرج أبو يعلى بلفظ : شبر من ذيلها شبراً أو شبرين وقال لا تزدن على هذا ولم يسم فاطمة . قال الطبراني :

١٧٨٦ — حدثنا إسحاق بن منصور ، حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أم الحسن أن أم سلمة حدثتهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم شبر لفاطمة شبراً من نطاقيها » .
 وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ .

تفرد به معتمر ، و د أو ، شك من الراوى ، والذي جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيده ما أخرجه الترمذى من حديث أم سلمة يعنى الذى يأتى بعد هذا .
 قوله (عن علي بن زيد) هو معروف بعلى بن زيد بن جدعان ضعيف من الرابعة كذا فى التقريب . قلت : وقال الترمذى : صدوق إلا أنه ربما رفع الشئ الذى يوقفه غيره . يروى عن الحسن البصرى وأمه خيرة وخلق (عن أم الحسن) الحسن هذا هو البصرى واسم أمها خيرة . قال فى التقريب : خيرة أم الحسن البصرى مولاة أم سلمة مقبولة من الثانية (شبر) من التشبير . قال فى القاموس : شبر تشبيراً قدر (لفاطمة شبراً) بكسر الشين هو ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر (من نطاقيها) بكسر النون ، قال فى القاموس : النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة تشد وسطها وترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، والأسفل ينجر على الأرض ليس لها حجرة ولا نيفة ولا ساقان انتهى . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدر لفاطمة رضى الله عنها أن ترخى قدر شبر من نطاقيها . قال النووى : أجمعوا على جواز الجر للنساء .

قوله (ورواه بعضهم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة) علي بن زيد يروى عن الحسن البصرى وعن أمه أيضاً ، فالظاهر أنه روى هذا الحديث عن أم الحسن بواسطة الحسن وعن أمه بلا وساطة أيضاً ، ولم يحكم الترمذى على هذا الحديث بشئ من الصحة والضعف ، وفى سنده على بن زيد وقد عرفت حاله .

١٠ - باب ما جاء في لبس الصوف

١٧٨٧ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا

أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ : « أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً مُلْبَدًا وَإِزَارًا غَلِيظًا ، فَقَالَتْ : قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَيْنِ » .

وفي الباب عن عليّ وابن مسعود . وحديث عائشة حديث حسن صحيح .

(باب ما جاء في لبس الصوف)

قال في الصراح : صوف يشم كوسيند . قال ابن بطال : كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهر لأن إخفاء العمل أولى ، قال : ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه .

قوله (كساء) بكسر الكاف هو ما يستر أعلى البدن والإزار ما يستر أسفله (ملبدآ) اسم مفعول من التليد . قال في النهاية أي مرقعاً ، وقال الحافظ في الفتح : قال المهاب : يقال للرقعة التي يرقع بها القميص لبدة ، وقال غيره : التي ضرب بعضها في بعض حتى تتراكم وتجتمع (قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين) أي في هذين الثوبين وكأنه إجابة لدعائه صلى الله عليه وسلم : اللهم أحيني مسكيناً وأمتي مسكيناً . قال النووي : في أمثال هذا الحديث بيان ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الزمادة في الدنيا والإعراض عن متاعها وملأها ، فيجب على الأمة أن يقتدوا وأن يقتفوا على أثره في جميع سيره .

قوله (وفي الباب عن عليّ وابن مسعود) أما حديث عليّ فأخرجه أبو يعلى . ذكره المنذرى في الترغيب في ترك الترفع في اللباس تواضعاً واقتداءً بأشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم ، وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الترمذى في هذا الباب . قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

١٧٨٨ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ رحمهم الله حدثنا خَلْفُ بنُ خَلِيفَةَ عن حُمَيْدِ
الأَعْرَجِ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ الْحَارِثِ عن ابْنِ مَسْعُودٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال : « كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءٌ صُوفٍ وَجَبَّةٌ صُوفٍ وَكُمَّةٌ
صُوفٍ وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ » .

هذا حديثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدِ الأَعْرَجِ . وَحُمَيْدٌ
هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الأَعْرَجُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الأَعْرَجُ الْمَكِّيُّ
صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٌ . وَالْكُمَّةُ الْقَلَنْسُوَّةُ الصَّغِيرَةُ .

١١ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ

١٧٨٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ عن
حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن أَبِي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ قال : « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءٌ » .

قوله (حدثنا خلف بن خليفة) بن صاعد الأشجعي مولا هم أبو أحمد الكوفي
نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط بآخره وادعى أنه رأى عمرو بن حريث
الصحابي فأذكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد ، من الثامنة ، كذا في التقريب (عن حميد
الأعرج) الكوفي القاضي الملائى ، يقال هو ابن عطاء أو ابن علي أو غير ذلك ،
ضعيف من السادسة .

قوله (وكمة صوف) بضم كاف وشدة ميم هي التلنسوة الصغيرة .
قوله (هذا حديث غريب الخ) وأخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري
قال المنذرى : توهم الحاكم أن حميدا الأعرج هذا هو حميد بن قيس المكي وإنما
هو حميد بن علي ، وقيل ابن عمار أحد المتروكين .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ)

قوله (وعليه عمامة سوداء) فيه دليل على مشروعية العمامة السوداء .

وفي الباب عن عمرو بن حريث وابن عباس ورُكَّانَة . حَدِيثُ جَابِرٍ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٢ - بابُ سَدَلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتَفَيْنِ

١٧٩٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الهمدانيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ
المدينيُّ عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عن عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عن نَافِعٍ عن ابْنِ عُمَرَ
قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ » .

قوله (وفي الباب عن عمرو بن حريث وابن عباس ورُكَّانَة) أما حديث عمرو
ابن حريث فأخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عنه قال :
رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى طَرَفَهَا بَيْنَ
كَتِفَيْهِ كَمَا فِي النَّيْلِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُ رُكَّانَةِ فَلْيَنْظُرْ مَنْ أَخْرَجَهُمَا .
قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه .

(باب سدل العمامة بين الكتفين)

أى إرسالها وإرخائها بينهما ، ولم يقع هذا الباب في بعض النسخ .
قوله (حدثنا يحيى بن محمد المديني) قال في التقریب : يحيى بن محمد بن عبد الله
ابن مهران المدني مولى بني نوفل يقال له الجارى بحيم وراء خنيفة ، صدوق يخطىء
من كبار العاشرة .

قوله (إذا اعتم) بتشديد الميم أى لب العمامة على رأسه (سدل) أى أرسل
وأرخی (عمامته) أى طرفها الذى يسمى العلامة والعذبة (بين كتفيه) بالثنية ،
والحديث يدل على استحباب إرخاء طرف العمامة بين الكتفين . وقد ورد فى إرخاء
العذبة أحاديث على أنواع : فمنها ما يدل على إرخائها بين الكتفين كحديث الباب
وحديث عمرو بن حريث رضى الله عنه الذى أشار إليه الترمذي فى الباب المتقدم
وتقدم لفظه هناك ، وحديث الحسن بن على رضى الله عنه قال : رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه ،

قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَسْدِلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ : قَالَ عُبَيْدُ
اللهِ : وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَلِّمًا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَى مَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي ، وَحَدَّثَ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَدِي أَخْرَجَهُ
أَبُو نَعِيمٍ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشَرَ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَدِي الْبَهْرَانِيِّ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَدِي : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍ فَعَمَّمَهُ وَأَرْخَى عِذْبَةَ الْعِمَامَةِ مِنْ
خَلْفِهِ ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا فَاعْتَمُوا الْحَدِيثَ . وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَاسِرٍ قَالَ : بَعَثَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ إِلَى خَيْرِ فَعَمَّمَهُ بِعِمَامَةِ سُودَاءَ
ثُمَّ أَرْسَلَهَا مِنْ وَرَائِهِ أَوْ قَالَ عَلَى كَتِفَيْهِ الْيُسْرَى ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَحُسْنُهُ السُّيُوطِيُّ ،
وَحَدَّثَ جَابِرٌ قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِمَامَةُ سُودَاءَ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ
وَيُرْخِيهَا خَلْفَهُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي وَقَالَ لَا أَعْلَمُ بِرُويِهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرَ الْعِزْرَمِيِّ
وَعَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ . وَحَدَّثَ أَبِي مُوسَى أَنَّ جَبْرِئِيلَ نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُودَاءَ قَدْ أَرْخَى ذَوَابِتَهُ مِنْ وَرَائِهِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ .

وَمِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى إِرْخَاتِهَا بَيْنَ يَدَيْ الْمُعْتَمِ وَمِنْ خَلْفِهِ كَحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
عَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَدَ لَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَهِيَ خَلْفِي ، أَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ وَفِي إِسْنَادِهِ شَيْخٌ مَجْهُولٌ . وَحَدَّثَ عَائِشَةُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ بِعِمَامَةِ سُودَاءَ مِنْ
قَطَنٍ وَأَفْضَلَ لَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِثْلَ هَذِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : عَمَّمَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَ عَوْفٍ بِعِمَامَةِ سُودَاءَ كَرَائِسَ وَأَرْخَاها مِنْ خَلْفِهِ
قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ وَقَالَ : هَكَذَا فَاعْتَمُوا ، وَحَدَّثَ ثُوبَانٌ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا عَتَمَ أَرْخَى عِمَامَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ
فِي الْاَوْسَطِ وَفِيهِ الْحِجَاجُ بْنُ رِشْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَمِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى إِرْخَاتِهَا مِنَ الْجَانِبِ الْإِيمَنِ كَحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلْبًا يُولَى الْيَأَى حَتَّى يَمِمْهُ وَيُرْخِي لَهَا مِنْ جَانِبِهِ الْإِيمَنِ نَحْوَ
الْأَذَنِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيعُ بْنُ ثُوبٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ .

وقد استدل على جواز ترك العذبة ابن القيم في الهدى بحديث جابر عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، بدون ذكر الذنوبة ، قال : فدل على أن الذنوبة لم يكن يرخيها دائماً بين كتفيه انتهى وفيه نظر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر الذنوبة في هذا الحديث عدمها في الواقع حتى يستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يرخي الذنوبة دائماً .

وأقوى أحاديث هذه الأنواع كلها وأصحها هو حديث عمرو بن حريث في إرخاء العذبة بين الكتفين . قال العينى في العمدة : قال شيخنا زين الدين : ما المراد بسدل عمامته بين كتفيه ؟ هل المراد سدل الطرف الأسفل حتى تكون عذبة ؟ أو المراد سدل الطرف الأعلى بحيث يغرزها ويرسل منها شيئاً خلفه ؟ يحتمل كلامنا من الأمرين ولم أر التصريح يكون المرخي من العمامة عذبة إلا في حديث عبد الأعلى بن عدى وفيه : وأرخى عذبة العمامة من خلفه وتقدم ، وقال الشيخ مع أن العذبة الطرف كعذبة السوط وكعذبة اللسان أى طرفه ، فالطرف الأعلى يسمى عذبة من حيث اللغة وإن كان مخالفاً للاصطلاح العرفي الآن . وفي بعض طرق حديث ابن عمر ما يقتضى أن الذى كان يرسله بين كتفيه من الطرف الأعلى ، رواه أبو الشيخ وغيره من رواية أبي عبد السلام عن ابن عمر رضى الله عنه قال : فلت لابن عمر : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتم ؟ قال : كان يدير كور العمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرخي له ذنوبة بين كتفيه انتهى

(فائدة) قد أخرج الطبرانى في الأوسط عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عتم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال : هكذا فاعتم فإنه أعرب وأحسن . قال السيوطى : ولمنتاده حسن وأخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحواً من ذراع . وروى سعد بن سعيد عن رشدين قال : رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبراً أو أقل من شبر . قال فى السبل : من آداب العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولاً فاحشاً . وقال النووى فى شرح المذهب : لإرسال العذبة لإرسالاً فاحشاً كإرسال الثوب يحرم للخلاء ويكره لغيره انتهى .

﴿فائدة أخرى﴾ قال السيوطي في الحاوي في الفتاوى : وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال : سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم ؟ قال كان يدبر العمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه ، وهذا يدل على أنها عدة أذرع . والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها بيسير انتهى . قال الشوكاني : ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه ، فإن كان الظهور من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الإدارة والغرز لإرسال الذؤابة فهذه الأوصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع ، وإن كان من غيره فما هو بعد لإقراره بعدم ثبوت مقدارها في حديث انتهى . وفي المراقبة قال الجزري في تصحيح المصاييح : قد تتبععت الكتب وتطلبت من السير والتواريخ لأقف على قدر عمامة النبي صلى الله عليه وسلم فلم أظف على شيء حتى أخبرني من أثق به أنه وقف على شيء من كلام النووي ذكر فيه : أنه كان له صلى الله عليه وسلم عمامة قصيرة وعمامة طويلة ، وأن القصيرة كانت سبعة أذرع والطويلة اثني عشر ذراعاً ذكره القاري : وقال وظاهر كلام المدخل أن عمامته كانت سبعة أذرع مطلقاً من غير تقيد بالقصير والطويل انتهى . قلت : لا بد لمن يدعى أن مقدار عمامته صلى الله عليه وسلم كان كذا وكذا من الذراع أن يثبته بدليل صحيح ، وأما الادعاء المحض فليس بشيء .

﴿فائدة أخرى﴾ قال في السبل : من آداب العمامة إرسال العذبة بين الكتفين ويجوز تركها بالأصالة . وقال النووي في شرح المذهب : يجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير إرساله ولا كراهة في واحد منهما ولم يصح في النهي عن ترك إرسالها شيء انتهى .

﴿فائدة أخرى﴾ لم أجد في فضل العمامة حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، وكل ما جاء فيه فهي إما ضعيفة أو موضوعة .

فنها مارواه القضاعي والديلمي في مسند الفردوس عن علي مرفوعاً : العمامة تيجان العرب ، والاحتباء حيطانها ، وجلس المؤمن في المسجد رباطه . قال في المقاصد : ضعيف ، وأخرج البيهقي معناه من قول الزهري .

ومنها حديث : عليكم بالعمائم فإنها سيما الملائكة وأرخوا خلف ظهوركم .

هذا حديثٌ غريبٌ .

وفي الباب عن عليٍّ ولا يصحُّ حديثُ عليٍّ من قِبَلِ إسناده .

١٣ - بابُ ما جاء في كراهية خاتم الذهب

١٧٩١ - حدثنا سلمةُ بنُ شبيبٍ والحسنُ بنُ عليٍّ الخلالُ وغيرُ واحدٍ

قالوا حدثنا عبدُ الرزاقِ ، حدثنا معمرٌ عن الزهريِّ عن إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ حنبلٍ عن أبيهِ عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ قالَ : نهاني رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن التَّخَتُّمِ بالذهبِ ، وعن لباسِ القميصِ ، وعن القِرَاءَةِ في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ وعن لبسِ المُعَصِّفِ .

أخرجه ابنُ عدي والبيهقي في الخلاصة وهو موضوع . وقال في اللآلئ : لا يصح ، وقال : له طريق آخر عن ابنِ عباس ، أخرجه الحاكم في المستدرک . ومنها ما رواه ابنُ عساکر والديلمي عن ابنِ عمر مرفوعاً : صلاة تطوع أو فريضة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة بلا عمامة ، وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بلا عمامة . قال المناوي : قال ابنُ حجر : موضوع ، وكذلك قال الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة . وفي الباب روايات أخرى ذكرها الشوكاني وغيره في موضوعاتهم .

قوله (هذا حديث غريب) لم يحكم الترمذي على هذا الحديث بشيء من الصحة والضعف ، والظاهر أنه حسن ، ويعضده حديث عمرو بن حريث عند مسلم وغيره . الذي أشار إليه الترمذي في الباب الذي قبله .

قوله (وفي الباب عن علي) لينظر من أخرجه .

(باب ما جاء في كراهية الخاتم الذهب)

الخاتم بفتح التاء وكسرها هما لغتان واختلفتا وفيه لغات أخرى .

قوله (عن التختم بالذهب) أى عن لبس خاتم الذهب ، وهذا النهي للرجال .

هذا حديث حسن صحيح .

١٧٩٢ — حدثنا يوسف بن حماد المَعْنِي البَصْرِيُّ ، حدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ
ابنُ سَعِيدٍ عن أَبِي التَّيَّاحِ ، حدثنا حَفْصُ اللَّيْثِيِّ قال : أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ
ابنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ » .

لا للنساء ، فإن الذهب حرام عليهم لا عليهن (وعن لباس القسي) تقدم ضبط
القسي ومعناه في باب كراهية المعصفر للرجال (وعن القراءة في الركوع والسجود)
لأن الركوع موضع التسبيح وكذا السجود (وعن لبس المعصفر) هو المصبوغ
بالعصفر . واستدل به من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بالعصفر ، وقد تقدم
الكلام في هذه المسألة في باب كراهية المعصفر للرجال .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه ،
وقد تقدم هذا الحديث في باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود .

قوله (حدثنا يوسف بن حماد المعنى) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر
النون وياء النسبة .

قوله (أشهد على عمران بن حصين أنه حدثنا) أراد حفص بقوله أشهد على
عمران التأكيد للرواية (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لتختم بالذهب)
قال الثوري في شرح مسلم : أجمع المسلمون على إباحة خاتم الذهب للنساء وأجمعوا
على تحريمه على الرجال إلا ما حكى عن أبي بكر بن عمر بن محمد بن حرم أنه أباحه ،
وعن بعض أنه مكروه لأحرام ، وهذان النقلان باطلان وقائلهما محجوج بهذه
الأحاديث التي ذكرها مسلم مع إجماع من قبله على تحريمه مع قوله صلى الله عليه وسلم
في الذهب والحرير : إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإنائهما انتهى .

وفي الباب عن عليّ وابن عمر وأبي هريرة ومعاوية . حديث
عمران حديث حسن صحيح . وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد .

١٤ - باب ما جاء في خاتم الفضة

١٧٩٣ - حدثنا قتيبة وغير واحد عن عبد الله بن وهب عن
يونس عن ابن شهاب عن أنس قال : « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم
من ورق وكان فصه حبشياً » .
وفي الباب عن ابن عمر وبريدة .

قوله (وفي الباب عن علي وابن عمر وأبي هريرة ومعاوية) أما حديث علي
فقد تقدم آنفاً ، فالظاهر أنه أشار إلى ما أخرجه عنه أحمد وأبو داود والذسائي
أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حبراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم
قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي . وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه فأخرجه
الشيخان ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم ، وأما حديث معاوية فأخرجه
أبو داود .

قوله (حديث عمران حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد .

(باب ما جاء في خاتم الفضة)

قوله (من ورق) بفتح الواو وكسر الراء أى فضة (وكان فصه حبشياً)
ووقع في رواية أخرى لأنس : وكان فصه منه أى من الورق . قال الحافظ في
الفتح : لا يعارضه قوله في رواية أخرى : وكان فصه حبشياً لأنه إما أن يحمل على
التعدد وحينئذ فمضى قوله حبشياً أى كان حجراً من بلاد الحبشة أو على لون الحبشة
أو كان جزءاً أو عقيقاً لأن ذلك قد يؤتى من بلاد الحبشة . ويحتمل أن يكون
هو الذي فصه منه ونسب إلى الحبشة لصنعة فيه إما الصياغة أو النقش انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وبريدة) أما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان ،

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

١٥ - باب ما جاء ما يُستحب من فص الخاتم

١٧٩٤ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي حدثنا زهير أبو خيثمة عن حميد عن أنس قال : « كان خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة فضة منه » .

وأما حديث بريدة فأخرجه الترمذي في أواخر اللباس ، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

قوله (هذا حديث حسن صحيح الخ) قال الحافظ أخرجه مسلم وأصحاب السنن .

(باب ما جاء ما يستحب من فص الخاتم)

قال الجوهرى : الفص بفتح الفاء والعامية تكسرهما وأثبتها غيره لغة ، وزاد بعضهم الضم ، وعليه جرى ابن مالك في المثلث . وقال في القاموس : الفص للخاتم مثلثة والكسر غير لحن ووهم الجوهرى انتهى .

قوله (حدثنا حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي) الكوفي ثقة من العاشرة (حدثنا زهير أبو خيثمة) هو ابن معاوية بن حديج بضم مهملة وفتح دال مهملة وبجيم (عن حميد) هو ابن أبي حميد الطويل .

قوله (فضة) أى فص الخاتم (منه) أى من الفضة وتذكيره لأنه بتأويل الورق ، وقيل الضمير راجع إلى ما صنع منه الخاتم وهو الفضة وهو بعيد ويمكن من فى (منه) للتبعيض والضمير للخاتم أى فضة بعض من الخاتم بخلاف ما إذا كان كان حجراً فإنه منفصل عنه مجاور له ، وفي رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد عن أنس : كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من فضة كله . قال الحافظ : فهذا نص فى أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق لباس بن الحارث بن معيقب عن جده قال : كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة فربما كان فى يدي ، قال : وكان معيقب على خاتم النبي

هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ

١٧٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

صلى الله عليه وسلم يعنى كان أميناً عليه ، فيحمل على التعدد . وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن مكحول : أن خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من حديد ملوياً عليه فضة غير أن فضه باد ، وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره ، وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص : أن خالد بن سعيد يعنى ابن العاص أتى وفي يده خاتم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا أطرحه فطرحة فإذا خاتم من حديد ملوى عليه فضة ، قال : فما نقشه ؟ قال محمد رسول الله ، قال فأخذه فلبسه : ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى لعمر بن سعيد أخى خالد بن سعيد انتهى كلام الحافظ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه) وأخرجه البخارى وأبو داود والنسائى .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ)

لأعلم أنه قد وردت الأحاديث في التختم في اليمين وفي التختم في اليسار ، وقد اختلف أهل العلم في الجمع بين هذه الأحاديث المختلفة ، فجنحت طائفة إلى استواء الأمرين وجمعوا بذلك بين مختلف الأحاديث ، وإلى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم : باب التختم في اليمين واليسار ، ثم أورد الأحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، وقال البيهقي في الأدب : يجمع بين هذه الأحاديث بأن الذى لبسه في يمينه وهو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر والذى لبسه في يساره وهو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهرى عن أنس التى فيها التصريح بأنه كان من فضة ولبسه في يمينه فكانها خطأ فقد تقدم أن الزهرى وقع له وهم في الخاتم الذى طرحه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه وقع في روايته أنه الذى كان من فضة وأن الذى في

أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

رَوَايَةً غَيْرَهُ أَنَّهُ الَّذِي كَانَ مِنْ ذَهَبٍ ، فَعَلِيَ هَذَا فَالَّذِي كَانَ لِبَسِهِ فِي يَمِينِهِ هُوَ الذَّهَبُ
انتهى ملخصاً .

وجمع غيره بأنه لبس الخاتم أولاً في يمينه ثم حوله إلى يساره ، واستدل له
بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدى من رواية عبد الله بن عطاء عن نافع عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم في يمينه ثم لونه حوله في يساره . قال الحافظ :
فلو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ولكن سنده ضعيف انتهى . وأخرج ابن سعد
من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال : طرح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه
الذهب ثم تختم خاتماً من ورق فجعله في يساره ، وهذا مرسل أو معضل . وقد جمع
البغوي في شرح السنة بذلك وأنه تختم أولاً في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك
آخر الأمرين ، وتعبه الطبري بأن ظاهره الدخخ وليس ذلك مراده بل الإخبار
بالواقع اتفاقاً .

قال الحافظ : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف القصد ، فإن كان اللبس
للذين به فاليمين أفضل وإن كان للتختم به فاليسار أولى ، لأنه كالمودع فيها ويحصل
تناوله منها باليمين ، وكذا وضعه فيها ، ويترجح التختم في اليمين مطلقاً لأن اليسار
آلة الاستنجاء فيصان الخاتم إذا كان في اليمين عن أن تصيبه النجاسة ، ويترجح
التختم في اليسار بما أشرت إليه من التناول انتهى .

وقال النووي في شرح مسلم : أجمع الفقهاء على جواز التختم في اليمين وعلى
جوازه في اليسار ولا كراهة في واحدة منهما ، واختافوا أيتهما أفضل فتختم
كثيرون من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار ، واستحب مالك اليسار وكره
اليمين ، وفي مذهبينا وجهان لأصحابنا الصحيح أن اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف
وأحق بالزينة والإكرام انتهى .

قوله (حدثنا محمد بن عبيد) بن محمد بن واقد الحاربي السكندی أبو جعفر النحاس
الكوفي صدوق من العاشرة .

عليه وسلم صنعَ خاتماً من ذهبٍ فتختمَ به في يمينه ثم جلسَ على المنبرِ فقال :
إِنِّي كُنْتُ اتَّخَذْتُ هَذَا الْخَاتَمَ فِي يَمِينِي ، ثُمَّ نَبَذَهُ وَنَبَذَ النَّاسُ
خَوَاتِيمَهُمْ .

وفي البابِ عن عليٍّ وجابرٍ وعبدِ الله بنِ جعفرٍ وابنِ عباسٍ وعائشةَ
وأنسٍ . وحديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ هذا الحديثُ
عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ نحوهً هذا من غيرِ هذا الوجهِ ، ولم يذكرْ فيه أنَّه
تختمَ في يمينه .

قوله (صنع خاتماً) أى أمر بصنعه فصنع له (من ذهب) أى ابتداء قبل
تحريم الذهب على الرجال (ثم نبذه الخ) وهذا يحتمل أن يكون كرهه من أجل
المشاركة أو لما رأى من زهوم بلبسه . ويحتمل أن يكون اكونه من ذهب وصادف
وقت تحريم لبس الذهب على الرجال ، ويؤيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن
عمر عند البخارى بالفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس خاتماً من ذهب
فنبذه فقال لا ألبسه أبداً ، وحديث ابن عمر هذا ، كذا رواه الترمذى مختصراً ،
وزاد البخارى من طريق عبيد الله عن نافع وقال لا ألبسه أبداً ثم اتخذ خاتماً من
فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة .

قوله (وفي الباب عن علي وجابر وعبد الله بن جعفر الخ) أما حديث علي
فأخرجه أبو داود والنسائى والترمذى فى الشمائل وابن حبان فى صحيحه عنه : أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم فى يمينه . وأما حديث جابر فأخرجه الترمذى
فى الشمائل ، قال الحافظ بسند لين ، وأما حديث عبد الله بن جعفر وحديث ابن
عباس فأخرجهما الترمذى فى هذا الباب . وأما حديث عائشة فأخرجه البزار
بسند لين وأبو الشيخ بسند حسن قاله الحافظ فى الفتح . وأما حديث أنس فأخرجه
مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتم فضة فى يمينه فيه فص حبشى
كان يجعل فيه مما بلى كفه . وفى الباب أيضاً عن أبى أمامة عند الطبرانى بسند

١٧٩٦ — حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا جرير عن محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل قال : رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » .

قال محمد بن إسماعيل حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل حديث حسن صحيح .

ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في غرائب مالك بسند ساقط ، قاله الحافظ في الفتح .

قوله (وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن سعد وأصله في الصحيحين .

قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن محمد بن إسحاق) هو إمام المغازي (عن الصلت بن عبد الله بن نوفل) بن الحارث بن عبد المطالب الهاشمي روى عن ابن عباس وعنه الزهري وابن إسحاق وغيرهما وثقه ابن حبان ، وقال الزبير بن بكار : كان فقيهاً عابداً كذا في الخلاصة وتهذيب التهذيب .

قوله (ولا إخاله) بكسر الهمزة . قال في القاموس : خال الشيء يخال خيلاً وخيلة ويكسران وخالاً وخيلاً لا محركه مخيلة ومخالة وخيلولة ظنه ، وتقول في مستقبله إخال بكسر الالف وفتح في لغة انتهى .

قوله (قال محمد بن إسماعيل) يعني الإمام البخاري رحمه الله (حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل حديث حسن صحيح) وفي بعض النسخ حسن فقط وليس فيه صحيح ، والحديث أخرجه أبو داود والطبراني من وجه آخر عن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه ، وفي سنده ابن قاله الحافظ في الفتح .

١٧٩٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَتَخَتَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا » .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

١٧٩٨ — حدثنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي رَافِعٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ ، وَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ » .

قوله (حدثنا حاتم بن إسماعيل) هو المدني (عن جعفر بن محمد) هو المعروف بالصادق (عن أبيه) هو محمد بن علي الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر ثقة فاضل من الرابعة كذا في التقريب .

قوله (كان الحسن والحسين يتختمان في يسارهما) هذا الأثر لا يناسب الباب ولو زاد الزمذى في ترجمة الباب لفظ « واليسار » بعد قوله في اليمين لطابقته هذا الأثر أيضاً .

قوله (هذا حديث صحيح وأخرجه البيهقي في الأدب من طريق أبي جعفر الباقر قال : كان النبي صلى عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار ذكره الحافظ في الفتح .

قوله (رأيت ابن أبي رافع) هو عبد الرحمن بن أبي رافع ويقال بن فلان بن أبي رافع ، روى عن عبد الله بن جعفر وعن عمه عن أبي رافع وعن عمته سلمى عن أبي رافع وعنه حماد بن سلمة قال إسحاق بن منصور عن بن مدين صالح له عند الزمذى في التختيم في اليمين وآخر حديث في دعاء الكرب ، كذا في تهذيب التهذيب (فقال رأيت عبد الله بن جعفر) ابن أبي طالب الهاشمي أحد الأجراد ولد بأرض الحبشة وله محبة ، كذا في التقريب (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه) أى يلبس الخاتم في خنصر يده اليمنى .

قال محمدٌ : وهذا أصحُّ شيءٍ رُوِيَ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم
في هذا الباب .

١٧ - باب ما جاء في نقشِ الخاتمِ

١٧٩٩ - حدثنا محمد بن بشارٍ ومحمد بن يحيى وغيرُ واحدٍ قالوا حدثنا
محمد بن عبد الله الأنصارى حدثني أبي عن ثُمَامَةَ عن أنس بن مالكٍ قال :
« كان نقشُ خاتمِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ثلاثةَ أسطرٍ : محمدٌ سطرٌ ،
ورَسُولٌ سطرٌ : والله سطرٌ » ولم يقلْ محمد بن يحيى في حديثه « ثلاثةَ
أسطرٍ » .

قوله (قال محمد) يعنى الإمام البخارى رحمه الله (وهذا أصح شيء روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب) وأخرجه أحمد وابن ماجه .

(باب ما جاء في نقش الخاتم)

قوله (ومحمد بن يحيى) هو الإمام الحافظ الذهلى (حدثنا محمد بن عبد الله
الأنصارى) هو محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصارى (حدثني أبي) أى عبد الله بن
المثنى الأنصارى (عن ثُمَامَةَ) هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى .

قوله (كان نقش خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أسطر) قال ابن بطال :
ليس كون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا . قال
الحافظ : قد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا
لضرورة كثرة الأحرف فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا وكل
منهما أولى من المستطيل انتهى (محمد سطر ورسول سطر والله سطر) قال الحافظ :
هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ، لكن أخرج أبو الشيخ فى أخلاق النبي
صلى الله عليه وسلم من رواية عريرة بن البريد عن عزرة بن ثابت عن ثُمَامَةَ عن
أنس قال : كان فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم حبشيًا مكتوبًا عليه لا إله إلا الله

وفي الباب عن ابن عمر .

حديث أنس حديث حسن صحيح غريب .

١٨٠٠ - حدثنا الحسن بن عليّ التلّال حدثنا عبد الرزاق حدثنا

معمر عن ثابت عن أنس بن مالك أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع خاتماً من ورق فنقش فيه : محمد رسول الله ، ثم قال : لا تنقشوا عليه .

محمد رسول ، وعرة ضعفه ابن المديني وزيادته هذه شاذة قال : وظاهره أيضاً أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على السياق العادي ، فإن ضرورة الاحتياج إلى أن يختم به يقتضي أن تكون الأحرف المنقوشة مقلوبة ليخرج الخاتم مستوياً وأما قول بعض الشيوخ إن كتابته كانت من أسفل إلى فوق يعني أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد في أسفلها فلم أر التصريح بذلك في شيء من الأحاديث بل رواية الإسماعيلي يخالف ظاهرهما ذلك فإنه قال فيها : محمد سطر والسطر الثاني رسول ، والسطر الثالث الله ، ولك أن تقرأ محمد بالتثنية ورسول بالتثنية وعدمه ، والله بالرفع والجرا انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه الشيخان عنه قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق وكان في يده ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان حتى وقع بعد في يد أريس نقشه : محمد رسول الله .

قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه البخاري .

قوله (لا تنقشوا عليه) في رواية الشيخين : فلا ينقش أحد على نقشه ، وفي حديث ابن عمر عند مسلم : لا ينقش أحد على نقش خاتمي هذا ، قال النووي : سبب النهي أنه صلى الله عليه وسلم إنما اتخذ الخاتم ونقش فيه ليختم به كتبه إلى ملوك العجم وغيرهم فلو نقش غيره مثله لدخلت المفسدة وحصل الخل . قال : وفي الحديث جواز نقش الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى ، هذا مذهبننا ومذهب سعيد بن المسيب ومالك والجمهور . وعن ابن سيرين وبعضهم كراهة نقش اسم الله تعالى

هذا حديث حسن صحيح . ومعنى قوله « لا تنقشوا عليه » نهى أن ينقش أحد على خاتمه محمد رسول الله .

١٨٠١ — حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا سعيد بن عامر والحجاج بن منهال قال حدثنا همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » .

وهذا ضعف انتهى . قال الحافظ : وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأساً أن يكتب الرجل في خاتمه حسبي الله ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم يثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه حمله للجنب والحائض والاستنجاء بالكف التي هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يمرض لذلك انتهى . قال النووي قال العلماء : وله أن ينقش عليه اسم نفسه أو أن ينقش عليه كلمة حكمة وأن ينقش ذلك مع ذكر الله تعالى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (حدثنا سعيد بن عامر) الضبعي أبو محمد البصري ثقة صالح ، وقال أبو حاتم : ربما وهم من التاسعة (والحجاج بن منهال) الأنماطي أبو محمد السلمي مولاها البصري ثقة فاضل من التاسعة (حدثنا همام) هو ابن يحيى الأزدي العوذى .

قوله (إذا دخل الخلاء) أى أراد دخوله (نزع) أى أخرج من أصبعه (خاتمه) قال القارى فى المرقاة لأن نقشه محمد رسول الله ، وفيه دليل على تنجية المستنجى اسم الله واسم رسوله والقرآن ، كذا قاله الطيبي قال الأبهري : ويعم الرسل . وقال ابن حجر : استفيد منه أنه يندب لمريد التبرز أن ينحى كل ما عليه معظم من اسم الله تعالى أو نبي أو ملك ، فإن خالف كره انتهى . وهذا هو الموافق لمذهبنا انتهى كلام القارى .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

١٨ - بابُ ما جاء في الصورةِ

١٨٠٢ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ حدثنا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ حدثنا ابنُ

جُرَيْجٍ حدثني أَبُو الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ ، وَنَهَى أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) قال الحافظ في التلخيص : حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه ، أخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث الزهري عن أنس به . قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ . وقال أبو داود : منكر ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وأشار إلى شدوده وصححه الترمذي ، وقال النووي : هذا مردود عليه ، قاله في الخلاصة وقال المنذرى : الصواب عندي تصحيحه ، فإن رواه ثقات أثبات . وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الافتراح وعلته أنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواه ثقات ، لكن لم يخرج الشيخان رواية همام عن ابن جريج ، وابن جريج قيل لم يسمه من الزهري وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر ، وقد رواه مع همام مع ذلك مرفوعاً يحيى بن الخريس البجلي ويحيى بن المنوكل وأخرجهما الحاكم والدارقطني ، وقد رواه عمرو بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفاً على أنس ، وأخرج له البيهقي شاهداً أو أشار إلى ضعفه ورجاله ثقات ، ورواه الحاكم أيضاً ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلاء وضعه ، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة وينظر في سنده فإن رجاله ثقات إلا محمد بن إبراهيم الرازي فإنه متروك انتهى كلام الحافظ .

(باب ما جاء في الصورة)

المراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ثم من جهة استعمالها واتخاذها .
قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت) أى عن

اتخاذها وإدخالها فيه لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا تصاوير كما في حديث أبي طلحة عند الشيخين ، والمراد بالبيت المكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناءً أو خيمة أم غير ذلك . قال النووي في شرح مسلم : قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث ، وسواء صنعه لما يمتن أو لغيره فصنعتة حرام بكل حال لأن فيه مضاهاة بخاق الله تعالى ، وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فاس أو إناء أو حائط أو غيرها ، وأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير ، وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتناً فهو حرام ، وإن كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام ، ولا فرق في هذا كله بين ماله ظل وماله لا ظل له ، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة ، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم . وقال بعض السلف : إنما ينهى عما كان له ظل ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل ، وهذا مذهب باطل فإن الستر الذي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة . وقال الزهري : النهي في الصورة على العموم ، وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقماً في ثوب أو غير رقم ، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملاً بظاهر الأحاديث لاسيما حديث النمرقة الذي ذكره مسلم ، وهذا مذهب قوي . وقال آخرون : يجوز منها ما كان رقماً في ثوب سواء امتن أم لا ، وسواء علق في حائط أم لا ، وكرهوا ما كان له ظل أو كان مصوراً في الحيطان وشبهها سواء كان رقماً أو غيره ، واحتجوا بقوله في بعض أحاديث الباب : « إلا ما كان رقماً في ثوب » ، وهذا مذهب القاسم بن محمد ، وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره . انتهى كلام النووي .

قلت : قال ابن العربي : إن الصورة التي لا ظل لها إذا بقيت على هيئتها حُرمت سواء كانت مما يمتن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فرقت هيئتها جاز انتهى .

وفي الباب عن عليٍّ وأبي طلحة وعائشة وأبي هريرة وأبي أيوب .
حديث جابر حديث حسن صحيح .

وهذا القول هو الاحوط عندى وهو المنقول عن الزهرى وقواه النووى كما عرفت
آنفاً . وقال ابن عبد البر : إنه أعدل الأقوال .

﴿فائدة﴾ روى البخارى عن عائشة قالت : كنت ألعب بالبنات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان لى صواحب يلعبن معى ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل ينتمعن منه فيسربهن إلى فيلعبن معى . قال الحافظ : استدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ صور البنات واللعب من أجل لعب البنات بهن ، وخص ذلك من عموم النهى عن اتخاذ الصور . وبه جزم عياض ونقله عن الجمهور وأنهم أجازوا بيع اللعب للبنات لتدريهن من صغرهن على أمر بيوتهن وأولادهن . قال وذهب بعضهم إلى أنه منسوخ ، وإليه مال ابن بطال . وحكى عن ابن أبي زيد عن مالك أنه كره أن يشتري الرجل لابنته الصور ، ومن ثم رجح الداودى أنه منسوخ . وقد ترجم ابن حبان لصغار النساء اللعب باللعب ، وترجم له النسائي لإباحة الرجل لزوجته اللعب بالبنات فلم يقيده بالصغر وفيه نظر . قال البيهقي بعد تحريجه : ثبت النهى عن اتخاذ الصور فيحمل على أن الرخصة لعائشة في ذلك كان قبل التحريم ، وبه جزم ابن الجوزى . وقال المنذرى : إن كانت اللعب كالصورة فهو قبل التحريم وإلا فقد يسمى مالميس بصورة لعبة ، وبهذا جزم الحليemy فقال : إن كانت صورة كالوثن لم يحز ولا جاز انتهى .

قلت : قول الحليemy هو المختار عندى والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن عليٍّ وأبي طلحة وعائشة وأبي هريرة وأبي أيوب) . أما حديث عليٍّ فأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه عنه مرفوعاً : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب . قال المنذرى : كلهم من رواية عبد الله بن يحيى ، قال البخارى : فيه نظر وأما حديث أبي طلحة فأخرجه الترمذى في هذا الباب ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان ، وعنها في الباب أحاديث ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى في باب : إن الملائكة

١٨٠٣ — حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : « أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعودُه فوجدَ عنده سهل بن حنيف ، قال : فدعا أبو طلحة إنساناً ينزع نمطاً تحته ، فقال له سهل : لم تنزعه ؟ قال : لأن فيها تصاوير ، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ما قد علمت ، قال سهل : أولم يقل : إلا ما كان رقماً في ثوب ؟ قال : بلى ، ولسكنه أطيب ليفسي . »

لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب من أبواب الاستئذان والأدب ، وأما حديث أبي أيوب فلي نظر من أخرجه .

قوله (يعودُه) أى لعيادته فى مرضه (فوجد عنده) أى عند أبى طلحة (سهل بن حنيف) بصيغة التصغير (ينزع نمطاً تحته) أى ليخرج نمطاً كان تحته ، والنمط بفتح النون والميم وهو ظاهرة الفراش وقيل ظهر الفراش ، ويطلق أيضاً على بساط لطيف له خمل يجعل على الهودج وقد يجعل سترأ (لم تنزعه) أى لآى سبب تخرجه من تحتك (لأن فيها) وفى رواية مالك فى الموطأ : لأن فيه بتذكير الضمير وهو الظاهر أى فى ذلك النمط (ما قد علمت) أى من أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة (إلا ما كان رقماً) بالفتح أى نقشاً . قال النووى : يحتج به من يقول بإباحة ما كان رقماً مطلقاً ، وجوابنا وجواب الجمهور عنه أنه محمول على رقم على صورة الشجر وغيره مما ليس بحيوان ، وقد قدمنا أن هذا جائز عندنا انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : قال ابن العربى : حاصل ما فى اتخاذ الصور أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالإجماع ، وإن كانت رقماً فأربعة أقوال . الأول : يجوز مطلقاً على ظاهر قوله فى حديث الباب : إلا رقماً فى ثوب ، الثانى : المنع مطلقاً حتى الرقم ، الثالث : إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم ، وإن قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز ، قال : وهذا هو الأصح . الرابع : إن كان مما يمتن جاز ، وإن كان معلق لم يحز انتهى وقد حكم ابن عبد البر على القول الثالث

هذا حديث حسن صحيح .

١٩ - باب ما جاء في المصورين

١٨٠٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا ، يَعْنِي الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا ، وَمَنْ اسْتَمَعَ

بأنه أعدل الأقوال كما في التعليق الممجد (قال بلى) أى قد قال ذلك (أطيّب لنفسى) أى أظهر للتقوى واختيار الأولى .

واستدل بهذا الحديث على أن التماوير إذا كانت فى فراش أو بساط أو وسادة فلا بأس بها . قال محمد فى موطنه بعد رواية هذا الحديث ما لفظه : وبهذا نأخذ ما كان فيه من تماوير من بساط يبسط أو فراش يفرش أو وسادة فلا بأس بذلك إنما يكره من ذلك فى الستر وما ينصب نصباً ، وهو قول أبى حنيفة والعامّة من فقهاؤنا انتهى .

قلت : فى الاستدلال بهذا الحديث على هذا المطلوب نظر من وجهين : الأول أن المراد بقوله : إلا ما كان رقماً فى ثوب تصوير غير الحيوان جمعاً بين الأحاديث كما صرح به النووى ، والثانى أنه لو كان المراد مطلق التماوير سواء كانت للحيوان أو لغيره لزم أن يكون اتخاذ التماوير كلها جائزاً سواء كانت فى الستر أو فى ما ينصب نصباً أو فى البساط والوسادة لأنه مطلق ليس فيه تقييد بكونها فى البساط أو غيره وهو كما ترى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك فى الموطأ .

(باب ما جاء فى المصورين)

قوله (من صور صورة) كذا أطلق وظاهره التعميم فى تناول صورة ما لا روح فيه ، لكن الذى فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله : كلف أن ينفخ فيها الروح ، فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر (عذبه الله حتى ينفخ فيها) أى فى تلك الصورة . قال الحافظ : استعمال حتى ، هنا نظير

إلى حديث قوم يقرؤون منه صُبَّ في أذنه الآنك يوم القيامة .

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وأبي جحيفة وعائشة

وابن عمر .

استعمالها في قوله تعالى (حتى يلج الجمل في سم الخياط) وكذا قولهم لا أفعل
كذا حتى يشيب الغراب وليس بنافخ فيها) أى لا يمكنه ذلك فيكون معذباً دائماً .
وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمداً ينقطع عند أهل
السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مديدة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه
مغنياً بما لا يمكن وهو نفخ الروح فلا يصح أن يحمل على أن المراد أنه يعذب زماناً
طويلاً ثم يتخلص ؛ والجواب أنه يتعين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر
الثديد بالوعيد بعقاب الكافر ليسكون أبلغ في الارتداع ، وظاهره غير مراد ،
وهذا في حق العاصي بذلك ، وأما من فعله مستحلاً فلا إشكال فيه . قال النووي
في شرح مسلم : هذه الأحاديث يعنى حديث ابن عباس وغيره صريحة في تحريم
تصوير الحيوان وأنه غليظ التحريم ، وأما الشجر ونحوه مما لا روح فيه فلا يحرم
صنعه ولا التمسك به ، وسواء الشجر المثمر أو غيره ، وهذا مذهب العلماء كافة
إلا مجاهداً فإنه جعل الشجر المثمر من المكروه قال القاضى لم يقله أحد غير مجاهد ،
 واحتج مجاهد بقوله تعالى : ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كلكي ، واحتج الجمهور
بقوله صلى الله عليه وسلم : ويقال لهم أحيوا ما خلقتم ، أى اجعلوه حيواناً ذا روح
كما ضاهيتهم ، وعليه رواية : ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كلكي ، ويؤيده حديث
ابن عباس : إن كنت لابد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له انتهى (ومن استمع
إلى حديث قوم يقرؤون منه) أى يبتعدون منه ومن استماعه كلامهم (صب) بضم
صاد مهملة وتشديد موحدة أى سكب (في أذنه الآنك) بالمد وضم التون ومعناه
الأسرب بالغارسية ، وفي النهاية هو الرصاص الأبيض ، وقيل الأسود ، وقيل
الخالص (يوم القيامة) الجملة دعاء ، كذا قيل ، والأظهر أنه لإخبار كما يدل عليه
السابق واللاحق .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وأبي جحيفة وعائشة

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٠ - بابُ ما جاء في الخُضابِ

١٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ مُعَمَّرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

أَيُّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » .

وابن عمر) أما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه الشيخان عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أشد الناس عذاباً عند الله المصورون . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد والشيخان عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله تعالى : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ، فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو شعيرة . وأما حديث أبي جحيفة فأخرجه البخاري في باب من لعن المصور . وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان . وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

(باب ما جاء في الخُضابِ)

أى تغيير لون شيب الرأس واللحية .

قوله (غيروا الشيب) أى بالخضاب (ولا تشبهوا) بحذف إحدى التاءين (باليهود) أى فى ترك خضاب الشيب ، وفى رواية أحمد وابن حبان زيادة « والنصارى » ، وفى رواية الشيخين : أن اليهود والنصارى لا يصبغون بخالفهم . قال فى النيل : يدل هذا الحديث على أن العلة فى شرعية الصباغ وتغيير الشيب هى مخالفة اليهود والنصارى ، وبهذا يتأكد استحباب الخضاب ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبالغ فى مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها . وهذه السنة قد كثر اشتغال السلف بها ، ولهذا ترى المؤرخين فى التراجم لهم يقولون : وكان يخضب (٢٨) - تحفة الأحوذى - (٥)

وفي الباب عن الزُّبَيْرِ وابنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ وَأَبِي رِمَّةَ
وَالْجَهْدَمَةِ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ . وحديثُ
أَبِي هُرَيْرَةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وكان لا يخضب . قال ابن الجوزي : قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين .
وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلاً قد خضب لحيته : إني لأرى رجلاً يحي ميتاً
من السنة وفرح به حين رآه صبغ بها انتهى .

قوله (وفي الباب عن الزبير وابن عباس وجابر وأبي ذر وأنس وأبي رمثة
والجهدمة وأبي الطفيل وجابر بن سمرة وأبي جحيفة وابن عمر) أما حديث الزبير وهو
ابن العوام فأخرجه ابن أبي عاصم من حديث هشام عن أبيه عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود ، كذا في عمدة القاري ورواه
النسائي أيضاً . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو داود والنسائي عنه مرفوعاً :
يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد الحديث ، وسيأتي بتامه وأخرجه أيضاً
وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد . وأما حديث جابر وهو ابن
عبد الله فأخرجه الجماعة إلا البخاري والترمذي عنه قال : جىء بأبي قحافة يوم الفتح
الحديث وسيأتي بتامه . وأما حديث أبي ذر فأخرجه الترمذي في هذا الباب . وأما
حديث أنس فأخرجه أحمد وسيأتي . وأما حديث أبي رمثة فأخرجه أحمد عنه
قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخضب بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو
منكبیه ، وفي لفظ لأحمد والنسائي وأبي داود . أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مع أبي وله لمة بها ردع من حناء ، ردع بالعين المهملة أى الطاخ يقال به ردع من دم أو
زعفران ، كذا في المتق والنيل . وأما حديث الجهدمة وأبي الطفيل وجابر بن
سمرة وأبي جحيفة فليُنظر من أخرجهما . وأما حديث ابن عمر فأخرجه النسائي .
قوله (وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرج معناه
الشيخان وغيرهما .

١٨٠٦ — حدثنا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَجَلَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غُيِّرَ بِهِ الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكُتْمُ» .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو الأسود الدَّيْلِيُّ اِسْمُهُ ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَفْيَانَ .

قوله (إن أحسن ماغير) بصيغة المجهول (به) الباء للسببية (الشيب) نائب الفاعل (الحناء والكتم) بالرفع وهو خبر إن والكتم بفتحتين وتخفيف التاء . قال في النهاية قال أبو عبيد : الكتّم بتشديد التاء والمشهور التخفيف وهو نبت يخلط مع الوسمة ويصنغ به الشعر أسود ، وقيل هو الوسمة ومنه حديث إن أبا بكر كان يصنغ بالحناء والكتّم . ويشبه أن يراد استعمال الكتّم مفرداً عن الحناء ، فإن الحناء إذا خضب به مع الكتّم جاء أسود وقد صح النهي عن السواد . ولعل الحديث بالحناء أو الكتّم على التخيير ، ولكن الروايات على اختلافها بالحناء والكتّم انتهى . وقال الحافظ في الفتح : وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع . وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال اختضب أبو بكر بالحناء والكتّم ، واختضب عمر بالحناء بحتاً ، وقوله « بحتاً » بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مشاة أى صرفاً ، هذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائماً . والكتّم نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معاً يخرج بين السواد والحمرة انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والذَّهَبِيُّ وابن ماجه .

قوله (وأبو الاسود الديلي لمخ) قال في التقريب بكسر المهملة وسكون التحتانية ويقال الدؤل بالضم بعدها همزة مفتوحة البصري اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان ، ويقال عمرو بن ظالم ، ويقال بالتصغير فيهما ، ويقال عمرو بن عثمان أو عثمان بن عمرو ثقة فاضل مخضرم انتهى .

(فائدة) قال الحافظ في الفتح : قد تمسك به يعنى بحديث أبى هريرة المذكور من أجاز الخضاب بالسواد ، وقد تقدمت في باب ذكر بنى إسرائيل من أحاديث الانبياء مسألة استثناء الخضب بالسواد لحديث جابر وابن عباس ، وأن من العلماء

من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقاً وأن الأولى كراهته . وجنح
النزوى إلى أنه كراهة تحريم ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن
أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجابر وغير واحد واختاره ابن
أبي عاصم في كتاب الخضاب له ، وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه : يكون قوم
يخضبون بالسواد لا يجدون ربح الجنة ، بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب
بالسواد بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم . وعن حديث جابر : جنبوه السواد
بأنه في حق من صر شيب رأسه مستبشعاً ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى .
وما قاله خلاف ما يتبادر من سياق الحديثين ، نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن
شهاب قال : كنا نخضب بالسواد إذ كان الوجه ، جديداً فلما نغض الوجه
والأسنان تركناه . وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء
رفعاه : من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة ، وسنده لين ومنهم من فرق
في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازه لها دون الرجل . واختاره الحلبي وأما خضب
اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في التداوى انتهى كلام الحافظ .

قلت : من أجاز الخضاب بالسواد استدل بأحاديث منها : حديث أبي هريرة
المذكور فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « غيروا الشيب ، بإطلاقه يشمل التغيير
بالسواد أيضاً » ووقع في رواية البخاري وغيره « إن اليهود والنصارى لا يصبغون
بخالفوهم » قال الحافظ ابن أبي عاصم : قوله « خالفوهم » لإباحة منه أن يغيروا
الشيب بكل ما شاء المغير له إذ لم يتضمن قوله « خالفوهم » أن أصبغوا بكذا وكذا
دون كذا وكذا انتهى .

ومنها حديث جابر قال : أتى بأبي قحافة أوجاء عام الفتح أو يوم الفتح وبرأسه
ولحيته مثل الثغام أو الثغامة فأمر أوفأمر به إلى نسائه قال : غيروا هذا بشيء ،
فإن قوله صلى الله عليه وسلم غيروا هذا بشيء بإطلاقه يشمل التغيير بالسواد أيضاً .
وأجاب المانعون عن هذين الحديثين بأن المراد بالتغيير فيهما بغير السواد ،
« فإن حديث جابر ، هذا رواه مسلم من طرق ابن جريح عن أبي الزبير عنه وزاد
واجتنبوا السواد في هذه الزيادة دلالة واضحة على أن المراد بالتغيير في الحديثين
المذكورين التغيير بغير السواد .

وأجاب المجوزون عن هذه الزيادة بأن في كونها من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نظراً ، ويؤيده أن ابن جريج راوى الحديث عن أبي الزبير كان يخضب بالسواد كما استقف عليه .

ومنها حديث أبي ذر المذكور فإنه يدل على استحباب الخضاب بالخناء مخلوطاً بالكتم وهو يسود الشعر .

وأجيب عنه بأن الخلط يختلف ، فإن غلب الكتم أسود ، وكذا إن استويا ، وإن غلب الخناء أحمر ، والمراد بالخلط في الحديث إذا كان الخناء غالباً على الكتم جمعاً بين الاحاديث .

وفيه أن الحديث مطابق ليس مقيداً بصورة دون صورة ، ووجه الجمع ليس بمنحصر فيما ذكر . ومنها حديث صهيب رواه ابن ماجة قال : حدثنا أبو هريرة الصيرفي محمد بن فراس حدثنا عمر بن الخطاب بن زكريا الراسي حدثنا دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صبي عن أبيه علي جده صهيب الخير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحسن ما اختضبتم به لهذا السواد أرغب لنساءكم فيكم ، وأهيب لكم في صدور عدوكم . ويؤيد هذا الحديث ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كان يأمر بالخضاب بالسواد ويقول : هو تسكين للزوجة وأهيب للعدو . وذكره العيني في العمدة .

وأجاب الممانعون عن هذا الحديث بوجهين : أحدهما أن دفاع بن دغفل وعبد الحميد بن صبي ضعيفان كما في التقريب ، وثانيهما أن عبد الحميد بن صبي (وهو عبد الحميد بن زياد بن صبي) عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض ، قاله البخاري كما في الميزان .

وأجيب عن الوجه الاول : بأن دفاع بن دغفل ضعفه أبو حاتم ووثقه ابن حبان ، قاله الذهبي في الميزان . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال أبو حاتم : ضعيف الحديث وذكره ابن حبان في الثقات ، فضعيف أبي حاتم وقوله ضعيف الحديث غير قادح لأنه لم يبين السبب . قال الزيلعي : في نصب الرواية في الكلام على معاوية بن صالح ، وقول أبي حاتم لا يمتنع به غير قادح ، فإنه لم يذكر السبب وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح للثقات الالفاظ

من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره انتهى . فتوثيق ابن حبان هو المعتمد ،
وعبد الحميد بن صيفي لم يثبت فيه جرح مفسر . وقال أبو حاتم هو شيخ . وذكره
ابن حبان في الثقات .

وأجيب عن الوجه الثاني بأن قول الإمام البخاري : لا يعرف سماع بعضهم
من بعض مبنى على ما اشترطه في قبول الحديث المعنعن من بقاء بعض روايته من
بعض ولو مرة . وأما الجور فلم يشترطوا ذلك ، والمسألة المذكورة مبسطة
في مقامها .

ومنها حديث عائشة مرفوعاً : إذا خطب أحدكم المرأة وهو يخضب بالسواد
فليعلم ما أنه يخضب ، رواه الديلمي في مسند الفردوس .

وأجيب عنه بأنه ضيف لضمف عيسى بن ميمون . قاله المناوي .

واستدل المجوزون أيضاً بأن جمعاً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من الخلفاء
الراشدين في غيرهم قد اختضبوا بالسواد ولم ينقل الإنكار عليهم من أحد . فنهى
أبو بكر رضي الله عنه ، روى البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك قال : قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة فكان أسن أصحابه أبو بكر فملأها بالحناء والكنم حتى
قنا لونها وفي القاموس قنا لحيته سودها كقناها انتهى . وفي المنجد قنا قنوه الشيء
اشتدت حرته الاحية من الخضاب اسودت قنا — قنا وقنا تقنيه وتقنيا لحيته
سودها بالخضاب قنا الشيء حمرة شديداً انتهى .

وأجيب عنه بأن المراد بقوله « حتى قنا لونها » اشتد حرمتها ، ففي النهاية في باب
القاف مع النون : مررت بأبي بكر فإذا لحيته قانئة ، وفي حديث آخر : وقد قنا
لونها ، أى شديدة الحمرة انتهى . وقال الحافظ في الفتح : قوله : حتى قنا بفتح
القاف والنون والهمزة ، أى اشتدت حرمتها انتهى . وقال العيني : أى حتى اشتد
حرمتها حتى ضربت إلى السواد انتهى . وروى عن قيس بن أبي حازم قال : كان
أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يخرج إلينا وكان لحيته ضرام العرفج من الحناء
والكنم ، ذكره العيني في العمدة . قال الجوزي في النهاية بعد ذكر هذا الاثر :
الضرم لخب النار شبهت به لأنه كان يخضبها بالحناء . وقال في مادة (ع ز ف)
العرفج شجر معروف صغير سريع الاشتعال بالنار وهو من نبات الصيف .

ومنه عثمان رضى الله عنه . قال الحافظ ابن القيم فى زاد العاد : قد صح عن الحسن والحسين رضى الله عنهما أنهما كانا يخضبان بالسواد ، ذكر ذلك ابن جرير عنهما فى كتاب تهذيب الآثار وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن أبى وقاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبة وجرير بن عبد الله وعمرو ابن العاص رضى الله عنهم أجمعين ، وحكاه عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان وعلى بن عبد الله بن عباس وأبوسلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهرى وأيوب وإسماعيل بن معد يكرب رضى الله عنهم أجمعين . وحكاه ابن الجوزى عن محارب بن دثار ويزيد وابن جريج وأبى يوسف وأبى إسحاق وابن أبى ليلى وزياد بن علاقة وغيلان بن جامع ونافع بن جبير وعمرو بن على المقدسى والقاسم بن سلام رضى الله عنهم أجمعين انتهى .

قلت : وكان من يخضب بالسواد ويقول به محمد بن إسحاق صاحب المغازى والحجاج بن أرطاة والحافظ ابن أبى عاصم وابن الجوزى ولهما رسالتان مفردتان فى جواز الخضب بالسواد ، وابن سيرين وأبو بردة وعروة بن الزبير وشرحبيل ابن السمط وعنبسة بن سعيد وقال : إنما شعرك بمنزلة ثوبك فاصبغه بأى لون شئت وأحبه إلينا أحلكه .

وأجيب عن ذلك بأن خضب هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم بالسواد ينفى الأحاديث المرفوعة فلا يصلح للاحتجاج ، وأما عدم نقل الإنكار فلا يستلزم عدم وقوعه . وفيه أن الأحاديث المرفوعة فى هذا الباب مختلفة فبعضها ينفى ، وبعضها لا بل يثبت ويؤيده فتفكر .

واستدل المانعون عن الخضب بالسواد بأحاديث منها حديث جابر الذى رواه مسلم من طريق ابن جريج عن أبى الزبير عنه قال : أتى بأبى قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالنخامة يياضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : غيروا هذا بشئ واجتنبوا السواد فقوله صلى الله عليه وسلم : واجتنبوا السواد ، دليل واضح على النهى عن الخضب بالسواد .

وأجيب عنه بأن قوله « واجتنبوا السواد » مدرج فى هذا الحديث وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والدليل على ذلك أن مسلماً روى هذا الحديث

عن أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر إلى قوله : غيروا هذا بشيء فحسب ولم يرد فيه قوله « واجتنبوا السواد » وقد سأل زهير أبا الزبير : هل قال جابر في حديثه جنبوه السواد ؟ فأنكر وقال : لا . ففي مسند أحمد حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا حسن وأحمد بن عبد الملك قالوا حدثنا زهير عن أبي الزبير عن جابر قال أحمد في حديثه حدثنا أبو الزبير عن جابر قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي قحافة أوجاء عام الفتح ورأسه ولحيته مثل الثغام أو مثل الثغامة ، قال حسن فأمر به إلى نسائه قال : غيروا هذا الشيب ، قال حسن قال زهير قلت لأبي الزبير : قال جنبوه السواد ؟ قال : لا انتهى وزهير هذا هو زهير بن معاوية المكنى بأبي خيثمة أحد الثقات الأثبات ، وحسن هذا هو حسن بن موسى أحد الثقات .

ورد هذا الجواب بأن حديث جابر هذا رواه ابن جريج والليث بن سعد وهما ثقتان ثبتان عن أبي الزبير عنه مع زيادة قوله « واجتنبوا السواد » كما عند مسلم وأحمد وغيرهما ، وزيادة الثقات الحفاظ مقبولة والأصل عدم الإدراج . وأما قول أبي الزبير لا في جواب سؤال زهير فبني عليه أنه قد نسي هذه الزيادة ، وكمن محدث قال قد نسي حديثه بعد ما أحدثه ، وخضب ابن جريج بالسواد لا يستلزم كون هذه الزيادة مدرجة كما لا يخفى .

ومنها حديث ابن عباس رواه أبو داود وغيره عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كخواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة ، فهذا الحديث صريح في حرمة الخضاب بالسواد . وأجاب المجوزون عن هذا الحديث بوجوه ثلاثة .

الاول : أن في سنده عبد الكريم بن أبي المخارق : أبا أمية كما صرح به ابن الجوزي وهو ضعيف لا يحتاج بحديثه .

وقد رد هذا الجواب بأن عبد الكريم هذا ليس هو ابن أبي المخارق أبا أمية بل هو عبد الكريم بن مالك الجوزي أبو سعيد وهو من الثقات . قال الحافظ بن حجر في القول المسدد : أخطأ ابن الجوزي فإنما فيه عبد الكريم الجوزي الثقة المخرج له في الصحيح انتهى . وقال الحافظ المنذرى في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث : ذهب بعضهم إلى أن عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق وضعف

الحديث بسببه والصواب أنه عبد الكريم بن مالك الجزري وهو ثقة احتج به الشيخان وغيرهما انتهى .

والثاني : أن الوعيد الشديد المذكور في هذا الحديث ليس على الخضب بالسواد بل على معصية أخرى لم تذكر كما قال الحافظ ابن أبي عاصم ، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد وقد عرفت وجود طائفة قد خضبوا بالسواد في أول الزمان وبعده من الصحابة والتابعين وغيرهم رضي الله عنهم ، فظاهر أن الوعيد المذكور ليس على الخضب بالسواد ، إذ لو كان الوعيد على الخضب بالسواد لم يكن لذكر قوله في آخر الزمان فائدة ، فالاستدلال بهذا الحديث على كراهة الخضب بالسواد ليس بصحيح

والثالث : أن المراد بالخضب بالسواد في هذا الحديث الخضب به اغرض التلبس والخداع لا مطلقاً ، جماعاً بين الأحاديث المختلفة وهو حرام بالاتفاق .
ومنها حديث أنس رواه أحمد في مسنده عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : غيروا الشيب ولا تقربوه السواد .

وأجيب عنه بأن في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف . قال الحافظ في التلخيص قال البيهقي : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به انتهى ، ثم هو مداس ورواه عن خالد بن أبي عمران بالنعنة .

ومنها حديث أبي الدرداء مرفوعاً : من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة ، أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم .

ومنها حديث ابن عمر مرفوعاً : الصفرة خضاب المؤمن والحمرة خضاب المسلم والسواد خضاب الكافر ، أخرجه الطبراني والحاكم .

ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : من غير البياض بالسواد لم ينظر الله إليه ، ذكره الحافظ في لسان الميزان .

وأجيب عن هذه الأحاديث الثلاثة بأنها ضعيفة لا يصلح واحد منها للاحتجاج .
أما الأول : فقد ضعفه الحافظ في الفتح كما عرفت : وأما الثاني : فقال المناوي في التيسير . أنه منكر . وأما الثالث : ففي سنده محمد بن مسلم الغنبري وهو ضعيف كما في الميزان واللسان .

٢١ - بابُ ما جاء في الجُمَّةِ واتخاذِ الشعرِ

١٨٠٧ - حدثنا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ

أَنْسٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبْعَةً لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ حَسَنَ الْجِسْمِ ، أَسْمَرَ اللَّوْنِ ، وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِجَمْدٍ وَلَا سَبْطٍ إِذَا مَشَى يَتَكَفَّأ » .

هذا وقد ذكرنا دلائل المجوزين والممانعين مع بيان مالها وما عليها ، فعليك أن تتأمل فيها . وقد جمع الحافظ ابن القيم في زاد المعاد بين حديث جابر وحديث ابن عباس المذكورين بوجهين فقال : فإن قيل قد ثبت في صحيح مسلم النهى عن الخضاب بالسواد والكتم يسود الشعر ، فالجواب من وجهين : أحدهما أن النهى عن التسيويد البحث . فأما إذا أضيف إلى الحناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به فإن الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود بخلاف الوسمة فإنها تجعله أسود فاحماً وهذا أصح الجوابين . الجواب الثاني : أن الخضاب بالسواد المنهى عنه خضاب التدليس كخضاب شعر الجارية والمرأة الكبيرة نغر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فإنه من الغش والخداع ، فأما إذا لم يتضمن تدليساً ولا خداعاً فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا يخضبان بالسواد الخ .

قلت : الجواب الاول هو أحسن الأجوبة بل هو المتعين عندي ، وحاصله أن أحاديث النهى عن الخضاب بالسواد محمولة على التسيويد البحث ، والاحاديث التي تدل على إباحة الخضاب بالسواد محمولة على التسيويد المخلوط بالخرقة . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في الجمّة واتخاذ الشعر)

الجمّة بضم الجيم وشدة الميم هي : من شعر الرأس ماسقط على المنكبين ، والوفرة : هي شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن ، واللثة بكسر اللام وشدة الميم هي : الشعر المتجاوز شحمة الأذن ويكون دون الجمّة .

قوله (ربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وقد تفتح يقال رجل ربعة ومربوع إذا كان بين الطويل والقصير (ليس بالطويل ولا بالقصير) تفسيره بيان لربعة

وفي الباب عن عائشة والبراء وأبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد
ووائل بن حجر وجابر وأم هانيء .

حديث أنس حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه من
حديث حميد .

(ليس بجعد ولا سبط) بكسر الموحدة وفتحها وسكونها وهو من السبطة ضد
الجموعة وهو الشعر المنبسط المسترسل كما في غالب شعور الأعاجم . ففي القاموس:
السبط ويحرك وككف نقيض الجعد وفيه الجعد من الشعر خلاف السبط أو
القصير منه جعد ككرم جموعة وجماعة وتجعد وجعده وهو جعد ، وهي بهاء
انتهى (إذا مشى يتكفاً) أى يتمايل إلى قدام ، وقيل أى يرفع القدم من الأرض
ثم يضمدها ولا يمسح قدمه على الأرض كمشي المتبختر ، كأنما ينحط من صلب أى
يرفع رجله من قوة وجلادة ، والاشبه أن تكفاً بمعنى صب الشيء دفعة .

قوله (وفي الباب عن عائشة والبراء وأبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد
ووائل بن حجر وجابر وأم هانيء) أما حديث عائشة فأخرجه الشيخان بلفظ :
قالت كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض . وأما حديث البراء
فأخرجه الشيخان أيضاً بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعاً بعيد
ما بين المنكبين له شعر بلغ شحمة أذنيه الحديث . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه
أبو داود مرفوعاً بلفظ : من كان له شعر فليكرمه . وأما حديث ابن عباس
فأخرجه الشيخان وفيه ذكر فرق الناصية . وأما حديث أبي سعيد فلي نظر من
أخرجه ، وأما حديث وائل فأخرجه داود والنسائي وابن ماجه ، وأما حديث
جابر فأخرجه أبو داود والنسائي عنه قال : أنا النبي صلى الله عليه وسلم فرأى رجلاً
ثائر الرأس فقال : أما يجد هذا ما يسكن به شعره ؟ وهذا لفظ النسائي . وأما
حديث أم هانيء فأخرجه الترمذي فيما بعد في باب بنير ترجمة .

قوله (حديث أنس حديث حسن غريب صحيح الخ) أصله في الصحيحين .

١٨٠٨ — حدثنا هناد، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من إناء واحد، وكان له شعر فوق الجمجمة ودون الوفرة» .
هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه .

وقد روى من غير وجه عن عائشة قالت : «كنت أغتسل أنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد» ، ولم يذكر هذا الحرف
« وكان له شعر فوق الجمجمة » وإنما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد
وهو ثقة حافظ .

قوله (كنت أغتسل أنا ورسول الله) يحتمل أن يكون مفعولاً معه ، ويحتمل
أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي
السبب في الاغتسال فكانها أصل في الباب (وكان له شعر فوق الجمجمة ودون الوفرة)
بفتح الواو وسكون الفاء بعده راء ما وصل إلى شمة الأذن ، كذا في جامع الأصول
والنهاية وشرح السنة ، وهذا بظاهره يدل على أن شعره صلى الله عليه وسلم كان
أمراً متوسطاً بين الجمجمة والوفرة وليس بجمجمة ولا وفرة ، لكن جاء في بعض الروايات
أنه صلى الله عليه وسلم كان له جمجمة ولعل ذلك باعتبار اختلاف أحواله صلى الله
عليه وسلم .

قوله (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه أيضاً في الشمائل بهذا اللفظ .
(تنبيه) لعلم أن أبا داود أخرج هذا الحديث في سننه من طريق ابن أبي الزناد
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بلفظ : كان شعر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوق الوفرة ودون الجمجمة . فلفظ أبي داود هذا عكس لفظ الترمذي . قال
الحافظ في الفتح : وجمع بينهما شيخنا في شرح الترمذي بأن المراد بقوله : فوق
ودون بالنسبة إلى المحل وتارة بالنسبة إلى الكثرة والقلة ، فقوله فوق الجمجمة أى أرفع
في المحل ، وقوله دون الجمجمة أى في القدر ، وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن

٢٢ - باب ما جاء في النهي عن التَّرجُلِ إِلَّا غِبًّا

١٨٠٩ - حدثنا عليُّ بنُ خَشْرَمٍ ، حدثنا عيسى بنُ يُونُسَ عن هِشَامٍ عن الحُسَيْنِ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التَّرجُلِ إِلَّا غِبًّا » .

١٨١٠ - حدثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ، حدثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ عن هِشَامٍ نَحْوَهُ .

مخرج الحديث متحد انتهى كلام الحافظ . وقال في فتح الودود بعد ذكر الاختلاف بين لفظ الترمذى وأبى داود ما لفظه : فتحمل رواية الترمذى على أن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة إلى محل وصول الشعر ، أى أن شعره صلى الله عليه وسلم كان أرفع في المحل من الجمة وأنزل فيه من الوفرة . وفي رواية أبى داود بالنسبة إلى طول الشعر وقصرها أى أطول من الوفرة وأكثر من الجمة فلا تعارض بين الروایتين انتهى (ولم يذكروا فيه هذا الحرف) أى هذه الجمة . فالمراد بقوله الحرف الجمة وقد بينه بقوله وكان له شعر فوق الجمة (وهو ثقة حافظ) يعنى وزيادة الثقة لحافظ مقبولة .

(باب ما جاء في النهي عن الترجل إلا غيباً)

قوله (عن هشام) هو ابن حسان الأزدي الفردوسي (عن الحسن) هو البصري .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الترجل) قال في النهاية : الترجل والترجيل : تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه انتهى (إلا غيباً) بكسر الغين المعجمة وشدة الموحدة . قال القاضى : الغب أن يفعل يوماً ويترك يوماً والمراد به النهي عن المواظبة عليه والاهتمام به لأنه مبالغة في التزيين وتهالك في التحسين انتهى . وقال في النهاية : زر غباً تزدد حباً ، الغب من أوراد الإبل أن ترد المساء يوماً وتدعه يوماً ثم تعود فتقله إلى الزيارة وإن جاء بعد أيام ، يقال غب الرجل

هذا حديث حسن صحيح .

إذا جاء زائر بعد أيام . وقال الحسن : في كل أسبوع ، ومنه الحديث : اغبوا في عيادة المريض أى لا تعودوه في كل يوم لما يجد من ثقل العواد انتهى . والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من الترفه . وقد ثبت عن فضالة بن عبيد عند أبي داود أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهانا عن كثير من الإرفاه .

فإن قلت : ما وجه التوفيق بين حديث الباب وبين ما رواه النسائي عن أبي قتادة أنه كانت لهجة ضخمة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يحسن إليها ، وأن يترجل كل يوم ، ورجال إسناده كلهم رجال صحيح ؟

قلت : قال المناوى : حديث أبي قتادة محمول على أنه كان محتاجاً للترجيل كل يوم لغزارة شعره : أو هو لبيان الجواز . وذكر الحافظ السيوطى فى حاشية أبى داود قال الشيخ ولى الدين العراقى فى حديث أبى داود نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتشط أحدنا كل يوم . هو نهى تنزيه لا تحريم ، والمعنى فيه أنه من باب الترفه والتنعيم فيجذب ، ولا فرق فى ذلك بين الرأس واللاحية ، قال : فإن قلت روى الترمذى فى الشمائل عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ، قلت : لا يلزم من الإكثار التسريح كل يوم بل الإكثار قد يصدق على الشيء الذى يفعل بحسب الحاجة .

فإن قلت : نقل أنه كان يسرح لحيته كل يوم مرتين .

قلت : لم أقف على هذا بإسناد ولم أر من ذكره إلا الغزالي فى الإحياء ولا يخفى ما فيه من الأحاديث التى لا أصل لها .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . قال أبو الوليد الباجى : وهذا الحديث وإن كان رواه ثقات إلا أنه لا يثبت ، وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر . قال المنذرى بعد نقل كلام الباجى هذا ما لفظه : وفى ما قاله نظر . وقد قال الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازى إن الحسن سمع من عبد الله بن مغفل وقد صحح الترمذى حديثه عنه غير أن الحديث فى إسناده اضطراب انتهى .

وفى الباب عن أنس .

٢٣ - باب ماجاء فى الاكتحال

١٨١١ - حدثنا محمد بن حميد ، حدثنا أبو داود الطيالسي عن عباد

بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« اكَتَحَلُّوا بِالْإِيمِدِ ، وَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ » وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ

قوله (وفى الباب عن أنس) أخرجه الترمذى فى شامله عنه قال : كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه ، وتسريح لحيته ، ويكثر التهناع حتى كأن
ثوبه ثوب زيات .

(باب ماجاء فى الاكتحال)

قوله (اكَتَحَلُّوا بِالْإِيمِدِ) بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثناة ساكنة . وحكى
فيه ضم الهمزة حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون فى بلاد الحجاز
وأجوده يؤتى به من أصبهان . واختلاف هل هو اسم الحجر الذى يتخذ منه الكحل
أو هو نفس الكحل ذكره ابن سيده . وأشار إليه الجوهري كذا فى الفتح . قال
التوربشنى : هو الحجر المعدنى وقيل هو الكحل الأصفر الذى يذشف الدمعة والقروح
ويحفظ صحة العين ويقوى غصنها لاسيما للشيوخ والصبيان ، وفى رواية : بالإيمد
المروح ، وهو الذى أضيف المسك الخالص . قاله الترمذى . وفى سنن أبى داود :
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإيمد المروح عند النوم وقال ليقه الصائم ،
كذا فى المرقاة (فإنه يجلو البصر) من الجلاء أى يحسن النظر ويزيد نور العين
وينظف الباصرة لدفع المواد الرديئة النازلة إليها من الرأس (وينبت) من الإنبات
(الشعر) بفتحين ويجوز لمسكان العين لكن قال ميرك الرواية بفتحها . قال القارى :
ولعل وجه مراعاة لفظ البصر وهو من المحسنات اللفظية البديعة والمناسبات
السجعية ، ونظيره ورود المشاكاة فى لاملجأ ولا منجأ . ورواية أذهب الباس
رب الناس بإبدال همزة الباس ونحوهما ، والمراد بالشعر هنا الهدب وهو بالفارسية
مرّة وهو الذى ينبت على أشفار العين . وعند أبى عاصم والطبرى من حديث على

صلى الله عليه وسلم كانت له مُكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، ثَلَاثَةً
 فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ .

بسند حسن : عليكم بالإئتمد فإنه منبئة للشعر مذهبة للقدى مصفاة للبصر (وزعم)
 أى ابن عباس وهو المضموم من رواية ابن ماجة وروايات الترمذى فى الشبائل أيضاً
 وهو أقرب وبالأستدلال أنسب وقيل أى محمد بن حميد شيخ الترمذى قاله القارى .

قلت : الاول هو المتعين المعتمد ، يدل عليه رواية الترمذى فى باب السموط
 من أبواب الطب . ثم قال القارى : والزعم قد يطلق ويراد به القول المحقق وإن
 كان أكثر استعماله فى المشكوك فيه أو فى الظن الباطل . قال تعالى : (زعم الذين
 كفروا) ، وفى الحديث : بثس مطية الرجل زعمرا على مارواه أحمد وأبو داود
 عن حذيفة ، فإن كان الضمير لابن عباس عن ما هو المتبادر من السياق فالمراد به
 القول المحقق كقول أم هانئ عن أخيها على رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم
 زعم ابن أمى أنه قاتل فلان وفلان لاثنتين من أصهارها أجرتهما فقال النبي صلى الله
 أجرتنا من أجرت . وإن كان لمحمد بن حميد على ما زعم بعضهم فزعم باقى على
 حقيقته من معناه المتبادر لإشارة إلى ضعف حديثه بإسقاط الوسائط بينه وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم ، لكن الظاهر من العبارة أنه لو كان القائل ابن عباس لقبول
 وإن النبي ، ولم يكن لذكر زعم فائدة إلا أن يقال إنه أتى به لطول الفصل كما يقع عادة
 قال فى كثير من العبارات ، ولإيماء إلى الفرق بين الجملةين بأن الاولى حديث قولى
 والثانية حديث فعلى . هذا ويؤيده أن السيوطى جعل الحديث حديثين وقال :
 روى الترمذى وابن ماجة عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان له مكحلة
 يكتحل منها كل ليلة ثلاثة فى هذه وثلاثة فى هذه . ولما كان زعم تستعمل غالباً بمعنى
 ظن ضبط قوله : أن النبي صلى الله عليه وسلم بفتح الهمزة (كانت له مكحلة) بضميتين
 بينهما ساكنة اسم آلة الكحل ، وهو الميل على خلاف القياس والمراد هنا مافيه
 الكحل (يكتحل بها) قال القارى كذا بالباء فى بعض نسخ المشكاة وفى جميع روايات
 الشبائل بلفظ : منها فالباء بمعنى من كما قيل فى قوله تعالى (يشرب بها عباده) ويمكن
 أن تكون الباء للسببية (كل ليلة) أى قبل أن ينام كما فى رواية ، وعند النوم كما فى
 أخرى (ثلاثة) أى ثلاث مرات متوالية (فى هذه) أى اليمنى (وثلاثة) أى متتابعة

١٨١٢ — حدثنا علي بن حُجْرٍ ومحمد بن يُحْيَى ، قالَا حدثنا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ .

وفي الباب عن جَابِرٍ وَابْنِ عُمرَ .

(في هذه) أى اليسرى والمشار إليها عين الراوى بطريق التمثيل . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : من اكتحل فليوتر على مارواه أبو داود . وفي الإيتار قولان أحدهما ماسبق وعليه الروايات المتعددة وهو أقوى في الاعتبار لتكرار تحقق الإيتار بالنسبة إلى كل عضو ، كما اعتبر التثليث في أعضاء الوضوء ، وثانيهما أن يكتحل فيهما خمسة ، ثلاثة في اليمنى ومرتين في اليسرى على ماروى في شرح السنة . وعلى هذا ينبغي أن يكون الابتداء والانتهاج باليمين تفضيلاً لها على اليسار كما أفاده الشيخ مجد الدين الفيروز آبادى ، وجوز اثنين في كل عين وواحدة بينهما أو في اليمنى ثلاثاً متعاقبة وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة إليهما جميعاً ، وأرجحهما الأول لما ذكر من حصول الوتر شفعاً مع أنه يتصور أن يكتحل في كل عين واحدة ثم ، وثم ويؤول أمره إلى الوترين بالنسبة إلى العضوين لكن القياس على باب طهارة الأعضاء بجامع التنظيف والتزيين هو الأول فتأمل .

قوله (وفي الباب عن جابر وابن عمر) قال الحافظ في الفتح : وفي الباب عن جابر عند الترمذى في الشمائل وابن ماجة وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ : عليكم بالإيمد فإنه يحل البصر وينبت الشعر ، وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبرانى ولفظه : عليكم بالإيمد فإنه منبئة للشعر مذهبة للقذى مصفاة للبصر وسنده حسن . وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى في الشمائل ، وعن أنس في غريب مالك للدارقطنى بلفظ : كان يأمرنا بالإيمد . وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ : اكتحلوا بالإيمد فإنه الحديث . وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ : أنه أمر بالإيمد المروح عند النوم . وعن أبي هريرة بلفظ : خير أحوالكم الإيمد فإنه الحديث ، أخرجه البزار وفي سنده مقال . وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإيمد أخرجه البيهقي وفي سنده مقال . وعن عائشة : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم إيمد يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً ، أخرجه أبو الشيخ في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم بسند ضعيف انتهى .

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ .

وقد رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « عَلَيْكُمْ
بِالْإِيمَةِ فَإِنَّهُ يَحْذَرُ الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ » .

٢٤ - باب ماجاء في النهي عن اشتغال الصَّماء

والاحتباء بالثوب الواحد

١٨١٣ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ
ابْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ لِبَسَتَيْنِ : الصَّمَاءِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ
مِنْهُ شَيْءٌ » .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن الخ) وأخرجه ابن ماجه وصححه
ابن حبان .

(باب ماجاء في النهي عن اشتغال الصماء والاحتباء بالثوب الواحد)

قوله (نهى عن لبستين) بكسر اللام لأن المراد بالنهي الهيئة المخصوصة لا المرة
الواحدة من اللبس (الصماء) بالصاد المهملة والمد . قال أهل اللغة : هو أن يجلب
جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت
صماء لأنه يسد المنافذ كلها فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء :
هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه
بادياً ، قال النووي : فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لثلاث تعرض له حاجة
فيتعسر عليه لإخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف
العورة . قال الحافظ : ظاهر سياق البخاري من رواية يونس في اللباس أن التفسير

وفي الباب عن عليّ وابن عمر وعائشة وأبي سعيد وجابر وأبي أمامة .
حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وقد روى هذا من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٥ - باب ما جاء في مواصلة الشعر

١٨١٤ - حدثنا سويد ، حدثنا عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » قال نافع : الوشم في اللثة .

المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء ، وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح لأنه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر انتهى .

قلت : رواية يونس في كتاب اللباس من صحيح البخارى التى فيها تفسير الصماء هكذا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتين الحديث ، وفيه والصماء أن يجعل ثوبه على عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب إلخ (وأن يحشى الرجل إلخ) الاحتباء ، أن يقعد على إليتيه وينصب ساقيه وياف عليه ثوباً ويقال له الحبوة وكانت من شأن العرب .

قوله (وفي الباب عن عليّ وابن عمر وعائشة وأبي سعيد وجابر وأبي أمامة)
أما أحاديث عليّ وابن عمر وأبي أمامة فليُنظر من أخرجها ، وأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه الجماعة إلا الترمذى ، وأما حديث جابر فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرج معناه الشيخان .

(باب ما جاء في مواصلة الشعر)

قوله (لعن الله الواصلة) أى التى تصل الشعر ، سواء كان لنفسها أم لغيرها

هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأسماء بنت أبي بكر ومעقل بن يسار وابن عباس ومعاوية .

(والمستوصلة) أى التى تطلب وصل شعرها (والواشمة) هى التى تشم من الوشم . قال أهل اللغة : الوشم بفتح ثم سكون أن يغرز فى العضو لمرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضر . وقال أبو داود فى السنن : الواشمة التى تجعل الخيلان فى وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها انتهى . وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون فى الشفة . وفى آخر حديث الباب قال نافع : الوشم فى اللثة ، فذكر الوجه ليس قيماً وقد يكون فى اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشاً ويجعل دوائر وقد يكتب اسم المحبوب وتعاطيه حرام بدلالة اللعن كما فى حديث الباب ، ويصير الموضع الموشوم نجساً لأن الدم النجس فيه فيجب إزالته إن أمكن ولو بالجرح إلا إن خاف منه تلفاً أو شيئاً أو فوات منفعة عضو فيجوز لمقاؤه وتكفى التوبة فى سقوط الإثم ، ويستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، قاله الحافظ فى الفتح (والمستوشمة) وهى التى تطلب الوشم .

(قال نافع : الوشم فى اللثة) ذكر اللثة للغالب كما عرفت .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

قوله (وفى الباب عن ابن مسعود وعائشة وأسماء بنت أبي بكر ومعقل بن يسار وابن عباس ومعاوية) أما حديث ابن مسعود فأخرجه الأئمة الستة ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان ، وأما حديث أسماء فأخرجه الشيخان وابن ماجه ، وأما حديث معقل بن يسار فأخرجه أحمد ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو داود وغيره ، وأما حديث معاوية فأخرجه البخارى .

٢٦ - بابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَيَائِرِ

١٨١٥ - حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا عليُّ بنُ مُسْهِرٍ ، حدثنا أبو إسحاقَ الشَّيْبَانِيُّ عن أَشْعَثَ بنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عن مُعَاوِيَةَ بنِ سُؤَيْدٍ بنِ مُقَرِّنٍ عن البراءِ بنِ عَازِبٍ قالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن رُكُوبِ الْمَيَائِرِ » .

(باب ما جاء في ركوب الميائير)

بفتح الميم جمع ميثرة بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا همز فيها ، وأصلها من الوثارة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطىء وامرأة وثيرة كثيرة اللحم . قال البخارى رحمه الله فى صحيحه : والميثرة كانت للنساء تصنعه لبعولتهن أمثال القطائف يصفونها . قال الحافظ فى الفتح : أى تجعلونها كالصفة وإنما قال يستعملونها بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يصنعونها فى ذلك . قال الزبيدى اللغوى : والميثرة مرفقة كصفة السرج . وقال الطبرى : هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعه لازواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج وكانت مراكب العجم . وقيل هى أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هى سروج من الديباج ، فحصلنا على أربعة أقوال فى تفسير الميثرة ، هل هى وطاء للدابة أو لراكبها ، أو هى السرج نفسه أو غشاوة ، وقال أبو عبيد : الميائير الخمر كانت من مراكب العجم من حرير أو ديباج .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب الميائير) وفى رواية أخرى للبخارى : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن الميائير الخمر . قال الحافظ : قال أبو عبيد : الخمر التى جاء النهى عنها كانت من مراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبرى : هى وعاء يوضع على سرج الفرس أو رجل البعير من الأرجوان . وحكى فى المشارق قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه الخدة تحشى بقطن أو ريش يجعلها الراكب تحته ، وهذا يوافق

وفي البابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ .

حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ نَحْوَهُ . وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة يحتمل أن تكون متعاقبة بل الميثرة تطلق على كل منها . وتفسير أبي عبيد يحتمل الثاني والثالث . وعلى كل تقدير فالميثرة إن كانت من حرير فالنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير ولكن تقييدها بالأحمر أخص من مطلق الحرير فيمتنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حمراء وإن كانت من غير حرير ، فالنهي فيها للزجر عن التشبه بالأعاجم . قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكأن النهي عنها إذا لم يكن للحرير التشبيه أو للصرف أو التزين وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالجمرة فمن يحمل المطلق على المقيد وهم الأكثر يخص المنع بما كان أحمر ، انتهى كلام الحافظ .

قوله (وفي الباب عن علي ومعاوية) أما حديث علي فأخرجه مسلم عنه : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على المياثر ، والمياثر قسي كانت تصنعها النساء لبعولتهن على الرحل كالأقطائف من الأرجوان ، وقد أخرجه الجماعة إلا البخاري بغير هذا اللفظ ، وأما حديث معاوية فلينظر من أخرجه .

قوله (حديث البراء حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وقد روى شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء نحوه وفي الحديث قصة) لعل الترمذي رحمه الله أراد بقوله في الحديث قصة طوله ، فقد روى البخاري في باب خواتيم الذهب حديث الباب بلفظ : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، أو قال حلقة الذهب وعن الحرير والإستبرق والديباج والميثرة الحمراء والقسي وآنية الذهب ، وأمرنا بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، ورد السلام ، وإجابة الداعي ، وإبرار المقسم ، ونصر المظلوم . وقد بسط الحافظ الكلام هنا في بيان طرقه وألفاظه فعليك أن تراجع الفتح .

٢٧ - بابُ ما جاء في فراشِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم

١٨١٦ - حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا عليُّ بنُ مُسَهْرٍ عَنْ هِشَامِ

ابنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمٌ حَشْوُهُ لَيْفٌ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وفي البابِ عن حَفْصَةَ وَجَابِرٍ .

(باب ما جاء في فراش النبي صلى الله عليه وسلم)

قوله (إنما كان فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الفاء ، وفي رواية ابن ماجه : كان ضجاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو ما حشوه ليف ، والضجاع بكسر الصاد المعجمة ما يرقد عليه (آدم) كذا وقع في نسخ الترمذى الحاضرة عندنا بالرفع ، ووقع هذا الحديث في صحيح مسلم بعين إسناد الترمذى ولفظه فيه : أدماً بالنصب الظاهر ، والآدم بفتحيتين : لاسم لجمع الأديم وهو الجلد المدبوغ على مافى المغرب (حشوة ليف) قال فى القاموس : ليف النخل بالكسر معروف . وقال فى الصراح ليف بالكسر يوست درخت خرماً . وفى الحديث جواز اتخاذ الفراش والوسادة والنوم عليها والارتفاق بها ، قاله النووى . قال القارى : الاظهر أنه يقال فيه بالاستحباب لمدوامته عليه السلام ، ولأنه أكل للاستراحة التى قصدت بالنوم للقيام على النشاط فى العبادة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وفى الباب عن حفصة وجابر) أما حديث حفصة فأخرجه الترمذى

فى السائل بلفظ : كان فراشه مسحاً ، والمسح بكسر الميم : البلاس كما فى القاموس . وأما حديث جابر فليُنظر من أخرجه .

٢٨ - باب ما جاء في القميص

١٨١٧ - حدثنا محمد بن حميد الرازي ، حدثنا أبو نعيمة والفضل ابن موسى وزيد بن حباب عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أم سلمة قالت : « كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص » .

(باب ما جاء في القميص)

جمع قميص .

قوله (عن عبد المؤمن بن خالد) المروزي القاضى لأبأس به من السابعة .
قوله (كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص) قال ميرك في شرح الشائل : نصب القميص هو المشهور في الرواية ويجوز أن يكون القميص مرفوعاً بالاسمية وأحب منصوباً بالخبرية . ونقل غيره من الشراح أنهما روايتان . قال الحنفي : والسري فيه أنه إن كان المقصود تعيين الأحب فالقميص خبره وإن كان المقصود بيان حال القميص عنده عليه السلام فهو اسمه ، ورجحه العصام بأن أحب وصف فهو أولى بكونه حكماً ، ثم المذكور في المغرب أن الثوب ما يلبسه الناس من الكتان والقطن والحرير والصوف والخز والفراء ، وأما الستور فليس من الثياب . والقميص على ما ذكره الجزري وغيره ثوب مخيط بكمين غير مفرج يلبس تحت الثياب ، وفي القاموس : القميص معلوم وقد يؤنث ولا يكون إلا من القطن ، وأما الصوف فلا ، انتهى . ولعل حصره المذكور للغالب في الاستعمال ، لكن الظاهر أن كونه من القطن مراد هنا لأن الصوف يؤذى البدن ويدرك العرق ورائحته يتأذى بها . وقد أخرج الدمياطي : كان قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم قطناً قصير الطول والكمين . ثم قيل وجه أحبيه القميص لآله صلى الله عليه وسلم أنه أستر الأعضاء من الإزار والرداء ولأنه أقل مؤنة وأخف على البدن ، ولأن لبيه أكثر تواضعاً ، كذا في المرقاة . وقال الشوكاني في النيل تحت هذا الحديث : والحديث يدل على استحباب لبس القميص ، وإنما كان أحب الثياب إلى رسول الله

هذا حديث حسن غريب . إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَقَرَّدَ بِهِ وَهُوَ مَرْوُزِيٌّ ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . وَتَمَيَّعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ قَالَ : حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَصَحُّ وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ فِيهِ أَبُو تُمَيْلَةَ عَنْ أُمِّهِ .

١٨١٨ — حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمِيصَ » .

١٨١٩ — حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا أَنْفَضُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمِيصَ » .

صلى الله عليه وسلم لأنه أمكن في السر من الرداء والإزار اللذين يحتاجان كثيراً إلى الربط والإمساك وغير ذلك بخلاف القميص ، وبمحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب إليه القميص لأنه يستر عورته ويباشر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف فوقه من الدثار ، ولا شك أن كل ما قرب من الإنسان كان أحب إليه من غيره ، ما يلبس ولهذا شبه صلى الله عليه وسلم الانصار بالشعار الذي يلبس به بدن بخلاف غيرهم فإنه شبههم بالدثار ، وإنما سمى القميص قميصاً لأن الآدمي يتقمص فيه ، أى يدخل فيه ليستره ، وفي حديث المرجوم أنه يتقمص في أنهار الجنة أى يتقمص فيها .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي (وروى بعضهم) كزياد بن أيوب كما في الرواية الآتية (هذا الحديث عن أبي تيميلة) بضم الفوقانية وفتح الميم مصغراً المروزي اسمه يحيى بن واضح الانصارى مولاهم مشهور بكنيته ثقة من كبار التاسعة (عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة) أى بزيادة عن أمه .

١٨٢٠ — حدثنا علي بن نصر بن علي الجهضمي حدثنا عبد الصمد ابن عبد الوارث حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه.»

وقد روى غير واحد هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد ولم يرفعه، وإنما رفعه عبد الصمد.

١٨٢١ — حدثنا عبد الله بن محمد بن الحجاج الصواف البصري أنبأنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن بديل العقيلي عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية قالت: «كانكم يد رسول

قوله (حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث) بن سعيد العنبري مولا هم التنوري أبو سهل البصري صدوق ثبت في شعبة من التاسعة.

قوله (بدأ) بالهمز أي ابتداء في اللبس (بميامنه) أي بجانب يمين القميص ولذلك جمعه ذكره الطيبي، وكأنه أراد أن كل قطعة من جانب يمين القميص يطلق عليه القميص، ويمكن أن يكون الجمع لإرادة التعظيم، لاسيما إذا كان المراد بيده اليمنى أنه كان يخرج اليد اليمنى من الكم قبل اليسرى.

قوله (وقد روى غير واحد هذا الحديث الخ) والحديث أخرجه أيضاً النسائي وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه، ويشهد له حديث: إذا توضأت وإذا لبستم فابدأوا بميامنكم، أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني، قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح ويشهد له أيضاً حديث عائشة المتفق عليه بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله.

قوله (حدثنا عبد الله بن محمد بن الحجاج) بن أبي عثمان الصواف أبو يحيى البصري وقد ينسب إلى جده وكان ختن معاذ بن هشام صدوق من الحادية عشرة

الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ .

(عن أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية) تكنى أم سلمة ويقال أم عامر صحابة لها أحاديث .

قوله (كان يد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ) كذا في نسخ الترمذى الموجودة ، ووقع في المشكاة بالصاد . قال القارى في المرقاة : بضم فسكون ، وفي نسخة يعنى من المشكاة إلى الرسغ بالسین المهملة . قال الطيبي : هكذا هو بالصاد في الترمذى وأبي داود ، وفي الجامع بالسین المهملة . قال القارى : أراد بالترمذى في جامعه وإلا ففسخ الشئ بالسين بلا خلاف ، وأراد بالجامع جامع الأصول ، ثم هو كذا بالسين في المصاييح . وقال التوربشقي : هو بالسين المهملة والصاد لغة فيه ، وكذا في النهاية هو بالسين المهملة والصاد لغة فيه ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد انتهى ويسمى الكوع . قال الجزرى : فيه دليل على أن السنة أن لا يتجاوز كم القميص الرسغ ، وأما غير القميص فقالوا السنة فيه أن لا يتجاوز رؤوس الأصابع من جهة وغيرها انتهى . ونقل في شرح السنة أن أبا الشيخ بن حبان أخرج بهذا الإسناد بلفظ : كان يد قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم أسفل من الرسغ . وأخرج ابن حبان أيضاً من طريق مسلم بن يسار عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس قميصاً فوق الكعبين مستوي الكعبين بأطراف أصابعه ، هكذا ذكره ابن الجوزي في كتاب الوفاء نقلاً عن ابن حبان . وفي الجامع : الصغير برواية ابن ماجه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس قميصاً فوق الكعبين الحديث . وروى الحاكم في مستدركه عنه أيضاً ولفظه : كان قميصه فوق الكعبين وكان معه الأصابع ، ففيه أنه يجوز أن يتجاوز بكم القميص إلى رؤوس الأصابع ويجمع بين هذا وبين حديث للكتاب ، إما بالحمل على تعدد القميص أو بحمل رواية الكتاب على رواية التخمين ، أو بحمل الرسغ على بيان الأفضل وحمل الرؤوس على نهاية الجواز ، انتهى ما في المرقاة . قال ابن رسلان : والظاهر أن نساءه صلى الله عليه وسلم كن كذلك يعنى أن أكامهن إلى الرسغ إذ لو كانت أكامهن تزيد على ذلك لنقل ولو نقل لوصل إلينا كما نقل في الذبول من رواية النسائي وغيره أن أم سلمة لما سمعت : من جرت ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه ، قالت يا رسول الله : فكيف يصنع النساء ذبولهن ؟ قال

هذا حديث حسن غريب .

٢٩ - باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً

١٨٢٢ - حدثنا سويدٌ حدثنا عبد الله بن المبارك عن سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً . ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ

يرخينه شبراً ، قالت إذن ينكشف أقدامهن ، قال يرخينه ذراعاً ولا يزدن عليه . ويفرق بين الكف إذا ظهر وبين القدم أن قدم المرأة عورة بخلاف كفها انتهى . (تذييه) قال الحافظ في الفتح : قال ابن العربي : لم أر للقميص ذكراً صحيحاً إلا في آية (اذهبوا بقميصي هذا) وقصة ابن أبي ولم أر لهما ثالثاً فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قال هذا في كتابه سراج المريدين ، وكأنه صنفه قبل شرح الترمذي فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصاً بدأ بيمينه ، ولا حديث أسماء بنت يزيد : كانت يدكم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ ، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المدني ، حدثني أبي قال : أنبت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مزينه فبايعناه وإن قميصه لمطلق فبايعته ثم أدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتم ، ولا حديث أبي سعيد : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه قميصاً أو عمامة أو رداءً ثم يقول : اللهم لك الحمد الحديث وكلها في السنن وأكثرها في الترمذي . وفي الصحيحين حديث عائشة : كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمسة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ، وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف في قميص الحرير لحكة كانت به ، وحديث ابن عمر رفعه : لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة الحديث وغير ذلك انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) في إسناده شهر بن حوشب ، وفيه مقال مشهور ، والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

(باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً)

قوله (إذا استجد) أى لبس ثوباً جديداً . وأصله على ما في القاموس صير

أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ
وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ » .

وفي الباب عن عمرَ وابنِ عمرَ .

١٨٢٣ — حدثنا هشامُ بنُ يونسَ الكوفيُّ حدثنا القاسمُ بنُ مالكٍ
المزنيُّ عن الجريريِّ نحوه .

ثوبه جديداً وعند ابن حبان من حديث أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً لبس يوم الجمعة . وكذا رواه الخطيب والبغوي في شرح السنة ، فالمعنى إذا أراد أن يلبس ثوباً جديداً لبسه يوم الجمعة (سماء) أى الثوب المراد به الجنس (باسمه) أى المتعارف المتعين المشخص الموضوع له (عمامة أو قميصاً أو رداء أى أو غيرها كالإزار والسر والخنز ونحوها والمقصود التعميم فالتخصيص للتمثيل بأن يقول رزقني الله أو أعطاني أو كساني هذه العمامة أو القميص أو الرداء ، وأو للتنوين ، أو يقول هذا قميص أو رداء أو عمامة) (أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له) قال ميرك : خير الثوب بقاؤه ونقاؤه وكونه ملبوساً للضرورة والحاجة ، وخير ما صنع له هو الضرورات التي من أجلها يصنع اللباس من الحر والبرد وستر العورة ، والمراد سؤال الخير في هذه الأمور وأن يكون ملبغاً إلى المطلوب الذي صنع لأجله الثوب من العون على العبادة والطاعة لموايه ، وفي الشر عكس هذه المذكورات ، وهو كونه حراماً ونجساً ولا يبق زماً طويلاً . أو يكون سبباً للمعاصي والشرور والافتخار والعجب والغرور عدم القناعة بثوب الدون وأمثال ذلك انتهى . والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد . وقد أخرج الحاكم في المستدرك عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما اشتري عبد ثوباً بدينار أو بنصف دينار فحمد الله إلا لم يبلغ ركبتيه حتى يغفر الله له ، وقال حديث لا أعلم في إسناده أحداً ذكر بجرح .

قوله (وفي الباب عن عمر وابن عمر) أما حديث عمر فأخرجه الترمذي في الدعوات وابن ماجة والحاكم وصححه ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه النسائي وابن .

هذا حديثٌ حسنٌ .

٣٠ - بابُ ما جاء في لبسِ الجُبَّةِ والخُفَّينِ

١٨٢٤ - حدثنا يُوْسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبِسَ جُبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ » .

ماجة وابن حبان وصححه وأعله النسائي . وفي الباب احاديث أخرى ذكرها الحافظ في الفتح في باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً .
قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود والنسائي وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره .

(باب ما جاء في لبس الجبة والخفين)

قوله (عن عروة بن المغيرة بن شعبة) الثقي كنيته أبو يعفور الكوفي ثقة .
قوله (لبس) أى فى السفر (جبة) بضم الجيم وتشديد الموحدة ثوبان بينهما قطن إلا أن يكونا من صوف فقد تكون واحدة غير محشوة ، وقد قيل جبة البرد . جفة البرد بضم الجيم وفتحها (رومية) بتشديد الياء لا غير . قال ميرك : ولأبى داود : جبة من صوف من جباب الروم ، لكن وقع فى أكثر روايات الصحيحين وغيرهما : جبة شامية ، ولا منافاة بينهما لأن الشام حينئذ داخل تحت حكم قيصر ملك الروم فكأنهما واحد من حيث الملك ، ويمكن أن يكون نسبة هيتهما المعتاد لبسها إلى أحدهما ونسبة خياطتها أو لبثائها إلى الأخرى (ضيقة الكمين) بيان رومية أو هفة ثانية ، وهذا كان فى سفر كما دل عليه رواية من طريق زكريا بن زائدة عن الشعبي بهذا الإسناد عن المغيرة قال : كنت مع التى صلى الله عليه وسلم فى سراح ، ووقع فى رواية مالك وأبى داود أن ذلك كان فى غزوة تبوك ، فذكره ميرك ثم قال : ومن فوائد الحديث الانتفاع بثياب الكفار حتى يتحقق نجاستها لأنه صلى الله عليه وسلم لبس الجبة الرومية ولم يستفصل .

هذا حديث حسن صحيح .

١٨٢٥ — حدثنا قتيبة حدثنا ابن أبي زائدة عن الحسن بن عياش عن أبي إسحاق هو الشيباني عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة أهدى دحية الكلبي لرسول الله صلى الله عليه وسلم خفين فلبسهما . وقال إسرائيل عن جابر عن عامر : وجبة فلبسهما حتى تخرقا لا يدرى النبي صلى الله عليه وسلم أذكى هما أم لا .

واستدله القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذ ذاك دار كفر .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

قوله (حدثنا ابن أبي زائدة) المعروف بابن أبي زائدة رجلان زكريا وولده يحيى ، والظاهر أن المراد هنا هو الثاني . قال في التقريب : يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني أبو سعيد الكوفي ثقة متقن من كبار التاسعة (عن الحسن بن عياش) بتحتانية ثم معجمة ابن سالم الاسدي كنيته أبو محمد الكوفي أخو أبي بكر المقرئ صدوق من الثامنة (عن أبي إسحاق) اسمه سليمان بن أبي سليمان (الشيباني) بفتح معجمة فتحية موحدة الكوفي ثقة من الخامسة .

قوله (أهدى دحية) بكسر الدال وحكى فتحها لغتان ، ويقال إنه الرئيس بلغة أهل اليمن وهو ابن خليفة الكلبي صحابي جليل كان أحسن الناس وجها وأسلم قديماً وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابه إلى هرقل ، وكان وصول إلى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي (وقال إسرائيل عن جابر) أي ابن يزيد الجعفي (عن عامر) هو الشعبي (وجبة) يعنى زاد بعد قوله خفين وجبة (حتى تخرقا) من التخرق أي تمزقا وانخرقا (أذكى) بهززة الاستفهام ، وذكى بوزن فاعيل (هما) أي الخفان فاعل لقوله ذكى (أم لا) . المعنى أنه صلى الله عليه وسلم لا يدرى أن الخفين اللذين أهداهما دحية الكلبي هل

هذا حديث حسن غريب . وأبو إسحاق الذي روى هذا عن الشعبي هو أبو إسحاق الشيباني واسمه سليمان . والحسن بن عياش هو أخو أبي بكر بن عياش .

٣١ - باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب

١٨٢٦ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا علي بن هاشم بن البريد وأبو سعد الصنعاني عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة عن عرفة ابن أسعد قال : « أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية فأتخذت أنفاً

كانا من جلد المذكاة أو الميتة ، وفيه دليل على أن الدباغ يطهر الإهاب وإن كان من الميتة .

(باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب)

قوله (حدثنا علي بن هاشم بن البريد) بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة صدوق يتشيع من صفار الثامنة (وأبو سعد الصنعاني) اسمه محمد بن ميسر بتحتانية ومهملة وزن محمد الجعفي الصاغاني بمهملة ثم معجمة البلخي الضرير نزيل بغداد ، ويقال له محمد بن أبي زكريا ضعيف ، وروى بالإرجاء من التاسعة كذا في التقريب . وقد ذكر الترمذي في نسبه الصنعاني بفتح صاد مهملة وسكون نون وبعين مهملة فألف فنون أخرى . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب والخزرجي في الخلاصة : الصاغاني بصاد مهملة ثم ألف ثم معجمة فألف فنون (عن أبي الأشهب) اسمه جعفر بن حيان السعدي العطاردي البصري مشهور بكنيته ثقة من السادة (عن عبد الرحمن بن طرفة) بفتح المهملة والراء والفاء بعدها هاء التانيث ابن عرفة بفتح المهملة والفاء بينهما راء ساكنة ثم جيم ابن سعد التميمي ، وثقه العجلي من الرابعة (عن عرفة بن أسعد) التميمي صحابي نزل البصرة .

قوله (أصيب أنفي) أي قطع (يوم الكلاب) بضم الكاف وتخفيف اللام اسم ماء كان هناك وقعة بل وقعتان مشهورتان يقال لهما الكلاب الأول والثاني .

مِنْ وَرْقٍ فَأَتَتْ عَلَى ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ .

١٨٢٧ — حدثنا علي بن حُجْرٍ حدثنا الربيع بن بَدْرٍ ومحمد بن يزيد الواسطي عن أبي الأشهب نخوة .

هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة . وقد روى سلم بن زريق عن عبد الرحمن بن طرفة نخوة حديث أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة . وقال ابن مهدي : سلم بن زريق وهو وهم ، وزريق أصح . وقد روى عن غير واحد من أهل العلم أنهم شذوا أسنانهم بالذهب ، وفي هذا الحديث حجة لهم .

قال التوربشتي : ماء عن يمين جبة والشام وهما جبلان ويومه يوم الواقعة التي كانت عليه وللعرب به يومان مشهوران في أيام أكم بن صيفي ، والحاصل أن يوم السكاب اسم حرب معروفة من حروبهم (فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتخذ أنفاً من ذهب) وبه أباح العلماء اتخاذ الأنف من الذهب ، وكذا اربط الأسنان بالذهب .

قوله (حدثنا الربيع بن بدر) بن عمر بن جراد والتميمي السعدي البصري يلقب علية بمهملة مضمومة ولامين متروك من الثامنة .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود والنسائي (وقد روى سلم بن زريق عن عبد الرحمن بن طرفة الخ) وصله النسائي في سنده قال أخبرنا محمد بن معمر قال حدثنا حبان قال حدثنا سلم بن زريق قال حدثنا عبد الرحمن بن طرفة عن جده عرفة بن أسعد أنه أصيب أنفه يوم السكاب في الجاهلية فاتخذ أنفاً من ورق الحديث . وسلم بفتح السين المهملة وسكون اللام وأبوه زريق بفتح الزاي المعجمة وبالراءين المهملتين بينهما تحتية بوزن عظيم العطاردي أبو بشرى البصري وثقه أبو

حاتم وقال النسائي ليس بالقوى من السادسة كذا في التقريب (وقال ابن مهدي :
سلم بن زرير وهو وهم ، وزرير أصح) وفي تاريخ البخاري : قال ابن مهدي : سلم
ابن زرير يعني بالنون وتقديره الراي قال أبو أحمد الحاكم : وهو وهم . وقال أبو علي
الجياي : وقع لبعض رواة الجامع زرير بضم الزاي وهو خطأ والصواب الفتح
انتهى كذا في تهذيب التهذيب (وقد روى عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا
أسنانهم بالذهب ، وفي هذا الحديث حجة لهم) قال الزيلعي في نصب الراية : وفي
الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة روى الطبراني في معجمه الوسط عن عبد الله بن
عمرو أن أباه سقطت ثنيته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يشدها بذهب انتهى .
وقال لم يروه عن هشام بن عروة إلا أبو الربيع السمان . حديث آخر رواه ابن
قانع في معجم الصحابة عن عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول قال : اندقت ثنيتي
يوم أحد فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أخخذ ثنية من ذهب انتهى . ذكر
الزيلعي هذين الحديثين بإسنادهما قال : وروى الطبراني في معجمه عن محمد بن سعدان
عن أبيه قال : رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه حول الكعبة على سواعدهم وقد
شدوا أسنانهم بذهب انتهى . أثر آخر : في مسند أحمد عن واقد بن عبد الله التميمي
عن من رأى عثمان بن عفان أنه ضُيب أسنانه بذهب انتهى . وليس من رواية أحمد .
أثر آخر : روى النسائي في كتاب الكنى عن إبراهيم بن عبد الرحمن أبي سهيل مولى
موسى بن طلحة قال . رأيت موسى بن طلحة بن عبد الله قد شد أسنانه بذهب
انتهى . أثر آخر : روى ابن سعد في الطبقات في ترجمة عبد الملك بن مروان أخبرنا
حجاج بن محمد عن ابن جريج أن ابن شهاب الزهري سئل عن شد الأسنان بالذهب
فقال لا بأس به قد شد عبد الملك بن مروان أسنانه بالذهب انتهى . أثر آخر : قال
ابن سعد أيضاً : أخبرنا عمرو بن الهيثم أبو قطن قال : رأيت بعض أسنان عبد الله
ابن عون مشدودة بالذهب انتهى . قال ابن سعد : وعبد الله بن عون بن أربطان
مولى عبد الله بن ذرة يكنى أبا عون كان ثقة ورعاً عابداً ، توفي في خلافة أبي جعفر
سنة إحدى وخمسين ومائة .

٣٢ - باب ما جاء في النهي عن جلود السباع

١٨٢٨ - حدثنا أبو كريب حدثنا ابن المبارك ومحمد بن بشر وعبد الله بن إسماعيل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع أن تفتش » .

١٨٢٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع » ولا نعلم أحداً قال عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة .

(باب ما جاء في النهي عن جلود السباع)

قوله (وعبد الله بن إسماعيل) بن أبي خالد . قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات كذا في تهذيب التهذيب (عن أبي المليح) بن أسامة بن عمير أو عامر بن حنيف بن ناجية الهذلي اسمه عامر وقيل زيد وقيل زياد ثقة من الثالثة (عن أبيه) هو أسامة بن عمير بن عامر الأقيشر الهذلي صحابي تفرد ولده عنه (نهى عن جلود السباع أن تفتش) وفي حديث المقدم بن معديكرب : نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها ، أخرجه أبو داود والنسائي . وفي حديث أبي معاوية بن سفيان نهى عن جلود النور أن يركب عليها أخرجه أحمد وأبو داود . وفي حديث أبي هريرة لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر ، أخرجه أبو داود ، والنور جمع نمر بفتح النون وكسر الميم ، ويجوز سكونها مع كسر النون ، هو سبع أجراء وأخبت من الأسد وهو منقط الجلد نقط سود وبيض وفيه شبه من الأسد لإلانه أصغر منه ورائحة فحطية بخلاف الأسد ، وبينه وبين الأسد عداوة ، وهو بعيد الوثبة فرما وثب أربعين ذراعاً . وأحاديث الباب تدل على أن جلود السباع لا يجوز الانتفاع بها . وقد اختلف في حكمة النهي فقال البيهقي : إن النهي وقع لما بقي عليها من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه . وقال غيره : يحتمل أن النهي

١٨٣٠ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن يزيد الرشك عن أبي المليح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ » وهذا أصح .

٣٣ — باب ما جاء في نعل النبي صلى الله عليه وسلم

١٨٣١ — حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ نَعْلَاهُ لهُمَا قِبَالَانَ » .

عما لم يدبغ منها لأجل النجاسة ، أو أن النهى لأجل أنها مراكب أهل السرف والخيلاء . قال الشوكاني : وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناء على أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية ما فيها مجرد النهى عن الركوب عليها وافتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة انتهى ، وتقدم كلامه الباقي في باب جلود الميتة إذا دبغت .

قوله (عن يزيد الرشك) بكسر الراء وسكون المعجمة . قال في التقريب : يزيد بن أبي يزيد الضبعي مولاهم أبو الأزهر البصري يعرف بالرشك ثقة عابد وهم من لينته من السادسة .

قوله (وهذا أصح) لأن شعبة أحفظ وأتقن من سعيد بن أبي عروبة . والحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

(باب ما جاء في نعل النبي صلى الله عليه وسلم)

في النهاية : النعل مؤنثة وهي التي تلبس في المشي تسمى الآن ناسومة . وقال ابن العربي : النعل لباس الأنبياء وإنما اتخذ الناس غيرها لما في أرضهم من الطين . وقد يطلق النعل على كل ما يقي القدم : قال صاحب المحكم : النعل والنعلة ما وقيت به ، كذا في الفتح .

قوله (كان نعلاه لهما قبالان) بكسر القاف تشذبة قبال . قال الحافظ في الفتح :

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وفي البابِ عن ابنِ عَبَّاسٍ وأبي هُرَيْرَةَ .

١٨٣٢ — حدثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ حدثنا أبو دَاوُدَ حدثنا هَمَّامٌ عن قَتَادَةَ

قال : « قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : كَيْفَ كَانَ نَعْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : لهُمَا قَبَالَانِ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٣٤ — بابُ ما جاء في كَرَاهِيَةِ

الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٨٣٣ — حدثنا قُتَيْبَةُ عن مَالِكٍ وحدثنا الْأَنْصَارِيُّ حدثنا مَعْنُ

حدثنا مَالِكٌ عن أَبِي الزِّنَادِ عن الْأَعْرَجِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

الْقَبَالَ هُوَ الزَّمَامُ وَهُوَ السِّرُّ الَّذِي يَعْقَدُ فِيهِ الشَّعْسَعُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ أَصْبَعِي الرَّجْلِ انْتَهَى . وَقَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ : الشَّعْسَعُ أَحَدُ سَيُورِ النَّعْلِ ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعَيْنِ وَيَدْخُلُ طَرَفُهُ فِي الثَّقَبِ الَّذِي فِي صَدْرِ النَّعْلِ الْمَشْدُودِ فِي الزَّمَامِ . وَقَالَ الْقَارِيُّ قَالَ الْجَزْرِيُّ : كَانَ لِنَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيْرَانِ يَضَعُ أَحَدُهُمَا بَيْنَ لَمْبَاهِمَ رِجْلِهِ وَالَّتِي تَلِيهَا وَيَضَعُ الْآخَرَ بَيْنَ الْوَسْطَى الَّتِي تَلِيهَا وَيَجْمَعُ السَّيْرَيْنِ إِلَى السَّيْرِ الَّذِي عَلَى وَجْهِ قَدَمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الشَّرَاكُ انْتَهَى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة) أما حديث ابن عباس فأخرجه

الترمذي في الشمائل وابن ماجه بسند قوى ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البزار والطبراني في الصغير كما في الفتح .

قوله (كيف كان نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما) وفي بعض

النسخ لها بالإفراد .

الله عليه وسلم قال : « لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُنْعِلَهُمَا جَمِيعًا
أَوْ لِيُخَفِّفَهُمَا جَمِيعًا » .

(باب ما جاء في كراهية المشى في النعل الواحدة)

قوله (لا يمشي أحد) نفى بمعنى النهى للتنزيه ، وفي الشئائل لا يمشين (في نعل
واحدة) وفي رواية في الشئائل واحد بالتذكير لتأويل النعل بالملبوس (لينعلهما)
بضم الياء وكسر العين من باب الإفعال وبفتح الياء والعين من باب علم . قال في
القاموس : نعل كفرح وتعل وانتعل لبسها وأنعل الدابة ألبسها النعل انتهى . قال
الحافظ في الفتح : قال ابن عبد البر : أراد القدمين وإن لم يجر لها ذكر ، وهذا
مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن أن يؤتى بضمير لم يتقدم له ذكر لدلالة
السياق عليه ، وينعلها ضبطه النووى بضم أوله من أنعل ، وتعقبه شيخنا في شرح
الترمذى بأن أهل اللغة قالوا نعل بفتح العين وحكى كسرها وانتعل أى لبس النعل ،
لكن قد قال أهل اللغة أيضاً أنعل رجله ألبسها نعلا ، ونعل دابته جعل لها نعلا .
وقال صاحب المحكم : أنعل الدابة والبعير ونعلها بالتشديد ، وكذا ضبط عياض
في حديث عمر أن غسان تنعل الخيل بالضم أى تجعل لها نعالا . والحاصل أن
الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح وإن كان للنعلين تعين الفتح (أو ليخففها)
قال الحافظ : كذا للأكثر ، ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ : أو ليخففها ،
وكذا في رواية لمسلم انتهى . والإحفاء ضد الإنعال : وهو جعل الرجل حافية بلا
نعل وخف ، أى ليش حافى الرجلين . قال القاضى : إنما نهى عن ذلك لقلة المروءة
والاختلال والخطب في المشى . وما روى عن عائشة أنها قالت : ربما مشى النبي
صلى الله عليه وسلم في نعل واحدة إن صح فشئ نادر لعله اتفق في داره بسبب .
قلت : وعلى تقدير كونه بعد النهى يحمل على حال الضرورة أو بيان الجواز وأن
النهى ليس للتحريم . قال الخطابى : المشى يشق على هذه الحالة مع سماجته في الشكل
وقبح منظره في العين ، وقيل لأنه لم يعدل بين جوارحه وربما نسب فاعل ذلك
إلى اختلال الرأى وضعفه . وقال ابن العربى : العلة فيه أنها مشية الشيطان .

تسكملة : قال الحافظ في الفتح : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالخفين

هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن جابر .

١٨٣٤ - حدثنا أزهر بن مروان البصري أخبرنا الحارث بن نبهان

عن معمر عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذتعل الرجل وهو قائم » .

وإخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى ، والتردى على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطابي ، قال : وقد أخرج ابن ماجة حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد ، وهو عند مسلم أيضاً من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد ، وعند الطبراني من حديث ابن عباس وإلحاق لإخراج اليد الواحدة من الكم وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة أو الخف الواحد بعيد إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة ، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما (وفي الباب عن جابر) أخرجه مسلم .

قوله (أخبرنا الحارث بن نبهان) بفتح النون وسكون الموحدة الجرمي أبو محمد البصري متروك من الثامنة (عن عمار بن أبي عمار) مولى بني هاشم صدوق ربما أخطأ من الثالثة .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذتعل) من باب الافتعال أى يلبس النعل (وهو قائم) جملة حالية قال الخطابي إنما نهى عن لبس النعل قائماً لأن لبسها قاعداً أسهل عليه وأمكن له وربما كان ذلك سبباً لانقلابه إذا لبسها قائماً . فأمر بالعقود له والاستعانة باليد فيه لئلا من غائلته . وقال المظهر : هذا فيما يلحقه التعب في لبسه كالخف والنعال التي تحتاج إلى شد شراكها .

هذا حديثٌ غريبٌ . وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرِّقِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .
وَالْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِإِلْحَافٍ . وَلَا نَعْرِفُ إِحْدَيْهِ قَتَادَةَ
عَنْ أَنَسٍ أَصْلًا .

١٨٣٥ — حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السَّمْنَانِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الرِّقِّيُّ
حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ » .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجة ، ولا نعرف لحديث قتادة
عن أنس أصلاً . كذا قال الترمذى . وحديث النهى عن الانتعال قائماً ، أخرجه
أبو داود عن جابر بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذتعل الرجل
قائماً ، وسكت عنه هو والمنذرى ، وأخرجه ابن ماجة عن ابن عمر رضى الله عنه بهذا
اللفظ وإسناده هكذا : حدثنا على بن محمد حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر الخ وهذا إسناد صحيح ، وأخرجه ابن ماجة أيضاً عن أبي هريرة
بهذا اللفظ وإسناده هكذا : حدثنا على بن محمد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة وهذا إسناد رواه كلهم ثقات ، فقول الترمذى :
لا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً محل تأمل .

قوله (أبو جعفر) اسمه محمد بن جعفر (السمناني) بكسر السين المهملة وسكون
الميم ونونين القوسى ثقة من الحادية عشرة (حدثنا سليمان بن عبيد الله) الأنصارى
أبو أيوب الرقى . قال الخزر جى فى الخلاصة : قال أبو حاتم : صدوق . وقال
الفسائى : ليس بالقوى (حدثنا عبيد الله بن عمرو) بن أبي الوليد الرقى أبو وهب
الأسدى ثقة فقيه ربما وهم من الثالثة .

هذا حديثٌ غريبٌ . قال محمد بنُ إسماعيلَ : وَلَا يَصِحُّ هذا الحديثُ
وَلَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ عن عَمَّارِ بنِ أَبِي عَمَّارٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ .

٣٥ - بابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٨٣٦ - حدثنا القاسمُ بنُ دِينَارٍ الكوفيُّ حدثنا إسحاقُ بنُ مَنْصُورٍ
السُّلُويُّ كوفيٌّ حدثنا هُرَيْمٌ وَهُوَ ابنُ سَفْيَانَ البجليُّ عن لَيْثٍ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابنِ الْقَاسِمِ عن أَبِيهِ عن عَائِشَةَ قَالَتْ : « رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ » .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه الضياء المقدسي .

اعلم أن حديث أبي هريرة وحديث أنس المذكورين لا يطاقان الباب ، وكان
للترمذي أن يعقد لهما باباً آخر بلفظ باب ماجاء في النهي عن الانتعال قائماً .

(باب ماجاء في الرخصة في النعل الواحدة)

قوله (حدثنا إسحاق بن منصور السلولي) بفتح المهملة وضم اللام الأولى مولاهم
أبو عبد الرحمن صدوق ، تكلم فيه للتشيع من التاسعة (حدثنا هريم) مصفراً
(وهو ابن سفيان البجلي) أبو محمد الكوفي صدوق من كبار التاسعة (عن ليث)
هو ابن أبي سليم (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي
أبو محمد المدني ، ثقة جليل . قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه من السادسة
(عن أبيه) أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة أحد الفقهاء بالمدينة . قال
أيوب : ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة . كذا في التقريب .

قوله (ربما) بتشديد الموحدة وتخفيفها وهو هنا للقلّة أي قليلاً (مشى النبي
في نعل واحد) هذا على تقدير صحته محمول على حال الضرورة أو بيان الجواز
وأن النهي ليس للتحريم كما تقدم .

١٨٣٧ — حدثنا أحمد بن منيع حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ
الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أَنَّهَا مَشَتْ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ .
وهذا أصح . هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
القَاسِمِ مَوْقُوفًا . وهذا أصح .

٣٦ — بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ

١٨٣٨ — حدثنا الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك وحدثنا قتيبة
عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ
فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، فَلْيَكُنْ الْيَمِينُ أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ » .

قوله (أنها مشت بنعل واحدة) ذكر في شرح السنة أنه قد ورد في الرخصة
بالمشي في نعل واحدة أحاديث ، وروى عن علي وابن عمر ، وكان ابن سيرين لا يرى
بها بأساً كذا في المرقاة .

قوله (وهذا أصح) أي حديث ابن عينة عن عبيد الرحمن بن القاسم موقوفاً
أصح من حديث ليث عنه مرفوعاً لأنه كان قد اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك .
وأما ابن عينة فهو ثقة حافظ وقد تابعه سفيان الثوري وغيره .

(بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ)

قوله (إذا انتعل أحدكم) أي أراد لبس النعل (فليبدأ باليمين) وفي رواية
باليمنى (وإذا نزع) وفي رواية مسلم : وإذا خلع (فليكن اليمين أولهما تنعل وآخرهما
تنزع) قال الحافظ : زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج
وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على
أنه خبر كان أو على الحال والخبر تنعل وتنزع ، وضبط بمثنائين فوقائيتين وتحناتيتين

هذا حديث حسن صحيح.

٣٧ - باب ماجاء في ترقيع الثوب

١٨٣٩ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا سعيد بن محمد الوراق وأبو يحيى الحماني قالوا : حدثنا صالح بن حسان عن عروة عن عائشة قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أردت اللّٰهُ بِكَ فليكنفك من الدنيا كراد الرّاكِب ، وإيّاك ومجالسة الأغنياء ، ولا تستخلفني ثوباً حتّى ترقعّيه » .

مذكرين باعتبار النعل والخلع . وقال الطيبي : يحتمل الرفع على أنه مبتدأ وتعمل خبره والجملة خبر كان . قال ابن العربي : البداءة باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة وشرعاً في الندب إلى تقديمها . وقال النووي : يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة ، والبداءة باليسار في ضد ذلك كالدخول في الخلاء ونزع النعل والخف والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستفدرات . وقال الحلبي وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدأ بها في اللبس وأخرت في الخلع لتكوين الكرامة لها أدوم وحظها منها أكثر انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وابن ماجه .

(باب ماجاء في ترقيع الثوب)

قوله (حدثنا يحيى بن موسى) البلخي لقبه خت بفتح المعجمة وتشديد المثناة أصله من الكوفة ثقة من العاشرة (حدثنا سعيد بن محمد الوراق) الثقفى أبو الحسن الكوفي نزيل بغداد ضعيف من صغار الثامنة (وأبو يحيى الحماني) بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي لقبه بشمين صدوق يخطيء ورمى بالإرجاء من التاسعة (حدثنا صالح بن حسان) النضري أبو الحارث المدني نزيل البصرة متروك من السابعة .

قوله (إن أردت اللّٰهُ بِكَ) أى ملازمى في درجتى في الجنة كذا في التيسير

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ . سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : صَالِحُ بْنُ حَسَّانَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ثِقَةٌ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ « إِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ الْأَغْنِيَاءِ » هُوَ نَحْوُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ رَأَى مِنْ فَضْلٍ عَلَيْهِ فِي الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ . فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ يَمُنُّ هُوَ فَضْلٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَلَّا يَزْدَرِيَ نِعْمَةَ اللَّهِ » .

(فليتكفك من الدنيا كزاد الراكب) أى مثله وهو فاعل يكف أى اقتنعى بشيء يسير من الدنيا فإنك عابرة سبيل إلى منزل العقبي (وإياك ومجالسة الأغنياء) تحذير أى اتق. من مجالسة الأغنياء (ولا تستخلق ثوباً) بالخاء المعجمة والقاف أى لا تعديه خلقاً ، من استخلق الذى هو نقيض استجد (حتى ترقعيه) بتشديد القاف أى تخطي عليه رقعة ثم تلبسه . فى شرح السنة قال أنس : رأيت عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رفع ثوبه براقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض . وقيل : خطب عمر رضى الله تعالى عنه وهو خليفة وعليه إزار فيه اثنا عشر رقعة انتهى .

قوله (هذا حديث غريب) قال المنذرى فى الترغيب بعد ذكر هذا الحديث : رواه الترمذى والحاكم والبيهقى من طريقه وغيرها كلهم من رواية صالح بن حسان وهو منكر الحديث عن عروة عنها . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، وذكره رزين فزاد فيه : قال عروة : فما كانت عائشة تستجد ثوباً حتى ترقع ثوبها وتكسكه ، ولقد جاءها يوماً من عند معاوية ثمانون ألفاً فما أمسى عندها درهم ، قالت لها جاريتها : فهلا اشتريت لنا منه لحماً بدرهم ؟ قالت لو ذكرتني لفعلت انتهى (سمعت محمداً) يعنى الإمام البخارى رحمه الله (وصالح بن أبي حسان الخ) يعنى أن صالح ابن أبي حسان الذى روى عنه ابن أبي ذئب غير صالح بن حسان المذكور فى إسناد هذا الحديث ، فإن ذا ضعيف كما عرفت وهذا ثقة . قال الحافظ فى التقريب : صالح بن أبي حسان المدنى صدوق من الخامسة .

قوله (من رأى من فضل عليه) بالفاء والمعجمة على البناء المجهول (فى الخلق)

وَيُرَوَّى عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ : صَحِبْتُ الْأَغْنِيَاءَ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَكْثَرَ هَمًّا مِنِّي ، أَرَى دَابَّةً خَيْرًا مِنْ دَابَّتِي ، وَثَوْبًا خَيْرًا مِنْ ثَوْبِي ، وَصَحِبْتُ الْفُقَرَاءَ فَاسْتَرْحْتُ .

٣٨ - باب

١٨٤٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي مَسَكَةً وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ » .

بفتح الخاء أى الصورة ، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والأتباع وكل ما يتعلق بزينة الحياة الدنيا (فلينظر إلى من هو أسفل منه) وفي رواية : فلينظر إلى من تحته ، ويجوز في أسفل الرفع والنصب والمراد بذلك ما يتعلق بالدنيا (من هو فضل عليه) بصيغة المجهول (فإنه أجدر ألا يزدرى نعمة الله) أى هو حقيق بعدم الازدراء وهو افتعال من زريت عليه وأزريت به إذا تنقصته فى القاموس : هو يتنقصه يقع فيه ويذمه . وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن الشخير رفعه : أفلوا الدخول على الأغنياء فإنه أحرى أن لا تردوا نعمة الله . قال ابن بطال : هذا الحديث جامع لمعانى الخير لأن المرء لا يكون بحال تتعلق بالدين من عبادة ربه مجتهداً فيها إلا وجد من هو فوقه ، فتنى طلبت نفسه للحاق به استقصر حاله فيكون أبداً في زيادة تقربه من ربه ، ولا يكون على حال خسيصة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أخس حالا منه ، فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير من فضل عليه بذلك من غير أمر أوجبه ، فيلزم نفسه الشكر فيعظم اغتباطه بذلك في معاده . وقال غيره : في هذا الحديث دراء الداء لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر ذلك فيه حسداً ودواؤه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعياً إلى الشكر . وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الشيخان .

(باب)

قوله (وله أربع غدائر) جمع غديرة : وهى الذؤابة كما فى القاموس والنهاية .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

١٨٤١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ قَالَتْ
« قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ ضَفَائِرَ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو نَجِيحٍ اِسْمُهُ
يَسَارٌ . قَالَ مُحَمَّدٌ : لَا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعًا عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ .

وقال في الصراح : غديره كيسوى بافته ، وزاد في رواية ابن ماجه : تعنى ضفائر
وهو تفسير غدائر من بعض الرواة .

قوله (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة) زاد أحمد في روايته مرة :
وكان له صلى الله عليه وسلم قدومات أربعة بمكة : عمرة القضاء وفتح مكة وعمرة
الجمرة وحجة الوداع ، وبعض الروايات تدل على أن هذا المقدم يوم فتح مكة
لأنه حينئذ اغتسل وصلى الضحى في بيتها قاله القارى في المرقاة (وله أربع ضفائر)
جمع ضفيرة . قال في مجمع البحار : قوله : ضفائر وهى الذوائب المضفورة ضفر
الشعر أدخل بعضه فى بعض انتهى . والحديث رواه أبو داود وترجم له باب ضفر
الرجل شعره ورواه ابن ماجه وترجم له : باب اتخاذ الجملة والضفائر . قال فى الإنجاح
الحاجة حاشية ابن ماجه . قوله : وله أربع غدائر لعله فعل ذلك لدفع الغبار انتهى .
قلت : وهو الظاهر لأنه صلى الله عليه وسلم كان فى السفر .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه كلهم من
طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد عن أم هانئ . فإن قلت : كيف حسن الترمذى
الحديث مع أنه قد نقل عن الإمام البخارى أنه قال لا أعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ .
قلت : لعله حسنه على مذهب جمهور المحدثين ، فإنهم قالوا إن عنقته غير المدلس
محمولة على السماع إذا كان اللقاء ممكناً وإن لم يعرف السماع والله تعالى أعلم .

٣٩ - باب

١٨٤٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَرَّانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيَّ يَقُولُ : « كَانَتْ كِمَامُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَطْحًا » .

(باب)

قوله (حدثنا محمد بن حمران) بن عبد العزيز القيسي البصري صدوق فيه لين من التاسعة (عن أبي سعيد وهو عبد الله بن بسر) السكسكي الحبراني الحصى سكن البصرة ضعيف من الخامسة (سميت أبا كبشة الأنماري) بفتح الهمزة وسكون النون منسوب إلى أنمار قاله في المغنى . وقال في التقريب : أبو كبشة الأنماري هو سعيد ابن عمرو أو عمرو بن سعيد ، وقيل عمر أو عامر بن سعد صحابي نزل الشام له حديث واحد وروى عن أبي بكر انتهى (كانت كمام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الكاف جمع كمة بالضم كقباب وقبة وهى القلنسوة المدورة سميت بها لأنها تغطى الرأس . قال الجزرى فى النهاية بعد ذكر هذا الحديث ما لفظه : وفى رواية أكتته هما جمع كثرة وقلة للسكة القلنسوة ، يعنى أنها كانت منبطحة غير منتصبة انتهى . وقال فى القاموس : السكة بالضم القلنسوة المدورة . وقال المنذرى فى الترغيب : السكة بضم الكاف وتشديد الميم القلنسوة الصغيرة (بطحاً) بضم الموحدة فسكون المهملة جمع بطحاء أى كانت مبسوطة على الرأس غير مرتفعة عنها . وقيل هى جمع كم بالضم لأنهم قلما كانوا يلبسون القلنسوة ، ومعنى بطحاء حيثئذ أنها كانت عريضة واسعة فهو جمع أبطح من قولهم للأرض المتسعة بطحاء ، والمراد أنها ما كانت ضيقة رومية أو هندية بل كان وسعها بقدر شبر كما سبق ، كذا قال القارى فى المرقاة . وأشار بقوله كما سبق إلى ما نقل عن بعض كتب الخفية أنه يستحب اتساع السكم بقدر شبر . وقال بن حجر الهيثمى المكي : وأما ما نقل عن الصحابة من اتساع الكم فبنى على توهم أن الأكام^(١) جمع كم وليس كذلك بل جمع كمة وهى ما يجعل على الرأس كالقلنسوة . فكأن قائل ذلك لم يسمع قول الأئمة

(١) كذا فى المرقاة المطبوعة والظاهر أنه الكمام .

هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَسْرٍ بَصْرِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ
الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ . يُطْعَمُ يَعْنِي وَاسِعَةً .

أن من البدع المذمومة اتساع الكمين انتهى . قال القارى متعباً عليه بأنه يمكن
حمل هذا على السعة المفرطة ، وما نقل عن الصحابة على خلاف ذلك وهو ظاهر
بل متعين انتهى .

قلت : الحديث يحتمل الاحتمالين ، واختار الترمذى الاحتمال الثانى حيث
فسر قوله « بطحاً » بقوله يعنى واسعة ، ولا شك فى أنه إن كان معنى بطحاً واسعة
فالمراد السعة الغير المفرطة كما قال القارى ، فإن الاتساع المفرط فى الأكام مذموم
بلا شك . قال الحافظ ابن القيم فى زاد المعاد : وأما الأكام الواسعة الطوال التى
هى كالأخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة ، وهى مخالفة لسنة ، وفى
جوازها نظر فإنها من جنس الخيلاء انتهى . وقال الشوكافى فى النيل : وقد صار
أشهر الناس بمخالفة هذه السنة فى زماننا هذا العلماء فىرى أحدهم وقد يجعل لقميصه
كمين يسهل كل واحد منهما أن يكون جبة أو قميصاً لصغير من أولاده أو يقيم ،
وليس فى ذلك شئ الفائدة إلا العبث وتثقل المؤنة على النفس ومنع الانتفاع
باليد فى كثير من المنافع وتشويه الهيئة ولا الدينية إلا مخالفة السنة والإسبال
والخيلاء انتهى . وأما الأكام الضيقة فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لبس جبة
ضيقة الكمين فى السفر كما روى الشيخان عن المغيرة بن شعبه أن النبى صلى الله عليه
وسلم لبس جبة رومية ضيقة الكمين ، كذا فى المشكاة ، وترجم الإمام البخارى
لحديث المغيرة هذا فى صحيحه فى كتاب اللباس باب من لبس جبة ضيقة الكمين
فى السفر . قال الحافظ فى الفتح : كأنه يشير إلى أن لبس النبى صلى الله عليه وسلم
الجبة الضيقة إنما كان لحال السفو لاحتياج المسافر إلى ذلك ، وأن السفر يقتصر
فيه لبس غير المعتاد فى الحضر .

قوله (هذا حديث منكر وعبد الله بن بسر بصرى ضعيف عند أهل
الحديث الخ) قال الذهبى فى الميزان . عبد الله بسر الجبرانى الحمصى عن عبد الله
بن بسر المازنى الصحابى وغيره . قال يحيى بن سعيد القطان : رأيت وليس بشئ .
روى عن ابن بسر وأبى راشد الجبرانى . وقال أبو حاتم وغيره : ضعيف ، وقال

٤٠ - باب

١٨٤٣ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نُذَيْرٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : « أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَضَلَةٍ سَاقِي أَوْ سَاقِهِ وَقَالَ هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَاسْفَلْ ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي السَّكْعَيْنِ » .

النسائي ليس بشقة . ثم ذكر الزهير حديث الباب في مناكيره . وقال في الخلاصة : ضعفه القطان والنسائي والدارقطني ووثقه ابن حبان انتهى .

(باب)

قوله (عن أبي إسحاق) هو السديعي (عن مسلم بن نذير) بالنون والذال المعجمة مصغراً ، ويقال ابن يزيد كوفي يكنى أبا عباس مقبول من الثالثة كذا في التقريب . وقال في الخلاصة : قال أبو حاتم لا بأس به (بعضلة ساقى أو ساقه) شك من الراوى ، والعضلة محرّكة وكسفية كل عصابة معها لحم غليظ كذا في القاموس . وعضلة الساق هو المحل الضخم منه (هذا موضع الإزار) وفي رواية النسائي : موضع الإزار إلى أنصاف الساقين (فإن أبيت فأسفل) كذا وقعت هذه الجملة مرة واحدة ووقعت في رواية ابن ماجه مرتين هكذا : فإن أبيت فأسفل ، وقوله فأسفل بصيغة الأمر . قال في القاموس : وقد سفّل ككرم وعلم ونصر سفلًا وسفولًا وسفّل وسفّل في خلقه وعليه ككرم سفلًا ويضم وسفلاً ككتاب وفي الشيء سفولًا بالضم نزل من أعلاه إلى أسفله انتهى (فإن أبيت فلا حق للإزار في السكعين) وفي رواية النسائي : فإن أبيت فمن وراء الساق ولا حق للسكعين في الإزار . والحديث يدل على أن موضع الإزار إلى أنصاف الساقين ويجوز إلى السكعين ولا حق للإزار في السكعين . وفي الباب أحاديث غير حديث الباب ، فأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري رفعه قال في أثناء حديث مرفوع : وارفع إزارك إلى نصف الساق فإن أبيت فإلى السكعين وإياك (٣١ - تحفة الأحوذى - ٥)

هذا حديث حسن صحيح رواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق .

٤١ - باب

١٨٤٤ - حدثنا قتيبة حدثنا محمد بن ربيعة عن أبي الحسن العسقلاني

عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة عن أبيه « أن ركانة صارع النبي صلى الله عليه وسلم فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ركانة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : إن فرقة ما بيننا وبين المشركين ، العمامة على القلائس » .

وليسال الإزار فإنه من الخيلة وإن الله لا يحب الخيلة . وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار . وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه : كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار . وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه : لئزرة المؤمن إلى أنصاف الساقين وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين وما أسفل من ذلك في النار (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم كذا في الفتح .

(باب)

قوله (عن أبي الحسن العسقلاني) قال في التقريب : مجهول (عن أبي جعفر ابن محمد بن ركانة) قال في التقريب : مجهول (أن ركانة) بضم أوله وتخفيف الكاف ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب من مسلبة الفتح ثم نزل المدينة ومات في أول خلافة معاوية (صارع النبي صلى الله عليه وسلم) قال في الصراح : مصارعة كشتى كرفتن ، يقال صارعته فصرعته أصرعه صرعاً بالفتح لقيم وبالكسر لقيس (فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي غلبه في المصارعة وطرحه على الأرض (إن فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس) جمع قلانس أي الفارق بيننا معشر المسلمين وبين المشركين لبس العمام فوق القلائس ، فنحن نتعمم على القلائس

هذا حديثٌ غريبٌ وإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ
الْمَسْقَلَانِيَّ وَلَا ابْنَ رُكَانَةَ .

٤٢ - بابٌ

١٨٤٥ - حدثنا محمد بنُ حُمَيْدٍ حدثنا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو تُمَيْلَةَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيذَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ

وهم يكتفون بالعمائم ذكره الطيبي وغيره من الشراح ، وتبعهما ابن الملك كذا في
المِرْقَاة . وقال العزيزي : فالمسلمون يلبسون القلنسوة وفوقها العمامة ويلبس القلنسوة
وحدها زى المشركين انتهى . وكذا نقل الجزري عن بعض العلماء ، وبه صرح
القاضي أبو بكر في شرح الترمذي . وقال ابن القيم في زاد المعاد : وكان يلبسها
يعني العمامة ويلبس تحتها القلنسوة ، وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة ، ويلبس العمامة
بغير قلنسوة انتهى . وفي الجامع الصغير برواية الطبراني عن ابن عمر قال :
كان يلبس قلنسوة بيضاء ، قال العزيزي : لإسناده حسن ، وفيه برواية الروياني
وابن عساكر عن ابن عباس : كان يلبس القلانس تحت العمامة وبغير العمامة ،
ويلبس العمامة بغير قلانس ، وكان يلبس القلانس اليمانية ، وهن البيض المضربة
ويلبس القلانس ذوات الآذان في الحرب ، وكان ربما نزع قلنسوته لجعلها ستره
بين يديه وهو يصلي الحديث .

قلت : لم أقف على إسناد رواية ابن عباس هذه ، فلا أدري هل هي سالحة
للاحتجاج أم لا .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود (وإسناده ليس بالقائم الخ)
فيه ثلاثة مجاهيل كما عرفت .

(باب)

قوله (عن عبد الله بن مسلم) السلمي كنيته أبو طيبة بفتح الطاء المهملة بعدها

حِلْيَةِ أَهْلِ النَّارِ؟ ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: مَالِي أَجْدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ؟ ثُمَّ أَنَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: مَالِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: مِنْ أَى شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُعِمُّهُ مِنْقَالًا» .

هذا حديثٌ غريبٌ وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُسَكِّنِي أَبَا طَيِّبَةَ وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ .

تحتانية ساكنة ثم موحدة المروزي قاضيها صدوق يهم من الثامنة (مالى أرى عليك) مقوله صلى الله عليه وسلم وما استفهام إنكار ونسبه إلى نفسه والمراد به المخاطب أى مالك (حلية أهل النار) بكسر الحاء أى زينة بعض الكفار فى الدنيا أو زينتهم فى النار بملاسة السلاسل والأغلال ، وتلك فى المتعارف بيننا متخذة من الحديد ، وقيل إنما كرهه لأجل النتن (وعليه خاتم من صفر) بضم الصاد المهملة وسكون الفاء يقال له بالهندية بيتل . ووقع فى رواية أبى داود : وعليه خاتم من شبه قال القارى بفتح الشين المعجمة والموحدة شىء يشبه الصفر ، وبالفارسية يقال له برنج سمى به لشبهه بالذهب لوناً . وفى القاموس : الشبه محرّكة المحاس الأصفر وبكسر انتهى كلام القارى (مالى أجد منك ريح الأصنام) لأن الأصنام تتخذ من الصفر ، قاله الخطائى وغيره (مالى أرى عليك حلية أهل الجنة) يعنى أن خاتم الذهب من حلية أهل الجنة يتختمون به فيها ، وأما فى الدنيا فهو حرام على الرجال (قال من ورق) أى اتخذه من فضة ، والورق بكسر الراء النضفة (ولا تيمه) بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة نهى من الإتمام أى لا نسكمله (مثقلاً) أى لا نكمل وزن الخاتم من الورق مثقالاً . قال ابن الملك تبعاً للمظهر : هذا نهى إرشاد إلى الورع ، فإن الأولى أن يكون الخاتم أقل من مثقال لأنه أبعد من السرف . وذذهب جمع من الشافعية إلى تحریم ما زاد على المثقال . لكن رجح الآخرون الجواز ، منهم الحافظ العراقى فى شرح الترمذى ، فانه حمل النهى المذكور على التنزيه ، قاله القارى (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائى . قال الحافظ ابن حجر فى

الفتح : أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وفي سنده أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، فإن كان محفوظاً حمل المنع على ما كان حديداً صرفاً . وقد قال التيفاشي في كتاب الأحجار : خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغايرة في الحكم انتهى كلام الحافظ . قال في عون المعبود شرح أبي داود : هذا الحديث مع ضعفه يعارض حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : ولكن عليكم بالفضة فالعبروا بها ، أخرجه أبو داود وإسناده صحيح ، فإن هذا الحديث يدل على الرخصة في استعمال الفضة للرجال ، وأن في تحريم الفضة على الرجال لم يثبت فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما جاءت الأخبار المتواترة في تحريم الذهب والحريز على الرجال فلا يحرم عليهم استعمال الفضة إلا بدليل ولم يثبت فيه دليل ، وقال : قد استدلل العلامة الشوكاني في رسالته الوشي المرقوم في تحريم حلية الذهب على العموم بهذا الحديث على إباحة استعمال الفضة للرجال بقوله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالفضة فالعبروا بها ، وقال : لإسناده صحيح ورواته محتج بهم . وأخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي موسى الأشعري حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار حدثني أسيد بن أبي أسيد عن ابن أبي موسى عن أبيه أو عن ابن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من سره أن يحلق حبيته حلقة من نار فليحلقها حلقة من ذهب ، ومن سره أن يسور حبيته سواراً من نار فليسورها سواراً من ذهب ولكن الفضة فالعبروا بها لعباً انتهى ، وحسن إسناده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعد مرفوعاً بلفظ : من أحب أن يسور ولده سواراً من نار فليسوره سواراً من ذهب ولكن الفضة العبروا بها كيف شئتم . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : في إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف انتهى .

قلت : في الاستدلال على إباحة استعمال الفضة للرجال بقوله صلى الله عليه وسلم : ولكن عليكم بالفضة فالعبروا بها عندى نظر ، فإن المراد باللعب بالفضة التحلية بها للنساء من التحليق والتسوير بها لمن ، وليس المراد به اللعب بها للرجال ، يدل على ذلك صدر الحديث أعني قوله صلى الله عليه وسلم : من سره أن يحلق حبيته

٤٣ - باب

١٨٤٦ - حدثنا ابن أبي عمَرَ ، حدثنا سُفْيَانُ عن عاصِمِ بنِ كَلْبٍ

عن ابنِ أبي مُوسَى قالَ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْقَسِيِّ وَالْمَيْثَرَةِ الْحُمْرَاءِ ، وَأَنْ أَلْبَسَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ وَفِي هَذِهِ ، وَأَشَارَ إِلَى السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى » .

حلقة من نار فليحلقتها حلقة من ذهب ، ومن سره أن يسور حبيته سواراً من نار فليسورها سواراً من ذهب ، كما في رواية أحمد . ومعنى الحديث أن لا تخلقوا نساءكم حلقة من الذهب ولا تسوروهن سواراً من الذهب ولكن العبوا لهن بالفضة من التحليق والتسوير بها لهن ، أو ما شئتم من التحلية بها لهن . هذا ما عندى والله تعالى أعلم .

(باب)

قوله (عن عاصم بن كليب) بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي صدوق روى بالإرجاء من الخامسة .

قوله (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القسي) تقدم تفسير القسي في باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود (والميثرة الحمراء) هي بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بمدّها راء ثم هاء ولا همز فيها وأصلها من الوثارة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطىء وامرأة وثيرة كثيرة اللحم ، وقد تقدم تفسير الميثرة في باب ركوب الميائثر (وأن ألبس خاتمي في هذه وفي هذه وأشار إلى السبابة والوسطى) قال النووي : أجمع المسلمون على أن السنة جمل خاتم الرجل في الخنصر ، وأما المرأة فإنها تتخذ خواتم في أصابع ، قالوا والحكمة في كونه في الخنصر أنه أبعد من الامتهان فيما يتعاطى باليد لكونه طرफاً لأنه لا يشغل اليد عما تناولته من اشتغالها بخلاف غير الخنصر ، ويكره للرجل جعله في الوسطى والني تليها لهذا الحديث وهي كراهة تنزيه انتهى .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وابنُ أبي موسى هو أبو بردة بن أبي موسى وإنما عامِرٌ .

٤٤ - بابٌ

١٨٤٧ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي عن قتادة عن أنس قال : « كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها الحبرة » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

(باب)

قوله (كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها) وفي رواية البخارى : أن يلبسها بزيادة « أن » فقوله « يلبسها » في رواية الترمذى صفة لأحب أو الثياب وخرج به ما يفرشه ونحوه والضمير المنصوب للثياب أو لأحب والتأنيث باعتبار المضاف إليه ، وأما قوله « أن يلبسها » فقول بدل من الثياب ، وقال الطبري : متعلق بأحب أى كان أحب الثياب لأجل اللبس (الحبرة) بالنصب على أنه خبر كان وأحب اسمه ، ويجوز أن يكون بالعكس . والحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة بوزن غنة نوع من برود اللين بخطوط حمراء وربما تكون بخضر أو زرق فليل هو أشرف الثياب عندهم تصنع من القطن فلذا كان أحب ، وقيل لكونها خضراء وهى من ثياب أهل الجنة ، وقد ورد أنه كان أحب الألوان إليه الخضره على ما رواه الطبراني فى الأوسط وابن السني وأبو نعيم فى الطب قال : القرطبي : سميت حبرة لأنها تحبر أى تزين والتحجير التحسين ، قيل ومنه قوله تعالى : « فهم فى روضة يحبرون » ، وقيل لأنها كانت هى أحب الثياب إليه صلى الله عليه وسلم لأنه ليس فيه كثير زينة ، ولأنها أكثر احتمالاً للوسخ . قال الجزرى : وفيه دليل على استحباب لبس الحبرة وعلى جواز لبس المخطط . قال ميرك : وهو مجمع عليه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الأطعمة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء على ما كان يأكل

النبي صلى الله عليه وسلم

١٨٤٨ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي .

عن يونس عن قتادة عن أنس .

قال : « ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا سُكْرُجَةٍ »

(أبواب الأطعمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(باب ما جاء على ما كان يأكل النبي صلى الله عليه وسلم)

قوله (عن يونس) هو الإسكاف كما في رواية البخارى ووقع رواية ابن ماجه عن يونس بن أبي الفرات الإسكاف . قال الحافظ فى الفتح : وهو بصرى وثقه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال ابن عدى : ليس بالمشهور . وقال ابن سعد : كان معروفا وله أحاديث . وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به كذا قال ، ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان ، والراوى عنه هشام هو الدستواقي وهو من المكثرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا انتهى .

قوله (على خوان) بكسر الخاء المعجمة ويضم أى هاتدة . قال التوربشتى : الخوان الذى يؤكل عليه معرب ، والأكل عليه لم يزل من دأب المترفين وصنيع لجبارين لئلا يفتقروا إلى التطاؤد عند الأكل كذا فى المراقبة . وقال العيني فى العمدة : قوله على الخوان بكسر الخاء المعجمة ودر المشهور رجاء ضمها ، وفيه لغة ثالثة لإخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وهو معرب . قال الجوالقي : تسكمت

ولا خبز له مرقق . فقلت لفتادة : فقل ما اكانوا يأكلون ؟ قال :
على هذه السفر .

به العرب قديماً . وقال ابن فارس : لانه اسم أعجمى . وعن ثعلب : سمي بذلك لانه
يتخون ما عليه أى ينتقص . وقال عياض : لانه المائدة ما لم يكن عليه طعام ويجمع
على أخونة فى القلة وخون بالضم فى الكثرة . قال العيني : ايس فيما ذكر كله بيان
هيئة الخوان وهو طبق كبير من نحاس تحته كرسى من نحاس ملزوق به طوله قدر
ذراع يرص فيه الزباد ويوضع بين يدى كبير من المترفين ولا يحمله إلا اثنان فى
فوقهما انتهى (ولا سكرجة) بضم السين والكاف والراء والتشديد لانه صغير
يؤكل فيه الشيء القليل من الادم وهى فارسية ، وأكثر ما يوضع فيه الكواخ ونحوها
كذا فى النهاية . قيل والعجم كانت تستعملها فى الكواميخ وما أشبهها من الجوارشات
يعنى المخللات على الموائد حول الاطعمة للتشهى والهضم ، فأخبر النبى صلى الله عليه
وسلم لم يأكل على هذه الصفة قط . قال العراقى فى شرح الترمذى : تركه الاكل
فى السكرجة لما لكونها لم تكن تصنع عندهم لاذ ذاك أو استصغاراً لها لأن عادتهم
للإجتماع على الاكل أولانها كانت تعدلوضع الأشياء التى تعين على الهضم ولم
يكونوا غالباً يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم انتهى .

(ولا خبز) ماض مجهول (له) أى لأجله (مرقق) قال القاضى عياض :
أى ملين يحسن كخبز الحوارى وشبهه ، والترقيق التليين ولم يكن عندهم مناخل ، وقد
يكون المرقق الرقيق الموسع انتهى . قال الحافظ : هذا هو المتعارف ، وبه جزم ابن
الاثير قال : الرقاق الرقيق مثل طوال طويل وهو الرغيف الواسع الرقيق . وقال
ابن الجوزى : هو الخفيف كأنه مأخوذ من الرقاق وهى الخشبة التى يرقق بها انتهى
(نقلت) القائل هو يونس (فعلى ما) وكذا فى أكثر نسخ البخارى ، وفى بعضها
فعلام بهم مفردة أى فعلى أى شيء .

وان لم أن حرف الجر لإذا دخل على ما الاستفهامية حذف الألف لكثرة
الاستعمال لكن قد ترد فى الاستعمالات القليلة على الأصل نحو قول حسان : على
ما قال يشتمنى لثم .

هذا حديث حسن غريب . قال محمد بن بشار : يونس هذا هو يونس
الإسكافي . وقد روى عبد الوارث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
عن أنس نحوه .

٢ - باب ما جاء في أكل الأرنب

١٨٤٩ - حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو داود ، حدثنا شعبة
عن هشام بن زيد قال سمعت أنساً يقول : « أنفجنا أرنباً بمراً الظهران فسعى

ثم علم أنه إذا اتصل الجار بما الاستفهامية المحذوفة الألف نحو حتام وعلام
كتب معها بالألف لشدة الاتصال بالحروف (قال) أى قتادة (على هذه السفر)
بضم ففتح جمع سفرة ، فى النهاية : السفرة الطعام يتخذها المسافر وأكثر ما يحمل
فى جلد مستدير فنقل اسم الطعام إلى الجلد وسمى به كما سميت المزايدة راوية وغير
ذلك من الأسماء المنقولة انتهى . ثم اشتهرت لما يوضع عليه الطعام جلد أكان أو غيره
ماعد المائدة لما مر من أنه شعار المتكبرين غالباً .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه البخارى فى الأطعمة والنساق
فى الرقائق والولية وابن ماجه فى الأطعمة .

(باب ما جاء فى أكل الأرنب)

قال الحافظ فى الفتح : هو دوية معروفة تشبه العناق لكن فى رجليها طول
يخلان بها ، والأرنب اسم جنس للذكر والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ، ويقال
للذكر أيضاً الخرز وزن عمر بمجمعات وللأنثى عكرشة وللصغير خرثق هذا هو
المشهور . وقال الجاحظ : لا يقال أرنب إلا للأنثى ، ويقال إن الأرنب شديدة
الجن كنية الشبق وأنها تكون سنة ذكرأ وسنة أنثى وأنها تحيض ويقال إنها تنام
مفتوحة العين انتهى . ويقال للأرنب بالفارسية خر كوش .

قوله (عن هشام بن زيد) بن أنس بن مالك الأنصارى ثقة من الخامسة .
قوله (أنفجنا أرنباً) بفاء مفتوحة وجيم ساكنة أى أثرنا ، يقال نفج الأرنب

أصحابُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم خلفها ، فأذركمها فأخذتها ، فأتيتُ
بها أبا طلحة فذبحها بمروة فبعث معي بفخذها أو بوركها إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأكله ، فقلتُ أكله ؟ قال قبله .

وفي الباب عن جابر وعمار ومحمد بن صفوان . ويقالُ محمد بن صفي .

إذا نار وعدا وانتفج كذلك وأنفجته إذا أثرته من موضعه ، ويقال إن الانتفاج
الافشمرار ، فكان المعنى جعلناها بطلبنا لما تنتفج ، والانتفاج أيضاً ارتفاع الشعر
وانتفاشه (بمر الظهران) مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح المعجمة بلفظ
تشفية الظهر اسم موضع على مرحلة من مكة ، وقد يسمى بإحدى الكلمتين تخفيفاً
وهو المكان الذي تسميه عوام المصريين بطن مرو ، والصواب مر بتشديد الراء
(فذبحها بمروة) بفتح ميم وسكون راء حجر أبيض ويجعل منه كالسكين (فبعث
معى بفخذها أو بوركها) هو شك من الراوى والورك بالفتح والكسر وككف
ما فوق الفخذ مؤنثة كذا فى القاموس (فأكله فقلت أكله ، قال قبله) قاله الطيبي .
الضمير راجع إلى المبعوث أو بمعنى اسم الإشارة أى ذاك انتهى . وحاصله أنه راجع
إلى المذكور ، وهذا التردد لهشام بن زيد وقف جده أنساً على قوله أكله فكانه
توقف فى الجزم به وجزم بالقبول . وقد أخرج الدارقطنى من حديث عائشة :
أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب وأنا نائمة فخبأ لى منها العجز فلما قمت
أطعمنى ، وهذا الوصح لاشعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف . ووقع فى الهداية
للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من أرنب حين أهدى إليه مشوياً وأمر
أصحابه بالأكل منه ، وكأنه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقال ظهر
ما فيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائى من طريق موسى بن طلحة عن أبي
هريرة : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه
فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا ، ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى
ابن طلحة اختلافاً كثيراً .

قوله (وفى الباب عن جابر وعمار ومحمد بن صفوان ويقال محمد بن صفي)
أما حديث جابر فأخرجه الترمذى فى باب الذبح بالمروة وأخرجه أيضاً ابن حبان

هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم لا يرون بأكل الأرنب بأساً . وقد كره بعض أهل العلم أكل الأرنب وقالوا : إنها تدمى .

والبيهقي ، وأما حديث عمار فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث محمد بن صفوان فأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عنه أنه صاد أرنبين فذبحهما بمروتين فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بأكلهما ، كذا في المنتقى والنيل . وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث محمد بن صفوان هذا : وفي رواية محمد بن صيفي ، قال الدارقطني : من قال محمد بن صيفي فقد وهم . قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة كما في المنتقى .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم لا يرون بأكل الأرنب بأساً) قال النووي في شرح مسلم : أكل الأرنب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرهاها ، دليل الجمهور هذا الحديث يعني حديث الباب مع أحاديث مثله ولم يثبت في النهي عنها شيء انتهى (وقد كره بعض أهل العلم الخ) كعبد الله بن عمرو من الصحابة وعكرمة من التابعين ومحمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتجوا بحديث خزيمه ابن جزمه : قلت يا رسول الله ما تقول في الأرنب ؟ قال لا آكله ولا أحرمه ، قلت : فإنني آكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله ما تقول في الأرنب ؟ قال : نبتت أنها تدمى . قال الحافظ : وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة وله شاهد عن عبد الله ابن عمرو بلفظ : جئ بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها وزعم أنها تحيض ، أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر عند إسحاق بن راهويه في مسنده انتهى .

قلت : حديث عبد الله بن عمرو في سنده خالد بن الحويرث ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته : قال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عنه فقال لا أعرفه . وقال ابن عدى : إذا كان يحيى لا يعرفه فلا يكون له شهرة ولا يعرف ،

٣ - باب ماجاء في أكل الضَّبِّ

١٨٥٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ

عن ابنِ عُمرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ ، فَقَالَ :
« لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ » .

وذكره ابن حبان في الثقات انتهى . وفي سنده أيضاً محمد ابنه وهو مستور كما صرح به الحافظ في التقریب وتهذيب التهذيب . وأما حديث عمر فقال الحافظ في باب الضب بعد ذكره سنده : حسن .

(باب في أكل الضب)

قال الحافظ : هو دويبة تشبه الجرذون لكنه أكبر منه ويكنى أبا حسل ويقال للأنثى ضبة ، ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ، ولهذا يقال له ذكران ، وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعاً وثلاثين سنة وأنه لا يشرب الماء ويبول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يستقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة . وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال لأفعل كذا حتى يرد الضب ، يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتفى بالذسيم وبرد الهواء ولا يخرج من جحره في الشتاء انتهى . ويقال له بالفارسية سوسمار وبالهندية كوه .

قوله (لا آكله ولا أحرمه) فيه جواز أكل الضب . قال النووي : أجمع المسلمون على أن أكل الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام ، وما أظنه يصح عن أحد ، وإن صح عن أحد فمحجوج بالنصوص وإجماع من قبله انتهى .

فإن قلت : لما لم يكن الضب حراماً فما سبب عدم أكله صلى الله عليه وسلم :

قلت : روى البخارى في صحيحه عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد : أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب مخوذ فأهوى

وفي الباب عن عُمرَ وأبي سَعِيدٍ وابنِ عَبَّاسٍ وثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ وجَابِرِ
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ .

إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضب يارسول الله ، فرفع يده ،
فقلت : أحرام هو يارسول الله ؟ قال : لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني
أعافه ، قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر . قال
الحافظ بقوله : فأجذني أعافه أى أكره أكله . ووقع في رواية سعيد بن جبير :
فتركه النبي صلى الله عليه وسلم كالمقذر لمن ، ولو كن حراماً لما أكلن على مائدة النبي
صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن ، كذا أطلق الأمر ، وكأنه تلقاه من الإذن
المستفاد من التقرير ، فإنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر
إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم فإن فيها : فقال لهم كلوا ، فأكل الفضل
وخالد والمرأة ، وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر : فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كلوا وأطعموا فإنه حلال أو قال لا بأس به ولكنه ليس طعماً . وفي هذا كله بيان
سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده . وقد ورد لذلك سبب
آخر أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي
آخره : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلا ، يعنى لخالد وابن عباس فإني يحضرنى
من الله حاضرة . قال المازرى : يعنى الملائكة ، وكان اللحم الضب ريحاً فترك
أكله لاجل ريحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً . قال الحافظ : وهذا إن صح
يمكن منه إلى الأول ويكون لتركه الأكل من الضب سيان انتهى .

قوله (وفي الباب عن عمر وأبي سعيد وابن عباس وثابت بن وديعة وجابر
وعبد الرحمن بن حسنة) أما حديث عمر فأخرجه مسلم وابن ماجه عن جابر أن
عمر بن الخطاب قال في الضب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ، وأن
عمر قال إن الله لينفع به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان عندى
طعمته . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه عنه قال رجل
يارسول الله إنا بأرض مضبة فأتأمرنا ؟ قال : ذكر لى أن أمة من بنى إسرائيل
مسحت قلم يأمر ولم ينه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الشيخان عنه قال :

هذا حديثٌ صحيحٌ .

وقد اختلف أهل العلم في أكل الضَّبِّ ، فرَخَّصَ فيه بعضُ أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وكرهه بعضهم . ويروى

أهدت خاتى أم حفيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقطاً وسمناً وأضباً ، فأكل من الأقط والسمن وترك الأضب تقذراً . قال ابن عباس : فأكل على مائدته ، ولو كان حراماً لما أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في نصب الراية . وأما حديث ثابت بن دبيعة فأخرجه أبو داود والنسائي عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش فأصبنا ضباباً قال فشويت منها ضباً فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت بين يديه ، قال فأخذ عوداً فعد به أصابعه ثم قال : إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواباً في الأرض وإني لأدري أى الدواب هى ، قال : فلم يأكل ولم ينه . قال الحافظ : وسنده صحيح . وأما حديث جابر فأخرجه مسلم عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بضب فأبى أن يأكل منه وقال لا أدري لعله من القرون التى مسخت . وروى ابن ماجه عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم الضب ولكن قدره وإنه لطعام عامة الرعاء وإن الله عز وجل لينفع به غير واحد ولو كان عندى لاكلته . وأما حديث عبد الرحمن بن حنبل فأخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان والطحاوى عنه قال : نزلنا أرضاً كثيرة الضباب الحديث وفيه أنهم طبخوا منها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشى أن تكون هذه فاكفوها . قال الحافظ : وسنده على شرط الشيخين إلا الضحك فلم يخرجها له انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وقد اختلف أهل العلم في أكل الضب فرخص فيه بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) وهو قول الجمهور ، وهو الراجح المعول عليه . وقد استدلوا على ذلك بأحاديث تدل على إباحة أكله ، فمنها حديث ابن عمر المذكور في الباب ، ومنها أحاديث ابن عباس وعمر وجابر التى أشار إليها الترمذى وذكرنا ألفاظها ، ومنها حديث خالد بن الوليد وقد تقدم لفظه ، ومنها حديث ابن عمر أخرجه البخارى

عن ابن عباسٍ أَنَّهُ قَالَ : « أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَدُّرًا » .

ومسلم عنه قال : كان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد فذهبوا يأكلون من لحم ، فنادتهم امرأة من بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لحم ضب فأمسكوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا واطعموا فإنه حلال ، أو قال لا بأس به ولكنه ليس من طعامي ، كذا في نصب الراية .

ومنها حديث يزيد بن الأصم أخرجه مسلم والطحاوي عنه قال : دعانا عروس بالمدينة فقرب إلينا ثلاثة عشر ضباً فآكل وتارك ، فلقيت ابن عباس من الغد فأخبرته فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أهى عنه ولا أحرمه ، فقال ابن عباس : بدسما قلتم ما بعث نبي الله صلى الله عليه وسلم إلا محلاً ومحراماً ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيننا هو عند ميمونة وعنده الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى لاذ قرب إليهم خوان عليه لحم ، فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة إنه لحم ضب فكف يده وقال : هذا لحم لم آكله قط وقال لهم كلوا ، فأكل منه الفضل وخالد بن الوليد والمرأة ، وقالت ميمونة لا آكل من شيء إلا شيء يأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها حديث سليمان بن يسار المرسل وقد تقدم .

ومنها حديث أبي هريرة أخرجه الطحاوي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصحفة فيها ضباب ، فقال كلوا فإني عائفه .

ومنها حديث خزيمه بن جزء أخرجه ابن ماجه عنه قال : قلت يا رسول الله جئتكَ لأسألك عن أحناش الأرض ما تقول في الضب ؟ قال لا آكله ولا أحرمه ، قال : قلت فإني آكل مما لم تحرم ، ولم يارسول الله ؟ قال : فقدت أمة من الأمم ورأيت خلقاً رابني (وكرهه بعضهم) قال الطحاوي في شرح الآثار : وقد كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين . واحتج لهم محمد بن الحسن بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب

فلم يأكله ، فقام عليهم سائل فأرادت عائشة رضى الله عنها أن تعطيه ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أنعطينه مالا تأكلين ؟ قال محمد : فقد دل ذلك على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره لنفسه ولغيره أكل الضب ، قال فبذلك نأخذ .

قال الطحاوى : مافى هذا دليل على الكراهة ، قد يجوز أن يكون كره لها أن تطعمه السائل لأنها إنما فعلت ذلك من أجل أنها عافته ولولا أنها عافته لما أطعمته إياه . وكان ما تطعمه السائل فإنما هو لله تعالى ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله عز وجل إلا من خير الطعام ، كما قد نهى أن يتصدق بالبسر الردى . والتمر الردى . قال فلهذا المعنى الذى كره رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى عنها الصدقة بالضب لا لأن أكله حرام انتهى .

واستدل لهم أيضاً بحديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وددت أن عندى خبزة بيضاء من برة سمراء ملبقة بسمن ولبن ، فقام رجل من القوم فاتخذها فجاء به ، فقال : فى أى شىء كان هذا ؟ قال : فى عكة ضب ، قال : ارفعه . أخرجه أبو داود وابن ماجه .

وأجيب عنه بأن أبا داود قال بعد روايته : هذا حديث منكر على أنه ليس فى هذا الحديث دلالة على تحريم أكل الضب أو على كراهته . قال الطيبى : إنما أمر برفعه لتنفر طبعه عن الضب لأنه لم يكن بأرض قومه ، كما دل عليه حديث خالد ، لا لتنجاسة جلده وإلا لأمره بطرحه ونهائه عن تناوله .

واستدل لهم أيضاً بحديث عبد الرحمن بن حسنة نزلنا أرضاً كثيرة الضباب الحديث ، وفيه أنهم طبخوا منها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب فى الأرض فأخشى أن تكون هذه فأكفثوها ، وبحديث عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب . أخرجه أبو داود .

وأجيب عن ذلك بأن علة الأمر بالإكفاء والنهى عن الأكل إنما هى خشية الله صلى الله عليه وسلم أن تكون الضباب من الأمة الممسوخة وعدم علمه بأن الأمة الممسوخة لا يكون لها نسل ولا عقب ، فلما علم صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل لم يهلك قوماً أو لم يمسح قوماً فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة ارتفعت العلة ، ومن

٤ - باب ماجاء في أكل الضبع.

١٨٥١ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير ، قال : قلت

المعلوم أنه إذا ارتفعت العلة يرتفع المعلول ، على أن هذين الحديثين لا يقاومان الأحاديث الصحيحة المتقدمة التي تدل صراحة على إباحة أكل الضب . وقال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذين الحديثين والأحاديث الماضية وإن دلت على الحل تصريحاً وتلويحاً نصاً وتقريراً فالجمع بينها وبين هذا حمل النهي فيه على أول الحال عند تجويز أن يكون مما مسخ وحيث أن أمر بإكفاء القدور ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه ، وحل الإذن فيه على ثاني الحال لما علم أن الممسوخ لا نسل له ، ثم بعد ذلك كان يستقدره فلا يأكله ولا يحرمه وأكل على مائدته ، فدل على الإباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من يتقدره . وتحمل أحاديث الإباحة على من لا يتقدره ولا يلزم ، ن ذلك أنه يكره مطلقاً انتهى (ويروى عن ابن عباس أنه قال : أكل الضب الخ رواه البخاري ومسلم وتقدم لفظه .

(باب ماجاء في أكل الضبع)

بفتح الضاد المعجمة وضم الباء الموحدة : حيوان معروف يقال له بالفارسية كفتار وبالهندية بجو بكسر الجيم الموحدة وضم الجيم المشددة كما في نفائس اللغات ومغزن الادوية وغيرهما ، وقيل هو بالهندية هندار كما في غياث اللغات والاول هو الظاهر لأن الضبع معروف بنبش القبور ، والحيوان الذي يقال له بالهندية هندار لم يعرف بنبش القبور قال في النيل : ومن عجيب أمره أنه يكون سنة ذكراً وسنة أنثى فيلقح في حال الذكورة ويلد في حال الانوثة وهو مولع بنبش القبور لشهوته للحوم بنى آدم انتهى .

قوله : (عن عبد الله بن عبيد) بالتصغير (بن عمير) بالتصغير أيضاً الليثي المكي ثقة من الثالثة ، استشهد غازياً سنة ثلاث عشرة ومائة (عن ابن أبي عمير) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمير بفتح العين وتشديد الميم المكي حليف بنى جمع الملقب بالقس ثقة عابد من الثالثة) .

لجابر : « أَلْضَّبْعُ أَصِيدٌ هِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ آكُلُهَا ؟ قَالَ نَعَمْ ، قُلْتُ :
أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وقد ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى هذا ولم يروا بأساً بِأَكْلِ الضَّبْعِ ،
وهو قولُ أحمد وإسحاق . وروى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم حديثٌ
في كراهيةِ أَكْلِ الضَّبْعِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ . وقد كرهَ بعضُ أهلِ العلمِ
أَكْلَ الضَّبْعِ ، وهو قولُ ابنِ المبارك . قال يحيى بنُ القَطَّانِ : وَروى جَرِيرٌ
ابنُ حازِمٍ هذا الحديثَ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُبَيْدٍ بنِ عُمَيْرٍ عن ابنِ أَبِي عَمَّارٍ
عن جَابِرٍ عن عُمَرَ قَوْلَهُ . وَحَدِيثُ ابنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ .

قوله : (الضبع أصيد هي قال نعم) زاد في رواية أبي داود ويجعل فيه كبش
إذا صاده المحرم (قلت آكلها) بصيغة المتكلم (قال نعم) فيه دليل على أن الضبع
حلال وبه قال الشافعي وأحمد .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه النسائي والشعبي وابن ماجه وابن
حبان في صحيحه والبيهقي وقال الترمذى فى علمه : قال البخارى حديث صحيح انتهى .
وقال الحافظ فى التلخيص : وصححه البخارى والترمذى وابن حبان وابن خزيمة
والبيهقى ، وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن أبى عمار فوهم لأنه وثقه أبو زراعة
والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ثم لأنه لم ينفرد به انتهى وقد ذهب بعض أهل العلم إلى
هذا ولم يروا بأساً بِأَكْلِ الضَّبْعِ (وهو قول أحمد وإسحاق) وهو قول الشافعى ،
قال الشافعى : ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير ،
ولأن العرب تسطييه وتمدحه انتهى (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث
في كراهية أكل الضبع الخ) وهو حديث خزيمة بن جزء الآتى بعد هذا (وقد
كره بعض أهل العلم أكل الضبع وهو قول ابن المبارك) وهو قول أبى حنيفة
ومالك ، واستدل لهم بحديث خزيمة بن جزء ، وهو حديث ضعيف لا يصح

١٨٥٢ — حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ جَزْءَ عَنْ أَخِيهِ خَزِيمَةَ بْنِ جَزْءَ

الاحتجاج به كما ستقف عليه . واستدل لهم أيضاً بأنها سبع ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع ، ويحاج بأن حديث الباب خاص فيقدم على حديث كل ذى ناب . قال الخطابي في المعالم : وقد اختلف الناس في أكل الضبع . فروى عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأكل الضبع ، وروى عن ابن عباس إباحة لحم الضبع ، وأباح أكلها عطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكرهه الثوري وأصحاب الرأي ومالك . وروى ذلك عن سعيد بن المسيب واحتجوا بأنها سبع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع . قال الخطابي : وقد يقوم دليل الخصوص فينزع الشيء من الجملة ، وخبر جابر خاص وخبر تحريم السباع عام انتهى . وقال ابن رسلان : وقد قيل إن الضبع ليس لها ناب وسمعت من يذكر أن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة فعل الفرس فعلى هذا لا يدخل في عموم النهى انتهى (وحديث ابن جريج) أى المرفوع المذكور في الباب (أصح) فإن ابن جريج قد تابعه على رفته لإسماعيل بن أمية عند ابن ماجه ، وأما جرير بن حازم فلم يتابعه أحد على وقفه .

قوله : (حدثنا أبو معاوية) اسمه محمد بن خازم الضرير الكوفي (عن إسماعيل بن مسلم) هو المسكي أبو إسحاق البصري (عن حبان) بكسر الحاء المهملة (بن جزء) بفتح الجيم بعدها زاي ثم همزة صدوق من الثالثة قاله في التقریب وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته أخرج له الترمذی وابن ماجه حديثاً واحداً في السؤال عن الضب والأرنب والضبع والذئب وضعف إسناده الترمذی انتهى (عن أخيه خزيمة بن جزء) صحابي لم يصح الإسناد إليه قاله في التقریب . قال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه أخواه خالد وحبان . قال أبو منصور البارودي لم يثبت حديثه لأنه من حديث عبد الكريم أبي أمية . وقال البخاري في التاريخ لما ذكر حديثه في الحشرات : فيه نظر . وقال البغوي : ولا أعلم له غيره . وقال الأزدي لا يحفظ . روى عنه إلا حبان ، ولا يحفظ له غير هذا الحديث ، قال وفي إسناده نظر انتهى .

قال : « سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن أكلِ الضَّبْعِ قال :
وَيَأْكُلُ الضَّبْعَ أَحَدٌ ؟ وسألتُهُ عن أكلِ الذَّنْبِ قال : وَيَأْكُلُ الذَّنْبَ
أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ » .

هذا حديثٌ أَيْسَرُ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ
ابنِ مُسْلِمٍ عن عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمِيَّةٍ . وقد تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ
في إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمِيَّةٍ ، وَهُوَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ قَيْسٍ هُوَ
ابنُ أَبِي الْمُخَارِقِ ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكِ الْجَزَرِيُّ ثِقَةٌ .

قوله : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الضبع فقال : ويأكل الضبع أحد ؟) بتقدير همزة الاستفهام الإنكارى ، وفي المشكاة : أو يأكل الضبع أحد ؟ في رواية ابن ماجه ومن يأكل الضبع (وسألته عن أكل الذئب) بالهمز ويدل (ويأكل) وفي المشكاة أو يأكل أى أجهلت حكمة ويأكل (الذئب أحد فيه خير) أى صلاح وتقوى ، صفة أحد واستدل بهذا الحديث من قال بحرمة الضبع ، والحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج .

قوله : (هذا حديث ليس إسناده بالقوى لانعرفه إلا من حديث إسماعيل ابن مسلم عن عبد الكريم أبي أمية ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل وعبد الكريم أبي أمية) قال الزيطعى في نصب الراية بعد نقل كلام الترمذى هذا ، وضعفه ابن حزم بأن إسماعيل بن مسلم ضعيف وابن أبي المخارق ساقط وحبان بن جزم مجهول انتهى . وقال الحافظ في التقريب : إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ضعيف الحديث . وقال في التلخيص : وأما مارواه الترمذى من حديث خزيمه ابن جزم قال : أياكل الضبع أحد فضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد الكريم أبي أمية والراوى عنه إسماعيل بن مسلم انتهى (وهو عبد الكريم بن قيس هو بن أبي المخارق) قال في التقريب : عبد الكريم بن أبي المخارق بضم الميم وبالهاء المعجمة أبو أمية المعلم البصرى نزيل مكة واسم أبيه قيس وقيل طارق ضعيف من السادسة . وقد شارك الجزرى في بعض المشايخ فربما التبس به على من لافهم له انتهى (وعبد الكريم

ابن مالك الجزرى ثقة) قال فى التقريب : عبد الكريم بن مالك الجزرى أبو سعيد مولى بنى أمية وهو الحضرمى بالخاء والضاد المعجمتين نسبة إلى قرية من اليمامة ثقة متقن من السادسة انتهى .

﴿نذبه﴾ قال القصارى فى المرقاة معترضاً على قول الترمذى : ليس إسناده بالقوى مالفظة : وفيه أن الحسن أيضاً يستدل به على أن اجتهاد المستند إليه سابقاً يدل على أنه صحيح فى نفس الأمر وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى إسناده واحد من المحدّثين ، ويقويه رواية ابن ماجه ولفظه : ومن يأكل الضبع ، ويؤيده أنه ذو ناب من السباع فأكله حرام ، ومع تعارض الأدلة فى التحريم والإباحة فالأحوط حرمة ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : الضبع لست آكله ولا أحرمه كما رواه الشيخان وغيرهما فيفيد ما اختاره مالك من أنه يكره أكله ، إذ المكروه عنده ما أثم آكله ولا يقطع بتحريمه ، ومقتضى قواعد أئمتنا أن أكله مكروه كراهة تحريم لا أنه حرام محض لعدم دليل قطعى مع اختلاف فقهاء انتهى كلام القارى بلفظه .

قلت : فى كلام القارى هذا أوهام وأغلاط ، فأما قوله إن الحسن أيضاً يستدل به ، ففيه أنه لا شك أن الحديث الحسن يستدل به ، لكن حديث خزيمة بن جزء هذا ليس بحسن بل هو ضعيف لا يصلح للاحتجاج كما عرفت . وأما قوله إن اجتهاد المستند إليه سابقاً يدل على أنه صحيح فى نفس الأمر الخ فمأسد ، وقد بينا فسادها فيما سبق . وأما قوله ويقويه رواية ابن ماجه ولفظه : ومن يأكل الضبع . ففيه أن فى رواية ابن ماجه أيضاً عبد الكريم فكيف تقويه . وأما قوله إنه ذو ناب من السباع فمنوع وسند المنع حديث جابر المذكور فى الباب ، ولو سلم أنه ذو ناب من السباع فحرمة بمنوعة لهذا الحديث . وأما قوله ومع تعارض الأدلة فى التحريم والإباحة فالأحوط حرمة ، ففيه أن هذا إذا كان دليل الحرمة ودليل الإباحة كلاهما صحيحين ، وأما إذا كان دليل الحرمة ضعيفاً ودليل الإباحة صحيحاً كما فى ما نحن فيه فكون الحرمة أحوط بمنوع . وأما قوله إن قوله : عليه الصلاة والسلام الضبع لست آكله ولا أحرمه كما رواه الشيخان وغيرهما يفيد الخ ففيه وهم فاحش فإنه لم يروا الشيخان ولا غيرهما : الضبع لست آكله ولا أحرمه بل روى الضبع لست آكله ولا أحرمه والضبع غير الضبع . قال الحافظ ابن القيم فى الاعلام :

وأما الضبع فروى عنه فيها حديث صححه كثير من أهل العلم بالحديث فذهبوا إليه وجعلوه مخصصاً لعموم أحاديث التحريم كما خصصت العربا لأحاديث المزابنة ، وطائفة لم تصححه وحرّموا الضبع لأنها من جملة ذات الانياب ، وقالوا : وقد توارث الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وصحت صحة لامطعن فيها من حديث علي وابن عباس وأبي هريرة وأبي ثعلبة الخشني قالوا : وأما حديث الضبع فتفرد به عبد الرحمن بن أبي عمارة ، وأحاديث تحريم ذوات الانياب كلها تخالفه .

قالوا : ولفظ الحديث يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون جابر رفع الأكل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون إنما رفع إليه كونها صيداً فقط ، ولا يلزم من كونها صيداً جواز أكلها فظن جابر أن كونها صيداً يدل على أكلها فأفتى به من قوله ، ورفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماسمعه من كونها صيداً . فروى الترمذى عن عبد الرحمن بن أبي عمارة قال : قلت لجابر بن عبد الله آكل الضبع ؟ قال نعم ، قلت أصيد هي ؟ قال نعم ، قلت أسمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال نعم . وهذا يحتمل أن المرفوع منه هو كونها صيداً ، ويدل على ذلك أن جرير بن حازم قال عن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمارة عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الضبع فقال : هي صيد وفيها كبش .

قالوا : وكذلك حديث إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر يرفعه : الضبع صيد إذا أصابه المحرم ففيه جزاء كبش مسن ويؤكل ، قال الحاكم : حديث صحيح ، وقوله ويؤكل يحتمل الوقف والرفع ، وإذا احتتمل ذلك لم يعارض به الأحاديث الصحيحة الصريحة التي تبليغ مبلغ التواتر في التحريم .

قالوا : ولو كان حديث جابر صريحاً في الإباحة ، لكان فرداً ، وأحاديث تحريم ذوات الانياب مستفيضة متعددة ، ادعى الطحاوى وغيره تواترها ، فلا يقدم حديث جابر عليها .

قالوا : والضبع من أخبث الحيوان وأشره وهو مغرى بأكل لحوم الناس ونبتش قبور الاموات وإخراجهم وأكلهم ويأكل الجيف ويكسر بنيه .

قالوا : والله سبحانه قد حرم علينا الخبائث وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوات الانياب ، والضئيع لا يخرج عن هذا وهذا .
قالوا : وغاية حديث جابر يدل على أنها صيد يفدى في الإحرام ولا يلزم من ذلك أكلها ، وقد قال بكر بن محمد : سئل أبو عبد الله يعنى الإمام أحمد عن محرم قتل ثعلباً ، فقال عليه الجزاء . هى صيد ولكن لا يؤكل ، وقال جعفر بن محمد : سمعت أبا عبد الله سئل عن الثعلب فقال : الثعلب سبع فقد نص على أنه سبع وأنه يفدى في الإحرام ، ولما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضئيع كبشاً ظن جابر أنه يؤكل فأفتى به .

والذين صححوا الحديث جعلوه مخصصاً لعموم تحريم ذى الناب من غير فرق بينهما حتى قالوا : ويحرم أكل كل ذى ناب من السباع إلا الضئيع ، وهذا لا يقع مثله في الشريعة أن يخص مثلاً على مثل من كل وجه من غير فرقان بينهما ، وبمحمد الله إلى ساعتى هذه مارأيت في الشريعة مسألة واحدة كذلك أعنى شريعة التنزيل لا شريعة التأويل ومن تأمل ألفاظه صلى الله عليه وسلم الكريمة تين له اندفاع هذا السؤال فإنه إنما حرم ما اشتمل على الوصفين أن يكون له ناب وأن يكون من السباع العادية بطبعها كالأسد والذئب والنمر والفهد ، وأما الضئيع فإنه فيها أحد الوصفين وهو كونها ذات ناب وليست من السباع العادية ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الانياب ، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المغتذى بها شبهها ، فإن الغاذى شبيه بالمغذى ، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضئيع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ، ولا تعد الضئيع من السباع لغة وعرفاً انتهى ما في الأعلام .

قلت : في أقوال المحرمين التي نقلها الحافظ ابن القيم خدشات ، أما قولهم إن حديث الضئيع انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار ففيه أنه ثقة ولم يتفرد به قال الحافظ في التلخيص : وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن أبي عمار فوهم لأنه وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ثم إنه لم يتفرد به انتهى . وقال في الفتح : وقد ورد في حل الضئيع أحاديث لأبأس بها انتهى .

وأما قولهم : لفظ الحديث يحتمل معنيين أحدهما أن يكون جابر رفع الأكل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون إنما رفع إليه كونها صيداً فقط ، ففيه أن

٥ - بابُ ما جاء في أكلِ لحومِ الخيلِ

١٨٥٣ - حدثنا قُتَيْبَةُ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْخَيْلِ وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ » .

ظاهر لفظ الحديث يدل على أن جابر أ رضى الله تعالى عنه رفع الأكل ، وكونها صيداً كليهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده رواية أحمد بلفظ : سألت جابر بن عبد الله عن الضع فقال حلال ، فقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم .

وأما قولهم : والضع لا يخرج عن هذا وهذا ، ففيه أن حديث جابر المذكور صحيح ثابت قابل للاحتجاج ، فخروج الضع عن هذا وهذا ظاهر ، وللفريقين مقالات أخرى في ذكرها طول .

(باب ما جاء في أكل لحوم الخيل)

قوله (قالوا حدثنا سفیان) هو ابن عيينة .

قوله (أط) : نا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل) وفي رواية البخارى : رخص في لحوم الخيل ، وفي رواية مسلم : أذن بدل رخص ، وفي حديث ابن عباس عند الدارقطنى : أمر : قال الطحاوى في شرح الآثار : وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل ، وخالفه أصحابه وغيرهما ، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ، ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والجر الأهلية فرق ، ولكن الآثار إذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتواترت أولى أن يقال بها من النظر ، ولا سيما إذ قد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذى منهم فيه من لحوم الجر الأهلية ، فدل ذلك على اختلاف حكمها انتهى كلام الطحاوى .

قلت : الأمر كما قال الطحاوى ولا شك أن القول بحل أكل لحوم الخيل من دون كراهة هو الحق لأحاديث الباب التى هى صحيحة صريحة فى الحل ، وهو قول

جمهور أهل العلم ، وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد .
 فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال : لم يزل
 سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
 فقال نعم ، ذكره الحافظ في الفتح . قال النووى : اختلف العلماء في إباحة لحوم
 الخيل ، فذهب الشافعى الجمهور من السلف والخلف أنه مباح لا كراهة فيه ، وبه
 قال عبد الله بن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد
 ابن غفلة وعلقمة والأسود وعطاء وشريح وسعد بن جبير والحسن البصرى وإبراهيم
 النخعى وحاد بن سلمان وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وداود وجاهلر المحدثين
 وغيرهم ، وكرهها طائفة منهم ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة ، قال أبو حنيفة :
 يأثم بأكله ولا يسمى حراماً انتهى كلام النووى . وقال الحافظ : وصح الكراهة عن
 الحكم ابن عيينة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية والحنفية التحريم . وقال
 الفاكهى : المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم التحريم
 انتهى . وقال العيني فى شرح البخارى فى باب لحوم الخيل : قيل الكراهة عند أبى
 حنيفة كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه ، وقال غير الإسلام وأبو معين : هذا هو
 الصحيح ، قال وأخذ أبو حنيفة فى ذلك بقوله تعالى : « والخيل والبغال والحمير
 لتركبوها وزينة » خرج مخرج الامتنان ، والاكل من أعلى منافها ، والحكيم
 لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويمتن بأدناها . قال : واحتج أيضاً بحديث أخرجه
 أبو داود عن خالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم
 الخيل والبغال والحمير . وأخرجه النسائى وابن ماجه والطحاوى ، ولما رواه أبو
 داود سكت عنه ، فسكوته دلالة رضاه به ويعارض حديث جابر والترويج للمحرم
 انتهى . وقال العيني فى غزوة خيبر مثل هذا وقال : سند حديث خالد جيد ولهذا
 لما أخرجه أبو داود سكت عنه فهو حسن عنده انتهى .

قلت : قول العيني : سند حديث خالد جيد ليس بمجيد وليس مما يلتفت إليه ،
 فإن مدار هذا الحديث على صالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب ، وصالح هذا
 قال البخارى : فيه نظر كما فى تهذيب التهذيب ، وقال ابن الهام فى التحرير : إذا
 قال البخارى للرجل فيه نظر فحديثه لا يحتج به ولا يستشهد به ، ولا يصح للاعتبار
 انتهى . فحديث خالد هذا لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد ولا للاعتبار . وقد

وفي الباب عن أسماء بنت أبي بكر .

ضعفه أحمد والبخارى والدارقطنى والخطابى وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون : فلا يصلح لمعارضة حديث جابر وغيره من أحاديث الباب . فإن قلت قال العيني : وصالح هذا وثقه ابن حبان وحديثه حسن عند أبي داود . فإذا كان كذلك صححت المعارضة فإذا تعارضاً يرجح المحرم ، قلت : توثيق ابن حبان صالحاً هذا وسكون أبي داود على حديثه لا يزن بشيء فى جنب قول البخارى : فيه نظر ، وتضعيف الأئمة المذكورين ، ولذلك لم يسكت عنه المنذرى فى تلخيص السنن بل قال : قال أبو داود : هذا منسوخ وقال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . وقال البخارى : صالح بن يحيى بن المقدم بن معد يكرب الكندى الشافى عن أبيه فيه نظر . وذكر الخطابى أن حديث جابر لإسناده جيد . وأما حديث خالد بن الوليد فى إسناده نظر ، وصالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم عن بعضهم . وقال موسى بن هارون الحافظ : لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجمده . وقال الدارقطنى : هذا حديث ضعيف . وقال الدارقطنى أيضاً : هذا لإسناده مضطرب . وقال الواقدي : لا يصح هذا لأن خالداً أسلم بعد فتح مكة . وقال البخارى : خالد لم يشهد خيبر . وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل لم يشهد خيبر إنما أسلم بعد الفتح . وقال أبو عمر النضرى : ولا يصح لخالد بن الوليد مشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الفتح . وقال البيهقى : إسناده مضطرب ومع اضطرابه يخالف الحديث الثقات انتهى . (ونهاى عن لحوم الحر) أى الأهلية وسأأتى حكم الحر الأهلية فى الباب الذى بعده .

قوله (وفى الباب عن أسماء بنت أبي بكر) أخرجه البخارى : قالت ذبحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً ونحن بالمدينة فأكلناه . وأخرجه مسلم أيضاً . وفى الباب أيضاً عن ابن عباس ، أخرجه الدارقطنى بسند قوى ولفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحر الأهلية وأمر بلحوم الخيل . قاله الحافظ فى الفتح .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهكذا روى غير واحد عن عمرو بن دينار عن جابر . وروى حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ، ورواية ابن عيينة أصح . وسمعت محمدًا يقول : سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي . قوله (وروى حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر) بإدخال محمد بن علي بن عمرو وجابر . ومحمد بن علي هذا هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي وهو الباقر أبو جعفر . وهذه الرواية أخرجه البخاري ومسلم وأخرجها النسائي وقال : لا أعلم أحداً وافق حماداً على ذلك . (ورواية ابن عيينة أصح وسمعت محمدًا يقول سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد) لكن اقتصر البخاري ومسلم على تخريج طريق حماد بن زيد ، وقد وافقه ابن جريج عن عمرو بن علي بإدخال الوسطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه . أخرجه أبو داود من طريق ابن جريج . وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق ابن جريج وأبو داود من طريق حماد والنسائي من طريق حسين بن واقد ، كلهم عن أبي الزبير عنه وأخرجه النسائي صحيحاً عن عطاء عن جابر أيضاً ، وأغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه من جابر ، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها منقطعة وهو ذهول ، فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله ، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك ، والحق أنه إن وجدت رواية فيها تصريح عمر بالسماع من جابر فتكون رواية حماد من الزيد في متصل الأسانيد . وإلا فرواية حماد بن زيد هي المتصلة ، وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فللحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه ، فهو صحيح على كل حال قاله الحافظ .

٦ - باب ما جاء في لحوم الحمير الأهلية

١٨٥٤ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن مالك بن أنس عن الزهري وحدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء زمن خيبر ، وعن لحوم الحمير الأهلية » .

(باب ما جاء في لحوم الحمير الأهلية)

أى غير الوحشية ويقال لها الحمير الإنسية والانسية .

قوله (عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي) أى ابن أبي طالب . ومحمد ابن علي هذا هو الذى يعرف بابن الحنفية ، وابنه عبد الله يكنى بأبي هاشم وثقه ابن سعد والنسائي والعلجلى وابنه الحسن يكنى بأبي محمد ثقة فقيه (عن أبيهما) أى محمد ابن علي المعروف بابن الحنفية الهاشمي أبى القاسم ثقة عالم من كبار التابعين (عن علي) أى ابن أبي طالب رضى الله عنه .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء) يعنى نكاح المتعة ، وهو تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت العرقه (زمن خيبر) قد أبيضحت متعة النكاح مراراً ثم حرمت إلى يوم القيامة وقد تقدم بيانه في كتاب النكاح (وعن لحوم الحمير الأهلية) فيه دليل على حرمة لحوم الحمير الأهلية ، ويؤخذ من التقييد بالأهلية جواز أكل لحوم الحمير الوحشية . وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحج ، وقد جاء في حديث أنس عند البخارى بيان علة الحرمة ففيه . أن الله ورسوله نهاكم عن لحوم الحمير الوحشية فأما رجس . قال النووي : قال بتحريم الحمير الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم نجد أحداً من الصحابة في ذلك خلافاً لهم إلا عن ابن عباس . وعند المالكية ثلاث روايات نالها الكراهة .

١٨٥٥ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ

عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَ
أَرْضَاهُمَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ . وَقَالَ غَيْرُ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ
وَكَانَ أَرْضَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ .

وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال : أصابتنا سنة فلم
يسكن في مالى ما أطعم أهلى لإسمان حر ، فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت إنك حرمت لحوم الحر الأهلية وقد أصابتنا سنة ، قال : أطعم أهلك من
سمين حررك فإنما حرمتها من أجل حوالى القرية يعنى الجلالة وإسناده ضعيف ،
والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة فالاعتماد عليها .

وأما الحديث الذى أخرجه الطبرانى عن أم نصر المحاربية : أن رجلاً سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر الأهلية ، فقال : أليس ترعى الكلاء
وتأكل الشجر ؟ قال : نعم ، قال : فأصب من لحومها . وأخرجه ابن أبى شيبة من
طريق رجل من بنى مرة قال : سألت فذكر نحوه ، فى السندين مقال ، ولو ثبت
احتمل أن يكون قبل التحريم ، كذا فى الفتح . وحديث على هذا أخرجه الشيخان ،
وأخرجه الترمذى أيضاً فى باب نكاح المتعة من أبواب النكاح .

قوله (قال الزهرى وكان أرضاهما الحسن بن محمد) وذكر البخارى فى التاريخ
بلفظ : وكان الحسن أوثقهما (وقال غير سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عينة وكان
أرضاهما عبد الله بن محمد) كذا عند الترمذى ولاحد عن سفيان : وكان الحسن
أرضاهما إلى أنفسنا ، وكان عبد الله يتبع السبئية انتهى . والسبئية بمهملة ثم موحدة
ينسبون إلى عبد الله بن سبا وهو من رؤساء الروافض . وكان المختار بن أبى عبيد
على رأيه ، ولما غالب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبت الشيعة ثم فارق
أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب . وكان من رأى السبئية موالاة محمد بن على
ابن أبى طالب ، وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج فى آخر الزمان .
ومنها من أقر بموته ، وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبى هاشم هذا ، ومات
أبو هاشم فى آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين قاله الحافظ .

١٨٥٦ — حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَالْمَجَنَّمَةِ وَالْحَمَارِ الْإِنْسِيِّ » .

وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَالْبَرَاءِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَنْسٍ وَالْعِرْبَاضِ ابْنِ سَارِيَةَ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ .

قوله (حدثنا حسين بن علي) بن الوليد الجعفي مولا هم الكوفي المقرئ ثقة عابد مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين وله أربع أو خمس وثمانون سنة قال موسى ابن داود . كنت عند ابن عيينة فجاء حسين الجعفي ، فقام سفيان فقبل يده . وكان زائدة يختلف إليه إلى منزله يحدثه فكان أروى الناس عنه ، وكان الثوري إذا رآه عانقه وقال : هذا راهب جعفي عن زائدة) هو ابن قدامة .

قوله (حرم يوم خيبر كل ذي ناب من السباع) قال في شرح السنة : أراد بكل ذي ناب ما يعدو نابه على الناس وأموالهم كالذئب والأسد والكلب ونحوها (والمجنمة) قال الجزري في النهاية : هي كل حيوان ينصب ويرى ليقول إلا أنها تسكن في الطير والارانب وأشباه ذلك مما يحتم في الأرض أي يلزمها ويلتصق بها ، وجثم العائر جثوما وهو بمنزلة البروك الإبل انتهى . (والحمار الإنسي) بكسر الهمزة وسكون الون منسوب إلى الانس ويقال فيه الإنسي بفتححتين ، وقد صرح الجوهري أن الانس بفتححتين ضد الوحشة والمراد بالحمار الإنسي الحمار الأهلي .

قوله (وفي الباب عن علي وجابر والبراء وابن أبي أوفى وأنس والعرباض ، من سارية وأبي ثعلبة وابن عمر وأبي سعيد) أما حديث علي فأشار إلى غير حديثه الذي أخرجه في هذا الباب ولم أقف عليه فليتنظر من أخرجه . وأما حديث جابر فقد تقدم تخريجه في الباب المتقدم . وأما حديث البراء فأخرجه الشيخان . وأما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه أيضاً الشيخان . وأما حديث أنس فأخرجه أيضاً الشيخان . وأما حديث العرباض بن سارية فأخرجه الترمذي في باب كراهية أكل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ . وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنَّمَا ذَكَرُوا حَرْفًا وَاحِدًا : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ » .

٧ - باب ما جاء في الأكل في آية الكفار

١٨٥٧ - حدثنا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ الطَّائِيُّ حدثنا سَلْمُ بْنُ قَتَيْبَةَ حدثنا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ قَالَ : « أَنْقَوْهَا غَسَلًا وَاطْبُخُوا فِيهَا وَنَهَى

المصبورة . وأما حديث أبي ثعلبة فأخرجه الشيخان . وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان أيضاً . وأما حديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجه . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد .

قوله (وإنما ذكروا حرفاً واحداً) أى جملة واحدة (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع) بيان لقوله حرفاً واحداً يعنى اقنصروا على هذه الجملة ولم يذكروا النهى عن المجثمة والحمار الإنسى .

(باب ما جاء في الأكل في آية الكفار)

قوله (حدثنا زيد بن أحزم) بمجمعتين (الطائي) النبهاني أبو طالب البصري ثقة حافظ من الحادية عشرة (حدثنا سلم بن قتيبة) بفتح السين المهملة وسكون اللام الشعيرى أبو قتيبة الخراساني نزيل البصرة صدوق من التاسعة ، كذا في التقريب . ووقع في النسخة الاحدية : مسلم بن قتيبة بالميم وهو غلط (عن أبي قلابة) قال الحافظ في تهذيب التهذيب : أبو قلابة لم يدرك أباً ثعلبة الخشني انتهى . ففي هذا الإسناد انقطاع (عن أبي ثعلبة) الخشني صحابي مشهور بكنيته . واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً .

قوله (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس) القدور جمع

قدر قال في القاموس : انقدر بالكسر معروف ، وقال في الصراح : قدر بالكسر
ديكك وهي مؤنث وتصغيرها قدير بغير هاء على خلاف قياس انتهى . (أنقوها)
من الإنقاء (غسلا) أى بالغسل (واطبخوا) الطبخ الإنضاج اشتواء واقتداراً
طبخ كنصر ومنع قاله في القاموس (فيها) أى في قدور المجوس .

لعل أن البخارى رح عقد باباً بلفظ : باب آنية المجوس والميعة . وأورد فيه
حديث أبى ثعلبة وفيه : أما ما ذكرت أنكم بأرض أهل الكتاب فلا تأكلوا في آيتهم
إلا أن لا تجدوا بدأ فإن لم تجدوا فاغسلوا وكلوا . قال الحافظ قال ابن التين كذا
ترجم وأنى بحديث أبى ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعله يرى أنهم أهل كتاب .
وقال ابن المنير : ترجم للمجوس والاحاديث في أهل الكتاب لانه بنى على أن المحذور
من ذلك واحد وهو عدم توقيهم النجاسات . وقال الكرمانى أوحكمه على أحدهما
بالقياس على الآخر ، وباعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب . قال الحافظ
وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس ،
فعند الترمذى من طريق أخرى عن أبى ثعلبة : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قدور المجوس فقال أنقوها غسلا واطبخوا فيها . وفي لفظ من وجه آخر عن
أبى ثعلبة قلت : إنا نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آيتهم الحديث .
وهذه طريقة يكثر منها البخارى فما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب
ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه . والحكم في آنية المجوس لا يختلف مع
الحكم في آنية أهل الكتاب لأن العلة إن كانت لكونهم تحل ذبائحهم كأهل الكتاب
فلا إشكال أو لا تحل فتكون الآنية التي يطبخون فيها ذبائحهم ويغرفون قد
تنجست بملاقة الميعة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتنب
النجاسة ، وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ويؤيد الثاني
ما أخرجه أبو داود والبخارى عن جابر : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنصيب من آنية المشركين فنستمع بها فلا يعيب ذلك علينا . لفظ أبى داود في رواية
البخارى : فنغسلها ونأكل فيها انتهى . قال النووي قد يقال هذا الحديث مخالف لما
يقول الفقهاء فإنهم يقولون إنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت ولا كراهة
فيها بعد الغسل سواء وجد غيرها أم لا . وهذا الحديث يقتضى كراهة استعمالها
إن وجد غيرها ولا يكتفى غسلها في نفي الكراهة وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد
(٣٣ — تحفة الأحوذى — ٥)

عن كُلِّ سَبْعٍ ذِي نَابٍ « هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، وَرَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو ثَعْلَبَةَ اسْمُهُ جُرْثُومٌ وَيُقَالُ جُرْهُمٌ وَيُقَالُ نَاشِبٌ . قَدْ ذُكِرَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ .

غيرها . والجواب أن المراد النهي عن الأكل في آنيتهم التي كانوا يطبخون فيها اللحم الخنزير ويشربون كما صرح به في رواية أبي داود . وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستقذار وكونها معتادة للنجاسة . كما يكره الأكل في المحجمة المغسولة ، وأما الفقهاء فرأهم مطابق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات ، فهذه يكره استعمالها قبل غسلها فإذا غسل فلا كراهة فيها لأنها طاهرة وليس فيها استقذار ولم يريدوا نفي الكراهة عن آنيتهم المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات انتهى . وقال الحافظ في الفتح : ومشى ابن حزم على ظاهره فقال لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب إلا بشرطين : أحدهما أن لا يجد غيره والثاني غسلها . وأجيب بأن أمره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل ، والأمر باجتنابها عند وجود غيرها المبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلمة الآتي بعد في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة : فقال رجل أو نغسلها فقال : أو ذاك . فأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيصاً فكذلك يتبعه هذا هنا انتهى . (ونهى عن كل سبع ذي ناب) الناب السن الذي خلف الرباعية جمعه أنياب . قال ابن سينا لا يجتمع في حيوان واحد قرن وناب معاً وذو الناب من السباع كالأسد والذئب والنمر والفيل والقرد وكل ماله ناب يتقوى به ويصطاد . وقال في النهاية : وهو يفترس الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والنمر والذئب ونحوها . قال في القاموس : السبع بضم الباء وفتحها المفترس من الحيوان انتهى . ووقع الخلاف في جنس السباع المحرمة ، فقال أبو حنيفة رحمه الله كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضب والبربوع والسنور . وقال الشافعي يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والنمر . وأما الضبع والثعلب فيجلان عنده لأنهما لا يعدوان كذا في النيل .

قوله (وقد ذكر هذا الحديث عن أبي قلابة عن أبي أسماء الربحي عن أبي ثعلبة)
أي بزيادة أبي أسماء الربحي بين أبي قلابة وأبي ثعلبة فهذا الإسناد متصل .

١٨٥٨ — حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي حدثنا عبيد الله ابن محمد العيشي حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن أبي نعلبة الخشني أنه قال : « يارسول الله إنا بأرض أهل كتاب فنطبخ في قدورهم ونشرب في آنيةهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء ، ثم قال : يا رسول الله إنا بأرض صيد فكيف نضنع ؟ قال إذا أرسلت كلبك المكلب وذكرت اسم الله فقتل فكل ، وإن كان غير مكلب فذكي فكل ، وإذا رميت بسهمك وذكرت اسم الله فقتل فكل » .

قوله (حدثنا عبيد الله بن محمد العيشي) قال في التقريب عبيد الله بن محمد بن عائشة اسم جده حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي ، وقيل له ابن عائشة والعائشي والعيشي نسبة إلى عائشة بنت طلحة لانه من ذريتها ثقة جواد رمى بالقدر ولم يثبت من كبار العاشرة انتهى . ووقع في النسخة الأحمدية عبيد الله بن بن محمد القرشي بزيادة لفظ بن القرشي مكان العيشي وهو غلط .

قوله (فاحضوها) أى اغسلوها . قال في القاموس : رحمه كنعه غسله كأرضه انتهى . قال الخطابي : والأصل في هذا أنه إذا كان معلوماً من حال المشركين أنهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخ فإنه لا يجوز استعمالها إلا بعد الغسل والتنظيف فأما ثيابهم ومياهم فإنها على الطهارة كماء المسلمين وثيابهم إلا أن يكونوا من قوم لا يتجاشون النجاسات أو كان من عادتهم استعمال الأبول في طهورهم فإن استعمال ثيابهم غير جائز إلا أن يعلم أنها لم يصبها شيء من النجاسات انتهى (إنا بأرض صيد) الإضافة لادنى ملابسة أى بأرض يوجد فيها الصيد أو يصيد أهاها (إذا أرسلت كلبك المكلب) أى المعلم ، قال في النهاية : المكلب المسلط على الصيد المعود بالاصطياد الذي قد ضرى به انتهى . (فذكي) بصيغة المجهول من التذكية أى ذبح .

هذا حديث حسن صحيح .

٨ - باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن

١٨٥٩ - حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قالا : حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ألقوها وما حوّلها فكلوه » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن)

قوله (حدثنا سعيد بن عبد الرحمن) هو الخزومي (وأبو عمار) اسمه حسين ابن حريث الخزاعي (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (عن عبيد الله) بن عبد الله ابن عتبة .

قوله (أن فأرة وقعت في سمن) وفي رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في سمن جامد ، (فماتت) أي فيه (فسئل عنها) أي ما يترتب على موتها (فقال ألقوها) أي أخرجوا الفأرة واطرحوها (وما حولها) أي كذلك إذا كان جامداً (فكلوه) أي السمن يعني باقيه في شرح السنة فيه دليل على أن غير الماء من المائعات إذا وقعت فيه نجاسة ينجس ، قل ذلك المائع أو أكثر بخلاف الماء حيث لا ينجس عند الكثرة ما لم يتغير بالنجاسة . واتفقوا على أن الزيت إذا مات فيه فأرة أو وقعت فيه نجاسة أخرى أنه ينجس ولا يجوز أكله ، وكذا لا يجوز بيعه عند أكثر أهل العلم . وجوز أبو حنيفة بيعه ، واختلفوا في الانتفاع به ، فذهب جماعة إلى أنه لا يجوز الانتفاع به لقوله صلى الله عليه وسلم : فلا تقربوه . وهو أحد قولي الشافعي وذهب قوم إلى أنه يجوز الانتفاع به بالاستصباح وتدهين السفن ونحوه ، وهو قول أبي حنيفة وأظهر قولي الشافعي . والمراد من قوله : (فلا تقربوه) أكلها وطعمها لا انتفاعاً انتهى . قال الحافظ وقد تمسك ابن العربي بقوله وما حولها

وفي الباب عن أبي هريرة . هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ » وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ مَيْمُونَةَ . وحديث ابن عباس عن مَيْمُونَةَ أَصَحُّ . وَرَوَى مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُخْفُوظٍ ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : حَدِيثُ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا خَطَأٌ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ .

على أنه كان جامداً . قال لأنه لو كان مائماً لم يكن له حول ، لأنه لو نقل من أي جانب مهما نقل لخلفه غيره في الحال ، فيصير عما حولها فيحتاج إلى إلقائه كله ، كذا قال : وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقور ما حولها فيرمى به . قال الحافظ : وهذا أظهر في كونه جامداً من قوله : وما حولها ، فيبقى متمسك به ابن العربي انتهى .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه أحمد وأبو داود عنه مرفوعاً : إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود والفسائي (وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح الخ) قد ذكر الحافظ في الفتح في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء من كتاب الوضوء وجه كون حديث ابن عباس عن ميمونة أصح وكذا ذكر فيه أيضاً وجه كون حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة خطأ فن شاء الوقوف على ذلك فليراجعه .

٩ - بابُ ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال

١٨٦٠ - حدثنا إسحاق بن منصورٍ حدثنا عبد الله بن نُمَيْرٍ حدثنا عبيد الله بن عمرَ عن ابنِ شهابٍ عن أبي بكرٍ بنِ عبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ عن عبدِ الله بنِ عمرَ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ » .

(باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال)

قوله (حدثنا عبد الله بن نُمَيْرٍ) هو الحمداني أبو هشام الكوفي (عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب ثقة من الرابعة .

قوله (لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ) قال الشوكاني فيه النهي عن الأكل والشرب بالشمال والنهي حقيقة في التحريم كما تقرر في الأصول ولا يكون مجرد الكراهة فقط إلا مجازاً مع قيام صارف . قال النووي : وهذا إذا لم يكن عذر فإن كان عذر يمنع الأكل والشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال وقال فيه استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهتها بالشمال .

قلت : بل في هذا الحديث وجوب الأكل والشرب باليمين كما قال الشوكاني ، ويدل على الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم : إذا أكل أحدكم فليأكل كل بيمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة : كل بيمينك ، فإن الأصل في الأمر الوجوب . قال الحافظ : قال شيخنا يعني الحافظ العراقي في شرح الترمذي : حمله أكثر الشافعية على الندب وبه جزم الغزالي ثم النووي ، لكن نص الشافعي في الرسالة وفي مريض آخر من الأم على الوجوب ، قال ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ، ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال : كل بيمينك ، قال : لا أستطيع قال لا استطعت ، فما رفعها إلى فيه بعد . وأخرج

وفي الباب عن جابر وعمر بن أبي سلمة وسلمة بن الأكوع وأنس بن مالك وحفصة .

الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقلل أخذها داء غزاة ، فقال إن بها قرحة قال وإن ، فمرت بغزة فأصابها طاعون فماتت . وأخرج محمد بن الربيع الجيزي في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن . وثبت النهي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند حسن عن عائشة رفعتة : من أكل بشماله أكل معه الشيطان . الحديث انتهى (فإن الشيطان يأكل بشماله الخ) قال النوربشتي : المعنى أنه يحمل أوليائه من الإنس على ذلك الصنيع ليضاد به عباد الله الصالحين ثم إن من حق نعمة الله والقيام بشكرها أن تسكروم ولا يستهان بها ، ومن حق الكرامة أن تتناول باليمين ويمين بها بين ما كان من النعمة وبين ما كان من الأذى : قال الطبري : وتحريره أن يقال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشر به فإنكم إن فعلتم ذلك كنتم أولياء الشيطان فإن الشيطان يحمل أوليائه من الإياس على ذلك انتهى : قال الحافظ : وفيه عدول عن الظاهر والاولى حمل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله . وقال القرطبي : ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان ، وأبعد وتعسف من أعاد الضمير في شماله إلى الأكل انتهى .

قوله (وفي الباب عن جابر وعمر بن أبي سلمة وسلمة بن الأكوع وأنس بن مالك وحفصة) أما حديث جابر فأخرجه مسلم عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال . وأما حديث عمر بن أبي سلمة فأخرجه الشيخان عنه قال : كنت في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك . وأما حديث سلمة بن الأكوع فأخرجه مسلم وتقدم لفظه . وأما حديث أنس بن مالك فلي نظر من أخرجه . وأما حديث حفصة فأخرجه أحمد .

هذا حديث حسن صحيح . وَهَكَذَا رَوَى مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ
 الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَرَوَى مَعْمَرٌ وَعُقَيْلٌ
 عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَرَوَايَةُ مَالِكٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ .
 ١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَعْقِ الْأَصَابِعِ .

١٨٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ
 فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّهُنَّ الْبَرَكَهٌ » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم (ورواية مالك وابن
 عيينة أصح) لأن مالكاً وابن عيينة أجل وأوثق من معمر وعقيل ، وقد تابعهما
 عبيد الله بن عمر .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي لَعْقِ الْأَصَابِعِ)

قوله (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ) الدَّبَاغُ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ
 ثِقَّةٌ مِنَ السَّابِغَةِ .

قوله (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ) بفتح الياء والعين أى فليلمس (أَصَابِعَهُ)
 وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في الأوسط صفة لعق الأصابع ولفظه :
 رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَ بِالْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا
 وَالْوَسْطَى ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ الْوَسْطَى ثُمَّ الَّتِي تَلِيهَا ثُمَّ
 الْإِبْهَامَ . قَالَ الْحَافِظُ . قَالَ شَيْخُنَا يَعْنِي الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ كَانَ السِّرُّ
 فِيهِ أَنَّ الْوَسْطَى أَكْثَرُ تَلْوِثًا لِأَنَّهَا أَطْوَلُ فَيَبْقَى فِيهَا مِنَ الطَّعَامِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا ،
 وَلِأَنَّهَا اطْوَلُهَا أَوَّلُ مَا تَنْزِلُ فِي الطَّعَامِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الَّذِي يَلْمَسُ يَكُونُ بَطْنُ كَفِّهِ إِلَى
 جِهَةِ وَجْهِهِ فَإِذَا ابْتَدَأَ بِالْوَسْطَى انْتَقَلَ إِلَى السَّابِغَةِ عَلَى جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَكَذَلِكَ الْإِبْهَامُ
 انْتَهَى (فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيُّهُنَّ) أَيُّ فِي آيَةِ أَصَابِعِهِ (الْبَرَكَهَ) أَيُّ حَاصِلَةٌ أَوْ تَكُونُ

وفي الباب عن جابر وكعب بن مالك وأنس .

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سهل .

١١ - باب ما جاء في اللقمة تسقط

١٨٦٢ - حدثنا قتيبة أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَسَقَطَتْ لُقْمَتُهُ فَلْيُمِطْ مَارَابَهُ مِنْهَا نَمَّ لِيَطْعَمَهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ » .

البركة وفي حديث جابر عند مسلم : لأنكم لا تدرون في أية البركة . قال النووي : معناه أن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة ولا يدري أن تلك البركة فيما أكله أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة ، فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصل البركة . وأصل البركة : الزيادة وثبوت الخير والامتناع به ، والمراد هنا ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ، ويقوى على طاعة الله تعالى وغير ذلك انتهى .

وفي الحديث رد على من كره لبق الأصابع استغذاراً نعم . يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه .

قوله (وفي الباب عن جابر وكعب بن مالك وأنس) أما حديث جابر فأخرجه أحمد ومسلم عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلعق الأصابع والصحفة وقال لأنكم لا تدرون في أية البركة . وأما حديث كعب بن مالك فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ويلدق يده قبل أن يمسحها . وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في الباب الذي يليه .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم .

(باب ما جاء في اللقمة تسقط)

قوله (فليمط) بضم الياء وكسر الميم من الإمطاة أى يلعزل (مارابه منها)

وفي الباب عن أنس .

١٨٦٣ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل طعاماً لعق أصابعه الثلاث وقال «إذَا وَقَعَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَسْلُتَ الصَّحْفَةَ وَقَالَ : إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونِ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرْكَهَ » .

أى من اللقمة الساقطة ، والمعنى فليزل ولنسح ما يكره من غبار و تراب وقذى ونحو ذلك . قال في المجمع : رابى الشيء وأرابى بمعنى شككنى . وقال فيه أيضاً : وفي حديث فاطمة : يربى ما يربىها أى يسوئى ما يسوئها ويزعجى ما يزعجها ، من رابى وأرابى إذا رأيت منه ما تكره انتهى . وفي رواية مسلم فليأخذها فليمط ما كان بها من أذى (ثم ليطعمها) فى رواية مسلم : وليأكلها (ولا يدعها) بفتح الدال أى لا يتركها (للشيطان) قال التوربشتى : إنما صار تركها للشيطان لأن فيه إضاعة نعمة الله والاستحقار بها من غير ما بأس ، ثم إنه من أخلاق المتكبرين ، والممانع عن تناول تلك اللقمة فى الغالب هو الكبر وذلك من عمل الشيطان انتهى . قال النووى : فى الحديث استحباب أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصبها ، هذا إذا لم تقع على موضع نجس ، فإن وقعت على موضع نجس تنجست ولا بد من غسلها إن أمكن ، فإن تعذر أطعمها حيواناً ولا يتركها للشيطان انتهى . وحديث جابر هذا أخرجه مسلم .

قوله (وفى الباب عن أنس) أخرجه الترمذى بعد هذا .
قوله (لعق أصابعه الثلاث) وكان صلى الله عليه وسلم يأكل بأصابعه اثلاث بالإبهام والى تليها والوسطى (وأمرنا أن نسلت الصحف) أى نمسحها ونتبع ما بقى فيها من الطعام ، يقال سلط الصحف يسلتها من باب نصر ينصر إذا تتبع ما بقى فيها من الطعام ومسحها بالأصبع ونحوها والصحفة بالفارسية كاسه بزرأ . قال

هذا حديث حسن صحيح:

١٨٦٤ - حدثنا نَعْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ رَاشِدٍ أَبُو الْيَمَانِ قَالَ حَدَّثَنِي جَدِّي أُمُّ عَاصِمٍ ، وَكَانَتْ أُمُّ وَلَدِ نِسَانِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا نَبِيْشَةُ الْخَيْرِ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ نِمَّ لَحِيسَهَا اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ » .

الكسائي أعظم القصاع الجفنة ، ثم القصة تليها تشيع العشرة ، ثم الصفحة تشيع الخمسة ثم الميكة تشيع الرجلين والثلاثة ، ثم الصحيفة تشيع الرجل ، كذا في الصراح قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والذسائي .

قوله (حدثنا المعلى) بضم أوله وفتح ثابته وتشديد اللام المفتوحة (ابن راشد) الهذلي (أبو اليمان) النبال البصري مقبول من الثامنة قاله في التقریب . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته ، قال أبو حاتم شيخ يعرف بحديث حدث به عن جدته عن نبیشة الخير في لعق الصفحة . وقال الذسائي : ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات ، له في السنن الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم انتهى (حدثني جدتي أم عاصم) مقبولة من الثالثة (وكانت أم ولد لسان بن سلمة) ابن المحقق البصري الهذلي ولد يوم حنين فله رؤية وقد أرسل أحاديث ، مات في آخر إمارة الحجاج (قالت دخل علينا نبیشة الخير) قال في التقریب : نبیشة بمعجمة مصغراً ابن عبد الله الهذلي ويقال له نبیشة الخير صحابي قليل الحديث .

قوله (من أكل) أى طعاماً (في قصعة) أى ونحوها (ثم لحسها) بكسر الحاء من باب سمع أى لعقها ، والمراد أنه لحس ما فيها من طعام تواضعاً وتعظيماً ، لما أذنم الله عليه ورزقه وصيانة له عن التلذذ (استغفرت له القصعة) ولعله أظهر في موضع المضمر لئلا يتوهم أن قوله استغفرت بصيغة المتكلم ، قال الفارسي : ولما كانت تلك المغفرة بسبب لحس القصعة وتوسطها جملة القصعة كأنها تستغفر له مع أنه

هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْمُعَلَّى بْنِ رَاشِدٍ . وقد رَوَى
يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ رَاشِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ .

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَكْلِ مِنْ وَسْطِ الطَّعَامِ

١٨٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « إِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ وَسْطَ الطَّعَامِ فَكُلُوا مِنْ حَافَتَيْهِ وَلَا تَأْكُلُوا
مِنْ وَسْطِهِ » .

لأمانع من الحمل على الحقيقة . قال التوربشتي : استغفار القصعة عبارة عما تعودت
فيه من أماراة التواضع من أكل منها وبراءته من السكر وذلك مما يوجب له المغفرة
فأضاف إلى القصعة لأنها كالسبب لذلك انتهى .

قلت : الحمل على الحقيقة في هذا وأمثاله دو المتعين ، ولا حاجة إلى الحمل
على المجاز .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي ، كذا
في المشكاة .

(باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام)

قوله (حدثنا أبو رجاء) لم يظهر لي أن أبا رجاء هذا من هو وما اسمه (حدثنا
جرير) هو ابن عبد الحميد (عن سعيد بن جبیر) بمضمومة مفتوحة وسكون ياء
الأسدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة ، وروايته عن عائشة وأبي موسى
ونحوهما مرسله ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين كذا
في التقرير .

قوله (إن البركة تنزل وسط الطعام) بسكون السين ويفتح ، والوسط أعدل
الموضع فكان أحق بنزول البركة فيه (فكلوا من حافتيه) أي جانبيه . قال في

هذا حديث حسن صحيح . إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ .
وقد رواه شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ .
وفي الباب عن ابنِ عمر .

١٣ - باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل

١٨٦٦ - حدثنا إسحاق بن منصور ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان

عن ابن جريج حدثنا عطاء عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ النَّوْمَ ثُمَّ قَالَ النَّوْمَ وَالْبَصَلَ وَالْكُرَّاثَ ،
فَلَا يَقْرَبُنَا فِي مَسَاجِدِنَا » .

القاموس : حافتا الوادى وغيره جانباه والجمع حافات انتهى . وليس المراد هنا
خصوص التثنية ، ففي المشكاة أنه أتى بقصعة من ثريد فقال : كلوا من جوانبها ، وفي
الجامع الصغير للسيوطي : فكلوا من حافاته ، وفي رواية ابن ماجة نخذوا من
حافته (ولا تأكلوا من وسطه) فيه مشروعية الأكل من جوانب الطعام قبل
وسطه . قال الرافعي وغيره : يكره أن يأكل من أعلى الثريد ووسط القصعة ، وأن
يأكل مما يلي أكيله ولا بأس بذلك في المواك ، وتعقبه الإسنوي بأن الشافعي
نص على التحريم فإن لفظه في الام : فإن أكل مما يليه أو من رأس الطعام أثم
بالفعل الذي فعله إذا كان عالما . واستدل بالنهي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار
إلى هذا الحديث . قال الغزالي : وكذا لا يأكل من وسط الرغيف بل من استدارته
إلا إذا قل الخبز فليكسر الخبز ، والعلة في ذلك ما في الحديث من كون البركة
تنزل في وسط الطعام ، كذا في النيل .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجة والدارمي وابن حبان في صحيحه والحاكم .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) لينظر من أخرجه .

(باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل)

قوله (من أكل من هذه) أي هذه الشجرة (قال أول مرة الثوم) هذا قول

ابن جريج ، والضمير المرفوع في قال يرجع إلى عطاء كما فتح الباري في شرح باب الثوم التي والبصل والسكرات ، وقوله الثوم بالحريان لهذه (ثم قال) أى عطاء مرة أخرى (الثوم والبصل والسكرات) الثوم بضم التاء المثناة يقال له بالفارسية والهندية كندنا (فلا يقربنا في مساجدنا) قال النووي بعد أن ذكر حديث مسلم بلفظ : فلا يقربن المساجد ، هذا تصريح بنهى من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد ، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء أن النهى خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لقوله في رواية : فلا يقربن مسجدنا . وحجة الجمهور فلا يقربن المساجد . قال ابن دقيق العيد : ويكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثال ، فإنه معلل إما بتأذى الآدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها . ثم إن النهى إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما ، فهذه البقول حلال بإجماع من يمتد به . وحكى القاضى عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهى عندهم فرض عين ، وحجة الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث : كل ما أتى من لا تناجى ، قوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس إنه ليس لى تحريم ما أحل الله ولكنها شجرة أكره ريحها . أخرجه مسلم وغيره .

قال العلماء : ويلحق بالثوم والبصل والسكرات كل ماله رائحة كريهة من المسأكولات وغيرها . قال القاضى عياض : ويلحق به من أكل فجلا وكان يتجشئ ، قال : وقال ابن المراتب : ويلحق به من به بخوف فيه أو به جرح له رائحة . قال القاضى : وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كمصلى العيد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات ، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ، ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها انتهى . قال الشوكانى : وفيه أن العلة إن كانت هى التأذى فلا وجه لإخراج الأسواق ، وإن كانت مركبة من التأذى وكونه حاصلًا للمشتغلين بطاعة صح ذلك ، ولكن العلة المذكورة فى الحديث هى تأذى الملائكة فيذبغى الاقتصار على إلحاق المواطن التى تحضرها الملائكة . وقد ورد فى حديث عند مسلم بلفظ : لا يؤذينا بريح الثوم ، وهى تقتضى التعليل بتأذى بنى آدم . قال ابن دقيق العيد : والظاهر أن كل واحد منهما علة مستقلة انتهى وعلى هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات .

هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن عمرَ وأبي أيُّوبَ وأبي هريرةَ وأبي سعيدٍ وجابرِ بنِ
سمرةَ وقرّةَ وابنِ عمرَ .

١٤ - بابُ ماجاءَ في الرخصةِ في أكلِ الثومِ مطبوخاً

١٨٦٧ - حدثنا محمودُ بنُ غيلانَ ، حدثنا أبو داودَ أنبأنا شعبه عن

سمك بنِ حَرْبٍ سمِعَ جابرَ بنَ سَمُرَةَ يَقُولُ : « نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وسلم على أبي أيُّوبَ ، وكان إذا أَكَلَ طَعَامًا بَعَثَ إِلَيْهِ بِفَضْلِهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

قوله (وفي الباب عن عمر وأبي أيوب وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن سمرة
وقرة وابن عمر) أما حديث عمر فأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عنه أنه
خطيب يوم الجمعة فقال في خطبته : ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما
إلا خبيثتين البصل والثوم لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد
ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع ، فنأكلهما فليطهما طبخاً
وأما حديث أبي أيوب فأخرجه مسلم في باب إباحة أكل الثوم وأما حديث أبي
هريرة فأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا ولا يؤذينا بريح الثوم ، وأما
حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم عنه وفيه ، من أكل من هذه الشجرة الحبيثة شيئاً
فلا يقربنا في المسجد ، فقال الناس : حرمت حرمت ، فبلغ ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم ، فقال أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي ولكنها شجرة أكره
ريحها ، وأما حديث جابر بن سمرة فأخرجه الترمذي في الباب الذي يليه . وأما
حديث قرّة فأخرجه أبو داود والنسائي عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن هاتين الشجرتين وقال : من أكلهما فلا يقربن مسجدنا . وقال إن كنتم لابد
أكلهما فاميتوهما طبخاً وأم حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان وأبو داود .

(باب ما جاء في الرخصة في أكل الثوم مطبوخاً)

قوله (نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي أيوب) أي حين قدم من

يَوْمًا بِطَعَامٍ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أَتَى أَبُو أَيُّوبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِيَ كَرَّ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فِيهِ الثُّومُ ، فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَحْرَامٌ هُوَ ؟ قَالَ : لَا وَلَسَكَيَّ أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ .»

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٨٦٨ — حدثنا محمد بن مَدُوَيْهِ ، حدثنا مُسَدَّدٌ ، حدثنا الجَرَّاحُ بنُ

مكة إلى المدينة مهاجراً (وكان إذا أكل بعث إليه بفضله) قال النووي : قال العلماء في هذا أنه يستحب للأكل والشارب أن يفضل عما يأكل ويشرب فضله ليواشى بها من بعده لاسيما إن كان عما يتبرك بفضله ، وكذا إذا كان في الطعام قلة ولهم إليه حاجة ويتأكد هذا في حق الضيف لاسيما إن كانت عادة أهل الطعام أن يخرجوا كل ما عندهم وينتظر عيالهم الفضلة كما يفعله كثير من الناس ، ونقلوا أن السلف كانوا يستحبون لإفضال هذه الفضلة المذكورة ، وهذا الحديث أصل ذلك كله (أحرام هو قال لا ولكني أكرهه من أجل رِيحِهِ) هذا تصريح بإباحة الثوم وهو مجروح عليه ، لكن يكره لمن أراد حضور المسجد . أو حضور جمع في غير المسجد أو مخاطبة الكبار ، ويلحق بالثوم كل ماله رائحة كريهة . قال النووي : واختلف أصحابنا في حكم الثوم في حقه صلى الله عليه وسلم وكذلك البصل والكراث ونحوها ، فقال بعض أصحابنا : هي محرمة عليه ، والأصح عندهم أنها مكروهة كراهة تنزيه ليست محرمة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا في جواب قوله أحرام هي ؟ ومن قال بالاول يقول : معنى الحديث ليس بحرام في حكم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

قول (حدثنا محمد بن مَدُوَيْهِ) هو محمد بن أحمد بن الحسين بن مَدُوَيْهِ القرشي أبو عبد الرحمن الترمذي (حدثنا مُسَدَّدٌ) بن مسرهد بن مسرهد بن مسرهد بن مسرود الأسدي البصري أبو الحسن ثقة حافظ يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة من العاشرة ، ويقال اسمه عبد الملك بن عبد العزيز ، كذا في التقريب (حدثنا الجراح

مليح عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي أنه قال : « نهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً » . وقد روى هذا عن علي أنه قال : نهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً » قوله .

١٨٦٩ — حدثنا هناد ، حدثنا وكيع عن أبيه عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي « أنه كره أكل الثوم إلا مطبوخاً » . هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي ، وروى عن شريك بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

١٨٧٠ — حدثنا الحسن بن الصباح البزار ، حدثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن أم أيوب أخبرته أن النبي صلى الله

ابن مليح (بن عدى الرؤاسي والد وكيع صدوق يهمن من السابعة) عن أبي إسحاق (هو السبيعي) عن شريك بن حنبل (العبدى الكوفي وقيل ابن شرحبيل ، ثقة من الثانية ولم يثبت أن له صحة كذا في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته روى له أبو دارد والترمذي حديثاً في الثوم انتهى .

قوله (أنه قال نهي) بصيغة المجهول (عن أكل الثوم) وفي معناه البصل والكراث ونحوهما (إلا مطبوخاً) هذا الحديث يفيد تقييد ما ورد من الأحاديث المطلقة في النهي (وقد روى هذا عن علي أنه قال الخ) يعنى حديث علي المذكور بلفظ أنه قال نهي عن أكل الثوم الخ مرفوع ، وقد روى عنه هذا موقوفاً عليه ورواه الترمذي بعد هذا بقوله حدثنا هناد حدثنا وكيع الخ .

قوله (هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي) في سنده أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس وقد اختلط بآخره ، والحديث أخرجه أبو داود أيضاً .

قوله (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن أبي يزيد) المكي مولى آل قارظ بن شيبه ثقة كثير الحديث من الرابعة . ووقع في النسخة الاحدية عن عبد الله مكبراً وهو (٣٤ — تحفة الأحوذى — ٥)

عليه وسلم نزل عليهم ، فَتَكَلَّفُوا لَهُ طَعَامًا فِيهِ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ الْبُقُولِ ،
فَكَرِهَ أَكْلَهُ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُّوهُ فَإِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَخَافُ أَنْ
أُوذِيَ صَاحِبِي .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ . وأمُّ أيوبَ هي امرأةُ أبي أيوبَ
الأنصاري .

١٨٧١ — حدثنا محمد بنُ مُحمَّدٍ ، حدثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ
عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ : الثَّوْمُ مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ . وَأَبُو خَلْدَةَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ
دِينَارٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . وَقَدْ أَدْرَكَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَسَمِعَ
مِنْهُ . وَأَبُو الْعَالِيَةِ اسْمُهُ رُفَيْعٌ وَهُوَ الرِّيَّاحِيُّ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ
كَانَ أَبُو خَلْدَةَ خِيَارًا مُسْلِمًا .

غلط (عن أبيه) أى أبى يزيد المسكى حليف بنى زهرة يقال له صحبة وثقه ابن حبان
من الثانية كذا فى التقريب (عن أم أيوب) قال فى تهذيب التهذيب : أم أيوب
الأنصارية الخزرجية زوج أبى أيوب وهى بنت قيس بن سعد بن امرئ القيس ،
روت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، روى عبيد الله بن أبى يزيد عن أبيه عنها أنهم
تكلفوا للنبى صلى الله عليه وسلم طعاماً فيه بعض هذه البقول ، ففكره
الحديث انتهى .

قوله (فتكلفوا له طعاماً) قال فى المجمع : تكلفت الشيء تجشمته على مشقة
وعلى خلاف عادتك انتهى (فيه من بعض هذه البقول) من الثوم والبصل
والكراث ونحوها (إني أخاف أن أؤذى صاحبي) أى جبريل عليه السلام . وفى
حديث جابر عند الشيخين : فإنى أناجى من لا تناجى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان كما فى الفتح .
قوله (عن أبى خلد) قال فى التقريب : خالد بن دينار التميمى السعدى أبو
خلدة بفتح المعجمة وسكون اللام مشهور بكنيته البصرى الخياط صدوق من

١٥ - بابُ ماجاءَ في تحميرِ الإِنَاءِ وَإِطْفَاءِ السَّرَاجِ وَالنَّارِ عِنْدَ الْمَنَامِ

١٨٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ :
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَغْلِقُوا الْبَابَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَكَفِّتُوا الْإِنَاءَ
أَوْ سَحَرُوا الْإِنَاءَ ، وَاطْفِئُوا الْمِصْبَاحَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غُلْقًا ، وَلَا يَحِلُّ

الخامسة (عن أبي العلية) اسمه رفيع بالتصغير ابن مهران الرياحي ، ثقة كثير
الإرسال من الثانية ، كذا في التقريب .

قوله (الثوم من طيبات الرزق) يعني هو حلال ، وما ورد من الهى فيه فهو
لأجل ريحه لا لأنه حرام كما مر في حديث أبي أيوب .

(باب ماجاء في تحمير الإِنَاءِ وإطفاء السراج والنار عند المنام)

قوله (أغلقوا الباب) من الإغلاق ، زاد مسلم في رواية : واذكروا اسم
الله (وأوكوا) بفتح الهمة وضم الكاف من الإيكا (السقاء) بكسر السين أى
شدوا واربطوا رأس السقاء بالوكاء وهو ما يشد به فم القربة . وزاد مسلم :
واذكروا اسم الله (وأكفوا الإِنَاءَ) أى اقلبوه ، قال في القاموس : كفأه كمنعه
صرفه وكبه وقلبه كأ كفأه انتهى (أو سحروا الإِنَاءَ) بفتح معجمة وتشديد ميم أى
غطوه ، وفي رواية لمسلم : وسحروا آئيتكم واذكروا اسم الله ولو أن تعرضوا
عليها شيئاً (واطفئوا) بهمزة قطع وكسرفاء فهمزة مضمومة (المصباح) أى
السراج (فإن الشيطان لا يفتح غلقاً) بضم الغين المعجمة واللام أى مغلقاً . قال في
القاموس : باب غلق بضمين مغلق انتهى . واللام في الشيطان للجنس إذ ليس
المراد فرداً بعينه ، والمعنى أن الشيطان لا يقدر على فتح باب أغلق مع ذكر الله
عليه لأنه غير مأذون فيه ، بخلاف ما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً لم يذكر اسم الله
عليه . قال ابن المملك : وعن بعض الفضلاء أن المراد بالشيطان شيطان الإنس لأن
غلق الأبواب لا يمنع الشياطين الجن ، وفيه نظر لأن المراد بالغلق الغلق

وكاء ، ولا يكشف آنية ، فإن الفويسقة تضرر على الناس بيتهم » .
وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس .

المذكور فيه اسم الله تعالى ، فيجوز أن يكون دخولهم من جميع الجهات ممنوعاً ببركة التسمية ولأنما خص الباب بالذكر لسهولة الدخول منه فإذا منع منه كان المنع من الأصعب بالأولى . وفي الجامع الصغير عن أبي أمامة مرفوعاً : أجيئوا أبوابكم وأكفشوا آيتكم وأوكثوا أسقيتكم وأطفئوا سرجكم فإنهم لم يؤذن لهم بالتسور عليكم ، رواه أحمد (ولا يحل) بضم الحاء أى لا ينقض . قال في القاموس : حل العقدة نقضها (وكاء) بكسر الواو (ولا يكشف آنية) أى بشرط التسمية عند الأفعال جميعها ، وفي رواية لمسلم : غطوا الإناء وأوكوا السقاء فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء ، أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء . قال النووي : ذكر العلماء للأمر بالتغطية فوائد ، منها الفائدةان اللتان وردتا في هذه الأحاديث وهما صيانته من الشيطان ، فإن الشيطان لا يكشف غطاء ولا يحل سقاء ، وصيانته من الوباء الذي ينزل في ليلة من السنة . والفائدة الثالثة صيانته من النجاسة والمقذرات . والرابعة صيانته من الحشرات والهوام فربما وقع شيء منها فيه فشربه ، وهو غافل أو في الليل فيتضرر به انتهى (فإن الفويسقة) قال القارى تعليل لقوله : وأطفئوا المصباح ، واعترض بينهما بالعلل للأفعال السابقة ولو ثبت الرواية هنا بالواو لسكانت العلل مرتبة على طريق اللف والذشر ، ثم رأيت في القاموس أن الفاء تجيء بمعنى الواو انتهى . والفويسقة تصغير الفاسقة والمراد الفأرة لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها (تضرر) بضم التاء وإسكان الضاد أى تحرق سريعاً . قال أهل اللغة : ضرمت النار بكسر الراء وتضرمت وأضرمت أى التهمت ، وأضرمتها أنا وضرمتها (على الناس بيتهم) وفي رواية للبخارى : وأطفئوا المصابيح فإن الفويسقة ربما جرت الفتيلة فأحرقت أهل البيت .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس) أما حديث ابن عمر فأخرجه الترمذى في هذا الباب . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم عنه قال : جاءت

هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن جابر .

١٨٧٣ — حدثنا ابن أبي عمير وعمر بن عبد الله، قالوا حدثنا سفيان

عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون » .

هذا حديث حسن صحيح .

١٦ — باب ما جاء في كراهية القرآن بين التمرتين

١٨٧٤ — حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو أحمد الزبيري وعبيد

الله عن الثوري عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله

فأرة تجر الفتيمة فألقها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخرة التي كان
قاعدا عليها فأحرق منها مثل موضع الدرهم ، فقال إذا نمت فأطفئوا سرجكم فإن
الشیطان يدل مثل هذه على هذا فيحرقكم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
وابن ماجه .

قوله (لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون) قال النووي : هذا عام يدخل
فيه نار السراج وغيرها ، وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها فإن خيف حريق
بسببها ، دخلت في الأمر بالإطفاء ، وإن أمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس
بها لانتفاء العلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم عال الأمر بالإطفاء في الحديث السابق
بأن الفويسقة تضرم على أهل البيت بينهم ، فإذا انتفت العلة زال المانع انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود
وابن ماجه .

(باب ما جاء في كراهية القرآن بين التمرتين)

القرآن بكسر القاف وتخفيف الراء أى ضم تمره إلى تمره ، لمن أكل مع جماعة.
قوله (وعبيد الله) هو ابن موسى العبسي الكوفي (عن جبلة) بفتح الجيم

صلى الله عليه وسلم أن يقرن بين التمرتين حتى يستأذن صاحبه» .

والموحدة (بن سحيم) بمهملتين مصغراً كوفي ثقة من الثالثة .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن) أى يجمع وهو بضم الراء وكسرهما لغتان يقال قرن بين الشيئين . قالوا : ولا يقال أقرن (بين التمرتين) أى بأن يأكلهما دفعة (حتى يستأذن صاحبه) وفى رواية لمسلم : حتى يستأذن أصحابه أى الذين اشتركوا معه فى ذلك التمر ، فإذا أذنوا جاز له القران ، قال النووي : هذا النهى متفق عليه حتى يستأذنه ، فإذا أذنوا فلا بأس . واختلفوا فى أن هذا النهى على التحريم أو على الكراهة والأدب ، فنقل القاضى عياض عن أهل الظاهر أنه للتحريم ، وعن غيرهم أنه للكراهة والأدب ، والصواب التفصيل ، فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم ويحصل الرضا بتصريحهم به أو بما يقوم مقام التصريح من قرينة حال أو إدلال عليهم كلهم بحيث يعلم يقيناً أو ظناً قوياً أنهم يرضون به ، ومتى شك فى رضاهم فهو حرام وإن كان الطعام لغيرهم أو لأحدهم اشترط رضاه وحده ، فإن قرن بغير رضاه فحرام ويستحب أن يستأذن الآكلين معه ولا يجب وإن كان الطعام لنفسه وقد ضيفهم به فلا يحرم عليه القران ثم إن كان فى الطعام قلة فحسن أن لا يقرن لتساويهم ، وإن كان كثيراً بحيث يفضل عنهم فلا بأس بقرانه ، لكن الأدب مطلقاً التأدب فى الأكل وترك الشره إلا أن يكون مستعجلاً ويريد الإسراع لشغل آخر . وقال الخطابى : إنما كان هذا فى زمينهم وحين كان الطعام ضيقاً ، فأما اليوم مع اتساع الحال فلا حاجة إلى الإذن ، وليس كما قال ، بل الصواب ما ذكرنا من التفصيل ، فإن الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لو ثبت السبب ، كيف وهو غير ثابت انتهى كلام النووي .

(تذييله) : قد أخرج ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ وهو فى مسند البزار من طريق ابن بريدة عن أبيه رفعه : كنت نهيتكم عن القران فى التمر وإن الله وسع عليكم فأقرنوا . قال الحافظ : فى سنده ضعف . وقال الحازمى : حديث النهى أصح وأشهر إلا أن الخطب فيه يسير لأنه ليس من باب العبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيكتفى فيه بمثل ذلك ، ويعضده إجماع الأمة على جواز ذلك . قال الحافظ : مراده بالجواز فى حال كون الشخص مالِكاً لذلك المأكول ولو

وفي الباب عن سعدٍ مولى أبي بكرٍ .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٧ - بابُ ما جاء في استِجْبابِ التَّمْرِ

١٨٧٥ - حدثنا محمد بن سَهْلٍ عن عَسْكَرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
قالا حدثنا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
عن أَبِيهِ عن عَائِشَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَيْتٌ لَا تَمْرٌ
فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ » .

بطريق الإذن له فيه كما قرره النووي وإلا فلم يحز أحد من العلماء أن يستأثر أحد
بمال غيره بغير إذنه حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان
لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض ، حرم الاستئثار جزماً ، وإنما تقع المسكارمة في
ذلك إذا قامت قرينة الرضا . وذكر أبو موسى المديني في ذيل الغريبين عن عائشة
وجابر استقباح القرآن لما فيه من الشره والطمع المزرى بصاحبه . وقال مالك :
ليس بجميل أن يأكل أكثر من رفقته .

قوله (وفي الباب عن سعد مولى أبي بكر) أخرجه ابن ماجه .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والذسائي
وابن ماجه .

(باب ما جاء في استِجْبابِ التمر)

قوله (حدثنا يحيى بن حسان) التميمي من أهل البصرة ، ثقة من التاسعة
(حدثنا سليمان بن بلال) التميمي مولا هم أبو محمد ، ويقال أبو أيوب المديني ، ثقة
من الثامنة .

قوله (بيت لا تمر فيه جِيع) بكسر الجيم جمع جائع (أهله) قيل أراد به
أهل المدينة ومن كان قوتهم التمر ، أو المراد به تعظيم شأن التمر . قال القاضي

وفي الباب عن سلمى امرأة أبي رافع .

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث هشام ابن عروة إلا من هذا الوجه .

١٨ - باب في الحمد على الطعام إذا فرغ منه

١٨٧٦ - حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالا حدثنا أبو أسامة زكريا ابن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة أو يشرب الشرربة فيحمد الله عليها » .

أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي : لأن التمر كان قوتهم فإذا خلا منه البيت جاع أهله ، وأهل كل بلدة بالنظر إلى قوتهم يقولون كذلك . وقال النووي : فيه فضيلة التمر وجواز الادخار للعيال والحث عليه . قال الطيبي : ويمكن أن يحمل على الحث على القناعة في بلدة يكثر فيه التمر يعني بيت فيه تمر وقنعوا به لا يجوع أهله وإنما الجائع من ليس عنده تمر ، وينصره حديث عائشة : كان يأتي علينا الشهر مانوقد فيه ناراً إنما هو التمر والماء إلا أن يؤتى باللحم ، أخرجه الشيخان .

قوله (وفي الباب عن سلمى امرأة أبي رافع) أخرجه ابن ماجه عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بيت لا تمر فيه كالبيت لا طعام فيه . قوله (هذا حديث حسن غريب الخ) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه .

(باب في الحمد على الطعام إذا فرغ منه)

قوله (حدثنا أبو أسامة) اسمه حماد بن أسامة (عن سعيد بن أبي بردة) بمضمومة فساكنة وإهمال دال ابن أبي موسى الأشعري الكوفي ثقة ثبت وروايته عن ابن عمر مرسله من الخامسة كذا في التقريب .

قوله (إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل) أى بسبب أن يأكل أو لاجل أن

وفي الباب عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

هذا حديث حسن . وقد رواه غير واحد عن زكريّا بن أبي زائدة
نحوه ، ولا نعرفه إلا من زكريّا بن أبي زائدة .

يأكل ، أو مفعول به ليرضى ، يعنى يجب منه أن يأكل ، الاكلة ، قال النووي :
الأكلة هنا بفتح الهمزة وهي المرة الواحدة من الأكل كالغذاء أو العشاء انتهى .
وقال القارى : بفتح الهمزة أى المرة من الأكل حتى يشبع ، ويروى بضم الهمزة
أى اللقمة وهي أبلغ في بيان اهتمام أدام الحمد لكان الأول أوفق مع قوله أو يشرب
الشربة فإنها بالفتح لا غير ، وكل منهما مفعول مطلق لفعله (فيحمله) بالنصب
وهو ظاهر ويجوز الرفع أى فو أى العبد يحمله (عليها) أى على كل واحدة
من الأكلة والشربة . قال ابن بطال : اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ووردت
في ذلك أنواع يعنى لا يتعين شيء منها . وقال النووي : في الحديث استحباب حمد الله
تعالى عقب الأكل والشرب ، وقد جاء في البخارى صفة التعميد الحمد لله كثيراً
طيباً مباركاً فيه غير مكفى ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا . وجاء غير ذلك ،
ولو اقتصر على الحمد لله حصل أصل السنة انتهى .

قوله (وفي الباب عن عقبة بن عامر وأبي سعيد وعائشة وأبي أيوب وأبي
هريرة) أما حديث عقبة بن عامر فليظن من أخرجه ، وأما حديث أبي سعيد
فأخرجه الترمذى في أبواب الدعوات . وأما حديث عائشة فليظن من أخرجه .
وأما حديث أبي أيوب فأخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان عنه قال : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله الذى أطعم وسقى
وسوغه وجعل له مخرجاً . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائى وابن حبان
والحاكم كما في الفتح .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائى .

١٩ - بابُ ما جاءَ في الأكلِ معَ المَجْذومِ

١٨٧٧ - حدثنا أحمدُ بنُ سَعِيدٍ الأَشْقَرُ وإبراهيمُ بنُ يَعْقُوبَ ، قالَ

حدثنا يُونُسُ بنُ مُحَمَّدٍ حدثنا الْمُفَضَّلُ بنُ فَضالةَ عن حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ عن مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ عن جَابِرٍ « أَنَّ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ ، فَأَدْخَلَهُ مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ ، ثُمَّ قَالَ : كُلْ بِسْمِ اللَّهِ ثِقَةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ » .

(باب ما جاء في الأكل مع المَجْذوم)

قوله (حدثنا أحمد بن سعيد الأشقر) قال في التقریب : أحمد بن سعيد بن إبراهيم المروزي أبو عبد الله الأشقر ثقة حافظ من الحادية عشرة (وإبراهيم بن يعقوب) هو الجوزجاني (حدثنا يونس بن محمد) بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ثقة ثبت من صفار التاسعة (حدثنا المفضل بن فضالة) بن أبي أمية البصري كنيته أبو مالك أخو مبارك بن فضالة ضعيف من التاسعة كذا في التقریب ، وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى عن أبيه وحبيب بن الشهيد وغيرهما ، وعنه يونس بن محمد المؤدب وغيره . قال الدوري عن ابن معين : ليس بذلك ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان في الثقات له في السنن حديثه عن حبيب عن ابن المنكدر عن جابر : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد مجذوم فوضعها معه في القصعة الحديث ، قال ابن عدى : لم أر له أنكر من هذا يعنى حديث جابر انتهى .

قوله (أخذ بيد مجذوم) قال الأردبيلي : المَجْذوم الذى وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عمر يده في القصعة وأكل معه هو معيقب بن أبي فاطمة الدوسي (فأدخله معه) وفي رواية ابن ماجه : فأدخلها معه ، وفي رواية أبي داود : فوضعها معه ، فتذكير الضمير في قوله : أدخله في رواية الترمذى بتأويل العضو (في القصعة) بفتح القاف ، وفيه غاية التوكل من جهتين إحداهما الأخذ بيده ،

هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ
ابْنِ فَضَّالَةَ، هَذَا شَيْخُ بَصْرِيٍّ. وَالْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَّالَةَ شَيْخُ آخَرٍ مِصْرِيٍّ أَوْثَقُ
مِنْ هَذَا وَأَشْهَرُ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ ابْنِ
بُرَيْدَةَ أَنَّ عُمَرَ أَخَذَ بِيَدِ مَجْدُومٍ. وَحَدِيثُ شُعْبَةَ أَشْبَهُ عِنْدِي وَأَصَحُّ.

وإنيهما الاكل معه . وأخرج الطحاوي عن أبي ذر : كل مع صاحب البلاء
تواضعاً لربك وإيماناً (كل بسم الله ثقة بالله) بكسر المثلثة مصدر بمعنى الوثوق
كالعدة والوعد وهو مفعول مطلق ، أى كل معى أثق ثقة بالله أى اعتماداً به
وتفويضاً للأمر إليه (وتوكلاً) أى وأتوكل توكلاً (عليه) والجلستان حالان
فإنيتهما مؤكدة للأولى . قال الأردبيلي : قال البيهقي : أخذه صلى الله عليه وسلم
بيد المجدوم ووضعها في القصعة وأكله معه في حق من يكون حاله الصبر على
المكروه وترك الاختيار في موارد القضاء ، وقوله صلى الله عليه وسلم : فر من
المجدوم كما تفر من الأسد ، وأمره صلى الله عليه وسلم في مجذوم بنى ثقيف بالرجوع
في حق من يخاف على نفسه العجز عن احتمال المكروه والصبر عليه فيحزر بما هو
جائز في الشرع من أنواع الاحترازات انتهى . قال النووي قال القاضي : قد اختلفت
الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة المجدوم فنبت عنه الحديثان المذكوران ،
يعنى حديث فر من المجدوم وحديث المجدوم في وفد ثقيف . وروى عن جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم أكل مع المجدوم وقال له : كل ثقة بالله وتوكلاً عليه . وعن
عائشة قالت : كان لنا مولى مجذوم فكان يأكل في صحافى ويشرب في أقداحى وينام
على فراشى . قال : وقد ذهب عمر وغيره من السلف إلى الاكل معه ورأوا أن
الأمر باجتنابه منسوخ ، والصحيح الذى قاله الأكثرون ويتعين المصير إليه أنه :
لا نسخ بل يجب الجمع بين الحديثين ، وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على
الاستحباب والاحتياط لا الوجوب ، وأما الاكل معه ففعله لبيان الجواز انتهى .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
حبان والحاكم (والمفضل بن فضالة شيخ آخر مصرى الخ) قال في التقريب :

٢٠ - بابُ ماجاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مِعَا وَاحِدٍ

١٨٧٨ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا عبيد

الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الكافرُ
يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعَا وَاحِدٍ » .

هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وأبي نضرة وأبي موسى وجهجاه
الغفاري وميمونة وعبد الله بن عمرو .

المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القتيابي المصري أبو معاوية القاضي ثقة فاضل
عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه . من الثامه انتهى . روروى شعبة هذا الحديث عن
حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة (قال الحافظ في تهذيب التهذيب : ابن بريدة هو
عبد الله وأخوه سليمان ، قال البزار : أما علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار ومحمد
ابن جحادة فإنما يتحدثون عن سليمان حيث أبهموا ابن بريدة فهو سليمان وكذا
الاعمش عندي . وأما من عدا هؤلاء حيث أبهموا ابن بريدة فهو عبد الله انتهى
(وحديث شعبة أشبه عندي وأصح) حديث شعبة هذا منقطع ، قال الحافظ في
تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الله بن بريدة : قال ابن أبي حاتم في المراسيل : قال
أبو زرعة : لم يسمع من عمر انتهى .

(باب ماجاء أن المؤمن يأكل في معاً واحد)

قوله (الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معاً واحد) بكسر
الميم منوناً ويكتب بالياء قال في القاموس : المعى بالفتح وكألى من أعفاج البطن
وقد يؤنث والجمع أمعاء ، والعفج بالكسر والتحريك وككفت : ما ينتقل الطعام
إليه بعد المعدة والجمع أعفاج انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وابن ماجه .

قوله وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وأبي نضرة وأبي موسى وجهجاه .

١٨٧٩ - حدثنا إسحاق بن موسى حدثنا معن حدثنا مالك عن سهيل

ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ فَجَلِبَتَ فَشَرِبَ ثُمَّ أُخْرِى فَجَلِبَتَ فَشَرِبَ . ثُمَّ أُخْرِى فَشَرِبَ حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ

الغفارى وميمونة وعبد الله بن عمرو) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى بعد هذا وأما حديث أبي سعيد فلينظر من أخرجه . وأما حديث أبي نضرة فلم أقف عليه . اعلم أنه قد وقع في النسخ الحاضرة عن أبي نضرة بالنون والضاد المعجمة ولم أقف على من كنيته أبو نضرة بالنون والضاد المعجمة من الصحابة ، نعم أبو بصرة بالموحدة والصاد المهملة صحابى ، قال فى التقریب : حميل مثل حميد لسكن آخره لام وقيل بفتح أوله وقيل بالجيم ابن بصرة بفتح الموحدة ابن وقاص أبو بصرة الغفارى صحابى سكن مصر ومات بها انتهى . وقد روى عنه ما يتعلق بالباب . فى مسند أحمد عن أبي بصرة الغفارى قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت وذلك قبل أن أسلم فخلب لى شويهة كان يحتلبها لاهله فشربتها فلما أصبحت أسلمت الحديث . وفيه أن الكافر يأكل فى سبعة أمعاء الخ . وأما حديث أبي موسى فأخرجه مسلم وابن ماجه . وأما حديث جهجاه الغفارى فأخرجه ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخارى والطبرانى كما فى الفتح وأما حديث ميمونة فأخرجه أحمد وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الطبرانى بسند جيد عنه قال : جاء لى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الصحابة رجلا وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ، فقال له ما اسمك ؟ قال : أبو غزوان ، قال : فخلب له سبع شياه فشرب لبنها كله ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل لك يا أبا غزوان أن تسلم ؟ قال : نعم ، فأسلم ، فسح رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ، فلما أصبح حذب له شاة واحدة فلم يتم لبنها ، فقال : مالك يا أبا غزوان ؟ قال : والذى بعثك نبيا لقد رويت ، قال : إنك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معى واحد ، كذا فى الفتح .

قوله (ضافه) أى نزل به (فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة) أى بأحلابها (خلبت) بصيغة المجهول (فشرب) أى الضيف الكافر حلابها (ثم أخرى)

سَبِيعَ شَيْءٍ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مِنَ الذِّدِّ فَأَسْلَمَ فَأَحَرَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِشَاةٍ فَحُلِبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَتِمَّهَا ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَا وَاحِدٍ ، وَالكَافِرُ يَشْرَبُ
فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ .

أى ثم حلبت شاة أخرى (حتى شرب حلاب سبع شياه) الحلاب بكسر الحاء
المهملة وخفة اللام اللب الذي تحلبه والإناء الذى تحلب فيه اللبن ، والمراد هنا
الاول (ثم أصبح) أى الضيف الكافر (فلم يستتمها) أى فلم يقدر أن يشرب
لبن الشاة الثانية على التمام (والمؤمن يشرب فى معاً واحد) الخ قال الحافظ فى الفتح :
اختلف فى معنى الحديث ، فقيل ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن
وزده فى الدنيا ، والكافر وحرصه عليها ، فكان المؤمن لتقله من الدنيا يأكل
فى معى واحد ، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل فى سبعة أمعاء ،
فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل ، وإنما المراد التقلل من الدنيا
والاستكثار منها ، فكانه عبر عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأمعاء ،
ووجه العلاقة ظاهر .

وقيل : المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام والحلال أقل
من الحرام فى الوجود ، نقله ابن التين . ونقل الطحاوى عن أبى جعفر بن عمران نحو
الذى قبله . وقيل المراد حصى المؤمن على قلة الأكل إذا علم أن كثرة الأكل صفة
الكافر ، فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر . ويدل على أن كثرة
الأكل من صفة الكفار قوله تعالى : « والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل
الأنعام » .

وقيل : بل هو على ظاهره ، ثم اختلفوا فى ذلك على أقوال أحدها : أنه وزد
فى شخص بعينه واللام عهدية لاجتماعية ، جزم بذلك ابن عبد البر فقال : لا سبيل
إلى حمله على العموم لأن المشاهدة تدفعه ، فكم من كافر يكون أقل أكلًا من مؤمن
وعكسه ، وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله ، قال : وحديث أبى هريرة
يدل على أنه ورد فى رجل بعينه ، ولذلك عقب به مالك الحديث والمطلق . وكذا

البخارى ، فكَأَنَّهُ قال هذا إذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء فلما أسلم عوفى وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر انتهى .
وقد تعقب هذا الحمل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذى رآه يأكل كثيراً من الدخول عليه واحتج بالحديث ، ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ، ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذى وقع له نحو ذلك .

القول الثانى : أن الحديث خرج مخرج الغالب وليست حقيقة العدد مرادة ، قالوا تخصيص السبعة للمبالغة في التكثير كما في قوله تعالى : « والجر يده من بعده سبعة أبحر » ، والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل من الأكل لاشتغاله بأسباب العبادة وامله بأن مقصوداً الشرع من الأكل ما يسد الجوع ويمسك الرق ويعين على العبادة ، ولخشيته أيضاً من حساب ما زاد على ذلك ، والكافر بخلاف ذلك ، كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام ، فصار أكل المؤمن لما ذكرته إذا نسب إلى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه ، ولا يلزم من هذا اطراد في كل مؤمن وكافر ، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً إما بحسب العادة ولما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، ويكون في الكفار من يأكل قليلاً إما لمراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للريضة على رأى الرهبان ، ولما لعارض كضعف المعدة .

القول الثالث : أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الإيمان لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إياه من الموت وما بعده ، فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والإشفاق على نفسه من استيفاء شهوته ، كما ورد في حديث لآبى أمامة رفعه : من كثر تفكيره قل طعمه ، ومن قل تفكيره كثر طعمه ، وقسا قلبه . ويشير إلى ذلك حديث أبى سعيد الصحيح : إن هذا المال حلوة خضرة فن أخذه بإشراف نفس كان كذاى يأكل ولا يشبع ، فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه ، وأما الكافر فمن شأنه الشره فيأكل كل بائهم كما تأكل البهيمة ،

هذا حديث حسن غريب .

ولا يأكل بالمصلحة لقيام البنية . وقد رد هذا الخطابي وقال : قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الاكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في أيمانهم .

الرابع : أن المراد أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرابه ، فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل ، والكافر لا يسمى فيشركه الشيطان . وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع : إن الشيطان يستحل الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه .

الخامس : قال النووي : المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معاً واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معى المؤمن انتهى . ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشریح : أن أمعاء الإنسان سبعة : المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها : البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رقاق ، ثم الأعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ ، فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه إلا ملء أمعائه السبعة ، والمؤمن يشبعه ملء معاً واحد .

السادس : قال النووي : يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر ، صفات : هي الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السن ، وبالواحد في المؤمن سد خلته .

السابع : قال القرطبي : شهوات الطعام سبع : شهوة الطبع ، وشهوة النفس ، وشهوة العين ، وشهوة الفم ، وشهوة الأذن ، وشهوة الأنف ، وشهوة الجوع ، وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن ، وأما الكافر فيأكل بالجميع انتهى ما في الفتح .

قلت : في أكثر هذه الأقوال بعد كما لا يخفى ، والظاهر عندي هو القول الثاني والله تعالى أعلم .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد ومسلم .

٢١ - بابُ ما جاء في طعامِ الواحدِ يَكْفِي الاثنَينِ

١٨٨٠ - حدثنا الأنصارِيُّ ، حدثنا معنٌ ، حدثنا مالكٌ ، حدثنا

قُتَيْبَةُ عن مالكٍ عن أبي الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ قال : قال رسولُ
الله صلى الله عليه وسلم : « طَعَامُ الاثنَينِ كافٍ الثلاثةِ ، وطَعَامُ الثلاثةِ كافٍ
الأربعةِ » .

وفي البابِ عن ابنِ عمرَ وجابرٍ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

ورَوَى جَابِرٌ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم « طَعَامُ الواحدِ يَكْفِي الاثنَينِ

(باب ما جاء في طعام الواحد يَكْفِي الاثنَينِ)

قوله (حدثنا الأنصارى) هو إسحاق بن موسى الأنصارى (طعام الاثنَينِ)
أى ما يشبعهما (كافى الثلاثة) أى يكفيهم على وجه القناعة ويقويهم على الطاعة ،
ويزيل الضعف عنهم لأنه يشبعهم ، والغرض منه أن الرجل ينبغي أن يقتنع بدون
البشع ويصرف الزائد إلى محتاج آخر (وطعام الثلاثة كافى الأربعة) قال
السيوطى : أى شبع الأقل قوت الأكثر ، وفيه الحث على مكارم الاخلاق
والتقنع بالكفاية .

قوله (وفى الباب عن ابن عمر وجابر) أما حديث ابن عمر فأخرجه الطبرانى
عنه مرفوعاً : كلوا جميعاً ولا تفرقوا فإن طعام الواحدة يَكْفِي الاثنَينِ الحديث
وأما حديث جابر فأخرجه الترمذى بعد هذا وأخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك والشيخان .

قوله (وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : طعام الواحد يَكْفِي الاثنَينِ
وطعام الاثنَينِ يَكْفِي الأربعة الخ) فى شرح السنة حكى إسحاق بن راهويه عن جرير قال :

(٣٥ - تحفة الأحرذى - ٥)

وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْاَرْبَعَةَ ، وَطَعَامُ الْاَرْبَعَةِ يَكْفِي السَّامِنَةَ . » .

حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا .

٢٢ - باب ما جاء في أكل الجراد

١٨٨١ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا سفيان عن أبي يعفور العبدي

تأويله سبع الواحد قوت الاثنين ، وسبع الاثنين قوت الاربعة قال عبد الله بن عروة : تفسير هذه ما قال عمر رضي الله عنه عام الرقادة : لقد هممت أن أنزل على أهل كل بيت مثل عددهم فإن الرجل لا يهلك على نصف بطنه . قال النووي . فيه الحث على المواساة في الطعام وأنه وإن كان قليلاً حصلت منه الكفاية المقصودة ووقعت فيه بركة تعم الحاضرين عليه انتهى . وقال الحافظ وعند الطبراني من حديث ابن عمر (يعني الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه) ما يرشد إلى العلة في ذلك فيؤخذ منه أن الكفاية تذشأ عن بركة الاجتماع ، وأن الجمع كلما كثرت ازدادت البركة انتهى .

قوله (عن أبي سفيان) اسمه طلحة بن نافع الواسطي الإسكافي ، نزل مكة صدوق من الرابعة .

(باب ما جاء في أكل الجراد)

بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف ، والواحد جرادة والذكر والأنثى سواء كالحمامة ، ويقال إنه مشتق من الجرد لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده . وخلقة الجرادة عجبية فيها عذرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن شهرزوري في قوله لها نخذا أبكر وساقا نعاماً وقادمتا نسر وجوؤن ضيغم جنتها أفاعى الرمل بطناً وأنعمت عليها جياد الخيل بالرأس والفم قيل : وفاته عين الفيل وعنق الثور وقرن الايل وذب الحية ، وهو صنفان طيار ووثاب ، ويبيض في الصخر فيتركه حتى ييبس وينتشر لا يمر بزرع إلا اجتاحه . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ : « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ غَزَوَاتٍ نَأَى كُلُّ الْجَرَادِ ». هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَعْفُورَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ : سِتَّ غَزَوَاتٍ . وَرَوَى سُفْيَانُ

اشتراط تذكيره ، واختلفوا في صفتها فقليل بقطع رأسه ، وقيل إن وقع في قدر أو نار حل . قال ابن وهب : أخذه ذكاته ، ووافق مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفقر إلى ذكاته لحديث ابن عمر : أحلت لنا ميتتان ودمان ، السمك والجراد والسكبد والطحال ، أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً ، وقال إن الموقوف أصح . ورجح البيهقي أيضاً الموقوف إلا أنه قال : إن له حكم الرفع ، كذا في الفتح . قوله (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة كما صرح به الترمذی بعد (عن أبي يعفور) بفتح التحتانية وسكون العين وضم الفاء وبالأراء اسمه وقدان بفتح الواو وسكون القاف العبدى الكوفى مشهور بكنيته وهو الأكبر ، ويقال اسمه واقد ثقة من الرابعة ، كذا في التقريب .

قوله (نأى كل الجراد) زاد البخارى في روايته « معه » ، قال الحافظ في الفتح : يحتمل أن يريد بالمعية مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثانى أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب : ويأكل معنا . وهذا إن صح يرد على الصميرى من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ، ثم وقفت على مستند الصميرى وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان : سئل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه ، والصواب مرسل . ولابن على في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بثقة ونقل النووى الإجماع على حل أكل الجراد ، لكن فصل ابن العربى في شرح الترمذى بين جراد الحجاز وجراد الأندلس ، فقال في جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض ، وهذا إن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه انتهى كلام الحافظ بلفظه .

قوله (هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ سِتَّ

التَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي يَعْفُورَ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ سَمِعَ غَزَوَاتٍ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو يَعْفُورَ اسْمُهُ وَقَدْ يُقَالُ وَقَدَّانُ أَيْضًا .

وَأَبُو يَعْفُورَ الْآخَرُ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ بْنِ نِسْطَاسَ .

١٨٨٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَالْمُوَمَّلُ قَالَا حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ عَنْ أَبِي يَعْفُورَ عَنْ ابْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجُرَادَ » . وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي يَعْفُورَ عَنْ ابْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجُرَادَ » .

غزوات ، وروى سفيان الثوري عن أبي يعفور هذا الحديث وقال سمع غزوات (ووقع في رواية شعبة عند البخاري عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى : سمع غزوات أو ستاً بالشك . قال الحافظ في الفتح : دلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة بالسبع ، ثم لما طرأ عليه الشك صار يجزم بالست لأنه المتيقن ، ويؤيد هذا الحمل أن سماع سفيان بن عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه ، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه سبعاً أو ستاً يشك شعبة انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر) أما حديث ابن عمر فقد تقدم تخريجه ، وأما حديث جابر فليُنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال في المنتقى رواه الجماعة إلا ابن ماجه وأبو يعفور الآخر اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس (بكسر النون وسكون السين المهملة كوفي ثقة من الخامسة كذا في التقريب . وأبو يعفور هذا هو الأصغر والأول الأكبر .

قوله (حدثنا أبو أحمد) هو الزبير (والموَمَّل) هو ابن إسماعيل (حدثنا سفيان) هو الثوري .

١٨٨٣ — حدثنا بذلك محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة بهذا .

٢٣ — باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها

١٨٨٤ — حدثنا هناد حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » .

قوله (غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوات نأكل الجراد) كذا في هذه الرواية من غير تقييد بالسب أو السبع ، وعند البخاري سبع غزوات أو ستاً بالشك .

(باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها)

بفتح الجيم وتشديد الهمزة من أبنية المباحة وهي الحيوان الذي يأكل العذرة من الجلة بفتح الجيم وهي البعرة . وقال في القاموس : الجلة مثلثة البعر أو البعرة انتهى ، وتجمع على جلالات على لفظ الواحدة وجوال كدابة ودواب ، يقال : جلّت الدابة الجلة وأجلتها فهي جالة وجلالة ، وسواء في الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها كالدجاج والأوز وغيرهما . وادعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة والمعروف التعميم . ثم قيل إن كان أكثر علفها النجاسة فهي جلالة ، وإن كان أكثر علفها الطاهر فليست جلالة . وجزم به النووي في تصحيح التذية . وقال في الروضة تبعاً للرافعي : الصحيح أنه لا اعتداد بالكثرة بل بالرائحة والنتن ، فإن تغير ريح مرقها أو لحها أو طعمها أو لونها فهي جلالة ، كذا في النيل .

قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان السكلاي (عن ابن أبي نجيح) قال في التقريب : عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم ثقة روى بالقدر وربما دلس من السادسة انتهى .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها) أي وعن شرب ألبانها . قال الخطابي : اختلف الناس في أكل لحوم الجلالة وألبانها فمكروا

وفي الباب عن عبد الله بن عباس .

هذا حديث حسن غريب . وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

١٨٨٥ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى عن المجنونة وعن لبن الجلالة وعن الشرب من في السقاء » قال محمد بن بشار

ذلك أصحاب الرأي والشافعي وأحمد بن حنبل وقالوا : لا يؤكل حتى تحبس أياماً وتلعف علفاً غيرهما فإذا طاب لحما فلا بأس بأكله ، وقد روى في حديث : أن البقر قلعف أربعين يوماً ثم يؤكل لحما . وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ثم يذبح . وقال إسحاق بن راهويه : لا بأس أن يؤكل لحما بعد أن يغسل غسلًا جيدًا . وكان الحسن البصري لا يرى بأساً بأكل لحوم الجلالة ، وكذا قال مالك بن أنس انتهى . وقال ابن رسلان في شرح السنن : وليس للحبس مدة مقدرة وعن بعضهم في الإبل والبقر أربعين يوماً ، وفي الغنم سبعة أيام ، وفي الدجاجة ثلاثة ، واختاره في المهذب والتحرير . ووقع في رواية لابي داود : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الإبل أن يركب عليها أو يشرب من ألبانها . وعلة النهي عن الركوب أن تعرق فتلوث ما عليها بعرقها ، وهذا ما لم تحبس ، فإذا حبست جاز ركوبها عند الجميع ، كذا في شرح السنن .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عباس) أخرجه الترمذي في هذا الباب .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم (وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا) قال الشوكاني : وقد اختلف في حديث ابن عمر عن أبي نجيح فقيل عنه عن مجاهد عن ابن عمر ، وقيل عن مجاهد مرسلًا ، وقيل عن مجاهد عن ابن عباس انتهى .

قوله (نهى عن المجنونة) بالجيم والمثناة المفتوحة التي تربط وتجعل غرضاً للرمى ، فإذا ماتت من ذلك لم يحل أكلها ، والجنوم للطير ونحوها بمنزلة البزوك للإبل ،

حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

عن هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو .

٢٤ - باب ما جاء في أكل الدجاج

١٨٨٦ - حدثنا زيد بن أوزم حدثنا أبو قنينة عن أبي العوام عن

فلو جئتم بنفسها فهي جائزة وبجئمة بكسر المثناة ، وتلك إذا صيدت على تلك الحالة
فندبحت جاز أكلها وإن رميت فانت لم يحز لأنها تصير موقوذة (عن ابن الجلالة)
قد اختلف في طهارة ابن الجلالة ، فالجمهور على الطهارة لأن النجاسة تستحيل في
باطنها فيطهر بالاستحالة كالدلم يستحيل في أعضاء الحيوانات لحماً ويصير لبناً . ويأتي
بقية الكلام في الجلالة في الباب الآتي (وعن الشرب من في السقاء) أى من فم
القربة وسيأتى الكلام في هذه المسألة في باب اختناث الاسقية من أبواب الاشربة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال في التلخيص : رواه أصحاب السنن وأحمد
وابن حبان والحاكم والبيهقي انتهى .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي
والحاكم والدارقطني والبيهقي عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم
الحمر الأهلية وعن الجلالة ، عن ركوبها وأكل لحومها .

(باب ما جاء في أكل الدجاج)

هو اسم جنس مثلك الدال ذكره المنذرى في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم
يحك النووى الضم والواحدة دجاجة مثلك أيضاً ، وقيل إن الضم فيه ضعيف .
قال الجوهري : دخلتها الهاء للوحدة مثل الحمامة . وأفاد إبراهيم الحربي في غريب
الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكور دون الإناث ، والواحد منها ديك ،
وبالفتح الإناث دون الذكور ، والواحدة دجاجة بالفتح أيضاً ، قال وسمى لإمراعه

قَتَادَةَ عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: « دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ دَجَاجَةً فَقَالَ: إِذْنُ فَكُلْ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُهُ ».

هذا حديثٌ حسنٌ . وقد رُوِيَ هذا الحديثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ زَهْدَمٍ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَهْدَمٍ . وَأَبُو الْعَوَّامِ هُوَ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ .

١٨٨٧ — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي

قِلَابَةَ عَنْ زَهْدَمٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ ». وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا .

فِي الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ مِنْ دَجٍ يَدَجُ إِذَا أَسْرَعَ انْتَهَى . وَفِي الْقَامُوسِ : الدَّجَاجَةُ مَعْرُوفٌ لِلذَّكَرِ وَالْإُنْثَى وَيُتْلَقُ انْتَهَى .

قوله (حدثنا زيد بن أوزم) هو الطائي (حدثنا أبو قتيدة) اسمه سلم بن قتيدة (عن أبي العوام) بفتح العين المهملة وشدة الواو اسمه عمران بن داود القطان البصري صدوق يهيم ورمى برأى الخوارج من السابعة كذا في التقريب (عن زهدم) يوزن جعفر هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة (الجرمي) بفتح الجيم أبو مسلم البصري ثقة من الثالثة .

قوله (وهو يأكل الدجاجة) أى لحما (فقال ادن) أمر من دنا يدنو دنواً ودناوة أى قرب (فكل فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله) فى الحديث دخول المرم على صديقه فى حال أكله واستدناؤه صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان قليلاً لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم ، وفيه إباحة لحم الدجاج وملأذ الأطعمة .

قوله (عن سفیان) هو الثورى (عن أيوب) هو السخيتيانى .

قوله (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاج) فيه جواز أكل الدجاج إنسية ووحشية وهو بالاتفاق إلا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع ، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهى ما تأكل الافذار ، وظاهر صنيع أبي موسى أنه

لم يبال بذلك . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً . وقال مالك والليث : لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره وإنما جاء النهى عنها للتقذر . وقد ورد النهى عن أكل الجلالة من طرق أمحها ما أخرجه الترمذى وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن المجثمة وعن لبن الجلالة وعن لشرب من في السماء ، وهو على شرط البخارى في رجاله إلا أن أيوب رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب ألبانها وأكلها وركوبها . ولابن أبي شيبة بسند حسن عن جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها . ولأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لحمها ، وسنده حسن . وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا تغير لحمها بأكل النجاسة ، وفي وجه إذا أكرت من ذلك . ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه ، وهو قضية صنيع أبي موسى . ومن حجبتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تتغذى إلا بالنجاسة ، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة ، فكذلك هذا .

وتعقب بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز لإطعامه الدابة لأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة وإنما تتغذى بالعلف بخلاف الجلالة ، وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة إلى أن النهى للتحريم ، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذى صححه أبو إسحاق الروزى والقفال وإمام الحرمين والبخارى والغزالي ، وألحقوا بلحمها ولبنها بيضها . وفي معنى الجلالة ما يتغذى بالنجس كالشاة ترضع من كابة . والمتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تعلق بالشيء الطاهر على الصحيح . وجاء عن الساف فيه توقيت ، فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم . وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعاف أربعين يوماً ، قاله الحافظ في الفتح .

لأعلم أن الترمذى أورد هذا الحديث مختصراً مقتصرأ على القدر المذكور وساقه

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وقد رَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ هذا الحديثَ عن القاسمِ التميميِّ
عن أبي قلابَةَ عن زَهْدَمِ الجَرَمِيِّ .

٢٥ - بابُ ما جاء في أكلِ الحُبَارَى

١٨٨٨ - حدثنا الفضلُ بنُ سَهْلٍ الأَعْرَجُ البَغْدَادِيُّ ، حدثنا إبراهيمُ

ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ عن إبراهيمَ بنِ مُعَمَّرِ بنِ سَفِينَةَ عن أبيهِ عن جدِّهِ

في الشَّامِلِ مطولاً إلى هذا أشار بقوله (وفي الحديث كلام أكثر من هذا) وقد
أخرجه البخاري مطولاً في باب اللحم الدجاج وغيره ومسلم في الإيمان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وقد روى أيوب
السختياني هذا الحديث عن القاسم التميمي) هو ابن عاصم التميمي ويقال السكيني
بضم الكاف وفتح اللام بعدها تحتانية ثم نون نسبة إلى كلين قرية من قرى العراق
مقبول من الرابعة .

(باب ما جاء في أكل الحبارى)

بضم الحاء وفتح الراء المهملتين مقصوراً ، قال في القاموس : الحبارى طائر
للتذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث ، وغلط الجوهرى إذ لو لم تكن له
لأنصرف والجمع حباريات انتهى . وفي حياة الحيون للدويري : الحبارى طائر كبير
الذئق رمادي اللون في منقاره بعض طول ومن شأنها أن تصيد ولا تصاد انتهى .
وفي الصراح حبارى بالضم شوات . قال في غيات اللغات : شوات بفتح وضم
أول وتاء فوقاني سرخاب أزبرهان وجهاً نكيري ودرتحفة السعادة وسروري بمعنى
جرزكه بعربي حبارى كويند وبعضى كويندكه فيل مرغ انتهى . وهو نوع من الطير
مذكرها ومؤنثها وواحدُها وجمعها سواء ، وإن شئت قلت في الجمع حباريات .
وفي المثل كل شيء يحب ولده حتى الحبارى ، وإنما خصوا الحبارى لأنه يضرب بها
المثل في الحق فهي على حماتها تحب ولدها وتعلمه الطيران انتهى .

قوله (حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي) البصري صدوق له مناكير

قال : « أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمَ حُبَارَى » .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وإبراهيم بن عمر بن سفينة روى عنه ابن أبي فديك ويقول بریه بن عمر بن سفينة .

٢٦ - باب ما جاء في أكل الشواء

١٨٨٩ - حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني ، حدثنا حجاج بن محمد

قيل لأنها من قبل الراوى عنه من العاشرة كذا في التقریب (عن إبراهيم بن عمر بن سفينة) لقبة بريه وهو تصغير إبراهيم مستور من السابعة (عن أبيه) أى عمر بن سفينة مولى أم سلمة صدوق من الثالثة (عن جده) أى سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عبداً لأم سلمة رضى الله عنها فأعتقه وشرطت عليه أن يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

قوله (أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حبارى) فيه دلالة على أن الحبارى حلال .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود . قال في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث لإسناده ضعيف ضعفه العقيلي وابن حبان (روى عنه ابن أبي فديك) بانفاء مصغراً هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الديلى مولا للمدنى أبو إسماعيل صدوق من صفار الثامنة (ويقول) أى ابن أبي فديك فى روايته (بريه) بضم الموحدة وفتح الراء بعدها تحتانية ساكنة وهاء وقد ، عرفت أنه تصغير إبراهيم . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : اسمه إبراهيم وبريه لقب غلب عليه . روى عن أبيه عن جده فى أكل الحبارى . وعنه ابن أبي فديك وغيره . قال البخارى : إسناده مجهول ، وقال الثقلى : لا يعرف إلا به انتهى .

(باب ما جاء فى أكل الشواء)

بكسر المعجمة والمد ، قال فى القاموس : شوى اللحم شيئاً فاشتوى واشوى . هو الشواء بالكسر والضم انتهى .

قال : قال ابن جرير أخبرني محمد بن يوسف أن عطاء بن يسار أخبره أن
 أم سلمة أخبرته : « أنها قرأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنباً
 مشوياً فأكل منه ثم قام إلى الصلاة وما توضأ » .
 وفي الباب عن عبد الله بن الحارث والمغيرة وأبي رافع .

قوله (حدثنا حجاج بن محمد) هو الصيصي الاور (أخبرني محمد بن يوسف)
 ابن عبد الله بن يزيد الكندي المدني الأعرج ثقة ثبت من الخامسة .
 قوله (إنها قرأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً فأكل منه)
 أى من الجنب المشوى .

فإن قلت : ما وجه الجمع بين هذا الحديث وبين حديث أنس : ما أكل النبي
 صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسموطة حتى اتى الله عز وجل ،
 أخرجه البخارى .

قلت : قال ابن بطال ما ملخصه : يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية
 أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق من كف شاة ، وحديث أم سلمة الذى أخرجه
 الترمذى بأن يقال : يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة بكاملها لأنه قد احتز
 من الكتف مرة ومن الجنب الأخرى وذلك لحم مسموط ، أو يقال إن أنما قال
 لا أعلم ولم يقطع به ، ومن علم حجة على من لم يعلم . ولتعقبه ابن المنير بأنه ليس
 فى حر الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسموطة بل إنما حزها لأن العرب كانت
 عاداتها غالباً أنها لا تنضج اللحم فاحتيج إلى الحز . قال الحافظ : ولا يلزم أيضاً من
 كونها مشوية واحتز من كتفها أو جنبها أن تكون مسموطة فإن شئ المسلوخ أكثر
 من شئ المسموط ، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسموطاً ،
 وهذا لا يرد على أنس فى نفي رواية الشاة المسموطة انتهى .

قوله (وفى الباب عن عبد الله بن الحارث والمغيرة وأبي رافع) أما حديث
 عبد الله بن الحارث فأخرجه أحمد ص ١٩٠ وأما حديث المغيرة فأخرجه أبو داود
 والترمذى وابن ماجه ، وأما حديث أبي رافع فأخرجه أحمد .

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

٢٧ - باب ما جاء في كراهية الأكل متكئاً

١٨٩٠ - حدثنا قتيبة ، حدثنا شريك عن علي بن الأقرع عن

أبي جحيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَمَا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَّكِئًا » .

قوله (هذا - يث حسن صحيح غريب) وأخرجه أحمد .

(باب ما جاء في كراهية الأكل متكئاً)

قوله (أما أنا فلا آكل متكئاً) سبب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بسند حسن قال : أهديت النبي صلى الله عليه وسلم شاة فجئى على ركبتيه يأكل ، فقال له أعرابي ما هذه الجلسة ؟ فقال : إن الله جللى عبداً كريماً ولم يجعلنى جباراً عنيداً . قال ابن بطال : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم تواضعاً لله . ثم ذكر من طريق أبيه عن الزهرى قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم ملك لم يأته قبلها فقال : إن ربك يخبرك بين أن تكون عبداً نبياً أو ملكاً نبياً قال : فنظر إلى جبريل كالمستشير له فأومأ إليه أن تواضع ، فقال : بل عبداً نبياً ، قال : فما أكل متكئاً انتهى . قال الخافظ : وهذا مرسل أو معضل ، وقد وصله الدسائى من طريق الزبيدى عن الزهرى عن محمد بن عبد الله بن عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ماروى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئاً قط . وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال : ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكئاً إلا مرة ثم نزع فقال اللهم إني عبدك ورسولك ، وهذا مرسل . ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو ، فقد أخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئاً فهناه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكئاً لم يأكل متكئاً بعد ذلك .

واختلف في صفة الاتسكاه ، فقليل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أى صفة كان ، وقيل أن يميل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض ، قال الخطابي : تحسب العامة أن المتسكاه هو الأكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذى تحته ، قال ومعنى الحديث إنى لا أقعد متسكئاً على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر ، من الطعام فإنى لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفراً . وفى حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم أكل تمرأ وهو مقع ، وفى رواية وهو محتضر ، والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن وأخرج ابن عدى بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل ، قال مالك : هو نوع من الاتسكاه . قال الحافظ : وفى هذا إشارة من مالك إلى كراهة كل ما يبد الأكل فيه متسكئاً ولا يختص بصفة بعينها . وجزم ابن الجوزى فى تفسير الاتسكاه بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك . وحكى ابن الأثير فى النهاية أن من فسر الاتسكاه بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر فى مجارى الطعام سهلاً ولا يسيغه هنيئاً وزرباً تأذى .

واختلف السلف فى حكم الأكل متسكئاً فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص بوية ، وتعبه البيهقي فقال قد يكره لغيره أيضاً لأنه من فعل المتعظمين ، وأصله مأخوذ من ملوك العجم ، قال فإن كان بالمرء مافع لا يتمكن معه من الأكل إلا متسكئاً لم يكن فى ذلك كراهة ، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار إلى حمل ذلك عنهم على الضرورة وفى الخل نظر . وقد أخرج بن أبى شيبه عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقاً وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى فالمستحب فى صفة الجلوس للأكل أن يكون جائئاً على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى ، واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل .

واختلف فى علة الكراهة ، وأقوى ما ورد فى ذلك ما أخرجه ابن أبى شيبه من طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يأكلوا اتسكاه مخافة أن تعظم بطونهم ، وإلى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الأخبار فهو المعتمد . ووجه الكراهة فيه ظاهر ، وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطيب كذا فى الفتح .

وفي الباب عن عليٍّ وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن العباس .
 هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث علي بن الأقر .
 وروى زكريّا بن أبي زائدة وسفيان بن سعيد وغير واحد عن
 علي بن الأقر هذا الحديث . وروى شعبة عن سفيان الثوري هذا الحديث
 عن علي بن الأقر .

٢٨ — باب ما جاء في حب النبي

صلى الله عليه وسلم الخلوة والعسل

١٨٩١ — حدثنا سلمة بن شبيب ومحمد بن غيلان وأحمد بن إبراهيم
 الدؤري قالوا حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

قوله (وفي الباب عن علي وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن العباس) أما حديث
 علي فلينظر من أخرجه . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود وابن ماجه
 وتقدم لفظه . وأما حديث عبد الله بن العباس فأخرجه النسائي كما في الفتح .
 قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود والنسائي
 وابن ماجه .

(باب ما جاء في حب النبي صلى الله عليه وسلم الخلوة والعسل)

الخلوة بالمد والقصر لغتان وهي عند الأصمعي بالقصر تكتب بالياء ، وعند الفراء
 بالمد تكتب بالالف . وقال الليث الأكثر على المد وهو كل حلوى يؤكل . وقال
 الخطابي : اسم الحلوى لا يقع إلا على ما دخلته الصنعة . وفي المخصص لابن سيده : هي
 ما عولج من الطعام بخلوة وقد تطلق على الفاكهة .

قوله (حدثنا سلمة بن شبيب) هو النيسابوري (حدثنا أبو أسامة) اسمه حماد
 ابن أسامة (عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس
 من الخامسة (عن أبيه) أي عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني
 ثقة فقيه مشهور من الثانية .

« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْخُلُوءَ وَالْعَسَلَ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ . وقد رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ . وفي الحديث كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا .

٢٩ — بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْتِنَارِ الْمَرْقَةِ

١٨٩٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَدَمِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ

قوله (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْخُلُوءَ وَالْعَسَلَ) قال النووي : المراد
بالخلوء هنا كل شيء حلوا ، وذكر العسل بعدما تنزيهاً على شرافته ومزبته وهو من
من باب ذكر الخاص بعد العام انتهى . قال ابن بطال : الحلوى والعسل من جملة
الطيبات المذكورة في قوله تعالى : « كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ » ، وفيه تقوية لقول من
قال المراد به المستلذ من المباحات ، ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى
والعسل من أنواع الماء كل اللذيذة . وقال الخطابي وتبعه ابن التين : لم يكن حبه
صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة التثني لها وشدة نزاع النفس إليها وإنما
كان ينال منها إذا أحضرت إليه نيلاً صالحاً فيعمل بذلك أنها تعجبه انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه البخاري في الطلاق والأطعمة
والأشربة والطب وترك الخيل ، وأخرجه مسلم في الطلاق ، وأبو داود في الأشربة
والنساء في الوليمة والطب ، وابن ماجه في الأطعمة (وفي الحديث كلام أكثر
من هذا) يعني أن هذا الحديث مطول ، واختصره الترمذي ، وأخرجه البخاري
مطولاً في الطلاق والخيل ومسلم في الطلاق .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْتِنَارِ الْمَرْقَةِ)

قال في القاموس : المرق بالتحريك هو من الطعام معروف والمرقة أخص
انتهى ، ويقال لها بالفارسية شوربا .

قوله (حدثنا مسلم بن إبراهيم) الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري ثقة مأمون

حدثنا محمد بن فضال حدثنا أبي عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا فَلْيُكْثِرْ
مَرَّقَتَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَحْمًا أَصَابَ مَرَّقَهُ وَهُوَ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ » .
وفي الباب عن أبي ذر .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن
فضال . ومحمد بن فضال هو المعبر ، وقد تكلم فيه سليمان بن حرب . وعلقمة
هو أخو بكر بن عبد الله المزني .

مكثر عمى بآخره من صغار الناسمة ، مات سنة اثنتين وعشرين وهو أكبر شيخ
لأبي داود (حدثنا محمد بن فضال) بفتح الفاء والمعجمة مع المد اللازدي أبو بحر البصري
ضعيف من السادسة (حدثنا أبي) أي فضال بن خالد الجهمي البصري مجهول (عن
علقمة بن عبد الله المزني) قال في التقريب : علقمة بن عبد الله بن سنان وقيل اسم
جده عمر والمزني البصري ثقة من الثالثة (عن أبيه) أي عبد الله بن سنان بن نبيشة
ابن سليمة المزني وقيل هو عبد الله بن عمرو بن هلال صحابي نزل البصرة وكان أحد
البيكاثين ، كذا في التقريب .

قوله (إذا اشترى أحدكم لحماً) ليطبخه والمراد حصوله بشراء أو غيره ، فذكر
الشراء غالباً (فليكثر) من الإكثار (فإن لم يجد) أي أحدكم (وهو أحد اللحمين)
لأن دسم اللحم يتحلل فيه فيقوم مقام اللحم في التغذي والنفع .
قوله (وفي الباب عن أبي ذر) أخرجه الترمذي بعد هذا .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه الحاكم والبيهقي وهو حديث ضعيف
(ومحمد بن فضال هو المعبر وقد تكلم فيه سليمان بن حرب) قال الحافظ في تهذيب
التهذيب في ترجمته : قال البخاري : سمعت سليمان بن حرب يضعفه ويقول كان
يبيع الشراب ، قال ابن معين : ضعيف الحديث ليس بشيء ، وقال ابن الجنيدي :
قلت لابن معين محمد بن فضال كان يعبر الرؤيا قال : نعم وحديثه مثل تعبيره ،
(٣٦ — تحفة الأحوزي — ٥)

١٨٩٣ — حدثنا الحسين بن علي بن الأسود البغدادي حدثنا عمرو
ابن محمد العنقزي حدثنا إسرائيل عن صالح بن رستم أبي عامر الخزاز
عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحْقِرَنَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ ،

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال النسائي : ضعيف الحديث ، وقال مرة :
ليس بثقة انتهى (وعلامة هو أخو بكر بن عبد الله المزني) كذا قال الترمذي وكذا
قال غير واحد من أئمة الحديث . قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته : وقال
ابن حبان في الثقات : علامة بن عبد الله بن عمرو بن هلال المزني أخو بكر بن عبد
الله المزني ، روى عنه أهل البصرة ، مات سنة مائة في خلافة عمر بن عبد العزيز ،
وكذا قال البخاري في التاريخ الكبير وأبو حاتم وأبو عبد الله بن مندة وأبو عمر
ابن عبد البر وغيرهم إنه أخو بكر بن عبد الله بن عمرو المزني ، وكذا قال ابن عساكر
في الأطراف وتبعه المؤلف ، وترددها لما رواه الآجري عن أبي داود من أنه
قيل لأبي داود : علامة بن عبد الله هو أخو بكر بن عبد الله ؟ قال : لا ، انتهى .

قوله (حدثنا الحسين بن علي بن الأسود البغدادي) العجلي أبو عبد الله الكوفي
صدوق يخطئ كثير لم يثبت أن أبا داود روى عنه من الحادية عشرة (حدثنا عمرو
ابن محمد العنقزي) بفتح العين المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبالزاي أبو سعيد
الكوفي ثقة من التاسعة . ووقع في النسخة الاحمدية : عمرو بن محمد بن العنقزي
بزيادة لفظ ابن بين محمد والعنقزي وهو غلط (حدثنا إسرائيل) هو ابن يونس (عن
صالح بن رستم أبي عامر الخزاز) بهجمات المزني مولا هم البصري ، صدوق كثير
الخطأ من السادسة .

قوله (لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف) قال الطيبي : المعروف اسم جامع
لكل ما عرف من طاعة الله تعالى والإحسان إلى الناس وهو من الصفات الغالبة
أي أمر معروف بين الناس إذا رأوه لم ينكروه ، ومن المعروف النصفة وحسن

وإن لم يجد فليأق أخاه بوجه طليق، وإذا اشتريت لحماً أو طبخت قدراً فأكثر مرقته واغرف لجارك منه .

هذا حديث حسن صحيح . وقد رواه شعبه عن أبي عمران الجوني .
هذا حديث حسن .

٣٠ - باب ما جاء في فضل الثريد

١٨٩٤ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن

عمر بن مرة عن مرة الهمداني عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت

الصعبة مع الأهل وغيرهم وتاق الناس بوجهه طلق (وإن لم يجد) أى أحدكم شيئاً من المعروف (فليأق أخاه بوجه طليق) ضد العبوس وهو الذى فيه البشاشة والسرور ، فإنه يصل إلى قلبه سرور ، ولا شك أن إيصال السرور إلى قلب مسلم حسنة (وإذا اشتريت لحماً أو طبخت قدراً) الظاهر أن أو للشك ، ويحتمل أن تكون للتبويب ، والمعنى إذا طبخت لحماً أو طبخت قدراً من غير اللحم كالسلق وغيره (واغرف لجارك منه) أى أعط غرفة منه لجارك . قال فى القاموس : غرف الماء يغرفه ، ويغرفه : أخذه بيده كاغترفه ، والغرفة للمرة انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ فى الفتح : أخرجه النسائي الترمذى وصححه وكذلك ابن حبان .

(باب ما جاء فى فضل الثريد)

بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو أن يبرد الخبز بمرق اللحم ، وقد يكون معه اللحم ، ومن أمثاله : الثريد أحد اللحامين ، وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم التضييج إذا ثرد بمرقته .

قوله (كمل) بتشليم الميم ، قال فى القاموس : كمل كنصر وكرم وعلم كالا وكولا انتهى أى صار كاملاً أو بلغ مبلغ الكمال (من الرجال كثير) أى كثيرون

عِمْرَانَ وَآسِيَةَ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الْغُرَيْدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ . »

من أفراد هذا الجنس حتى صاروا رسلا وأنبياء وخلفاء وعلماء وأولياء (ولم يكمل من النساء إلا مريم بذت عمران وآسية امرأة فرعون) والتقدير إلا قليل منهم ، ولما كان ذلك القليل محصوراً فيهما باعتبار الأمم السابقة نص عليهما بخلاف السكمل من الرجال فإنه يبعد تعدادهم واستقصاؤهم بطريق الانحصار ، سواء أريد بالسكمل الأنبياء أو الأولياء . قال الحافظ في الفتح : استدل بهذا الحصر على أنهما نبيتان لأن أكمل الإنسان الأنبياء ثم الأولياء والصديقون والشهداء ، فلو كانتا غير نبيتين للزم أن لا يكون في النساء ولية ولا صديقة ولا شهيدة ، والواقع أن هذه الصفات في كثير منهم موجودة ، فكأنه قال ولم يذبا من النساء إلا فلانة وفلانة ، ولو قال : لم تثبت صفة الصديقية أو الولاية أو الشهادة إلا لفلانة وفلانة لم يصح لوجود ذلك في غيرهن إلا أن يكون المراد في الحديث كمال غير الأنبياء فلا يتم الدليل على ذلك لاجل ذلك انتهى .

وقال الكرماني : لا يلزم من لفظ السكال ثبوت نبوتها لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في باب ، فالمراد ببلوغهما إليه في جميع الفضائل التي للنساء . قال : وقد نقل الإجماع على عدم نبوة النساء كذا قال . وقد نقل عن الأشعري : من النساء من نبيء وهن ست : حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم ، والضابط عنده أن من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر ونهى أو بإعلام مما سيأتي فهو نبي ، وقد ثبت مجيء الملك لهؤلاء بأمور شتى من ذلك من عند الله عز وجل ، ووقع التصريح بالإيحاء لبعضهن في القرآن . وذكر ابن حزم في الملل والنحل أن هذه المسألة لم يحدث التنزع فيها إلا في عصره بقرطبة وحكى عنهم أقوالاً ثالثها الوقف قال : وحجة المانعين قوله تعالى : وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ، قال : وهذا لا حجة فيه فإن أحداً لم يدع فيهن الرسالة وإنما ، الكلام في النبوة فقط ، قال : وأصرح ما ورد في ذلك قصة مريم ، وفي قصة أم موسى ، ما يدل على ثبوت ذلك لها من مبادرتها باللقاء ولدها في البحر بمجرد الوحي إليها بذلك ، قال : وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها أولئك الذين أنعم الله عليهم من

وفي الباب عن عائشة وأنس .

هذا حديث حسن صحيح .

٣١ - باب ما جاء انه شوا اللحم نهشاً

١٨٩٥ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا سفيان بن عيينة عن

عبد الكريم أبي أمية عن عبد الله بن الحارث قال : « زوّجني أبي فدعا

النبين ، فدخات في عومره والله تعالى أعلم . وقال القرطبي : الصحيح أن مريم نبيه لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك ، وأما آسية فلم يرد ما يدل على نبوتها . كذا في الفتح (وفضل عائشة على النساء) أي على جنسهن من نساء الدنيا جميعهن ، أو على نساء الجنة أو على نساء زمانها . أو على نساء هذه الأمة (كفضل الثريد على سائر الطعام) قال الحافظ : ليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضي الله تعالى عنها على غيرها لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لما فيه من تيسير المؤنة وسهولة الإساءة ، وكان أجل أطعمتهم يومئذ ، وكل هذه الخصال لا تستلزم ثبوت الأفضلية له من كل جهة ، فقد يكون مفضولاً بالنسبة لغيره من جهات أخرى ، ويأتي بقية الكلام في هذا في فضل عائشة من أبواب المناقب .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه النسائي في عشرة النساء . وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في المناقب .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري في كتاب الأنبياء وفي فضل عائشة وفي الاطعمة ، وأخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في المناقب وفي عشرة النساء ، وابن ماجة في الاطعمة .

(باب ما جاء انه شوا اللحم نهشاً)

قوله (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي أبو محمد المدني أمير البصرة له رواية ولأبيه وجده صحبة قال ابن عبد البر : أجمعوا على توثيقه ، كذا في التقریب .

أُنَاسًا فِيهِمْ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْسًا (انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْسًا) فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ » .
 وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة .

قوله (انهسوا اللحم نهساً) بالسين المهملة ، وفي بعض النسخ : انهشوا اللحم نهشاً ، بالشين المعجمة . قال في القاموس : نهس اللحم كنعس وسمع أخذه بمقدم أسنانه وتنفه ، وقال في باب الشين المعجمة : نهشه كنعسه ونسعه وعضه وأخذه بأضراسه ، وبالسين أخذه بأطراف الأسنان انتهى . وقال الحافظ في الفتح : النهش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة وهما بمعنى عند الأصمعي ، وبه جزم الجوهري وهو القبض على اللحم بالفم وإزالته عن العظم أو غيره ، وقيل بالمعجمة هذا وبالمهملة تناوله بمقدم الفم ، وقيل النهس بالمهملة القبض على اللحم ونثره عند الأكل انتهى (فإنه) أى النهس (أهناً) من الهنىء وهو اللذيذ الموافق للغرض (وأمرأ) من الاستمرار وهو ذهاب كظلة الطعام وثقله ، ويقال هنا الطعام ومرأ إذا كان سائناً أو جارياً في الحلق من غير تعب . قال الحافظ في الفتح : قال شيخنا يرمى الحافظ العراقي : الأمر فيه محمول على الإرشاد فإنه علله بكونه أهناً وأمرأ أى أشد هنأ ومراءة ، ويقال هنىء صار هنيئاً ، ومرىء صار مريئاً ، وهو أن لا يشغل على المعدة وينهضم عنها . قال : ولم يثبت النهى عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحز من السكين فيختاب باختلاف اللحم كما إذا عسر نهشه بالسنان قطع بالسكين ، وكذا إذا لم تحضر السكين ، وكذا يختلف بحسب العجلة والتأني انتهى .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة) أما حديث عائشة فأخرجه أبو داود والبيهقي في شعب الإيمان عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنع الأعاجم وأنهسره فإنه أهناً وأمرأ ، قال أبو داود : وليس هو بالقوى . وقال المنذرى : في إسنادة أبو معشر السدي المدني واسمه نجيج وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جداً ويضحك إذا ذكره غيره ، وتكلم فيه غير واحد من الأئمة . وقال أبو عبد الرحمن

هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم . وقد تكلم بعض أهل العلم في عبد الكريم الملقب من قبل حفظه منهم أيوب السخيتي .

٣٣ - باب ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرخصة في قطع اللحم بالسكين

١٨٩٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم احتز من كنف شاة فأكل منها ثم مضى إلى الصلاة ولم يتوضأ» .

الذساقى : أبو معشر له أحاديث من مناكير منها هذا ، ومنها عن أبي هريرة : ما بين المشرق والمغرب قبله . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الرمذى في الباب الآتى بعد باب .

قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم) وأخرجه أحمد والحاكم .

(باب ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرخصة في قطع اللحم بالسكين) وفيه لغة أخرى وهى السكينة والأول أشهر ، قال الجوهري : السكين يذكر ويؤنث والغالب عايه التذكير انتهى ، ويقال له بالفارسية كارد .

قوله (عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري) المذنى ، وهو أخو عبد الملك ابن مروان من الرضاعة ثقة من الثالثة (عن أبيه) أى عمرو بن أمية بن خويلد ابن عبد الله الضمري صحابى مشهور ، أول مشاهدته ببر معونة ، مات فى خلافة معاوية .

قوله (احتز) أى قطع بالسكين ، قال فى النهاية : هو افتعل من الحز القطع ومنه الحزة وهى القطعة من اللحم وغيره ، وقيل الحز القطع فى الشئ من غير

هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن المغيرة بن شعبه .

٣٣ - باب ما جاء أى اللحم

كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٨٩٧ - حدثنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا محمد بن الفضيل عن

إبانه ، يقال حززت العود احزه حزاً انتهى (من كتف شاة) قال فى القاموس : الكتف كفرح ومثل وجبل انتهى (ثم مضى إلى الصلاة ولم يتوضأ) وفى رواية البخارى فى الاطعمة : فدعى إلى الصلاة فألقاها . والسكين التى يحتز بها ثم قام فصلى ولم يتوضأ . قال العيني فى العمدة : فيه جواز قطع اللحم بالسكين للأكل حسن ، ولا يكره أيضاً قطع الخبز بالسكين لاذلم يأت نهى صريح عن قطع الخبز وغيره بالسكين . فإن قلت : روى الطبرانى عن ابن عباس وأم سلمة رضى الله تعالى عنهم : لا تقطعوا الخبز بالسكين كما تقطعه الأعاجم وإذا أراد أحدكم أن يأكل اللحم فلا يقطعه بالسكين ولكن ليأخذه بيده فلينهسه فيه فإنه أهنا وأمرأ ، وروى أبو داود من رواية أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم فانهسوه فإنه أهنا وأمرأ . قلت : فى سند حديث الطبرانى عباد بن كثير الثقفى وهو ضعيف ، وحديث أبى داود قال النسائى : أبو معشر له أحاديث مناكير منها هذا ، وقال ابن عدى : لا يتابع عليه هو ضعيف ، انتهى كلام العيني بلفظه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى فى الطهارة والصلاة .
والجهاد والاطعمة وأخرجه النسائى فى الوليمة وابن ماجه فى الطهارة .

قوله (وفى الباب عن المغيرة بن شعبه) قال الحافظ فى الفتح : أخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه : بت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحز لى من جنب حتى أذن بلال فطرح السكين وقال ماله تربت يده .

(باب ما جاء أى اللحم كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قوله (حدثنا واصل بن عبد الأعلى) الأسد الكوفى (حدثنا محمد بن الفضيل)

أَبِي حَيَّانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَحْمٍ فَذَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ ، فَتَنَسَّ مِنْهَا » .

وفي الباب عن ابنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ .

هو الضبي الكوفي (عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي ، قيل اسمه هرم ، وقيل عمرو ، وقيل عبد الله ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل جرير ، ثقة من الثالثة .

قوله (فذفع إليه الذراع) قال في القاموس : الذراع بالسكر من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى والساعد وقد يذكر فيهما والجمع أذرع وذرعان بالضم ، ومن يدى البقر والغنم فوق الكراع ، ومن يد البعير فوق الوظيف ، وكذلك من الخيل والبغال والحمير انتهى (وكان) أى الذراع (يعجبه) أى يروقه وهو يستحسنه ويحبه . قال النووي : محبة صلى الله عليه وسلم للذراع لضجها وسرعة استمرارها ، مع زياده لذتها وحلاوة مذاقها ، وبعدها عن مواضع الأذى (فتنس منها) أى من الذراع ، قيل استحب النمس للتواضع وعدم التكبر ، ولأنه أهنا وأمرأكا مر في حديث صفوان بن أمية .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن جعفر وأبي عبيدة) أما حديث ابن مسعود فأخرجه أبو داود والنسائي عنه قال : كان أحب العراق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عراق الشاة . قال في القاموس : العراق وكغراب العظم أكل لحمه جمعه كككتاب وغراب نادر ، أو العرق العظم بلحمه فإذا أكل لحمه فعراق أو كلاهما لكليهما انتهى . وأما حديث عائشة فأخرجه الترمذي بعد هذا . وأما حديث عبد الله بن جعفر فأخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والقوم يلقون لرسول الله صلى الله عليه وسلم اللحم يقول : أطيب اللحم لحم الظهر . وأما حديث أبي عبيدة فلينظر من أخرجه .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وأبو حَيَّانَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ . وأبو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ اسْمُهُ هَرَمٌ .

١٨٩٨ — حدثنا الحسنُ بنُ محمدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ ، حدثنا يحيى بنُ عبادٍ أبو عبادٍ ، حدثنا فليحُ بنُ سليمانَ عن عبد الوهاب بن يحيى من ولدِ عبادِ ابنِ عبدِ الله بنِ الزُّبَيْرِ عن عبدِ الله بنِ الزُّبَيْرِ عن عائشةَ قالت : « ما كان الذَّرَاعُ أَحَبَّ لِلْحَمِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَكِنْ كَانَ لَا يَجِدُ اللَّحْمَ إِلَّا غَبًا . فَكَانَ يُعَجِّلُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَعْجَلُهَا نُضْجًا » .

هذا حديثٌ حسنٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه ابن ماجه .

قوله (حدثنا يحيى بن عباد أبو عباد) الضبعى البصرى نزيل بغداد ، صدوق من التاسعة (حدثنا فليح بن سليمان) هو المدنى (عن عبد الوهاب بن يحيى من ولد عباد الخ) قال فى التقريب : عبد الوهاب بن يحيى بن عباد بن عبد الله ابن الزبير مقبول من الخامسة .

قوله (ولكن كان لا يجد اللحم إلا غبا) بكسر الغين المعجمة وشدة الموحدة قال فى المجموع : لا يأكلون اللحم إلا غبا أى لا يديمون على أكله وهو فى أورد الإبل أن تشرب يوماً وتدعه يوماً ، وفى غيره أن تفعل الشيء يوماً وتدعه أياماً انتهى . (فكان يعجل) بصيغة المجهول من التعجيل أى فكان يعجل فى تقديم الذراع وإحضاره إليه (إليه) صلى الله عليه وسلم (لأنه) أى لأن لحم الذراع (أعجلها) أى أعجل اللحوم (نضجاً) قال فى القاموس : نضج التمر واللحم كسمع نضجاً ونضجاً أدرك انتهى . قيل كون الذراع أعجل اللحوم نضجاً أحد وجوه الإعجاب فلا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث أبى هريرة المتقدم .

٣٤ - باب ما جاء في الخلّ

١٨٩٩ - حدثنا الحسن بن عرفة ، حدثنا مبارك بن سعيد أخو

سفيان بن سعيد عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ » .

١٩٠٠ - حدثنا عبدة بن عبد الله الخزاز البصري حدثنا معاوية

ابن هشام عن سفيان عن محارب بن دثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ » .

(باب ما جاء في الخل)

قوله حدثنا الحسن بن عروة هو العبدى البغدادي (حدثنا مبارك بن سعيد أخو سفيان الخ) قال في التقريب : مبارك بن سعيد بن مسروق الثوري الأعشى أبو عبد الرحمن الكوفي نزيل بغداد صدوق من الثامنة انتهى . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى عن أبيه وأخويه سفيان وعمر وغيرهم ، وعنه الحسن ابن عرفة وغيره .

قوله (نعم الإدام الخل) قال النووي : الإدام بكسر الهمزة ما يؤتد به يقال أدم الخبز يأدمه بكسر الدال ، وجمع الإدام أدم بضم الهمزة والدال كإهاب وأهب وكتاب وكتب والإدم بالضم ما يؤكل مع الخبز أى شئ كان انتهى . قال الخطابي : معنى الحديث مدح الافتصار في المأكل ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة كأن يقول : اقتصروا بالخل وما كان في معناه مما تخف مؤنته ولا يمز وجوده ، ولا تتأنفوا في الشهوات فإنها مفسدة للدين مستمة للبدن . وذكر النووي كلام الخطابي هذا ثم قال : والصواب الذي ينبغي أن يحزم به أنه مدح للاخل نفسه ، وأما الافتصار في المطعم وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر انتهى .

قوله (حدثنا عبدة بن عبد الله الخزاز) الصنف أبو سهل البصري كوفي الأصل ثقة من الحادية عشرة (حدثنا معاوية بن هشام) لقصار أبو الحسن الكوفي

وفي الباب عن عائشة وأم هانئ وهذا أصح من حديث مبارك بن سعيد .

١٩٠١ — حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادى ، حدثنا يحيى

ابن حسان أخبرنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْخُلُّ » .

١٩٠٢ — حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن ، حدثنا يحيى بن حسان

عن سليمان بن بلال بهذا الإسناد نحوه إلا أنه قال : « نِعَمَ الْإِدَامُ
أَوِ الْأُذْمُ الْخُلُّ » .

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه لا يعرف من حديث

هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال .

مولى بنى أسد صدوق له أوهام من صغار التاسعة (عن محارب بن دثار) قال في
التقريب : محارب بضم أوله وكسر الراء بن دثار بكسر المهملة وتخفيف المثناة
السدوسى الكوفى القاضى ثقة لإمام زاهد من الرابعة .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأم هانئ) أخرجهما الترمذى بعد هذا .

قوله (وهذا أصح الخ) والحديث أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائى
وابن ماجه .

قوله (حدثنا يحيى بن حسان) هو التميمى (أخبرنا سليمان بن بلال)
هو التميمى .

قوله (نعم الإدام الخ) فيه فضيلة الخل . وأنه يسمى أداماً ، وأنه أدم
فاضل جيد .

قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن) هو الدارمى .

١٩٠٣ - حدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي حمزة الثمالي عن السَّعْبِيِّ عن أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَتْ : « دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا ، إِلَّا كِسْرٌ يَابِسَةٌ وَخَلٌّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَرِّبِيهِ ، فَمَا أَقْفَرَ بَيْتٌ مِنْ أَدَمٍ فِيهِ خَلٌّ » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب الخ) وأخرجه مسلم .
قوله (حدثنا أبو كريب) اسمه محمد بن العلام (حدثنا أبو بكر بن عيَّاش) هو الاسدي الكوفي (عن أبي حمزة) الثمالي بضم المثناة اسمه ثابت بن أبي صفية كوفي ضعيف رافضى من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر .
قوله (هل عندكم شيء ؟) أى مما يؤكل (فقلت لا) أى لا شيء عندنا (إلا كسر) بكسر الكاف وفتح السين المهملة جمع كسرة وهى القطعة من الشيء المكسور والمراد هنا كسر الخبز ، وفى المشكاة إلا خبز يابس (يابسة) صفة (وخل) عطف على كسر ، قيل المستثنى منه محذوف والمستثنى بدل منه ، ونظيره فى الصحاح قول عائشة إلا شيء بعثت به أم عطية . قال المالكي فيه : شاهد على إبدال ما بعد إلا من محذوف ، لأن الأصل لا شيء عندنا إلا شيء بعثت به أم عطية (قريبه) أى أحضرى ما عندك (فما أقفر) بالقاف قبل الفاء (بيت من آدم) متعلق بأقفر .
وقوله (فيه خل) صفة بيت . قال الجزرى فى النهاية : أى ما خلا من الإدام ولا عدم أهله الآدم . والقفار الطعام بلا آدم ، وأقفر الرجل إذا أكل الخبز وحده من القفر والقفار وهى الأرض الخالية التى لا ماء بها انتهى .

فإن قلت : لفظ بيت موصوف وفيه خل صفته ووقع بينهما الفصل بقوله د من آدم ، وهو أجنبي عنهما ، والفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي لا يجوز . قلت : قال القارى فى المراقبة : يمكن أن يقال إنه حال على تقدير الموصوف ، أى بيت من البيوت ، كذا قاله الطيبي : وفى شرح المفتاح للسيد فى بحث الفصاحة

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ
أُمِّ هَانِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأُمُّ هَانِيٍّ مَاتَتْ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
بِزَمَانٍ .

٣٥ - بابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْبَطِيخِ بِالرُّطْبِ

١٩٠٤ - حدثنا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ ، حدثنا سُعَاوِيَةُ بْنُ
هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْكُلُ الْبَطِيخَ بِالرُّطْبِ » .

أنه يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ، وأن يحىء الحال عن التكرار العامة بالنفي
ولا يحتاج إلى تقدير الصفة . وقال ابن حجر : هو صفة بيت ولم يفصل بينهما
بأجنبي من كل وجه لأن أفقر عامل في بيت وصفته وفيما فصل بينهما انتهى .
قولا (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الطبراني في الكبير وأبو نعيم
في الحلية .

(باب ماجاء في أكل البطيخ بالرطب)

البطيخ بكسر الموحدة وتشديد الطاء المهملة المكسورة بالفارسية خربزه وبالهندية
خربوزه ، والرطب بضم الراء وفتح الطاء نضيج البسر .

قوله (كان يأكل البطيخ بالرطب) زاد أبو داود في روايته : يقول نكسر
حر هذا ببرد هذا وبرد هذا بحر هذا . قال الحافظ في الفتح : وقع في رواية الطبراني
كيفية أكله لها فأخرج في الأوسط وهو في الطب لأبي نعيم من حديث
أنس كان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره فيأكل الرطب بالبطيخ ، وكان
أحب الفاكهة إليه ، وسنده ضعيف . وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن
أنس : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخربز وهو بكسر
الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الأصفر ،

وفي الباب عن أنس .

هذا حديث حسن غريب . وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ . وَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ عَنْ عَائِشَةَ هَذَا الْحَدِيثَ .

٣٦ - باب ما جاء في أكل القثاء بالرطب

١٩٠٥ - حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ، حدثنا إبراهيم بن

وفي هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر ، واعتل بأن في الأصفر حرارة كما في الرطب ، وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفى حرارة الآخر ، والجواب عن ذلك بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه لحلاوته طرف حرارة انتهى : وقيل أراد قبل أن ينضج البطيخ ويصير حلواً فإنه بعد نضجه حار وقبله بارد انتهى . قال الخطابي : فيه إثبات العطب والعلاج ومقابلة الشيء الضار بالشيء المضاد له في طبعه على مذهب الطب والعلاج .

قوله (وفي الباب عن أنس) تقدم تخريجه في كلام الحافظ .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي في السنن الكبرى . قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : جاء في البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد (وقد روى يزيد بن رومان) المدني . وولي آل الزبير ، ثقة من الخامسة ، وروايته عن أبي هريرة مرسل ، كذا في التقريب .

(باب ما جاء في أكل القثاء بالرطب)

قال في المصباح : القثاء بكسر القاف وتشديد الثاء المثلثة ويجوز ضم القاف وهو اسم جنس لما يقوله الناس الخيار ، وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار وهو مطابق لقول النخعي : لو حاف لا يأكل الفاكهة حث بالقثاء والخيار ، وهو يقتضي أن يكون نوعاً غيره ف تفسير القثاء بالخيار تسامح انتهى .

سَعْدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ، لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ .

قوله (حدثنا إبراهيم بن سعد) هو الزهري أبو إسحاق المدني (عن أبيه) أى سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عن عبد الله بن جعفر) بن أبي طالب الهاشمي (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ) وقع في رواية الطبراني صفة أكله لها ، فأخرج في الأوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال : رأيت في يمين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة ، وفي سننه ضعف ، كذا في الفتح قال النووي : فيه جواز أكلهما معاً والتوسع في الأطعمة ، ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا ، وما نقل عن بعض السلف من خلاف هذا فمحمول على كراهة اعتياد التوسع والترفع والإكثار منه لغير مصلحة دينية انتهى .

وقال القرطبي : يؤخذ من هذا الحديث جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه الآليق بها على قاعدة الطب لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فإذا أكل معاً اعتدلاً ، وهذا أصل كبير في المركبات من الأدوية ، ومن فوائد أكل هذا المركب المعتدل تعديل المزاج وتسمين البدن كما أخرجه ابن ماجه من حديث عائشة أنها قالت : أرادت أمي أن تهينني للسمن لندخلني على النبي صلى الله عليه وسلم ، فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء ، فسمنت كأحسن السمن انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه وأبو يعلى .

٣٧ - باب ما جاء في شرب أبوال إبل

١٩٠٦ - حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني ، حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا حميد وثابت وقناة عن أنس : « أن ناساً من عريضة قدموا المدينة فاجتووها ، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل الصدقة وقال اشربوا من ألبانها وأبوالها » .

هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ثابت . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس ، رواه أبو قلابة عن أنس ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قناة عن أنس .

٣٨ - باب الوضوء قبل الطعام وبعده

١٩٠٧ - حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الله بن نمير ، حدثنا قيس بن الربيع ، وحدثنا قتيبة ، حدثنا عبد الكريم الجرجاني عن قيس ابن الربيع ، المعنى واحد عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان قال : « قرأت

(باب ما جاء في شرب أبوال إبل)

قوله (أن ناساً من عريضة الخ) تقدم هذا الحديث في باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه بإسناده ومتمه وتقدم هناك شرحه .

(باب الوضوء قبل الطعام وبعده)

قوله (حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخي (حدثنا عبد الله بن نمير) هو المهداني أبو هشام الكوفي (حدثنا قيس بن الربيع) هو الأسدي أبو محمد الكوفي (حدثنا عبد الكريم) بن محمد الجرجاني القاضي مقبول من التاسعة مات قديماً في حدود الثمانين ومائة كذا في التقريب (عن أبي هاشم) الرمانى الواسطى اسمه يحيى

فِي التَّوْرَةِ أَنَّ بَرَكََةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ بَعْدَهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَرَكََةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ .

ابن دينار ، وقيل ابن الأسود ، وقيل ابن نافع ثقة من السادسة (عن زاذان) هو أبو عمر السكندی البزار (عن سلمان) أى الفارسی رضى الله تعالى عنه .

قوله (قرأت في التوراة) أى قبل الإسلام (أن بركة الطعام) بفتح أن ويجوز كسرهما (الوضوء) أى غسل اليدين والفم من الزهومة لإطلاقاً للسكل على الجزء مجازاً أو بناء على المعنى اللغوى والعرفى (بعده) أى بعد أكل الطعام (فذكرت ذلك) المقروء انذكور (وأخبرته بما قرأت في التوراة) هو عطف تفسيرى ، ويمكن أن يكون المراد بقوله فذكرت أى سألت هل بركة الطعام الوضوء بعده والحال أنى أخبرته بما قرأته في التوراة من الاختصار على تقييد الوضوء بما بعده (بركة الطعام الوضوء قبله) تكريماً له (والوضوء بعده) لإزالة لما لصق . قال القارى : وهذا يحتمل منه صلى الله عليه وسلم أن يكون لإشارة إلى تحريف ما في التوراة ، وأن يكون إيماء إلى أن شريعته زادت الوضوء قبله أيضاً استقبالا للنعمة بالطهارة المشعرة للعظيم على ماورد : بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ، وبهذا يندفع ما قاله الطبى من أن الجواب من أسلوب الحكيم . قيل : والحكمة في الوضوء أولاً أيضاً أن الأكل بعد غسل اليدين يكون أهناً وأمرأ ولأن اليد لا تخلو عن التلوث في تعاطى الأعمال ، فغسلها أقرب إلى النظافة والنزاهة ، ولأن الأكل يقصد به الاستعانة على العبادة فهو جدير بأن يجرى بجرى الطهارة من الصلاة فيبدأ بغسل اليدين ، والمراد من الوضوء الثانى غسل اليدين والفم من الدسومات . قال صلى الله عليه وسلم : من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلوّن إلا نفسه ، أخرجه الترمذى ، قيل ومعنى بركة الطعام من الوضوء قبله النمو والزيادة فيه نفسه ، وبعده النمو والزيادة في فوائدها وآثارها بأن يكون سبباً لسكون النفس وقرارها وسبباً للطاعات وتقوية للعبادات ، وجعله نفس البركة للبالغة وإلا فالمراد أنها تنشأ عنه انتهى .

وفي الباب عن أنس وأبي هريرة . لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث
قيس بن الربيع ، وقيس يضعف في الحديث وأبو هاشم الرماني اسمه
يحيى بن دينار .

٣٩ - باب في ترك الوضوء قبل الطعام

١٩٠٨ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن
أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه

قوله (وفي الباب عن أنس وأبي هريرة) أما حديث أنس فأخرجه عنه ابن
ماجة قال حدثنا جبارة بن المغلس حدثنا كثير بن سالم سمعت أنس بن مالك يقول :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحب أن يكثر الله خيره فليتوضأ إذا
حضر غداؤه وإذا رفع ، وهو من ثلاثيات ابن ماجة وجبارة وكثير كلاهما
ضعيفان . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذي في آخر الأطعمة . وأخرج
ابن ماجة عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج من الغائط فأتى بطعام ،
فقال رجل يا رسول الله ألا آتيتك بوضوء ، قال أريد الصلاة .

قوله (لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع) وأخرجه أحمد
وأبو داود والحاكم (وقيس يضعف في الحديث) قال المنذرى بعد نقل كلام الترمذي
هذا : قيس بن الربيع صدوق وفيه كلام لسوء حفظه لا يخرج الإسناد عن حد
الحسن انتهى (وأبو هاشم الرماني) بضم الراء وتشديد الميم وكان نزل قصر الرمان
كذا في الخلاصة .

(باب في ترك الوضوء قبل الطعام)

قوله (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي (عن أيوب)
هو السخيتاني (عن ابن أبي مليكة قال في التقريب : عبد الله بن عبيد الله بن أبي
مليكة بالهـ ، زهير ابن عبد الله بن جدهان ، قال اسم أبي مليكة زهير التيمي المدني
أدرك ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثقة فقيه من الثالثة انتهى .

وسلم خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ ، فَقَالُوا أَلَا نَأْتِيكَ بِوُضُوءٍ ؟ قَالَ :
إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ . »

هذا حديثٌ حسنٌ . وقد رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْخُوَيْرِثِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؟ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : كَانَ سُفْيَانُ
الثَّوْرِيُّ يَكْرَهُ غَسْلَ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُوضَعَ الرَّغِيفُ
تَحْتَ الْقِصْعَةِ .

قوله (خرج من الخلاء) بفتح الخاء ممدوداً المكان الخالي وهو هنا كناية عن
موضع قضاء الحاجة (فقالوا) أى بعض الصحابة رضى الله عنهم (ألا نأتيك
بوضوء) بفتح الواو أى ماء يتوضأ به ، ومعنى الاستفهام على العرض نحو ألا تنزل
عندنا ، والمعنى ألا تتوضأ كما فى رواية ، ظناً منهم أن الوضوء واجب قبل الأكل
(قال إنما أمرت) أى وجوباً (بالوضوء) أى بعد الحدث (إذا قمت إلى الصلاة)
أى أردت القيام لها ، وهذا باعتبار الأعم الأغلب وإلا فيجب الوضوء عند سجدة
التلاوة ومن الصحف وحال الطواف ، وكأنه صلى الله عليه وسلم علم من السائل
أنه يعتقد أن الوضوء الشرعى قبل الطعام واجب مأمور به ، فنفاه على طريق
الابلاغ حيث أتى بأداة الحصر وأسند الأمر لله تعالى ، وهو لا ينافى جوازه بل
استحبابه فضلاً عن استحباب الوضوء العرفى سواء غسل يديه عند شروعه فى الأكل
أم لا ، والإظهار أنه ما غسلهما لبيان الجواز مع أنه أكد لنفى الوجوب المفهوم
من جوابه صلى الله عليه وسلم . وفى الجملة لا يتم استدلال من احتج به على نفي
الوضوء مطلقاً قبل الطعام مع أن فى نفس السؤال إشعاراً بأنه كان الوضوء عند
الطعام من دأبه عليه السلام ، وإنما نفي الوضوء الشرعى فبقى الوضوء العرفى على
حاله ، ويؤيده المفهوم أيضاً فمع وجود الاحتمال سقط الاستدلال ، كذا قال
القارى فى المرقاة .

قلت : وفى بعض كلامه نظر كما لا يخفى .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى (وقد رواه عمرو

ابن دينار عن سعيد بن الحويرث) ويقال ابن أبي الحويرث المسكي مولى السائب ثقة من الرابعة (عن ابن عباس) أخرجه مسلم في صحيحه بهذا الطريق (وقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد : كان سفيان الثوري يكره الخ) قال النووي في شرحه حديث ابن عباس : المراد بالوضوء الوضوء الشرعي ، وحمله القاضي عياض على الوضوء اللغوي وجعل المراد غسل الكفين . وحكى اختلاف العلماء في كراهة غسل الكفين قبل الطعام واستجاباه . وحكى الكراهة عن مالك والثوري والظاهر ما قدمناه أن المراد الوضوء الشرعي انتهى . وقال الحافظ ابن القيم في حاشية السنن : في هذه المسألة قولان لأهل العلم : أحدهما يستحب غسل اليدين عند الطعام ، والثاني لا يستحب ، وهما في مذهب أحمد وغيره الصحيح أنه لا يستحب . وقال الشافعي في كتابه الكبير : باب ترك غسل اليدين قبل الطعام ، ثم ذكر من حديث بن جريج عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبرز ثم خرج فطعم ولم يمس ماء وإسناده صحيح ، ثم قال غسل الجنب يده إذ طعم ، وساق من حديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، وإذا أراد أن يأكل غسل يديه ، وهذا التبويب والتفصيل في المسألة هو الصواب . وقال الخلال في الجامع عن مهنا : قال سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان فذكر الحديث فقال أبو عبد الله : هو منكر ، فقلت : ما حدث هذا إلا قيس بن الربيع قال لا . وسألت يحيى بن معين وذكرته له حديث قيس بن الربيع فقال لي يحيى بن معين : ما أحسن الوضوء قبل الطعام وبعده ، فقلت له : بلغني عن سفيان الثوري أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام ، قال مهنا : سألت أحمد فقلت : بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال : كان سفيان يكره غسل اليد عند الطعام ، قلت : لم كره كره سفيان ذلك ؟ قال لأنه من زى العجم . وضعف أحمد حديث قيس بن الربيع . قال الخلال : وأنبأنا أبو بكر المروزي قال : رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده وإن كان على وضوء انتهى كلام ابن القيم .

٤ - باب ما جاء في أكل الدباء

١٩٠٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حدثنا اللَّيْثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي طَالُوتَ قَالَ : « دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ يَأْكُلُ الْقَرَعَ وَهُوَ يَقُولُ : يَا لَكَ شَجَرَةً مَا أَحَبَّكَ إِلَيَّ الْحَبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا لَكَ » .

وفي الباب عن حَكِيمِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ .

هذا حديثٌ غريبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

(باب ما جاء في أكل الدباء)

بضم الدال وتشديد الموحدة والمد وقد يقصر القرع والواحدة دبابة ، ويقال له بالفارسية والهندية كدو ، وقيل هو خاص بالمستدير من القرع .

قوله (حدثنا الليث) هو ابن سعد (عن معاوية بن صالح) بن حدير الحضرمي (عن أبي طالوت) الشامي مجهول من الخامسة قاله في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى عن أنس في أكل القرع وعنه معاوية بن صالح الحضرمي . قال الذهبي لا يدري من هو انتهى .

قوله (وهو يأكل القرع) بفتح القاف وسكون الراء (يالك) اللام للمتعب (شجرة) بالنصب على التمييز (ما أحبك) صيغة التعجب .

قوله (وفي الباب عن حكيم بن جابر عن أبيه) قال الحافظ في الفتح أخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء ، فقلت ما هذا ، قال القرع وهو الدباء نكثرت به طعامنا انتهى .

قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) وفي سنده أبو طالوت وهو مجهول كما عرفت .

١٩١٠ — حدثنا محمد بن ميمون للسكري ، حدثنا سفيان بن عيينة قال : حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَدَبَّعُ فِي الصَّحْفَةِ ، يَعْنِي الدُّبَاءَ ، فَلَا أَزَالُ أُحِبُّهُ» .

« هذا حديث حسن صحيح » .

وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس بن مالك .

قوله (حدثنا محمد بن ميمون) الحياط البزار أبو عبد الله المسكي أصله من بغداد صدوق ربما أخطأ من العاشرة .

قوله (يتدبّع) أى يتطلب (فى الصحفة) وفى رواية للشيخين يتبع الدباء من حوالى القصعة أى جوانبها . والقصعة بفتح القاف ما يشيع عشرة أنفس ، والصحفة ما يشيع خمسة أنفس (فلا أزال أحبه) قال النووى : فى الحديث فضيلة أكل الدباء وأنه يستحب أن يحب الدباء وكذلك كل شئ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه ، وأنه يحرص على تحصيل ذلك . وأما تتبع الدباء من حوالى الصحفة فيحتمل وجهين أحدهما من حوالى جانبها وناحية من الصحفة لا من حوالى جميع جوانبها ، فقد أمر بالآكل لما يلى الإنسان ، والثانى أن يكون من جميع جوانبها وإنما نهى ذلك لئلا يتقدره جلسيه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدره أحد ، بل يتبركون بآثاره صلى الله عليه وسلم ، فقد كانوا يتبركون ببصاقه صلى الله عليه وسلم ونخامته ويدلكون بذلك وجوههم ، وشرب بعضهم بوله وبعضهم دمه ، وغير ذلك مما هو معروف من عظيم اعتنائهم بآثاره صلى الله عليه وسلم التى يخالفه فيها غيره .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

٤١ - بابُ ماجاء في أكل الزيت

١٩١١ - حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا عبدُ الرزاقِ عن معمرٍ عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عن أبيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ » .

هذا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ . وَكَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَضْطَرِبُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَرُبَّمَا ذَكَرَ فِيهِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرُبَّمَا رَوَاهُ عَلَى الشَّكِّ فَقَالَ أَحْسَبُهُ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرُبَّمَا قَالَ : عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .

(باب ماجاء في أكل الزيت)

(قوله (حدثنا يحيى بن موسى) هو البخاري (حدثنا عبد الرزاق) هو الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني (عن معمر) هو ابن راشد الأزدي .

قوله (كلوا الزيت) أى مع الخبز واجعلوه إداماً ، فلا يرد أن الزيت مائع فلا يكون تناوله أكلاً (وادهنوا به) أمر من الإدهان بتشديد الدال وهو استعمال الدهن فنزل منزلة اللازم (فإنه) أى الزيت يحصل (من شجرة مباركة) يعنى (زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضىء ولو لم تسمسه نار نور على نور) ثم وصفتها بالبركة لكثرة منافعها وانتفاع أهل الشام بها كذا قيل . والأظهر لكونها تنبت في الأرض التي بارك الله فيها للعالمين ، قيل بارك فيها سبعون نبياً منهم إبراهيم عليه السلام وغيرهم . ويلزم من بركة هذه الشجرة بركة ثمرتها وهى الزيتون وبركة ما يخرج منها وهو الزيت ، كذا فى المرقاة .

قوله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر) وأخرجه ابن ماجه (وكان عبد الرزاق يضطرب فى رواية هذا الحديث) قال المنذرى فى

١٩١٢ — حدثنا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ ، حدثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عُمَرَ .

١٩١٣ — حدثنا محمودُ بْنُ غِيْلَانَ ، حدثنا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ قَالَا : حدثنا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ عَطَاءٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُوا مِنَ الزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ شَجَرَةٌ مُبَارَكَةٌ » .

الترغيب بعد نقل كلام الترمذى هذا ما لفظه : ورواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وهو كما قال انتهى .

قوله (حدثنا أبو داود سليمان بن معبد) بن كوسيجان المروزي السنجى ثقة صاحب حديث رجال أديب من الحادية عشرة .

قوله (وأبو نعيم) اسمه الفضل بن دكين (حدثنا سفیان) هو الثورى (عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى الكوفى ، ثقة فيه تشيع من السادسة (عن رجل يقال له عطاء من أهل الشام) قال الحافظ فى التقريب : عطاء الشامى أنصارى سكن الساحل مقبول من الرابعة انتهى . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : روى عن أبى أسيد بن ثابت الأنصارى عن النبى صلى الله عليه وسلم : كلوا الزيت وادهنوا به ، وعنه عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، ذكره ابن حبان فى الثقات . قال البخارى : لم يقم حديثه وذكره العقلى فى الضعفاء انتهى (عن أبى أسيد) قال فى التقريب : أبو أسيد بن ثابت الأنصارى المدنى صحابى ، قيل اسمه عبد الله له حديث ، والصحيح فيه فتح الهمة ، قاله الدارقطى انتهى .

قوله (فإنه) أى فإن ما يخرج منه الزيت (شجرة مباركة) أى كثيرة المنافع .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجهِ إنما نَرَفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابنِ عيسى .

٤٢ - بابُ ما جاء في الأكلِ مع المملوكِ

١٩١٤ - حدثنا نصر بنُ عليّ ، حدثنا سفيانُ عن إسماعيلَ بنِ أبي

خالدٍ عن أبيه عن أبي هريرةَ يُخْبِرُهُمْ بِذَلِكَ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَفَا أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَأْخُذْ لُقْمَةً فَلْيَطْعَمْهُ إِيَّاهَا » .

قوله (هذا حديث غريب الخ) وأخرجه أحمد والحاكم وقال صحيح الإسناد .

(باب ما جاء في الأكل مع المملوك)

قوله (عن أبيه) أي أبي خالد البجلي الأحمسي اسمه سعد أو هرمز أو كثير مقبول من الثالثة .

قوله (ذلك) وفي بعض النسخ بذلك ، وهذا اللفظ لا وجه لذكره هنا كما لا يخفى (إذا كفا أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون رقيقاً أو حراً (طعامه) يعني إذا قام خادم أحدكم مقامه في صنع الطعام وتحمل مشقته ، من كفاه الأمر إذا قام به مقامه (حره ودخانته) بالنصب بدل من طعامه (فليأخذه بيده) أي بيد الخادم (فليقعده معه) أمر من الإقعاد للاستحباب (فإن أبي) قال الحافظ : فاعل أبي يحتمل أن يكون السيد ، والمعنى إذا ترفع عن مواكلة غلامه ، ويحتمل أن يكون الخادم إذا تواضع عن مواكلة سيده ، ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد : أمرنا أن ندعوه فإن كره أحدنا أن يطعم معه فليطعمه في يده ، وإسناده حسن انتهى (فليأخذ لقمة فليطعمه إياها) وفي رواية البخاري : فليناولها أكلة أو كلتين . قال الحافظ : بضم الهمزة أي اللقمة أو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو خالد والد إسماعيل اسمه سعد .

٤٣ - باب ما جاء في فضل إطعام الطعام

١٩١٥ - حدثنا يوسف بن حماد ، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن

الجمحي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ ، وَاضْرِبُوا الْهَامَ تَوَرُّتُوا الْجَنَانَ » .

وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ولفظه : فإن كان الطعام مشفوها قليلا ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فإما أن يقدمه معه وإما أن يجعل حظه منه كثيراً انتهى . قال النووي : في هذا الحديث الحث على مكارم الأخلاق والمواساة في الطعام لاسيما في حق من صنعه أو حمله ، لأنه ولي حره ودخانه وتعلقت به نفسه وشم رائحته ، وهذا كله محمول على الاستحباب انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه .

(باب ما جاء في فضل إطعام الطعام)

قوله (حدثنا يوسف بن حماد) هو المعنى البصرى (حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الجمحي) البصرى ليس بالقوى من الثامنة كذا في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : له عند الرمذى حديث أبي هريرة : أفشوا السلام ، وعند ابن ماجه حديث أنس : صنعت أم سليم خبزة انتهى (عن محمد بن زياد) هو الجمحي أبو الحارث البصرى .

قوله (أفشوا السلام) أى أظروه وعموا به الناس ولا تخصوا الممارف (وأطعموا الطعام) أراد به قدرأ زائداً على الواجب في الزكاة ، سواء فيه الصداقة والهدية والضيافة (واضربوا الهام) رؤوس الكفار جمع هامة بالتخفيف الرأس (تورثوا) بصيغة المجهول (الجنان) التى وعد بها المنتقون لأن أفعالهم هذه لما كانت تخالف عليهم الجنان فكأنهم ورثوها .

وفى الباب عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وابنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ وَشُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ أَبِيهِ .
هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

١٩١٦ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« اعْبُدُوا الرَّحْمَنَ ، وَأَطِعُوا الطَّعَامَ ، وَأَفْشُوا السَّلَامَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قوله (وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وأنس وعبد الله بن سلام
وعبد الرحمن بن عائش وشريح بن هاني عن أبيه) أما حديث عبد الله بن عمرو
فأخرجه الترمذى فى هذا الباب . وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه . وأما
حديث أنس فأخرجه البيهقى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضل
الصدقة أن تشبع كبداً جائعاً . وأما حديث عبد الله بن سلام فأخرجه الترمذى
قبل صفة أبواب الجنة . وأما حديث عبد الرحمن بن عائش فأخرجه البغوى فى
شرح السنة ، وذكره صاحب المشكاة فى الفصل الثانى من باب المساجد ومواضع
الصلاة ، وأما حديث شريح بن هاني عن أبيه فأخرجه الطبرانى عنه أنه قال :
يا رسول الله أخبرنى بشئ يوجب لى الجنة ، قال طيب الكلام ، وبذل السلام ،
ولطعام الطعام ، وأخرجه أيضاً ابن حبان فى حديثه والحاكم وصححه .
قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب الخ) فى سنده عثمان بن عبد الرحمن
الجمحى وهو ليس بالقوى كما قال الحافظ .

قوله (حدثنا أبو الأحوص) اسمه سلام بن -إيم الخنفي مولاهم السكوني .
قوله (اعبدوا الرحمن) أى أفردوه بالعبادة (تدخلوا الجنة بسلام) أى
فإنكم إذا فعلتم ذلك ومتم عليه دخلتم الجنة آمنين لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) ذكره الحافظ المذرى فى الترغيب ونقل
تصحیح الترمذى وأقره .

٤٤ - بابُ ما جاء في فضلِ العشاء

١٩١٧ - حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا محمد بن يعلى الكوفي ،
حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن عبد الملك بن علاق عن أنس بن
مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تَعَشَّوا ولو بكفٍ من
حَشَفٍ ، فإنَّ تركَ العشاءِ مَهرَمةٌ » .
هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَعَنْبَسَةُ يُضَعَفُ
فِي الْحَدِيثِ . وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَلَاقٍ مَجْهُولٌ .

(باب ما جاء في فضل العشاء)

بفتح العين بوزن سماء هو طعام العشي ، والعشي والعشة آخر النهار ، كذا
في القاموس .
قوله (حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخي (حدثنا محمد بن يعلى الكوفي)
السلمي لقبه زنبور ضعيف من التاسعة (عن عبد الملك بن علاق) بمهملة مفتوحة
ولام مثقلة مجهول من الخامسة كذا في التقريب لعلم أنه وقع في التقريب والحلاصة
علاق بالقاف ، ووقع في المغني وتهذيب التهذيب بالفاء ، ووقع في الميزان بالقاف
وعلى هامشه بالفاء ولم يصرح واحد من أصحاب هذه الكتب أنه بالقاف أو
بالفاء فليحذر .

قوله (تَعَشَّوا) من التعشى وهو أكل طعام العشي (ولو بكفٍ) أى بملء
كف (من حشف) بفتحيتين أردأ أو الضعيف لأنوى له ، أو اليابس الفاسد ،
أى لا تركوا العشاء ولو بشيء حقير يسير (فإن ترك العشاء مهرمة) أى مظنة
للهرم وهو الكبر . قال الفتيبي : هذه الكلمة جارية على أسنة الناس ولست أدرى
أرسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدأها أم كانت تقال قبله ، كذا في النهاية . وقال
المنائى : بفتح الميم والراء أى مظنة للضعف والهرم ، لأن النوم مع خلو المعدة
يورث تحليلاً للرطوبات الأصلية لقوة الهاضمة انتهى .

قوله (هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وعنبسة يضاعف في

٤٥ - بابُ ما جاء في التَّسْمِيَةِ على الطَّعامِ

١٩١٨ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الهَمَشِيُّ ، حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى
عن مَعْمَرٍ عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عن أَبِيهِ عن عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ « أَنَّهُ دَخَلَ
على رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ طَعَامٌ ، قَالَ : اذْنُ يَا بُنَيَّ ، فَسَمَّ اللَّهُ
وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ بِمِائِكَ » .

الحديث وعبد الملك بن علاق مجهول) وفيه محمد بن يعلى الكوفي وهو أيضاً
ضعيف والحديث تفرد به الترمذى من بين أصحاب الكتب الستة .

(باب ما جاء في التسمية على الطعام)

قال الحافظ في الفتح : المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء
الأكل ، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذى من طريق
أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً : إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي
فليقل بسم الله في أوله وآخره . وله شاهد من حديث أمية بن محشى عند أبي داود
والنسائي . وأما قول الزوى في آداب الأكل من الأذكار صفة التسمية من أهم
ما ينبغي معرفته والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله
كفاه وحصلت السنة ، فلم أر لما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصاً . وأما ما ذكره
الغزالي في آداب الأكل من الإحياء أنه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسناً وأنه
يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم
الله الرحمن الرحيم فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً ، والتكرار قد بين هو وجهه بقوله
حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله انتهى كلام الحافظ .

قوله (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى (عن عمر بن أبي سلمة) بن
عبد الأسد الخزومي ربيب النبي صلى الله عليه وسلم صحابي صغير أمه أم سلمة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم وأمره على البحرين ، ومات سنة ثلاث وثمانين على
الصحيح ، كذا في التقريب .

قوله (أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام قال أذن يا بني

وقد روى عن هشام بن عروة عن أبي وجزة السعدي عن رجل من مزينة عن عمر بن أبي سلمة . وقد اختلف أصحاب هشام بن عروة في رواية هذا الحديث ، وأبو وجزة السعدي اسمه يزيد بن عبيد .

فسم الله وكل بيمينك وكل مما يليك) أى مما يقربك لا من كل جانب ، وفي رواية الشيخين يقول : كنت غلاماً في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحيفة فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا غلام سم الله الحديث . قال النووي : فيه استحباب التسمية في ابتداء الطعام ، وهذا مجمع عليه ، وكذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كما سبق في موضعه ، وكذا تستحب التسمية في أول الشرب ، بل في أول كل أمر ذى بال . قال العلماء : ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره ويذهب عليها . ولو ترك التسمية في أول الطعام عامداً أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو عاجزاً لعارض آخر ثم تمكن في أثناء أكله منها استحباب أن يسمى ويقول بسم الله أوله وآخره . والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدواء وسائر المشروبات كالتمسمية على الطعام في كل ما ذكرناه . وتحصل التسمية بقوله : بسم الله ، فإن قال بسم الله الرحمن الرحيم كان حسناً ، وسواء في استحباب التسمية الجنب والحائض وغيرهما ، قال : وفيه استحباب الأكل مما يليه لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مروءة فقد يتقذره صاحبه لاسيما في الأماق وشبهها ، وهذا في الثريد والأماق وشبهها فإن كان تمرأ وأجنأاً فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في العاقب ونحوه . والذي ينبغي تعميم النهى حملاً للنهى على عمومته حتى يثبت دليل مخصص انتهى قال القارى : سيأتى حديث عكراش أنه صلى الله عليه وسلم قال في أكل التمر يا عكراش كل من حيث شئت فإنه من غير لون واحد . قلت : حديث عكراش هذا أخرجه الترمذى بعد هذا وهو ضعيف جداً كما ستقف عليه . وقال الحافظ في نقل النووي الإجماع على استحباب التسمية على الطعام في أوله نظر إلا إن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل ، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة انتهى .

قوله (وقد روى عن هشام بن عروة عن أبي وجزة السعدي عن رجل من

١٩١٩ — حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي السوية أبو الهذيل قال : حدثني عبيد الله بن عكراش عن أبيه عكراش بن ذؤيب قال : « بعثني بنو مرة بن عبيد بصدقات أموالهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدمت عليه المدينة فوجدته جالسا بين المهاجرين والأنصار ، قال : ثم أخذ بيدي فأنطلق بي إلى بيت أم سلمة فقار هل من طعام ؟ فأتينا بحفنة كثيرة الثريد والوذرة فأقبلنا نأكل منها ، فخبطت بيدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من »

مرينة عن عمر بن عمر بن أبي سلمة (قال المذري في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذي هذا : وأخرجه النسائي أي كما ذكره الترمذي وقال النسائي . هذا هو الصواب عندي والله أعلم (وقد اختلف أصحاب هشام بن عروة في رواية هذا الحديث) قال الحافظ : فمكان البخاري عرج عن هذه الطريق لذلك انتهى . وحديث عمر ابن أبي سلمة أخرجه الشيخان وأبوداود والنسائي وابن ماجه (أبو وجزة السعدي الخ) قال في التقريب : يزيد بن عبيد أبو وجزة بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي السعدي المدني الشاعر ثقة من الخامسة .

قوله (حدثنا العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي السوية أبو الهذيل) المنقري البصري ضعيف من صغار التاسعة (حدثني عبيد الله بن عكراش) بكسر المهملة وسكون الكاف وآخره معجمة ابن ذؤيب التميمي . قال البخاري : لا يثبت حديثه من الثالثة كذا في التقريب (عن أبيه عكراش بن ذؤيب) بمضمومة وبمشاة تحت وبوحدة تصغير ذئب السعدي صحابي قليل الحديث عاش مائة سنة .

قوله (فأتينا) أي جئنا لنا (بحفنة) بفتح جيم فسكون فاء أي قصعة (كثيرة الثريد والوذرة) بفتح الواو وسكون الذا المفعلة جمع وذرة وهي قطع من اللحم لا عظم فيها على مافي الفائق وغيره . وفي القاموس : الوذرة من اللحم المقطعة الصغيرة لا عظم فيها ويحرك (فخبطت) أو ضربت (بيدي في نواحيها) من خبط البعير بيده إذا ضربه بها . وقال الطبري : أي ضربت فيها من غير استواء من قولهم

بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَبَضَ بِيَدِهِ الِيسْرَى عَلَى يَدِي الِيُمْنَى ثُمَّ قَالَ يَاعِكَرَاشُ كُلُّ
 مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبْقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ أَوْ
 الرُّطَبِ شَكٌّ ، عَبِيدُ اللَّهِ ، فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَجَلَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّبْقِ ، قَالَ يَاعِكَرَاشُ كُلُّ مَنْ حَيْثُ شِئْتُ فَإِنَّهُ غَيْرُ
 لَوْنٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِمَاءٍ فَفَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ
 بِكُلِّ كَفِيهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ ، وَقَالَ : يَاعِكَرَاشُ هَذَا الْوُضُوءُ مِمَّا
 غَيَّرَتِ النَّارُ .

خبط خبط عشواء وراعى الادب حيث قال فى جانب رسول الله صلى الله عليه وسلم : وجلت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم : من الجولان ، والمعنى أدخلت
 يدي أو أوقعتها فى نواحي القصعة (وأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين
 يديه) أى مما يليه (فقَبَضَ بِيَدِهِ الِيسْرَى عَلَى يَدِي الِيُمْنَى) يجوز فتح ياء الإضافة
 وسكونها وهذا ملاحظة فعلية (كل من موضع واحد) أى مما يليك (فإنه طعام
 واحد) أى فلا يحتاج إلى جانب آخر مع ما فيه من التطلع على ما فى أيدي الناس
 والشرة والحرص والطمع الزائد (ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبْقٍ) بفتحين الذى يؤكل عليه (فيه
 ألوان التمر) أى أنواع من التمر (فجعلت آكل من بين يدي) أى تأدباً (وجلت)
 من الجولان أى ودارت (فى الطبق) أى فى جوانبه وحواليه وهذا تعليم فعلى
 لبيان الجواز (قال) تأكيداً لما فهم من الفعل (كل من حيث شئت) أى الآن ،
 والظاهر استثناء الأوساط فإنه محل تنزل الرحمة ، ويحتمل أنه يكون مخصوصاً بلون
 واحد أو بالختلط حتى صار كأنه شيء واحد (فإنه) أى التمر الموجود فى الطبق
 (غير لون واحد) بل ألوان كما سبق . قال ابن الملك : فيه تذكير على أن الفاكهة
 إذا كان لونها واحداً لا يجوز أن يخبط بيده كالطعام ، وعلى أن الطعام إذا كان ذا
 ألوان يجوز أن يخبط ويأكل من أى نوع يريد (وقال ياعكرأش هذا الوضوء)
 أى العرفى (مما غيرت النار) أى مسته . قال الطيبي : قوله : مما غيرت النار ،
 خبر المبتدأ ، ومن ابتدائية ، أى هذا الوضوء لاجل طعام طبخ بالنار .

هذا حديث غريبٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِ . وقد
تفرَّدَ الْعَلَاءُ بِهَذَا الْحَدِيثِ . وفي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

١٩٢٠ - حدثنا أبو بكرٍ محمد بنُ أَبَانَ ، حدثنا وَكِيعٌ ، حدثنا
هشامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عن بُذَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ
عُمَيْرٍ عن أُمِّ كَلْثُومَ عن عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قوله (هذا حديث غريب الخ) وأخرجه ابن ماجه مختصراً (وقد تفرد
العلاء بهذا الحديث) قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته عبيد الله بن عكراش
بعد نقل كلام الترمذى هذا : قال الساجى : وحدثني أبو زيد سمعت العباس بن
عبد العظيم يقول : وضع العلاء بن الفضل هذا الحديث حديث صدقات قومه الذى
رواه عن عبيد الله . وقال العقبلى : قال البخارى : فى إسناده نظر . وقال ابن
حزم : عبيد الله بن عكراش ضعيف جداً انتهى (وفى الحديث قصة) قال الحافظ
فى تهذيب التهذيب فى ترجمة العلاء بن الفضل ، ذكر ابن حبان حديث عبيد الله بن
عكراش بطوله انتهى .

قوله (عن بذيل) مصغراً (بن ميسرة) العقبلى بضم العين البصرى ثقة من
الخامسة (عن عبيد الله بن عمير) هو اللبثى (عن أم كلثوم) قال فى تهذيب
التهذيب : أم كلثوم اللبثية المكية عن عائشة فى التسمية على الأكل والشرب ،
وعنها عبد الله بن عبيد بن عمير اللبثى . ووقع فى رواية أبى داود من طريق عبد الله
ابن عبيد الله بن عمير المذكور عن امرأة منهم يقال لها أم كلثوم ، ولهذا ترجم
المصنف بكونها لبثية ، لكن الترمذى قال عقب حديثها : أم كلثوم هذه هى بنت
محمد بن أبى بكر الصديق ، فعلى هذا نقول ابن عمير عن امرأة منهم قابل للتأويل
فينظر فيه فاعل قوله منهم أى كانت منهم بسبب إمام بالمصاهرة أو بغيرها من الأسباب ،
والعمدة على قول الترمذى انتهى : وقال المنذرى فى تلخيص السنن : ووقع فى بعض
روايات الترمذى أم كلثوم اللبثية وهو الأشبه لأن عبيد بن عمير لبثى ومثل بنت
أبى بكر لا يكتفى عنها بأمرأة ولا سيما مع قوله منهم ، وقد سقط هذا من بعض نسخ

« إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ . »

وهَذَا الْإِسْنَادُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَأْكُلُ طَعَامًا فِي سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَيَجَاءُ أَعْرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِقُمَمَتَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا إِنَّهُ لَوْ سَمَى لَكَفَاكُمْ . »

الترمذى وسقوطه الصواب ، والله عز وجل أعلم . وقد ذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقى فى أطرافه لأم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أحاديث وذكر بعدها أم كلثوم الليثية ويقال المسكية ، وذكر لها هذا الحديث . وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة هذا الحديث فى مسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة ولم يذكر فيه أم كلثوم انتهى .

قلت : ليس فى نسخ جامع الترمذى الموجودة عندنا لفظ الليثية بعد أم كلثوم ، وكذا ليس فيها عقب هذا الحديث أم كلثوم هذه هى بنت محمد بن أبي بكر الصديق . قوله (فَإِنْ نَسِيَ) بفتح النون وكسر السين المخففة أى ترك نسياناً (فى أوله) أى فإن نسى حين الشروع فى الأكل ثم تذكر فى أثناءه أنه ترك التسمية أولاً (فليقل بسم الله فى أوله وآخره) والمعنى فى جميع أجزائه كما يشهد له المعنى الذى قصد به التسمية ، فلا يقال ذكرهما يخرج الوسط ، فهو كقوله تعالى : « ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا » مع قوله عز وجل « أكلها دأبهم » ويمكن أن يقال : المراد بأوله النصف الأول وبآخره النصف الثانى فيحصل الاستيفاء والاستيعاب .

وفى الحديث دليل على مشروعية التسمية الأكل وأن الناسى يقول فى أثناءه : بسم الله فى أوله وآخره ، وكذا التارك للتسمية عمداً يشرع له التدارك فى أثناءه . قال فى الهدى : والصحيح وجوب التسمية عند الأكل وهو أحد الوجهين لأصحابه أحمد ، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة لا معارض لها ولا لإجماع يسوغ مخالفتها ويخرج عن مظاهرها انتهى .

قوله (فَأَكَلَهُ بِلِقْمَتَيْنِ) أى بغير التسمية (أما) حرف التنبيه (لأنه لو سُمى) وفى رواية ابن ماجه أما لأنه لو كان قال بسم الله (لكفاكم) أى الطعام .

هذا حديث حسن صحيح .

٤٦ - باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده غمر

١٩٢١ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يعقوب بن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ ، فاحذروه على أنفسكم ، مَنْ بَاتَ فِي يَدِهِ رِيحٌ غَمْرٍ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » .

هذا حديث غريب من هذا الوجه . وقد روى من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده غمر)

قال في النهاية : الغمر بالتحريك الدسم والزهومة من اللحم كالوضر من السمن انتهى .

قوله (إن الشيطان حساس) بحاء مهملة وشدة السين الهمة أى شديد الحس والإدراك (الحاس) بالتشديد أى يلحس بلسانه اليد المتلوثة من الطعام (فاحذروه على أنفسكم) أى خافوه عليها فاغسلوا أيديكم بعد فراغ الأكل من أثر الطعام (وفي يده غمر) بفتحين أى دسم ووسخ وزهومة من اللحم والجملة حالية (فأصابه شيء) عطف على بات ، والمعنى وصله شيء من لئذاء الهوام ، وقيل أومن الجان لأن الهوام وذوات السموم ربما تقصده في المنام لرائحة الطعام في يده فتؤذيه . وللطبراني من حديث أبي سميد : من بات وفي يده ريح غمر فأصابه وضح أى برص (فلا يلومن إلا نفسه) لأنه مقصر في حق نفسه .

قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) قال المنذرى في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث : رواه الترمذى والحاكم كلاهما عن يعقوب بن الوليد المدنى عن ابن أبي ذئب عن المقبرى عن أبي هريرة . وقال الترمذى : حديث غريب من هذا الوجه . وقد روى من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة انتهى .

١٩٢٢ - حدثنا محمد بن إسحاق أبو بكر البغدادي ، حدثنا محمد

ابن جعفر المدائني ، حدثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ بَاتَ فِي يَدِهِ غَمْرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » .

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه .

آخر أبواب الأُطعمة

وقال الحاكم صحيح الإسناد . قال يعقوب بن الوليد الأزدي : هذا كذب وإنهم لا يحتجون به ، لكن رواه البيهقي والبخاري وغيرهما من حديث زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أبي هريرة كما أشار إليه الترمذي . وقال البخاري في شرح السنة : حديث حسن وهو كما قال ، فإن سهيل بن أبي صالح وإن كان تكلم فيه فقد روى له مسلم في الصحيح احتجاجاً واستشهاداً . وروى له البخاري مقروناً . قال السلمي : سألت الدارقطني : لم ترك البخاري سهيلاً في الصحيح ؟ فقال لا أعرف له فيه عذراً . وبالجملة فالكلام فيه طويل ، وقد روى عنه شعبية ومالك ووثقه الجمهور وهو حديث حسن انتهى كلام المنذري (وقد روى من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة الخ) كذا ذكره الترمذي معلقاً ووصله أبو داود وابن ماجه . قوله (حدثنا محمد بن إسحاق) الصغاني (أبو بكر البغدادي) ثقة ثبت من الحادية عشرة (حدثنا محمد بن جعفر) البزاز أبو جعفر المدائني صدوق فيه لين من التاسعة (حدثنا منصور بن أبي الأسود) اللبثي الكوفي يقال اسم أبيه حازم صدوق روى بالتشيع من الثامنة

قوله (من بات) وفي رواية أبي داود من نام (وفي يده غمر) زاد أبو داود : ولم يغسله . قال الشوكاني : لإطلاقه يقتضي حصول السنة بمجرد الغسل بالماء . قال ابن رسلان : والاولى غسل اليد منه بالأشنان والصابون وما في معناهما . قوله (هذا حديث حسن غريب الخ) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وأخرجه ابن ماجه أيضاً عن فاطمة رضى الله تعالى عنها بنحوه .

أبواب الأشرية

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ

١٩٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ أَبُو زَكْرِيَّا ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمِنْ شَرِبِ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا
فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ » .

(أبواب الأشرية الخ)

جمع شراب وهو ما يشرب من ماء وغيره من المائعات .

(باب ما جاء في شارب الخمر)

أى من الوعيد والتهديد .

قوله (حدثنا يحيى بن درست) بضم الدال والراء المهملتين وسكون السين
المهملة ابن زياد البصرى ثقة ، روى عن حماد بن زيد وإسماعيل القناد ، وعنه
الترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم ، كذا فى التقريب والخلاصة (كل مسكر خمر)
فيه دليل على أن كل مسكر يسمى خمرأ وهو مذهب الجمهور وهو القول المنصور ،
وسمى الخمر فى هذا فى باب الخمر التى يتخذ منها الخمر (وكل مسكر حرام)
قال النووى : فيه تصريح بتحريم جميع الانبذة المسكرة وأن كلها تسمى خمرأ سواء
فى ذلك الفضيخ ونبيذ التمر والرطب والبسر والزبيب والشعير والذرة والعسل
وغيرها ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف انتهى
(فمات وهو يدمنها) أى بداوم على شربها بأن لم يتب عنها حتى مات على ذلك .
قال فى القاموس : أدمن الشيء أدامه (لم يشربها فى الآخرة) وفى رواية لمسلم :
من شرب الخمر فى الدنيا فلم يتب منها حرما فى الآخرة . قال النووى : معناه أنه
يحرم شربها فى الجنة وإن دخلها ، فإنها من فاخر شراب الجنة فيمنعها هذا العاصى

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبادة وأبي مالك الأشعري وابن عباس .

بشرها في الدنيا ، قيل إنه يسمى شهوتها لأن الجنة فيها كل ما يشتهي ، وقيل لا يشتهيها وإن ذكرها ويكون هذا نقص نعيم في حتمه تمييزاً بينه وبين تارك شربها وفي هذا الحديث دليل على أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر وهو يجمع عليه انتهى . وقال الجزري في النهاية . هذا من باب التعليق في البيان أراد أنه لم يدخل الجنة لأن الخمر من شراب أهل الجنة فإذا لم يشربها في الآخرة لم يكن قد دخل الجنة انتهى . وكذلك قال الخطابي والبغوي والأولى عندي أن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : لم يشربها في الآخرة على ظاهره ، ففي إحدى روايات البيهقي : من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة . روى أحمد بسند حسن عن عبد الله بن عمر ورفعه : من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة . وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . قال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيرها ووعد به جزاءه عند ميقاته . كالوارث فإنه إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله ، وبهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء انتهى . وقال الفرطبي : ظاهر الحديث تأييد التحريم ، فإن دخل الجنة شرب من جميع أشربتها إلا الخمر ومع ذلك فلا يتألم لعدم شربها ولا يحسد من يشربها ويكون حاله كحال أصحاب المنازل في الخفض والرفعة ، فكما لا يشتهي منزلة من هو أرفع منه لا يشتهيها أيضاً وليس ذلك بعقوبة له انتهى .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبادة وأبي مالك الأشعري وابن عباس) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، وعنه في الباب أحاديث أخرى ذكرها الحافظ المنذري في الزغب والزهيب . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والطبراني عنه وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة ، ومن

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ .

١٩٢٤ — أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : قَالَ :

مَاتَ مِنْ أُمَّتِي وَهُوَ يَتَحَلَّى الذَّهَبَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لِبَاسَهُ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ :
رَوَاهُ أَحْمَدُ ثِقَاتٌ . وَأَمَّا حَدِيثُ عِبَادَةَ فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِهِ عَنْهُ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَبِيتَنَّ أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى
أَشْرٍ وَبَطَرٍ وَلَعِبٍ وَلَهْوٍ فَيَصْبَحُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ بَاسْتَحْلَالِهِمُ الْمُحَارِمَ وَاتِّخَاذِهِمُ
الْقَيْنَاتِ وَشَرْبِهِمُ الْخَمْرِ وَبُؤْسِهِمُ الرِّبَا وَلِبْسِهِمُ الْحَرِيرِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ
الْأَشْعَرِيِّ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا يَضْرِبُ عَلَى
رُؤُوسِهِمُ بِالْمَعَازِفِ وَالْقَيْنَاتِ يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ
وَالْخَنَازِيرَ . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ : حَدَّثَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَدَمَنْ الْخَمْرُ
إِنْ مَاتَ اتَّقَى اللَّهَ كَعَابِدٍ وَثَنَ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ رَوَاهُ أَحْمَدُ هَكَذَا وَرَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ
وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ اتَّقَى اللَّهَ مَدَمَنْ خَمَرٍ لَقِيَهُ كَعَابِدٍ وَثَنَ . وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ
أُخْرَى عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ التِّرْمِذِيُّ إِنْ شِئْتَ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا
فَارْجِعْ إِلَى التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ لِلْمُنْذَرِيِّ .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي .

قوله (عن عبد الله بن عبيد) ابن عمير بالتصغير أيضاً اللبثي الجندعي المكي
روى عن أبيه وعن ابن عمر ، وعنه بدليل بن ميسرة وغيره ، وثقه أبو حاتم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَتَّبِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسْقَاهُ مِنْ نَهْرٍ أَنْخَبَالٍ . قِيلَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا نَهْرُ الْأَنْخَبَالِ ؟ قَالَ : نَهْرٌ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ » .

عمرو بن علي مات سنة ثلاث عشرة ومائة (عن أبيه) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي أبو عاصم المسكي ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله مسلم ، وعده غيره في كبار التابعين ، وكان قاص أهل مكة يجمع على ثقته .

قوله (من شرب الخمر) أى ولم يقبل منه (لم يقبل له صلاة) بالتونين (أربعين صباحاً) ظرف . قال القارى في المرقاة . وفى نسخة يعنى من المشكاة بالإضافة يعنى بإضافة صلاة إلى أربعين ، والمعنى لم يكن له ثواب وإن برىء الذمة وسقط القضاء بأداء أركانه مع شرائطه كذا قالوا . وقال النووي : إن لكل طاعة اعتبارين أحدهما سقوط القضاء عن المؤدى ، وثانيهما ترتيب حصول الثواب ، فعبر عن عدم ترتيب الثواب بعدم قبول الصلاة انتهى . وخص الصلاة بالذكر لأنها سبب حرمتها أو لأنها أم الخبائث على ما رواه الدارقطني عن ابن عمر ، كما أن الصلاة أم العبادات ، كما قال الله تعالى : « وَإِنْ الصَّلَاةُ تَنَهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ، وَقِيلَ إِنَّمَا خَصَّ الصَّلَاةَ بِالذِّكْرِ لَأَنَّهَا أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ ، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا فَلَنْ لَا يَقْبَلْ مِنْهَا عِبَادَةٌ أُصْلًا كَانَ أَوَّلَى . وَاتَّبَادَرَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ قَوْلِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا أَنَّ الْمُرَادَ صَلَاةَ الصَّبْحِ وَهِيَ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْيَوْمُ أَى صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا (فَإِنْ تَابَ) أَى مِنْ شَرِبِ الْخَمْرَ بِالْإِقْلَاعِ وَالْإِدَامَةِ (تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) أَى قَبْلَ تَوْبَتِهِ (فَإِنْ عَادَ) أَى إِلَى شَرْبِهَا (فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ) أَى رَجَعَ الرَّجْعَةَ الرَّابِعَةَ (فَإِنْ تَابَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عَلَيْهِ) هَذَا مِبَالِغَةٌ فِي الْوَعِيدِ وَالزَّجْرِ أَشَدُّ ، وَإِلَّا فَقَدْ وَرَدَ : مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ

هذا حديثٌ حسنٌ .

وقد رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٢ - بَابُ مَا جَاءَ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ

١٩٢٥ - حدثنا إسحاقُ بنُ موسى الأنصاريُّ حدثنا معنٌ حدثنا

مالكُ بنُ أنسٍ عن ابنِ شهابٍ عن أبي سَلَمَةَ عن عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ ؟ فَقَالَ : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » .

عنه (وسقاه من نهر الخبال) بفتح الخاء المعجمة ، والمعنى أن صديد أهل النار لكثرته يصير جارياً كالأنهار .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد ، وأخرجه النسائي موقوفاً على ابن عمر مختصراً ولفظه : من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة مادام في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات مات كافراً وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها مات كافراً .

قوله (وقد روى نحو هذا عن عبد الله بن عمرو) أخرجه النسائي ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اشرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل منه صلاة سبعا ، وإن مات فيها مات كافراً ، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض وفي رواية عن القرآن لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها مات كافراً (وابن عباس) أخرجه أبو داود .

(باب ما جاء كل مسكر حرام)

قوله (سئل عن البتع) بكسر الموحدة وسكون الفوقية وقد يحرك وهو نبيذ العسل ، كذا وقع تفسيره في رواية الشيخين . وقال في القاموس : البتع بالكسر وكعب نبيذ العسل المشتمد أو سلالة العنب أو بالكسر الخمر (فقال كل شراب أسكر فهو حرام) وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف كما تقدم وهو الحق . قال الطيبي : قوله : كل شراب أسكر فهو حرام ، جواباً عن

١٩٢٦ — حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ

قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ

سَوَّالِهِم عَنْ الْبَتِّعِ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ مَا أَسْكُرَ ، وَعَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ بِاطْرَادِ الْعِلَّةِ
انْتَهَى . فَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكُرَ يَعْنِي
بِهِ الْجُزْءَ الَّذِي يَحْدُثُ عَقْبَهُ السُّكْرُ فَهُوَ حَرَامٌ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الشَّرَابَ اسْمُ جِنْسٍ
فَيَقْتَضِي أَنْ يَرْجَعَ التَّحْرِيمُ إِلَى الْجِنْسِ كُلِّهِ كَمَا يَقَالُ : هَذَا الطَّعَامُ مُشْبِعٌ وَالْمَاءُ مَرٍ
وَيُرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، فَالْمَقْصِدُ تَشْبِيعُ الْعَصْفُورِ وَمَا هُوَ
أَكْبَرُ وَمِنْهَا يَشْبَعُ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْعَصْفُورِ ، وَكَذَلِكَ جِنْسُ الْمَاءِ يَرُودُ الْحَيَوَانَ
عَلَى هَذَا الْحَدِّ فَكَذَلِكَ النَّبِيذُ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : يَقَالُ لَهُمْ أَخْبَرُونَا عَنْ الشَّرْبَةِ الَّتِي يَعْقِبُهَا
السُّكْرُ أَهِيَ الَّتِي أَسْكُرْتَ صَاحِبَهَا دُونَ مَا تَقْدُمُهَا مِنَ الشَّرَابِ ، أَمْ أَسْكُرْتَ بِاجْتِمَاعِهَا
مَعَ مَا تَقْدُمُ وَأَخَذْتَ كُلَّ شَرْبَةٍ بِحِظِّهَا مِنَ الْإِسْكَارِ ؟ فَإِنْ قَالُوا لَأَمَّا أَحَدُثَ لَهُ السُّكْرُ
الشَّرْبَةُ الْآخِرَةُ الَّتِي وَجَدَ خَبَلَ الْعَقْلِ عَقِبَهَا ، قِيلَ لَهُمْ : وَهَلْ هَذِهِ الَّتِي أَحَدُثَتْ لَهُ
ذَلِكَ إِلَّا كَبَعْضُ مَا تَقْدُمُ مِنَ الشَّرَابِ قَبْلَهَا فِي أَنَّهَا لَوْ انْفَرَدَتْ دُونَ مَا قَبْلَهَا كَانَتْ
غَيْرَ مُسْكِرَةٍ وَحْدَهَا وَأَنَّهَا لَأَمَّا أَسْكُرْتَ بِاجْتِمَاعِهَا وَاجْتِمَاعُ عَمَلِهَا تَحْدُثُ عَنْ جَمِيعِهَا
السُّكْرَ ، كَذَا فِي النَّيْلِ .

وَعَلِمَ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ
مَاجَةَ لَكِنْ التِّرْمِذِيُّ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ رَوَايَتِهِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ . وَرَوَى بَعْدَ هَذَا حَدِيثُ
ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ بَعْدَ رَوَايَتِهِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ثُمَّ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ الْخَطِّ ، ثُمَّ
قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ إِلَى حَدِيثِ
عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فَهِيَ بَعْدَ مَا لَا يَخْفَى ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَهُوَ
غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ قَدْ أُنْصِرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَكُونُ
قَوْلُهُ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ بَعْدَ رَوَايَةِ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَأَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ بَعْدَ رَوَايَةِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ .

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطَ) بِمَفْتُوحَةٍ وَسَكُونِ مَهْمَلَةٍ وَبِمَوْحِدَةٍ وَطَاءٍ مَهْمَلَةٍ
وَتَرْكٍ صَرَفٍ كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ (بِنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيِّ) الْكُوفِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ إِدْرِيسَ ، وَعَنْهُ زَيْدُ بْنُ وَثْقَةَ مَطِينٌ ، وَقَالَ مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ كَذَا
فِي الْخُلَاصَةِ .

عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وفى الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي مُوسَى وَالْأَشْجِ
العَصْرِيِّ وَدَيْلَمَ وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَقَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَالنُّعْمَانَ
ابْنَ بَشِيرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
وَوَائِلَ بْنَ حُجْرٍ وَقُرَّةَ الْأَزْنَى .

قوله (كل مسكر حرام) تقدم الكلام عليه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) حديث ابن عمر هذا أخرجه الترمذى مطولاً
فى الباب المتقدم .

قوله (وفى الباب عن عمر وعلى الخ) حديث عمر بلفظ : كل مسكر حرام عند
أبى يعلى وفيه الإفرقي ، وحديث على بلفظ : اجتنبوا ما أسكر عند أحمد وهو
حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق لين بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد
من وجه آخر لين أيضاً بلفظ على ، وحديث أبى سعيد أخرجه البزار بسند صحيح
بلفظ عمر . وحديث الأشج العصرى أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه
ابن حبان ، وحديث ديلم أخرجه أبو داود بسند حسن فيه قال : هل يسكر ؟ قال :
نعم ، قال : فاجتنبوه . وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ : وكل
شراب أسكر فهو حرام . وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد
بلفظ عمر ، والبزار من طريق لين بلفظ : واجتنبوا كل مسكر . وحديث قيس بن
سعد أخرجه أحمد بلفظ حديث عمر . وحديث النعمان بن بشير أخرجه
أبو داود بسند حسن بلفظ : وإنى أنهاكم عن كل مسكر . وحديث معاوية أخرجه
ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ :
اجتنبوا المسكر . وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ : نهى عن
كل مسكر ومفتر . وحديث بريدة أخرجه مسلم فى أثناء حديث ولفظه مثل لفظ
عمر . وحديث أبى هريرة أخرجه النسائى بسند حسن . وحديث وائل بن حجر

هذا حديث حسن . وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وكلاهما صحيح . وروى غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٣ - باب ما أسكر كثيره فقليله حرام

١٩٢٧ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر حدثنا علي بن حنبل حدثنا إسماعيل بن جعفر عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

أخرجه ابن أبي عاصم . وحديث قرة المزني أخرجه البزار بلمعظ عمر بسند لين كذا في الفتح .

قلت : وأما حديث أبي موسى فأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأما حديث عائشة فأخرجه الترمذي في الباب الآتي . وفي الباب أحاديث أخرى عن غير هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم ذكرها الحافظ في الفتح في باب الخمر من العسل وهو البتع (وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) أخرجه أحمد والنسائي .

(باب ما أسكر كثيره فقليله حرام)

قوله (عن داود بن بكر بن أبي الفرات) الأشجعي مولا هم المدني صدوق من السابعة .

قوله (ما أسكر كثيره فقليله حرام) فيه رد على من قال من الحنفية إن الخمر يحرم قليله وكثيره وغيره من المسكرات يحرم قدر المسكر منه دون القليل ، وهو باطل يبطله الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة .

وفى الباب عن سعدٍ وعائشةَ وعبدِ الله بنِ عمرو وابنِ عمر وخواتِ
ابنِ جُبَيْرٍ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .

١٩٢٨ — حدثنا محمد بنُ بَشَّارٍ حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
عن هِشَامِ بنِ حَسَّانَ عن مَهْدِيٍّ بنِ مَيْمُونٍ وحدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُعَاوِيَةَ
الْجَمْعِيُّ عن مَهْدِيٍّ بنِ مَيْمُونٍ ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، عن أَبِي عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ

قوله (وفى الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات بن جبير) أما حديث سعد وهو ابن أبي وقاص فأخرجه الدارقطني والنسائي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره . وأما حديث عائشة فأخرجه أحد عنها مرفوعاً : ما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الدارقطني وفيه : حرام قليل ما أسكر كثيره ، وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه . وأما حديث ابن عمر فأخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه ولفظه مثل لفظ حديث الباب . وأما حديث خوات بن جبير فأخرجه الدارقطني والطبراني والحاكم في المستدرک . وقال المنذرى بعد السلام على حديث جابر المذكور في الباب مانصه : وقد روى هذا الحديث من رواية على ابن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو ، وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها لإسناداً ، فإن النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوائيد بن كثير ، وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان ، وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب من حديث جابر) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه ، وقال الحافظ ابن حجر : رجاله ثقات .

قوله (عن مهدي بن ميمون) الأزدي المغولي البصري ثقة من صغار السادسة

عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، مَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ .
قَالَ أَحَدُهُمَا فِي حَدِيثِهِ : الْحُسْوَةُ مِنْهُ حَرَامٌ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَدْ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَالرَّيْبِيُّ بْنُ صَبِيحٍ
عن أَبِي عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ . وَأَبُو عُثْمَانَ
الْأَنْصَارِيُّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ وَيُقَالُ عُمَرُ بْنُ سَالِمٍ .

(عن أبي عثمان الأنصاري) المدني قاضي مرو مقبول من الرابعة .

قوله (ما أسكر الفرق) بفتح الراء وسكونها والفتح أشهر ، وهو مكيال يسع
سنة عشر رطلا ، وقيل هو بفتح الراء كذلك فإذا سكنت فهو مائة وعشرون
رطلا (منه) أى من كل مسكر (فملء الكف منه حرام) قال الطيبي : الفرق
وملء الكف عبارتان عن التكثير والتقليل لا التحديد ، ويؤيده الحديث السابق .

قوله (قال أحدهما) أى محمد بن بشار وعبد الله بن معاوية (فى حديثه الحسوة
منه حرام) أى مكان ملء الكف منه حرام ، والحسوة بضم الحاء المهملة وسكون
السين ، الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة وبالفتح المرة .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود ورواته كلهم محتج بهم
فى الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ، ويقال عمر بن سالم الأنصاري مولى لاهم المدني
ثم الخراساني ، وهو مشهور بولى القضاء بمرو ، ورأى عبد الله بن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه وعبد الله بن عباس ، وسمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ،
وروى عنه غير واحد . قال المنذرى : لم أر أحداً قال فيه كلاماً . وقال الحاكم :
هو معروف بكنيته وأخرجه أيضاً ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف كذا
فى النيل .

٤ — بَابُ مَا جَاءَ فِي نَبِيدِ الْجَرِّ

١٩٢٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ
قَالَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ « رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ : نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَبِيدِ الْجَرِّ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ طَاوُسُ :
وَاللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْهُ » .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي نَبِيدِ الْجَرِّ)

قال الجزري في النهاية النبيذ هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل
والخبطة والشعير وغير ذلك ، يقول نبذت التمر والعنب : إذا تركت عليه الماء
ليصير نبيذاً ، فصرف من مفعول إلى فاعيل ، وانتبذته اتخذته نبيذاً ، وسواء كان
مسكراً أو غير مسكر انتهى . والنبيذ حلال اتفاقاً مادام حلواً ولم يذنه إلى حد
الإسكار لقوله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام . والجر بفتح الجيم وتشديد
الراء جمع جرة كنمر جمع تمرة ، وهو بمعنى الجرار ، الواحدة جرة ، وهي كل
ما يصنع من مدر .

قوله (حدثنا ابن علي) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (حدثنا سليمان التيمي)
هو ابن طرخان (عن طاووس) هو ابن كيسان .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بحذف همزة الاستفهام ، وفي
رواية النسائي : أنهى بذكر الهمزة (فقال نعم) أي نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن نبيذ الجر . قال في النهاية : الجر والجرار جمع جرة وهو الإناء المعروف
من الفتحار . وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة لأنها أسرع في الشدة والتخمير
انتهى . وهذا يدخل فيه جميع أنواع الجرار من الختم وغيره وهو منسوخ كإساقى .
وروى مسلم عن سعيد بن جبیر أنه قال لابن عباس : ما الجر ؟ فقال : كل شيء
يصنع من المدر . قال النووي : هذا تصريح من ابن عباس بأن الجر يدخل فيه
جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب انتهى (فقال طاووس الخ)
هذا قول سليمان التيمي .

وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد وسويد وعائشة وابن الزبير وابن عباس .

هذا حديث حسن صحيح .

٥ - باب ما جاء في كراهية أن يذبذ في الدباء والنقير والخنم .

١٩٣٠ - حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود الطيالسي

حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة قال سمعت زاذان يقول : « سألت ابن عمر

قوله (وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد وسويد وعائشة وابن الزبير وابن عباس) أما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه البخاري وغيره عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجر الاخضر ، قلت : أي شرب في الالبيض ؟ قال : لا . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم . وأما حديث سويد وهو ابن مقرن فأخرجه أحمد عنه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببزينة في جرة فسألته فنهاني عنها فكسرتها . وأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه عنها أنها قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذبذ في الجر وفي كذا وفي كذا إلا الخل . وأما حديث ابن الزبير فأخرجه النسائي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب ما جاء في كراهية أن يذبذ في الدباء والنقير والخنم)

الدباء بضم الدال المهملة وتشديد الباء وهو القرع اليابس ، وهو من الآتية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها ، وأما النقير فبالنون المفتوحة والقاف وهو فعيل بمعنى مفعول من نقر ينقر ، وكانوا يأخذون أصل النخلة فينقرونه في جوفه ويجهلون له إناء يذبذون فيه لأن له تأثيراً في شدة الشراب . وأما الخنم فبجاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم تاء مشاة من فوق مفتوحة ثم ميم الواحدة حتملة .

قوله (عن عمرو بن مرة) هو الجلي المرادى أبو عبد الله الكوفي .

عن مَانِهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَوْعِيَةِ وَأَخْبَرَنَا هُ بِلَفْتِكُمْ
وَفَسَّرَهُ لَنَا بِلَفْتِنَا . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْخَنْتَمَةِ
وَهِيَ الْجُرَّةُ ، وَنَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَهِيَ الْقُرْعَةُ ، وَنَهَى عَنِ النَّقِيرِ وَهِيَ أَصْلُ
النَّخْلِ يُنْقَرُ نَقْرًا أَوْ يُنْسَجُ نَسْجًا ، وَنَهَى عَنِ الْمَزَفَةِ وَهُوَ الْمُقَيَّرُ ، وَأَمَرَ أَنْ
يُنْتَقَبَذَ فِي الْأَسْقِيَةِ » .

قوله (سألت ابن عمر عن مانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الأوعية الخ) وفي رواية مسلم : قال : قلت لابن عمر حدثني بما نهى عنه النبي صلى
الله عليه وسلم من الأشربة بلغتك وفسره لي بلغتنا ، فإن لكم لغة سوى لغتنا
(وأخبرناه بلغتكم) أى وقلت له أخبرناه أى حدثنا بما نهى النبي صلى الله عليه وسلم
بلغتكم (وهى الجرة) قال النووي : اختلف فى الختم وأصح الأقوال وأقواها أنها
جرار خضر ، وهذا التفسير ثابت فى كتاب الأشربة من صحيح مسلم عن أبى هريرة ،
وهو قول عبد الله بن مغفل الصحابي وبه قال الأكثرون أو كثيرون من أهل اللغة
وغريب الحديث والمحدثين والفقهاء . والثانى أنها الجرار كلها . قاله عبد الله بن عمر
وسعيد بن جبير وأبو سلمة والثالث أنها جرار يؤتى بها من مصر مقيرات الأجواف
وروى ذلك عن أنس بن مالك رضى الله عنه ونحوه عن ابن أبى ليلى وزاد أنها حمر .
والرابع عن عائشة رضى الله تعالى عنها جران أحمر أعناقها فى جنوبها يحلب فيها الخمر
من مصر . والخامس عن ابن أبى ليلى أيضاً أفواها فى جنوبها يحلب فيها الخمر من
من الطائف وكان ناس ينتبدون فيها يضاهون به الخمر . والسادس عن عطاء جرار
كانت تعمل من طين وشعر ودم انتهى (وهى القرعة) أى اليااسة (ونهى عن
النقير وهى أصل النخل ينقر نقرأ أى ينسج نسجاً) كذا فى الذمخ الموجودة بالجيم .
قال الجزرى فى النهاية : هى النخلة تدمج نسجاً هكذا جاء فى مسلم والترمذى . وقال
بعض المتأخرين : هو وهم وإنما هو بالحاء المهملة ، قال : ومعناه أن ينحى قشرها
عنها وتملس أو تحفر . وقال الأزهري : التدمج ماتحات عن التمر من قشره وأقعاها
بما يبقى فى أسفل الوعاء انتهى . ووقع فى رواية مسلم : تدمج نسجاً بالحاء المهملة .
قال النووي : هكذا هو فى معظم الروايات ، والتدمج بسين وحاء مهملتين أى تقشر

ثم تنقر فتصير نقيراً ، ووقع لبعض الرواة في بعض النسخ تنسج بالجيم ، قال القاضي وغيره : هو تصحيف ، وادعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ صحيح مسلم وفي الترمذي بالجيم وليس كما قال بل معظم نسخ مسلم بالحاء انتهى (ونهى عن المزفت) بتشديد الفاء المفتوحة وهو الإناء المطلى بالزفت وهو القير (وهو المقير) بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة . قال النووي : معنى النهي عن هذه الأربع هو أنه نهى عن الانتباز فيها وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب وإنما خصت هذه بالنهي لأنه يسرع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً نجساً وتبطل ماليته ، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من لم يطلع عليه انتهى (وأمر أن ينتبذ في الأسقية) قال النووي : لم ينه عن الانتباز في أسقية الأدم بل أذن فيها لأنها لرقبتها لا يخفى فيها المسكر بل إذا صار مسكراً شقها غالباً انتهى .

وقال القاري : المراد بالنهي عن هذه الأربع ليس استعمالها مطلقاً بل التقيع فيها والشرب منها مايسكر وإضافة الحكم إليها خصوصاً إما لاعتيادهم استعمالها في المسكرات أو لأنها أوعية تسرع بالاشتداد فيما يستنقع لأنها غليظة لا يترشح منها الماء ولا ينفذ فيها الهواء فلعلها تغير التقيع في زمان قليل ويتناولها صاحبه على غفلة بخلاف السقاء فإن التغير فيه يحدث على مهل ، والدليل على ذلك ما روى أنه قال : نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً . وقيل هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت الخمر حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف إما لأن في استعمالها تشبيهاً بشرب الخمر ، وإما لأن هذه الظروف كانت فيها أثر الخمر ، فلما أمضت مدة أباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف ، فإن أثر الخمر زال عنها . وأيضاً في ابتداء تحريم شئ يبالغ ويشدد ليتركه الناس مرة فإذا تركه الناس واستقر الأمر يزول التشديد بعد حصول المقصود انتهى كلام القاري .

قال النووي : ثم إن هذا النهي كان في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضى الله عنها يعني الذي يأتي في الباب الذي يليه .

وفي الباب عن عُمرَ وَعَلِيٍّ وابنِ عَبَّاسٍ وأبي سَعِيدٍ وأبي هُرَيْرَةَ
وعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْمَرَ وَسَمُرَةَ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ وعَائِذُ
ابنِ عَمْرِو والحَكَمُ الغِفَارِيُّ ومِمْوُنَةُ .
هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٦ — بابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ أَنَّ يَنْتَبَذَ فِي الظُّرُوفِ

١٩٣١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ وَالْحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ وَمَحْمُودُ بنُ غِيْلَانَ قَالُوا
حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ بُرَيْدَةَ

قوله (وفي الباب عن عمر وعلي وابن عباس الخ) أما حديث عمر فليُنظر
من أخرجه . وأما حديث علي فأخرجه الشيخان وأبوداود والنسائي . وأما حديث
ابن عباس فأخرجه أيضاً الشيخان وأبوداود والنسائي . وأما حديث أبي سعيد
فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد ومسلم
وأبوداود والنسائي . وأما حديث عبد الرحمن بن يعمر بفتح التحتانية وسكون
المهملة وفتح الميم فأخرجه ابن ماجه عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الدباء والختم . وأما حديث سمرة فأخرجه أحمد . وأما حديث أنس فأخرجه
الشيخان والنسائي . وأما حديث عائشة فأخرجه أيضاً الشيخان والنسائي . وأما
حديث عمران بن حصين فأخرجه أحمد . وأما حديث عائذ بن عمرو وحديث
الحكم الغفاري فليُنظر من أخرجهما . وأما حديث ميمونة فأخرجه أحمد عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تذبذوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيز ولا
في الجرار وقال : كل مسكر حرام .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائي .

(باب ما جاء في الرخصة أن ينتبذوا في الظروف)

قوله (والحسن بن علي) هو الخلال الحلواني (حدثنا أبو عاصم) اسمه الضحاك
ابن مخلد النبيل (حدثنا سفیان) هو الثوري .

عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الظُّرُوفِ . وَإِنْ ظَرَفَا لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .

هذا حديث حسن صحيح .

١٩٣٣ — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الحفري عن سفيان

عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال : « نَهَى رَسُولُ

قوله (إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الظُّرُوفِ) أى عن الانتباز في ظرف من هذه الظروف المذكورة في الباب المتقدم (وَإِنْ ظَرَفَا لَا يُحِلُّ) بضم أوله أى لا يبيح (ولا يحرمه وكل مسكر حرام) وفي رواية لمسلم : نهيتكم عن التبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الاسقية كلها ولا تشربوا مسكراً . قال النووي : كان الانتباز في الحفتم والدباء والتفير والمزفت منبياً عنه في أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكتابتها فيتلف ماليته وربما شربه الإنسان ظاناً أن لم يصير مسكراً فيصير شارباً للمسكر ، وكان العهد قريباً بإباحة المسكر ، فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكرات وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأببح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط أن لا تشربوا مسكراً ، وهذا صريح قوله صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة : كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في سقاء الحديث . قال هذا الذى ذكرناه من كونه منسوخاً هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء . قال الخطابي : القول بالنسخ هو أصح الأقاويل . قال وقال قوم : التحريم باق وكرهوا الانتباز في هذه الاوعية ، ذهب إليه مالك وأحمد وإسحاق وهو مروى عن عمر وابن عباس رضى الله عنهم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال في المنتقى : رواه الجماعة إلا البخارى وأبا داود .

قوله (عن سفيان) هو الثورى (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن سالم ابن أبي الجعد) هو الأشجعي الكوفي .

الله صلى الله عليه وسلم عن الظُّرُوفِ ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ الْأَنْصَارُ ، فَقَالُوا لَيْسَ
لَنَا وَعَاءٌ ، قَالَ : فَلَا إِذَاً » .

وفى الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظُّرُوفِ) جمع ظرف وهو
الوعاء أى عن الانتباز فيها . وفى رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر : نهى
عن الدباء والمزفت (فقالوا ليس لنا وعاء) وفى رواية البخارى : فقالت الأنصار
لأنه لا بد لنا منها (قال) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا إذاً) قال الحافظ :
جواب وجزاء ، أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها ، وحاصله أن النهى
كان ورد على تقدير عدم الاحتياج أو وقع وحى فى الحال بسرعة ، أو كان الحكم
فى تلك المسألة مفوضاً لرأيه صلى الله عليه وسلم . وهذه الاحتمالات ترد على من
جزم بأن الحديث حجة فى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد انتهى . وفى
عمدة القارى : قال ابن بطال : النهى عن الاوعية إنما كان قطعاً للذريعة فلما قالوا
لا بد لنا ، قال : انتبذوا فيها ، وكذلك كل نهى كان لمعنى النظر إلى غيره ، كنهيه
عن الجلوس فى الطرقات ، فلما ذكروا أنهم لا يجدون بداً من ذلك قال : إذا
أبيتُم فأعطوا الطريق حقه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الانتباز فى جميع الاوعية كلها
مباح ، وأحاديث النهى عن الانتباز منسوخة بحديث جابر هذا ، ألا ترى أنه عليه
الصلاة والسلام أطلق لهم جميع الاوعية والظُرُوف حين قال له الأنصار لا بد لنا
منها ، فقال : فلا إذاً ولم يستثن منها شيئاً انتهى .

قوله (وفى الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو)
أما حديث ابن مسعود فأخرجه ابن ماجة عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : لئن كنت نهيتمكم عن نبيذ الاوعية ، ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً ، كل مسكر
حرام . وأما حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجهما . وأما
حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الشيخان عنه قال : لما نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن النبيذ فى الاوعية قالوا : ليس كل الناس يجد ، فأرخص لهم فى الجر
غير المزفت .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٧ — بابُ ما جاء في السَّقاء

١٩٣٣ — حدثنا محمد بنُ الْمُثَنَّى حدثنا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عن يونسَ ابنِ عُبَيْدٍ عن الحُسَيْنِ البَصْرِيِّ عن أُمِّهِ عن عَائِشَةَ قَالَتْ : « كُنَّا نَذِيذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِقَاءٍ يُوكَأُ أَعْلَاهُ لَهُ عَزْلَاءٌ نَذِيذُهُ غُدُوءَةٌ وَيَشْرَبُهُ عِشَاءٌ ، وَنَذِيذُهُ عِشَاءٌ وَيَشْرَبُهُ غُدُوءَةٌ » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى وأبو داود والفسائى .

(باب ما جاء في السقاء)

أى فى الانتباز فى السقاء .

قوله (عن يونس بن عبيد) بن دينار العبدي (عن أمه) اسمها خيرة مولاة أم سلمة مقبولة من الثانية .

قوله (كنا نذيز) بكسر الموحدة لا غير ويحوز ضم النون الأولى مع تخفيف الموحدة وتشديدها ، وفى القاموس : النبز الطرح ، والفعل كضرب ، والنبيذ الملقى وما نبز من عصير ونحوه ، وقد نبذه وأنبذه وانتبذه ونبذه انتهى ، أى فطرح الزبيب ونحوه (فى سقاء) بكسر أوله ممدوداً (يوكأ أعلاه) أى يشد رأسه بالكواك وهو الخيط الذى يشد به رأس القربة . اعلم أنه قد وقع فى النسخ الموجودة يوكأ بالهمز وكذا وقع فى صحيح مسلم . قال الزوى : قولها فى سقاء يوكأ هذا مما رأيته يكتب ويضبط فاسداً وصوابه يوكى بالياء غير مهموز انتهى . وذكر صاحب القاموس فى المعتل وقال الكواك ككسائم رباط القربة وغيرها ، وقد وكأها وأوكأها وعليها انتهى ، وكذا ذكره صاحب النهاية فى المعتل ، ويدل على أنه معتل لاهموز قوله صلى الله عليه وسلم أوكوا السقاء فى حديث جابر بضم الكاف (له) أى للسقاء (عزلاء) بفتح العين المهملة وإسكان الزاى وبالمد وهو الثقب الذى يكون فى أسفل المرادة والقربة . قال ابن الملك : أى له ثقبه فى أسفله يشرب منه الماء

وفي الباب عن جابر وأبي سعيد وابن عباس .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا .

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يُتَخَذُ مِنْهَا الْخَمْرُ

١٩٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : قَالَ

(نَبَذَهُ) أَيْ نَطَرَ التَّمْرَ وَنَحَوَهُ فِي السَّقَاءِ (غَدَوَةٌ) بِالضَّمِّ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْغَدْوَةِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ (وَيُشْرِبُهُ) أَيْ هُوَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ الْمُنْبُذِ (عِشَاءً) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ وَبِالْمَدِّ وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى مَا فِي النَّهَايَةِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا لَا يَخَالِفُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْبِذُ لَهُ الزَّيْبُ فِي السَّقَاءِ فَيُشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَّ وَبَعْدَ الْغَدِّ ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءً الثَّلَاثَةَ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَةَ ، فَإِنَّ الشَّرْبَ فِي يَوْمٍ لَا يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَعَلَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ زَمَنَ الْحَرْوِ حَيْثُ يَخْشَى فُسَادُهُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى يَوْمٍ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَمَنٍ يُؤْمَنُ فِيهِ التَّغْيِيرُ قَبْلَ الثَّلَاثِ ، وَقِيلَ حَدِيثُ عَائِشَةَ مُحْمُولٌ عَلَى نَبِيذٍ قَلِيلٍ يَفْرَغُ فِي يَوْمِهِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَثِيرٍ لَا يَفْرَغُ فِيهِ .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي سعيد وابن عباس) أما حديث جابر فأخرجه مسلم وأبو داود والتسائي وابن ماجة عنه قال : كان ينبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء فإذا لم يجدوا سقاء ، نبذ له في تور من حجارة . وأما حديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجه وأما حديث ابن عباس فقد تقدم تخريجه ولفظه آنفاً . قوله (وهذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يُتَخَذُ مِنْهَا الْخَمْرُ)

قوله (حدثنا محمد بن يحيى) الظاهر أنه هو الذهلي (حدثنا محمد بن يوسف)

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مِنْ الْحِنْطَةِ خَمْراً ، وَمِنْ الشَّعِيرِ خَمْراً ،
وَمِنْ التَّمْرِ خَمْراً ، وَمِنْ الزَّيْبِ خَمْراً ، وَمِنْ الْعَسَلِ خَمْراً » .

هو الضبي مولاهم الفريابي (حدثنا إسرائيل) هو ابن يونس (حدثنا إبراهيم بن
مهاجر) هو البجلي السكوني .

قوله (إن من الحنطة خمرأ) قال ابن الملك : تسميته خمرأ مجاز لإزالته العقل .
قلت : قول ابن الملك هذا ليس بصحيح بل هذا الحديث نص صريح في أن
تسميته خمرأ على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز ، وقد قال عمر رضى الله عنه :
لأنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب والتمر والحنطة والشعير
والعسل ، والخمر ما خامر العقل . أخرجه الشيخان . قال الخطابي : في حديث النعمان
ابن بشير تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله عمر من كون الخمر من هذه
الاشياء ، وليس معناه أن الخمر لا تكون إلا من هذه الخمسة بأعيانها ، وإنما جرى
ذكرها خصوصاً لتكونها معودة في ذلك الزمان ، فكلمها كان في معناها من ذرة
أو سلت أو لب ثمرة وعصارة شجرة فحكمها حكمها كما قلنا في الربا ورددنا إلى الاشياء
الاربعة المذكورة في الخبر كلما كان في معناها من غير المذكور فيه انتهى . قال
الحافظ في الفتح : هذا الحديث يعنى قول عمر : نزل تحريم الخمر وهي من خمسة
أشياء الخ أورده أصحاب المسانيد والايواب في الاحاديث المرفوعة لأن له عندهم
حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر
على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم ، فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد
عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى (إنما الخمر والميسر) الآية فأراد عمر
التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصاً بالمتخذ من العنب بل يتناول
المتخذ من غيرها : قال قوله : والخمر ما خامر العقل أى غطاه أو خالطه فلم يتركه
على حاله ، وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو
غيره لأن بذلك يزول الإدراك الذى طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه . قال الكرماني
هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما خامر العقل من عصير العنب
خاصة . قال الحافظ : وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في
مقام تعريف الحكم الشرعى فكأنه قال : الخمر الذى وقع تحريمه في لسان الشرع

هو ما خامر العقل ، على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية ، وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرأ ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب ، قال البيهقي . ليس المراد الحصر فيهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تختص بالمتخذ من العنب . وقال الحافظ يحمل حديث أبي هريرة على الغالب أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر .

قال الراغب في مفردات القرآن : سمي الخمر لسكونه خامراً للعقل أي ساءراً له ، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر ، وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة ، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر ، وعند بعضهم لغير المطبوخ ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرأ حقيقة ، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره . سميت الخمر خمرأ لسترها العقل أو لاختيارها ، وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري . ونقل عن ابن الأعرابي قال سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت واختارها بغير رائحتها ، وقيل سميت بذلك لخامرتها العقل . نعم جزم ابن سيده في المحكم بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب الفائق في حديث : إياكم والغبيراء فإنها خمر العالم هي نبيذ الحبشة متخذة من الذرة ، سميت الغبيراء لما فيها من الغبيرة ، وقوله خمر العالم أي هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها ، وقيل أراد أنها معظم خمر العالم .

وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر . ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأنّ تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني ، قال : وإنما

سمى الخمر خمرأ لتخمره لا لمخامرة العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا انتهى .

قال الحافظ : والجواب عن الحجة الأولى : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سمو غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : إن الخمر من العنب لقوله تعالى : أعصر خمرأ ، قال : فدل على أن الخمر هو ما يعصر لا يمتد ، قال : ولادليل فيه على الحصر . وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب . ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية .

وعن الثانية : أن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة . وأيضاً فالاحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمرأ .

وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول لا لمخامرة العقل مع قول عمر بمحضر الصحابة الخمر ما خامر العقل ، وكان مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة ، فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الأنباري : سميت الخمر خمرأ لأنها تخامر العقل أى تخالطه ، قال : ومنه قولهم خامر الداء أى خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أى تستره ، ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها ،

وهذا أخص من التفسير الاول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية ، وقيل سميت خمرأ لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال : خمرت العجين فتنخمر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خمرت الرأى أى تركته حتى ظهر وتحمر ، وقيل سميت خمرأ لأنها تغطي حتى تغلى ومنه حديث المختار بن فلفل قلت لانس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال : ما خمرت من ذلك فهو الخمر ، أخرجه ابن أبى شيبه بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان . قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة فى الخمر لأنها تركت حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه .

وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتناولوه اسم الخمر ، وهو قول يخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابه لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سواوا بينهما وحرموا كل ما يسكر نوعه ، ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك ، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهى عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإتلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصاً ، فصار القائل بالتفريق سالماً غير سيئ لهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك ، وقد ذهب إلى التعميم عمر وعلى وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون ، وهو قول مالك الأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث .

قال الحافظ : ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية ، وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعى دون اللغوى ، وقد تقرر

وفي الباب عن أبي هريرة .

هذا حديث غريب .

١٩٣٥ - حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا يحيى بن آدم

عن إسرائيل نحوه .

وروى أبو حيان التميمي هذا الحديث عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال : « إن من الخطية خمرًا » فذكر هذا الحديث . أخبرنا بذلك أحمد ابن مَنِيع حدثنا عبد الله بن إدريس عن أبي حيان التميمي عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب : « إن من الخطية خمرًا » وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر . وقال علي بن المديني قال : يحيى بن سعيد . لم يكن إبراهيم بن المهاجر بالقوي .

أنه نزل تحريم الخمر وهي من البسر لذاك ، فيلزم من قال إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أن يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وهو لا يجوز ذلك ، فصح أن الكل خمر حقيقة ولا انفصاك عن ذلك : وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم بأن الخمر حقيقة من ماء العنب خاصة فإنما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فأما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث : كل مسكر خمر ، فكل ما اشتد كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق انتهى كلام الحافظ .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه الترمذي بعد هذا .

قوله (هذا حديث غريب) أخرجه الخمسة إلا النسائي ، كذا في المنتقى . قال الشوكاني : في إسناده إبراهيم بن المهاجر البجلي الكوفي ، قال المنذرى : قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة انتهى . قال ابن المديني لإبراهيم بن مهاجر نحو أربعين

١٩٣٦ — حدثنا أحمد بن محمد حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا
الأوزاعي وعكرمة بن عمار قالا حدثنا أبو كثير السحيمي قال سمعت أبا
هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين
الشجرتين : النخلة والعنب » .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو كثير السحيمي هو الغبري اسمه يزيد
ابن عبد الرحمن بن غفيلة .

حديثاً وقال أحمد : لا بأس به ، وقال النسائي والقطان : ليس بالقوى انتهى .
قلت : وقال في التقريب : صدوق لين الحفظ .

قوله (الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب) قال الخطابي : هذا غير مخالف .
لما تقدم ذكره من حديث النعمان بن بشير ، وإنما وجهه ومعناه أن معظم ما يتخذ
منه الخمر إنما هو من النخلة والعنب وإن كانت الخمر قد تتخذ أيضاً من غيرهما ،
ولأنما هو من باب التوكيد لتحريم ما يتخذ من هاتين الشجرتين لضراوته وشدة
سورته ، وهذا كما يقال : الشبع في اللحم والدفء في الوبر ونحو ذلك من الكلام ،
وليس فيه نفى الشبع من غير اللحم ولا نفى الدفء عن غير الوبر ، ولكن فيه
التوكيد لأمرهما والتقديم لهما على غيرهما في نفس ذلك المعنى انتهى .

قلت : الأمر كما قال الخطابي ، وغاية ما هناك أن مفهوم الخمر المدلول عليه
باللام معارض بالمنطوقات وهي أرجح بلا خلاف .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري كذا في المنتقى
(وأبو كثير السحيمي) بضم السين وفتح الحاء المهملتين مصغراً (هو الغبري)
بضم الغين المعجمة وفتح الموحدة (اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن غفيلة) بضم الغين
المهجمة وفتح الفاء مصغراً اليامي الأعمى ثقة من الثالثة .

٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

١٩٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَهَى أَنْ يُنْتَبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا » .

(باب ما جاء في خليط البسر والتمر)

أصل الخلط تداخل أجزاء الأشياء بعضها في بعض ، والبسر بضم الموحدة نوع من ثمر النخل معروف ، والمراد هنا التمر قبل لمرطابه كما في القاموس . قوله (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة ، وقيل إنه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه .

قوله (نهى أن ينتبذ البسر والرطب جميعاً) وفي رواية لمسلم : نهى أن يخلط الزبيب والتمر والبسر والتمر ، وفي أخرى له : لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبذاً . قال النووي : هذه الأحاديث صريحة في النهي عن انتباز الخليطين وشرهما وهما تمر وزبيب ، أو تمر ورطب ، أو تمر وبسر ، أو رطب وبسر ، أو زهو وواحد من هذه المذكورات ونحو ذلك . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكراً ويكون مسكراً . ومذهبنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي الكراهة التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يصير مسكراً ، وبهذا قال جماهير العلماء . وقال بعض المالكية : هو حرام ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في روايته عنه : لا كراهة فيه ولا بأس به لأن ما حل مفرداً حل مخلوطاً ، وأنكر عليه الجمهور وقالوا منابذة لصاحب الشرع ، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عنه ، فإن لم يكن حراماً كان مكروهاً . واختلف أصحاب مالك في أن النهي هل يختص بالشرب أم يعمه وغيره ، والأصح التميمي ، أما خلطهما لاني الانتباز بل في معجون وغيره فلا بأس به انتهى كلام النووي وقال العيني في شرح البخاري :

هذا حديث صحيح .

هذه جرأة شنيعة على إمام أجل من ذلك ، وأبو حنيفة لم يكن قال ذلك برأيه وإنما مستنده في ذلك أحاديث منها ما رواه أبو داود عن عبد الله الجربى عن مسعر عن موسى بن عبد الله عن امرأة من بنى أسد عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يذبح له زبيب فيلقى فيه تمر ، أو تمر فيلقى فيه زبيب . وروى أيضاً عن زياد الحسائى حدثنا أبو بحر حدثنا عتاب بن عبد العزيز حدثنى صفية بنت عطية قالت : دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة رضى الله عنها فسألنا عن التمر والزبيب فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه فى الإناء فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . وروى محمد بن الحسن فى كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن أنى إسحاق وسليمان الشيبانى عن ابن زياد أنه أفطر عند عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فسقاه شراباً فكأنه أخذ منه ، فلما أصبح غداً إليه ، فقال له ما هذا الشراب ما كدت أهتدى إلى منزلى ؟ فقال ابن عمر : مازدناك على عجرة وزبيب .

فإن قلت : قال ابن حزم فى الحديث الأول لآبى داود امرأة لائس ، وفى الثانى أبو بحر لا يدرى من هو ، عن عتاب وهو مجهول عن صفية ولا يدرى من هى . قلت : هذه ثلاثة أحاديث يشد بعضها بعضاً انتهى كلام العيى .

قلت : فى سند حديث عائشة الأول امرأة مجهولة وفى سند حديثها الثانى صفية بنت عطية وهى أيضاً مجهولة ، وفيه أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان ، قال المنذرى : لا يحتج بحديثه . وأما الحديث الثالث فليس بمرفوع فكيف يقال إن هذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً ، ولو سلم أن بعضها يشد بعضاً فغاية ما فيها أنها تدل على مطلق الجواز فهى قرينة على أن النهى فى حديث جابر وما فى مناه من الأحاديث الصحيحة المرفوعة محمول كراهة التنزيه ، ولذلك ذهب الجمهور إلى الكراهة التنزيهية ، ولذلك أنكروا على الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى قوله بالجواز بلا كراهة فاعتراض العيى على النووى بقوله : هذه جرأة شنيعة الخ ليس بما يذنبى .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائى وابن ماجه بزيادة .

١٩٣٨ — حدثنا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْبُسْرِ
وَالْتَمْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا ، وَنَهَى عَنِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا ، وَنَهَى
عَنِ الْجِرَارِ أَنْ يُنْقَبَذَ فِيهَا » .

وفي الباب عن أنس وجابر وأبي قتادة وابن عباس وأم سلمة ومعبد
ابن كعب عن أمه » .

هذا حديث حسن صحيح .

قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن سليمان التيمي) هو ابن طرخان
(عن أبي نضرة) عن العبدى .

قوله (نهى عن البسر والتمر أن يخلط بينهما) يعنى فى الانتباذ ، وفى رواية
لمسلم : من شرب النبيذ منكم فلا يشربه زبيساً فرداً أو تمرأ فرداً أو
بسرأ فرداً .

قوله (وفى الباب عن أنس وجابر وقتادة وابن عباس وأم سلمة ومعبد بن
كعب عن أمه ، أما حديث أنس فأخرجه أحمد والنسائي عنه قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين شيتين نبيذاً يعنى أحدهما على صاحبه . وأما
حديث جابر فأخرجه الجماعة إلا الترمذى بلفظ : نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً
ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً . قال فى المنتقى بعد ذكره : رواه الجماعة
إلا الترمذى فإن له منه فصل الرطب والبسر انتهى . وأما حديث أبي قتادة فأخرجه
الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه مسلم
والنسائي . وأما حديث أم سلمة فأخرجه أبو داود عن كبشة بنت أبي مرهم قالت :
سألت أم سلمة رضى الله تعالى عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنه ؟ قالت :
كان ينهاها أن نعجم النوى طبخاً أو نخاط الزبيب والتمر . وأما حديث معبد بن
كعب عن أمه فليُنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

١٠ - باب ما جاء في كراهية الشرب في آية الذهب والفضة

١٩٣٩ - حدثنا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْسَى يُحَدِّثُ أَنَّ حُذَيْفَةَ اسْتَسْقَى فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ بِإِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ إِنِّي كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُهُ فَأَبَى أَنْ يَنْتَهِيَ « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلِبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ وَقَالَ : هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » .

(باب ما جاء في كراهية الشرب في آية الذهب والفضة)

قوله (حدثنا بNDAR) هو محمد بن بشار (سمعت ابن أبي ليسى) هو عبد الرحمن .

قوله (إن حذيفة استسقى) وفي رواية البخارى : كان حذيفة بالمدائن فاستسقى ، والمدائن اسم بلفظ الجمع وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ ، وكان حذيفة رضى الله عنه عاملاً عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان (فأناه إنسان) وفي رواية للبخارى : فأناه دهقان ، وفي رواية أخرى له : فسقاه مجوسى ، قال الحافظ : لم أقف على اسمه بعد البحث (فرماه به) وفي رواية : فرمى به في وجهه (وقال إني كنت قد نهيته فأبى أن ينتهى) وفي رواية للبخارى : فقال إني لم أرمه إلا أنى نهيته فلم ينته (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب في آية الذهب والفضة) كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ، ووقع عند أحمد عن طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ : نهى أن يشرب في آية الذهب والفضة وأن يؤكل فيها (ولبس الحرير والديباج) قال في النهاية : الديباج هو الثياب المتخذة من الإبريسم فارسى معرب وقد تفتح داله ويجمع على ديابيج ودبابيج بالياء والباء ، لأن أصله دباغ انتهى . قيل الديباج

وفي الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة .

نوع من الحرير يختص بهذا الاسم فتخصيصه لثلاثتهم عدم دخوله فيه (وقال)
 أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (هى لهم) أى للكفار (فى الدنيا ولهم فى
 فى الآخرة) ليس المراد بقوله هى لهم فى الدنيا إباحة استعمالهم إياها وإنما المعنى
 هم الذين يستعملونها مخالفة لرى المسلمين ، وكذا قوله : ولهم فى الآخرة ، أى
 تستعملونها مكافأة لكم على تركها فى الدنيا ، وينفع أوائك جزاء لهم على معصيتهم
 باستعمالها ، قاله الإسماعيلي . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذى
 يتعاطى ذلك فى الدنيا لا يتعاطاه فى الآخرة كما فى شرب الخمر انتهى .

قوله (وفى الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة) أما حديث أم سلمة فأخرجه
 الشيخان عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذى يشرب فى آنية الفضة
 إنما يجرى فى بطنه نار جهنم ، وفى رواية لمسلم : إن الذى يأكل ويشرب فى آنية
 الفضة والذهب كذا فى المشكاة . وأما حديث البراء فأخرجه الشيخان أيضاً عنه
 قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسمع ونهانا عن سبيع : أمرنا بعبادة
 المريض الحديث وفيه : ونهانا عن خواتيم الذهب وعن الشرب فى الفضة الخ .
 وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد وابن ماجه بنحو حديث أم سلمة . وفى الباب
 أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر ، ذكر حديثيهما المنذرى فى كتابه الترغيب والترهيب ،
 أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة على كل
 مكلف رجلاً كان أو امرأة ، ولا يلتحق ذلك بالحلى للنساء لأنه ليس من التزين
 الذى أبيع لها فى شيء . قال القرطبي وغيره : فى الحديث تحريم استعمال أواني
 الذهب والفضة فى الأكل والشرب ، ويلحق بهما ما فى معناهما مثل التطيب والتكحل
 وسائر وجود الاستعمالات وبهذا قال الجمهور ، كذا فى فتح البارى .

قلت : وقد أجاز الأمير اليماني والقاضي الشوكاني استعمال الأواني من الفضة
 فى غير الأكل والشرب كالتطيب والتكحل وغير ذلك ، قال الأمير فى السبل :
 الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء
 أكان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمله أنه إناء ذهب وفضة ،
 قال : وهذا فى الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه ، وأما غيرهما ففيها الخلاف من

هذا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ .

سائر الاستعمالات ، قيل لا تحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب ، وقيل تحرم سائر الاستعمالات لإجماعاً ، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال النص في الأكل والشرب لا غير وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط القياس ، والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما لآذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة انتهى كلام صاحب السبل مختصراً .

قال الشوكاني في النيل : ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس على الأكل والشرب قياس مع الفارق ، فإن علة النهي عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآنية من فضة ، وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلاً متختماً بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك خلية أهل الجنة . أخرجه الثلاثة من حديث بريدة ، وكذلك في الحرير وغيره وإلا لزم تحريم التحلي بالحلي والافتراش للحرير لأن ذلك استعمال وقد جوزوه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال . والحاصل أن الأصل الحل فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ، ولادليل في المقام بهذه الصفة ، فالوقوف على ذلك الأصل المعتضد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يخط بسوط هيبة الجمهور لاسيما وقد أيد هذا الأصل حديث : ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها لعباً ، أخرجه أحمد وأبو داود ، ويشهد له ما سلف : أن أم سلمة جاءت بجملجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله ففخضخضت الحديث انتهى كلام الشوكاني باختصار . قلت : أثر أم سلمة في استعمالها الجملجل من الفضة أخرجه البخاري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب قال : أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدر من ماء فجاءت بجملجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها بإناء ففخضخضت له فشرب منه ، فاضطلعت في الجملجل فرأيت شعرات حمراً . قال الكرماني : ويحمل على أنه كان مموماً بفضة لا أنه كان كله فضة . قال الحافظ : وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك ؟ فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قال الشوكاني : والحق الجواز إلا في الأكل والشرب لأن الأدلة لم تدل على غيرها بين الحالتين ، انتهى .

١١ - باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً

١٩٤٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن سعيده عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائماً . فقيل : الأكل ؟ قال : ذاك أشد » هذا حديث صحيح .

١٩٤١ - حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا خالد بن الحارث عن سعيده عن قتادة عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود بن العلاء «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً » .
وفي الباب عن أبي سعيده وأبي هريرة وأنس .

قلت : وأما قول الشوكاني بأنه قد أيد هذا الأصل حديث : ولكن عليكم بالنضة فالعبوا بها لعباً ، ففيه نظر ظاهر قد بينا ذلك في أواخر أبواب اللباس .
قوله (هذا حديث صحيح حسن) أخرجه الأئمة الستة .

(باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً)

قوله (عن سعيده) هو ابن أبي عروبة .
قوله (فقيل الأكل قال ذاك أشد) وفي رواية مسلم : قال قتادة : فقلنا فالأكل ؟ فقال : ذاك أشر أو أخبث ، وسيأتي الجمع بينه وبين ما يخالفه في الباب الذي يليه .
قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

قوله (حدثنا خالد بن الحارث) هو الهجيمي أبو عثمان البصري (عن سعيده) هو ابن أبي عروبة (عن أبي مسلم الجذمي) بالجيم المعجمة . مقول من الثالثة (عن الجارود بن العلاء) قال في التقريب : الجارود العبدي اسمه بشر واختلف في اسم أبيه فقيل المعلي أو العلاء وقيل عمرو ، صحابي جليل استشهد سنة إحدى وعشرين .
قوله (نهى عن الشرب قائماً) أي نهى تنزيه كما سيتضح لك .

قوله (وفي الباب عن أبي سعيده وأبي هريرة وأنس) أما حديث أبي سعيده فأخرجه أحمد ومسلم بلفظ : نهى عن الشرب قائماً ، وفي رواية لمسلم : زجر عن الشرب قائماً . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَهَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ جَارُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ
 الْجَارُودِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ » وَالْجَارُودُ
 ابْنُ الْمُعَلَّى يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعَلَاءِ وَالصَّحِيحُ ابْنُ الْمُعَلَّى .

صلى الله عليه وسلم : لا يشرن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستق ، وأما حديث أنس
 فأخرجه مسلم وأبو داود بلفظ : زجر عن الشرب قائماً .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الطحاوى فى معانى الآثار
 (وهـكذا روى غير واحد هذا الحديث عن سعيد عن قتادة عن أبى مسلم عن
 جارود عن النبى صلى الله عليه وسلم) يعنى بغير واسطة بين قتادة وبين أبى مسلم
 (وروى عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبى مسلم عن الجارود)
 يعنى بذكر واسطة يزيد بن عبد الله بين قتادة وبين أبى مسلم . ولا يلزم من هذا
 انقطاع حديث الجارود فى النهى عن الشرب قائماً المذكور فى الباب ، فإن الظاهر
 أن قتادة سمع حديث النبى عن الشرب قائماً من أبى مسلم بغير واسطة وروى
 حديث الضالة عن أبى مسلم بواسطة يزيد بن عبد الله وقاتادة كما يروى عن يزيد
 ابن عبد الله كذلك يروى عن أبى مسلم أيضاً . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى
 ترجمة أبى مسلم الجذمى : روى عن الجارود العبدى وغيره ، وعنه مطرف
 وأبو العلاء يزيد ابنا عبد الله بن الشخير وقاتادة وغيرهم ، وقال فى ترجمة يزيد بن
 عبد الله بن الشخير : روى عنه قتادة وغيره .

قوله (ضالة المسلم) فى النهاية : هى الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره ،
 يقال ضل الشئ إذا ضاع وهى فى الأصل فاعلة ثم اتسع فيها فاصارت من الصفات
 الغالبة وتقع على الذكر والأنثى والائنين والجمع ويجمع على ضوال ، والمراد بها
 فى هذا الحديث الضالة من الإبل والبقر وما يحمى نفسه ويقدر على الإبعاد فى طلب
 المرعى والماء بخلاف الغنم (حرق النار) بفتح الحاء والراء وقد يسكن لها أى
 أن ضالة المؤمن إذا أخذها إنسان ليمتلكها أدته إلى النار ، كذا فى النهاية . وحديث
 الجارود هذا أخرجه أحمد والنسائى وابن حبان والدارمى .

فهرست الجزء الخامس

من كتاب تحفة الأحوذى

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٣	باب ما جاء فى كم يقطع السارق	٣٨	باب ما جاء فى صيد كلب المجوسى
٧	د د د تعليق يد السارق	٣٩	باب فى صيد البزاة
٨	د د د الحائن والمختلس	٤١	د د الرجل يرمى الصيد
	والمنتهب		فيغيب عنه
١٠	باب ما جاء لاقطع فى ثمر ولاكثر	٤٢	باب فى من يرمى الصيد فيجده
١١	د د أن لا يقطع الايدى		ميتاً فى الماء
	فى الغزو	٤٣	باب ما جاء فى صيد المعراض
١٣	باب ما جاء فى الرجل يقع على	٤٤	د فى الذبح بالمروة
	جارية امرأته	٤٦	د ما جاء فى كراهية أكل
١٥	باب ما جاء فى المرأة إذا		المصبورة
	استكرهت على الزنا	٤٨	باب فى ذكاة الجنين
١٩	باب ما جاء فى من يقع على البهيمة	٥٢	د د كراهية كل ذى ناب
٢١	د د د حد اللوطى		وذى مخالب
٢٤	د د د المرتد	٥٥	باب ما جاء د ما قطع من الحى
٢٦	د د د من شهر السلاح		فهو ميت ،
٢٧	د د د حد الساحر	٥٦	باب فى الذكاة فى الحلق واللثة
٢٩	د د د الغال ما يصنع به	٥٧	د د قتل الوزغ
٣٠	د د د من يقول للآخر	٥٩	د د د الحيات
	يا مخنث .	٦٣	د ما جاء فى قتل الكلاب
٢٢	باب ما جاء فى التعزير	٦٥	د من أمسك كلباً ، ما ينقص
	(أبواب الصيد)		من أجره
٣٤	باب ما جاء ما يؤكل من صيد	٦٩	باب فى الذكاة بالقصب وغيره
	الكلب وما لا يؤكل	٧١	باب

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
	(أبواب النذور والأيمان)		(أبواب الأضاحي)
١٢١	باب ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية	٧٣	باب ماجاء في فضل الأضحية
١٢٤	باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم	٧٦	د في الأضحية بكباشين
١٢٥	د في كفارة النذر إذا لم يسم	٨٠	د ما يستحب من الأضاحي
١٢٦	د فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها	٨١	د ما لا يجوز من الأضاحي
١٢٧	باب في الكفارة قبل الحنث	٨٢	د ما يكره من الأضاحي
١٢٩	د الاستثناء في اليمين	٨٤	د في الجذع من الضأن في الأضحية
١٣٢	د كراهية الحلف بغير الله	٨٧	د الاشتراك في الأضحية
١٣٥	باب	٩٠	د أن الشاة الواحدة تجزىء
١٣٧	د فيمن يحنف بالمشى ولا يستطيع		عن أهل بيت
١٣٩	باب في كراهية النذور	٩٤	باب
١٤١	د وفاء النذر	٩٦	باب في الذبح بعد الصلاة
١٤٣	د كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم	٩٨	د كراهية أكل الأضحية
١٤٤	د في ثواب من أعتق رقبة		فوق ثلاثة أيام
١٤٦	د الرجل يلطم خادمه	٩٩	باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث
١٤٧	باب	١٠٠	باب في الفرع والعتيرة
١٤٩	باب	١٠٣	د ما جاء في العقيقة
١٥٠	باب	١٠٧	د الأذان في أذن المولود
١٥٠	د قضاء النذر عن الميت	١٠٩	باب
١٥١	د ماجاء في فضل من أعتق	١٠٩	باب
	(أبواب السير)	١١١	باب
	عن رسول الله صلى الله عليه وسلم	١١١	باب
١٥٢	باب ماجاء في الدعوة قبل القتال	١١٣	باب
		١١٧	باب

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
١٥٥	باب	١٩٤	باب ماجاء في الغلول
١٥٥	د في البيات والغارات	١٩٦	د د د خروج النساء
١٥٧	د د التحريق والتخريب		في الحرب
١٥٩	د ماجاء في الغنيمة	١٩٧	د ماجاء في قبول هدايا المشركين
١٦٢	د في سهم الخيل	٢٠٠	د ماجاء في سجدة الشكر
١٦٥	د ماجاء في السرايا	٢٠٢	د د د أمان المرأة والعبد
١٦٦	د من يعطى الفء	٢٠٣	د د د الغدر
١٦٨	د هل يسهم للعبد	٢٠٥	د د أن لكل غادر لواء
١٧٠	د ماجاء في أهل الذمة يغزون		يوم القيامة
	مع المسلمين هل يسهم لهم	٢٠٥	د ماجاء في النزول على الحكم
١٧٣	د ماجاء في الانتفاع بآنية	٢٠٨	د د د الحلف
	المشركين	٢١٠	د في أخذ الجزية من المجوس
١٧٥	د في النفل	٢١٢	د ماجاء ما يحل من أموال
١٧٨	د ماجاء فيمن قتل قتيلا فله		أهل الذمة
	سلبه	٢١٤	د ماجاء في الهجرة
١٨٠	د في كراهية بيع المغنم حتى	٢١٦	د د د بيعة النبي صلى الله
	تقسم		عليه وسلم .
١٨٠	د في كراهية وطء الحبالي	٢١٨	د في نكث البيعة
	من السبايا	٢١٩	د ماجاء في بيعة العبد
١٨٢	د ماجاء في طعام المشركين	٢٢٠	د د د النساء
١٨٤	د في كراهية التفريق بين السبي	٢٢٢	د د د عدة أصحاب بدر
١٨٥	د ماجاء في قتل الاسارى	٢٢٣	د د د الخمس
	والفداء	٢٢٤	د د د كراهية النهبة
١٩٠	د ماجاء في النهي عن قتل	٢٢٧	د د د التسليم على أهل
	النساء والصبيان		الكتاب
١٩٣	باب	٢٢٩	د ماجاء في كراهية المقام بين
			أظهر المشركين

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٢٦٣	باب ماجاء من ارتباط فرساً في سبيل الله	٢٣٠	باب ماجاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب
٢٦٥	د ماجاء في فضل الرمي في سبيل الله	٢٣٢	د ماجاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم
٢٦٨	د ماجاء في فضل الحرس في سبيل الله	٢٣٥	باب ماجاء د قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة إن هذه لا تغزى بعد اليوم ،
٢٧٠	د ماجاء في ثواب الشهيد	٢٣٦	د ماجاء في الساعة التي يستحب فيها القتال
٢٧٤	د د د فضل الشهداء عند الله	٢٣٨	د ماجاء في الطيرة
٢٧٦	د ماجاء في غزو البحر	٢٤٢	باب ماجاء د وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال ،
٢٨١	د د من يقاتل رياء ولادنيا	(أبواب فضائل الجهاد)	
٢٨٧	د في الغدو والرواح في سبيل الله	٢٤٧	باب فضل الجهاد
٢٩٢	د ماجاء أى الناس بخير	٢٤٩	د ماجاء في فضل من مات مرابطاً
٢٩٤	د د فيمن سأل الشهادة	٢٥١	د ماجاء في فضل الصوم في سبيل الله
٢٩٦	د د في المجاهد والمسكاتب والناكح وعون الله إياهم	٢٥٣	د ماجاء في فضل النفقة في سبيل الله
٢٩٨	د ماجاء في فضل من يكلم في سبيل الله	٢٥٤	د ماجاء في فضل الخدمة في سبيل الله
٢٩٩	د أى الأعمال أفضل	٢٥٦	باب ماجاء فيمن جهز غازياً
٣٠٠	باب	٢٥٨	د من اغبرت قدماه في سبيل الله
٣٠١	د ماجاء أى الناس أفضل	٢٦٠	د ماجاء في فضل الغبار في سبيل الله
٣٠٢	باب	٢٦١	د ماجا من شاب شية في سبيل الله
(أبواب الجهاد)			
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم			
٣١١	باب في أهل العذر في القعود		

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٣٤٨	باب ما يكره من الخيل	٣١٣	باب ماجاء فيمن خرج إلى
٣٤٩	د ماجاء في الرهان		الغزو وترك أبويه
٣٥٣	د د في كراهية أن ينزى	٣١٥	د ماجاء في الرجل يبعث
	الحر على الخيل		سرية وحده
٣٥٧	د ماجاء في الاستفتاح	٣١٧	د ماجاء في كراهية أن يسافر
	بصعاليك المسلمين		الرجل وحده
٣٥٨	د ماجاء في الأجراس على	٣٢٠	د ماجاء في الرخصة في الكذب
	الخيل		والخديعة في الحرب
٣٥٩	د من يستعمل على الحرب	٣٢١	د ماجاء في غزوات النبي
٣٦١	د ماجاء في الإمام		صلى الله عليه وسلم كم غزا
٣٦٤	د د طاعة الإمام	٣٢٤	د ماجاء في الصف والتعبية
٣٦٥	د د لاطاعة لمخلوق في		عند القتال
	معصية الخالق	٣٢٥	د ماجاء في الدعاء عند القتال
٣٦٦	د ماجاء في كراهية التحريش	٣٢٦	د د في الألوية
	بين الهاتم والضرب	٣٢٧	د في الرايات
	والوسم في الوجه	٣٢٩	د ماجاء في الشعار
٣٦٨	د ماجاء في حد بلوغ الرجل	٣٣٠	د د في صفة سيف رسول
	ومتى يفرض له		الله صلى الله عليه وسلم
٣٦٩	د ماجاء فيمن يستشهد وعليه	٣٣١	د في الفطر عند القتال
	دين	٣٣٢	د ماجاء في الخروج عند الفزع
٣٧١	د ماجاء في دفن الشهداء	٣٣٤	د د الثبات عند القتال
٣٧٣	د د المشورة	٣٣٧	د د السيوف وحليتها
٣٧٦	د لانفاذ جيفة الأسير	٣٤٠	د د الدرع
٣٧٨	د د في الفرار من الزحف	٣٤١	د د المغفر
٣٧٩	باب	٣٤٣	د د فضل الخيل
٣٨١	د ماجاء في تلقى الغائب إذا قدم	٣٤٦	د ما يستحب من الخيل
٣٨١	د د النفي		

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٤٢٤	باب ماجاء في نقش الخاتم	(أبواب اللباس)	
٤٢٧	د د د الصورة	عن رسول الله صلى الله عليه وسلم	
٤٣١	د د د المصورين	٣٨٣ باب ماجاء في الحرير والذهب	
٤٣٣	د د د الخضاب	للرجال	
٤٤٢	د د د الجمعة واتخاذ الشعر	٣٨٣ د ماجاء في لبس الحرير في	
٤٤٥	د د د النهى عن الترجل	الحرب	
	إلا غبا	باب	٣٨٨
٤٤٧	د ماجاء في الاكتحال	٣٨٩ د ماجاء في الرخصة في الثوب	
٤٥٠	د د د النهى عن اشتغال	الاحمر للرجال	
	الصماء والاحتباء في الثوب	٣٩٤ د ماجاء في كراهية المعصفر	
	الواحد	للرجال	
٤٥١	باب ما جاء في مواصلة الشعر	٣٩٦ د ماجاء في لبس الفراء	
٤٥٣	د د د ركوب الميائير	٣٩٨ د د د جلود الميتة إذا	
٤٥٥	د د د فراش النبي صلى	دبغت	
	الله عليه وسلم	٤٠٣ د ماجاء في كراهية جرا الإزار	
٤٥٦	د د د القمص	٤٠٦ د د د ذبول النساء	
٤٦٠	د ماجاء فيما يقول إذا لبس	٤٠٩ د د د لبس الصوف	
	ثوباً جديداً .	٤١٠ د د د العمامة السوداء	
٤٦٢	د ماجاء في لبس الجبة والخفين	٤١١ د سدل العمامة بين الكتفين	
٤٦٤	د د د شد الأسنان	٤١٥ د ماجاء في كراهية خاتم	
	بالذهب .	الذهب	
٤٦٧	د ماجاء في النهى عن جلود	٤١٧ د ماجاء في خاتم الفضة	
	السباع .	٤١٨ د د ما يستحب من فص	
٤٦٨	د ماجاء في لبس النبي صلى	الخاتم	
	الله عليه وسلم .	٤١٩ د ماجاء في لبس الخاتم في	
٤٦٩	د ماجاء في كراهية المشي في	اليمن	
	النعل الواحدة .		

الصفحة	الباب
٥٢٠	باب ماجاء في لعق الاصابع
٥٢١	د د د في اللقمة تسقط
٥٢٤	د د د كراهية الأكل من وسط الطعام .
٥٢٥	د ماجاء في كراهية أكل الثوم والبصل مطبوخاً
٥٢٧	د ماجاء في الرخصة في أكل الثوم مطبوخاً
٥٣١	د ماجاء في تخمير الإثاء ولإطفاء السراج والنار عند المنام .
٥٣٢	د ماجاء في كراهية القران بين التمرتين
٥٣٥	د ماجاء في استحباب التمر
٥٣٦	د في الحمد على الطعام إذا فرغ منه .
٥٣٨	د ماجاء في الأكل مع المجذوم
٥٤٠	د ماجاء أن المؤمن يأكل في معاً واحد .
٥٤٥	د ماجاء في طعام الواحد يكفي الاثنين .
٥٤٦	د ماجاء في أكل الجراد
٥٤٩	د د د أكل لحوم الجلالة والبانها .
٥٥١	د ماجاء في أكل الدجاج
٥٥٤	د د د أكل الحباري
٥٥٥	د د د الشواء

الصفحة	الباب
٤٧٣	باب ماجاء في الرخصة في النعل الواحدة .
٤٧٤	د ماجاء بأى رجل يبدأ إذا انتعل .
٤٧٥	د ماجاء في ترقيع الشرب
٤٧٧	باب
٤٧٩	باب
٤٨١	باب
٤٨٢	باب
٤٨٣	باب
٤٨٦	باب
	(أبواب الاطعمة)
	عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٨٨	باب ماجاء على ما كان يأكل النبي صلى الله عليه وسلم
٤٩٠	د ماجاء في أكل الأرنب
٤٩٣	د د د أكل الضب
٤٩٨	د د د الضبع
٥٠٥	د د د د لحوم الخيل
٥٠٩	د د د د لحوم الحمير
	الاهلية .
٥١٢	د ماجاء في الأكل في آنية الكفار .
٥١٦	د ماجاء في الفأرة تموت في السمن .
٥١٨	د النهى عن الأكل والشرب بالشمال .

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٥٨٦	باب ماجاء في الاكل مع المملوك	٥٥٧	باب ماجاء في كراهية الاكل متكتاً .
٥٨٧	» » » فضل إطعام الطعام	٥٥٩	» ماجاء في حب النبي صلى الله عليه وسلم الحلو والعسل .
٥٨٩	» » » العشاء	٥٦٠	» ماجاء في إكثار المرققة
٥٩٠	» » » التسمية على الطعام	٥٦٣	» » » فضل الثريد
٥٩٦	» » » كراهية البيتوتة وفي يده غمر	٥٦٥	» » » انهشوا اللحم نهشاً
(أبواب الاشرية)		٥٦٧	» » » عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرخصة في قطع اللحم بالسكين .
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم		٥٦٨	باب ماجاء أى اللحم كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٩٨	باب ماجاء في شارب الخمر	٥٧١	» ماجاء في الخل
٦٠٢	» » كل مسكر حرام	٥٧٤	» ماجاء في أكل البطيخ بالرطب .
٦٠٥	» ما أسكر كثيره فقليله حرام	٥٧٥	» ماجاء في أكل الفشاء بالرطب .
٦٠٨	» ماجاء في نبيذ الجر	٥٧٧	» ماجاء في شرب أبوال الإبل .
٦٠٩	» » » كراهية أن ينبذ في الدباء والنقير والحنتم	٥٧٧	» الوضوء قبل الطعام وبعده
٦١٢	» ماجاء في الرخصة أن ينبذ في الظروف	٥٧٩	» في ترك الوضوء قبل الطعام .
٦١٥	» ماجاء في السقاء	٥٨٢	» ماجاء في أكل الدباء
٦١٦	» » » الحبوب التي يتخذ منها الخمر	٥٨٤	» » » أكل الزيت
٦٢٣	» ماجاء في خليط البسر والتمر		
٦٢٦	» » » كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة		
٦٢٩	» ماجاء في النهي عن الشرب قائماً		